سياسة
POLITICS

E R I C D A V I S

مذكرات دولة

السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث

إريك دافيس

ترجمة : حاتم عبد الهادي



مذكرات دولة

السياسة والتاريخ
والهوية الجماعية
في العراق الحديث

هذه هي الترجمة العربيّة الكاملة لكتاب :

***Memories of State**: Politics History & Collective Identity of Modern Iraq*
Eric Davis

Published by arrangement with the Unversity of California Press.

◆

مذكّرات دولة : السياسة والتاريخ والهويّة الجَماعيّة في العراق الحديث / سياسة ، تاريخ
إريك دافيس / كاتب من الولايات المتّحدة
ترجمة : حاتم عبد الهادي / مترجم من العراق
الطبعة الأولى ، 2008



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب 5460-11 ، هاتفاكس : 751438 / 752308 1 00961
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب 9157 ، هاتف 5605432 6 00962 ، هاتفاكس 5685501 6 00962
e-mail : info@airpbooks.com
موقع الدار الإلكتروني: www.airpbooks.com
تنفيذ الغلاف والإشراف الفنّي :
®
خطوط الغلاف : **زهير أبو شايب / الأردنّ**
الصفّ الضوئيّ : **المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر / بيروت، لبنان**
التنفيذ الطباعيّ : **مصطفى قانصو للطباعة والتجارة / بيروت ، لبنان**

ISBN 978-9953-36-242-4

إريك دافيس

مذكرات دولة

السياسة والتاريخ والهويّة الجَماعيّة في العراق الحديث

ترجمة: حاتم عبد الهادي



إهـــداء

إلى دونا وكولن وسيمون
الذين منحوني الكثير من الذكريات الرائعة



صريفة نموذجية من صرائف ثلاثينات القرن الماضي مع ساكنها ، بغداد ١٩٣١ . رفعت الجادرجي ، مصورات كامل الجادرجي : الحياة الاجتماعية في الشرق الأوسط ، ١٩٢٠-١٩٤٠ (سيري : لام ، ١٩٩١) ، ص٦٥ . تمت إعادة نشر هذه الصورة بترخيص من رفعت الجادرجي .



منظر نموذجي للأهوار ، جنوب العراق ، أواسط الأربعينات . رفعت الجادرجي ، مصورات كامل الجادرجي : الحياة الاجتماعية في الشرق الأوسط ، ١٩٢٠-١٩٤٠ (سيري : لام ، ١٩٩١) . تمت اعادة نشر هذه الصورة بترخيص من رفعت الجادرجي .

تمهيد

هذه الدراسة في الأصل مشروع بحثي عن التغير الاجتماعي في البلدان المنتجة للنفط باشرت العمل فيه عندما كنت في مجلس أبحاث علم الاجتماع خلال ثمانينات القرن الفائت . وتمثل هدف المشروع ، الذي ركز على الأثر السياسي والاجتماع-ثقافي للثروة النفطية ، في الكشف عن الكيفية التي حاولت من خلالها النخب السياسية استغلال ثروة كهذه من أجل تقوية الدولة ، وبشكل خاص عن طريق بذل الجهود لتخصيص تصور بعينه للماضي وللإنتاج الثقافي على نحو أوسع[1] ؛ إذ بات جليا من خلال زياراتي للعراق واتصالي الواسع بالمثقفين العراقيين ، بأنه ما من دولة عربية نفطية أخرى قد خصصت من مواردها النفطية بقدر ما خصصه هذا البلد لهذه العملية ، حيث تزعم صدام حسين ، في الواقع ، مشروعا

---

(١) نشرت نتائج مشروع SSRC في الكتاب الذي اشتركت بتحريره مع نيكولاس غافريلدز ، **أصول الحكم في الشرق الأوسط : النفط والذاكرة التاريخية والثقافة الشعبية** (ميامي : مطبعة جامعة فلوريدا الدولية ، ١٩٩١) . وكان أحد اكتشافات هذا المشروع هو أن الثروة النفطية عادة ما تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ، ومن ثم إلى إضعاف الدولة بدلا من تقويتها . لذلك لم تكن الثروة النفطية بذاتها مؤشرا موفقا للتنبؤ بالاستقرار السياسي وقوة الدولة . وهذا الاكتشاف غير المتوقع يتوافق مع بحث سابق حول الدول العربية المنتجة للنفط قمت به خلال السبعينات من القرن الفائت . وأظهر هذا البحث ، بخلاف التعارض مع المصالح الغربية الذي تضمنته تفسيرات المقاطعة النفطية العربية في ١٩٧٥ للغرب ، بأن مصالح الدول النفطية العربية متكاملة مع مثيلاتها لدى الغرب . راجع ما كتبته في «الاقتصاد السياسي للبلدان العربية المنتجة للنفط : التقارب مع المصالح الغربية» ، دراسات في النمو الدولي المقارن ١٤ ، رقم ٢ (١٩٧٩) : ٧٥-٩٤ .

رسميا سمي بمشروع إعادة كتابة التاريخ[1] . وتماشيا مع الأفكار الغرامشية حول الهيمنة ، راودني السؤال عن سبب شعور النظام البعثي بحاجة شديدة لإعادة كتابة تاريخ الأمة وإعادة تأويل التراث الثقافي ، خصوصا عندما بدا عليه وقد تخلص من كل معارضة محلية ذات أهمية . ثم لماذا جرى تخصيص موارد كثيرة جدا لنشر الكتب والمقالات ، وإحياء دراسة الفلكلور ، وتوسيع البحث الأثري ، وتشييد النصب وتكليف الفنانين بإقامة التماثيل ، وتنظيم المؤتمرات الدولية بخصوص تراث العراق الحضاري ، والترويج للمنظمات الثقافية والتاريخية التي جندت المثقفين من كل أنحاء العالم العربي؟

كان العراق من بين الدول العربية المنتجة للنفط هو المثال الأكثر أهمية بالنسبة للظاهرة الرئيسية التي بحثها مشروع مركز أبحاث العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بكيفية استخدام الذاكرة التاريخية لبناء دولة_أمة ، وفيما يتعلق بالآليات التي تجندها الدولة في محاولة السيطرة على الذاكرة التاريخية . إن العواقب المأساوية الفظيعة للحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠_١٩٨٨ وحرب الخليج ١٩٩١ ، والانتفاضة العراقية في شباط وآذار ١٩٩١ ، والقمع الوحشي ، قادتني كلها إلى توسيع حدود التساؤل عن الكيفية التي ارتبطت بها سلطة الدولة بالذاكرة التاريخية . ثم كيف أن العراق الذي حقق في الفترة التي سبقت الحرب العراقية الإيرانية مباشرة نموا اجتماعيا واقتصاديا ملفتا ، قد أصبح في حالة يرثى لها في أعقاب حرب الخليج؟ ولماذا بقي صدام وحزب البعث في السلطة؟ وما هي العوامل المساعدة التي تفسر كيف وجدت نفسها ، عوضا عن ذلك ، بلاد بثروة نفطية كبيرة وماض حضاري غني ، وقاعدة زراعية نامية ، وشعب عالي التعليم ـ وهي خصائص ومتطلبات ضرورية لأنظمة ديموقراطية مستقرة_ عرضة لحكم مستبد وحرمان مادي قاس؟ وما الذي يمكن تعلمه عن بناء الأمة وكيفية تشكيل الحكم الاستبدادي لنفسه ، وإقامة أوده من تفحص

---

(١) حول المبادئ التي يتضمنها هذا المشروع ، راجع كتاب صدام حسين ، حول كتابة التاريخ (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٨) . وعلى الرغم من أن المؤلف هو صدام ، غير أن الكتاب يحتوي على أربعة خطابات لصدام حول كتابة التاريخ مصحوبة بثلاثة وعشرين مقالا لمفكرين عراقيين بارزين في معرض إيضاح الحاجة لهذا المشروع .

مساعي الدولة العراقية لتوظيف تصورات معينة عن الماضي؟ وهل تشي المجهودات الناجحة للدولة في تعبئة العراقيين لخوض حربين كارثيتين بفرض ناجح للفكر الهيمني على الشعب؟ أم إن مساعي النظام البعثي لإنشاء ذاكرة تاريخية قد قمعت الرؤيتين المتنازعتين على المجتمع السياسي لا غير فأعمت الدولة ، مما أدى بها إلى أن تقع ضحية لغواية بلاغتها المتعلقة بـ«التراث المختلق»؟ وإذا ما أخذت هذه الأسئلة من منظور أوسع ، ما الذي يمكن قوله عن العلاقة بين صياغة دولة الأمة الحديثة والتوظيفات السياسية للذاكرة التاريخية ، واستمرار الحكم الدكتاتوري حتى انهياره عام ٢٠٠٣؟

ولا يفوتني أن أذكر بأنني مدين بالشكر والعرفان إلى العديد من الزملاء والمؤسسات ، ابتداء من ليونارد بايندر وأعضاء اللجنة السابقة للأمم الجديدة في جامعة شيكاغو ، وانتهاء بزملائي في قسمي علم السياسة المقارن والاقتصاد السياسي في جامعة رتجرس . كما أنوه بتمويل وزارة الثقافة والإعلام العراقية لتغطية مصاريف رحلتي الأولى للعراق خلال ربيع ١٩٨٠ . وكذلك هي الحال مع المنحة المقدمة من لجنة الارتباط للشرق الأوسط والأدنى في مجلس أبحاث علم الاجتماع (SSRC) لتغطية رحلتي للعراق في ١٩٨٤ ، وتمويل المجلس إياه من خلال المنح المقدمة من قبل مؤسسة فورد وصندوق المنح الوطنية للعلوم الإنسانية ، مما سمح لي بإقامة حلقات نقاشية حول الدول العربية المنتجة للنفط في جامعة رتجرس خلال شهر تشرين الثاني ١٩٨٤ ، وشهر آب ١٩٨٥ . أما الزمالة الدراسية من IREX في ١٩٨٥ إلى جمهورية ألمانيا الديموقراطية السابقة فمكنتني من الشروع بمقابلة المغتربين العراقيين . في حين أن زمالة كلية سمر المقدمة من قبل صندوق المنح الوطنية للعلوم الإنسانية في ١٩٨٨ ، وزمالة مركز شلبي كولوم دافس للدراسات التاريخية في جامعة برنستون في ٩٠-١٩٩٩ ، والمساعدة البحثية التي تلقيتها أوائل التسعينات من دائرة برامج الأبحاث والإشراف في جامعة رتجرس ، والمنحة التي تلقيتها من مركز رتجرس للتحليل التاريخي خلال ٩٩-٢٠٠٠ ، يسرت لي متابعة المزيد من البحث في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط ، وهو ما ساعدني أيضا على إكمال مسودة هذا الكتاب .

ولا يسع الكلمات أن تعبر عن امتناني للكثير من العراقيين الذين أعانوني في

هذه الدراسة . وأذكر منهم على نحو خاص الدكتور جاسم محمد جرجيس ، والدكتور محسن جاسم الموسوي ، والدكتور محمد باقر علوان ، والسيد رفعت الجادرجي ، والدكتور صالح الطعمة ، والدكتور رائد فهمي ، والدكتور عزيز الحاج حيدر ، والدكتور صالح أحمد العلي ، والسيد غانم حمدون ، والآنسة زاهدة إبراهيم ، والدكتور مظفر الأمين ، والدكتور عصام الخفاجي ، والدكتور ودود حمد ، والدكتور وليد عمر نظمي ، والدكتور متي موسى ، والسيد فارس خوري ، والدكتور الراحل عبد الحميد العلوجي ، والدكتور الراحل وديع جويدة .

كما اطلع على هذه الدراسة العديد من الزملاء قبل طبعها ، حيث كانت ملاحظات كل من روبرت تغنر وطارق إسماعيل مفيدة على نحو خاص . ولا يفوتني هنا التنويه بالملاحظات الهامة على أجزاء من هذه الدراسة من قبل الراحل لورنس ستون ، وزاكري لوكمان ، وإيان لاستك ، وبيتر غران ، و آنا نورتن ، ومايرون آرونوف ، وريتشارد ولسون ، وجان كوبك ، ودانيال تشنر . كما أذكر بالشكر والعرفان العون الهام في تحرير هذه الدراسة من قبل كل من ميشيل روسي ، وشيلا فريدلاندر ، وجيمس تشو ، وماثيو درسيو . ولا حاجة للقول بأن المسؤولية عن محتويات هذه الدراسة تقع على عاتقي بالكامل .

هايلاند بارك ، نيوجرسي
آذار ٢٠٠٣

مقدمة

(يصنع البشر تاريخهم ،لكنهم لا يصنعونه كما يرغبون تماما ؛ لأنهم لا يقومون بذلك في ظل ظروف يختارونها بأنفسهم ، بل تحت ظروف معينة يجدونها وقد انتقلت إليهم من الماضي . إن تراث كل الأجيال البائدة يجثم بثقله مثل كابوس على أدمغة الأحياء ؛ إذ حالما يبدو على الناس أنهم قد انخرطوا في تغيير أنفسهم وتغيير الأشياء من حولهم تغييرا جذريا ، وفي خلق ما هو جديد تماما خصوصا في فترات الاضطراب العميق ، فإنهم يستحضرون بتلهف أرواح الماضي لخدمتهم ويستعيرون منها أسماءها وعاداتها وشعارات المعارك التي خاضتها في السابق من اجل تقديم مشهد جديد لتاريخ العالم ،لكنه يتقنع هذه المرة بقداسة الماضي وبهذه اللغة المستعارة .)

كارل ماركس ، الثامن عشر من بروميير للويس بونابرت

(ما الذي يدفعنا إلى التلاعب بالماضي ؟ . . . إننا نغير الماضي لكي نصبح جزء منه ، ولكي نجعله أيضا ملكا لنا . . . وغالبا ما نغير الماضي من أجل «تحسينه» - بتضخيم الجوانب التي نجدها ناجحة أو فاضلة أو حسنة ، وبالاحتفاء بما نفخر به ، وبإهمال كل ما هو وضيع وقبيح ومخجل فيه .)

ريتشارد لونثال ، الماضي في بلاد أجنبية

(لا شيء أكثر أهمية لمستقبل العراق من تفهم جلي لماضيه)
كنعان مكية ، القسوة والصمت :
الحرب والطغيان والانتفاض والعالم العربي

(نكسب الشباب ، لنضمن المستقبل)

صدام حسين

ما هي العلاقة بين سلطة الدولة والذاكرة التاريخية؟ وما الذي يمكن أن نتعلمه عن بناء الأمم وقدرة الدول على انتزاع الرضى من المحكومين من خلال دراسة هذه العلاقة؟ على الرغم من أن الكثير من المجتمعات العربية تعزو أصولها إلى حضارات قديمة ، إلا أنها تبقى محكومة بدول تم تأسيسها حديثا نوعا ما من قبل القوى الاستعمارية في الغالب . وفي هذا الإطار ، فإن الذاكرة التاريخية تصبح أداة مهمة بيد النخب السياسية لتعزيز سيطرتها وشرعيتها . ومثلما تبيّن مقولة صدام حسين المستشهد بها أعلاه ، يمكن للدولة أن تفرض حكمها بسهولة أكبر إذا ما أقنعت عامة الناس وخصوصا الشباب سريعي التأثر بالإذعان لرؤيتها حول المجتمع ، حيث إن قدرة الدولة على تحقيق الإجماع حول رؤيتها للماضي تسهل إنشاء مجموعة من الأساطير التأسيسية الجوهرية للشعور بالهوية الجماعية ، التي ينبغي أن تمتلكها كل الدول القائمة على مفهوم الأمة _ الدولة . وإذا ما بدت دولة حديثة كتجسيد للماضي وكحامل على وجه الخصوص لميراث العصر الذهبي ، فإنها ستتمتع بحرية أكبر في الاختيار عند تنفيذ أهدافها . وبعبارة مختصرة ، يمكن للذاكرة الجماعية أن تصبح أداة فعالة في ترسانة الدولة للسيطرة الاجتماعية . وبعكس ذلك ، تخاطر الدولة بنفسها إذا ما تجاهلت الذاكرة التاريخية ، خصوصا أثناء نوبات التغير الاجتماعي السريع .

وتتفحص هذه الدراسة عمليات بناء الأمة وتشكيل الدولة في العراق الحديث ، تلك العمليات غير المكتملة والتي لم تنته بعد ؛ لأن العراقيين لم يتفقوا حتى الآن على نموذج مقبول بشكل عام للمجتمع السياسي . إذ في غمار عملية بناء الأمة ، هنالك نموذجان متنازعان فيما يتعلق بالمجتمع السياسي : أحدهما هو النموذج العراقوي والآخر هو القومي العروبي . وكان هذان النموذجان يتصارعان فيما بينهما من أجل الهيمنة . وتحاول هذه الدراسة أن تثبت بأن عدم قدرة العراقيين على بناء نموذج ناجح للمجتمع السياسي يفسر إلى حد بعيد عدم استقرار البلاد اجتماعيا وسياسيا . كما أن غياب نموذج مقبول بشكل عام للمجتمع السياسي يرتبط بمشكلة الهوية الجماعية والأساطير التأسيسية . فهل تستند الهوية الجماعية للعراق على العروبية وعلى أساس

أنه جزء من دولة عربية قومية أكبر ، أم إن التراث العربي للعراق مجرد جزء - حتى وإن كان جزء بالغ الأهمية - من التراثات الثقافية المتعددة لدولة الأمة التي تستند هويتها إلى تعددية ثقافية تعزز التنوع الإثني للبلاد؟

وجريا على عادة المنظر الإيطالي ، انطونيو غرامشي ، فإن مفهوم الهيمنة يدرك على أنه محاولة من قبل النخب السياسية لتعميم مصالحها على الجماهير كافة . حيث لا تنطوي الهيمنة على مجرد سعي لاستحصال تأييد المجموعات المضروب عليها بالهيمنة عن طريق تشجيعها على تبني قيم النخب الحاكمة ومعاييرها حسب ، بل إنها سعي أيضا لتوليد مجموعة من الأساطير التأصيلية التي تؤسس لخيال وطني معين وتحدده . ولا تعدّ الهيمنة بالنسبة إلى غرامشي مرادفا للإيديولوجيا ؛ إذ لا تتحقق الهيمنة عندما تتواضع مكونات كبيرة من الجماهير على تصورات معينة بخصوص المجتمع السياسي والتنظيم الاجتماعي حسب ، بل إنها تتحقق أيضا عندما تتقبل هذه التصورات على أنها أمر طبيعي ومعتاد ، حيث تتضمن الهيمنة تقبلا لنظرة شاملة للدولة تدخل فيها الفلسفة والمثل والأخلاق . فعند غرامشي ، لا تنطوي الهيمنة على السيطرة وحسب ؛ بل إنها تشتمل أيضا على «الزعامة الفكرية والأخلاقية»(1) .

إن غاية الهيمنة لا تقتصر فقط على التلاعب بالجماهير للتفكير وفقا للسبل المقررة ، ولكنها أيضا تتطاول لكي تضع محددات على عملياتها الفكرية من أجل إضعاف الإيديولوجيات المناوئة لها . ففي كفاحها لتحقيق الهيمنة ، تستخدم الدولة «المثقفين العضويين» لتشجيع نظرة شمولية مصممة من أجل تهميش ونزع الشرعية عن التنظيمات السياسية المنافسة والبديلة ، من خلال وصم افتراضاتها الرئيسية بما يجعلها غير مستساغة . وبالعودة إلى المناشدات الناجحة لكسب التعاطف الشعبي من قبل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، والإيديولوجيات القومية اليمينية كالفاشية ، بيّن غرامشي أهمية التأثير العاطفي في الكفاح السياسي ، وفي الحاجة إلى الذهاب

(1) انطونيو غرامشي . مختارات من دفتر ملاحظات السجن (لندن : لورنس ووشرت ، 1971) ، 57 ، 51 . والمثال الذي يستشهد به غالبا على الحكم الهيمني هو نصرانية القرون الوسطى ، عندما ارتبطت الكنيسة بالدولة للهيمنة على الاقتصاد والسياسة والثقافة

إلى ما هو أبعد من الاحتكامات العقلانية لتلبية حاجات المجتمع العاطفية ، حيث لا تتعزز الهيمنة عند غرامشي من خلال المؤسسات الرسمية للدولة حسب ؛ بل إنها تتعزز أيضا من خلال منظمات المجتمع المدني مثل الكنيسة والمؤسسات التربوية التي تنقل باستمرار أفكارا جوهرية عن الماضي . فلا مشاحة إذن من أن تكون الذاكرة التاريخية جوهرية لأية محاولة من أجل تحقيق الهيمنة .

وإذا ما استعرضنا تأثير ماكس فيبر على غيره لوجدنا أن معظم الدراسات المتعلقة ببناء الأمم قد ركزت على الجهاز القمعي للدولة ، مثلما ركزت على سيطرتها فيما يتعلق باستعمال القوة بوجه خاص[1] . إلا أن انشغال هذه الدراسة بمؤسسات القمع الظاهر في ظل الأنظمة التسلطية هو أقل من انشغالها بجهود الدولة فيما يتصل باستغلال الثقافة وسيكولوجية الجماهير لاستخلاص التقبل والإذعان لها . إذ فقط عندما يستبطن المواطنون كلا من الخوف من نظام ما ومستوى من الانضباط الذاتي ، الذي ينتهي بالإذعان لإملاءاته ، يكون بمقدور ذلك النظام أن يأمل بممارسة سيطرة فاعلة على المجتمع . وفي العراق ، يمثل التلاعب الثقافي للدولة من خلال السيطرة على الذاكرة التاريخية محاولة منها لكي تميل بالتوازن بين القمع الخارجي والإذعان المفروض ذاتيا لصالح الأخير .

إن للذاكرة التاريخية ذاكرتها . ونحن بحاجة إلى تفحص العمليات التي أصبح من خلالها الاهتمام المتزايد بالماضي مكونا رئيسيا من مكونات الخطاب السياسي الوطني ، مثلما نحن بحاجة إلى أن نعرف لماذا اتخذ هذا الاهتمام أشكالا محددة في فقرات بعينها من دستور الدولة العراقية ، ولماذا استغلته بعض القوى السياسية بينما مال غيرها إلى تجاهله . فنظام البعث الذي استولى على السلطة عام ١٩٦٨ ، لم يكن هو الذي استهلّ عملية إعادة تفحص الماضي ، مثلما لم يكن أول من حاول تجنيد الذاكرة التاريخية لانتزاع القبول والإذعان[2] . وبالأحرى أن نظام ما بعد عام

---

(١) أشير هنا إلى تعريف الدولة المشهور لفيبر على أنها المؤسسة التي تتمتع بالاحتكار المشروع للقوة في المجتمع .

(٢) لمراجعة تفاصيل الانقلاب ، راجع سلسلة المقالات في صحيفة الحياة ، خصوصا في حزيران ، ٢٠٠٣ ، بقلم صالح عمر العلي ، ابن عم صدام وعضو مجلس قيادة الثورة سابقا ، والذي لا يزال في المنفى .

١٩٦٨ البعثي ، والذي أدعوه بنظام البعث التكريتي ؛ لأن كوادره قد تم تجنيدها وإلى حد كبير من المنطقة المحيطة بمدينة تكريت ، مسقط رأس صدام ، هو الذي حاول معالجة عملية إعادة تأويل الماضي التي بدأها نظام عبد الكريم قاسم(١٩٥٨-١٩٦٣) ، كما أنه هو الذي عمل على تصفية ذلك المجهود . فلقد سيّس النظام البعثي الذاكرة التاريخية أكثر مما فعل أي نظام سابق ، مستغلا قدرته على التصرف بإيرادات النفط الهائلة خلال السبعينات و بداية الثمانينات ؛ للانخراط في إعادة كتابة التاريخ على نطاق غير مسبوق في العراق أو في أي مكان آخر في العالم العربي .

إن «المجتمع المتخيل» الذي تمت صياغته من قبل البعث التكريتي كان اعتماده على الخيال التاريخي أكبر من اعتماده على الصياغة الإيديولوجية لمخططات دولة_الأمة المعاصرة . وهذا الخيال الذي يركز دائما على العصر الذهبي للعرب إبان الإمبراطورية العباسية (٧٥٠-١٢٥٨) لم يكن يقصد منه أن يوحي بالتماثل بين عظمة الماضي والمجد الذي يفترض أن يحققه العراق في ظل الحكم البعثي حسب ، بل قصد منه ، أيضا ، أن يشجع على انعدام الثقة بين إثنيات العراق الأساسية . فإحدى استراتيجيات إنجاز الغاية الأخيرة تتمثل في إثارة الجدل على نحو غير مباشر بأن «الشعوبيين» ، وهم الشيعة الفرس المستعربون الذين كانوا يشكلون لب البيروقراطية العباسية ، قد عملوا على نخر الإمبراطورية من الداخل متسببين بانهيارها في النهاية ، حيث كانت رسالة النظام إلى الأقلية العربية السنية في العراق تتمثل في أن الشيعة ، الذين كانوا مزدوجي الولاء وليسوا محل ثقة في ظل الدولة العباسية ، لا يزالون أيضا محل شك في الحقبة المعاصرة . أما رسالة الدولة للشيعة فتتمثل في أنه ليس أمامهم سوى التبرؤ من تراثهم الثقافي لكي يصبح بإمكانهم أن يتمتعوا بالمزايا التي تمنحها الدولة . وفي الواقع ،لم يحقق أي بروز سياسي في ظل البعث سوى أولئك الشيعة الذين فعلوا ذلك ممن كرسوا أنفسهم لخدمة النزعة القومية العروبية .

ويمكن تعريف «الذاكرة التاريخية» على أنها التصورات الجماعية التي تشترك بها مجموعة بشرية معينة بصدد أحداث وقعت في الماضي ، الذي يدرك على أنه قد شكل هويتها ووضعها السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي المعاصرين[١] .

(١) راجع كريج كالهون ، «سياسة الهوية والتعرف على الذات» ، في النظرية الاجتماعية النقدية : الثقافة و التاريخ وتحدي الاختلاف (أوكسفورد : بلاكويل ، ١٩٩٥) ، ٢٢٠ .

ومع أن «الذاكرة الجماعية» و«الذاكرة الاجتماعية» قد جرى استخدامهما بدلا من «الذاكرة التاريخية» إلا أن المصطلح الأول يستدعي الأفكار اليونغية بصدد الشعور الجمعي الذي لا علاقة له بهذه الدراسة ، بينما لا يوصل الثاني العمق التاريخي الذي سعت الدولة البعثية إلى إيصاله في توظيفاتها السياسية للماضي . وعلى الرغم من إحياء الدولة البعثية لذكرى الأحداث المعاصرة نسبيا ، مثل حركة مايس ١٩٤١ ، أو الحرب الإسرائيلية العربية في ١٩٤٨ ، و«ثورتها» في ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ ، غير أن هذه الدولة قد ركزت بشكل أساسي على حقبة ما قبل الحداثة ، وخصوصا فترة الإمبراطورية العباسية ، وحضارة بلاد ما بين النهرين القديمة ، والمجتمع العربي في العصر الجاهلي أو في حقبة ما قبل الإسلام .

والسبب الآخر الذي لا يمكن معه ردّ الذاكرة التاريخية لا إلى الذاكرة الجماعية ولا إلى الذاكرة الاجتماعية ، يعود إلى أنها مكون عضوي من مكونات أي مشروع للهيمنة ، وينبغي إدراكها سياسيا ؛ إذ بالرغم من أن الذاكرة حاضرة في كل مكان ، مثلما كتب عن ذلك ريتشارد لونثال ، لكن تبقى هنالك حاجة على الدوام للتفريق بين الأشكال المتباينة للذاكرة . وأنا أميّز هنا بين الذاكرة الاجتماعية المحددة تاريخيا ، والتي تمثل تصورات المجتمع بصدد الماضي ، وبين تلك التي تتطور بمنأى عن الدولة ، والتي عادة ما كانت تبدو كوعي ذاتي خلال فترات التحول الاجتماعي السريع ـ والتي هي مختلفة منطقيا عن الذاكرة المستخدمة من قبل النخب المهيمنة أو المناوئة لها . وهذا النوع الأخير من الذاكرة التاريخية التي أسمّيها بالذاكرة التاريخية المكرّسة لأغراض سياسيّة أو المسيّسة ، مختلفة من الناحية المفهومية عن الذاكرة التاريخية المحددة اجتماعيا ، والتي على الرغم من أنها تحتوي على معان سياسية ضمنية ، غير أنها قد لا تخدم بالضرورة غايات سياسية ، حيث إن الذاكرة التاريخية المسيّسة أكثر ذرائعية من الذاكرة المحددة اجتماعيا . وهي تعبّأ من قبل كل من الدول والقوى المعارضة لها في مساعيهما لفرض الهيمنة الأيديولوجية وللتأثير على توزيع السلطة في المجتمع[١] .

---

(١) من المثير أن الكتابات الحديثة عن الذاكرة التاريخية لا تدرس علاقتها بالسياسة . ولمراجعة المزيد من النصوص البارزة عن الذاكرة التاريخية ، راجع موريس هالبتش ، **الأطر الاجتماعية** ==

كما يجري تنظيم الذاكرة التاريخية المسيّسة ضمن سياق الاحتفالات بالماضي التي تخضع لرقابة الدولة ورعايتها . وتبحث الدراسات المتعلقة بهذه الاحتفالات ، إلى حد كبير ، في أحداث كهذه باعتبارها جزء من الجهد المبذول لصياغة الهويات الجماعية الوطنية وتحقيق تماسكها ، أكثر من كونها مجرد محاولات من قبل الدول لتعزيز سلطاتها على حساب مجموعات اجتماعية معينة . ومع أن التأكيد على الاحتفاء أساسي لأية دراسة للذاكرة التاريخية المسيّسة ، إلا أنه لا يمكنه أن يدرك على نحو دقيق الكثير من جهود حزب البعث للنيل من أعدائه عبر صياغات مرهفة في معالجة الذاكرة التاريخية ، كتلك الرسائل الضمنية المشفّرة كما في المنشورات الفلكلورية والسرديات التاريخية المنتقاة .

وتختلف الذاكرة التاريخية الخاضعة لرقابة الدول عن الذاكرة الاجتماعية على نحو حاسم آخر . ففي العادة ، يؤدي انتهاك الذاكرة الرسمية إلى وقوع المواطنين الذين يرفضون اتباع خطى الاتجاه الرسمي إلى الوقوع تحت طائلة العقوبات . وبالرغم من أن العقوبات يمكن أن تفرض على أولئك الذين يرفضون الذاكرة الاجتماعية ، أو على الذين يفشلون في الثبات على التصور التاريخي للذات لدى جماعة ما ، غير أن هذه العقوبات كنبذ الفرد المذنب تختلف على نحو واضح عن السجن وعن النفي ، وصولا إلى الإعدام الذي قد ينتظر أولئك الذين يتحدى تصورهم للماضي تصور الدولة[1] ؛ إذ لا تمتلك الدولة الوسائل المؤسساتية للترويج لتصورات معينة بخصوص الماضي حسب . بل إنها تمتلك أيضا الوسائل العقابية القانونية لردع أولئك الذين لا يتفقون مع وجهات نظرها .

== للذاكرة ، (نيويورك : مطبعة أرنو ، ١٩٧٥ [١٩٥٥] ؛ وانظر ديفيد لونثال ، **الماضي في بلاد أجنبية** (كيمبرج : مطبعة جامعة كيمبرج ، ١٩٩٢) ؛ وانظر بول كانورتن ، **كيف تتذكر المجتمعات** (كيمبرج : مطبعة جامعة كيمبرج ، ١٩٨٩) ؛ وراجع جيمس فينترس وكريس ووكهام ، **الذاكرة الاجتماعية** (أوكسفورد : بلاكويل ، ١٩٩٢) .

(١) جرى في العراق اغتيال عدد من الشخصيات الشيعية الدينية البارزة في ظروف غامضة خلال ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ . ويبدو أن جريرتهم الوحيدة هي رفضهم تغيير خطبهم أيام الجمع لتتوافق والإملاءات البعثية .

ويمكن استيعاب الذاكرة التاريخية المسيسة إذا ما أخذنا في الاعتبار المحتوى والجمهور والغايات . فالذاكرة التاريخية المكرسة سياسيا تلقى استجابة من جمهور أوسع إذا ما اتجهت للوقائع المادية لمجتمع ما ، وحاولت أن تتكفل بالتوترات والتناقضات التي تجسدها تلك الوقائع . وهذه التناقضات ، مثلما هي عليها الحال في العراق ، تستند إلى تصدّعين أساسيين . ويتمثل الأول منهما في استمرار مجموعة من الانقسامات السياسية الحادة التي تستند إلى التمايز الطبقي الاجتماعي والإثني ، الذي يعكس خلافات عميقة ومستعصية فيما يتعلق بالمساواة الاجتماعية والتعددية الثقافية . أما الآخر فهو يتمثل برغبة الجمهور العراقي في الاستقرار السياسي والاجتماعي عقب فترة طويلة من التغير الثقافي والاجتماعي السريع والممزّق الذي بدأ خلال القرن التاسع عشر ، مثلما يتمثل برغبته في إنهاء الاضطراب السياسي الذي امتحنت به الدولة _ الأمة منذ العشرينات .

ويلعب المثقفون دورا رئيسيا في إنتاج الذاكرة التاريخية الخاضعة لرقابة الدول ورعايتها ، إما من خلال إنتاجهم الثقافي أو من خلال تشفير الإنتاج الثقافي القائم بالطرق المرغوبة سياسيا ، حيث تؤكد النخب الحاكمة والمجموعات السياسية عادة على قراءة التاريخ قراءة تظهر «أصالتها» الوطنية والثقافية ؛ إذ تدعي النخب السياسية بأنها تجسد التواصل الثقافي عن طريق التأكيد على التماثل بين تقاليدها وقيمها ومعاييرها من جهة ، وتلك التقاليد والقيم والمعايير التي ترتبط بالعصر الذهبي السابق ، والذي يزعم بأن المجتمع قد بلغ فيه ذروة مجده من جهة أخرى . كما تعكس الذاكرة التاريخية ، بالنسبة للقوى الوطنية ، رد فعل إزاء الانقطاع وعدم التواصل . ومن هنا تستخدم النخب السياسية الذاكرة التاريخية لتصور نفسها على أنها تمثل صلات المجتمع «التي أعيد إحيائها» بماض مجيد تتنكر له قوى رجعية غير أصيلة ثقافيا ؛ كالنخب المحلية الفاسدة والاستعماريين والأقليات غير الوطنية .

ومن خلال العديد من الطرق الفاعلة ، يتكامل كل من الإنتاج الثقافي وكتابة التاريخ الخاضعين للرقابة الرسمية مع استخدام الدولة للعنف ، حيث تسعى النخب المهيمنة ، عن طريق استغلالها لمحتوى الذاكرة التاريخية المسيسة إلى منح الامتيازات لتلك الفئات التي تناصرها بينما تهمش أولئك الذين تعتبرهم خصومها الفعليين أو المحتملين . ويمكن لعملية التهميش هذه أن تتخذ ثلاثة أشكال على الأقل ، حيث

يتمثل الأول في محاولة الدولة على نحو جلي أو بشكل غير مباشر أن تصم التجارب التاريخية لتلك المجموعات التي تجد فيها تهديدا لها على أنها تتناقض مع التقاليد الأصيلة لدولة ـ الأمة و«رسالتها التاريخية» . ثانيا ، يمكن للدولة ظاهريا أن تحتفي بالتراث الثقافي للجماعات التي تنشد تهميشها ، في حين أنها تحاول في الوقت ذاته أن تبرهن على أن تقاليد هذه الجماعات ، فيما يتعلق بالأزياء والممارسات الدينية ، لا تتلاءم مع الحداثة . ومن ثم فإن هذه التقاليد لا ينبغي أن تكون جزء من الحياة اليومية ، ولكنها يمكن أن تقتصر على المناسبات أو الأعياد أو للعرض في المتاحف[1] . ثالثا ، يمكن للدولة أن تسعى لاجتثاث المعرفة بالحوادث التاريخية التي تجدها هدامة ، من خلال إغفال الإشارة إليها في الوثائق الرسمية أو التصريحات الشفوية لمسؤولي الحكومة . وتسعى كل هذه السياسيات للتقليل من إمكانية المجموعات الخاضعة للهيمنة على التفكير بطرق مناهضة للهيمنة يمكن أن تتعارض ومفهوم الدولة عن المجتمع السياسي والمصالح التي تندرج ضمن هذا المفهوم .

لذا تستعمل النخب السياسية في الدول التسلطية الذاكرة التاريخية الخاضعة للرقابة الرسمية ، من أجل تعزيز مشاعر الارتياب (بارانويا) والخواف المرضي من الآخرين وانعدام الثقة ، حيث كان حزب البعث في العراق يعزز هذه المشاعر عن طريق تقديم نموذج لا تاريخي للمجتمع ، إذ جرى تصوير العراق على أنه قد كان عبر التاريخ ضحية على الدوام لمؤامرات داخلية وخارجية . ويخدم هذا المنظور أغراضا متعددة . فمن ناحية أولى ، عند وضع اللوم على أعداء العراق الخارجيين والداخليين ، الذين يزعم بأنهم ممن أكلهم الحسد والغيرة من التراث الحضاري العظيم للعراق ومن الطامعين بالهيمنة على البلاد ، فإن الدولة تتحرر بذلك من المسؤولية عن المحن التي يعاني منها المجتمع . ثانيا ، من خلال إشاعة أفكار الوقوع ضحية التآمر ، تنشد الدولة إلى إضعاف الحافز لدى العراقيين على تنمية وعيهم بالتقاليد والتجارب الثقافية للمجتمعات الأخرى . إن جنون الارتياب والخوف من الغرباء وعدم الثقة ،

---

(١) لمناقشة هذه العملية راجع ما كتبته تحت عنوان «المتحف وسياسة السيطرة الاجتماعية في العراق الحديث» في الاحتفاءات : سياسة الذاكرة والهوية ، تحرير جون غيلس (برينستون : مطبعة جامعة برينستون ، ١٩٩٤) ، ٩٠-١٠٤ .

ومشاعر الإحساس بالوقوع دوما كضحية لا تقلل ، حسب ، من التواصل الثقافي المتبادل ، ولكنها تنسف كذلك الشعور بالمواطنة في دولة _ الأمة . أما اهتمام المجموعات صاحبة الامتيازات بالتفاعل مع الجاميع الموصومة فضئيل ، على اعتبار أن هذه الجاميع ليس لديها ما هو تقدمي أو معاصر لكي تسهم به في المجتمع ، كما أن الارتباط بها يمكن أن يستثير ازدراء الدولة . وهكذا تشجع عملية التهميش هذه على تشظية المجتمع إلى مجموعات إثنية مختلفة لا تثق إحداها بالأخرى ، كما أنها تشجع الشعب على البقاء متربصا على الدوام «بالخونة» .

ويراد من الذاكرة التاريخية المسيّسة أن تعزز من تماسك النخبة السياسية ؛ إذ تصبح الذاكرة التاريخية المكرّسة سياسيا جزء من ستراتيجية دعم الهوية التضامنية التي توحّد النخب ومناصريها على مسار الامتدادات العمودية أكثر مما على مسار الامتدادات الأفقية . وفضلا عن ذلك ، إن القصد هو تقليل احتمالية أن تقوم القوى المعارضة بتجنيد مناصري النخبة . وعلى الرغم من أن الأيديولوجيا تقوم بوظيفتها عادة كآلية مركزية لتعزيز التماسك التضامني ، إلا أن القرارات الأيديولوجية تميل إلى أن تكون أكثر فاعلية في المجتمعات المتجانسة إثنيا . وبما أن الأيديولوجيا على الدوام واضحة ومانوية في تحديد الخير من الشر ، والوطنيين من الأعداء ، فإن رسائلها يمكن أن تكون ذات نتائج عكسية ، عندما تكون النخب المنافحة من أجل تحقيق الهيمنة من الأقلية الإثنية ، وعندما تكون الحدود التي تفصل المجموعات المميّزة عن المجموعات المهمّشة في المجتمع مرتبطة بالتصدعات الإثنية . وفي حالة العراق ، حيث الأقلية السنية العربية هي التي تسيطر على الدولة ، أصبحت الذاكرة التاريخية من الوسائل الأكثر فاعلية عند حزب البعث للتشجيع على تماسك الجماعة ، لأن هذه الذاكرة اعتمدت على رسائل مرهفة متضمنة في السرديات التاريخية والتاريخية الثقافية ، التي كانت معدّة لتجنب الهجوم المباشر على المجموعات الاثنية المعادية ؛ أو تلك التي يحتمل أن تكون معادية مثل الشيعة والأكراد واستبعادها بالنتيجة[1] .

---

(١) للتفريق بين السرديات التاريخية و الثقافية التاريخية ، أميز الإنتاج الثقافي الذي يركز على أحداث تاريخية معينة كالحروب العسكرية ، مثل معركة القادسية التي هزمت فيها القوات الإسلامية العربية الساسانيين الذين حكموا بلاد فارس في ٦٣٧ بعد الميلاد ، عن ذلك الذي يركز =

لقد كانت الجهود التي تبذل من قبل الدولة البعثية لإعادة كتابة الماضي تستهدف أولا وقبل كل شيء قاعدة سلطة النظام ، المتكونة من تحالف فضفاض اشتمل على المجموعات العشائرية القاطنة فيما يعرف بالمثلث السني الذي يمتد من شمال بغداد إلى الرمادي وصولا إلى الموصل ، حيث عززت الذاكرة التاريخية إيديولوجية حزب البعث الغامضة وغير الواضحة . إن فكرة القومية العروبية ، لب الإيديولوجية البعثية (على الرغم من أنها لم تعد مركزية بعد السبعينات مثلما كانت عندما اعتلى البعث التكريتي السلطة عام ١٩٦٨) تعتمد على شكل محدد من أشكال الذاكرة التي تمتد بجذورها إلى عصر العرب الذهبي ، الذي ارتبط بإمبراطورية بغداد العباسية ، حيث يوفر هذا التوجه القومي العروبي للأقلية العربية السنية إمكانية أن يتحلوا بوضع الغالبية في حالة وجود أمة عربية موحدة (الوطن العربي) ، وهو الأمر الذي يعد جذابا على نحو خاص بالنسبة إلى أولئك الذين لا يزالون متمسكين بالهويات العشائرية ممن سيطروا على جهاز الدولة .

ولا توفر الذاكرة التاريخية للقاعدة الاجتماعية للنخبة الشعور بالهوية التضامنية حسب ، بل إنها توفر أيضا المفاتيح الضرورية لارتقاء سلم التراتب السياسي والاجتماع-اقتصادي للمجتمع البعثي . لذا شجعت الذاكرة التاريخية مثلما تمت صياغتها من قبل البعث على أن يكون وعي المجتمع السياسي وعيا انغلاقيا يعاني من رهاب الغرباء . ولكن ليس من المهم فيما إذا كان البعثيون أو المرشحون لنيل عضوية الحزب قد آمنوا فعلا بالسرديات التاريخية للنصوص الخاضعة لرقابة الدولة ورعايتها . ومع ذلك كان التسليم بهذه السرديات وبالقيم التي تروج لها قد شكل دعما رمزيا لوجهة النظر البعثية ، ورفضا للمجتمع السياسي القائم على المشاركة السياسية والتعددية الثقافية . وإذا كان بمقدور الدولة أن تقنع مناصريها بأنها في مواجهة مستمرة مع المؤامرات التي تهدف إلى تقويضها ، فإن على الجميع أن يظلوا باستمرار يقظين وموحدين ضد الأعداء الدائمين . وعليه فقد عززت الذاكرة التاريخية من

== على الاستمرار التاريخي لتقاليد تراثية معينة ، و مثال ذلك التأكيد البعثي على استمرار طقوس الزواج والتقاليد الرياضية والموسيقية في العراق المعاصر . راجع ، مثلا ، صبحي أنور رشيد ، الموسيقى في العراق القديم (بغداد : دائرة الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٨) .

وجود الذهنية المحصنة التي رعت تماسك النخبة في الوقت نفسه الذي كانت تضفي فيه الشرعية على الجهاز الأمني الواسع للنظام البعثي ، والذي كان يستخدم لاضطهاد الأعداء الفعليين أو المحتملين . وبالنسبة لكل من الدائرة الضيقة للنخبة ولقاعدة الحزب الجماهيرية ؛ فإن الطريقة التي يدرك المثقفون من خلالها الماضي توفر مجموعة من المفاتيح غير المباشرة التي تحدد الكيفية التي عليهم أن ينظروا من خلالها إلى المجتمع المعاصر .

كما خدمت الذاكرة التاريخية بوجوه متعددة الدولة في تعاملاتها مع المجموعات الخاضعة للهيمنة والنخب الدينية أو التجارية خارج إطار الدولة . وقد لا تكون ردود أفعال هذه المجموعات لرسائل الدولة إيجابية كما هي الحال مع استجابات النخبة المميزة . ومع ذلك ، تتمعن المجموعات الخاضعة للهيمنة إذا ما كانت حصيفة سياسيا في هذه الرسائل للتشبث من كل ما لا ينبغي أن يقال بصدد الماضي ؛ لتجنب استعداء أولئك الذين يتحكمون بالدولة . فضلا عن ذلك ، عندما يسعى أفراد المجتمع من خارج النخبة للحصول على الامتيازات كالمراكز الوظيفية في سلك الدولة الإداري والوظائف العامة أو التعاقدات الحكومية ، فإنهم عادة ما يسعون لتقبل «ذاكرة معينة للدولة» . وهم ينتهجون هذا السبيل جزئيا على الأقل كوسيلة لمسايرة البيروقراطيين وذوي النفوذ السياسي . وبذلك ، تكون التصورات المتعلقة بالماضي والخاضعة لرقابة الدولة قد أخطرت العراقيين ممن هم خارج أروقة السلطة بأنهم بحاجة لاستيعاب تراث العراق الثقافي والتاريخي من أجل المضي في سبل الحياة اليومية .

كما كانت التصورات المتعلقة بالماضي والخاضعة لرقابة الدولة معدّة أيضا للحط من قدرة المجموعات الخاضعة للهيمنة على بناء تكتل سياسي محلي ومجتمع مدني قابل للحياة . فمن خلال التشكيك بولاء السكان العرب غير السنة ، أي الشيعة بالتحديد ، ضعضعت وجهة النظر البعثية بخصوص الماضي الثقة بين المجموعات الاثنية العراقية المختلفة . وبالرغم من الزعم بأن السرديات التاريخية لما قبل ١٩٥٨ قد سيطرت عليها ذهنية «فرق تسد» الاستعمارية ، غير أن الأرخنة البعثية رعت العداوة وانعدام الثقة بالذات بين المجموعات الاثنية التي اتهمتها بأنها «عناصر رجعية» .

كما وجهت إدارة الذاكرة التاريخية الخاضعة لرقابة الدولة ورعايتها إلى دول عربية أخرى لتلبية الأهداف الإقليمية للنظام البعثي . ولكن ما من دولة عربية

روجت لحكاية الوحدة القومية العروبية باندفاع دولة العراق البعثي نفسه ، التي صورت العراق على أنه مجرد قطر من أقطار الأمة العربية الكبرى . لقد وفر ربط التوجه القومي العروبي بتاريخ الإمبراطورية العباسية على الدوام غطاء بالنسبة للأنظمة العراقية المتنوعة ؛ لإخفاء رغبتها المتعلقة بفرض دور مركزي في السياسة العربية البينية . فتاريخ العراق والإمبراطورية العربية التي استغرقت زمنا طويلا والأمة بتاريخها الثقافي الغني بشكل ملفت ، وفّر لهذا البلد ميزة تبؤ الدور الطليعي بين الدول العربية . علاوة على ذلك ، إن التأكيد البعثي على التراث الرافديني ، كما نلاحظه في الجهود التي بذلت ، على سبيل المثال ، لإعادة بناء مدينة بابل الأثرية وفي تسمية الوحدة العسكرية المسلحة للحرس الجمهوري الخاص بلواء حمورابي ، ينسجم أكثر مما يتعارض مع التأكيد القومي العروبي للبعث مثلما لاحظ ذلك المراقبون[١] . وكبلد يتمتع بأقدم تراث حضاري في العالم ، فإن العراق يمتلك تراثا ثقافيا وحضاريا هو أعظم مما لدى أية دولة عربية ، باستثناء مصر ربما . وبما أن البعث يزعم بأن الرافدينيين القدامى كانوا ، في الواقع ، من الساميين ، لذلك ما من داع لوجود تناقض إثني بالضرورة بين حضارته الإسلامية وحضاراته ما قبل الإسلامية بحسب المنظور البعثي[٢] .

في المجتمع الديموقراطي ، تكون الذاكرة التاريخية مصممة للتشجيع على الاندماج الثقافي والمشاركة السياسية ، ولا يحتاج تأويل الدولة للماضي إلى تشويه

---

(١) إن المفارقة في تسمية كتيبة حمورابي ووحدات الحرس الجمهوري الخاص الأخرى التي تحمل أسماء مأخوذة مستوحاة من حضارة وادي الرافدين القديمة ، تتمثل في اقتصار تجنيد أفرادها على العشائر العربية السنية القريبة من تكريت ، مسقط رأس صدام ، ومن العشائر المجاورة الموالية . ومن الواضح أن «رافدينية» الدولة لم تلق بالا للتوصيف الوطني العراقوي للمجتمع .

(٢) آماتزيا بارام ، الثقافة و الأيديولوجية في تكوين العراق البعثي ، ٦٨-١٩٨٩ (نيويورك : مطبعة القديس مارتن ، ١٩٨٩) . والمحاجة بان هنالك استمرارية اثنية بين شعوب الحضارات الرافدينية القديمة و العراقيين المعاصرين تعكس سعي البعث لتصنيف كل العراقيين على أنهم يرجعون إلى ثقافة عربية موحدة . ويختلف هذا الأمر عن الرؤية العراقوية التي تركز على الرافدينية القديمة كجزء من التأكيد على التنوع الثقافي أكثر من التأكيد على وحدة وهمية ومصطنعة .

سمعة الدول الأخرى لكي يسود . وعلى أية حال ، حيثما يسود الحكم التسلطي ، تعالج الذاكرة التاريخية بطرق متعددة للحط من قدر البلدان التي ينظر إليها على أنها تشكل تهديدا . كما تستخدم الذاكرة التاريخية لتعزيز الحواجز الثقافية بين الجمهور المحلي و«الآخر» بقصد إحكام السيطرة الاجتماعية . إن تشجيع وجهة النظر المتعلقة بالماضي والثقافة المستغرقة في ذاتها لا يستقيم والحاجة إلى التركيب synthesis والاستعارة من ثقافات أخرى . فذم إيران وإسرائيل وسوريا الذي استمر إلى عقد التسعينات ، وهذه هي الدول التي اعتبرها حزب البعث على رأس أعداء العراق الخارجيين ، يعتبر نموذجا للأسلوب الذي جرى بموجبه استغلال «الآخرين» الأجانب لخدمة السياسة المحلية[1] ، حيث أصبحت إيران كناية عن عدم ولاء الشيعة والأقليات . وصارت إسرائيل كناية عن الإمبريالية الغربية المتواصلة لإعاقة الدور القيادي للعراق في المحيط الإقليمي ، وكذلك أمست سوريا كناية عن القوى الخائنة التي تعمل على تعطيل «المصير التاريخي» للعرب في إنشاء الدولة العربية الموحدة[2] .

يصعب غالبا تحديد تأثير الذاكرة التاريخية بشكل واضح باستخدام الاصطلاحات السببية . فأولا ، إن التصورات المتعلقة بالماضي عادة ما لا تكون خطية ومتصلة مثلما لا تكون منقطعة أو معزولة عن غيرها في ذهن من يدركها[3] ؛ إذ طالما كان بإمكان الذاكرة أن تكون سيالة جدا ، فقد يدرك الفرد أو الجماعة حدثا تاريخيا معينا على أنه حدث منفصل أكثر مما يدركه على نحو بنيوي وخطيّ طارئ ، كما أنه

---

(١) إيريك دافس ، «بناء الدولة في العراق خلال الحرب الإيرانية العراقية وحرب الخليج» ، في تدويل الصراع الطائفي ، تحرير أم . مدلارسكي (نيويورك : روتليج ، ١٩٩٢) ، ٦٨-٩١ .

(٢) تحكم سوريا من قبل جناح حزب البعث المنافس الذي أطاح بزعامة ميشيل عفلق وقادة آخرين لتنظيم الحزب الأصلي ١٩٦٦ممن فرّوا فيما بعد إلى العراق . ويعتبر البعث العراقي سوريا خائنة لقضية العرب لأنها ترعى الانقسامات بين القوميين العروبيين من خلال اصطناع جناح «غير أصيل» للحزب .

(٣) ربما يوحي مفهوم ماركس عن الفرد «كحامل» للأفكار بفهم أكثر دينامية للتوسط البشري وقد يقترب من «الفرد المدرك» .

قد يخلط حدثا بآخر . ثانيا ، تتطلب القابلية على استبطان الذاكرة التاريخية المرعيّة من قبل الدولة مستوى معينا من التعليم الرسمي والقدرة على القراءة . وبالرغم من أن بإمكان التلفزيون وأشكال التواصل المرئية الأخرى أن تتجاوز إلى حد ما عقبة الأمية عندما تريد توصيل الرسائل السياسية ، إلا أن قابلية الرسالة على اكتساب المعنى تتطلب من المتلقي أن يكون على قدر من التآلف على الأقل مع الحدث التاريخي المقصود ، عن طريق قراءة النصوص في غالب الأحيان . ولا يشذ الخيال البصري «وهو يستند على الخبرة بما يراه المشاهد من أعمال فنية كاللوحات والنصب وما إلى ذلك – المترجم» ، الذي يتعلق بالماضي عن ذلك لأنه يحتاج إلى المستوى نفسه من التآلف(١) . لذلك ، فإن معالجة الذاكرة التاريخية الخاضعة لرقابة الدولة ورعايتها عادة ما تقع في الأساس على عاتق الطبقات المتعلمة .

كما يعتمد تأثير الذاكرة التاريخية على الحد الذي يستند إليه المتلقون المستهدفون في تقبل تراتب الدولة السياسي والثقافي للمجتمع . فإذا انحرفت تلك الذاكرة عن الحقائق البنيوية للمجتمع إلى حد بالغ الوضوح ، فإنها ستفشل في تلقي الاستجابة من قبل مجموعات كبيرة من الجمهور . ثم إن الذاكرة التاريخية البعثية كانت أكثر جاذبية لمثقفي وأفراد الطبقات الوسطى من المنطقة المعروفة بالمثلث السني ؛ لأنها وفرت تبريرا لتشكيلة السلطة السياسية القائمة ، وتوزيع الثروة والامتيازات التي استأثرت بها أقلية العراق من العرب السنة . وعلى الضد من ذلك ، فإن أشكال الذاكرة التاريخية التي أثرت القاعدة الاجتماعية لحزب البعث الحاكم بالامتيازات ، لم تقدم إلا النزر اليسير لأولئك الذين آزروا النزعة الوطنية العراقوية بدلا من النزعة القومية العروبية ، ممن يؤكد تصورهم للماضي على المناداة بمجتمع المشاركة السياسية وتقبل التعددية الثقافية .

لذلك ، تمثل الذاكرة التاريخية التي جرى الإيعاز بتدوينها لدوافع سياسية حقلا

---

(١) على سبيل المثال ، إن الملصقات والجداريات الكثيرة التي تصور صدام حسين وكأنه سعد بن أبي وقاص ذلك القائد العربي الذي هزم الفرس في معركة القادسية عام ٦٣٧ تحتاج هي الأخرى إلى إدراك للأهمية التاريخية للمعركة . راجع سمير خليل (كنعان مكية) ، النصب : الفن والسوقية والمسؤولية في العراق (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٩١) .

للصراع تدير فيه التحالفات السياسية «حروبا مواقفية» خاصة بها ، بينما هي تسعى إلى تحقيق الهيمنة عوضا عن أن تكون مجرد ثمرة لعمليات السبب والنتيجة الخطية . ومع أن الذاكرة التاريخية لا يمكن اختزالها ، بمعنى إيجابي ما ، إلى مجموعة من المتغيرات «المستقلة» و«غير المستقلة» ، إلا أن بالإمكان أن تكون لها خصائص سببية . فعلى سبيل المثال ، عززت الذاكرة التاريخية تراتبيات السلطة القائمة المشرعنة ، عن طريق توفير التبريرات للسيطرة المستمرة على الدولة العراقية من قبل الأقلية ذات الطبيعة العشائرية للمكون العربي السني ، من خلال الشطب على تاريخ وثقافة المكونات الأخرى التي لا تعد من الصفوة المختارة . وبالمثل ، كانت الذاكرة التاريخية تجند أيضا من قبل القوى المناهضة للهيمنة ، والتي تتمثل المشاركة بالسلطة على أنها إشراك لكل مكونات المجتمع . وفي النموذج السابق ، تقوض الذاكرة التاريخية التفاهم والتواصل ما بين الإثنيات، من خلال تعزيز الشك فيما بينها . حيث كانت الدولة البعثية هي المستفيد من حالة انعدام الثقة هذه . في حين أن الذاكرة التاريخية تشجع على التضامن بين الاثنيات بحسب النموذج الآخر . ومن الجلي أن الذاكرة التاريخية ينبغي أن يؤخذ طابعها الجدلي في الاعتبار عند البحث . فلكل ذاكرة ترعاها الدولة ذاكرة مضادة أو ممانعة - تتقنع بها المجموعات الخاضعة للهيمنة من خلال خطابها الشفاهي ونصوصها التاريخية المشفرة- تتحدى تفسير الدولة للماضي .

وتوفر استخدامات الدولة للذاكرة التاريخية مؤشرا على الصراع والتغير . فمن جهة أولى ، إنها تسلط الأضواء على قابلية الدول على الخضوع للتأثر بدلالة تلك القوى السياسية والاجتماعية التي تجد فيها تهديدا لها . ففي المجتمعات التسلطية التي يكون فيها القرار السياسي محتجبا بالسرية ، تهيئ دراسة مساعي الدولة لإعادة بناء الذاكرة التاريخية نافذة يمكن من خلالها الوقوع على التبصرات بصراعاتها السياسية الداخلية . إذ إن التمعن الدقيق بمحاولات الدولة لقمع تلك الجوانب من الماضي التي تتحدى برنامجها السياسي وتفضيلها لأولئك الذين يؤازرونها ، يساعدنا على تبيّن المخططات البيانية للصراع على المجتمع السياسي بالذات ، مثلما يعيننا على معرفة المسائل الرئيسية المتعلقة بمن يعتبر مؤهلا للتمتع بحق المواطنة وينظر إلى أن لمثله الثقافية إسهامًا في خدمة غايات المجتمع وينبغي بالنتيجة أن يتمتع بمقام الحظوة

سياسيا واجتماعيا .

كما تلعب مساعي الدولة للسيطرة على الذاكرة التاريخية دورا كبيرا في تحديد تلك المجموعات التي تعارض الدولة . إذ ليس بإمكان أكثر الدول تسلطا أن تفرض رؤيتها الأيديولوجية على الجماهير قاطبة ؛ ولو أعدنا صياغة ما يراه غرامشي لأمكننا القول بأن كل ذاكرة تتضمن ذاكرة ممانعة لها . كما أن تحديد ما تسعى الدولة إلى قمعه ، يكشف بالمثل عن المعايير والسياسات الممانعة للهيمنة التي تمهد لها وتجعلها مشروعة في نظر الجمهور تلك القوى التي تعارض الدولة . فلقد سعى جل مثقفي العراق إلى تفادي مساعي الدولة لتوظيف خدماتهم من أجل بناء تصور للماضي ذي طابع رسمي خاضع للرقابة . لذلك ، لا تكشف دراسة التنازع على الذاكرة التاريخية المؤشرات الجلية على الصراع السياسي فحسب ، بل إنها تحدد أيضا وعلى نحو دقيق المؤشرات على كيفية أن بعض المثقفين ، على الأقل ، كانوا يكافحون للحفاظ على نزر يسير من الأمانة المهنية في ظل ظروف الاضطهاد السياسي . وعليه ، فإن دراسة الحالة التي كان المثقفون يتفادون فيها غايات الدولة عبر مضاعفة مستويات المعنى في نصوصهم ، يمكن أن توفر تبصرات مهمة على النطاق الأضيق تحليليا فيما يتعلق بسيرورات الصراع السياسي ، والتي تتكامل مع ما يمكن التوصل إليه من فهم على النطاق الأكبر تحليليا ، عن طريق دراسة مجمل برنامج الدولة لإعادة صياغة الماضي .

إن أحد أسباب التركيز على الذاكرة التاريخية والهوية الجماعية يتمثل في الحصول على فهم أفضل لما دعا أن تكون للعراق ، دون غيره من البلدان العربية الأخرى ، مثل هكذا تجربة مضطربة في تشكيل وبناء الدولة والأمة الحديثتين . فمنذ التأسيس عام ١٩٢١ ، عانت دولة الأمة من العنف وعدم الاستقرار السياسي بما في ذلك حدوث أول انقلاب عسكري في العالم العربي عام ١٩٣٦ . وبالرغم من وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في ظل الحكم الملكي ، وإلى حد ما في الحقبة الجمهورية الأولى في ظل نظام الزعيم عبد الكريم قاسم ، إلا أن هذه الانتهاكات لا تقاس بوحشية النظام البعثي في ظل زعامة صدام حسين التكريتي ، حيث أدت السياسة الشاملة لجهاز أمن الدولة في الاعتقالات الاعتباطية والاستخدام الواسع النطاق للتعذيب والإعدامات إلى اتصاف العراق بسمة «جمهورية

الخسوف»[1] . ونتيجة لتزعم السلطة من عام ١٩٦٨ إلى عام ٢٠٠٣ ، لم يكن صدام هو الأطول بقاء في السلطة كرئيس عراقي حسب ، بل إنه كان الأطول بقاء كحاكم عربي كذلك .

ومع أن الاضطهاد الممارس في الحياة اليومية ، في ظل حكم البعث التكريتي ، يوحي بالتصلب والجمود في السياسة العراقية ، إلا أن ما سبق الحكم البعثي من حياة ثقافية غنية ومتنوعة لا يتسق وتسلط النظام وممارساته الاقصائية ، ويشي بالحاجة لإعادة النظر في الكثير من الافتراضات المتعلقة ببناء الأمة في العراق الحديث . وهذا يوحي بأن الوحشية البعثية ، بحسب المنظور التاريخي منهجيا ، لا تعكس صفة متأصلة أو فطرية يتسم بها الهيكل السياسي العراقي ؛ إذ لم يكن النظام البعثي ضرورة «طبيعية» لحكم ابتلي بالافتقار إلى هوية جماعية وبالاضطراب السياسي وبالميل نحو العنف ، قدر ما كان نتيجة لتمفصل معين من الحوادث التاريخية التي تعود بجذورها إلى القرن التاسع عشر . كما أن حزب البعث ، منذ أن أخذ بزمام السلطة عام ١٩٦٨ من خلال استغلاله للأزمة السياسية وللفراغ في السلطة الناجمين عن حرب حزيران العربية الإسرائيلية في ١٩٦٧ ، قد فشل في تحقيق أي من وعوده وهو الأمر الذي أدى به في نهاية المطاف إلى الزوال .

ومن الجلي أن بناء الأمة والحكم التسلطي وتشجيع الدولة لأشكال معينة من الذاكرة التاريخية يعتمد كل منها على الآخر . فالحكم التسلطي هو سبب مثلما هو نتيجة لمجريات العملية المضطربة لبناء أمة عراقية . وهو نتيجة من نتائج عدم قدرة

---

(١) سمير خليل (كنعان مكية) ، جمهورية الخوف : انحطاط السياسة في العراق الحديث (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٨٩) ، خصوصا الفصل الأول ، «مؤسسات العنف» ، والفصل الثاني ، «عالم الخوف» . نزيه أيوبي ، المغالاة في تقدير الدولة : السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط (لندن : أي . بي .توريس ، ١٩٩٥) ، ٤٢٤ ، وقد بين هذا الكاتب بأن خليل (مكية) «قدم صورة حية إذا لم تكن كابوسية لعهد الإرهاب في العراق» (مع تشديد التوكيد) . وتدخل في هذا المنظور ، بالطبع ، تنويعة من المؤلفين ، مثل حامد البياتي ، التاريخ الدموي بصدام التكريتي في ضوء الوثائق السرية البريطانية ، ٣٧-١٩٦٦ (لندن : موسوعة الرافد للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨) ، وباقر ياسين ، تاريخ العنف الدموي في العراق : الوقائع والدوافع والحلول (دمشق : دار الكنوز العربية ، ١٩٩٩) .

المكونات العراقية الاثنية على تجاوز صيغة تاريخية بعينها من صيغ تشكيل السلطة ، التي تهيمن فيها قطاعات من الأقلية العربية السنية على الدولة ، ولا ترغب في إشراك أحد سواها في السلطة السياسية وخصوصا الأغلبية الشيعية . ويراد من الاضطهاد السياسي قطع الطريق على المشاركة السياسية ، ومنع تكون المجتمع السياسي على أساس برنامج سياسي للأمة كلها . ومن ناحية تاريخية ، يعود انعدام الثقة إلى حد كبير بين المجموعات العراقية الاثنية إلى ندرة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يمكن أن تطور من خلالها هذه المجموعات تمازجا اجتماعيا مجديا . حيث إن الاستغلال العثماني والبريطاني للانقسامات الاثنية لم يسهم في تفاقم هذا الافتقار إلى الثقة حسب ، بل إنه قوض نمو أي حس مشترك بالانتماء إلى هوية جماعية ومجتمع سياسي موحد .

كما أن النزعة التسلطية ليست مجرد نتيجة لعملية بناء الأمة ، بل إنها إحدى أسبابها أيضا وعلة من عللها . ففي ظل نظام الحكم الملكي الهاشمي والحكمين البعثيين على وجه الخصوص لعام ١٩٦٣ ولما بعد عام ١٩٦٨ ، قوّض الحكم التسلطي على نحو خطير ، إذا لم نقل إنه قد دمر مؤسسات المجتمع المدني ، من خلال شق صفوف جماهير الأمة وإجبار الأنشطة التنظيمية على اتخاذ طابع السرية ، أو دفعها لكي تعيد تشكيل نفسها في نهاية المطاف خارج حدود العراق . ولقد تكشفت هذه النزعة التسلطية على نحو أكثر حدة من خلال عنف الدولة البعثية إزاء مواطنيها ، وقراراتها بمهاجمة إيران في ١٩٨٠ ، واحتلال الكويت بعد مضي عشر سنوات من ذلك التاريخ ، و«العنف الثقافي» الموجه ضد المجموعات الاثنية التي سعى لاجتثاث تراثها من السجلات التاريخية . وكل هذه السياسات جرى سنّها من قبل صدام حسين وحلقة داخلية ضيقة من أعضاء حزب البعث .

ويعود كل من عدم الاستقرار السياسي والحكم التسلطي في العراق بجذورهما إلى تنازع مبدأين على طبيعة المجتمع السياسي في دولة الأمة الحديثة ؛ حيث تطورت رؤيتان متنافستان تاريخيا بصدد المجتمع العراقي . ظهرت الرؤية الأولى مع بروز التوصيف القومي العروبي للعراق في أعقاب الثورة العربية ١٤-١٩١٨ ، ومع انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى . وهذه الرؤية للمجتمع السياسي تعود بأصول العراق الحديث إلى ماضيه السامي ، وبالتحديد إلى العرب في زمان ما

قبل الإسلام وحقبة الإمبراطورية العباسية . وطبقا لهذه الرؤية ، فإنه طالما أن الشعب العراقي قد بلغ العظمة إبان فترات التوحد العربي ، لذا فإن توحدًا كهذا هو من متطلبات التقدم في الحقبة المعاصرة . أما الثانية وهي الرؤية الوطنية العراقوية (أو القطرية كما يصفها أحيانا القوميون العروبيون_المترجم) التي ارتبطت بمعارضة البريطانيين بعد اجتياحهم للعراق عام ١٩١٤ وخلال ثورة حزيران- تشرين الأول عام ١٩٢٠ ، فكانت تبحث عن أساطيرها التأسيسية في حضارات العراق القديمة ، وفي التراث العربي كذلك ، ولكن من دون تفضيل للأخير . وبذلك يتحدى التأكيد على أمجاد الحضارات السومرية والبابلية والآشورية القديمة التشدد القومي العروبي ، الذي يفترض أن العراق ليس أكثر من مجرد قطر من أقطار الأمة العربية الكبرى ، وذلك من خلال اختزال العروبة إلى مجرد مؤثر واحد من بين المؤثرات العديدة في التطور الثقافي والتاريخي للعراق . ولعل كلا من السنة والشيعة العرب ، وكذلك الأقليات الأخرى ، يشاطر بعضهم بعضًا في هذه الصيغة المعينة من الذاكرة التاريخية[(١)] .

وخلال القرن العشرين ، كان اليسار هو الذي يشدد على أهمية التراث الرافديني للعراق لأنه الأكثر تمثيلا للتنوع الإثني العراقي ، ولأنه مهم على نحو خاص بالنسبة للمكونات التي عادة ما كانت تقصى من السلطة تاريخيا كالشيعة والأكراد والأقليات الأثنية . وفي هذه الفترة الحديثة كان الوطنيون العراقويون يحتفون بالرؤية الاستيعابية للانتفاضات ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة كثورة العشرين ، والإضراب العام في ١٩٣١ ، ووثبة ١٩٤٨ ، وانتفاضة ١٩٥٢ ، وثورة ١٩٥٨ . في حين كان الدعم للرؤية

(١) قد يحتج البعض بأن هنالك رؤية ثالثة أو إسلامية للمجتمع السياسي . ومع ذلك ، إن أولئك المجتهدين الشيعة الذين دعموا هكذا منظور قد جرى تهميشهم إلى حد بعيد من قبل الهاشميين والبريطانيين إبان العشرينات ، كما همشوا بفعل الطبيعة العلمانية المتزايدة للمجتمع الشيعي العراقي نفسه . راجع عبد الحليم الرهيمي ، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق : الجذور الفكرية والواقع التاريخي ، ١٩٠٠-١٩٢٤ (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ، ٨٣-٢٣٥ ؛ إسحاق نقاش ، شيعة العراق (برينستون ، أ . جي : مطبعة جامعة برينستون ، ١٩٩٤) ، ٩٤-١٠٨ .

القومية العروبية يميل إلى أن يأتي من الأقلية السنية العربية ، التي نظرت إلى إلحاق العراق بأمة عربية أكبر على أنه وسيلة لتحويلها من وضع الأقلية إلى وضع الأكثرية ، إذا ما أخذت بالاعتبار أرجحية التفوق العددي للإسلام السني على الشيعي في العالم العربي الأكبر . وبخلاف الوطنيين العراقويين ، كان القوميون العروبيون (الذين عادة ما يشار إليهم بالوطنيين والقوميين على التوالي-المترجم) يميلون إلى تجنب قضايا التنوع الثقافي ، وغالبا ما كانوا يقدمون المسائل الثقافية على قضايا المساواة والعدالة الاجتماعية .

ويعاني كلا المفهومين عن المجتمع السياسي العراقي من العيوب . فالرؤية القومية العروبية للعراق على أنه جزء من الوطن العربي الأكبر ذي الغالبية السنية قد عجزت عن أن تتبين حق غالبية الشعب من الشيعة والاقليات الأخرى بالمشاركة في السياسة الوطنية والخطاب الثقافي . في حين كان الوطنيون العراقويون الذين ينحدر جلهم من اليسار ، عادة ما يتجاهلون الطبقات الوسطى في المناطق الحضرية التي تشعر على نحو عميق بالحاجة للاستقرار السياسي ، وبرغبتها في إعادة إرساء الإحساس بالوحدة للتعويض عن التصدع الثقافي والاجتماعي الذي كان ماثلا طوال القرن العشرين تقريبا . وبعبارة مغايرة ، لم يكن الوطنيون اليساريون في العادة حساسين إزاء الوحدة الثقافية والاجتماعية التي يشعر القوميون العربيون بأنها ستتحقق عن طريق إنشاء دولة للعرب تتجاوز الفوارق القومية بينهم . إن قدرة القوميين العروبيين على الاحتكام إلى/ ومعالجة الذاكرة التاريخية ، التي تتجاوب إلى حد بعيد مع مآسي الاضطراب الذي عانت منه الطبقات الوسطى ذات التوجهات القومية العروبية ، وبالترافق مع التجاهل النسبي لهذا البعد من أبعاد الذاكرة التاريخية من قبل اليسار ، تشكل العنصر الحاسم الذي يعلل كيف تمكن التوجه البعثي في نهاية المطاف من السيطرة على الفضاء الثقافي والسياسي لعراق ما بعد عام ١٩٦٨ .

وبالتدريج ، اتخذت الرؤيتان المتنازعتان على الهوية الجماعية والمجتمع السياسي شكلا مؤسساتيا في صيغة تنظيمات وأحزاب سياسية ، حيث ارتبطت الرؤية الوطنية العراقوية بحرس الاستقلال إبان ثورة العشرين . وفيما بعد ، كون مناصروها الحزب الوطني وما تبعه من تنظيمات ، مثل جماعة الأهالي ، والحزب الوطني الديموقراطي ، والحزب الشيوعي العراقي واسع الانتشار . إن الرؤية العراقوية للمجتمع السياسي ،

والتي أكدت على الحاجة للعدالة الاجتماعية والتعددية الثقافية ، قد جذبت عددا كبيرا من الأتباع وخصوصا من النخبة الثقافية والشيعة العلمانيين ، والطبقة العاملة النامية والمجموعات الاثنية المهمشة كاليهود .

وتعزز التوصيف القومي العروبي للمجتمع السياسي إبان العشرينات والثلاثينات عن طريق حزب العهد الوطني وحزب الإخاء الوطني ، وفيما بعد من خلال تنظيمات شبه فاشية كنادي المثنى والفتوة بجناحه الشبابي ، بالإضافة إلى الزمر المسلحة كمجموعة العقداء الأربعة التي استولت على السلطة وخلعت ولي العهد ، عبد الإله في شهر مايس ١٩٤١ . وما إن عاجلت القوات البريطانية هذه الحركة القومية العروبية بالهزيمة حتى تعرضت إلى نكسة طارئة عندما تم طرد أنصارها من الجيش والجهاز الإداري للدولة . ولكن عاودت هذه الحركة الظهور بعد الحرب العالمية الثانية بصيغة حزب الاستقلال ، ومن ثم حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس في العراق عام ١٩٥٢ . وتلقت الحركة القومية العروبية دعما هائلا ابتداء من نكبة ١٩٤٨ في فلسطين ؛ لأنها كانت قادرة جزئيا على تلطيخ سمعة مناصري الرؤية العراقوية باعتبار أنهم معادون للعروبة ولا يتسمون بالوطنية ، طالما أن هنالك العديد من اليهود في صفوفهم ، والذين أصبحوا حينذاك عرضة للاتهام بمؤازرة الحركة الصهيونية . كما تعززت الحركة القومية العروبية على نحو أكثر خلال الخمسينات بفعل دحر الرئيس جمال عبد الناصر للعدوان الثلاثي على مصر عقب تأميمه لقناة السويس في ١٩٥٦ ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في ١٩٥٨ .

إن الصراع بين هاتين الرؤيتين للهوية الجماعية وللمجتمع السياسي برز إلى الواجهة إبان ثورة تموز ١٩٥٨ وآثارها العنيفة . فالنظام الثوري لعبد الكريم قاسم ، وهو أول نظام عراقي سعى بشكل منظم لصياغة ذاكرة دولته ، اتبع نموذجا عراقيا خالصا ، إلى الحد الذي تسبب بتعكير مزاج العديد من الضباط الأحرار والدول العربية المجاورة التي سبق لها وأن دعمت الثورة . وعلى الرغم من أن عدم قدرة قاسم على صياغة تحالف فعال مع مؤيديه الطبيعيين في الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديموقراطي قد كان السبب الرئيسي في فشل نظامه ، إلا أن قاسم قد لحقه الضرر أيضا نتيجة عجزه عن تبيّن مغزى الحركة القومية العروبية الرمزي بالنسبة لكثير من

والتي أكدت على الحاجة للعدالة الاجتماعية والتعددية الثقافية ، قد جذبت عددا كبيرا من الأتباع وخصوصا من النخبة الثقافية والشيعة العلمانيين ، والطبقة العاملة النامية والمجموعات الاثنية المهمشة كاليهود .

وتعزز التوصيف القومي العروبي للمجتمع السياسي إبان العشرينات والثلاثينات عن طريق حزب العهد الوطني وحزب الإخاء الوطني ، وفيما بعد من خلال تنظيمات شبه فاشية كنادي المثنى والفتوة بجناحه الشبابي ، بالإضافة إلى الزمر المسلحة كمجموعة العقداء الأربعة التي استولت على السلطة وخلعت ولي العهد ، عبد الإله في شهر مايس ١٩٤١ . وما إن عاجلت القوات البريطانية هذه الحركة القومية العروبية بالهزيمة حتى تعرضت إلى نكسة طارئة عندما تم طرد أنصارها من الجيش والجهاز الإداري للدولة . ولكن عاودت هذه الحركة الظهور بعد الحرب العالمية الثانية بصيغة حزب الاستقلال ، ومن ثم حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس في العراق عام ١٩٥٢ . وتلقت الحركة القومية العروبية دعما هائلا ابتداء من نكبة ١٩٤٨ في فلسطين ؛ لأنها كانت قادرة جزئيا على تلطيخ سمعة مناصري الرؤية العراقوية باعتبار أنهم معادون للعروبة ولا يتسمون بالوطنية ، طالما أن هنالك العديد من اليهود في صفوفهم ، والذين أصبحوا حينذاك عرضة للاتهام بمؤازرة الحركة الصهيونية . كما تعززت الحركة القومية العروبية على نحو أكثر خلال الخمسينات بفعل دحر الرئيس جمال عبد الناصر للعدوان الثلاثي على مصر عقب تأميمه لقناة السويس في ١٩٥٦ ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في ١٩٥٨ .

إن الصراع بين هاتين الرؤيتين للهوية الجماعية وللمجتمع السياسي برز إلى الواجهة إبان ثورة تموز ١٩٥٨ وآثارها العنيفة . فالنظام الثوري لعبد الكريم قاسم ، وهو أول نظام عراقي سعى بشكل منظم لصياغة ذاكرة دولته ، اتبع نموذجا عراقيا خالصا ، إلى الحد الذي تسبب بتعكير مزاج العديد من الضباط الأحرار والدول العربية المجاورة التي سبق لها وأن دعمت الثورة . وعلى الرغم من أن عدم قدرة قاسم على صياغة تحالف فعال مع مؤيديه الطبيعيين في الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديموقراطي قد كان السبب الرئيسي في فشل نظامه ، إلا أن قاسم قد لحقه الضرر أيضا نتيجة عجزه عن تبيّن مغزى الحركة القومية العروبية الرمزي بالنسبة لكثير من

العراقيين من الطبقة الوسطى الفاعلة سياسيا . فبالنسبة للكثير من القوميين العروبيين في المناطق الحضرية ، كان الانجذاب إلى الحركة القومية العروبية هو بسبب توجههم بتحقيق الوحدة الثقافية والاجتماعية ، التي تتماشى وبقوة مع سعي الجماهير للتحرر منذ عقود من عدم الاستقرار اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، أكثر مما كان تعبيرا لإمكانية وشيكة لبناء الدولة القومية العروبية . أما الوطنيون العراقويون من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديموقراطي فتجاهلوا إلى حد كبير للذاكرة التاريخية ، أو أنهم روّجوا لذاكرة تاريخية ركزت على التجارب الغربية والسوفيتية التي لم يستطع الكثير من العراقيين التماهي معها .

وبالطبع ليس كل العراقيين الذين آزروا هوية جماعية ذات طابع عراقوي وطني قاموا بتجاهل الذاكرة التاريخية الأصيلة . فمجموعة المثقفين المرتبطين بدائرة التراث الحكومية ومجلتها المعتبرة ، سومر التي تأسست عام ١٩٤٥ ، سلطت الأضواء على حضارات العراق القديمة لا على تراثه العربي الإسلامي فقط . وبالمثل ، اعتمد قاسم على رموز بلاد ما بين النهرين قديما ، والتي أصبحت جزء تكوينيا في شعارات الثورة كالشمس البابلية في العلم الجديد للجمهورية العراقية . ثم إن التركيز المكثف للنظام الثوري على الفلكلور ، والذي نهج على منواله فيما بعد صدام وحزب البعث ، كان يستند إلى ذاكرة تاريخية تؤكد تواصل واستمرار التراث الفلكلوري الذي دام قرونا ، ويشعـــر كل العراقيين وخصوصا من الطبقة الوسطى والفلاحين والعمال أنه قد يمثلهم .

وتلقي الإطاحة بعبد الكريم قاسم الأضواء على متغير آخر حاسم بالنسبة لتأثير الذاكرة التاريخية . فعجز النظام الثوري عن بناء المؤسسات السياسية قد أضعف استغلاله للذاكرة التاريخية كسلاح ضد أعدائه . ورغم إنشاء قاسم لوزارة الإرشاد من أجل تعزيز الهوية الجماعية العراقية ، غير أن فشله في تشكيل تحالف عريض من القوى السياسية العراقوية ، المؤلفة على وجه الخصوص من الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديموقراطي والمجموعات الكردية ، قد أضعف من قدرة النظام على مجابهة الرسالة القومية العروبية ، التي استقطبت دعما متعاظما مع اتساع نطاق الصراع السياسي والاجتماعي ومع زيادة عزلة عبد الكريم قاسم .

ومع أن للثورة العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣ تناقضاتها الداخلية الكثيرة ، إلا أنها

شجعت على النمو المستمر للمجتمع المدني ، الذي نشأ خلال فترة ما بين الحربين واتسع وانطلق جديا بعد عام ١٩٤٥ . واعتمد هذا المجتمع المدني الناشئ إلى حد ما على الأحزاب السياسية الجديدة ، التي استندت إلى قواعد اجتماعية هامة لا إلى زمر ، مثلما كانت عليه الحال مع الأحزاب التي كانت تدعم الحكم الملكي ، حيث انتشرت في المناطق المتحضرة النقابات المهنية والنوادي الملحقة بها التي شاع فيها الخطاب السياسي المدني . فتأسس عقب الحرب العالمية الثانية عدد كبير من الاتحادات العمالية في العراق بمساعدة الحزب الشيوعي العراقي عادة . وازدهرت الاتحادات الثقافية المتعلقة بالآداب والفنون . وتكاثرت الصحف والمجلات والدوريات التي عندما كانت السلطات الرسمية تغلقها سرعان ما تعاود الظهور بأسماء مغايرة . وأصبحت المقهى ، التي عادة ما كانت مؤسسة لها اعتبارها ومرتبطة بأحزاب سياسية أو باتجاهات ثقافية معينة ، منطلقا مهما للخطاب السياسي والثقافي المبدع . أما الميزة الخلاقة لحقبة ما بعد الحرب فكانت جلية في حركة الشعر الحر- وهي حركة اتسمت بالإبداع العميق في مجال الشعر ، وبالشكل التعبيري الأكثر أصالة - وفي الأشكال الجديدة من النحت والرسم وكتابة القصة القصيرة . وعندما أدى اضمحلال مؤقت في اضطهاد الدولة إلى اجراء انتخابات برلمانية نسبيا في ١٩٥٤ ، تمكن الوطنيون العراقويون ، الذين كان يقف إلى صفهم قوميون عروبيون معتدلون ، من تحقيق انتصارات باهرة في المراكز المدنية الكبرى .

ومع أن النظام البعثي الأول قمع وبوحشية هذا المجتمع المدني الناشئ في ١٩٦٣ ، غير أنه عاود الظهور تدريجيا بين عامي ١٩٦٤و ١٩٦٨ ولكن ليقمع مرة أخرى على أيدي النظام البعثي الثاني ، الذي أخضع تقريبا كل تعبير ثقافي فردي إلى سيطرة الدولة . ورغم ذلك ، لم يتمكن القمع البعثي من اجتثاث الذاكرة التاريخية لفترة ما قبل ١٩٦٣ ؛ إذ كانت محفورة بشكل راسخ في أذهان أعداد كبيرة من العراقيين ، لدرجة أن النشاط النقابي وحتى السلوك الانتخابي البعيد عن سيطرة الدولة ، وكذلك الخطاب المدني والتعددية الثقافية ، أمكن لها أن تصبح من الخصائص المميزة للمجتمع السياسي .

وبغض النظر عن هذه العوامل ، لماذا ينبغي أن لا يشكل الاستخدام المطلق للعنف ، الذي اتسمت به معظم الأنظمة العراقية ، محور التركيز في فهم النشأة

الحديثة لدولة - الأمة؟ وهل أنا ممن يحاولون البرهنة على أن التركيز على الذاكرة التاريخية وسياسة الهوية ينبغي أن يحل محل دراسة القمع البعثي؟ مما لاشك فيه ، إن العنف الذي ترعاه الدولة ينبغي أن يكون الجزء المتمم لأي تناول لبناء الأمة في العراق الحديث . ثم إن مساعي البعث لتطويع الذاكرة التاريخية تؤخذ هنا على أنها شكل من أشكال «العنف الثقافي» ، كما أنها تؤخذ بالنتيجة على أنها امتداد للقمع المادي للدولة . ومع ذلك ، يتطلب النموذج الذي يؤكد على الذاكرة التاريخية والهوية الجماعية أن يكون له استقلاله التحليلي ، ولا يمكن أن يندرج تحت خطاب العنف والاضطهاد . فمن بديهيات النظرية السياسية أنه ما من نظام بإمكانه الحكم مطولا من دون موافقة المحكوم . وفي الواقع ، كل الدول التسلطية من ألمانيا الهتلرية إلى روسيا الستالينية أردفت اللجوء للعنف بتأكيد شديد على الإقناع الأيديولوجي . ومع أن وحشية النظام البعثي التكريتي لا مثيل لها في العالم العربي ، غير أن إدراكه لضرورة بناء الهوية الجماعية العراقية ، من خلال التأثير على كيفية تصور العراقيين للماضي وللتراث الثقافي الوطني ، يبيّن مثل باقي الأنظمة التسلطية أنه لا يرى بأن الإكراه الجسدي لوحده وسيلة ناجعة للحكم . ومع أن القول المأثور للزعيم الصيني ماو هو أن السلطة لا تأتي إلا من فم البندقية ، غير أن الحكم السياسي لفترة طويلة يتطلب ما هو أكثر من القوة لكي يكون فاعلا .

لقد جرى توثيق انتهاكات النظام البعثي المريعة لحقوق الإنسان على نحو بليغ في العديد من المؤلفات ، وأبرزها تلك التي كتبها كنعان مكية[1] . ورغم أهمية هذه المساهمات ، إلا أن إحدى المعايب التي تؤخذ عليها هي الافتقار إلى الدينامية والتغير في نماذجها التي تقتصر فيها السياسة على الترهيب والتصفية لخصوم البعث الفعليين ، ومن يستشعر أنهم خصومه ، بالإضافة إلى صراعات النظام الداخلية . وحتى في ظل أعتى الأنظمة هنالك على الدوام ممانعة دائبة لامتيازات النظام من قبل المجموعات المهيمن عليها . إن الانتقال من الاهتمام بالقوة والإكراه إلى الصراع على التاريخ والثقافة يكشف عن ميدان تنازعي تفضح فيه الرموز والاستعارات

(١) أنظر خليل (كنعان مكية) ، جمهورية الخوف ، وكنعان مكية ، القسوة والصمت : الحرب والطغيان والانتفاض والعالم العربي (نيويورك : دبل يو . دبل يو . نورتن ، ١٩٩٣) .

والإحالات والكنايات الجدل المحوري والغني ، الذي يشتمل على مسائل كثيرة متعلقة بالمساواة الاجتماعية والتعددية الثقافية والمشاركة السياسية . لذا فإن وصف العراق على أنه «جمهورية الخوف» لا يمكن أن يحبط بتعقيد هذا الحقل من الخطاب السياسي و«نصوصه الخفية» التي لا تعد ولا تحصى .

لقد أجبر الاتجاه البعثي المتسلط الخطاب السياسي العراقي على اتخاذ بعد تاريخي . وبسبب خطورة تناول القضايا الحساسة ، كان الكتاب والفنانون يلجؤون إلى الماضي لتمرير رسالتهم . فإذا حدث وكانوا عرضة للاتهام بانتهاك المعايير السياسية القائمة ، كان بإمكانهم الرد بأن نصوصهم وأعمالهم الفنية إنما هي متعلقة بالماضي وليس بالحاضر . لذلك ، لم يكن العراقيون وخصوصا الطبقات الوسطى المتعلمة ، مهتمين أساسا بالمواضيع التاريخية حسب ، لكن اهتمامهم بالماضي كان أيضا جزء من «خطاب النصوص المخفية» ، أي انه نهج مناهض يستغل الماضي كوسيلة للانخراط في خطاب سياسي «مأمون» الجانب في ظل حكم تسلطي .

ويحاجج هوبزبوم Hobsbawm بأن «التراث المختلق» لابد وأن يشتمل على الصوغنة والطقسنة[1] . وفي الحقيقة ، أنشأ العراق المتاحف وابتدع النصب التاريخية التي صممت لكي توطد علاقة راسخة الجذور بالماضي[2] . ومثال ذلك ، إن عملية إعادة بناء مدينة بابل الأثرية (التي لا تتوفر حولها مصورات دقيقة باستثناء مخططات أثرية قليلة لا غير) عكست سعيا واعيا لربط البعث ببلاد ما بين النهرين قديما ، مثلما يتضح ذلك من حفر اسم صدام على كل آجرة من آجر بناء المدينة الأثرية . وجرى تخصيص الكثير من العطل الرسمية والمهرجانات السنوية لإحياء ذكرى وقائع تاريخية . كما حضّ صدام الوعي الذاتي على إعادة كتابة التاريخ للتغلب على إرث التفكير الاستعماري وما قبل الثوري المتعلق بالتراث الوطني

---

(١) إريك هوبزبوم وتيرنر رينجر ، ابتداع التراث (كيمبريج : مطبعة جامعة كيمبريج ، ١٩٨٢) ، خصوصا الصفحات ١-١٤ .

(٢) أنظر ، مثلا ، بارام ، الثقافة والأيديولوجية في تكوين العراق البعثي ؛ دافس وجفرلدز ، «أصول الحكم ، الذاكرة التاريخية والثقافة الشعبية في العراق والكويت» ، أصول الحكم في الشرق الأوسط ، ٤٨-١١٦ ؛ دافس ، «المتحف وسياسة السيطرة الاجتماعية» ، ٩٠-١٠٤ .

والتاريخ العراقي . مع ذلك ، تفادى تصور الماضي الخاضع لرقابة الدولة ورعايتها هكذا صوغنة وطقسنة ؛ لأن الدولة البعثية قد سعت تحديداً إلى إبعاد الأنظار عن مثل هذه المساعي . وأصبح التحليل التاريخي وسيلة دقيقة لمهاجمة تلك المجموعات التي صورها البعث على أنها تشكل تهديدا في إطار دولة أمة يجري ضمن حدوده التنازع بحدة على الهوية الجماعية والمجتمع السياسي . وعلى الرغم من سعي الدولة البعثية لصياغة سرد تاريخي أساسي ، إلا أنها لم تتمكن من صياغة هذا السرد على نحو مباشر ومكشوف ، مثلما هي الحال لدى العديد من الدول قدر تعلق الأمر بالتصدعات السياسية والاثنية الداخلية .

إن العراق وبخلاف أغلب الدول الأوروبية لم يصبح دولة_أمة إلا عام ١٩٢١ ، ولم يستقل عن السيطرة الأجنبية إلا في ١٩٣٢(بينما يحاجج آخرون بأن ذلك لم يحصل قبل ١٩٥٨) . لذا ينبغي أن يخفف إدراك هذه الحقيقة من الحيرة بخصوص السبب الذي يكمن وراء عدم قدرة العراق على إنشاء مجتمع سياسي ديموقراطي مستقر . وبخلاف الآراء الغربية ، يتعلق العراقيون بقوة بدولة_ الأمة العراقية . فالمسألة لا تتعلق فيما إذا كان ينبغي أن تكون هنالك دولة أمة ، قدر ما تتعلق على نحو ما بنوع المجتمع السياسي الذي ينبغي أن تستند إليه . حيث ما إن أسست بريطانيا العظمى الدولة العراقية (التي فرضت عليها المؤسسات السياسية البريطانية فرضا) ، حتى أصبح العراقيون مكرهين على مواجهة عدد من القضايا الرئيسية . من هنا تثار الأسئلة . إذ ما هو الشكل الذي قد يتخذه المجتمع السياسي للعراق؟ وما الذي سيؤلف الأساطير التأسيسية للدولة الجديدة ، ومن ثم أي تاريخ أو تواريخ يتطلع إليها العراقيون؟ وكيف سترتبط المجموعات الاثنية المكونة للدولة ببعضها؟ وهل أن نماذج الهيمنة والمحاباة التي اتسمت بها سابقا المقاطعات العثمانية ، التي تتألف منها الآن دولة الأمة العراقية الجديدة ، لا تزال موجودة أم أنها تراجعت لصالح المجموعات التي عادة ما تكون مهمشة؟ وكيف للعشائر الكردية والعربية التي نظمت نفسها وفقا للهويات المناطقية أن تؤدي وظيفتها ضمن مؤسسة يدفعها مبرر وجودها إلى معارضة النزعة المناطقية المحلية؟

لقد كانت أول خطوة اتخذها الناشطون السياسيون جميعا هي اللجوء إلى الذاكرة التاريخية ، حيث أكدت المملكة الهاشمية والضباط الأشراف السابقون على

دورهم في الثورة العربية (١٤-١٩١٨) ضد الأتراك العثمانيين في الحجاز والشام . وركزت النخبة السياسية العربية السنية على دورها المهيمن تاريخيا في الدولة وبالنتيجة على شرعيتها من خلال الاستمرار والتجربة ، في حين شدد الشيعة على دورهم في حماية العراق إبان الحرب العالمية الأولى من خلال ثورتهم ضد القوات البريطانية الغازية . وبقدر تعلق الأمر بـ(إنتاج الفضاء) وضع الهاشميون نصب أعينهم كيانا سياسيا قوميا للعرب لم يكن العراق بالنسبة إليه إلا مجرد وحدة ثانوية . ونتيجة اتباع القيادة العربية السنية التقليدية لسبيل مختلف قليلا فقد شددت على العروبية ، ولكن في إطار يكون فيه العراق محورا تاريخيا لكيان قومي عربي أكبر . وهذا السبيل المختلف قليلا مستوحى من دور بغداد كعاصمة للإمبراطورية العباسية . بينما سعى الشيعة إلى إضفاء الأهمية على الطابع الإسلامي للعراق ، من خلال تشريع الجهاد والحرب المقدسة ضد الغازي الغريب استنادا إلى فرضية أن اجتياح بريطانيا العظمى للعراق يمكن أن يفسده ماديا وأخلاقيا ؛ إذ بالنسبة لرجال الدين الشيعة الذين وقفوا بوجه البريطانيين تكمن الهوية السياسية للعراق في الإسلام ، ولا يمكن أن تكون خاضعة للعروبية أو لنزعة التأكيد على «الرافدينية القديمة» . لذلك ، كانت الذاكرة التاريخية محل تنازع منذ تأسيس الدولة الحديثة .

وبما أنه كلما ازدادت درجة مشاركة الجماهير بذاكرة جماعية ، قلت حاجة الدولة لفرض «تراث مختلق» أو «كيان متخيل»[١] ، لذلك تقدم الذاكرة الجماعية المشتركة متطلبا أساسيا وفعالا لبناء الأمة . ورغم أن الذاكرة الجماعية لأي مجتمع تتطور عادة عبر فترة طويلة من الزمن وبأسلوب تشاركي ، من خلال العمليات الطقوسية التي تسهم فيها الطوائف ومناسبات الاحتفاء بالأحداث الماضية كتلك التي تجري من خلال الدين والفلكلور ، إلا أن جزء من تلك الذاكرة يمكن للدولة أن تفرضه أو تعمد إلى تعديله . ونتيجة لذلك يمكن للجمهور التوصل إلى تصورات مشتركة حول الماضي وبأسلوب عضوي ، من خلال عمليات تؤلف تنويعة من «الذكريات القومية الفرعية»

---

(١) حول مفهوم « المجتمع المتخيل» ، راجع بندكت أندرسون ، المجتمعات المتخيلة : تأملات في أصول النزعة القومية (لندن : فيرسو ، ١٩٨٣) .

المستقاة من ديانات ومجموعات اثنية معينة ، أو أن الدولة قد تحاول استخدام مواردها لتفرض على الجمهور نوعا معينا من التفكير . كما أن أغلب الدول التي تبنى على فكرة دولة-الأمة تقوم بكلا العمليتين على نحو تفاعلي .

وحالما تقرر النخبة السياسية استغلال الدولة لتغيير الذاكرة التاريخية للأمة أو للإضافة إليها ، تتعاظم الأهمية السياسية للنخبة الثقافية ؛ لأنها هي التي تتولى القيام بدور نقل التصورات الجديدة لعموم المجتمع . وعلى أية حال ، نحتاج إلى أن نكون حذرين لكي لا تصبح هذه الصياغة صياغة آلية أو مفرطة في التبسيط . إذ إن التفكير الوطني الذي يستبق تشكيل الدول_ الأمم ، يشتمل وبشكل ثابت على إعادة تفحص للتوصيفات والتأويلات القائمة للماضي من قبل الوطنيين أنفسهم . كما أن التغير الاجتماعي الذي يرافق النزعة الوطنية ، يحفز على مساءلة الافتراضات السائدة حول الروابط التي تشد المجموعات بعضها ببعض أو ما يسميه علم الإناسة «الواقع المسلم به» . فعندما سادت القوى الاستعمارية سابقا ، برزت على الدوام دعوى «تنقية» السجل التاريخي الذي يعتقد الوطنيون أنه قد تشوه من قبل الاستعمار . وعملية التنقية هذه لا تتم عادة إلا بالتعاون مع النخب التجارية والإقطاعية غير مأمونة الجانب . ولا يمكن للمثقفين أن يكونوا فاعلين في نقل التصورات الجديدة حول الماضي ، إلا عندما تتناغم هذه التصورات مع نماذج التفكير القائمة . لذلك ، من الشائك أن نصور دور المثقفين على أنه يشبه حقن عموم الجمهور بوعي تاريخي معين ؛ إذ بدلا من ذلك ، ينبغي أن تصور مساعيهم على نحو تزامني ، لأن الدولة تحاول عن طريقهم أن تطعم النماذج المتغيرة للوعي التاريخي بتأويلاتها الخاصة بالماضي .

كما تكتسب الذاكرة التاريخية أهمية مضافة كلما كان هنالك انقطاع حاد بين أقدمية المجتمع والتأسيس الحديث للدولة . ويمثل العراق أصدق مثال على صيغة «المجتمعات القديمة والدول الجديدة»[1] . إذ تتوفر بلاد ما بين النهرين أو الهلال

---

(١) طورت هذه الصياغة من قبل لجنة الأمم الجديدة في جامعة شيكاغو خلال الستينات . راجع كليفورد جيرتز ، في تحريره لكتاب ، المجتمعات القديمة والدول الجديدة (نيويورك : مطبعة فري ، ١٩٩٤) .

الخصيب على ماض تاريخي غني على نحو غير عادي . ومن جانب آخر ، لا ننسى أن دولة الأمة الحديثة لم تتأسس إلا عام ١٩٢١ . أما قصة كيفية توحيد البريطانيين لثلاث ولايات عثمانية سابقا فقصة معروفة . وهذه الولايات هي الموصل وبغداد والبصرة ، التي ضمت لتكوين دولة جديدة فيما بات يعرف بالعراق ، بينما اقتطعت الكويت التي أصبحت كيانا منفصلا عن ولاية البصرة(١) . ورغم أن للأقاليم الثلاثة التي شكلت دولة الأمة الجديدة مشتركات معينة ، لكن كلا منها قد طورت كذلك مسارات مختلفة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا . فكان للأكراد في الشمال قبل الحرب العالمية الثانية اقتصاد مكتف بذاته نسبيا ، بسبب وعورة المنطقة التي سكنوها والتي حدّت من اتصالهم بالسكان الناطقين باللغة العربية إلى الجنوب منهم . وكان لدى الشيعة ، خصوصا شيعة مدينتي كربلاء والنجف المقدستين جنوب وسط العراق ، صلات ثقافية واقتصادية وثيقة مع من لهم الانتماء المذهبي نفسه في إيران المجاورة لهم من جهة الشرق ، وكذلك لديهم مثل هذه الصلات مع الخليج الفارسي الذي يحدهم من الجنوب . في حين أن السكان السنة العرب في مناطق الوسط وشمال الوسط ، فيما بين بغداد والموصل ، تطلعوا إلى العالم العربي الأكبر وخصوصا في جزئه الشرقي لتلقي الدعم الثقافي والسياسي والاقتصادي . ولقد ساهمت السياسة العثمانية التي اعتمدت على السنة العرب في المناصب الرسمية مع التنظيم العشائري لعموم المجتمعات الثلاثة ، في تفاقم هذه الصدوع بين شرائح المجتمع العراقي .

إن نمو الطبقة العاملة ، وانتشار مدن الأكواخ الطينية على أطرف الحواضر المدنية ، واتساع نطاق دائرة الموظفين من الطبقة الوسطى ، لم تكن مسؤولة فقط عن وجود أشكال جديدة من الإنتاج والتغيرات في البنية الطبقية ، بل إنها قد أتت أيضا على البنى والمعايير الثقافية للمعنى المرتبطة بالمجتمع (العشائري/ الريفي) التقليدي . وتهتكت أيضا نماذج الذاكرة الجماعية المناطقية عندما كانت المجموعات الاثنية الثلاث للعراق يتفاعل بعضها مع بعض في المناطق الحضرية ، حيث كان

---

(١) أنظر ديفيد فرومكن ، سلام لإنهاء كل سلام : سقوط الإمبراطورية العثمانية وتكوين الشرق الأوسط الحديث (نيويورك : آفون للكتب ، ١٩٨٩) .

التمايز الاثني بالنسبة لكثير من العراقيين المتعلمين في المناطق الحضرية جزء من سياسة «فرق تسد» الاستعمارية[1] . كما كان يجري استدعاء الماضي ليوفر نماذج للوحدة الثقافية والاجتماعية ، التي عليها أن تواجه الأثر التجزيئي للنزعة الاستعمارية . أما بالنسبة للبريطانيين والحكم الملكي والزعامات التقليدية للمكونات الاثنية الرئيسية الثلاثة للعراق ، فقد أصبح الشعور الاثني وسيلة لإعادة تعزيز الروابط العمودية للتماسك الاجتماعي التي كانت تتعرض للتحدي من قبل الروابط الأفقية ، التي كان يحضّ عليها الوطنيون العراقويون وخصوصا الشيوعيين . وهكذا ، أصبح التاريخ أو ما يشير إليه العراقيون عادة بـ«التراث» ميدانا للصراع طالما أن الاتجاهات السياسية والمجموعات الاثنية المختلفة قد سعى كل منها إلى تجنيد الماضي خدمة لغاياته الخاصة ؛ لذا أصبحت الذاكرة التاريخية مسيّسة على نحو مطرد و«معمّمة» بحيث تشمل الوطن كله ، أي إنها صورت في ضوء علاقتها بدولة-الأمة ككل أكثر من كونها نطاقا لمجموعات أو مناطق محددة . وإنشاء الاقتصاد الوطني ، وهو إحدى القوى الرئيسية التي تقف وراء هذه التطورات ، لم يتواكب مع بروز النزعة الوطنية حسب ، بل إنه تواكب أيضا مع بروز ثقافة عراقية عن قصد واضح لا مع ثقافة اثنية . وفي الوقت نفسه ، أخذت الذاكرة التاريخية تتسم بالاثنية و(العشائرية) عندما باتت النخب من المجموعات الاثنية الثلاث ، وخصوصا النخبة العربية السنية المرتبطة بالدولة العراقية ، تسعى لاستغلال الذاكرة التاريخية لصالح مجموعاتها الاثنية وعشائرها بالذات . فلقد رعت الزعامة العربية السنية ، التي دعمت الاتجاه القومي العروبي ، ذاكرة تاريخية شوفينية ضيقة الأفق لمنع التماسك العابر للإثنيات من تهديد امتيازاتها التاريخية .

وبالرغم من الجهود المبذولة لفرض التصور الهيمني للمجتمع السياسي ، إلا أنه لم تبلغ لا الدولة العراقية الحديثة ولا أغلب دول ما بعد المرحلة الاستعمارية مرتبة الهيمنة بالمعنى الغرامشي للمصطلح ؛ فلقد تعرضت شرعية الأنظمة التي سيطرت

---

(١) أخبرني العديد من العراقيين كبار السن بأنه كان يعتبر من المعيب جدا سؤال أحدهم عن أصله الاثني أو مناقشة العلاقات الاثنية علنا . ولكن بعد حرب الخليج والانتفاضة التي تلتها ، أصبح موضوع الاثنية والطائفية جزء من الخطاب العلني .

على الدولة إلى المساءلة إذا لم تكن قد رفضت من قبل فئات كبيرة من الجمهور العراقي ، أما على المستوى الاثني (ممثلا بالشيعة والأكراد) أو على مستوى الطبقة الاجتماعية (ممثلة بالطبقة العاملة والفلاحين والحزب الشيوعي العراقي) ، أو على مستوى التأكيد على السياسة الليبرالية وحقوق الإنسان (من خلال الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال والمعارضة العراقية الديموقراطية خلال التسعينات إلى ما قبل حرب نيسان ، آذار ، ٢٠٠٣ وجماعة ميثاق ٩١) .

ولغرض توضيح العلاقة بين بناء الأمة والذاكرة التاريخية والدكتاتورية في العراق الحديث ، فإن مفهوم الهيمنة مهم على أية حال . ففي العادة ، تجري صياغة الهيمنة كعملية تتم «من الأعلى إلى الأسفل» تماشيا مع العبارة الشهيرة التي قالها ماسيمودي أزغليو (ما دمنا قد أوجدنا إيطاليا ، فعلينا الآن إيجاد إيطاليين)[١] . وكان الملك فيصل الأول يشعر ، بشكل جلي ، بالحاجة إلى تشكيل هوية سياسية عراقية مشتركة بعد اعتلائه العرش في ١٩٢١ مع أنه لم يفصح عن ذلك . ولكن في ظل حكم حزب البعث تركزت محاولة تحقيق الهيمنة على الإنتاج الثقافي ، سواء أكان كتابة تاريخية أم أدبا أم دراسات فلكلورية أم فنا ، طالما كانت له علاقة بعملية إعادة تأويل الماضي . ومن ناحية أخرى ، عادة ما يصبح الإنتاج الثقافي حقلا مهما للصراع خصوصا عندما لا يتقبل الجمهور أهداف الدولة ، حيث ينزع المواطنون ، بغض النظر عن كونهم متلقين سلبيين للمعرفة ، إلى مساءلة النماذج الثقافية والتاريخية التي تقدمها الدولة إذا ما كانت هذه النماذج تجردهم من ثقافتهم وتاريخهم[٢] . وأيا كانت الإشكاليات التي

(١) المركيز ماسيمو دي أزغليو ، مذكراتي (فلورنس : باربرا ، ١٨٦٧) ، كما ورد في [تكوين الإيطاليين : التدريس و الثقافة في إيطاليا المعاصرة] ، تحرير سيمونته صولداني وغابرييل تورن (بلوغنا : مولينو ، ١٩٩٣) ، ١ :١٧ . والمقاربة «من الأعلى إلى الأسفل» لمساعي البعث من أجل إرساء الهيمنة هي واحدة من الإشكاليات المفاهيمية التي تتسم بها ، طبقاً إلى الدراسة الرائعة لأماتزيا بارام ، الثقافة والأيديولوجيا في تكوين العراق البعثي .

(٢) لمناقشة الإشكاليات المفاهيمية المرتبطة بتصوير الأفراد كمتلقين سلبيين للمعرفة ، راجع دراسة باولو فراير «نظرية الأعمال المصرفية» في مواجهة مقاربة «طرح المشكلة» لأهداف تعليمية كما في علم أصول التدريس للمضطهد (نيويورك :كونتنم ، ١٩٧٠) ، وخصوصا الفصل الثاني ، ٥٧-٧٤ .

تحيق بفهم غرامشي للهيمنة ، غير أن المسألة العراقية تؤكد على صواب وجهة نظره المتمثلة في أنه ينبغي النظر إلى المفهوم في ضوء الاصطلاحات العلائقية ، وكجزء من الانبثاق الديالكتيكي الناجم عن التنازع بين الدولة والمجموعات الخاضعة للهيمنة[1] .

لذا يركز الجزء الرئيسي لهذا الكتاب على الأسلوب الذي تناول من خلاله المثقفون ـفي ظل حكم البعثـ علاقتهم بالدولة في إطار مساعيها لتوظيف تصورات معينة حول الماضي . حيث باع بعض المثقفين أرواحهم للدولة ، بينما اختار أخرون طريق المعارضة الصريحة ، التي أودت بهم إلى المنفى أو الاعتقال أو إلى ما هو أسوأ من ذلك كله . ولم تختر غالبية المثقفين العراقيين المضي في أي من هذين الطريقين ؛ إذ أدار العديد منهم ظهورهم إلى الحياة العامة عقب ١٩٦٨ أو مضوا إلى المنافي ، غير أن هنالك من استمروا بالكتابة حتى في ظل المعوقات القاسية التي فرضتها الدولة البعثية . ولقد أوضح كل من غرامشي وماركس صعوبة تصنيف المثقفين كطبقة اجتماعية . فعند غرامشي أن بإمكان المثقف أن يختار إما أن يصبح «مثقفا عضويا» للطبقة العاملة أو للطبقة الحاكمة . وعلى أية حال ، لا تترك تصنيفات غرامشي أية فسحة مفاهيمية للكاتب أو للفنان ، الذي يحاول أن يلبي إلى درجة ما المتطلب الفكري في الوقت ذاته الذي عليه أن يحافظ فيه على وجوده المادي ، من خلال ما يبدو ظاهريا على أنه تكيّف مع النظام السياسي القائم . لذا ، أقترح تقسيما ثلاثيا يميز بين التأييد والمسايرة والرفض لتصنيف الاستجابات الثقافية المحتملة في مواجهة الدولة التسلطية . وأتفحص في هذه الدراسة الاستجابات الثلاث بأجمعها ، لكن اهتمامي الرئيسي ولأسباب نظرية وسياسية يتمحور حول المثقفين الذين سايروا النظام الحاكم . وفرضية هذا الكتاب المركزية هي أن العديد من المثقفين داخل العراق اختاروا أن يسايروا ظاهريا النظام البعثي ، في الوقت نفسه الذي كانوا فيه يناضلون بأساليب مرهفة لإنشاء صيغ من الوعي والذاكرة التاريخية ، من أجل تفادي مرامي الدولة عن طريق الإحالة إلى مجتمع أكثر اتساما بالتعددية والمشاركة . وهكذا منحى

---

(١) لمراجعة مفهمة غرامشي للهيمنة ، أنظر بيري آندرسون ، «تناقضات انطونيو غرامشي» ، مراجعة يسارية جديدة ١٠٠ (٧٦-١٩٧٧) : ٥-٨٠ .

له نتائج مهمة بالنسبة لفكرة المجتمع المدني في العراق . وهذه هي الموضوعة التي تجري مناقشتها أدناه .

إن الأيديولوجية البعثية التي خضعت إلى الكثير من إعادة الصياغة هي أيديولوجيا زاعقة ومجردة على نحو مفرط ، ولا تخبرنا إلا بالقليل فيما يرتبط بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم . ولم تأخذها النخبة السياسية على محمل الجد في زمن صدام مثلما ، لم يؤثر إلا عدد ضئيل جدا من العراقيين قراءة كراسات البعث الأيديولوجية . كما أن الكثير من كراسات الحزب قد كتبت من قبل بعثيين غير عراقيين كميشيل عفلق وإلياس فرح وشبلي العيسمي . وهو ما ساهم أيضا على ما يبدو في إضعاف الاهتمام بكتابات كهذه . حيث أظهر المتعلمون من العراقيين اهتماما بالكتابات المرتبطة بتراث الأمة أو بالكتابة التاريخية أكبر بكثير من اهتمامهم بتلك الكتابات الحزبية . ولقد ذهلت عندما كنت في بغداد من الكيفية التي اختفت بها وبسرعة من أكشاك البيع مجلة التراث الشعبي التي كانت تصدرها وزارة الثقافة والإعلام . أما بالنسبة لوسائل الإعلام المرئية فإن بعض البرامج التلفزيونية الأكثر شهرة في الثمانينات كانت تلك المتعلقة بالشعر الشعبي وتاريخ المحلات الشعبية في المدن الكبرى كبغداد ، ومنها على سبيل المثال برنامج بغداديات . ومن الجلي أن اهتمام الطبقة الوسطى المتعلمة بالذاكرة التاريخية أو «التراث» لم يكن مفروضا من قبل الدولة البعثية . والأحرى إن هذا الاهتمام يعكس شعورا عميقا بالحاجة لإدراك البيئات الجديدة ، وخصوصا المناطق الحضرية ، والطبقة الاجتماعية المتغيرة ، والروابط الاثنية ، وتلك التي ترتبط بالعلاقات بين الرجل والمرأة وفقاً للتمايز في الدور الاجتماعي ، استناداً إلى القيم الثقافية السائدة في المجتمع (علاقات جندرية) ، مع الرغبة في تواصل أكبر مع الثقافات الأجنبية وخصوصا الثقافة الغربية . ومن الصعب جدا تطويع الذاكرة التاريخية بدقة لأنها تنبعث من عدد لا يحصى من المناشئ ، ولأنها هي بالذات تسمح بأن تكون عرضة لتأويلات متعددة . لذا فإن جهود الدولة للسيطرة على الذاكرة التاريخية كانت مضنية جدا ، وخصوصا في الإطار التاريخي الغني للعراق والمتنوع إلى حد بعيد بذاكرته التاريخية . ومع أن عددا كبيرا من العراقيين كانوا يشترون المطبوعات التاريخية والثقافية التي ترعاها الدولة ، لكن أستطيع أن أؤكد بأن قلة منهم بالفعل هم من استبطنوا الغايات التي كانت الدولة

تسعى لبلوغها من خلال بثها في تضاعيف إصداراتها . وأولئك الذين فسروا النصوص بحسب الصيغة «الصائبة سياسيا» كانوا في العادة أولئك الأكثر انتفاعًا من تقبل الذاكرة التاريخية الجديدة ، وهم : أعضاء حزب البعث ، والإداريون المفضلون على غيرهم ، وضباط الجيش ، ووكلاء الأمن ورجالاته ممن قرؤوا النصوص لغرض التوصل إلى المؤشرات الهادية لمعرفة كيف ينبغي عليهم التفكير بالماضي وبالتضمينات لهكذا تفكير ، حفاظا على مواقعهم السياسية . وكان أغلب العراقيين البالغين على وعي بالنصوص الثانوية للإنتاج الثقافي للدولة . أما المدى الذي بلغه التطبع الاجتماعي فعليا لليافعين من الشباب العراقي على تصور الدولة البعثية للماضي فسيكون موضوعا لدراسة غير هذه التي بين أيدينا .

كما يساعد التركيز على الذاكرة التاريخية في تجاوز السمات الجامدة للتصورات القائمة عن السياسة العراقية . بينما تتمثل المقاربة المفهومية المتقادمة ، التي تزعم فهم بناء الأمة وعدم الاستقرار السياسي والحكم التسلطي في العراق الحديث في النموذج الاثني-الطائفي أو في النموذج الطائفي . وهذا النموذج لم يجتذب الانتباه الأكاديمي فحسب ، بل كان مهوى أفئدة المسؤولين الاستعماريين البريطانيين والدبلوماسيين الأجانب وصناع السياسة في العراق[1] . ويفترض هذا النموذج أن الحكم التسلطي هو نتيجة لعدم قدرة متأصلة لدى المجموعات الاثنية والطائفية العراقية على التعاون في مجتمع سياسي موحد . وطبقا لهذه المقاربة فقد حكم على

(١) راجع ، مثلا ، إيلي كيدور ، المذكرات السياسية العربية ودراسات أخرى (لندن : فرانك كاس ، ١٩٧٤) ، The Chatham House Version ودراسات شرق أوسطية أخرى (نيويورك : بريغر ، ١٩٧٠) ، والديموقراطية والثقافة السياسية العربية (واشنطن دي . سي : معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، ١٩٩٢) ، خصوصا الصفحات ٢٥-٣٥ . ولمعرفة المنظور الاستعماري البريطاني ، راجع جيرترود بل ، المجلد الثاني (نيويورك : مطبعة لايفرايت/ لايفرايت و بوني ، ١٩٢٧) ؛ وثائق مكتب الشؤون الخارجية البريطاني ، مثلا ، أف أو ٩٩٠/١١٠٠٨٩/٣٧١ . وبالنسبة للمنظور الدبلوماسي الامريكي ، راجع مذكرات السفير في الفترة التي سبقت مباشرة ثورة ١٩٥٨ ، وولدمر جالمان ، العراق في ظل حكم الزعيم نوري : ذكرياتي عن نوري السعيد ، ٥٤-١٩٥٨ (بالتيمور ، ميريلاند : مطبعة جونز هوبكنز ، ١٩٦٤) .

الدولة العراقية الحديثة منذ إنشائها على يد البريطانيين من ثلاث ولايات عثمانية بأنها لم تكن في يوم من الأيام موحدة سياسيا على الإطلاق ، وكانت تقطنها مجموعات اثنيه مختلفة تفشت فيها الولاءات العشائرية والأمية على نحو مستعص . علاوة على ذلك ، خلفت التصدعات التاريخية على أساس اثني تركة ثقيلة من عدم الثقة والكراهية التي لا يمكن تجاوزها . لذلك ، فإن القبضة القوية لحاكم تسلطي فحسب هي التي توفر أملا بالحصول على شكل ما من أشكال النظام الاجتماعي والسياسي في العراق وفقاً لهذه المقاربة .

وهذه المقاربة للظاهرة التسلطية أقل اشكالوية لأنها تلجأ إلى التصنيفات الاثنية أكثر مما تلجأ إلى الحتمية التاريخية والفهم الجامد للسياسة ، حيث إن إنكار السمة الاثنية البارزة هو تجنب لبعد رئيسي من أبعاد السياسة العراقية . وتكمن المشكلة الحقيقية في التعويل على مجموعة الخصائص الاثنية الأساسية ، التي يفترض أن تكون فطرية أو تكاد لدى العرب من السنة والشيعة ، والأكراد ، والمجموعات الاثنية الأخرى في العراق . في حين توثق هذه الدراسة لأمثلة كثيرة جدا عن السلوك السياسي العراقي خلال القرن العشرين ، الذي اتسم بالتماسك والتعاون بين الاثنيات ؛ إذ تحتاج الاثنية كتصنيف إلى أن تفهم على أنها عرضة باستمرار لإعادة التوصيف وإعادة الإنشاء سياسيا واجتماعيا . وعليه ترفض هذه الدراسة أية ادعاءات جوهرانية فيما يتعلق بالتنوع الاثني العراقي . إذ ما من سبب رئيسي يمنع العراقيين بخلفياتهم الاثنية والطائفية المتنوعة من التعاون والتعايش في مجتمع سياسي موحد . وعندما يبرز الشعور الاثني فإنه يبدو مقتصرا إلى حد بعيد على الطبقات الوسطى . في حين يغيب هذا الشعور عند طبقات الفلاحين والعمال إلى حد كبير ، بينما يستغل إلى الحد الذي يظهر باديا للعيان من قبل الطبقات العليا لغايات سياسية واجتماعية أكثر مما يستغل للحصول على امتياز سيكولوجي واجتماعي مفترض .

ويحضرني نموذج آخر لتعليل السياسة العراقية لاقى رواجا عقب الارتفاع السريع في أسعار النفط بداية السبعينات ، وهو يركز على مفهوم الدولة الريعية . والافتراض الأساسي لهذا النموذج هو أن «الحكومة التي بإمكانها التوسع في خدماتها من دون اللجوء إلى فرض نظام ضريبي ثقيل الوطأة تتمتع بالاستقلال عن

الشعب بشكل يندر أن نجد له مثيلا في البلدان الأخرى»[١] . وعندما تصبح قوة الدولة الاقتصادية مركزية ، تستعاد الوظيفة التقليدية لشيخ المشايخ أو الزعيم القبلي كقيّم على منح المنافع وتوزيعها على المستوى الوطني .

ومن البديهي أن تبدو فكرة الدولة الريعية مغرية لأن المكاسب غير المتوقعة التي تراكمت لدى الدول العربية المنتجة للنفط إبان السبعينات زادت على نحو مفاجئ من سلطة الدولة العراقية سياسيا واقتصاديا . ويؤكد فالح عبد الجبار بأن الجناح البعثي الذي تسلم السلطة في ١٩٦٨ كان ضعيفا نسبيا ولم يتجاوز عدد أعضائه بضع مئات فقط[٢] . ولقد انعكس هذا الضعف في التحالفات التي شعر النظام البعثي أنه بحاجة إلى عقدها في سنواته الأولى مع منافسيه المحتملين كالحزب الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي . وعندما ازدادت واردات الدولة مع ارتفاع أسعار النفط على نحو مفاجئ ، استغلت مصادر الدخل الحكومي لاجتذاب المثقفين والناشطين السياسيين الرئيسيين ، بينما تركز الاضطهاد المادي على من لم يبدوا الولاء لحزب البعث .

ومع ذلك ، إن نموذج الدولة المحتكرة لرأس المال هو أنموذج متحيز وغير تاريخي . فرغم صحة أنه عندما ارتفعت أسعار النفط وإيرادات الدولة أوائل السبعينات ، كان النظام البعثي قادرا على اجتذاب فئات كبيرة من المجتمع ، غير أن هذا الأمر لا يعلل لماذا بقيت أعداد غفيرة من العراقيين موالية للحزب الشيوعي العراقي (والذي تم حظره

---

(١) اينش . مهدوي ، «نماذج و مشكلات النمو في الدول الريعية : حالة إيران» ، في دراسات في التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ، تحرير ميشيل كوك (أوكسفورد : مطبعة جامعة أوكسفورد ، ١٩٧٠) ، ٦٧-٤٦٦ . وراجع أيضا حازم ببلاوي ، « الدولة الريعية في العالم العربي» ، وفي الدولة الريعية ، تحرير حازم ببلاوي وجياكومو لوسياني (لندن : طبع كروم هيلم ، ١٩٨٧) ، ٥٢ ؛ دافس وغافر يلدز ، «أصول الحكم و الذاكرة التاريخية والفن الشعبي في العراق والكويت» ، ١٤٣ . راجع أيضا جاك ديلاكروا ، «الدولة المسوقة للسلع في النظام العالمي» ، دراسات في النمو المقارن ١٥ ، رقم ٣ (١٩٨٠) : ٣-٢١ .

(٢) فالح عبد الجبار ، الدولة والمجتمع المدني ومستقبل التحول الديموقراطي في العراق (القاهرة : مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥) ، ٤٢-١٣٩ .

رسميا في ١٩٧٩) . ثم إذا كانت الدولة قد تراكمت لديها سلطة كبيرة جدا بوصفها دولة ريعية ، فلماذا إذن كانت تشعر بأنها مضطرة لاستغلال قدر كبير من مواردها لتطويع ذاكرة تاريخية؟ إن التاريخ الكبير لنضال النخبة المثقفة والطبقة العاملة ضد الملكية وضد رأس المال الأجنبي والمحلي يفند فرضية أن الدولة الريعية تتسم بتصدعات طبقية واجتماعية أقل ، وأنها لا تكون عرضة إلا لمناهضة ضئيلة من قبل المجتمع المدني[1] . فلقد كان نمو الحركة الوطنية الفاعلة على وجه التحديد هو الذي خلق وعيا سياسيا قويا لدى قطاعات واسعة من الجماهير . وعلى الرغم من أن الموارد النفطية قد عززت القدرات الاستبدادية للدولة ، إلا أنها لم تكن بمعزل عن المجتمع المدني . والحقيقة ، إن العكس هو الصحيح . ففي الوقت الذي أصبحت فيه الدولة متورطة على نحو فعال في جميع أوجه الإنتاج الاقتصادي ، صارت تضبط على نحو صارم النشاط التضامني والسياسي ، وتسعى بشكل محموم للهيمنة على الإنتاج الثقافي . وأخيرا ، لا تستطيع فرضية الدولة الريعية أن تميز بين الطغيان الوحشي لعراق البعث من جهة ، والتسلط المطبوع على الاهتمام بالمصلحة العامة لدى الكويت وبلدان الخليج العربي من جهة أخرى . كما أنها لا تستطيع تفسير سبب انهيار الدولة البهلوية السابقة في إيران التي وفرت تجربتها التاريخية حافزا أساسيا للفكرة .

ويستند نموذج أكثر حداثة على مفهوم المجتمع المدني لتفسير تفشّي الحكم التسلطي والعنف وعدم الاستقرار السياسي في العالم العربي . ورغم أن هذا المفهوم اجتذب العديد من المفكرين الليبراليين كعالم الاجتماع المصري ، سعد الدين إبراهيم ، إلا أن المفكرين اليساريين والماركسيين من جملة أنصاره الرئيسيين من بين المثقفين العراقيين . ولقد برز الانشغال بالمجتمع المدني إلى حد كبير من جراء العنف المنظم للدولة الذي طبع السياسة العراقية بعد الإطاحة بنظام قاسم في ١٩٦٣ ، وخصوصا عقب تسلم البعث التكريتي للسلطة في تموز ١٩٦٨ . ورغم أن العنف المنظم للدولة قد مزق صفوف الحزب الشيوعي العراقي والنخبة اليسارية ، إلا أن الكثير من

---

(١) جياكومو لوسياني ، «الدول الإنتاجية إزاء الدول التوزيعية : إطار نظري» ، في الدولة الريعية ، تحرير ببلاوي ولوسياني ، ٦٣-٨٢ .

المفكرين راحوا يتساءلون فيما إذا كانت مؤازرتهم «للعنف الثوري» التي أودت بالحكم الملكي قد مهدت الطريق لانحطاط السياسة في ظل حكم النظامين البعثيين. كما أظهر بعض المثقفين العراقيين اهتماما متزايدا كذلك بمفهوم المجتمع المدني مثلما جاء في مؤلفات غربية، وخصوصا في كتابات روبرت باتنام التي أثرت بقوة على مشروع «المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العالم العربي» الذي تبناه مركز ابن خلدون للدراسات الاجتماعية الذي يتخذ من القاهرة مقرا له[١].

وعلى الرغم من تقديم هذه المقاربة لبعض من أكثر التحليلات تبصرا بالدولة العراقية، لكنها تعاني من الكثير من المشاكل التي سلف ذكرها. ولقد وثقت تنويعة من الدراسات ما يراه مؤلفوها على أنه تدمير للمجتمع المدني في العراق، وصورت الدولة على أنها كلية الوجود والمعرفة. وهنالك مثالان على ذلك هما تصوير سمير الخليل (كنعان مكية) للعراق على أنه «جمهورية الخوف»، ووصف فالح عبد الجبار للدولة البعثية على أنها «لوياثان جديد»[٢]. حيث لا تمتلك الجمعيات التطوعية ولا السوق المقدرة على مجابهة الدولة البعثية. وبسبب سيطرة الدولة على الإنتاج والصيرفة والتجارة الخارجية، فإن ما تقوم به الدولة من ضبط للنشاط السياسي والتصفية الجسدية للمعارضين واحتكارها للتعبير الثقافي، لم يترك للمواطن أية فرصة لتحدي سلطتها بشكل مباشر. وحتى حقل الدين لم يسلم هو الآخر لأنه كان تابعا للدولة التي أخذت على عاتقها إبان التسعينات دور إعداد علماء الدين، كما

---

(١) أنظر، مثلا، المقدمة المطولة لسعد الدين إبراهيم لكتاب الدولة لفالح عبد الجبار، ٥-٤٠. وسعد الدين إبراهيم هو المدير السابق لمركز ابن خلدون تعرض للمحاكمة والسجن ثم أطلق سراحه فيما بعد من قبل الحكومة المصرية، نتيجة لنشاطات مركزه السياسية المتمثلة في محاولة توضيح كيفية التصويت للفلاحين والعمال.

(٢) يشدد غرامشي في كتاباته على فكرة «حرب الموقف» التي تحاول فيها الدولة أو القوى المضادة للهيمنة تحشيد الدعم لأيديولوجيتها ونظرتها ورؤيتها للمستقبل قبل اندلاع الصراع المكشوف (وهذا ما يدعوه غرامشي بـ«حرب المناورة»). وأظن بأنّ صدام وأتباعه البعثيين لم يشعروا بالضيق من أوصاف سمير خليل وفالح عبدالجبار للدولة العراقية بقدر ما وجدوا فيها عوناً إيديولوجيا لأنها كانت تضفي على الدولة سلطاناً أعظم مما كانت تمتلكه بالفعل.

أعدّت لاغتيال المجتهدين الشيعة ممن أخفقوا في مسايرة التوجيهات البعثية لإزالة الرسائل غير المرغوبة في خطبهم أيام الجمع .

كما يسمح نموذج المجتمع المدني ، مثلما هو الحال بالنسبة للمقاربات الأخرى ، بحيز مفهومي ضئيل للتغير . حيث يظهر بحث دايانا سنغرمان في الحارات القاهرية الشعبية ، بأن مجتمعا مدنيا غنيا وغير معلن عنه يوجد خارج الإملاءات السلطوية للدولة المصرية ، التي حددت التعبير السياسي عن طريق تشكيلات علنية كوسائل الإعلام والأحزاب السياسية[1] . وخلال انتفاضة ١٩٩١ ، كان من اللافت للنظر سرعة بزوغ التنظيمات عبر العراق لتحدي السيطرة البعثية حالما توفرت للعصيان فرصة للإعلان عن نفسه[2] . ويوحي هذا الأمر في العراق كما في مصر بوجود شبكات وجمعيات وتنظيمات غير معترف بها خارج سيطرة الدولة . وعلى الرغم من استحالة توثيق هذا القطاع على نحو دقيق ، إلا أنني حاولت أن أظهر أنه ومن خلال الإنتاج الثقافي لجهاز الدولة ذاته ، فإن مقاومة مجهودات الدولة لتطويع الماضي كانت متوفرة حتى في الدراسات المخصصة ظاهريا لدعم المنظورات الرسمية في الشؤون الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية .

ويوفر كل من المقاربات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بدراسة السياسة العراقية اكتشافات بحثية تنم عن نفاذ بصيرة . فبقدر تعلق الأمر بالسلطة كان النظام البعثي قادرا على التلاعب بالتصدعات الاثنية لإضعاف تماسك قوى المعارضة ، حيث استغل النظام موارد النفط بدهاء شديد إبان السبعينات لتدعيم سلطته وشن حربين كبيرتين من دون أخذ مشورة عموم المجتمع . كما استأصلت الدولة من خلال

---

(١) دايانا سنغرمان ، سبل المشاركة : العائلة والسياسة والشبكات في الضواحي الحضرية للقاهرة (برينستون ، أن . جي . مطبعة جامعة برينستون ، ١٩٩٥) ، خصوصا الصفحات ١٧٣-٢٦٨ .

(٢) المنطقة الوحيدة التي لم تتأثر مباشرة بالانتفاضة هي بغداد ، مركز عصب الدولة . وهنالك ثلاثة عوامل عرقلت مشاركة بغداد . الأول ، أن صدام قد احتفظ ببعض من أفضل قواته من وحدات الحرس الجمهوري حول المدينة إبان حرب الخليج . ثانيا ، كانت المدينة مكتظة بوكلاء الأمن السريين . ثالثا ، يقال بأن النظام قد أجلى مليوني فرد من أهالي بغداد عقب نهاية حرب الخليج لتقليل إمكانية الانتفاض ضده .

الترهيب والترغيب كل معارضة واضحة وحطمت المجتمع المدني الذي تأسس قبل ١٩٦٨ . ولذلك ، لم تختر الدولة البعثية مواجهة التناقض الأساسي للمجتمع العراقي المتمثل بمسألة التنوع الثقافي والاجتماعي بل فضلت قمعه . إن استخدام القوة ومحاولات تطويع الذاكرة التاريخية لا يمكن اعتبارها من المؤشرات على وجود دولة قوية[١] . وهنا تأتي فرضية فالح عبد الجبار بخصوص المجتمع المدني ومفادها : إن تنوع العراق اثنيا هو أساس لقوة الشعب كما لضعفه في مقاومة الدولة[٢] ؛ إذ يمثل التنوع الاثني مصدر قوة إلى حد أنه ليس بمقدور دولة أن تهيمن على كل عناصر هذا التنوع ، ولا بمقدور أي نظام إخضاعه وتشكيله ضمن نظام الهيمنة السياسي والثقافي الذي عمل البعث جاهدا في ظل حكم صدام حسين على فرضه على المجتمع العراقي . ويمثل هذا التنوع كذلك نقطة ضعف لأن الاختلافات الاثنية عادة ما أعاقت العراقيين المشاركين في السلوك التضامني من تحقيق غاياتهم المنشودة . ولكن ينبغي الاعتراف بأنه ليس بإمكان أي نظام تحقيق الهيمنة في حين يرفض تماما الاعتراف بالميزة الأساسية للمجتمع العراقي ، ألا وهي تنوعه الثقافي والأثني .

وتفاقمت هذه المشكلة بالنسبة للبعث مع مجهودات النظام لتشكيل بنية سلطة عائلية وعشائرية ، وتتصف بكونها تصلح لدولة رعايا لا لدولة تقوم على حقوق المواطنة تحت غطاء أيديولوجية شمولية ربطت التوجه القومي العروبي بالسعي التنظيمي التكتلي . وفي مجال بنية السلطة ذاتها ، وأقصد أولئك المضطرين للاستمرار في ظل الحكم الدكتاتوري ، كانت التجمعات العشائرية غير المحسوبة على السلطة عادة ما تكون عرضة للتنكيل والاعتقال أو الإعدام بسبب عصيانات فعلية أو متخيّلة ضد السلطة البعثية .

والأكثر أهمية ، خصوصا في ضوء انهيار الدولة البعثية ، هو انخداع الدولة

---

(١) إن الترياق الشافي من فكرة دولة الاستبداد المطلق نجده في كتاب أيوبي ، **الإفراط في تقدير قوة الدولة العربية** ، ٤٤٧ ، وفيه يعلن ، «إن كون الدولة العربية دولة مستبدة وإنها شديدة البغض للديموقراطية و مقاومة لضغوطها ، ينبغي أن لا يؤخذ ، بالطبع ، على أنه مقياس لقوة تلك الدولة- في الحقيقة ، إنّ العكس هو الصحيح تماما» .

(٢) عبد الجبار ، **الدولة** ، ٣٩-١٣٧ .

ببلاغتها هي بالذات . إذ لم يخدع البعث وصدام نفسيهما في الظن أن بإمكانهما التملص من الالتزام بالاتفاقيات التي وقعا عليها بعد حرب الخليج ١٩٩١ ، ووافقا فيها على التخلي عن كل أسلحة الدمار الشامل فحسب ، بل إن خداع الذات قد لعب أيضا دورا رئيسيا في ارتكاب الخطأ الفادح في حسابات الدولة التي شنت الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ ، واستولت على الكويت عام ١٩٩٠ .

وكلا الحدثين اللذين أديا تقريبا إلى انهيار النظام وفشله في التعامل مع مفتشي الأسلحة قبل حرب نيسان ٢٠٠٣ ، قد أطاحا به في نهاية المطاف . أما قيام صدام بإعادة الاعتبار للملك فيصل الأول وولعه بالاستعراض راكبا على جواد أبيض خلال المراسيم فقد أفصحا عن طموحاته الملكية ، حيث التفت صدام بعد مقتل الكثير من أعضاء حزب البعث في المحافظات العراقية خلال انتفاضة ١٩٩١ ، إلى شيوخ العشائر- الأعداء السابقين لحزب البعث الذين يمثلون «الإقطاع» والرجعية- على أنهم أتباعه الجدد في الأرياف . ولقد ترافق تجنيد القوى المحافظة لدعم الدولة مع إزالة كل القوانين التي قصد منها حماية الفلاحين والعمال في المناطق الحضرية من الرأسماليين الجشعين .

لقد التهم النظام البعثي نفسه في نهاية الأمر . فما يسميه فالح عبد الجبار بـ«تبعيث» الدولة و«تكرتة» الحزب اللذين أديا إلى إنشاء «حزب الأسرة» فيما بعد ، قد ضيّقا شيئا فشيئا من قاعدة سلطة النظام بين عامي ١٩٧٩ و ٢٠٠٣ ، حيث زاد الردُّ العنيف على التحديات التي واجهت هذه السلطة أعداد أولئك الساعين للثأر انتقاما لموت المعارف والأقارب . كما أن حرب العراق على إيران وحروب الخليج التي أربكت قوى المعارضة مؤقتا ، قد نفّرت تماما أعدادا كبيرة من أفراد الطبقات الوسطى التقنيين والمهنيين ممن باتوا مضطرين إلى بيع ممتلكاتهم في العادة لإقامة أودهم . وبعد انتفاضة ١٩٩١ لم يتمتع النظام إلا بدعم ضئيل كان يأتيه من النخبة المستفيدة من سخاء الدولة فحسب .

وفي هذا الإطار ، فإن مجهودات الفارين من العراق وقوى المعارضة العاملة سرا داخل البلاد لإنشاء ثقافة سياسية ديموقراطية جديدة تستند إلى دولة فيدرالية لا طائفية ، قد أخذت تستقطب دعماً بارزاً إبان التسعينات . فلقد كشفت الجدالات المتعلقة بالذاكرة التاريخية عقب حرب الخليج الثانية عن دورها الهام في «الحرب

الموقفية» المستمرة للمعارضة الديموقراطية مع النظام البعثي[١] . كما أصبح العراقيون في ظل السياسات البعثية مستائين من النزعة القومية العروبية بصيغتها الرومانسية ذات الميول الفاشية ، مثلما أصبحوا يشعرون بالاستياء من الحرب والمغامرات الخارجية ، ومن العنف ، ومن عدم القدرة على مواصلة العيش في ظل الافتقار إلى أية إمكانية للتنبؤ بما قد يؤول إليه الحال أو في ظل الافتقار إلى حرية التعبير عن الذات . حيث أقبل الكثير من العراقيين على مؤازرة نظام البعث الثاني بعد أن سيطر على مقاليد الأمور في ١٩٦٨ على أمل التخلص من الاضطراب الذي اتسمت به الحياة السياسية منذ ثورة تموز ١٩٥٨ . ولكن الخراب والاضطراب اللذين ابتلى بهما حزب البعث المجتمع العراقي أتيا على أغلب هذا الدعم حتى بين الطبقات الوسطى من العرب السنة . وفي النهاية ، لم يتبق من مؤازري النظام سوى أفراد من عشائر تكريت الذين شغلوا المناصب العليا ، وعائلة صدام نفسه . إن عرض «تلفزيون الشباب» الذي يسيطر عليه عدي صدام حسين لشريط مصور عن انتفاضة ١٩٩١ ، خلال الأيام الأخيرة للنظام البعثي ، كان بذاته مؤشرا على اتسام النظام بالافتقار الكامل للدعم إبان انهياره ، حيث مثل هذا الشريط المصور محاولة يائسة لإرعاب سنة العراق العرب كي يعتقدوا بأن الفوضى والعواقب بانتظارهم إذا لم يتمكنوا من منع سقوط نظام صدام . كما أن تمجيد النظام المتواصل لاجتياحه للكويت وتعظيمه لصدام ، وتصديه لمساعي الأمم المتحدة من أجل تجريد العراق من إمكانية تطوير أسلحة كيماوية وبايلوجية ونووية ، ذلك التصدي الذي جعل النظام نفسه عرضة للهجوم الذي أودى به ، كل ذلك يظهر المدى الذي قد تكون عنده النزعة التسلطية للدولة انتحارية تماما[٢] .

---

(١) لمعرفة المزيد حول هذه الاتجاهات الجديدة ، راجع مكية ، القسوة والصمت ، والمقالات الكثيرة جدا في صحيفة الحياة اللندنية اليومية .

(٢) إن تمجيد حرب الخليج واضح في الصفة الاخصابية للاسم الذي أعطاه صدام لها ، ألا وهو اسم أم المعارك ، بل إنه قد خصَّ به مركزا للبحوث في بغداد سماه مركز أم المعارك ، ومجلة للدراسات الستراتيجية الفصلية . كما كانت تستخدم خلال النشرة الإخبارية المسائية من التلفزيون البعثي عبارة «أم المعارك الخالدة» كخلفية لمذيع النشرة كي لا ينسى المشاهد أهمية هذا الحدث . ولقد نوقشت هذه المسألة باستفاضة في الفصل التاسع .

والآن بعد انهيار النظام البعثي ، فإن أحد المفاتيح الرئيسية للتحول الديموقراطي ستتمثل بسلوك المعارضة الديموقراطية ، وبقدرتها خصوصا على أن تظهر بأن العرب من الشيعة والسنة بالإضافة إلى الكرد والمجموعات الاثنية الأخرى يمكنهم العمل معا في تحالف سياسي عريض . وفي ضوء التفسخ السياسي إبان حكم صدام والبعث فإنه لن تكون سهلة مهمة العراقيين من خلفيات طبقية واجتماعية وإثنية وأيديولوجية متباينة لتنمية الثقة بإمكانية إيجاد مؤسسات سياسية غير دكتاتورية وقابلة للحياة في الوقت ذاته .

تشكيل النخبة الثقافية العراقية والذاكرة التاريخية الحديثة

على النحو نفسه الذي لا يعتبر فيه فقدان الذاكرة مجرد اضطراب موضعي في ذاكرة الفرد ، لأنه قد يتسبب باختلالات أقل أو أكثر خطورة في شخصيته ، فإن الغياب أو الخسارة طوعا أو كرها للذاكرة الجماعية لدى الشعوب والأمم يمكن أن يتسببا بمشاكل جدية للهوية الجماعية .

((جاك لي غوف ، التاريخ والذاكرة))

تحتاج كل البلدان التي تكونت وفقا لمبدأ دولة_أمة إلى الأساطير التأسيسية التي تساعد على خلق شعور بالهوية الجماعية عن طريق تفسيرها لأصول المجتمع . وهذه الصلات بالماضي ضرورية إذا ما كان مقدرا للمواطنين أن يحظوا بالتنمية والاستقرار سياسيا . ويعود هذا الشعور بجذوره إلى العديد من العوامل التي قد تشتمل على الاثنية أو الدين أو الثورة الناجحة . فمن دون هذا الشعور المشترك بالهوية ، سيفتقر المجتمع إلى أداة أساسية لتحديد طبيعة المجتمع السياسي الذي يعيش فيه كل أعضائه .

إن الذاكرة التاريخية مكون أساسي في إنشاء أساطير الأصل . واستدعاء الماضي يكون في أوضح حالاته خلال فترات الأزمات التي تتحدى «الوضع الطبيعي للأمور» . وعليه ، يوحي الدور المركزي للذاكرة التاريخية والهوية الجماعية في تشكيل دولة الأمة بعدد من الأسئلة . من ذلك مثلا ، لماذا يكتسب الاهتمام بالذاكرة التاريخية أهمية سياسية وثقافية واجتماعية أعظم في بعض الفترات بالمقارنة مع غيرها؟ ولماذا تنتقي الفئات خلال فترات الاهتمام الشديد بالذاكرة التاريخية لحظات بعينها من لحظات الماضي كأساس للحاضر؟ وكيف يسيّس الاهتمام بالماضي ويطوّع

من قبل أولئك الذين يسعون للسيطرة على نظام سياسي ما؟

يرتبط دور الذاكرة التاريخية في إنشاء العراق الحديث بتطورين كبيرين : الأول ، هو عبارة عن مسيرة تاريخية طويلة . ويتمثل الثاني في قطيعة حادة مع الماضي . إن هذين التطورين ، أي اندماج العراق بالسوق العالمية ، وهي المسيرة التي بدأت في أواسط القرن التاسع عشر واستمرت حتى القرن العشرين ، والآخر مثلما تمثل بانهيار الحكم العثماني للعراق في ١٩١٨ ، كانا لحظتين تاريخيتين بارزتين في تطور النظام السياسي الحديث . إذ دفع كلا الحدثين الناس القاطنين في الولايات العثمانية الثلاث ، التي تكونت منها فيما بعد دولة الأمة العراقية ، إلى مواجهة المسائل المتعلقة بالهوية الجماعية والمجتمع السياسي . كما مهدت قوى السوق وعلاقات الإنتاج الاجتماعية الجديدة الأرضية لظهور تراكيب جديدة للتفكير ، خصوصا تلك التي تسامت على الهويات الاثنية والمحلية والمناطقية . وكانت هذه التغيرات العميقة التي جعلت المجتمع العراقي جزء من عملية متعددة الأبعاد قد تضمنت القطيعة والتجديد والتركيب synthesis .

وتجاهلت الدراسات التاريخية المتوفرة حول اندماج العراق بالسوق العالمية تضمينات هذه العملية بالنسبة للذاكرة التاريخية والهوية الجماعية ؛ إذ غيرت عدة تطورات على نحو متطرف من طريقة رؤية العراقيين لأنفسهم فيما يتعلق بالمجتمع المحيط بهم . فمن ناحية أولى ، إن توطين العشائر خلال القرن التاسع عشر والتحول إلى الإنتاج الزراعي قد أعادا ترتيب العلاقات المادية والثقافية من جديد بين الشيوخ وأفراد عشائرهم ، حيث أصبح العديد من الشيوخ بتشجيع من العثمانيين والإنجليز فيما بعد مالكي أراض ممن استغلوا رجال عشائرهم الذين تحولوا إلى فلاحين أجراء . ونتيجة لذلك ، واجه شيوخ العشائر صعوبة متزايدة في استعادة التماسك العشائري ، من خلال استدعاء الذاكرة التاريخية المستندة إلى الأنساب والأساطير الجماعية .

وأدّى تحول اقتصاد الاكتفاء الذاتي نحو الاقتصاد ذي التوجه التصديري إلى نمو الملكية الخاصة للأراضي ، وتحول العشائر من البداوة الرعوية إلى الحرف الزراعية بعدما تم إبعاد الآلاف من أفراد تلك العشائر عن الأراضي التي كانوا يرعون فيها دوابهم . فأصبح هؤلاء بعد تجريدهم من الأرض الرعوية التي كانت لهم حقا مشاعا مجرد أجراء في الحقول الزراعية . كما أذعن الآخرون لفلاحة البساتين التي

ملّكتها الدولة للسادة[1] في سعي لتفتيت التماسك العشائري[2] . وعندما أضحى التركيب الاجتماعي القروي التقليدي يتسم بتراتبية أكثر صرامة وبما يعكس اتخاذ الزراعة طابعا تجاريا رفض أفراد العشائر الذين أصبحوا فلاحين السمة التعسفية للحياة الريفية بهجرتهم إلى المناطق الحضرية .

وحالما ازدهرت أحوال شيوخ العشائر أصبحوا ملاكا لا يوجدون في حقولهم الريفية التقليدية التي غادروها وانتقلوا إلى المدن . كما حصل ما يناظر هذه التطورات في أرجاء أخرى من المنطقة كمصر والشام . وعوضا عن المحافظة على الروابط التقليدية بالشيخ ، بات المزارعون من أبناء العشائر الآن في مجابهة مع وكلاء الشيوخ ، أي السراكيل ، أو مع شيوخ أفخاذ العشائر الذين لا يكنّون لهم الولاء . وعندما أصبح الهيكل الاجتماعي أكثر تراتبية ، استبدلت العلاقات المكفولة بالقيم العشائرية بعلاقات لا شخصية أساسها الرابطة المالية .[3]

والسؤال الذي نود طرحه في هذا السياق هو : ما هي التركة التي خلّفتها الجهود العثمانية لتقوية قبضتهم على العراق ، خصوصا فيما يتعلق بالذاكرة التاريخية والهوية السياسية والوعي الوطني؟ إن السياسات العثمانية التي فتتت تماسك العشائر وقوتها قد أعانتها العلاقات الرأسمالية للإنتاج واقتصاد السوق . كما أن قدرة العثمانيين على إضعاف العشائر لم تضاعف سلطتهم بالضرورة لأن توسع التأثير

---

(١) يزعم السادة بأنهم من أحفاد النبي محمد . راجع حنا بطاطو ، **الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية للعراق** (برينستون ، أن .جي . : مطبعة جامعة برينستون ، ١٩٧٨) ، ١٥٣-٢١٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ٧٥ . وفي مساعيهم لتقويض السلطة العشائرية ، أعاد العثمانيون توطين العشائر في مناطق سبق وكانت تحت سيطرة عشائر أخرى ، متسببين بذلك بتأجيج النزاع فيما بينها . كما استخدموا حقوق الطابو للتشجيع على التوطن وكذلك للحض على التفتيت العشائري ، من خلال تشجيع شيوخ العشائر على أن يكون ولاؤهم لممتلكاتهم الفردية أكبر من ولائهم لعشيرتهم أو لاتحادهم العشائري .

(٣) للاطلاع على دراسة تفصيلية لهذه العملية في مصر ونظائرها لدى العراق ، راجع كتابي **تحدي النزعة الاستعمارية : مصرف مصر والتصنيع المصري ، ١٩٢٠-١٩٤١** (برنستون ، أن . جي . : مطبعة جامعة برنستون ،١٩٤١) ، وخصوصا الصفحات١٢-٧٩ .

البريطاني ملأ الكثير من الفراغ السياسي الناجم عن اضمحلال السلطة العشائرية . ومع أن تعاقب الولاة العثمانيين لم يكن قادرا على بناء دولة مركزية قوية ، إلا أنه تمكن من إضعاف السلطة العشائرية ، وتشكيل طبقة من الشيوخ ذوي الأملاك الذين يديرون أراضيهم الزراعية عن بعد ، وتفتيت التحالفات العشائرية الكبيرة مثل المنتفق وشمر ، وما نجم عن ذلك من انشطار العشائر الكبيرة إلى المئات من الأفخاذ . وبات أفراد العشائر الذين أصبحوا مزارعين مستاءين من الشيوخ . كما تفاقمت لديهم مشاعر الاستياء والامتعاض هذه بفعل ذكرى ، مهما كانت مثالية ، لحقبة أكثر اتساماً بالمساواة كانت فيها العشيرة عبارة عن منظومة قرابية شديدة الترابط .

لقد كانت الهجرة العريضة من الريف إلى المدينة شرطا مهما لتكون مفاهيم المجتمع السياسي الذي يتخطى الحواجز الاثنية . ففي البلدان غير المستقرة ذات الهياكل السلطوية والثقافات المناطقية العتيقة ، خلّفت عملية الاندماج «تصدعات متقاطعة» شجعت على وجود أشكال جديدة من التفكير والسلوك السياسيين الجديدين ، حيث إن الصيغ الأقدم من الذاكرة التاريخية التي استخدمت لأغراض السيطرة السياسية والاجتماعية قد انحلت حالما ضعفت قدرة النخب على معالجة التماسك العشائري والاثني .

وفي الواقع ، لم يكن يجمع سكان العراق قبل منتصف القرن التاسع عشر أي شعور قوي بالهوية الجماعية . كما لم يكن هنالك خطاب وطني ، والى أن توفر مثل هذا الخطاب ، كان الإنتاج الفكري مهيمنا عليه من قبل المثقفين من رجال الدين . كما كان هذا الخطاب مقتصرا على المساجد والمدارس الدينية التقليدية[1] . ففي الوقت الذي كانت فيه الرعوية البدوية مهيمنة ، كانت الزراعة غير منتجة لأنها اقتصرت إلى حد كبير على المناطق المحيطة بالمدن الكبرى . ورغم انتشار النشاط التجاري على نحو أكثر اتساعا مما كان يعتقد في السابق ، إلا أن الطرق التجارية لم

---

(١) إبراهيم خليل أحمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ١٨٦٩-١٩٣٢ (البصرة : مركز دراسات الخليج العربي ومطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٢) ، ص ص٢٦-٢٩ ؛ دابليو .جي . أو . نظمي ، الجذور السياسية والثقافية والاجتماعية لحركة الاستقلال العراقية ، ١٩٢٠ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات الشرقية ، جامعة دورهام ، ١٩٧٤ ، ٥٩ ، ملاحظة رقم٦ .

تكن مأمونة[١] . ثم عادة ما كانت المدن عرضة للمصائب والأوبئة المدمرة التي أعاقت زيادة السكان . وكانت قوة العشائر الريفية تتعاظم في مقابل ضعف مدن العراق .[٢]

ومثلما هي الحال مع أغلب مناطق الشرق الأوسط ، أدّى اندماج العراق في الاقتصاد العالمي المتوسع إلى نمو مطرد في التجارة الخارجية وإلى تبدل في توجهه[٣] . و مع أن أغلب تجارة العراق الخارجية قبل ستينات القرن التاسع عشر كانت مع مناطق الشرق الأوسط الأخرى ، إلا أن صادراته ووارداته في ١٩١٤ كانت في الأساس مع الغرب ومع بريطانيا العظمى على نحو خاص[٤] . لذلك لا غرابة في أن تتسبب هذه

---

(١) كان هذا الوضع جزءا من تركة نهب المغول للبلاد عام ١٢٥٨ والتي تضمنت تدمير منظومة الري .

(٢) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٢٤ ، ٧٨ .

(٣) تزايدت الصادرات من ١٤٧,٠٠٠ باوند للفترة ما بين ١٨٦٤ و١٨٧١ إلى ٢,٩٦٠,٠٠٠ باوند في ١٢-١٩١٣ . راجع محمد سلمان حسن ، «دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية للعراق ، ١٨٦٤-١٩٦٤ : دراسة في نمو الاقتصاد التابع ،» في دراسات في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط ، تحرير أم .أي . كوك (لندن : مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٧٠) ، ٣٤٨ . كما كانت هنالك زيادة بمقدار اثني عشر ضعفا في استيرادات العراق بين العامين ١٨٦٤و١٩١٣ المصدر نفسه ، ص٣٥٣ . وفي مستهل الحرب العالمية الأولى كان ما نسبته سبعون بالمائة من استيرادات العراق تأتي من الدول الصناعية الغربية .

(٤) المصدر نفسه ، ٣٤٨ . لقد تيسرت إعادة بناء التجارة بفعل التحسينات التي طرأت على وسائط النقل . وتمثلت البداية الأكثر أهمية في النقل البخاري عبر نهر دجلة في ١٨٥٧ ، وفي تأسيس أول شركة ملاحة نهرية بريطانية هي شركة دجلة والفرات للملاحة النهرية البخارية في ١٨٦١ ، حيث يسرت هذه الشركة توسع التجارة الداخلية مثلما سهلت الأمر لاتساع النفوذ البريطاني سياسيا وتجاريا . كما أن افتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ كان هاما بالقدر نفسه ، لأنه وسع على نحو ملحوظ من قدرة العراق على المتاجرة مع أوروبا . ثم إن التجارة قد تعززت كذلك بفعل مد خطوط التلغراف التي ربطت العراق بأوروبا والهند خلال ستينات القرن التاسع عشر . نظمي ، الجذور السياسية والثقافية والاجتماعية ، ١٣ .

التبعية في أن يلوح الغرب على نحو أعظم مما هو عليه في أذهان العديد من العراقيين المتأثرين بهذه الروابط الاقتصادية الجديدة .

ثم إن تطور النقل النهري البخاري على طول نهر دجلة في ١٨٦١ جعل اعتماد البدو على التجارة الأفلة للنقل على ظهور الجمال أمرا محفوفا بالمخاطر على نحو متزايد[١] . وعلى العكس من ذلك ، اكتشف العديد من أفراد العشائر أنه من المربح التحول إلى الزراعة طالما أن زوارق النقل النهري البخارية قد ضمنت لهم إمكانية نقل محاصيلهم إلى الأسواق . ولم يعد هنالك من وجود يذكر لاقتصاد الكفاف الريفي جنوبي العراق مع نهاية القرن التاسع عشر[٢] . كما كان للنقل البخاري عبر الأنهار عواقب سياسية هامة ، لأنه وفر للقوات العثمانية وسيلة أكثر فاعلية لتجريد الحملات ضد العشائر المتمردة .[٣]

لقد كان للطلب الأوروبي على منتجات العراق من الحبوب والتمور والأصواف تأثير بالغ على وفرة البلاد من الأرض والعمالة . وإذا ما تذكرنا التطورات السابقة في إنجلترا الثيودرية ،[٤] فإن انضواء الزراعة تحت لواء التجارة أدى بالشيوخ الريفيين إلى تصوير رجال عشائرهم على أنهم فلاحون لا على أنهم محاربون مثلما كان عليه الحال فيما مضى . ولقد صح هذا الأمر على نحو خاص ، لأن العثمانيين سعوا إلى بسط سيطرتهم على الأرياف . وفضلا عن التقليد المتّبع في تأجيج المنازعات العشائرية البينيّة ، فإن السياسة العثمانية الأكثر فاعلية كانت تتمثل في التلاعب بملكية الأراضي ، حيث تضمن قانون استملاك الأراضي المعدل في ١٨٥٨ نوعا جديدا من

---

(١) حسن ، دور التجارة الخارجية ، ١٣ .

(٢) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٧٧ .

(٣) ولعل تأثير الملاحة النهرية بالقوة البخارية يكون أكثر وضوحا عند مقارنة الفرات الذي لم يكن يلائمه هذا الضرب من الملاحة مع نهر دجلة . إذ تمكن العثمانيون من إخضاع العشائر على طول نهر دجلة في وقت أبكر بكثير من وقت إخضاعهم للعشائر على ضفاف الفرات . نظمي ، الجذور السياسية والثقافية والاجتماعية ،١١ .

(٤) بارنغتون مور ، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديموقراطية (بوسطن : مطبعة بيكون ، ١٩٦٦) ، ١٩٧ .

الاستملاك هو الطابو ، وبموجبه احتفظت الدولة بالملكية الكاملة للأرض لكنها سمحت لحقوق الانتفاع أن تنتقل بالتوريث . ولكن في الوقت ذاته ، الذي سعى فيه قانون استملاك الأرض في ١٨٥٨ إلى زيادة سيطرة الدولة على الملكية ، نجد بأنه قد مثل أيضا خطوة باتجاه زيادة الملكية الخاصة للأراضي .(١)

ومثلما هو الحال مع أوروبا في فترة أسبق ، كان نمو المدن شرطا مسبقا لتغيير أنماط الهوية السياسية ولظهور النزعة الوطنية بوجه خاص . فإحياء المناطق المدينية ، قدر تعلق الأمر بالسكان وبالنشاط الاقتصادي ، جعل أعدادا كبيرة من العراقيين يتواصل بعضهم مع البعض الآخر ، كما أدى إلى نمو في الصحافة وزيادة في التعليم . ورغم أن نمو هذه المؤسسات كان ضئيلا جدا حتى بالمقاييس الأقليمية ، لكنه مثّل ، مع ذلك ، يقظة لوعي سياسي هام لدى سكان المدن المتعلمين . فالصحافة والمؤسسات التعليمية جمعت معا أعدادا من طوائف العراق المتنوعة في إطار لم تكن تهيمن عليه بالضرورة الهويات الطائفية والإثنية .

وتمثلت النتيجة الثانية لاندماج العراق بالسوق العالمية بانتشار الأفكار القومية الأوروبية . ومن أجل مجابهة التأثير الأوروبي ، سعى العثمانيون لتحديث قواتهم المسلحة وزيادتها إلى حد ما من خلال تجنيد العرب . وكان لهذه العملية تأثير قوي بشكل خاص على العراقيين من خلفيات اجتماعية معتدلة ممن درسوا في الأكاديمية العسكرية العثمانية في اسطنبول . ولكن من الناحية الفعلية ، كان جميع الضباط العراقيين من العرب السنة المنحدرين بشكل رئيسي من المثلث العربي السني الذي يبدأ من بغداد ثم يتجه شمالا إلى الرمادي والموصل . وتعرّف هؤلاء المجندون على الأفكار القومية التي استحوذت على مخيلة مناصري ثورة تركيا الفتاة في ١٩٠٨ . كما أن انتشار النزعة القومية التركية على يد جماعة الاتحاد والترقي التي أطاحت بالسلطان عبد الحميد في ١٩٠٨ ، قد حفزت الضباط العراقيين اليافعين وسواهم من العرب على التساؤل بخصوص هويتهم السياسية ، وبشكل خاص عندما اتضح بأن جماعة الاتحاد والترقي كانت تنظر إلى الولايات العربية العثمانية كولايات تابعة

---

(١) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٥٣ ، ٥٥ ؛ روجر أوين ، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ، ١٨٠٠-١٩١٤ (لندن : ميثن ، ١٩٨١) ، ٨٦-١٨٥ .

سياسيا وثقافيا لمركز الإمبراطورية التركية . ثم إن المفاهيم الأوروبية للتوجه الجمهوري والدستوري الذي تبنته حركة تركيا الفتاة كانت متعارضة مع الهوية السياسية العثمانية الإسلامية ، التي عمل السلطان نفسه على تعميمها حتى ذلك الوقت .

وبالرغم من أن مساعي العثمانيين في أواخر أيامهم لمجابهة التطاول الإمبريالي الأوروبي في المقاطعات المتبقية للإمبراطورية لم تكن مجدية ، غير أن هذه الإصلاحات حفزت على بروز هوية عراقية أو عربية تضمنت اهتماما شديدا بالتاريخ العربي لدى الضباط العراقيين ، في مقابل الهوية السياسية والثقافية الإسلامية أو العثمانية . وكانت أولى التنظيمات السياسية العربية المبكرة هي جماعة (العهد) التي تأسست في ١٩١٢ باسطنبول على يد مجموعة من الضباط العرب اليافعين الذين كانت غالبيتهم من أصل عراقي . كما شجعت الأحداث في اسطنبول قبل الحرب العالمية الأولى على الثقافة السياسية ذات النزعة العسكرية لدى الضباط العراقيين ، الذين لم يهيمنوا بالنتيجة على الجيش العراقي حسب ، بل إنهم هيمنوا كذلك على جهاز الدولة الإداري حتى ثورة ١٩٥٨[١] . وعزز هذا الاحتكاك الثقافي السياسي من التعاطف العروبي الذي وفر الدعم للثورة العربية بزعامة الهاشميين ، كما شجع على بروز النموذج القومي العروبي للمجتمع السياسي الذي كان ينازعه على الهيمنة في عراق ما بعد العثمانيين . وعلى أية حال ، عملت العروبية على تفتيت المجتمع العراقي لأن الضباط السنّة العرب كانوا يرفضون أن يتركوا متسعا ثقافيا أو سياسيا لأي من أفراد المجتمع العراقي من غير العرب السنّة . واتخذت الذاكرة التاريخية دورا مهما في ضمان السيطرة المستمرة للعرب السنّة على الدولة والجيش ، تلك السيطرة التي لعبت دورا مهيمنا في ظل حكم الأتراك العثمانيين .

وإذا ما كانت ثورة تركيا الفتاة قد نشرت أفكار النزعة الجمهورية والدستورية لدى الضباط العراقيين ، فإن المجهودات الإصلاحية في بلاد فارس المجاورة خلال الثورة الدستورية في ١٩٠٦ ، قد كان لها تأثير مشابه على السكان الشيعة في مدينتي كربلاء والنجف المقدستين جنوبي وسط العراق . حيث شقّت محاولات طرح الإصلاحات الدستورية في بلاد فارس رجال الدين العراقيين من الشيعة إلى

---

(١) نظمي ، الجذور السياسية والثقافية والاجتماعية .

مجموعات مؤيدة وأخرى معارضة للإصلاح . كما أدّت الحركة الدستورية الفارسية بتلاوينها القومية إلى إضعاف الارتباطات الشيعية العراقية ببلاد فارس ، حيث أخذ عدد من مراجع الشيعة بالنظر إلى أنفسهم كعراقيين على الرغم من تمتع البعض منهم باصول اثنية فارسية . ثم إن الغزو البريطاني للعراق في ١٩١٤ قد أجهز على التفاعل الثقافي والاقتصادي بين العراق وبلاد فارس ، من خلال التأثير في المقابل على التجارة وعلى زيارة العتبات المقدسة ، وعلى عدد الطلاب الأجانب الساعين للدراسة في المؤسسات الشيعية الرفيعة للتعليم العالي في مجالات علوم الدين .

كما عكست الإصلاحات العثمانية ، خصوصا في مجال التعليم ، تأثيرا آخر على عملية الاندماج ، حيث سعت الإصلاحات التعليمية العثمانية إلى زيادة الإيرادات من خلال تسويغ النظام الضريبي وزيادة سلطة الإدارة المركزية عن طريق دمج ولايات بغداد والموصل والبصرة بعضها مع بعض . كما إن أول مدرسة حكومية افتتحها الوالي العثماني مدحت باشا ، كانت معدّة لزيادة عدد العراقيين في الجيش ، ولتوفير ملاكات مؤهلة فنيا للعمل في مشاريع العثمانيين للتحديث[١] . وكذلك استخدم الوالي العثماني الإصلاحات التعليمية من أجل تنشيط الإنتاج الحرفي عن طريق افتتاح مدرسة مهنية .[٢]

وكان لإصلاحات مدحت باشا التعليمية تأثير متفاوت . وبما أن اللغة التركية كانت هي لغة التدريس ، فإن معظم العراقيين قد حرموا من نظام التعليم العثماني . ولكن كان للأكاديمية العسكرية التأثير الأعظم في اجتذاب العراقيين من عائلات الطبقة الوسطى وممن هم في أدنى سلم هذه الطبقة[٣] . فلقد وفّر عدد بحدود ٣٠٠ من هؤلاء الضباط عند نهاية الحرب القوة الرئيسية للجيش العربي للشريف فيصل ،

---

(١) أحمد ، تطور التعليم ، الصفحات ٣٦ ، ٣٧ . هو الذي أسس في عام ١٨٦٩ مدرسة عسكرية عرفت بالمدرسة الرشدية العسكرية ، والتي أعقبتها في عام ١٨٧٠ نظيرتها المدنية باسم المدرسة الرشدية الملكية .

(٢) افتتحت هذه المدرسة في عام ١٨٧١ مستوعبة ١٤٤ طالبا . حيث تدرب الطلبة على الغزل وصناعة الأدوات المعدنية وصنع الأحذية باستخدام أدوات أوروبية . أحمد ، تطور التعليم ، ٣٨.

(٣) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٣٢٠ .

كما وفّر الدعم لفكرة بناء دولة عراقية قومية عروبية عقب الانهيار العثماني . وبالرغم من أن العديد منهم قد باتوا ناشطين سياسيين في ظل الملكية الهاشمية ، لكن الضباط الأشراف سابقا هؤلاء كانوا متطرفين في زمانهم لأنهم كانوا مفعمين بالحس القومي ، وبالعداء للحكم البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الأولى . وعليه فإن استمرار السيطرة العربية السنية على ملاكات الدولة الدنيا قد تعزز بفعل الإصلاحات العثمانية . ولذلك بعثت الحياة مجددا في التقليد المتبع في إقصاء الشيعة من الدولة والذي يمتد بجذوره إلى العديد من القرون الماضية .

كما اضعف مرسوم عام ١٨٧٢ الذي سنّه الباب العالي لتحويل نسبة ملحوظة من الإيرادات العراقية إلى اسطنبول قدرة الولاة الذين أعقبوا مدحت باشا على مواصلة الإصلاحات التي استهلها بنفسه . وتواصل إهمال الدولة لنظام التعليم الابتدائي الذي تخلت عنه لصالح (علماء الدين) الذي كانوا يديرونه على طريقة نظام الكتاتيب التقليدي ، والذي يستند إلى الدراسات القرآنية وحفظ النصوص من دون فهمها . ومن ناحية أخرى ، مثلما أشار إلى ذلك حنا بطاطو ، (إن افتتاح مدحت باشا لمدرستين حديثتين . . . كسر على نحو حاسم احتكار (علماء الدين) للتعليم)[1] . إذ وفّر تآكل سلطة «علماء الدين» لدى الشيعة على وجه خاص فرصة لنمو الأيديولوجيات العلمانية .

وعندما أصبحت الحاجة لنظام تعليمي حديث أكثر بروزا خصوصا مع تزايد التطاول الاستعماري البريطاني ، أخذت الدولة العثمانية باستحداث المزيد من الإصلاحات ؛ إذ مهدت اللجان التعليمية التي تأسست في الولايات العثمانية عام ١٨٨٢ لافتتاح المدارس الحكومية خارج بغداد وخصوصا في الموصل ، حيث أقيمت ثلاث مدارس كما أقيمت مدرسة واحدة في البصرة . ومع ذلك ، لم تفتتح المدارس الابتدائية الأربع في بغداد من قبل الدولة إلا في ١٨٨٩ . وعند نهاية القرن لم تبق إلا هذه المدارس الابتدائية التي كانت تدار من قبل الدولة على طول البلاد

(١) المصدر نفسه ، ١٦٩ .

وعرضها[1] . كما تعززت هذه الإصلاحات بالمدارس التي كوّنتها الأقليات العراقية كالكلدانيين والأشوريين والأرمن واليهود[2] . وحفز التأثير الواضح لهذه المدارس وصلاتها بالقوى الأوروبية الدولة على محاولة مجاراة إنجازاتها .

ولقد كان لحركة تركيا الفتاة تأثير عميق على تطور التعليم في العراق ، الذي أصبح محط أنظار جماعة الاتحاد والترقي للسياسة الإصلاحية . حيث كان أول فرمان للاتحاد والترقي هو تعيين مدير للتعليم في بغداد ، وهو المنصب الذي ظل شاغرا منذ عام ١٨٩٨[3] . كما تم تأسيس مدارس ابتدائية للبنات في عدد من المدن العراقية . وافتتحت مدرسة للحقوق في بغداد في أيلول ١٩٠٨ .

وعند منعطف القرن العشرين ، كان التطور الأكثر دلالة على تشجيع نمو النزعة الوطنية العراقية والاهتمام المتجدد بالماضي الذي رافقها ، هو تجمع المثقفين العراقيين المنحدرين من الجيش والسلك الإداري والمهنيين لتشكيل أول نظام تعليمي علماني . وكان لهذه المجموعة هدفان هما إحياء اللغة والتراث العربيين للعراق ودراسة الوضع السياسي آنذاك لهذا البلد . كما تأسست مدرستان في ١٩٠٨ هما : (تذكر الحرية)

---

(١) تمكن مدحت باشا خليفة رديف باشا من تأسيس مدرسة إعدادية في ١٨٧٣ . كما ينبغي الالتفات أيضا إلى دور الصحافة في توسع المنظومة التعليمية للعراق . فجريدة الزوراء (أعيد تأسيسها على يد عدي صدام حسين في التسعينات) قدمت سيلا من المقالات التي تؤكد على الحاجة إلى المزيد من المدارس وبضمنها تلك التي تدرس فيها مواضيع تخصصية ، وفي موقف متطرف من مواقف القرن التاسع عشر كانت تطالب بافتتاح مدارس للبنات . راجع أحمد ، تطور التعليم ، ٤٠-٤١ .

(٢) أسست البعثة الكرملية في بغداد أول مدرسة من هذا القبيل في ١٧٢٨ . أما الجماعة الدومينكانية التي دشنت أول بعثة لها في ١٧٥٠ وقدمت تعليما لا يخضع للأسس الطائفية فكانت ناجحة بشكل خاص لأنها كانت تتلقى دعما ماليا من الفرنسيين وتقدم تدريبا متخصصا من قبيل التدريبات الطبية . كما أن المدارس المسيحية واليهودية وفرت كذلك تعليما للبنات اللواتي تجاهلتهن المدارس الحكومية . المصدر نفسه ، ٤٢ . عباس شبلاق ، غواية صهيون : حالة اليهود العراقيين (لندن : كتب الساقي ، ١٩٨٦) ، ٢٣ .

(٣) أحمد ، تطور التعليم ، ٤٨ .

في البصرة ومدرسة (الترقي الجعفري) في بغداد[١] . وكانت المدرسة السابقة أول مدرسة تدرس باللغة العربية[٢] . ولكن بعد سنة على افتتاحها غيرت الحكومة العثمانية الجديدة اسمها إلى مدرسة الاتحاد والترقي ، كما أعادت العمل باللغة التركية في التدريس .

ومدرسة الترقي الجعفري مهمة «تاريخيا» لأن مؤسسيها ، ومن ضمنهم العديد من المثقفين البارزين كجعفر أبو التمن ورؤوف القطان ومهدي الخياط وعلي البازركان ، كانت لهم مصالح سياسية وتجارية في إنشاء المدرسة ؛ إذ كان هؤلاء من المهتمين بزيادة عدد الكتاب والمحاسبين المتعلمين والمطلعين على اللغات الأجنبية وأساليب المحاسبة الحديثة[٣] . ويختلف المنهج التعليمي لهذه المدارس عن مناهج المدارس العثمانية التي كانت تقليديا تشدد على دراسة الإنسانيات ، حيث تمكن مؤسسو المدرسة من الحصول على دعم عدد من زعماء الدين التقدميين ، وبذلك نجحوا في تشكيل حلف سياسي واجتماعي هام . ومن الملفت ، أن كلا من السنة والشيعة قد دعموا هذا المشروع في مرحلة مبكرة من النمو السياسي العراقي ، وذلك بخلاف الفكرة القائلة بأن الطائفتين غير قادرتين على التعاون لبناء مجتمع مدني . فلقد كان جعفر أبو التمن تاجرا شيعيا بارزا وهو الذي ترأس فيما بعد غرفة تجارة بغداد كما تزعم الحزب الوطني المؤثر .[٤]

---

(١) المصدر نفسه ، ٤٨-٤٩ .

(٢) تأسست هذه المدرسة على يد سليمان فيضي وهو محام سبق وأن انتقل إلى الموصل . لذا فإن دور الطبقات الوسطى في بناء المؤسسات الوطنية المبكرة لا مراء فيه .

(٣) أحمد ، تطور التعليم ، ٤٩ .

(٤) للمزيد من الاطلاع على تأثير جعفر أبو التمن على السياسة العراقية ما بين الحربين ، راجع عبدالرزاق الدراجي ، جعفر أبو التمن : دورة في الحركة الوطنية في العراق (بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨) . ومن الملفت ملاحظة أنه خلال هذه الفترة عندما انفصلت وزارة الثقافة والفنون عن وزارة الإعلام ، باشرت الوزارة السابقة بإصدار سلسلة من المطبوعات الخاصة بها ونشرت كتابًا عن هذا الوطني العراقوي التوجه والشيعي الذي لم يكن مرحَّباً به في محفل الاحتفاء القومي العروبي بالشخصيات السياسية العراقية الحديثة .

إن الحافز لتطوير نظام تدريسي باللغة العربية بحيث يجتذب عددا كبيرة من الطلبة العراقيين كان استجابة لتنامي النزعة القومية التركية . وكما نتبيّن من عمل اللجان التعليمية الرسمية ، فإن العراقيين الذين دعموا نظام التدريس الجديد طالبوا بعدد كبير من المدارس الابتدائية والإعدادية الجديدة ، ولكن مع التأكيد المتزايد على التدريس ذي التوجه التقني ، وخصوصا في مجال الزراعة والمهارات الصناعية ، ومع إقرار العربية كلغة تدريس في المدارس الخاصة التي كانت تديرها الأقليات العراقية .[1]

لقد كان اتساع المشاركة السياسية والاجتماعية واحدا من بين العديد من التطورات الاجتماعية الهامة التي أشعل شرارة انطلاقها اندماج العراق بالسوق العالمية . وكان كل من جماعة تركيا الفتاة والإصلاحيين التربويين العراقيين ينحدرون بدرجة كبيرة من الطبقات المدينية الوسطى التي شهدت بداية تأثيرهم السياسي . ومما له مغزى أن العديد من شعراء العراق الحديثين والأكثر أهمية ممن جسّدوا الموضوعات السياسية في شعرهم ، كانوا من نتاج هذه الإصلاحات التعليمية . فنازك الملائكة وبدر شاكر السياب وعبد الوهاب البياتي وسعدي يوسف ولميعة عباس عمارة كانوا كلهم من خريجي دار المعلمين العالية في بغداد .[2]

ولا ينبغي أن يصور تطور النظام التعليمي الحديث على أن له تأثيرًا تطوريًا خطيًا حسب لأنه قد زرع أيضا بذور نزاع متفاقم بين طوائف المجتمع العراقي . إذ جرى إنشاء أولى المدارس في المراكز الحضرية الكبرى . وكان أغلب العراقيين إما فقراء إلى الحد الذي لا يمكنهم من الاستفادة منها أو غير قادرين على بلوغها بسبب عدم إلمامهم باللغة التركية . أما القادرون على الاستفادة من هذه المدارس فكانوا عادة من

---

(١) وبقدر تعلق الأمر بالمحاولة لإقامة منظومة تعليمية باللغة العربية ، يمكن للمرء التعرف على بدايات التوترات بين المكونات العراقية . فمع أن الرغبة في أن يشترك كل الطلاب بلغة واحدة للتدريس هي رغبة منطقية لو أن بناء أمة هو الهدف المنشود منها ، غير أن فرض اللغة العربية كلغة وحيدة للتعليم قوبل باستياء من الأقليات .

(٢) صالح طعمة ، «أمريكا ، حرب الخليج والشعر العربي» الجديد ٣ ، رقم ٢١ (خريف ١٩٩٧) : ١٧-١٩ .

أبناء الموظفين ممن كانت غالبيتهم الساحقة من العرب السنة . وهذه حقيقة عكستها السياسة العثمانية التقليدية لتعزيز مصالح رعاياها من المسلمين السنة ضمن الإدارة العثمانية المحلية .[1]

وكما هو الحال مع التجنيد العسكري ، مهدت النماذج التعليمية الأساس لكل من التوتر الشيعي السني وللتشظي السياسي لمجتمع الشيعة . ففي العادة كان الشيعة العراقيون يحجمون عن إرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية القائمة على قلتها ، بسبب تشديد العثمانيين على اعتماد العقيدة السنية في التدريس الديني . ورغم اتساع نظام الدولة التعليمي بشكل رئيسي في المناطق الحضرية الكبرى ، غير أن المدارس الدينية الشيعية التقليدية في كربلاء والنجف والكاظمية بقيت إلى حد كبير منعزلة عن هذه التغيرات . ولم يكن يؤخذ بالمنهج الحديث للتعليم فحسب ، بل إن «علماء الدين» قد عارضوا من دون كلل أية إصلاحات حديثة . لذلك فإن الشيعة الذين سعوا للمنهج التعليمي الحديث ، الذي كان بشكل متزايد شرطا أساسيا من شروط التعيين لدى الحكومة أو في القطاع الخاص ، اضطروا للانتقال إلى المناطق الحضرية[2] . وعليه زادت التطورات التعليمية من حدة الصدوع السياسية والثقافية بين الشيعة الأكبر سنا والأكثر تقليدية من جهة ، والشيعة الأحدث سنا والأكثر علمانية من جهة أخرى .

وقد يفسر عدم التوافق المتزايد بين الشيعة ذوي التوجه العلماني عمن سواهم من ذوي التوجه الديني الافتقار النسبي للتأكيد على الذاكرة التاريخية المحلية من قبل أولئك الذين دعموا الرؤية الوطنية العراقوية للمجتمع السياسي ، التي يعدّ الكثير من الشيعة من بين مناصريها . وذلك يعود إلى أسباب عدة من بينها : أولا ، عادة ما نظر الشيعة العلمانيون إلى رجال الدين على أنهم رجعيون بسبب انغماسهم في ذاكرة تاريخية مرتبطة بتاريخ الحركة الشيعية . ثانيا ، لم يكن بمقدور الشيعة العلمانيين إعطاء الأفضلية لذاكرة طائفتهم التاريخية طالما كانوا مع رؤية للمجتمع العراقي تراعي

---

(١) إبراهيم الوائلي ، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر (بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٧٨)١٠٢-١٠٣ .

(٢) جويس آن : ويلي ، الحركة الإسلامية للشيعة العراقيين (بولدر ، كولورادو : لين رينر) ، ١٩٩٢ ، ٢٢ .

الإسهامات الثقافية لجميع الطوائف الاثنية . وأخيرا ، إن الطبيعة المشحونة سياسيا لجميع السرديات المتعلقة بالسياسة في ظل دولة_الأمة العراقية الجديدة لم تأخذ فحسب بيد الشيعة العلمانيين ، بل ذهبت أيضا بالكثير من مناصري الرؤية العراقوية ، إما إلى التركيز على الذاكرة التاريخية الخارجية كالتجارب التاريخية السوفيتية أو الغربية ، أو أنها قادتهم إلى نفض اليد تماما من مسألة الذاكرة التاريخية . وهذا الميل للتخلي عن الذاكرة التاريخية لصالح القوميين العروبيين أعاق المساعي العراقوية لتحقيق الهيمنة .

وبالرغم من انهيار الحكم العثماني في ١٩١٨ والتعبئة السياسية الجلية للجماهير خلال الحرب وبعدها ، كانت هنالك استمرارية ملحوظة في المجتمع العراقي . فالنخبة العربية السنية المحلية التي لعبت دورا بارزا في السلك الإداري والدولة في ظل حكم العثمانيين تحفظت على امتيازاتها حتى إبان الانتفاضة الكبرى ، أي ثورة تموز_ آب ١٩٢٠ ، التي روجت لمجتمع سياسي تعددي . ومن ناحية أخرى ، مرّ المجتمع العراقي بتغير كبير ، حيث شكل انتشار قوى السوق والعلاقات الاجتماعية الجديدة للإنتاج تحديا للهويات الاثنية والعشائرية والمناطقية ، إذ مهّد توسع التعليم والاتصال المتزايد بالغرب المسرح لظهور أيديولوجيات سياسية جديدة وأساليب جديدة كذلك لتصور الماضي . وهذا الشد والجذب بين الاستمرارية والتغير هو الذي يفسر ظهور التوصيفين المتنازعين للمجتمع السياسي ، وأحدهما وطني عراقوي بينما الآخر هو توصيف قومي عروبي ؛ ولقد شرعا بالتنافس على الهيمنة حالما بات جليا بأن العراقيين يبنون الدولة المستقلة الخاصة بهم .

لم يُستثر الاهتمام المتزايد بالذاكرة التاريخية نتيجة للتغيرات الكبرى في الاقتصاد السياسي العراقي فحسب ، بل نتيجة ، أيضا ، للسجالات حول مغزى الأحداث المرتبطة مباشرة بتشكيل دولة الأمة العراقية الجديدة في ١٩٢١ ونموها اللاحق . فاندحار القوات العثمانية في اليونان والبلقان وليبيا في أوائل ١٩٠٠ أثار التساؤل فيما إذا كان ينبغي على العراقيين الاستمرار بدعم الإمبراطورية العثمانية في وجه التطاولات الأوروبية من جرّاء تأثير الهوية الإسلامية المشتركة ، أو تبني هوية سياسية ترفض استمرار السيادة العثمانية على العراق . حيث استفزت الثورة العربية في ١٤-١٩١٨ العراقيين ، وخصوصا في ضوء المشاركة العراقية الملحوظة فيها ، لإعادة

النظر فيما إذا كان عليهم الالتحاق بالدولة القومية العروبية إذا ما نجحت الثورة . كما أن رجال الدين الشيعة أو مراجع الدين ، الذين أفتوا بالجهاد على إثر غزو بريطانيا العظمى للعراق في ١٩١٤ وثورة النجف في ١٩١٦ قد أثبتوا أن الشيعة الذين كان يجري إقصائهم سياسيا حتى ذلك الحين هم العامل السياسي الأكبر الذي ينبغي أخذه بالاعتبار في أية مرحلة من مراحل ما بعد العثمانيين . فمن خلال التحالف المتعدد الاثنيات ، لم تؤكد ثورة العشرين العراقية على أهمية دور الشيعة حسب ، بل إنها تحدت ضمنيا كذلك الرؤية القومية للثورة العروبية ، من خلال إظهار إمكانات المجتمع السياسي بحسب التوصيفات الوطنية العراقوية . ثم إن مذكرة آب ١٩٢١ المعدّة بريطانيا لتشكيل المملكة الهاشمية وسجن بريطانيا العظمى ونفيها للزعماء الشيعة الذين جابهوها خلال الحرب وفي ١٩٢٠ ، شكلت في مجملها ضربة كبرى للحركة الوطنية العراقوية . ومع ذلك ، كان التأثير المتزايد لهذه الصراعات السياسية محفزًا ومكثفا للاهتمام بالماضي ، سواء من أجل تبيئة أم لتنمية أسلحة أيديولوجية أثناء سعي المجموعات المتنافسة لتحشيد المناصرين . فتكونت تنويعة من السرديات التاريخية لتوظيف هذه الأحداث لصالح كل من التوصيفين الناشئين للمجتمع السياسي . وفي ضوء الفراغ السياسي الناجم عن انهيار الدولة العثمانية ، والافتقار خصوصا إلى أي إرث من المأسسة السياسية التي كان عليها أن تيسر عملية بناء الدولة في مرحلة ما بعد العثمانيين ، وفي ضوء الصراع بين التوصيفين المتنافسين للمجتمع السياسي اللذين تبلورا عقب الحرب العالمية الأولى ، فإنه ما من مجال للشك بأن الدولة العراقية قد امتحنت بعدم قدرة الجماهير على التوافق حول مجموعة من الأساطير التأسيسية .(١)

ولقد زاد نمو الطباعة العربية وكذلك النظام التعليمي هذا الشعور الجديد بالحس الوطني ، مع أنه لم تطبع طوال القرن التاسع عشر غير أربع من الجرائد في ولايات العراق العثمانية . وصدرت في الفترة بين ثورة حركة تركيا الفتاة ١٩٠٨ والغزو

---

(١) خلال أزمة كانون الثاني – شباط ١٩٩٨ ، استحضر المثقفون العراقيون على نحو متواصل ذاكرة تاريخية تمتد بجذورها إلى الحضارتين السومرية والبابلية للبرهنة على وحدة العراق التي لا تتجزأ . راجع صحيفة الحياة ، شباط ، ٥ ، ١٥ ، ١٩٩٨ .

البريطاني في ١٩١٤ إحدى وثلاثون صحيفة ، منها ما كان باللغة العربية ومنها ما كان باللغتين العربية والتركية ، ومنها ما كان باللغتين العربية والفرنسية في كل من بغداد والموصل والنجف والمدن العراقية الأخرى[١] . ومن الهام جدا الانتباه إلى أن أغلب هذه الصحف لم تتأسس إلا بعد حركة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨[٢] . كما عكست هذه الصحف والمجلات في شكلها ومحتواها تأثير الصحافة المصرية الأكثر عراقة[٣] . حيث يسّر نمو المدن التواصل مع التطورات في المناطق الأخرى من الشرق الأوسط .

وكان لإصلاحات تركيا الفتاة نتيجة غير مقصودة حرّضت العراقيين على التفكير بصيغ وطنية ، كما يظهر ذلك في عدد من التنظيمات السياسية المحلية التي تشكلت بعد عام ١٩٠٨ . ففي البصرة تشكلت الجمعية الإصلاحية بزعامة واحد من أبرز من يعتبرون من «السّادة» هو السيّد طالب النقيب . وربما كانت جمعية العهد هي الأكثر أهمية والتي تأسست لها فروع في بغداد والموصل والبصرة قبل الحرب العالمية الأولى . كما افتتح الحزب الحر المعتدل فروعا له في كل من بغداد والبصرة في ١٩١١ ، في حين أن حزب الحرية والائتلاف وجمعية النادي الوطني قد تأسست في السنة التالية[٤] . ورغم أن أهداف هذه المنظمات كانت مهلهلة وتعكس تأثير وجهاء معينين أكثر مما تعكس أيديولوجيا ما ، غير أنها مع ذلك كانت الممهدة للأحزاب السياسية التي دعت لتأسيس دولة عراقية مستقلة .

وكانت النخبة في ظل الحكم العثماني مقتصرة على صنفين اجتماعيين هما : رجال الدين والوجهاء من ذوي النفوذ الذين لعبوا ، استنادا إلى وضعهم الديني

---

(١) زاهدة إبراهيم ، كشاف الجرائد والمجلات العراقية ، ١٨٦٩-١٩٧٨ (كويت : دار النشر والمطبعة الكويتية ، ١٩٨٢) ، ٤٩-٤٥٣ .

(٢) فائق بطي ، الصحافة اليسارية في العراق (لندن : محل الطبع غير مذكور ، ١٩٨٥) ، ٥-٦ .

(٣) كانت المقتطف والهلال والمستقبل والمصور من أكثر الدوريات المصرية تأثيراً على العراقيين المتعلمين . المصدر نفسه ، ١٦ .

(٤) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٧٣-١٧٢ ؛ مظفر الأمين ، جماعة الأهالي : أصلها وأيديولوجيتها ودورها في السياسة العراقية ، ١٩٣٢-١٩٤٦ ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات الشرقية ، جامعة دورهام ، ١٩٨٠ ، ٣٣ والصفحات التالية .

والمالي دورا مركزيا في حياة البلاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . واشتمل التصنيف السابق على علماء الدين من السنة والشيعة ، بينما تعد في الثاني عائلات كعائلة الكيلاني في بغداد والعمري والجليلي في الموصل والنقيب في البصرة . وبالطبع ، هنالك أيضا ثقافة شفوية «غير موثقة» ويدخل فيها الشعراء الشعبيون ودعاة «الثقافة الدنيا» . ولهذه المجموعة الأخيرة من المثقفين إسهام بارز في ثورة ١٩٢٠ ، من خلال تعبئة الجماهير للمبادرة والتصدي الفعّال للدولة الملكية بعد تأسيسها بسبب ارتباطاتها الوثيقة ببريطانيا العظمى .

ولم تكن هنالك حياة فكرية وطنية في ظل العثمانيين ، إذ وقف رجال الدين والعائلات العربية البارزة إلى جانب ذاكرة تاريخية ذات سمة مناطقية مجسدة في المخطوطات والتراث الشفهي وفي الشعر على نحو خاص ، حيث لعب علماء الدين دورا مركزيا في المحافظة على الذاكرة التاريخية العربية على نحو أخص عن طريق تدريس علوم النحو والمنطق والصرف والقرآن في المدارس الدينية . وعلى العكس من الزّعم بأن العراق كان بحيرة راكدة في ظل الحكم العثماني ، فإن العديد من الشيعة من خارج العراق ، وبضمنهم من كان من إيران والهند ، قد درسوا في النجف مع طلاب العلم المحليين . وكان لعلماء الدين النجفيين تأثير هام على المدارس في المراكز التعليمية الشيعية الأخرى مثل كربلاء والكاظمية والحلة وسامراء .[(١)]

ومع ذلك ، كان المجتمع الشيعي ، بصرف النظر عن كل المقاصد والغايات ، منعزلا عن باقي العراق . وكانت صلاته الاقتصادية الرئيسية هي تلك التي تربطه مع بلاد فارس شرقا ومع الخليج جنوبا ، في حين أن اتصاله بالإدارة العثمانية في بغداد كان يقتصر على الحدود الدنيا . كما تفاقمت سياسة العثمانيين في التمييز الاثني الذي أقصي الشيعة بموجبه إلى حد كبير من المناصب الحكومية بفعل علماء الدين الشيعة أنفسهم ، الذين لم يشجعوا أفراد مجتمعهم على التعاطي رسميا مع الدولة المركزية . وبحسب الاصطلاحات الغرامشية ، فإن علماء الدين الشيعة ، الذين شكلوا المكون الرئيسي من «المثقفين التقليديين» المنحدرين من خلفيات اقتصادية متنوعة ، لم يمثلوا مصالح طبقة اجتماعية معينة بقدر ما كانوا يمثلون الذاكرة التاريخية والهوية الجماعية للمجتمع الشيعي

---

(١) الوائلي ، الشعر السياسي العراقي ، ١٠٨ .

ككل[1] . ونتيجة لعدم اعتراف هؤلاء بالحكم العثماني ، فإنهم قد نالوا بنلك على نحو سلبي من شرعيته في أوساط الشيعة[2] . ومن جانب أخر ، تأكد لعلماء الدين الشيعة بأن تأثيرهم ضمن المجتمع السياسي الأكبر كان محدود الأثر بسبب عدم القدرة على الوصول إلى تمثيل للشيعة في الدولة العثمانية .

في حين كان «علماء» الدين السنّة يتمتعون بعلاقة تكافلية مع الدولة تعزز فيها المؤسسات السياسية والدينية إحداهما الأخرى . فهم يعتمدون في رواتبهم على الإدارة العثمانية . وفوق ذلك ، مارست الدولة العثمانية الكثير من السيطرة على المناطق حول بغداد وفي شمال _ وسط العراق حيث يهيمن العرب السنة . ومن هنا ، لعب رجال الدين من العرب السنة ، أيضا ، دورا رئيسيا في تعزيز عناصر الهوية الثقافية العراقية . وكان رجال الدين السنّة في العادة أداة لترتيب أمر الإذعان والقبول بالحكم العثماني .

ولقد لعب المثقف دورا مهما بازدياد خلال المراحل النهائية للانهيار العثماني ، وخلال عملية إنشاء دولة جديدة عن طريق طرح التساؤلات المتعلقة بالهوية الوطنية والذاكرة التاريخية[3] ؛ إذ لعب المثقفون قبل عام ١٩١٨ وبضمنهم زعماء الدين

(١) رغم أن شيوخ عشائر الفرات الأوسط كانوا يقدمون الكثير من الإسهامات الخيرية لعلماء الدين الشيعة ، إلا أن غايتهم على ما يبدو قد تمثلت في اكتساب مكانة اعتبارية لأنفسهم أكثر مما كانت تتمثل في بسط سيطرتهم على رجال الدين .

(٢) عبدالسلام يعقوب يوسف ، الممارسات الثقافية الطليعية : تشكيل هيمنة ثقافية بديلة في العراق وشيلي ، من الثلاثينات إلى سبعينات القرن الفائت ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أيوا ، ١٩٨٨ ، ١١٠ .

(٣) لسوء الحظ ، إن التركيز على المثقف يستلزم نوعًا ما مقاربة (نخبوية) لأن دراسة النصوص المكتوبة والخيال البصري الذي يستند إلى خبرة المشاهد من رؤية أعمال كالرسومات والنحت والصور الفوتوغرافية تؤكد على الجوانب الأكثر شكلية للثقافة التي عادة ما كان ينتجها الأكثر ثراء ممن تتوفر لهم فرص التعليم . ورغم التركيز على المثقفين الذين ينتجون أشياء مادية على شكل كتب أو مواد بصرية ، إلا أنني لا أتجاهل أهمية الإسهامات في التراث الشفاهي بخصوص الجدل حول الهوية الوطنية . وعلى أية حال ، إن أشكال الإنتاج المشفرة مثل النصوص المكتوبة التي وفرت مجالاً ثقافيًا لتكون الأيديولوجيات البارزة كالحركة القومية العروبية والتنويعات المحلية من الشيوعية والنزعة الشعبية لجماعة الأهالي ، كما وفّرت ميداناً لنزع الشرعية عن الأيديولوجيات الأخرى كالليبرالية المصطنعة هي التي اتصف بها العراق في ظل الحكم الملكي .

والشعراء والصحفيون وكتاب القصة القصيرة دورا مركزيا إما في دعم الحكم العثماني أو في انتقاده . وبالنتيجة ، كانوا أساسيين في حشد الدعم لثورة العشرين . فخلال العشرينات بادر المثقفون إلى تنظيم الممارسات الثقافية والاجتماعية والسياسية للعراقيين في الدولة الناشئة . وبسبب من أن غالبية المثقفين كانوا شديدي الانتقاد للملكية الهاشمية وناشطين في دعم المجموعات المعارضة ، فإن العديد من عناصر هذه النخب الثقافية قد اتخذوا دور «المثقفين العضويين» ليس كممثلين بذلك عن الطبقة الوسطى الصغيرة والمهمّشة سياسيا حسب ، بل إنهم كانوا يمثلون أيضا الفلاحين والطبقة العاملة الناشئة[1] . حيث أخذ الشعراء والزعامات الدينية دور «المثقف العضوي» في البداية في السنوات المبكرة للدولة_الأمة ، لكن هذا الدور قد شغله فيما بعد ، أيضا ، الصحفيون أمثال روفائيل بطي ، والمفكرون القوميون مثل ساطع الحصري وفاضل الجمالي وكامل الجادرجي ، والشيوعيون كيوسف سلمان (الرفيق فهد) ، والضباط العسكريون كصلاح الدين الصباغ ، الذين أنتجوا بأجمعهم كتابات مؤثرة جدا ؛ ولقد تضخم دور المثقفين في السياسة بفعل الافتقار إلى أية مؤسسات سياسة قائمة .

وكان الخطاب الثقافي العراقي الحديث نتيجة غير مقصودة لتطوير العثمانيين لنظام التعليم الوطني خلال القرن التاسع عشر . وأنا أتعمد هنا استخدام مصطلح «حديث» لتجنب الانطباع بوجود قطيعة حادة بين الحكمين العثماني والاستعماري البريطاني للعراق . وكما بيَّنت هالة فتاح ، بذل العثمانيون جهودا مكثفة لإصلاح الولايات العثمانية ولمواجهة التأثير البريطاني المتزايد فيه[2] . ويدلّ مصطلح «حديث» في المقام الأول ، بأنه لم يعد المثقفون التقليديون في صيغة «علماء الدين» مهيمنين على الخطاب الثقافي ، كما أن الأحداث السياسية والاجتماعية الهامة صار ينظر

---

(١) جرت دراسة مفهوم (المثقف العضوي) من قبل غرامشي في مختارات من دفتر ملاحظات السجن (لندن : مطبعة لورنس ووشرت ، ١٩٧١) ، ٦٠ .

(٢) هالة فتاح ، سياسة التجارة الإقليمية في العراق وشبه الجزيرة العربية والخليج ، ١٧٤٥-١٩٠٠ (ألباني : مطبعة جامعة ولاية نيويورك ، ١٩٩٧) ٢٨-٤١ ، ٦٩-٧٢ ، ٧٩-٨٢ ، ١٨٥-١٩١ ، ١٩٥-١٩٧ ، ٢٠١-٢٠٥ .

إليها من منظورات متنوعة[1] . ثم إن مصطلح «حديث» يدل أيضا على الخطاب الثقافي الذي أخذ يكتسب بعدا وطنيا أكثر من كونه مقتصرا على السمة الطائفية والاثنية والمناطقية . فضلا عن ذلك ، أصبح الإنتاج الثقافي أكثر وعيا بذاته من الناحية السياسية . فعلى سبيل المثال ، أصبح الشعر بعد عام ١٩٠٨ معبّرا عن الموضوعات الوطنية العربية وعن النزعة النقدية الحادة للحكومة العثمانية في اسطنبول[2] .

إن إحدى النتائج لإصلاحات الوالي العثماني مدحت باشا كانت تتمثل بظهور الأفندية أو الموظفين المدينيين المتعلمين الذين أصبحوا مكونا هاما من مكونات النخبة الثقافية الجديدة . ففي الوقت الذي دخل فيه العديد من الأفندية في السلك الإداري ، أصبح الآخرون ضباطا في الجيش . وبخلاف رجال الدين والعائلات المحلية المؤثرة ، ممن سعوا إلى المحافظة على الوضع القائم ، توسّم الأفندية التغيير من خلال الإصلاحات التعليمية والاجتماعية المذكورة أعلاه . وبدلا من الترتيب للإذعان للسلطة التقليدية ، حطّ الأفندية الجدد من قدرها . كما تسببوا بتآكل سلطة الإدارة العثمانية المركزية من خلال تحريض السكان العرب على المطالبة بالمزيد من الحرية والاستقلال .

لقد كان للتحول من حياة فكرية معتمدة على الدين والطائفية والعائلات التقليدية إلى أخرى تأسست على القيم العلمانية والخبرة الفنية والتعليم ، تأثير عميق على المجتمع العراقي ، حيث شجّعت النخب الثقافية الجديدة النزعة الوطنية بالتعارض مع الولاء للأمة الإسلامية (كمجتمع سياسي) ، وشجعت التعليم العلماني مع التأكيد على العلم والتكنولوجيا وتعليم النساء والتخلص من ظاهرتي الحجاب وتعدد الزوجات . كما إن النخب الجديدة ميّزت نفسها عن مثيلاتها التركية

---

(١) ليس هنالك من سعي هنا لفرض تقسيم ثنائي صارم للتفريق بين العلماني والديني أو بين الحديث والتقليدي . وفيما يتعلق بالتفكير السياسي لدى علماء الدين ، هنالك الكثير منهم ممن تحولوا مفاهيميًا من المنظور المحلي ما دون المستوى الوطني إلى المنظور الوطني . ونذكر من الأمثلة على ذلك أولئك الذين أسهموا في انتفاضة النجف عام ١٩١٨ وأولئك الذين اشتركوا في ثورة العشرين ذات التوجه الوطني .

(٢) الوائلي ، الشعر السياسي العراقي ، ٢٧ ، ١٢٩-١٣٠ ، ٣١٩-٣٢٠ .

بالسعي لإحياء ذاكرة تاريخية عراقية ـ عربية معينة من خلال التأكيد على التراث العربي[1].

ورغم هذه التغييرات ، إلا أن المثقف التقليدي في صيغة الشاعر ظل في مركز الإنتاج الثقافي . وبالرغم من التأكيدات بأن شعر ما قبل القرن العشرين العراقي كان تقليديا إلى درجة بعيدة ومفتقرا إلى الجدة والابتكار[2] ، غير أن الشعر ظل يعكس الشكل الأدبي الأكثر تطورا في الثقافة العراقية . فقبل الثورة الدستورية عام ١٩٠٨ ، قصر الشعراء قصائدهم الاجتماعية والسياسية على الموضوعات الإسلامية ومدح السلطان العثماني وممثله الوالي في العراق[3] . وبعد ثورة تركيا الفتاة لاح للعراقيين المتعلمين تطبيق إصلاحاتها في العراق . فمن خلال إنشاد شعرهم في الجوامع المهمة كجامع الحيدرخانة في بغداد ، ونشر شعرهم في الصحافة الناشئة ، عبّر الشعراء عن إحباط النخب المدينية بسبب فشل تطلعها في أن تؤدي الإصلاحات العثمانية إلى مزيد من الحرية للعراق . وخلال الثورة العربية بزعامة الشريف حسين ، حاول الشعراء ربط العراق بشبه الجزيرة العربية إبان حقبة النبي محمد . إذ سعى الشاعر محمد مهدي البصير ، على سبيل المثال ، إلى ربط الثورة العربية بمعركة بدر أوائل الإسلام[4] . كما بذلت الجهود أيضا لربط العراق بالتراث العربي من خلال نشر مخطوطات العصور الوسطى الأدبية و التاريخية[5] . وبذلك فإن التأكيد على

---

(١) عبدالحميد العلوجي ، التراث الشعبي ، في حضارة العراق : العراق المعاصر ، تحرير نخبة من الباحثين العراقيين (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٥) ، ٣٤ : ١٣ . ولقد أخبرني العلوجي ، وهو مدير سابق للمكتبة الوطنية العراقية ، بأن دراسة الفلوكلور العراقي كانت بفعل التأثير الكبير للدراسات الفلولكلورية الألمانية التي انتقلت إلى العراق أوائل القرن العشرين عن طريق الإمبراطورية العثمانية . مقابلة مع العلوجي في المكتبة الوطنية العراقي ، في ١٤ حزيران ، ١٩٨٤ .

(٢) يوسف ، الممارسات الثقافية الطليعية ، ١٠٧ .

(٣) يوسف عز الدين ، الشعر والتنمية الاجتماعية والسياسية لعراق القرن العشرين ، أطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات الشرقية والإفريقية ، جامعة لندن ، ١٩٥٦ ، ١٥ .

(٤) عز الدين ، الشعر والتنمية الاجتماعية والسياسية ، ٩٥ .

(٥) يوسف ، الممارسات الثقافية الطليعية ، ١١٥ .

العلمانية وعلى الذاكرة العربية بدلا عن الذاكرة التاريخية الإسلامية قد عمّق الشرخ بين «علماء» الدين والأفندية الجدد .

وركز الكثير من الشعر السياسي منذ بواكير القرن العشرين إلى مستهل الحرب العالمية الأولى على حشد الدعم لدفاع الإمبراطورية العثمانية عن الإسلام ضد الغزاة المسيحيين . كما أن التجسيد لما كان على المستوى التجريدي مسألة جدل حول الصراع بين الإسلام والمسيحية أصبح محددا بمناطق معينة فقدتها الإمبراطورية ، حيث أقضت مضاجع الكثير من العراقيين إلى حد كبير هزائم القوات العسكرية العثمانية في اليونان وليبيا و البلقان[١] . ومع أن غاية الشعراء كانت تتمثل في تسليط الضوء على الصراع بين الإسلام والمسيحية الغربية ، إلا أنهم بدلا من ذلك ومن دون قصد لفتوا الأنظار إلى أيديولوجية جديدة . فانتشرت النزعة القومية ضمن حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط الكبير . وعلى خلاف الصراعات السابقة بين الشرق والغرب ، كتوسع الإسلام في القرن السابع والحروب الصليبية ، حيث شكل الدين الإيديولوجية المهيمنة ، فإن صراع أوائل القرن العشرين ضمن الإمبراطورية العثمانية كان ناجما عن بزوغ نجم الهويات القومية . وفقدت مفاهيم كون السلطان العثماني هو «أمير المؤمنين» وكون الإمبراطورية العثمانية هي «دار الإسلام» قوتها العاطفية والتبريرية ، عندما أخذت المجموعات الاثنية المختلفة ضمن الإمبراطورية سواء كانت عربية أم غير عربية بالتأكيد على هويتها السياسية وحقها بتقرير مصيرها في إطار حدود جغرافية معينة .

ولقد رفع الشعراء الذين صوروا الإمبراطورية العثمانية كحامية للإسلام من سقف التطلعات التي صعب في النهاية بلوغها . فالأوصاف المنمقة والمتقدة للهزائم التي كان على جيوش المسلمين أن تمني بها القوات المسيحية لم تتحقق . والنداءات الموجهة للمسلمين لإطاعة السلطان العثماني وإعفائه من موجبات الشرع الإسلامي قد تبنّت ضمنيا مقاربة تسلطية للسياسة ، في وقت كانت فيه الأفكار الديموقراطية قد أخذت بالتغلغل في المجتمع العراقي والمشرق العربي . كما أن العديد من القصائد التي انتقدت فشل جماعة الاتحاد والترقي في تحقيق طموحات العرب في المزيد من

---

(١) عز الدين ، الشعر والتنمية الاجتماعية والسياسية ، ٤٧-٦٤ .

الاستقلال السياسي والثقافي ضمن الإمبراطورية العثمانية ، كانت أنغامها تعج بالإحساس بالمرارة إلى حد بعيد . وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على العديد من الشعراء ، ومن بينهم السنة والشيعة العرب الذين كانوا حتى ذلك الحين من أشد المتحمسين للدفاع عن الإمبراطورية العثمانية . ومما كان له دلالة بالغة جدا ، أنه في التعبير عن الموضوعات المشابهة التي ركزت على الحاجة لحماية الإمبراطورية العثمانية والعراق من التطاول الأوروبي ، كان الشعراء العرب من سنة وشيعة يحرضون طائفتي العراق الرئيستين على إدراك أن مصالحهما متشابهة أكثر مما هي متصارعة .

وكان الكفاح الذي تزعمه المثقفون ، والذي ساد فيه إجماع رمزي على توصيف المجتمع السياسي ، خيارا معقدا أكثر مما كان مجرد اختيار بسيط بين النزعة العثمانية والنزعة الوطنية العراقية . فلجنة البصرة للإصلاح والتي تشكلت في شباط ١٩١٣ بزعامة وجيه المدينة الرئيسي ، سيد طالب النقيب ، ميّزت بين جماعة الاتحاد والترقي التي رفضت نزعتها القومية التركية وبين السلطان العثماني الذي دعمت زعامته للدولة الإسلامية[1] . ويبدو أن التلوّن السياسي للجنة البصرة الإصلاحية لم يكن يعكس فحسب مكائد سيد طالب الذي سعى لتقديم نفسه كشخصية سياسية على المستوى الوطني ، بل إنه يعكس أيضا اختلاط الأمور لدى الكثير من العراقيين فيما يتعلق بما يؤلف الاستجابة الملائمة للتأثير الأوروبي المتوسع في الولايات العثمانية .

كما كان تعقيد الأمور غطاء اقتصاديا وسياسيا لما بات على نحو متسارع «معضلة وطنية» للعراق ؛ إذ عندما تراكمت الضغوط الاقتصادية ، وجّهت جماعة الاتحاد والترقي أنظارها إلى الولايات العربية من أجل الدعم المالي . ففي العراق والشام ولدت العروض المقدمة إلى الأجانب من اجل المزايدة على شراء ما تملكه الدولة من الأراضي التي استولى عليها السلطان عبد الحميد توجها إنتقاديا حادا من قبل

---

(١) محمد حداد ، العراق قبل الحرب العالمية الأولى في كتاب أصول النزعة القومية العربية ، تحرير رشيد الخالدي وآخرين (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٩١) ، ١٣٣ ، ١٣٨ .

السكان العرب المحليين[1] . وتمثلت إحدى الشكاوى في أن إقامة المزادات في اسطنبول قد منعت القبائل العربية على طول نهري دجلة والفرات من شراء الأراضي التي تعود لهم بالأساس . كما أن خطط جماعة الاتحاد والترقي لمنح المزيد من الامتيازات للأجانب كمقترح إعطاء الشركة البريطانية لينش للزوارق البحارية احتكارا فعليا لنهر دجلة وعروض السكك الحديدية والامتيازات الضريبية قد أضرت بالكثير من المصالح التجارية والمالية المحلية[2] . وحتى قبل الحرب العالمية الأولى فإن مساعي العثمانيين لمركزة الدولة والضغوط الاستعمارية الأوروبية الشديدة أنشأت في أذهان العراقيين الناشطين سياسيا التباسات عميقة فيما يتعلق بما هو «متعارف عليه» من الماضي ، حيث ازدادت لدى العراقيين صعوبة الالتزام بالولاء لذاكرة تاريخية يلعب فيها السلطان العثماني دور الأب الأكبر «لأمة» إسلامية موحّدة ؛ إذ لم تكن جماعة تركيا الفتاة تساند قضيتهم في مهاجمتها للتراث العربي وبضمنه الدين واللغة والعادات . ومن ثم تفاقمت المشاعر المعادية للأتراك بشنق ثلاثة عشر من العرب في سوريا عام ١٩١٥ على يد حاكم تركيا الفتاة على الولاية[3] .

ومع بروز الوعي الوطني ، لم يهتم المثقفون العراقيون بالمجتمع السياسي حسب ، بل إنهم اهتموا أيضا بالتشرذم الاجتماعي وبالتزعزعات الاجتماعية التي نجمت عن اندماج العراق بالسوق العالمية . ومن المهم عدم التسليم بفرضية وجود علاقة عكسية بسيطة بين انحدار السلطة العثمانية وظهور النزعة الوطنية العراقية ؛ إذ في الواقع تحلّق عدد كبير من المثقفين العراقيين البارزين حول الإمبراطورية العثمانية التي رأوا فيها أفضل دفاع في مجابهة التصدّع الاجتماعي ، حيث انبرى شعراء مشهورون مثل معروف الرصافي (١٨٧٥-١٩٤٥) وجميل صدقي الزهاوي (١٨٦٢-١٩٣٦) لحماية الأمبراطورية العثمانية من التطاول الأوروبي . ولكونهما معادين للنزعة الوطنية العربية التي اعتبراها انفصالية وبالتالي مدمّرة للوحدة الإسلامية ، فإنهما كانا يستدعيان

---

(١) المصدر نفسه ، ١٣٠-١٣٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٣٥-١٣٦، ١٤٠-١٤١ .

(٣) عز الدين ، الشعر والتنمية الاجتماعية والسياسية ، ٩٢ . لقد تسبب هذا الفعل من قبل جمال باشا برد فعل قوي عبر العالم العربي وكان واحدًا من الدوافع لإنشاء حزب العهد .

الذاكرة التاريخية للإمبراطوريات الإسلامية العربية ، التي افترضا أن يمثلها هو السلطان العثماني . ولقيت هذه الجهود الدعم من رجال الدين وخصوصا الشيعة منهم ممن أفتوا بالجهاد ضد البريطانيين في ١٩١٤ . ومع ذلك ، اضمحل تأثير المثقفين المناصرين للعثمانيين بفعل سوء معاملة العثمانيين لرعاياهم العراقيين ، ونتيجة لفسادهم وعدم كفاءتهم في مقاومة البريطانيين ، وبفعل مساعي العرب الوطنية لإرساء أيديولوجيتهم الناشئة على الأرضية نفسها للذاكرة التاريخية الإسلامية العربية . ثم إن صدمة النجاحات الأوروبية العسكرية كاستيلاء إيطاليا على ليبيا أدّت بالشعراء إلى الكتابة على نحو أكثر تلقائية ، فقادت بالنتيجة إلى كسر التقليد الذي كان يربط الشعر بمدح الوالي[١] . كما شجعت الهزائم العثمانية على مزيد من الاستقلالية في التفكير لدى الشعراء الذين أصبح شعرهم ذا توجه سياسي على نحو مطّرد .

كما كان للاجتياح البريطاني ، من جهة أخرى ، الأثر الأكبر على المحتوى والأشكال الشعرية الجديدة ، حيث شكّل اندلاع الحرب العالمية الأولى صدمة أخرى للمجتمع العراقي من خلال إثارة مسألة الولاءات السياسية فيما إذا كان على العراقيين تحشيد جهودهم لدعم السلطان وإخوتهم من العثمانيين في الدين ، أم إن عليهم الترحيب بالبريطانيين كمحررين لهم من الاضطهاد العثماني؟ وكانت الاستجابة عبارة عن خليط من هذا وذاك . فالعديد من «علماء الدين» خصوصا المجتهدين الشيعة في النجف وكربلاء والكاظمية قد أصدروا فتاوى تدعو للجهاد ضد البريطانيين[٢] . ورغم أن الكثير من العراقيين خصوصا أفراد العشائر وثيقة الصلة بالمجتهدين قد لبّوا هذه النداءات ، غير أن آخرين ظلوا على الحياد غير مبتهجين بالغزو البريطاني ، ولكنهم كانوا

---

(١) المصدر نفسه ، ٥٣ . في بعض قصائد الرصافي عن الغزو الإيطالي ، وخصوصًا اندحار العثمانيين ، لا نعثر على أية إشارات للشاعر إلى السلطان على الإطلاق . كما يبرز التأكيد على دور القوى العربية على نحو أكثر حدة للتمييز بين الأتراك والعرب العراقيين في ذهن من يقرأ هذه القصائد .

(٢) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ملحق ب ، ١١٤١ ، وفيه يشير المؤلف إلى أن معظم علماء الدين الميالين إلى السياسة كانوا من المجتهدين الأقل درجة ومن أبناء المجتهدين الأكثر شهرة ، مثل سيد محمد الصدر (ابن سيد حسن الصدر) ومحمد الخالصي (ابن الشيخ مهدي الخالصي) وميرزا محمد رضا (ابن ميرزا محمد تقي الشيرازي) .

كارهين ، وبالدرجة نفسها ، لحماية المصالح العثمانية في العراق .

ولم يفعل الغزو البريطاني للعراق سوى أنه قد أبطأ فحسب من الحركة صوب التوجه الوطني العلماني ؛ إذ حارب العديد من الضباط العراقيين إلى جانب العثمانيين عندما اندلعت الحرب . وعقب دحر الأتراك للبريطانيين في الكوت جنوبي العراق عام ١٩١٥ ، اصطفّ العديد من المثقفين إلى جانب الإمبراطورية العثمانية مثلما يلاحظ من تدفق الشعر الممتدح للسلطان[١] . ولكن عندما فشل العثمانيون بسبب عدم كفاءتهم في استثمار هزيمتهم للبريطانيين في معركة الكوت وبدا جليا بأنهم غير قادرين بعد ذلك على دحر البريطانيين ، نفر العديد من العراقيين من البلاد اشمئزازا عام ١٩١٦ والتحقوا بالشريف حسين وابنه فيصل في الثورة العربية ضد الأتراك . كما شعر الضباط الأشراف سابقا بمزيد من المرارة عام ١٩٢٠ حينما طرد الجيش الفرنسي فيصل من دمشق بعد سنتين من إقامة دولته العربية ، لذا ، فإن النتيجة النهائية للحرب وانهيار الأمبراطورية العثمانية وفشل الثورة العربية في تحقيق أهدافها قد صبّت كلها في صالح تعزيز النزعة الوطنية العلمانية . ومع سيطرة البريطانيين على معظم مناطق العراق في نهاية الحرب ، عبّر العديد من المثقفين عن آمالهم في تحقيق الوعود البريطانية بإقامة دولة عراقية ديموقراطية مستقلة[٢] . وطبقا لذلك ، أطرى العديد من الشعراء فضائلهم . لكن هذا التوافق كان قصير الأمد لأنه سرعان ما اتضح بأن البريطانيين لا يرومون التخلي عن السيطرة على العراق لصالح حكومة محلية ، مثلما أنه لم يكن وارداً في خططهم دعم المطالب القومية العربية .

واضمحلت الحماسة المبكرة للبريطانيين لأسباب أخرى كذلك . فالعديد من العراقيين الذين كانوا في سلك الوظائف الإدارية العثمانية باتوا بلا عمل . كما أن الضرائب الجائرة التي فرضها البريطانيون لتعويض مصاريف الحرب ولدفع تكلفة

---

(١) عز الدين ، الشعر والتنمية الاجتماعية والسياسية ، ٧٧-٨٠ .

(٢) كان من المؤثر على وجه التحديد في هذا الخصوص إعلان الجنرال مود عن النوايا البريطانية عند دخول بغداد في ١٩١٧ ، قائلاً : لم نأت بجيوشنا . . . كفاتحين . . . بل جئنا كمحررين . . . والشعب . . . سيزدهر . . . في ظل مؤسسات متوافقة مع قوانينه المقدسة ومثله العرقية . راجع كتاب نظمي ، الجذور السياسية والثقافية والاجتماعية ، ص٣١٦ .

الاحتلال الاستعماري للعراق ، كان ينظر إليها على أنها ذات طبيعة عقابية خصوصا من قبل أفراد العشائر الفلاحية ، الذين لم يضطروا إلى الوفاء بالتزامات مالية لهم حتى ذلك الحين[1] ثم إن السياسة المتعالية والصارمة لإدارة الاحتلال البريطاني بقيادة السير بيرسي كوكس والجنرال أرنولد ويلسون ، والتي أعدها موظفون شباب قليلو الخبرة ممن لا يعرفون إلا القليل عن المجتمع العراقي قد هيَّجت السكان المحليين كما أن نجاح دولة الأمير فيصل العربية المستقلة في سوريا المجاورة أوضحت الفشل البريطاني في تلبية الطموحات لتحقيق الاستقلال العراقي ، وهو الأمر الذي نفّر أعدادا كبيرة من العراقيين[2] .

لقد عمَّقت الحرب الشرخ بين العديد من «علماء» الدين والنخبة العلمانية الجديدة . وبدا هذا الأمر جليا بالنسبة لهؤلاء «العلماء» الذين ساندوا العثمانيين وعارضوا إقامة دولة عراقية مستقلة . كما أضعفت الحرب الروابط بالمجتمع الديني فيما يتعلق بالمثقفين المعروفين من العائلات البارزة ومنهم عبد الرحمن النقيب ، أول رئيس وزراء عراقي ، وعبد المحسن السعدون ، وجعفر أبو التمن وهؤلاء كلهم أصبحوا من الوطنيين العلمانيين .

ولعل تأثير هذه التطورات على المجتمع الشيعي هو الأكثر دلالة بالنسبة لاهتماماتنا . فبالرغم من أن ثورة العشرين قد وحدت أفراد المجتمعين السني والشيعي معا على نحو غير مسبوق في تاريخ العراق ، لكن انهيار الحكم العثماني واستبداله بالسيطرة البريطانية زاد من تهميش الشيعة . وقد يبدو ظاهريا كما لو أن المجتمع الشيعي قد نقض موقفه التقليدي وعلّق آماله السياسية على الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب ، حيث اصدر المجتهد الشيعي الميرزا محمد تقي الشيرازي ، على سبيل المثال ، فتوى تحرِّض كل العراقيين على الانتفاض في حرب مقدسة ضد الغزو البريطاني . ومع ذلك ، مثلت هذه الفتوى دعما أقل للعثمانيين مما كانت عليه

---

(١) النفيسي ، دور الشيعة في التطور السياسي للعراق الحديث ، ١٩١٤-١٩٢١ ، رسالة دكتوراه ، جامعة كيمبردج ، ١٩٧٢ ، الصفحات ٢٤٩-٣١٨ .

(٢) إن تأسيس تركيا الكمالية وانتفاضة النجف في ١٩١٨ ، والثورة المصرية في ١٩١٩ ، أسهمت أيضًا في زيادة حدة المشاعر الوطنية .

كمجهود لمنع العراق من السقوط تحت التأثير الغربي.

وعندما هيمنت العمليات العسكرية على الحرب، كان الشيعة العرب هم الأكثر تأثرا أثناء الحرب. فمن ناحية أولى، قسّمت فتوى الجهاد المجتهدين إلى أولئك الذين فضلوا لعب دور سياسي ناشط، وإلى أولئك الذين آثروا خلط السياسة بالدين. ثانيا، أبرز الجهاد الانقسامات بين المجتهدين والسادة الذين حصّنتهم سيطرتهم على ممتلكات كبيرة من الأراضي، مترددين في مجابهة البريطانيين الذين أدركوا بأنهم القوة الاقتصادية القادمة في العراق. ثالثا، أضعفت الدعوة للجهاد على نحو أكثر القوة العشائرية في منطقة الفرات الأوسط والمتآكلة مسبقا بفعل الإصلاحات العثمانية للأراضي. وانقسمت العشائر إلى فئة وثيقة الارتباط بالمجتهدين الناشطين سياسيا والذين أطاعت ولو بتردد دعوتهم للدفاع عن العثمانيين، وفئة أخرى طوّرت صلات وثيقة بالبريطانيين من خلال اندماجها بالاقتصاد الزراعي. ثم إن العشائر على طول نهر دجلة والتي كونت منظومة للنقل النهري، وشجعت على الزراعة المتوطنة كانت أقل ميلا للعصيان من تلك القاطنة على طول نهر الفرات والتي تفتقر إلى منظومة نقل كهذه.[1]

وطبقا للنمط المتكرر الوقوع لأكثر من سبعين عاما، والذي حدث في انتفاضة ١٩٩١ فيما بعد، كانت العشائر في العادة إلى جانب أي طرف يبدو لها أنه ستكون له الغلبة في نهاية الأمر. فبعض العائلات البارزة مثل آل كمونة في كربلاء، و«الزكاريط» Zugurt، و«آل الشمرتي» Shumurt في النجف، عارضوا كلا من الأتراك والبريطانيين. لذلك، استغلت النجف وكربلاء حالة عدم الاستقرار إبان الحرب فأطاحتا بالحكم التركي لتصبحا كيانين سياسيين مستقلين فعليا إلى أن باغتهما الاحتلال البريطاني في ١٩١٨. وفي النجف أعلن بالفعل في حي البراق دستور لخلق تماسك أكبر لدى سكان المدينة[2]. أما الوجهاء الآخرون، وخصوصا التجار الذين كانوا يسعون لإحياء التجارة فدعموا المساعي البريطانية لفرض سيطرتها على المدن المشاغبة في نهاية الحرب، حتى لو قادهم ذلك إلى الحد الذي وصل بهم

(١) نظمي، الجذور السياسية والثقافية والاجتماعية، ١٢٠.

(٢) بطاطو، الطبقات الاجتماعية، الصفحات ١٩-٢٠.

إلى خيانة إخوتهم في الدين [١]

كما أظهرت التطورات أثناء الحرب بأن المجتمع الشيعي لم تكن تجمعه مصـ[لحة] واحدة ؛ إذ أجبرت الحملة العسكرية في الجنوب قطاعات مؤثرة من المجتمع لاتخاذ خياراتها ، حيث دعم بعض الشيعة الأتراك بينما رأى آخرون منهم دعم البريطانيين لذلك ، عززت الحرب كلا من التراث المعارض لدى الشيعة العراقيين والتحمّس غير الناضج للحكم الديموقراطي . ورغم احتفاظ بعض المثقفين الشيعة بالحنين للحكم العثماني بعد نهاية الحرب بينما حنّ آخرون لعقد صلات أوثق مع بلاد فارس ، لكن غالبية الناشطين الشيعة كانوا من الوطنيين المتحمسين ممن التفّوا حول الهتاف المدوي عقب الحرب للمطالبة بالاستقلال التام . ثم شرعت الطبقة الاجتماعية العابرة للحواجز الاثنية بالظهور على نحو أبرز في مؤشر هام على الانقسامات المستقبلية في المجتمع الشيعي .

ولسوء الحظ ، وضع الاندفاع الوطني السكان الشيعة في صدام مع البريطانيين ، وحطّ من قدرة التأثير لديهم ليس على المؤسسات السياسية الجديدة للدولة حديثة العهد حسب ، بل أضعف تأثيرهم أيضا على ذاكرتها التاريخية الناشئة . كما أن الروح القتالية لرجال الدين الشيعة ، مثلما انعكست في الدعوة للجهاد ودعمهم لثورة النجف ١٩١٨ وما تلا ذلك من معارضتهم للإدارة البريطانية للمدينة ودورهم المركزي في ثورة العشرين ، أدّى ذلك كله بالبريطانيين إلى عدم الثقة بهم وإلى نفي العديد منهم خارج البلاد[٢] . ومن نتائج ذلك كان الافتقار إلى التمثيل الشيعي في الدولة العراقية المشكّلة حديثا . ثم إن الجهود الحثيثة لعلماء الدين في مواجهة العلمانية

---

(١) النفيسي ، دور الشيعة ، ٢٤٩ ، ٣٢٠ . عقب الترحيب الابتدائي بالبريطانيين كمحررين ، أصبح الكثير من الوجهاء في كربلاء والنجف مستاءين من سادتهم الجدد الذين كانوا يسعون إلى السيطرة على المشهد السياسي والاقتصادي . وأدى هذا الأمر إلى حدوث ردة فعل بريطانية قوية اشتملت على المحاكمات والنفي وتنفيذ أحكام الإعدام بالمناوئين العراقيين . راجع نظمي ، الجذور السياسية والثقافية والاجتماعية ، الصفحات ، ٣٣٩-٣٤٠ .

(٢) راجع عبدالحليم الرهيمي ، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق : الجذور الفكرية والواقع التاريخي ، ١٩٠٠-١٩٢٤ (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ، ٢٣٨ .

خصوصا في مجال التعليم ، أدّت بالعديد من الشبان الشيعة إلى قطع صلاتهم بالعناصر التقليدية لمجتمعهم . فتفاقم الشرخ الحاد بين العلمانيين والمتدينين الشيعة على نحو أكثر مما بدا في المجتمع السنّي . وفيما بعد اعتنق العديد من أولئك الذين اختاروا هوية سياسية علمانية خصوصا من المهاجرين إلى المدن أيديولوجيات راديكالية كالماركسية . ومن نافل الكلام القول بأن الدولة كانت أقل تعاطفا بكثير مع الراديكالية اليسارية منها مع النزعة القومية العروبية ، لأن الملكية الناشئة حديثا استندت شرعيتها بشكل خاص إلى صلاتها بالتراث الإسلامي العربي وبزعامتها للثورة العربية . ونتيجة لارتباط الكثير من الشيعة إما بالرجعية الدينية[1] أو بما تلاها من راديكالية يسارية فلقد تشوهت صورة المجتمع الشيعي في أنظار الكثير من السنة كما أن ملاحظات الدولة بأن اليسار واليمين الشيعيين على حد سواء ، هما من أسهما في التشظي الاجتماعي قد عزلت الشيعة على نحو أكثر .

إن التطورات السياسية عقب الغزو البريطاني للعراق وانهيار الإمبراطورية العثمانية وتأسيس الدولة المستقبلية اسميا ، قد كان لها إسهام في إضعاف التأثير الشيعي وكانت نذير شؤم بالنسبة لوحدة العراق المستقبلية . ومع ذلك ، ثمة مسار مختلف لمستقبل المجتمع السياسي في العراق قد أوحت به أحداث ثورة العشرين في تموز وتشرين الأول ، فيما بات يعرف بالثورة العراقية الكبرى . حيث كان تأثير الثورة مضاعفا لأنها قد خلقت ، أولا ، شعورا بوعي وطني موحد حتى وإن عكست الثورة تنوع الدوافع لدى مناصريها . ثانيا ، وحّدت السنة والشيعة على نحو غير مسبوق في التاريخ العراقي . واتخذ مظهر الوحدة هذا شكله الأكثر وضوحا في المشاركة بالاحتفالات الدينية ، حيث ساهم الشيعة بالموالد السنية والتحق السنة بالتعازي الشيعية . وعكست إقامة الموالد والتعازي سعيا لاستغلال الطقس الشعبي من أجل تحشيد الجماهير أكثر مما كانت تعكس اهتماما بوظيفتها الدينية التقليدية . وبحسب ما وثقه عدد لا حصر له من التقارير الدبلوماسية والمخابراتية ، كانت هذه المساعي

---

(١) لقد كانت هذه وجهة نظر الوجيه سليمان فيضي الذي وصف الهيمنة الشيعية على المشهد السياسي على أنها «كارثة لا يمكن تصورها» ، راجع نظمي ، الجذور الاجتماعية والثقافية والسياسية ، ٣٥٣ .

فعالة إلى حد كبير. ولم تكن هذه المساعي تلقائية، بل كانت تنظم من قبل العناصر الوطنية للثورة ومن قبل حرس الاستقلال على نحو خاص، واستمرت من شهر [...] إلى أواسط آب ١٩٢٠[1]. وكان الشعراء السنة والشيعة يتبارون للتعبير عن مشاعرهم الوطنية في مساجدهم وحسينياتهم على التوالي[2]. وطبيعة الثورة الاستيعابية والتضامنية يمكن ملاحظتها في دعوة الشعراء للوحدة بين أفراد كل الطوائف العراقية. وبضمنها المسيحيون واليهود[3]. كما لم تقتصر بيانات الوحدة والتضامن السنية والشيعية على بغداد والجنوب ولكنها شملت أيضا مدنا تعد من المعاقل السنية كالموصل على سبيل المثال.[4]

ولقد كان الجامع هو المنطلق الرئيسي لإلهاب المشاعر الوطنية وإقامة الشعائر الدينية المقصودة كآلية من آليات التعبئة السياسية، وهذا يدل بأن الدين كان هو التعبير المهيمن الذي من خلاله يتلمس العامة الواقع وهو الموضع الرئيسي للذاكرة التاريخية. وكان التأكيد على مركزية الدين يدخل ضمن دور «المثقفين العضويين» وأغلبهم من الشعراء؛ إذ كان كل الشعراء تقريبا من نتاج التعليم الديني وعبروا عن أنفسهم ضمن الإطار العربي التقليدي شديد الصلة بتعليم كهذا. ومما له دلالة، أن الشعراء، وعلى الرغم من هيمنة الطابع الديني في التعبير عن المشاعر الوطنية، كانوا يؤكدون الوحدة بين السنة والشيعة وبين المسلمين وغير المسلمين. كما ألقوا باللائمة على القوى الخارجية كالأتراك والبريطانيين في إعاقة الانسجام الطبيعي للعراق.[5]

وحتى قبل ثورة العشرين، يسّر الشعراء التواصل بين الوطنيين المدينيين ووجهاء العشائر، حيث ضم حرس الاستقلال على نحو خاص العديد من الشعراء الذين

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٦٧.

(٢) عز الدين، الشعر والتنمية السياسية والاجتماعية، ١٢٥، ١٢٨. وهكذا كان الشعراء الشيعة يقرأون الشعر في جامع الحيدر خانة ويلقي السنة أشعارهم في الأحياء الشيعية في بغداد.

(٣) راجع نظمي، الجذور الاجتماعية والثقافية والسياسية، الصفحات ٦٢-٣٦٣.

(٤) المصدر نفسه، ٣٦٩.

(٥) المصدر نفسه.

سعوا لعقد التحالفات بين الناشطين السياسيين البارزين ، كما كان مثل هذا التعاون محدودا فيما بينهم في السابق . ولم يربط الشعراء عامة الناس عبر [illegible] الاثنية فحسب ، بل إنهم لم يكترثوا أيضا للحواجز الطبقية الاجتماعية . [illegible] إبان الثورة إلى المناطق الريفية ونجحوا في تهييج مشاعر الفلاحين . ولقد وثق عدد لا يحصى من تقارير المخابرات البريطانية للمظاهرات والمواكب والتجمعات السياسية ، التي لعب فيها الشعراء دورا مركزيا وأكدوا على الطبيعة الوحدوية عبر الطائفية للمجتمع السياسي العراقي . ولم يتشارك السنة والشيعة في الاحتفالات الثقافية والدينية حسب ، بل إن المسلمين العراقيين رحبوا بالاستعراضات العلنية للشعائر الدينية المسيحية مثل تسيير مواكب الترنيم في بغداد ، وإصدار البيانات التي تشيد بالمسيحيين واليهود كعراقيين وطنيين .

ولم يكن التعاون السني الشيعي مقتصرا على محاولة التخلص من الحكم البريطاني . فقبل ثورة العشرين ، توحد عدد من السنة والشيعة البارزين في العراق لتشكيل تنظيم سياسي عرف بالمندوبين ، والذي قدم التماسا إلى إدارة الاحتلال البريطاني من أجل مزيد من الحريات للعراق . وشكل السنة والشيعة عام ١٩١٩ حرس الاستقلال . وتظهر هذه الميول المؤسساتية العريضة بأن تعاون الطائفتين خلال ثورة العشرين لم يكن استثناء تاريخيا . وفي الحقيقة ، كان هذا السلوك السياسي خلال الثورة بشيرا بما تلا ذلك من تعاون أكثر مؤسساتية وشمولية بين طائفتي العراق الرئيسيتين في التنظيمات العراقية الوطنية كجماعة الأهالي والحزب الشيوعي العراقي والمنظمات العمالية كثيرة العدد .

وتكمن أهمية ثورة العشرين بالنسبة للتطور السياسي العراقي الحديث في أنها أوضحت بأنه ليس من المحتوم أن يكون العراق مبتلى بالتصدعات الطائفية والاثنية ، وأن يبقى السنة والشيعة في عداء متبادل وغير قادرين على التعاون من أجل بناء الأمة . فثورة العشرين قدمت الولاء للهوية الوطنية الكبرى على الولاءات الطائفية والاثنية الثانوية . ولكن ، مع ذلك ، لم يتم تشجيع هذه الروح التعاونية لا من قبل بريطانيا العظمى ولا من قبل الدولة العراقية حديثة النشأة التي شكلتها في أعقاب الثورة . فالحكومة المؤقتة المهيمن عليها سنيا بقيادة عبد الرحمن النقيب فعلت كل ما هو ممكن للحد من المشاركة الشيعية في الإدارة الجديدة على المستويين الوطني

والبلدي[1] . في حين كانت الجهود البريطانية لضمّ الشيعة إلى الحكومة من أجل الحفاظ على المظاهر ليس إلا ولم تعطهم أية سلطة ملحوظة . وبذلك تزايد الامتعاض الشيعي من كونهم مقصيين من التحكم بزمام السلطة بسبب نفي العديد من علماء الدين الشيعة إلى بلاد فارس ممن شاركوا في ثورتي ١٩١٨و١٩٢٠ ، وبسبب عدم القدرة على ضمان حضور شيعي ملحوظ سواء في حكومة النقيب المؤقتة أم في دولة الملك فيصل الهاشمية المشكلة حديثا .

إن المشاكل التي تطورت عقب ثورة العشرين وتشكيل الدولة الملكية في ١٩٢١ ، لم تكن نتيجة للعداء المتأصل في نزعة نفسية وطائفية متجذرة ، بل إنها تعود إلى أن الملكية ومناصريها من الضباط الأشراف سابقا كانوا بأغلبيتهم الساحقة من العرب السنة المنحدرين من بغداد وشمالي العراق ، ثم إن البريطانيين قد تآمروا لإقصاء الشيعة من السلطة . فخلال الانتداب البريطاني (٢٠-١٩٣٢) شكلت نسبة التعيينات الوزارية للشيعة ١٧,٧ ٪ فقط على الرغم من أن الشيعة يؤلفون ما بين خمسين إلى ستين بالمائة من نسبة عدد السكان . ولم يكن هنالك رئيس وزراء شيعي حتى عام ١٩٤٧ .

وبعد تأسيس المملكة العراقية في آب ١٩٢١ ، أصبح تركيز النشاطات الوطنية هو على أن تكون أكثر تنظيما . وكان تأسيس عدد كبير من المطابع التي يسّرت انتشار الصحف والمجلات واحدا من بين أكثر التطورات أهمية خلال العشرينات[1] . فبين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٩ ، تأسس ما لا يقل عن ١٠٥ من الصحف ، ولقد تبنى العديد منها وجهات نظر متطرفة[3] . ولكن ، من المهم الانتباه إلى تعاون مختلف الفئات الطائفية والاثنية في إنتاج هذه المطبوعات . فعلى سبيل المثال ، إن جريدة المصباح

---

(١) راجع جيرترود بل ، رسائل جيرترود بل (نيويورك : لايفرايت ، لايفرايت وبوني ، ١٩٢٧) ، ٢ : ٥٨٥ .

(٢) إبراهيم خليل أحمد ، الصحافة العراقية ، ١٩١٤-١٩٥٨ ، في حضارة العراق ، ٢٩-٢١٠ .

(٣) إبراهيم ، كشاف الجرائد والمجلات ، ٧٣ ، ١٢٣ ، ١٥٨ ، ٢٧٢ . ومن بين هذه المطبوعات كانت جريدة دجلة التي يفترض أنها أول صحيفة عراقية فتحت المجال بحرية لمناقشة المدرسة الاشتراكية ، وصحيفة العالم العربي ، والمصباح ومجلة الصحيفة . وظهرت هذه المطبوعات لأول مرة في ١٩٢١ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٧ على التوالي .

التي كان ناشرها كاتب القصة الشيعي المشهور محمد أحمد السيد ضمّت المحامي اليهودي أنور شاؤول (ابن السموؤل) كرئيس تحرير لها[١] . وفي العديد من الأمثلة كانت المطبوعات مرتبطة بالتنظيمات السياسية الوطنية كأحزاب العهد والإخاء الوطني والشعب .

في حين نادت الصحف المتطرفة التي تكونت خلال العشرينات بالاستقلال الفوري للعراق ، وبجلاء القوات البريطانية وبتطوير الدولة العراقية التشاركية الديموقراطية . فاشتملت جريدة الصحيفة التي تأسست في ١٩٢٤ ضمن مناصريها على النواة المستقبلية للحزب الشيوعي العراقي . وكانت هذه الصحيفة في الحقيقة اللسان الناطق باسم مجموعة الدراسات الماركسية التي أسسها حسين الرّحال ، طالب الحقوق ، الذي أثارت دراسته في ألمانيا اهتمامه بالاشتراكية . وكانت هذه المجموعة تجتمع في جامع الحيدرخانة الذي لعب مثل هذا الدور في ثورة العشرين . ولذلك ، فإن الحركة الشيوعية التي قيّض لها أن تكون القوة الكبرى في تعزيز النزعة الوطنية العراقوية ، كانت مرتبطة على نحو وثيق بظهور الصحافة الراديكالية .[٢]

وجاءت بتأثير الصحافة الرقابة والإغلاق المتكرر للصحف والمجلات على يد موظفي الانتداب البريطاني والحكومة الملكية الذين اضطروا العديد من المطبوعات إلى الظهور مجددا تحت عناوين جديدة[٣] . كما أن المساندة التي قدمتها الحكومة الملكية والبريطانيون للصحف والمجلات المقرّة رسميا قد كسرت من حدة تأثير المطبوعات المعارضة ، حيث أن صحفا غير رسمية مثل العاصمة واللواء والتقدم وصدى العهد والطريق قد عملت بدورها على شرعنة الانتداب البريطاني من خلال التأكيد على المقاربة التدريجية للاستقلال العراقي . ومع ذلك ، كانت حتى هذه الصحف مكرّسة لفكرة الاستقلال العراقي ، في حين أن اختلافاتها السياسية عن

---

(١) بطي ، الصحافة اليسارية ، ٢١٢ ، إبراهيم ، كشاف الجرائد والمجلات ، ١٥٨ .

(٢) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٩٤-٣٩٥ ، بطي ، الصحافة اليسارية ، ١٨-٢٢ .

(٣) وفقًا لهذا المشهد ، يبدو أن عدد الصحف والمجلات الصادرة خلال العشرينات وخلال الحقبة الملكية مبالغ فيه نوعًا ما . فالعديد من الصحف والمجلات التي تغلق من قبل الحكومة كانت تعود وتصدر من جديد بعناوين ومحررين جدد مع الاستمرار على الاهتمامات السياسية نفسها .

الصحافة الأكثر تطرفا كانت اختلافات بالدرجة أكثر مما هي بالنوع .

كما أن نشوء الجمعيات المهنية التي تمثل اهتمامات المعلمين والمحامين والأطباء وغير ذلك من المهن قد وفر منبرا أخر للتعبير عن المشاعر الوطنية . فما تم إنشاؤه كجمعيات غير سياسية في الظاهر سرعان ما أصبحت منتديات للأحزاب ومنطلق للمظاهرات السياسية . ولقد ترافق تشكيل النقابات المهنية بتأسيس نواد يمكن للأعضاء التضامن فيها وعقد الاجتماعات . ونواد كنادي التضامن ونادي المعلمين أصبحت معروفة كمنتديات يمكن للوطنيين المتطرفين إلقاء الخطابات الملتهبة فيها . فنادي التضامن وهو منظمة طلابية أسسها حسين الرحال في ١٩٢٦ كان سبّاقا في تنظيمه لأول مظاهرة طلابية كبرى في العراق . وكان هدف المظاهرة يتمثل في المطالبة بإعادة أنيس النصولي لمدرسة بغداد الثانوية . وهو معلم تمّ فصله لنشره كتابا عن تاريخ بني أمية عدّه الكثير من الشيعة العراقيين تطاولا عليهم . وكان النادي أيضا في طليعة المظاهرات ضد زيارة السير ألفرد موند ، الصهيوني البريطاني البارز ، إلى بغداد عام ١٩٢٨ .(١)

كما عبّرت العواطف الوطنية عن نفسها في المئات من المقاهي الموجودة في المدن الكبرى(٢) . إذ إن الوطنيين لم يتمكنوا حسب من نشر رؤاهم السياسية من خلال التحدث إلى العوام الذين يزورون هكذا مؤسسات ، بل إن الشعراء قد تمكنوا أيضا من استغلال المقاهي كمنطلقات لحضّ الجماهير على المبادرة السياسية . وإذا كانت المشاركة السياسية قد توسعت خلال العشرينات عندما انغمست أعداد متزايدة من العراقيين بالشؤون السياسية ، فإن التوترات الاثنية قد تزايدت كذلك . وعلى أية حال ، كادت مثل هذه التوترات تقتصر على النخبة السياسية ؛ إذ سبق في عام

---

(١) راجع بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٣٩٨-٤٠٠ ، من أجل الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن هذه الحوادث .

(٢) أشار مسح أجري عام ١٩٣٤ ، بأن لبغداد وحدها ستمائة مقهى . راجع العلوجي ، التراث الشعبي ، ٣٨ . وللاطلاع على دراسة رائعة عن مقاهي بغداد خلال العشرينات راجع عباس بغدادي ، لئلا ننسى : بغداد في العشرينات (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٨) ، ١٩-١٣١ .

١٩١٩ ، على سبيل المثال ، لأعضاء الجناح العراقي لحزب العهد المنبعض من اجتذاب حرس الاستقلال لدعم شعبي أكبر أن اشتكوا لمراكز القيادة الرئيسية في دمشق من أن أعضاء حرس الاستقلال يعملون لخدمة الأتراك[١] . ورغم أن تقصي القيادة المركزية كشف بأن هذا الزعم لم يكن له أي أساس من الصحة ، إلا أن الخطوط الرئيسية للتصدعات التي كان للعراق أن يمتحن بها قد أصبحت أكثر وضوحا في ظل الحكم الملكي . كما أن التنظيمات السياسية القومية العروبية كحزب العهد الذي كان عربيا سنيا إلى حد كبير اتهمت الوطنيين العراقويين (ممن وصفتهم بالقطريين للانتقاص منهم) ، الذين كان الكثير منهم من الشيعة أو من الأقليات بالعمل ضد الوحدة العربية . والاستنتاج الجلي من جراء هذا الإتهام هو أن الوطنيين العراقويين (القطريين) لم يكونوا وطنيين لأنهم يضرون بالمصالح القومية العروبية حسب ، بل لأنهم كانوا يضرّون بالمصالح العراقية كذلك . وبالرغم من أن التصدعات الاثنية كانت ملحوظة على نحو خاص لدى الصفوف العليا من المجتمع العراقي ، غير أنها أقل بروزا لدى الوطنيين العراقويين . فقيادة الحرس المنحدرة إلى درجة كبيرة من الموظفين ، ملاك الأراضي الميسورين الذين شغلوا مناصب عليا في الإدارة العثمانية ، وكانوا من ذوي التوجه الوطني العراقوي ، دعمت مع ذلك النزعة القومية العروبية[٢] ، حيث أكّد ميثاق حرس الاستقلال على (أنه لا مفر للمنظمة من أن تبدأ قبل أي شيء آخر بتوحيد كلمة العراقيين ، بغض النظر عن عقائدهم وطوائفهم ، وأن تبذل أقصى جهد للتغلب على كل أسباب التشرذم التي تستند إلى الاختلاف على أساس الدين والتمذهب)[٣] . وبتعبير آخر ، لم تغب عن بال الحرس الحاجة لاستيعاب كل الطبقات الاجتماعية العراقية سعيا لتحقيق الوحدة العربية .

---

(١) عبدالرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى (صيدون : مطبعة العرفان ، ١٩٥٢) ، ٥٣ .

(٢) تم التطرق إلى قيادة الحرس في المصدر نفسه ، ٥١-٥٣ . راجع بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٢٠-٢٢١ . حيث يستخدم بطاطو مصطلحي الملاك البيروقراطيون والملاك الإداريون للإشارة إلى عناصر هذا المستوى من التراتب الاجتماعي .

(٣) راجع الحسني ، الثورة العراقية ، ٥٣ . وهذه العبارة المستشهد بها مأخوذة من الفقرة السابعة من ميثاق الحرس .

وبالنسبة للوطنيين المنحدرين من طبقات اجتماعية دنيا ، كانت الانشغالات بالاثنية والطائفية أقل بروزا لأن السنة والشيعة العرب قد عملوا معا في تنظيمات كجماعة الصحيفة وفي العديد من الصحف والدوريات المتطرفة الأخرى . وكانت الصحف والدوريات المعارضة متخمة بالشعر المناهض للسيطرة البريطانية على العراق والتي تشكل محور اهتماماتها الفعلية .(١)

أما الضباط الأشراف سابقا ممن وفّروا لفيصل الأول قاعدة الدعم خلال الثورة العربية وغالبية الموظفين في الدولة العربية قصيرة الأمد في سوريا وفي الدولة العراقية الناشئة ، فكانوا من العرب السنة . وينطبق الأمر ذاته على الوطنيين المعتدلين الذين اعتمد عليهم فيصل لمضارعة التأثير البريطاني في العراق . ومع التشكيك البريطاني المستمر بولاء الشيعة واعتماد فيصل على الأشراف سابقا ، لم يعد هنالك إلا مجال سياسي ضئيل للشيعة على المستوى الوطني . كما أخذ الوداد الذي خلّفه التعاون الشيعي السني خلال ثورة العشرين بالاضمحلال تدريجيا . ورغم إدراك فيصل للتمييز الطائفي بين الشيعة والسنة ، إلا أن صراعه مع البريطانيين للحصول على قدر أكبر من الاستقلال ، ومهاجمته من قبل الوطنيين المتطرفين ، سواء كانوا عراقويين أم قوميين عروبيين لعدم رفضه معاهدة ١٩٢٢ التي أعطت الشرعية للانتداب البريطاني لم يتركا له إلا حيزا ضئيلا للمناورة . فمن المعلوم أن الدولة قد سعت لحماية قاعدة سلطتها الهشة أكثر مما كانت تسعى للانخراط في مبادرات جديدة قد تضعفها على نحو أكثر مما هي عليه بالفعل . لذلك ، لم تبذل جهودا ملحوظة لتعيين عناصر شيعية في المناصب الإدارية الهامة إبان حكم فيصل الأول(٢١-١٩٣٣) .

واحتدم الجدل السياسي بكثافة في العراق خلال العشرينات بسبب استمرار السيطرة البريطانية على العراق في ظل انتداب عصبة الأمم لها . ثم خيمت على الأفق المشاكل الأكثر إنذارا بالشؤم . وكان التدهور الاقتصادي للبلاد هو الأكثر خطورة من بينها . وعلى الرغم من اكتشاف النفط في ١٩٠٧ ، إلا أن الحكومة العراقية ظلت تتلقى عائدات قليلة جدا في فترة ما بين الحربين . كما أن ما بات يعرف في العراق

---

(١) عز الدين ، الشعر والتنمية السياسية والاجتماعية ، الصفحات ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ .
وتضمنت صحف المعارضة هذه كلا من المفيد وشط العرب والعامل والفلاح ولسان العرب .

وفي غيره من المناطق في العالم العربي بالقضية الاجتماعية استتبع انهيار القطاع الزراعي خصوصا في الجنوب الذي كان شيعيا بأغلبية ساحقة . وتمثلت النتيجة بالهجرة من الأرياف إلى المدن ، وخصوصا إلى بغداد ونمو تجمعات سكانية ضخمة من «الشروقية» وعلى نحو كان عادة ما يتجاوز على أملاك الدولة حول المناطق الحضرية الكبرى .[1]

لقد ركز الوطنيون العراقيون خلال العشرينات على التغيير «السياسي» بالأساس . وكان همّهم الرئيسي هو التخلص من الانتداب البريطاني الكريه ومن السيطرة البريطانية غير المباشرة على الدولة العراقية عبر منظومة المستشارين الوزاريين البريطانيين[2] . وبالرغم من أن الاختلافات الطائفية قد شرعت بالظهور ، إلا أن معارضة البريطانيين كانت كافية للتغلب عليها . واتضح هذا الأمر ، على سبيل المثال ، في معارضة معاهدة ١٩٢٢ التي قدمت للمجلس النيابي للتصديق عليها في ١٩٢٤ ؛ إذ حاولت حشود كبيرة مهاجمة المجلس النيابي ، حيث كان القصر والبريطانيون يضغطون على النواب لتوقيع المعاهدة[3] . وبفعل أنشطة من هذا القبيل مع استمرار وابل النقد للدولة بسبب عدم تحمسها لمعارضة البريطانيين ، وكما تبدى ذلك في الاحتقار الذي أهاله الشاعر معروف الرصافي على النظام البرلماني ، تقوّضت شرعية هذا المجلس .

وعلى الرغم من ضعف موقعه ، تمكن الملك فيصل بالتدريج من زيادة سلطته وتحقيق التوازن بين الفصائل المتنافسة للنخبة السياسية ، حيث أسّس لنموذج كانت فيه الوزارات قصيرة الأجل وتدور بين الشلل السياسية . وبما أن غاية الحكم الملكي كانت تتمثل في عدم السماح بأية حال لأية شخصية سياسية أو فصيل سياسي أن تكون لها أو له سلطة حقيقية ، فإن الدولة الملكية اتسمت بعدم القدرة على المبادرة

---

(١) إن مفردة «شروقي» في اللهجة العراقية الدارجة مع لفظ القاف بلفظ الجيم في اللهجة المصرية ، تعني في العربية الفصحى الشرقي ، أي الذي ينتمي إلى الشرق .

(٢) خلدون ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧) ، ١ : ١٧٣

(٣) من بين مئة نائب تمت دعوتهم للاجتماع ، لم يلب الدعوة إلا ثلاثة وستون نائبًا فقط لمناقشة المعاهدة ولم يوقع عليها غير سبعة وثلاثين نائبًا فقط . راجع المصدر نفسه ، ١ : ١٨٠

واتخاذ القرار ؛ لذا تلقّى الجيش دعما كبيرا للتعويض عن الضعف المؤسساتي للملكية والطابع المتزعزع للنظام السياسي الذي خلق العديد من المشاكل الخطيرة للدولة والمجتمع العراقي خلال الثلاثينات .[١]

وفي الختام ، ما هي أهمية انهيار الإمبراطورية العثمانية والاحتلال البريطاني على تكوّن المجتمع السياسي في العراق؟ لقد خلق الانهيار العثماني عددا من الفجوات بزعزعته لنماذج السلطة والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والممارسات الثقافية المقبولة سابقا . كما أجبر العراقيين على تطوير أشكال ثقافية وهياكل مؤسسية جديدة للتعويض عن تلك التي تلاشت . حيث اشتملت الصيغ الثقافية الجديدة ، من بين أشياء أخرى ، على إعادة تحديد دور المثقف والتطلع إلى أشكال جديدة من الذاكرة التاريخية .

كما كان إعلان فتوى الجهاد في وقت مبكر من الحرب العالمية الأولى هاما لعدة أسباب ، وليس أقلها شأنا الانغماس الفاعل للمجتمع الشيعي في السياسة الوطنية . إذ إن الطابع العالمي للفتاوى الصادرة عن رجال الدين الشيعة يدحض التصور التقليدي بأن رجال الدين إنما هم من الظلاميين ضيّقي التفكير والبعيدين عن المشاغل الدنيوية . ثمّ إن الحكم الذاتي للنجف وكربلاء خلال الحرب قد ولّد شعورا بالفاعلية السياسية لدى شيعة العراق . كما أن تبلور التماسك السياسي والاجتماعي لدى جماعات العراق الاثنية المتباينة عند نهاية الحرب في ثورة العشرين كان مبشّرا بتكوين حكومة يراعى فيها التنوع الثقافي ، حيث إن تكوين تحالف أصيل بين الوطنيين البغداديين (في الأغلب من العرب السنة) ، وعشائر الفرات الأوسط ورجال الدين الشيعة من مدن الأضرحة المقدسة قد عرض على النطاق الأضيق نموذجا لتعاون سياسي مستقبلي محتمل .

ولقد اعتمد كل «المثقفين العضويين» من سنة وشيعة قبل تأسيس الدولة العراقية على ذاكرة تاريخية عربية إسلامية محددة ، حيث استخدمت هذه الذاكرة التاريخية للمماثلة بين الخلافة والسلطنة العثمانية لانتقاد جماعة الاتحاد والترقي

---

(١) محمد طربوش ، دور الجيش في السياسة : العراق حتى عام ١٩٤١ كحالة دراسية (لندن : كيغن بول انترناشيونال ، ١٩٨٢) ، ٨٤-١٨٥ .

على سياستها تجاه الولايات العربية ، ولعدم قدرة الاتحاد على حماية هذه الولايات من التطاولات الأوروبية ، كما استخدمت للدعوة إلى الجهاد ضد البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى . أما الرمزية الدينية التي استدعيت لضمان التوحّد العابر للإثنيات خلال ثورة العشرين فكانت مفعمة أيضا بالإشارات للتراث العربي ، كالوحدة السنية الشيعية ومركزية المصالح المسيحية واليهودية في الإسلام . وبكلمة أخرى ، اعتمدت كل جهود تعبئة العوام على رموز تم استقاؤها من العصر الذهبي للإمبراطوريات الإسلامية العربية . وكانت مثل هذه الرمزية فعالة جدا ، خصوصا عندما اتخذت طابع النزعة الوطنية الحديثة ، وأكدت على الوحدة الثقافية والاجتماعية . كما كان هنالك تمايز ضئيل إبان ثورة العشرين بين التوجه القومي العروبي والتوجه الوطني العراقوي لتركيز كل منهما على التخلص من السيطرة البريطانية . وخلال الصراع الناشئ للهيمنة الأيديولوجية الذي أعقب ثورة العشرين ، لم يستطع التوجه الوطني العراقوي الانتباه إلى مسألة الذاكرة التاريخية . وربما يعود أحد أسباب ذلك إلى حرمان الوطنيين العراقويين من مؤازرة رجال الدين الشيعة ذوي التوجه الوطني ، ممن كانوا أكثر تحمسا للتاريخ بسبب أن هؤلاء كانوا إما سجناء أو منفيين نتيجة لدورهم القيادي في ثورة العشرين . وعليه ، تخلى الوطنيون العراقويون عن جزء كبير من الكفاح من أجل توصيف المجتمع السياسي للعراق لصالح القوميين العروبيين . ورغم أن انتقاداتهم الاجتماعية والسياسية كانت لاذعة وحادة ، غير أن عجز الوطنيين العراقويين عن بناء رؤية للمجتمع ممانعة للهيمنة ويلعب فيها الماضي (أي التراث) دورا مركزيا أدّى بهم إلى عدم القدرة على إدراك الأبعاد النفسية- الاجتماعية المرتبطة بنمو شعور جديد بالمجتمع السياسي . كما لم يستجب العراقيون على نحو واضح ، وخصوصا أولئك الذين كانوا فاعلين سياسيا للنزعة الاستعمارية البريطانية وللملكية الفاسدة ، إذا ما أخذت بالاعتبار المعايير (الموضوعية) كمستويات المشاركة السياسية ومبادئ العدالة في توزيع الفرص والثروات . وبالنظر للوقائع التاريخية ، وبضمنها الانقسام السياسي والثقافي بين السنة والشيعة وبين المدينة والريف ، واستغلال التصدعات الاثنية من قبل النخب المحلية والقوى الأجنبية كالعثمانيين ، كان من الضروري أن يتوجه النظام لمسألة الثقة بين المجموعات الاثنية العراقية ورغبة الشعب في أن لا ينقطع عن الماضي ، حيث شعر العديد من

العراقيين ، وخصوصا من كان منهم من الناشطين السياسيين الأكثر نفوذا ، بارتباح لاعتقادهم بأسطورة العصر الذهبي للعرب ، أكبر من ارتياحهم ماديا ونفسيا لاعتناق رؤية مثالية لم تجرب بعد بخصوص مستقبل يستند إلى العدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي كتلك التي قدمها الوطنيون العراقويون . كما اجتذبت النزعة الوطنية العراقوية بعض الأفراد من علية الطبقة المتوسطة ، ولكنها كانت متجذرة إلى حد كبير لدى مثقفي ومهنيي الطبقة الوسطى والطلاب من خلفيات فلاحية فقيرة وأفراد الطبقة العاملة ؛ لذا فإن الاختلافات السياسية والثقافية التي فصلت بين الرؤيتين المتنافستين على المجتمع السياسي العراقي كانت تميل إلى أن تكون مرتبطة بانقسام طبقي اجتماعي كذلك . أما كيف استهلك هذا الصراع على المجتمع السياسي نفسه مما أدى إلى الاضطراب الذي تلا ثورة ١٩٥٨ ، وصعود حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨ ، وما هي تضمينات هذا الصراع بالنسبة لقضايا الاستيعاب الثقافي والعدالة في توزيع الثروات ، فستشغل هذه المسائل كلها الفصول القادمة .

النزعة الوطنية والذاكرة وانحدار الدولة الملكية

اشتد الصراع بين النزعة الوطنية العراقوية والنزعة القومية العروبية حول تعريف المجتمع السياسي بين عامي ١٩٢١ و ١٩٥٨ . وتفاقم هذا الاستقطاب المتنامي من جرّاء الافتقار لإصلاحات اجتماعية ، والفساد المستشري ضمن مفاصل الدولة ، والتعبئة السياسية لأعداد متزايدة من العراقيين مع نمو المراكز الحضرية . فكلما تصلبت المواقف السياسية أصبحت الذاكرة التاريخية اكثر أهمية كسلاح سياسي . وكان القوميون العروبيون بسبب اهتمامهم بالماضي أكثر فاعلية من الوطنيين العراقويين في تحشيد الذاكرة التاريخية[١] . ومع ذلك مارست الذاكرة التاريخية ذات الطابع الرومانسي للقومية العروبية تأثيرا سلبيا على تطور الشعور بالهوية الجماعية الوطنية ، إذ بالنسبة للكثير من العراقيين ، أصبحت النزعة القومية العروبية بفعل ارتباطها بسيطرة نخبة عربية سنية صغيرة على الدولة كناية عن الإقصاء السياسي والاقتصادي والثقافي للقسم الأكبر من الشعب من الحياة العامة .

كما ترافقت التعبئة المتزايدة للشعب بنمو سريع في المنظمات السياسية والاجتماعية وبتطور اتجاهات جديدة في المجالات الأدبية والفنية . وعلى الرغم من التأكيد على الانحطاط السياسي والاجتماعي المنظور في الكثير من الكتابات المتعلقة بعراق ما بين الحربين العالميتين ، غير أن هذه التطورات توحي ، بدلا من ذلك ، بنمو مجتمع مدني مبكر . كما يدل تكاثر المنظمات السياسية والثقافية والاجتماعية

---

(١) إن أسباب هذه الحساسية المتعاظمة قد تكون لها علاقة بالهيمنة الأثنية والاجتماعية الأكبر للقوميين العروبيين ، الذين كانوا من العرب السنة إلى حد كبير ، والذين تعززت سيطرتهم على إدارة الدولة وجيشها في ظل الحكم العثماني .

الجـديدة على أن الوضع المعتـاد ليس من الضـروري أن يكون متـسـمـا بالعنف وباللاتسامح الثقافي وبعدم الاستقرار السياسي .

وفيما يتعلق بتحديد مآلات السياسة العراقية المعاصرة ، وخصوصا حكم البعث التكريتي من ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٣ ، هنالك عدد من الأسئلة التي تستحق الانتباه فأولا ، ما هو تأثير عمليات بناء الدولة على المجتمع المدني وعلى التبصرات بالهوية الجماعية بعد انهيار ثورة العشرين؟ ثانيا ، ما هو تأثير التعبئة المتزايدة للجمهور وخصوصا من الطبقتين الوسطى والعمالية الناميتين على مفاهيم المجتمع السياسي؟ ثالثا ، كيف خطط المثقفون لمستقبل المجتمع العراقي في الفكر السياسي وفي استخدامهم للذاكرة التاريخية وفي الآداب والفنون؟ وأخيرا ، كيف أثرت مؤشرات الاقتصاد السياسي العراقي ، وخصوصا ما يتعلق منها بتوزيع الثروة ، على طبقات العراق الاجتماعية؟ ثم ما هو الدور الذي لعبته الهيمنة الإمبريالية في كل هذه المجالات؟ إن أي تقييم لهذه المجالات الأربعة_أي إنشاء الدولة ، والتعبئة السياسية والاجتماعية ، والإنتاج الثقافي ، والاقتصاد السياسي_ ينبغي له أن يبدأ بتفحص سلسلة من الأزمات التي حاقت بالمنظومة السياسية خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين . وتشمل هذه الأزمات المظاهرات ضد الدستور العراقي في ١٩٢٤ ، والاحتجاجات المتعلقة بقضية أنيس النصولي في ١٩٢٧ ، وزيارة العراق في ١٩٢٨ من قبل البريطاني الصهيوني السير ألفريد موند ، ومباحثات المعاهدة الإنجليزية العراقية في ١٩٣٠ ، والإضراب العام في ١٩٣١ ، والمأساة الآشورية في ١٩٣٣ ، والانتفاضات العشائرية للفراتين الأوسط والأسفل إبان أواسط الثلاثينات من القرن الفائت ، والانقلاب العسكري لبكر صدقي في ١٩٣٦ ، وما آلت إليه سنوات ما بين الحربين العالميتين ، ثم الأزمة الإنجليزية العراقية لشهر أيار عام ١٩٤١[1] .

لقد استغرقت صياغة الدولة اهتمام النخبة السياسية الجديدة وأسيادها البريطانيين عقب ثورة العشرين . وكان كل من البريطانيين والنخبة العربية السنية

---

(١) وبالطبع ، إن الحرب العالمية الثانية ووثبة عام ١٩٤٨ وانتفاضتي ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ وثورة ١٩٥٨ التي ستناقش فيما بعد هي مهمة بقدر أهمية الأزمات التي وقعت قبل الحرب للفترة ما بين ١٩٤٦ والإطاحة بالملكية الهاشمية . وستناقش هذه الأزمات في الفصول اللاحقة .

المدينية التقليدية تواقين للتخلص من ذكرى ثورة العشرين التي تحدّت امتيازاتهما السياسية والاقتصادية . إذ تم ، أولا ، ضمان إنشاء الملكية الهاشمية بفعل مذكرة ١٩٢١ التي أعدّت لهذا الغرض . ثانيا ، جرى تأسيس الجيش العراقي على أسس طائفية مثلما كان عليه الحال أيام العثمانيين . ثالثا ، جرى إنشاء نظام انتخابي لكي يضمن سيطرة الأثرياء وشكلت الوزارات على أسس اثنية . وأخيرا ، تم تكوين جهاز الدولة الإداري وخصوصا وزارة التربية على أسس اثنية وأيديولوجية .

وكل هذه العمليات كما وثّق لها حسن العلوي كانت متأثرة بالاعتبارات الإمبريالية والطائفية لأن البريطانيين وحلفاءهم نافحوا من أجل حماية مصالحهم[1] . لذلك ، تم التلاعب بمذكرة ١٩٢١ لإقصاء زعيم العراق المفترض سيد طالب النقيب الذي لم يحظ بثقة البريطانيين رغم معتقده السني ، وذلك من أجل أن يضمنوا انتخاب فيصل بن الحسين ملكا على العراق عوضا عنه . وبنى جعفر العسكري ، القائد الجديد للجيش ، سلسلة المراتب العسكرية على أسس اثنية لكي يضمن هيمنة العرب السنة . كما لم تتضمن الوزارة إلا تمثيلا شيعيا رمزيا فقط . ولم يتعطل نموذج الهيمنة السنية إلا في البرلمان العراقي . ولا علاقة لهذا الأمر بالمعايير الطائفية قدر تعلقه بالرغبة البريطانية في استغلال مالكي الأراضي من شيوخ العشائر الجنوبية ، الذين كانت غالبيتهم من الشيعة للحد من نفوذ الملكية والوطنيين المدينيين . لذا كان الحضور الشيعي في البرلمان العراقي جزء من النموذج الاستعماري النمطي لسياسة فرق تسد . وأقصي المجتهدون الشيعة ، من جهة أخرى ، عن المشاركة السياسية من قبل كل من البريطانيين والنخبة العربية السنية . ومن المثير للجدل أن القسم الأكثر

---

(١) يقدم حسن العلوي رؤية عامة وشاملة عن الأسلوب الذي استثنت فيه الوزارات على الدوام إبان العهد الملكي الشيعة الذين لم يتمتعوا بسلطة سياسية تذكر إلا في الأزمات ، حيث كانت الدولة تلجأ باستمرار إلى تعيين رئيس وزراء من الشيعة إلى أن تمر الأزمة فينحى . وبما أن هذا النموذج اتبع من قبل كل الأنظمة العراقية في القرن العشرين ما عدا نظام عبدالكريم قاسم ، فإننا قد نشير إلى قانون الاستجابات الطائفية للأزمات الذي توصل العلوي إلى اكتشافه على أنه قانون نتمنى أن لا يتم اللجوء إليه في عراق ما بعد الحقبة البعثية . راجع حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق (باريس : مطبعة سيدي ، ١٩٨٩) .

أهمية في الجهاز الإداري للدولة كان دائرة المعارف التي عهد إليها بالنظام التعليمي وبتأهيل الشباب العراقيين . ففي ظل الإدارة الطائفية لساطع الحصري عززت مديرية المعارف المتفرعة عن وزارة التربية وبقوة التصور العروبي للمجتمع السياسي العراقي ، من خلال التأكيد على العصر العربي الإسلامي الذهبي . أما في نسخة الذاكرة التاريخية التي سطِّرت في الكتب المنهجية المدرسية فلا وجود يذكر للتراثين الشيعي والكردي . وعلى الرغم من أن وزير التربية كان على الدوام من الشيعة ، إلا أن السياسة التعليمية كان يسيطر عليها فعليا العرب السنة في مديرية المعارف .

إن عمليات بناء الدولة التي استندت إلى نظام سياسي إقصائي قد عززتها سلسلة من الأحداث الحاسمة خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين ، حيث أعطت الشُّلل الحزبية للحكم طابعا مؤسساتيا في شكل مجموعات من «السياسيين المحترفين» و«الأحزاب» السياسية ، التي كان يتم تشكيلها وحلّها تلبية لغايات سياسية معينة . وبما أنه ليس بإمكان شلّة من الشُّلل أن تلبي مطالب كل الناشطين السياسيين ، فإن شلة غير راضية بإمكانها على الدوام إسقاط الحكومة لكي تخلق فرصة مواتية لطموحاتها السياسية . كما أن النفوذ البريطاني المباشر من خلال الانتداب على العراق وغير المباشر بعد ذلك ، قد أضفى المزيد من التعقيد على هذا النظام ؛ لأن أفعال كل من الملكية والشلل النيابية كانت تصاغ وفقا لتوقعات ردود الأفعال المحتملة لأسيادهم البريطانيين . ثم إن شيوخ العشائر الذين مثلوا مركز قوى آخر ، كانوا يدبرون لثورات منطقة الفرات الأوسط للحصول على امتيازات من الدولة عندما كانوا يشعرون بأن مصالحهم لا تجري مراعاتها . واكتسى هذا الشعور عادة بأحاسيس طائفية لأن زعماء العشائر الشيعية كانوا يؤمنون بوجود مؤامرة سنية وراء نتائج الانتخابات النيابية[١] .

أما المتغير الرئيسي في بناء الديناميات السياسية فهو تمذهب الدولة ، حيث شكّل تأسيس الجيش التطور الأكثر أهمية للدولة الناشئة ؛ لأنه ضمن النزر اليسير على الأقل من السيطرة الاجتماعية حتى ولو كان ذلك في المناطق الحضرية حسب . وعلى الرغم من أن هيمنة السنة العرب والأكراد إلى حد أقل على سلك الضباط

---

(١) راجع ماجد الخضري ، العراق المستقل (أوكسفورد : مطبعة جامعة أوكسفورد ، ١٩٦٠) .

كانت تستند إلى أسس طائفية ، إلا أنها كانت تمثل ، أيضا ، استمرارا بيبويا للسياسة العثمانية في اقتصار التجنيد على السنة كضباط ، ولسياسة رجال الدين الشيعة في تقليل التواصل إلى الحد الأدنى مع الإدارة العثمانية . ومع ذلك ، ولكون الجيش قد بني في أعقاب التضحيات الشيعية في الكفاح ضد البريطانيين خلال الحرب وفي ثورة العشرين ، فإن إنشاءه على أسس طائفية قد مثل ما هو أكثر من مجرد إقصاء للشيعة من التحكم بالقوات المسلحة ؛ إذ مثل أيضا إنكارا ضمنيا للنزعة الوطنية التي أظهرها الشيعة إبان صراعين كبيرين مع البريطانيين _ الذين اعتبرهم أغلب العراقيين محتلين غرباء عن بلادهم _ وكذلك مثل جهدا ضمنيا لطمس الذاكرة التاريخية للتضحيات الشيعية . إن هذا النموذج من الإقصاء الذي لم يشع في الجيش حسب ، ولكن في جميع مجالات الحياة العامة إذا ما استثنينا فترة نظام عبد الكريم قاسم ، هو النموذج الذي داومت على الحفاظ عليه الدولة العراقية حتى الآن . وبعبارة مغايرة ، لم يكن إقصاء الدولة السياسي والثقافي للشيعة من ابتكارات حزب البعث التكريتي ، قدر ما هو سياسة بتقليد تاريخي طويل الأمد أو إتباعا لـ«نهج معهود»[1] .

وإذا كان القصد من بناء الجيش هو تعزيز السيطرة المادية للحكم الملكي على الدولة العراقية المشكّلة حديثا ، فإن سياسة الدولة التعليمية سعت إلى خلق جيل جديد من الشبان العراقيين لمؤازرة رؤية قومية عروبية لمستقبل البلاد . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، حاولت الدولة أن تغرس في أذهان الشباب العراقي تصورا يتسم بالرومانسية وبالحنين المرضي إلى الماضي ، وعلى نحو يستند إلى ذاكرة تاريخية مرتبطة بالتراث العربي السني ، حيث إن تعيين الحصري مديرًا للتعليم في عام ١٩٢١ قد مثل سعيا مقصودا لخلق هوية سياسية قومية عروبية مشتركة ينتمي إليها كل العراقيين . ولم يكن بمستغرب أن يختار الملك فيصل مديرا متبنيا للنزعة القومية

---

(١) العلوي ، الشيعة والدولة القومية ، ١٦٣-١٩٠ . لمعرفة المزيد عن مفهوم Path Dependence راجع دوجلاس نورث ، المؤسسات والتغيير المؤسساتي والأداء الاقتصادي (كيمبرج : مطبعة جامعة كيمبرج ، ١٩٩٠) ، ١١٢ ، وراجع كذلك روبرت باتنام ، من أجل أن تعمل الديمقراطية : التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة (برنستون : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٩٣) ، ٧٩-١٨١ .

العروبية لأن الهاشميين ليسوا من أصول عراقية . ولو أنه اختار وطنيا عراقويا لتقوضت شرعية المملكة الهاشمية بدلا من أن تتعزز . وبسبب من أن النزعة القومية العروبية قد ارتبطت بالضباط الأشراف سابقا ، ممن ساندوا ثورة فيصل العربية ودعموا بعد ذلك عرشه ، ولكون غالبية العرب خارج حدود العراق هم من معتنقي المذهب السني ، فمن المحتوم أن يرى العديد من الشيعة في السياسية التعليمية القومية العروبية للدولة تعزيزا للطائفية . وتكمن المفارقة هنا في أن السياسات التعليمية ، التي أريد منها أن تخلق شعورا بالهوية الوطنية ، عمقت بدلا من ذلك الانقسامات الطائفية على نحو أكثر حدّة .

وإذا ما كانت الأسس الطائفية للجيش والنظام التعليمي قد قوّضت شرعية الدولة في نظر قطاعات كبيرة من الشعب ، فإن نهاية انتداب عصبة الأمم المتحدة لبريطانيا العظمى على العراق في ١٩٣٢ كان لها أن تقوي ظاهريا تشكيل الدولة ، بما يعزز الإدراك لدى الشيعة وأقليات البلاد بأنه على الأقل قد تم التخلص من إحدى دعائم المنظومة الطائفية ؛ إذ توقعت كل قطاعات المجتمع أن يضمحل التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للعراق مع نهاية الانتداب . ولكن لسوء الحظ ، بقيت منظومة المستشارين البريطانيين في الوزارات العراقية على حالها ، فعزز ذلك من المشاعر الوطنية والنزعة التهكمية التي تفشت من جراء التطلعات السياسية الخائبة ، حيث انتهى السنة إلى أمل ضئيل بالاستقلال ، ورأى الشيعة أملا واهنا بتمييز طائفي أقل ، في حين كان الأكراد بلا أمل في استقلال ذاتي أكبر عن الحكومة المركزية .

ثم إن موت فيصل الأول فجأة في أيلول ١٩٣٣ قد ترك البلاد من دون زعيم سياسي له اعتباره على المستوى الوطني ، إذ كان ابنه الوحيد ووريثه الملك غازي قائدا صغير السن قليل الخبرة . وتعزّز الفراغ وعدم الاستقرار السياسيين بفعل المأساة الآشورية والثورات العشائرية وقلة خبرة غازي ، والسخط المتصاعد للطبقات الدنيا والوسطى المتحضرة والمسيّسة باطراد . كما مهدت هذه الحوادث التي ألقت بالجيش في خضم السياسة المسرح لوقوع أول انقلاب عسكري في العالم العربي عام ١٩٣٦ ، وكان لها تأثير عظيم على مستقبل الهوية الجماعية والمجتمع السياسي . وبالإضافة إلى المصاعب التي واجهت الملكية ، فإن حالة تقليدية من الجمود قد حاقت بالحكومة

العراقية خلال العشرينات والثلاثينات عندما رفض البرلمان تشريع سياسات إصلاحية . ومع أن الحكومات كانت تتهاوى على نحو سريع التواتر ، إلا أن عدد السياسيين الذين شغلوا مناصب وزارية كان صغيرا نسبيا ، لذا فإن الانحراف الوحيد عن هذا النموذج قد نجم عن الفراغ في السلطة الذي أعقب وفاة فيصل ، والذي جعل النخبة السياسية مضطرة إلى مشاركة السلطة مع الجيش للفترة ما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤١ .

وحدث التغيير السياسي الأكثر أهمية في تنظيمات الطبقتين الوسطى والدنيا ، التي كانت تمثل اهتمامات مهنية ووطنية وأدبية وتعليمية وأخرى معادية للاستعمار ؛ إذ إن منظمات الطبقة الدنيا كانت تهيمن عليها بالكامل تقريبا الاهتمامات العمالية وغير ذلك من الاهتمامات المادية الأخرى . كما ترافقت حركة التنقل المتزايدة للسكان خلال الثلاثينات بركود بنيوي في أوساط النخبة السياسية على المستويين التنظيمي والأيديولوجي . وبينما كانت النخبة السياسية تحاول معالجة الهويات المناطقية والطائفية ، كانت الطبقات الوسطى تشن هجمات ذات دوافع إيديولوجية على النظام السياسي . وعاد استغلال الذاكرة التاريخية بتمام الفائدة على القوميين العروبيين في هذا الصراع ؛ إذ مثلت عندهم إقامة وطن عربي مصلحة سياسية عليا ينبغي أن يتطلع إليها كل العرب ومن ضمنهم العراقيون ، حيث يمكن لدولة عربية موحدة بالنسبة للقوميين العروبيين أن تتغلب على الانقسامات العميقة للمجتمع العراقي . في حين أن تنظيمات وطنية عراقوية كجماعة الأهالي الديموقراطية الاجتماعية ، التي تأسست أوائل الثلاثينات ، لم تبدِ إلا اهتماما ضئيلا بالذاكرة التاريخية ، وركزت بدلا من ذلك على توسيع المجتمع المدني من خلال تعزيز الحقوق الديموقراطية وتطويع الاشتراكية الفابية البريطانية للعراق . أما بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي ، فإن المكانة الأولى هي للفلاحين وللطبقة العاملة خصوصا ، والتي لها «دور تاريخي» في جمع كل الفئات المضطهدة بغض النظر عن الأصول الاثنية تحت مظلة سياسية واحدة .

وفي أواسط الثلاثينات من القرن الفائت ، هددت سلسلة من الحوادث الحكومة العراقية الهشة بأزمة في السلطة . وهذه الأزمة التي تفاقمت بفعل رفض النخبة السياسية التخلي عن أي من الامتيازات أو رفضها لمجابهة المشاكل السياسية المتنامية

للبلاد قد كانت نتيجة للقيادة العاجزة للملك غازي وللثورات العشائرية وللمأساة الآشورية . وكان الأكثر جلبا للشؤم هو تسييس الجيش الذي كان يُجرّد تحت قيادة الجنرال بكر صدقي العسكري (نسبة إلى قرية عسكر-المترجم) لقمع الثورات العشائرية الشيعية في منطقة الفرات الأوسط أوائل الثلاثينات ، وانتفاضة الجماعة الآشورية إبان صيف عام ١٩٣٣ . وفي كلا المثالين ، تفاقمت المشاعر الطائفية لدى القوميين في المناطق الحضرية ، بفعل عداوتهم للسياسيات البريطانية التي حابت مصالح الأقليات والفلاحين . وهذه المشاعر التي أفضت إلى ردود أفعال عنيفة إزاء التهديد الذي أبداه كل من العشائر والآشوريين بشكل خاص ، أبرزت بوضوح عجز النظام الملكي عن تفهم التنوع الأثني والثقافي للعراق .

إن الشدة التي قمع بها الآشوريون ورجال القبائل الشيعية قد نجمت جزئيا عن الاستياء لدى ضباط الجيش والقوميين في المناطق الحضرية من السياسة البريطانية في تقريب زعماء العشائر لموازنة تأثير القوميين المدينيين وخصوصا العرب منهم ، حيث سمح لزعماء العشائر عند تأسيس الدولة بالاحتفاظ بأسلحتهم ، ومنحوا وضعا شرعيا مميزا مما أتاح لهم سيطرة متزايدة على أراضيهم الزراعية وعلى من يفلحوها من رجال عشائرهم . ومثلما صوّر ذنون أيوب في روايته (اليد والأرض والماء) في ١٩٣٩ ، فإن شيوخ العشائر كانوا قادرين على منع الدولة من دخول مناطقهم العشائرية لتجنيد أبناء العشائر في الجيش ، كما تم منحهم تمثيلا غير متكافئ في البرلمان[١] . لذا فإن سيطرة البريطانيين إبان الانتداب ، والذي من خلاله منعوا الملك فيصل من زيادة حجم الجيش أو فرض الخدمة العسكرية الإجبارية ، لم تغضب الملك والضباط الأشراف سابقا حسب ، بل إنها أغضبت أيضا القوميين المدينيين . ولقد كان عجز الجيش جليا في عدم قدرته على الدفاع عن حدود البلاد ضد قوات الإخوان الوهابية التي كانت تنطلق من نجد (شمال شرق المملكة العربية السعودية حاليا) لمهاجمة العراق في الأعوام ١٩٢٢ و١٩٢٤ وفي ٢٧-١٩٢٨[٢] .

إن عدم الأمان وعدم الاستقرار السياسي للعراق هما اللذان كانا وراء الهمّة

---

(١) ذنون أيوب ، اليد والأرض والماء (بغداد : مطبعة الشفيق ، ١٩٧٠ [١٩٣٩]) .

(٢) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية (برنستون : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٧٨) ، ٣٢٦ .

العالية لرد الجيش على القلاقل العشائرية في الفرات الأوسط أوائل الثلاثينات ، إذ كان ينظر إلى العشائر على أنها من المعوقات التي تمنع الجيش من ممارسة دوره الوطني ، مثلما أنها تشكل تحديا لسلطة الدولة المركزية بتكوينها ، في الواقع ، مناطق مستقلة ذاتيا في الأرياف[١] . لذا فإن قمع بكر صدقي للعشائر قد عزز كثيرا من شعبيته بين الضباط والقوميين العروبيين . وفي هذا الأمر مفارقة لأن بكر صدقي الذي كان عراقيا من أصول كردية قد ثبت فيما بعد أنه لم يكن متعاطفا مع النزعة القومية العروبية . ومع ذلك ، جرى تصوير ما قام به على أنه قد مثّل ضربة للجهود البريطانية في سياسة فرق تسد ، التي مارستها على العراق عبر تعزيز الانقسامات بين الطوائف وبين الريف والمدينة .

وكذلك سيّست المأساة الآشورية الجيش أكثر مما فعلت الثورات العشائرية ، وقوضت المؤسسة الصغيرة التي جرى بناؤها في عهد الملك فيصل ، حيث أخذ الملك يفقد السيطرة السياسية مع تفاقم التدهور الصحي الذي اضطره للسفر إلى أوروبا من أجل الاستجمام والعلاج في حزيران ١٩٣٣ . ولكنه أعرب قبل مغادرته عن اشمئزازه من البيانات التي أطلقها القوميون العروبيون ومن ضمنهم ابنه غازي والداعية إلى إبادة المجتمع الآشوري . لقد أصبحت المعضلة الآشورية على رأس المخاوف من محاولة المجموعات الاثنية المتنوعة تشكيل مجتمع سياسي راسخ[٢] .

والآشوريون مجتمع قديم كان يستقر شرقي تركيا وشمالي غرب إيران وشمالي العراق إبان الغزو المغولي[٣] . ولقد حارب العديد منهم خلال الحرب العالمية الأولى

---

(١) يميل فالح عبدالجبار إلى الإشارة إلى العشائر خلال هذه الفترة على أنها «دول صغرى متنقلة تتمتع بسطوة عسكرية وأراض شاسعة للرعي ومقدرة على أخذ الأتاوات من المناطق المتوطنة» . الشيوخ والأيديولوجيون : اجتثاث النزعة العشائرية وبعث الروح فيها مجدداً في العراق ، ١٩٦٨-١٩٩٨ ، تقرير الشرق الأوسط ٢١٥ ، مجلد رقم ٣٠ ، العدد ٢ (صيف عام ٢٠٠٠) : ٢٨ .

(٢) من أجل الاطلاع على تحليل ممتاز للأزمة ، راجع سامي الزبيدي ، الأمم المتنازعة : العراق والآشوريون ، الأمم والنزعة القومية ٦ ، عدد ٣ ، (صيف ٢٠٠٠) : ٣٦٣-٣٨٢ .

(٣) راجع ألبرت حوراني ، الأقليات في العالم العربي (أوكسفورد : مطبعة جامعة أوكسفورد ، ١٩٤٧) ، ٩٩ .

مع القوات البريطانية ضد العثمانيين . كما ثبت بأن الآشوريين الذين شكلوا جزء كبيرا من مجندي العراق وهي وحدة عسكرية أنشأها الجيش الإنجليزي واستخدمها البريطانيون لحماية تسهيلاتهم العسكرية وللسيطرة على الأكراد كانوا جنودا ممتازين . كما كانوا يخشون من دورهم في المساعدة على قمع ثورة العشرين[1] وبعدما أصبحت العودة إلى تركيا مستحيلة عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية رفضوا تقبل وضعهم الجديد كمواطنين عراقيين . كما أن تعصب الآشوريين الذي تعزز بفعل السلطة المطلقة لزعيمهم دنيويا وروحيا المار شمعون قد أثار الاستياء خصوصا بعدما منحهم العراق منافع جمة كأقلية بعد الحرب . ونظر العرب والأكراد إلى الآشوريين على أنهم من محميي بريطانيا غير الخاضعين لسيطرة الدولة . وساد الامتعاض من هؤلاء الجندين كذلك لأن رواتبهم كانت تبلغ ضعف رواتب جنود الجيش العراقي[2] .

لقد مهدت المطالبة الآشورية بالحكم الذاتي غير المنقوص ضمن العراق الطريق لمذبحة آب ١٩٣٣ . ومع أن الجندين الآشوريين قد تم تسريحهم من الخدمة العسكرية عام ١٩٣٠ ، إلا أن العديد منهم كانوا يحتفظون بأسلحتهم . وكانت الحكومة والجيش يخشيان من أن ينجم عن العصيان الآشوري إيجاد منطقة مستقلة يحكمها المار شمعون ، مما قد يؤدي ذلك إلى الاحتلال العسكري التركي لشمال العراق نظرا للأطماع التركية بولاية الموصل الغنية بالنفط . ولقد خشي القوميون من أن يقوم البريطانيون باستغلال الآشوريين لتقويض استقلال العراق الذي تحقق مؤخرا بعد نهاية انتدابهم من قبل عصبة الأمم المتحدة في ١٩٣٢ . لذلك ارتبطت القضية الآشورية بالعديد من المشاكل التي واجهت العراق ، والمتعلقة بوحدة أراضي الدولة والحكم الاستعماري البريطاني وفاعلية الجيش وولاء الاقليات . وعندما وقع الصدام بين الجيش العراقي والآشوريين المسلحين عند الحدود العراقية السورية ، أمرت الحكومة المسعورة بكر صدقي باستخدام الجيش لسحق الآشوريين . وكانت النتيجة

---

(١) محمد طربوش ، دور الجيش في السياسة : العراق حتى عام ١٩٤١ كحالة دراسية (لندن : كيغن بول انترناشيونال ، ١٩٨٢) ، ٧٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ٨٣ .

حصول مذبحة لأكثر من ثلاثمائة من الآشوريين في قرية سميل قرب دهوك في الخامس من شهر آب ١٩٣٣ .

واستدرّت عودة الجيش إلى بغداد فيضا من مشاعر التعاطف والارتياح لقمع الآشوريين . فما رآه الآشوريون(وأغلب دول العالم) على أنه حمام دموي ، وجد فيه العراقيون الحضريون ، وخصوصا من كانوا من العرب السنة نصرا للوحدة العراقية السياسية . أما بالنسبة للأكراد ، فقد خلصهم قمع الآشوريين من عدو تقليدي . وبذلك لا صحة للافتراض بأن هذا الصراع كان ذا أساس ديني ، على اعتبار أن مسلمي العراق من العرب والأكراد كانوا معادين للآشوريين لكونهم مسيحيين ، حيث إن العوامل الرئيسية للصراع كانت تتمثل في عدم رغبة الآشوريين في الاندماج بالمجتمع العراقي ، وبسبب صلاتهم الوثيقة بالبريطانيين وبرغبة الجيش في إظهار أنه القوة التي ينبغي أن يحسب لها حسابها .

ثم إن قمع عشائر الفرات الأوسط وقمع الآشوريين بخاصة قد أثارا سيلا من الحوادث التي قوضت نمو المجتمع المدني وتطوره في العراق . إذ أصبح العنف بديلا من المفاوضات المطولة والمثمرة عادة ، والتي كانت ضرورية للتوفيق بين المتناحرين السياسيين . واستغل بكر صدقي المذابح الآشورية باستعراض جيشه المنتصر عبر شوارع بغداد بمعية الأمير المتوّج غازي ، والذي ازدادت شعبيته نتيجة لدعمه لممارسات الجيش . وتكمن المفارقة هنا في تصوير بكر صدقي على أنه العروبي الذي أنقذ أهل العراق في المثلث العربي السني . ولشعبيته الواسعة ، تمكن بكر صدقي من البروز على حساب الملك فيصل الأول بوصفه زعيم العراق الأكثر شعبية في صيف ١٩٣٣ ، كما تمكن من تمهيد الطريق لأول انقلاب عسكري في العالم العربي وقد نفذه في تشرين الأول من عام ١٩٣٦ .

كما أظهر قمع العشائر والآشوريين الدور المتزايد للنزعة الطائفية في السياسة العراقية خلال الثلاثينات ، حيث عزز الانقلاب العسكري للجيش في ١٩٣٦ من الانقسام بين القوميين العروبيين والوطنيين العراقويين وعلى نحو كان نذيرا بوقوع صراع مماثل بعد ثورة تموز ١٩٥٨ . ولكن هذا الانقسام لم يكن جليا خلال العشرينات . إذ إن الدستور العراقي المقترح في ١٩٢٤ وامتياز شركة النفط العراقية التركية في ١٩٢٦ ، وقضية أنيس النصولي في ١٩٢٧ ، وزيارة عام ١٩٢٨ لبغداد من

قبل ألفرد موند ، ومعاهدة ١٩٣٠ الانجلو-عراقية ، قد لقيت جميعها معارضة من قبل كل من القوميين والوطنيين العراقيين على حد سواء ، حيث تعاون حزب الإخاء الوطني مع الحزب الوطني اللذين مثلا التوجهين القومي العروبي والوطني العراقوي على التوالي في أوائل الثلاثينات ، من أجل الوقوف بوجه المباحثات بشأن المعاهدة المزمع عقدها بين المملكة العراقية والبريطانيين . لكن فيصل فضّ هذا التحالف في عام ١٩٣٢ عندما عرض على القومي العروبي رشيد عالي الكيلاني تسلم منصب رئيس الديوان الملكي ، فتوقف حزب الإخاء الوطني عن معارضة الحكم الملكي . وبالنتيجة ، استقال كامل الجادرجي من الحزب للانضمام إلى جماعة الأهالي الوطنية العراقوية . وهكذا ، دبّت الاختلافات الأيديولوجية بين الوطنيين والقوميين العراقيين ، وأخذت بالتبلور عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ . كما أن تشكيل الحزب الشيوعي العراقي في ١٩٣٤ ، ومع أنه حزب أممي ، قد شدّ من أزر القوى العراقوية الساعية للنيل من التأثير والنفوذ القومي العروبي .

لقد تم تصوير الانقلاب العسكري لبكر صدقي في تشرين الأول عام ١٩٣٦ على أنه حدث بارز لأنه مثّل أول تدخل عسكري في السياسة العربية الحديثة . ومن ناحية أخرى ، يحتاج الانقلاب إلى المزيد من التحليل بسبب أثره على السياسة العراقية لما بعد ثورة ١٩٥٨ ، وخلال الحقبة البعثية لما بعد ١٩٦٨ ؛ إذ لم يكن الانقلاب ليقع لولا مؤازرة الوطنيين العراقويين ، أمثال جعفر أبو التمن مدير غرفة بغداد التجارية والرئيس السابق للحزب الوطني وجماعة الأهالي . فمن دون قاعدة مؤسساتية تقف وراء مجموعة صغيرة من ضباط الجيش ، الذين كان العديد منهم من الأكراد ، ما كان لبكر صدقي أن يطمع في التخطيط للانقلاب من دون دعم سياسي مدني أو من دون مجموعة من «المثقفين العضويين» بحسب التعابير الغرامشية ، حيث إن بكر صدقي أدرك وبوضوح أكبر أن استيلائه على السلطة يفتقر إلى المشروعية والتجربة لإدارة البلاد ، خصوصا بعد اغتيال قواته لقائد الجيش العام ذي الشعبية . ومن خلال حكمت سليمان ، وزير الداخلية السابق ، عرض بكر صدقي على جماعة الأهالي المشاركة في تشكيل حكومة إصلاحية قبل الانقلاب . وحكمت سليمان هذا الذي أعطته أصوله العثمانية وضع من هم من الأقليات مثلما هو الحال مع بكر صدقي ، اعتنق بانتهازية أفكار جماعة الأهالي ومفهومهم عن

«الشعبية»[1] للاشتراك في مؤامرة الانقلاب مع صدقي[2].

كما أن الذي جعل الانقلاب ذا أهمية على نحو خاص عدا زعامته من قبل عراقي من أصول كردية هو دعم المثقفين الشيوعيين له ، بيد أن موظفي الوزارة كانت تساورهم الشكوك بصدد التزام بكر صدقي بالإصلاح الاجتماعي ، غير أن مثل هذه عكست إحباط النخب العراقية وعدم قدرتها على إحداث أي تغيير ذي معنى. وتلقى الانقلاب تأييدا واسع النطاق كذلك الذي وهبه إياه العديد من الشعراء العراقيين ، الذين دبجوا المدائح في جامع الحيدرخانة ؛ كما حظي بالتأييد من صحيفة الانقلاب ذات الهيمنة الشيوعية ، والتي كان يرأس تحريرها الشاعر الشهير محمد مهدي الجواهري ؛ ومن العمال الشيعة في بغداد[3]. لذا مالت الحكومة الجديدة وبقوة إلى جانب الأقليات والوطنيين العراقويين ، فضمت كرديين ووزيرين من أصول تركية واثنين من الشيعة ، وآخرين اثنين من العرب السنة كان عددهما هو الأقل من بين جميع أعضاء الوزارة . وكان جعفر أبو التمن وأعضاء جماعة الأهالي الشباب الذين التحقوا بالوزارة قد تقبلوا بسذاجة تطمينات حكمت سليمان بأن بكر صدقي كان يرغب وبتفان في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية ، حيث أصبح جعفر أبو التمن وزيرا للمالية ، وكامل الجادرجي وزيرا للاقتصاد والاتصالات ، وناجي أصيل (الذي أصبح فيما بعد رئيسا لتحرير مجلة سومر التي تعنى بشؤون الآثار) وزيرا للشؤون الخارجية ، ويوسف عز الدين وزيرا للتربية ، في حين ساندت جماعة الأهالي صالح جبر كوزير للعدل .[4]

---

(١) يقصد بالشعبية التبليغ برؤية سياسية تحتكم إلى مصالح عموم الشعب . راجع مظفر عبدالله أمين . جماعة الأهالي : أصلها وأيديولوجيتها ودروها في السياسة العراقية ، ١٩٣٢-١٩٤٦ . أطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات الشرقية ، جامعة دورهم ، ١٩٨٠ ، ١٦-١٢٣ .

(٢) كان الدافع الرئيسي لاشتراك سليمان في الانقلاب هو غضبه من عدم دعوة ياسين الهاشمي له أثناء تشكيل وزارته ، حيث خشي سليمان من تباهي الهاشمي بأنه «سيبقى في السلطة عشر سنوات» ، مما يعني ذلك بأنه سيقصى من السياسة لفترة متطاولة .

(٣) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٣٩-٤٤ .

(٤) أمين ، جماعة الأهالي ، ١٦٧ .

وتفاقمت الشكوك القومية العروبية بالنظام الجديد بسبب تلقيه للمؤازرة من اليساريين والاقليات[1] ؛ إذ تلقت حكومة حكمت سليمان دعما قويا من قبل الطائفة اليهودية التي تعرضت إلى المشاكل مع الحكومة القومية العروبية السابقة لياسين الهاشمي ، بسبب مساندة عدد من اليهود العراقيين للحركة الصهيونية . كما أن الثورة العربية في فلسطين للأعوام ٣٦-١٩٣٩ والمؤازرة القوية للعرب الفلسطينيين من قبل عرب العراق السنة على نحو خاص ، قد عمقتا المشاعر القومية العروبية المعادية لليهود التي أدت إلى استخدام القنابل لتفجير المنازل والنوادي اليهودية وإزهاق العديد من الأرواح[2] . ثم إن قمع حكمت سليمان للوطنيين العرب البارزين مثل فوزي القاوقجي وسعيد الحاج ثابت الذي كان مثله من أصول تركية ، بالإضافة إلى افتقاره للاهتمام بالنزعة القومية العروبية ، قد فاقم على نحو أكثر حدة من التوترات بين القوميين العروبيين والوطنيين العراقويين[3] . وثبت في النهاية خطأ اشتراك جماعة الأهالي في حكومة بكر صدقي - سليمان ؛ إذ لم يبذل حكمت سليمان جهدا يذكر لتنفيذ أهداف التنظيم . فسيطر بكر صدقي بالتدريج على الحكومة على الرغم من وعوده بعدم التدخل في الشؤون السياسية . ثم إن اصطفافه إلى جانب التجار وملاك الأراضي المحافظين قضى على أية آمال في إجراء الإصلاحات[4] . لذا اعتمد بكر صدقي بشكل متزايد على الضباط الأكراد لدعم موقفه . وفي تلك الأثناء ، تآمر على اغتياله الضباط القوميون العروبيون ، الذين استاءوا منه بسبب إقدامه على قتل القائد العام للجيش جعفر العسكري .

وبالإضافة إلى ترسيخ انقلاب بكر صدقي لسابقة من سوابق التورط العسكري في الشؤون السياسية ، غير أن هذا الانقلاب قد كشف عن المدى الذي هيمنت فيه كل من الأيديولوجيا والنزعة الطائفية على السياسة النخبوية حتى ذلك الحين ، حيث تمكن هذا الرجل من تعبئة أعضاء جماعة الأهالي من خلال وعده بتحويل

---

(١) المصدر نفسه ، ١٧١ .

(٢) طربوش ، دور الجيش ، ٣٨-١٣٩ ، ٥٧-٢٥٨ حاشية رقم ٧٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٣٩ .

(٤) أمين ، جماعة الأهالي ، ١٩٠ .

حكومته إلى «مجموعة إصلاحية» عن طريق الأخذ بتشكيلة وزارية تدعم إلى حد كبير النزعة الوطنية العراقوية . وسمحت هذه السياسة لبكر صدقي بالوقوف بوجه نفوذ الضباط القوميين العروبيين ، الذين وفروا دعما أساسيا لحكومة ياسين الهاشمي المخلوعة[1] . إذ إن أحد الدوافع الرئيسية الذي وقف وراء الانقلاب كان يتمثل في خشية بكر صدقي من عدم ترقيته إلى منصب القائد العام للجيش ، ونتيجة لإدراكه بأن اتكال حكومة الهاشمي على الضباط القوميين العروبيين ستجعل هذه الترقية أمرا غير وارد . كما عكس الانقلاب صراعا آخذًا بالتعمق بين توصيفين رئيسيين للمجتمع السياسي ، وتفاقم بفعل التوتر بين سيطرة الزمر السياسية على الدولة وجهود اليساريين لتشريع إصلاحات اجتماعية واقتصادية . وسعى صدقي إلى استغلال الانقلاب لتوسيع نفوذه ونفوذ عصبته من ضباط الجيش الذين ساندوه . في حين رأت جماعة الأهالي في الانقلاب فرصة للحرية في التحزب وتحرير السجناء السياسيين ، وتوزيع الأراضي والقضاء على الفساد ، وتوفير حماية أكبر «للأقليات والمجموعات الدينية والعرقية» للعراق[2] . إذ اجتذبتهم شهرة حكمت سليمان السياسية ووعوده بالإصلاح ، ولكونه أيضا ممن يشترك معهم بتمتعه بوضع الأقلية بسبب أصوله التركية[3] . وفضلا عن الإحباط بسبب الافتقار للإصلاحات ، كان الدافع الإضافي هو كراهية الشعب وجماعة الأهالي المفرطة لحكومة ياسين الهاشمي القمعية . وبذلك وقع الإصلاحيون ضحية لغواية اعتقادهم أن بإمكانهم تفادي بكر صدقي غير المحنك سياسيا ، والسيطرة من ثم على سياسة الحكومة .

لقد كان التحالف بين الجيش ورئيس الوزراء وجماعة الأهالي بمؤازرة الحزب الشيوعي العراقي الناشئ نذيرا بالمشاكل التي ستحدث بعد ثورة تموز ١٩٥٨ . ففي

---

(١) من السفير كلارك كير في بغداد إلى وزير الخارجية في نيسان ١٩٣٦ ، أف أو ، ٢٠٠١٤/٣٧١/أي . ٧١٤٧ ، مثلما ورد في كتاب أمين ، جماعة الأهالي ، ص١٨٤ .

(٢) أمين ، جماعة الأهالي ، ١٧٣ .

(٣) إن الأعضاء الأربع والأكثر شهرة من بين عناصر النظام جرى اعتبارهم غرباء لاعتبارات سياسية من قبل القوميين العروبيين . فصدقي كان من أصول كردية ، وسليمان من نسل تركي ، وكان أبو التمن شيعيًا ، في حين كان كامل الجادرجي من عائلة بغدادية قديمة ذات أصول فارسية .

كل من ١٩٣٦ و١٩٥٨ ، توهم الإصلاحيون الاجتماعيون بأن النظام المدعوم عسكريا سيحقق الإصلاحات الاجتماعية . وفي كلتا الحالتين لم تتحقق تطلعاتهم ليس بفعل القادة الذين دعموهم فحسب ، بل إنها لم تتحقق أيضا بسبب القوميين العروبيين الذين عارضوا هذه الإصلاحات . كما إن الاغتيالات السياسية والاستخدام المتزايد للشرطة السرية ، ناهيك عن سابقة إسقاط الجنسية العراقية عن الناشطين السياسيين غير المرغوب فيهم من قبل نظام بكر صدقي ، قد مهدت السبيل للأنظمة المتعاقبة لاتخاذ إجراءات أكثر قمعية .

إن الفترة بين اغتيال بكر صدقي في ١٩٣٧وانقلاب ١٩٤١ الشهير بقيادة العقداء الأربعة المعروفين «بالمربع الذهبي» كانت واحدة من فترات عدم الاستقرار إلى حد كبير . فمن الواضح أن الثورة العربية في فلسطين ٣٦-١٩٣٩ ، والتحدي النازي للنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط ، والاهتياج المفاجئ للملك غازي لصالح الانتفاضة الفلسطينية ، ودعوته للقضاء على النفوذ الفرنسي في سوريا والنفوذ البريطاني في الخليج ، قد أججت المشاعر الوطنية والقومية العروبية[1] . كما أن موت غازي في حادث سيارة عام ١٩٣٩ ، والذي شعر الكثير من العراقيين بأنه كان مدبرا من الإنجليز ، قد نال على نحو اكثر من الاستقرار السياسي ؛ لأن فيصل الثاني ابن الملك غازي كان صغيرا على الحكم ؛ لذا عهد بالتاج إلى الوصي الضعيف ذي الميول البريطانية ، الأمير عبد الإله .

ويوضح هذا الإطار التاريخي لماذا تتجاوز دلالة انقلاب بكر صدقي فيما يتعلق بالتطور السياسي العراقي مسألة استيلاء الجيش على السلطة ؛ إذ كانت مشاركة جعفر أبو التمن وجماعة الأهالي في انقلاب بكر صدقي سابقة مثيرة للجدل تلقّى من خلالها نظام عراقي دعم الحضور الثقافي المنظم . وهي حالة تكررت إبان نظام عبد الكريم قاسم ونظام بعث ما بعد ١٩٦٨ . لذا فإن الوزراء المدنيين في حكومة صدقي _سليمان ، وهم تحدو بهم الآمال لتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية ، كانوا في تعارض تام مع النموذج السياسي الدارج ، الذي يتمثل بهيمنة ما يعرف «بالسياسيين المحترفين» الفاسدين ، الذين كان جلّهم من العرب السنة على مجلس الوزراء .

(١) خضوري ، العراق المستقل ، ١٤١ .

ولقد اعترض بكر صدقي سبيل الإصلاحات الاجتماعية لأنه كان يخشى من تنفير النخب الثرية وابتعادها عنه ؛ إذ عقب إعلان مجلس الوزراء لبرنامجه الإصلاحي الأولي الذي أخذ على عاتقه وبجدية مواجهة مشاكل البلاد الملحة ، تعرضت الحكومة للاتهام بأن لها ميولا «شيوعية»[1] ، حيث قام جعفر أبو التمن بعد فترة قصيرة من الانقلاب ، وقد كان وزيرا للعدل آنذاك ، بإعداد قائمة بأهداف النظام الجديد تضمنت إطلاق سراح السجناء السياسيين ، وتوسيع حدود حرية الصحافة ، وإعادة توزيع الأملاك الكبيرة للأراضي وفقا لنظام الحصص . واجتذبت هذه الأهداف كلها دعما شعبيا لافتا للنظر . ومع ذلك أدى التهجم على النظام ، على أساس أنه «شيوعي» ومعاد للنزعة القومية العروبية ، ببكر صدقي إلى الانتقال بحدة من اليسار إلى اليمين وبات أكثر قمعا . لذا انسحب جعفر أبو التمن وجماعة الأهالي خلال شهور قلائل من تشكيل مجلس الوزراء .

كما أظهرت سياسات صدقي المشاكل البنيوية التي تواجه أي نظام يحاول إحداث تغيير اجتماعي في هذه المرحلة من التطور السياسي للعراق ؛ إذ ليس بإمكان أية حكومة أن تلبي مصالح كل شرائح النخبة السياسية ، مثلما أنه ما من حكومة ترغب في المخاطرة لتكون عرضة للاتهام بأنها «شيوعية» . وبما أن أغلب أعضاء مجلس الوزراء لم يكن لهم دور يذكر في تقرير السياسة العامة ، لذا كانت الحالة السائدة هي التكالب على النفوذ والمكاسب الشخصية . ثم إن ضمَّ الإصلاحيين إلى الحكومة في ظل هيمنة الضباط الأكراد قد نجم عنه تحالف غير مستقر إلى حد بعيد . فداخليًا ، كان بكر صدقي يحرض ضد وزراء جماعة الأهالي بينما كان يواجه ، خارجيًا ، مصالح أصحاب الأموال والأراضي بالإضافة إلى القوميين العروبيين .

لقد بيَّن فشل نظام بكر صدقي المدى الذي وصلته غلبة الرؤية القومية العروبية للمجتمع السياسي في الصراع من أجل الهيمنة . وعكس هذا الأمر إلى حد بعيد التماسك الأيديولوجي الأكبر للقوميين العروبيين ، والذي ظهر في صياغتهم لذاكرة تاريخية لم تفترض فحسب وجود عصر ذهبي عربي إسلامي ، بل إنها تشربت بشعور قوي بالمظلومية وبالوقوع الدائم ضحية للتآمر . وبالرغم من أن التحالف الوطني

---

(١) للاطلاع إلى نص هذا البرنامج الإصلاحي ، راجع طربوش ، دور الجيش ، ملحق رقم ٢ ، ٩١-١٩٥ .

العراقوي الأكبر والأكثر تنوعًا من الناحية الاثنية وفّر مفهوما أكثر «عقلانية» للمجتمع السياسي العراقي ، إلاَّ أن رؤيته الأكثر غموضًا وتعقيدًا بشأن المستقبل لم يكن من السهل تنفيذها سياسيًا . فعلى خلاف القوميين العروبيين ، افتقر الوطنيون العراقويون إلى رؤية حسنة الإعداد بخصوص الماضي . علاوة على ذلك ، كان القوميون العروبيون قادرين على قمع القوى العراقوية ، وخصوصًا الحزب الشيوعي العراقي والنخب اليسارية ، من خلال سيطرتهم على أجهزة الدولة والجيش .

وعند الثلاثينات ، كان من معالم السياسة العراقية اتسامها باعتقاد مغلوط مفاده الأخذ بمنطق دورة الوزارات المتكررة التي هيمنت عليها شلل متناوبة . ومع أن محاباة الأقارب والرشوة والتجاهل الفاضح للتأثير الاجتماعي للسياسة العامة كانت من الأمراض المستعصية ، إلا أن هذا النظام أظهر بأن النخبة السياسية قد تبنت من دون وجل تقاسمًا ثلاثيًا للسلطة بينها هي بالذات وبين الملكية والبريطانيين . ومن الجلي بأن انقلاب بكر صدقي قد هدد هذا النموذج لتقاسم السلطة بإنهائه لحقبة عشر سنوات على هذا التقاسم ، حتى إن ياسين الهاشمي قد تنبأ ، على نحو ما ، بحدوث ما هو أسوأ فيما يتعلق باستمرار الدكتاتورية العسكرية لأمد غير معلوم . ثم إن ما استوحاه بكر صدقي من إسقاط فرانكو لحكومة إسبانيا الجمهورية ، وانقلاب رضا شاه في إيران المجاورة والكمالية في تركيا ، لم يفعل سوى أنه قد عزز إدراك منافسيه لحقيقة أنه لن يتعجل ترك السلطة . فضلا عن ذلك ، تم تصوير هيمنة وزراء من غير السنة كجعفر أبو التمن على مجلس الوزراء على أنه تدخل غير مرحب به في العملية السياسية ، التي كانت تهيمن عليها حتى ذلك الحين نخبة سنية عربية . وهكذا ، جرى تشويه سمعة النزعة الوطنية العراقوية بسبب زعزعتها لنظام سياسي كان قد اكتسب شكلا مؤسساتيا رغم اختلاله الوظيفي .

كما أضرَّ الدعم الثقافي لبكر صدقي على نحو أكثر بالقضية الوطنية العراقوية طالما بات الإصلاح الاجتماعي لا يعرف إلا من خلال نظام مرتبط بالاغتيال السياسي والفساد والتحلل الأخلاقي . ثم إن المخاوف التي تلت اغتيال جعفر العسكري أدت بياسين الهاشمي ومناصريه إلى الفرار من البلاد . وبما يماثل سلوك صدام وابنه عدي في فترة لاحقة ، كان فساد بكر صدقي وإدمانه على شرب الكحول ومطارداته الفاضحة للنساء ، وخصوصًا زوجات ضباط الجيش الآخرين ، قد أساءت

على نحو عميق للأخلاقيات المحافظة للطبقات الوسطى ، التي جاء منها الكثير من ضباط الجيش .

وحالما استقالت جماعة الأهالي من وزارة بكر صدقي ، وجد الجنرال نفسه أكثر عزلة . وتلاعب أعداؤه على نحو ناجح بالورقة الطائفية من خلال الطعن برصيد سمعته الوطنية ؛ إذ لم يعد ينظر إليه على أنه «منقذ» المجتمع العربي السني مثلما كان عليه الحال إبان الأزمة الآشورية ، بل أصبح ينظر إليه الآن ككردي يسعى إلى فصل العراق عن حظيرته القومية العروبية . وكان الضباط القوميون العروبيون منزعجين على نحو عميق من تعيينه للأكراد في مناصب عالية في قيادة الجيش . فاغتيل بكر صدقي في آب ١٩٣٧ في قاعة الانتظار بمطار الموصل عندما كان يهم بالمغادرة للقيام بجولة أوربية ، وصار هذا الاغتيال نذير شؤم بوقوع كثير من الحوادث المماثلة في المستقبل .

لم يعمق انقلاب بكر صدقي خطوط الانقسام بين الوطنيين العراقويين والقوميين العروبيين فحسب ، بل إنه خلّف أيضا تركة هامة ؛ إذ كان نظام صدقي - سليمان أول نظام يتمثل بالنزعة الوطنية العراقوية ، وأول من حشّد عن سابق وعي «مثقفيه العضويين» ، وأول نظام جرى تصويره على أنه معاد للحركة القومية العروبية ، كما أنه كان أول نظام اتهم بتعاطفه اليساري - وعلى الرغم من أن حكمت سليمان حاول أن يثبت بأن النظام كان منفتحًا على الحركة القومية العروبية ، إلا أن حقبة بكر صدقي التي تعطلت فيها الوظائف العامة أثارت الكثير من الشكوك بولاء قطاعات الشعب من غير العرب السنة . ولعل الأكثر أهمية في هذا المقام هو الأثر السلبي لفشل جهود الإصلاح على الوطنيين العراقويين أنفسهم . فأولا ، قوضت جماعة الأهالي مصداقيتها بمساندتها لدكتاتور عجز عن تنفيذ الإصلاحات . ثانيًا ، أثارت الجماعة عداوة القوميين العروبيين . ثالثا ، إن الانقسامات بين الرجعيين والإصلاحيين ، وبين الوطنيين العراقويين والقوميين العروبيين ، وبين من كانوا طائفيين ومن كانوا علمانيين متبنين سياسة أكثر انفتاحا ، دفعت بالنظام السياسي إلى توجه أكثر إيديولوجية يلعب فيه المثقفون على نحو متزايد دورًا هاما . ومنذ اغتيال بكر صدقي حتى عام ١٩٤١ ، على الأقل ، أصبحت الغلبة للمثقفين من القوميين العروبيين على حساب نظرائهم من الوطنيين العراقويين .

وفي الفترة ما بين اغتيال بكر صدقي والحرب الإنجلو - عراقية ، روّج تحالف القوميين العروبيين ، الذي هيمن عليه العقداء الأربعة بزعامة صلاح الدين الصباغ ، لأجندة متحمسة ومعادية للبريطانيين . ولم تؤكد النصوص القومية العروبية على الذاكرة التاريخية العروبية الإسلامية المرتبطة بالإمبراطورية العباسية فقط ، بل إنها أكدت أيضًا على الذاكرة التاريخية المتعلقة بالهوية التاريخية العربية ذات الأساس العشائري ، والمرتبطة بمفهوم غامض «للأصالة» الثقافية . فالصفحات الافتتاحية لمذكرات الصباغ ، «فرسان العروبة في العراق» مفعمة بتقديرات للمدى الذي كان أفراد نخبة العراق السياسية يعدّون بموجبه «أصلاء» ثقافيا . كما أن تأثير نادي المثنى ، الذي هيمن عليه القوميون العروبيون أمثال سامي شوكت ويونس السبعاوي ، كان منذرا بنوعية التوجه القومي العروبي الصارخ والمتسم بالرومانسية وبرهاب الأجانب ، وهو التوجه ذاته الذي سيتسم به حزب البعث فيما بعد . أما القضية الفلسطينية التي أصبحت ملحّة من جرّاء الانتفاضة العربية (٣٦-١٩٣٧) ضد البريطانيين والمستوطنين الصهاينة فقد اتخذت الدور المركزي سياسيا ورمزيا في السياسة المحلية . في حين أن ذرائعية جيل الإشراف الأكبر سنا من القوميين العروبيين ، أمثال نوري السعيد وياسين الهاشمي ، قد فسحت مجالا للتأويلات العروبية التي أصبح فيها «النقاء الأثني» و«الأصالة الثقافية» من العناصر المحددة للمجتمع السياسي ، وهو الأمر الذي كان مبشرًا بتكوين مماثل في الأيديولوجية البعثية .

وعندما استولى عبد الكريم قاسم على السلطة في ١٩٥٨ ، لم ينس كامل الجادرجي وزملاؤه الدروس والعبر لتحالف العسكريين والمدنيين في ١٩٣٦ . إذ رفض الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يتزعمه الجادرجي دعم النظام الثوري ما لم يقم بإجراء انتخابات وطنية . وحينما عجز قاسم عن تلبية هذا المطلب ، انسحب الحزب من الحكومة عدا حسين جميل الذي بقي في منصبه وزيرا للاقتصاد . ومع ذلك ، كان الضرر قد حاق بالحركة الوطنية العراقوية في ١٩٣٦ ؛ إذ نجمت عن انقلاب بكر صدقي ذاكرة تاريخية حطّت من قدر الوطنيين العراقويين لتصب في مصلحة القوميين العروبيين . ففي عام ١٩٥٨ ، شكك العديدون بولاء الوطنيين العراقويين الذين لم يساندوا الحركة القومية العروبية ، حيث أصبحت الحركة التي تنادي بأمة عراقية مترافقة مع التهريج والحكم التسلطي وانعدام الكفاءة ، كما ترافقت فوق ذلك كله مع

الافتقار إلى السمة الوطنية . وفي الواقع ، استغل القوميون العروبيون نكاية بعبد الكريم قاسم حقيقة كون قريبه محمد علي جواد ، قائد القوة الجوية ، قد كان من بين كبار معاوني بكر صدقي .

وعند نشوب الحرب العالمية الثانية ، كان النظام السياسي الذي يشرف عليه عبد الإله الضعيف والمتردد سياسيا ، متسما بسمات النخبة السياسية المتشظية على نحو متزايد ، وفقا للانقسامات التي كانت تمثل الشللية والطائفية ، والتي تمثل أيضا المصالح الطبقية الاجتماعية ، بالإضافة إلى اتسام هذا النظام بالفجوة المتزايدة للمدخولات بين الفقراء والأغنياء . وعندما أصبح عراقيو الطبقتين الوسطى والعمالية أكثر فاعلية على المستوى السياسي ، في الوقت الذي فشلت فيه الآليات المؤسساتية في إحراز تقدم على صعيد تلبية مطالبهم بالمشاركة السياسية ، فإن الإضرابات والمظاهرات والانتقادات للدولة ، والتي تلقفتها الصحف والمجلات والكتيبات قد تكثفت وتزايدت أعدادها . وطبقا لما بات معلوما وعلى إثر خطى بكر صدقي ، أصبح الجيش منغمسا في السياسة على نحو متزايد ، حيث كان يجري تقييم الضباط تبعا لمواقفهم من القضايا الأيديولوجية الراهنة آنذاك . كما أن الغضب المطرد من الإنجليز والمعزز بالشكوك التي أحاطت بوفاة غازي ، بسبب مؤازرته القوية للقضية الفلسطينية وانتقاده للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط ، قد أوحت للعقداء الأربعة بمغازلة قوى المحور . أما الأسباب الرئيسية وراء الحرب الإنجلو-عراقية في ١٩٤١ فكانت مرتبطة بقوة القوميين العروبيين المتنامية ، ورغبتهم في تخليص العراق من السيطرة البريطانية ، بالإضافة إلى المخاوف البريطانية من اتساع نطاق تأثير دول المحور في الشرق الأوسط .

إن النظام القومي العروبي الذي استولى على السلطة في ١٩٤١ في ظل الزعامة الاسمية لرشيد عالي الكيلاني ، مع أنَّه في الواقع كان خاضعا لهيمنة العقداء الأربعة - نظر الإنجليز إليه على أنه تهديد لهم ، خصوصا بعد فرار الوصي عبد الإله إلى جنوب العراق . وأدت ما تسمى بحرب الثلاثين يوما التي اندلعت بين الجيش العراقي والقوات البريطانية في العراق إلى نصر بريطاني ساحق مع نهاية شهر أيار ١٩٤١ . فعاد الوصي بعد ذلك بفترة وجيزة إلى السلطة وتم إلقاء القبض على أعضاء حكومة الكيلاني ، حيث جرت محاكمة العقداء الأربعة وإعدامهم ، بالإضافة إلى يونس السبعاوي الذي كان واحدًا من مناصريهم الرئيسيين .

ولقد جرى تحليل الصراع العسكري بشكل شامل للفترة من نيسان إلى أيار ١٩٤١ في موضع آخر(١). لذا يقتصر اهتمامي الآن على أثر حركة ١٩٤١ على الذاكرة التاريخية والنمو السياسي العراقي. ومن الواضح أن بالإمكان تحويل الهزيمة العسكرية إلى نصر سياسي. مثلما أثبت ذلك جمال عبد الناصر عقب العدوان الثلاثي على مصر عشية تأميم قناة السويس في ١٩٥٦، إذ رغم الهزيمة الساحقة للجيش العراقي على يد القوات البريطانية، إلا أن الحرب الإنجلو- عراقية لعام ١٩٤١ سرعان ما دلفت إلى محفل التخليد للذاكرة السياسية القومية العروبية، حيث تحولت الهزيمة إلى استشهاد عندما قبض البريطانيون على قادة الحركة وحاكموهم وأعدموهم. كما جرى وصم الملكية بالخيانة بسبب دعمها للبريطانيين في محاكمة زعماء الحركة، وبسبب استبعاد الضباط القوميين العروبيين وتقليص حجم الجيش. ومثلما يلاحظ حنا بطاطو، لم يبرأ الحكم الملكي من جراء أحداث ١٩٤١ واستمر بفقدان شرعيته إلى أن أطيح به عام ١٩٥٨(٢).

وتلا الحرب الإنجلو- عراقية قصيرة الأمد حدث آخر أصبحت خلاله السياسة الطائفية بديلا عن التصدي الجدي للتنوع الأثني والثقافي للعراق. فمهاجمة الطائفة العراقية اليهودية عقب النزاع مع البريطانيين وسّعت الفجوة على نحو أكبر بين القوميين العروبيين، الذين يعتبرون أنفسهم «أصلاء» ثقافيا والوطنيين العراقويين. وفرَّ أغلب المسؤولين الحكوميين من بغداد عقب هزيمة قوات رشيد عالي الكيلاني مع نهاية شهر حزيران ١٩٤١. لذلك لم تعد هنالك سلطة سياسية لفرض النظام العام؛ لأن الوصي عبد الإله كان لا يزال في الجنوب والقوات البريطانية المتحفزة لم تدخل العاصمة بعد. والشخص الوحيد الذي رفض مغادرة بغداد كان يونس السبعاوي. وهو عضو ناشط من أعضاء نادي المثنى الذي شكّل بتأثير من السفير الألماني فريتز

(١) لمعرفة المزيد عن المنظور البعثي، راجع فاضل البراك، (التكريتي)، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني وحرب ١٩٤١ مع البريطانيين (بغداد: الدار العربية للطباعة، ١٩٧٩). وراجع أيضًا بطاطو، الطبقات الاجتماعية، ٩٨-٢٩٩، ٥٣-٤٦٢، وراجع خضوري، العراق المستقل، ٢١-٢٣٥.

(٢) بطاطو، الطبقات الاجتماعية، ٣٤٥.

غروبة منظمة الفتوة الشبابية على غرار المنظمات الفاشية الأوروبية . ولذلك لا غرابة في أن تكون لدى يونس السبعاوي مشاعر معادية بقوة لليهود[1] . ثم وقعت حادثة ما يسمى بالفرهود بحسب اللهجة العراقية الدارجة ، حيث قام الرعاع بقيادة أعضاء نادي المثنى ومنظمته الشبابية بمهاجمة الطائفة اليهودية في بغداد في الأول والثاني من حزيران ١٩٤١ ، فقتلوا وجرحوا العديد من اليهود وحطموا قدرا ملحوظا من الممتلكات .

وبذلك وقع المحذور على الرغم من أن حاييم كوهين حاول أن يبرهن بأن الفرهود كان حادث العنف الوحيد المعادي في العراق لليهود ، وأنه كان مقتصرًا على بغداد حيث بثت السفارة الألمانية التأثير النازي[2] . وأخذ يهود العراق الذين كانوا حتى ذلك الحين مندمجين تماما في المجتمع العراقي بالتساؤل حول وضعهم الأثني . وبما أن التهجم كان بقيادة أعضاء نادي المثنى ، لذا أصبح ينظر إلى الأيديولوجية القومية العروبية على أنها تتسم على نحو ما بالعنصرية والشوفينية أكثر من أي شيء آخر . ورغم كون الفرهود مجرد حادث منعزل غير أنه أظهر تماثلا مقلقا مع المذبحة الآشورية في ١٩٣٣ ، حيث بيّن من جديد أن بإمكان الإحباطات وعدم الاستقرار السياسي أن تؤدي إلى العنف ضد الأقليات . كما أنذرت حادثة الفرهود بمساع تالية أكثر تنظيما على يد القوميين العروبيين في حزب البعث لاستغلال أقليات العراق ، من أجل غايات سياسية كالشنق العلني لعدد من العراقيين اليهود في كانون الثاني ١٩٦٩ .

ولقد تيسر دمج حركة ١٩٤١ بالذاكرة التاريخية الجماعية للعراق ، بفعل تأثير العقيد صلاح الدين الصباغ زعيم الحركة الذي أسلس قياده تماما للنزعة القومية

---

(١) للاطلاع على وصف متعاطف لشخصية يونس السبعاوي ، راجع خلدون ساطع الحصري (ابن ساطع الحصري) ، الأفكار السياسية ليونس السبعاوي ، في كتاب الحياة الفكرية في الشرق الأوسط ، ١٨٩٠-١٩٣٥ ، تحرير مروان بحيري (بيروت : مطبعة الجامعة الأمريكية في بيروت ، ١٩٨١) ، ٦٥-١٧٥ .

(٢) حاييم كوهين ، الفرهود المعادي لليهود في بغداد ، ١٩٤١ ، مجلة دراسات الشرق الأوسط ٣ ، عدد رقم ١ ، (١٩٦٦) : ٢ - ١٧ .

العروبية على نحو إيثاري إذا لم يكن مفرطا في إنكار الذات . فإخلاصه وعدم اهتمامه بالمكاسب الشخصية أو الانتهازية الشللية جعلاه بعيدًا عن شلة «السياسيين المحترفين» . كما أن مذكراته التي أكملها قبل إعدامه في ١٩٤٦ بعنوان (فرسان العروبة في العراق) تشير إلى سلطة الذاكرة على سلوكه السياسي ، وإلى الأسلوب الذي هيمنت عليه المفاهيم المثالية والرومانسية للتوجه القومي العروبي على فكره . وبسبب وطنيته غير الأنانية وسموه في مواجهة حكم الإعدام أمسى صلاح الدين الصباغ شهيدا نموذجيا . وعلى العكس من بكر صدقي الذي نظر إليه بعد مقتله على أنه شخصية سياسية مستهجنة سعت وراء منافعها الشخصية ، رغم انتصاراته العسكرية العديدة ، كان العقداء الأربعة وخصوصا صلاح الدين الصباغ يجري تذكرهم لالتزامهم غير الأناني بالحركة القومية العروبية ، على الرغم من فشلهم العسكري الفادح في مواجهة البريطانيين[1] . وعليه ، كان لدى القوميين العروبيين تراث أكثر قوة للاعتماد عليه عندما اندلع الصراع ضمن الجيش عقب فترة قصيرة من تسلم حركة الضباط الأحرار للسلطة في ١٩٥٨ ، بين الوطنيين العراقويين بزعامة عبد الكريم قاسم ، والقوميين العروبيين بزعامة عبد السلام عارف .

ولم تنعكس تركة حركة ١٩٤١ بشكل سلبي على الملكية فحسب ولكنها انعكست أيضا على الحزب الشيوعي العراقي ، فربطت على نحو تحريفي الحركة الوطنية العراقوية بالسيطرة الإمبريالية على العراق . ومع تقلص الجيش إلى حد كبير ، واستبعاد القوميين العروبيين من سلك الضباط ومن وزارة التربية واعتقال أعضاء نادي المثنى ، تضاءل النفوذ القومي العروبي عقب ١٩٤١ . فوجد الحزب الشيوعي العراقي خلال الحرب العالمية الثانية مناخا أكثر ملاءمة لمساعيه التنظيمية خصوصا في النقابات العمالية . بينما ربط القوميون العروبيون تدهورهم على نحو مباشر بالوضع العسكري الضعيف للعراق من جهة ، وبظهور الحزب الشيوعي العراقي - الذي كان يعتبر الشيطان الأكبر للقومية العروبية - واستقطابه للكثير من الأقليات من جهة أخرى . كما أصبحت الحركة الوطنية العراقوية في الذاكرة الجمعية القومية

---

(١) حتى الصباغ نفسه عاب على زملائه العقداء في المربع الذهبي عدم رباطة جأشهم في مقاتلة البريطانيين حتى النهاية . راجع فرسان العروبة في العراق (دمشق : الشباب العربي ، ١٩٥٦) ، ٢٢ .

العروبية أكثر ارتباطا وتعلقا بالمصالح الأجنبية وغير الوطنية .

قد توصف المقاربة المعيارية للسياسة العراقية في فترة ما بين الحربين العالميتين على أنها «خطاب الانحلال السياسي» . إذ يوحي منظور كهذا بمسار متواصل للانحدار الذي أدى إلى الحكم القمعي لحزب البعث . ومع ذلك ، قد ينظر برؤية مغايرة إلى المجتمع العراقي على أنه كان راغبا في تجربة تطورات إيجابية في هذه الفترة ، التي تعكس ما أشار إليه كارل دويتش بـ «الحراك الاجتماعي» ، وما يدعوه آندرسون بافتراض وجود «مجتمعات مُتخيَّلة»[1] ، حيث تضمنت هذه التطورات هجرة كثيفة من الريف إلى المدينة ، واشتملت على تحديات ناجمة عن الثقافة الريفية التقليدية وتوسع الصحافة المطبوعة ونمو الحياة النقابية ، وبضمنها الاتحادات المهنية والجمعيات الطلابية والنوادي السياسية والنقابات العمالية ، ومن ثم ظهور أشكال جديدة من الإنتاج الثقافي كالقصة القصيرة . وتلقي هذه الرغبة في إيجاد صيغة تضامنية للهوية الجماعية بالضوء على مفارقة هامة . فمن جهة أولى ، عكست نمو مجتمع مدني ناشئ ؛ إذ سعت الطبقات المتحضرة من خلال تأسيس المنظمات إلى تطوير وسائل تعبير ثقافية وروابط اجتماعية جديدة . كما عكس التوسع في الصحافة رغبة بالتواصل مع ما يتجاوز حدود العائلة والعشيرة ناهيك عن المنطقة . ومن جهة أخرى ، كان عدم تمكن أغلب العراقيين من المشاركة السياسية يعني بأنه لم يكن بمستطاع هذه التطورات أن توظف إمكانياتهم لإنشاء نظام سياسي منفتح وأكثر تسامحا . فالحراك السياسي ، مترافقا مع الافتقار إلى المؤسسات للتعبير عن المصالح ووجهات النظر السياسية قد أنتج عوضا عن ذلك «سياسة اللجوء إلى الشارع» . إذ كانت الخيارات محدودة أمام الطبقات الوسطى والدنيا . ولم يكن أمامها سوى أن تبقى ساكتة أو أن تلجأ إلى الشارع فعليا أو رمزيا لتوجيه الانتقادات للدولة . وغاب عن بال الكثير من المراقبين ، أثناء تركيزهم على تنافر أنغام السخط السياسي ، الانتباه إلى الانتشار المتنامي للتعبيرات الثقافية والمنظمات الجديدة التي اتسمت بها

(١) راجع كارل دوتش ، الحراك الاجتماعي والتطور السياسي ، مجلة أمريكان بوليتكال ساينس ريفيو عدد ٥٥ (أيلول ، ١٩٦١) : ٤٩٤ ، بندكت آندرسون ، **المجتمعات المتخيلة : تأملات في أصول النزعة القومية** (لندن : فيرسو ، ١٩٨٣) .

فترة ما بين الحربين العالميتين ؛ إذ على الرغم من حداثة نشوء الدولة والافتقار إلى تراث من الوعي الوطني العراقي ، غير أن ذاكرة تاريخية مرتبطة بالحضارات العراقية القديمة وبدور العراق المركزي في بروز الإسلام والثقافة العربية ، وبالجهود العراقية لمواجهة الإمبريالية البريطانية إبان ثورة العشرين ، وفّرت كلها مجموعة هامة من القيم والمعايير التي تحرك العراقيون في ظلها سياسيا وشكلوا روابطهم التضامنية . كما كان هنالك حراك سياسي كذلك لدى الطبقات الدنيا خلال الثلاثينيات ، حيث تكاثرت النقابات العمالية . وكان لاتحاد الصنائع العراقية الذي تشكل في ١٩٣٠ دور مركزي في تنظيم الإضراب العام في بغداد عام ١٩٣١ ، والذي كان موجها ضد الضرائب البلدية التي اجترح البريطانيون فرضها على التجارة الحضرية[١] .

وحصل نشاط تنظيمي ملحوظ في التعليم العالي . فكلية القانون التي تأسست في ١٩٠٨ وأغلقت خلال الحرب العالمية الأولى قد أعيد افتتاحها خلال السنتين ٢٠-١٩٢١ . ولمواجهة النقص الحاد في أعداد المعلمين ، جرى افتتاح دار المعلمين العالية في عام ١٩٢٣ ، التي حظيت بسمعة كبيرة وأصبحت مدة الدراسة فيها أربع سنوات في ١٩٣٩ . كما تأسست كلية الطب في ١٩٢٧ ثم تلتها كلية الصيدلة في ١٩٣٦ . وسبق للحكومة العراقية في ١٩٢١ أن قامت بإعداد المدرسين خارج البلاد نتيجة إدراكها عدم قدرة البنية التحتية التعليمية للعراق على تلبية متطلبات البلاد[٢] ، حيث جرى استدعاء مدرسي الثانويات من سوريا ولبنان والبلدان العربية الأخرى لتحسين التدريس على المستويين التمهيدي والثانوي .

وحفز توسع التعليم العالي والثانوي على نمو النزعة الوطنية والحياة التضامنية ، التي اشتملت على إنشاء المنظمات الطلابية والمهنية والنوادي السياسية . وكان تشكيل هذه المنظمات وانغماس أعضائها الفاعل في الشؤون السياسية مؤثرا على

---

(١) من أجل الاطلاع على دراسة تحليلية للمنظمات المهنية الجديدة واتحاد المنظمات المهنية ، راجع كتاب كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية : التكون وبداية التحرك (بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١) ، ٢٧-١٥٤ .

(٢) فاهم قوبين ، التعليم والعلم في العالم العربي (بالتيمور : مطبعة جونز هوبكنز ، ١٩٦٦) ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٧٣-٢٧٤ ، ٢٧٦ .

وجود وعي مدني متنام . وعلى الرغم من أن هذه المنظمات الجديدة كانت باستمرار مقتصرة على المدن ولدى أعضائها شيء من التعليم الرسمي في أقل تقدير ، إلا أنها تخطت الحدود الطائفية مثلما يلاحظ ، على سبيل المثال ، في التحالف الطلابي السني الشيعي ، الذي عارض سعي وزارة التربية لطرد أنيس النصولي من موقعه التعليمي عام ١٩٢٧ .

ولقد ألقت قضية النصولي بالضوء على الانقسامات الجيلية بين طراز ثقافي وسياسي قديم من جهة ، وحركة وطنية جديدة ذات توجه إصلاحي من جهة أخرى . وأنيس النصولي وهو واحد من بين أربعة من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت ممن تم استدعاؤهم للعمل في التدريس الثانوي في العراق ، كان قد نشر دراسة مثيرة للجدل حول الإمبراطورية الأموية ، تخللتها إشارات تنتقص من الشيعة مما أدى إلى إقصائه من وظيفته . وكان «علماء» بارزون من رجال الدين الشيعة هم المحرضين الرئيسيين على طرد النصولي[١] . وبما أن وزير التربية كان شيعيا مثلما جرت العادة ، فإن النظام التعليمي كان أحد المجالات التي كان بإمكان الشيعة أن يمارسوا فيها بعض التأثير[٢] . ولقضية النصولي أهمية لاعتبارين اثنين : الأول هو أن شكاوى الوجهاء الشيعة كانت واهية وعكست سعيا لاستغلال هذه القضية ابتداء من أجل تعزيز مصالحهم[٣] . ثانيا ، إن الطلاب المتظاهرين الذين أكدوا على حق النصولي في التعبير عن رأيه كانوا من الشباب السنة والشيعة معا ؛ إذ على الرغم من أن الانقسامات الطائفية ظلت بارزة بين النخب السنية والشيعية ، وسواء كانت حقيقية

---

(١) يشير ساطع الحصري إلى أن أحد المهيجين الرئيسيين لإقالة النصولي هو جعفر الشبيبي شقيق الشيخ رضا الشبيبي ، مذكراتي في العراق (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧) ، ١ : ٥٦٤ .

(٢) ينبغي عدم المبالغة في تقدير هذا التأثير . إذ إن المدير العام للتعليم الذي كان موظفًا مدنيًا وليس معينًا لاعتبارات سياسية ، كان يمثل السلطة الفعلية في المنظومة التعليمية ؛ لأنه يبقى في منصبه فترة أطول من الوزراء المختلفين ، الذين عادة ما يتولون المنصب لفترة وجيزة قبل مغادرته . وكان معظم هؤلاء الموظفين المدنيين من العرب السنة كساطع الحصري .

(٣) في الحقيقة ، ضمن كلامه مقاطع أخذها من كتاب النصولي الدولة ـ الأموية في الشام ـ والتي كانت تحتوي على تصريحات لم تكن مستساغة من قبل الشيعة . راجع كتاب مذكراتي ، ص٥٦٠ .

أم زائفة ، غير أن الشعور الأثني كان قليل الأهمية بالنسبة لأغلب الطلاب العراقيين[1] . و عندما حاولت النخبة الدينية الشيعية تعبئة الشباب الشيعة ضد النصولي منيت جهودها بالفشل تماما[2] . ثم إن الاحتجاجات الطلابية التي دعت إلى حرية التعبير أجبرت الحكومة بالنهاية على التراجع .

ولقد تشكلت منتديات كالمنظمات الطلابية العراقية ، مثل جمعية الطلبة العراقية وجمعية النشء العراقي في الجامعة الأمريكية في بيروت خلال السنتين الأكاديميتين ٢٤-١٩٥٢ ، وفي بغداد تأسست جماعة الأهالي عام ١٩٣١ ، ونادي بغداد عام ١٩٣٤ ، ونادي التضامن والمثنى عام ١٩٣٥ . وعكست هذه المنتديات الميول السياسية الرئيسية التي تبلورت حتى ذلك الحين ، حيث عكس نادي التضامن الاهتمام المتنامي لدى النخب الثقافية ، وعكس نادي المثنى المنظور القومي العروبي ، بينما وفر نادي بغداد ملتقى للوطنيين العراقويين الذين ساندوا الاهتمامات الاجتماعية الديمقراطية ذات الطابع الغربي لجماعة الأهالي[3] .

وتبلورت ، خلال الثلاثينات ، التوجهات الثلاثة التي هيمنت على السياسة بشكل تنظيمات سياسية محددة إلى أن وقع الانقلاب العسكري البعثي في ١٩٦٣ . إذ اندمجت ثلاث مجموعات اشتراكية مختلفة في ١٩٣٤ لتشكيل الحزب الشيوعي العراقي ، وهو أول حزب سياسي في العراق ذو قاعدة جماهيرية وأيديولوجي بحق ، وإلى أن تم قمعه في ١٩٦٣ كان هو الحزب الشيوعي الأكثر قوة على النطاق العربي . وبالرغم من أن جماعة الأهالي التي تأسست في ١٩٣١ رفضت الإعلان عن نفسها كحزب سياسي ، لكنها مارست نفوذا ملحوظا عن طريق جريدتها ، الأهالي ، وخليفتها صوت الأهالي . ومع أن جماعة الأهالي لعبت دورا حاسما في حكومة بكر صدقي في ١٩٣٦ ، إلا أنها انقسمت أخيرًا في ١٩٤٦ إلى ثلاثة أحزاب منفصلة عن

---

(١) يشير الدكتور محمد باقر علوان إلى أنه عندما ترعرع في بغداد خلال الأربعينات لم يكن لا هو ولا زملاؤه في المدرسة يعون الاختلافات الطائفية . لقاء شخصي مع المؤلف في ١٩ حزيران ١٩٩٨ .

(٢) الحصري ، مذكراتي ، ٥٦٦ .

(٣) أمين ، جماعة الأهالي ، ١٤-٣١٦ .

بعضها البعض على الرغم من برامجها السياسية المتماثلة[1] .

وحصل التوجه القومي العروبي على رواج سياسي بفعل أن مشروعية الدولة الهاشمية كانت تستند إلى التراث العربي ، من خلال انتساب العائلة الهاشمية إلى بيت النبي محمد وزعامة فيصل الأول للثورة العربية ، حيث دمج عدد من الأشراف الأوائل النزعة القومية العروبية ببرامج الأحزاب السياسية النخبوية كحزب الإخاء الوطني لياسين الهاشمي . كما عانى القوميون العروبيون خلال الثلاثينات من انقسام جيلي لأن الأشراف الأوائل والأكبر سنا كنوري السعيد وياسين الهاشمي سعوا إلى التوافق مع البريطانيين ، بينما كثف القوميون العروبيون المتطرفون الأحدث سنا من جهودهم لتخليص العراق من النفوذ البريطاني . وكان هذا الانقسام أكثر وضوحا في نادي المثنى الذي تأثر أعضاؤه بشدة بالفاشية الأوروبية ، والذي شكل القوة الرئيسية من المتطرفين الجدد للتحالف القومي العروبي بين المدنيين والعسكريين بقيادة يونس السبعاوي وصلاح الدين الصباغ . ومع أن هذا النادي قد جرى حله عقب حرب أيار ١٩٤١ وانقطعت أخبار أعضائه خلال الحرب العالمية الثانية ، إلا أن حزب الاستقلال اجتذب الكثير من أولئك الأعضاء عندما تأسس في ١٩٤٦ بزعامة محمد مهدي كبة[2] .

إن تشكيل ما بعد الحرب لأحزاب سياسية جديدة بخطط برامجية كان تطورا إيجابيا بالمقارنة مع الأحزاب الصورية للنخبة السياسية التقليدية . فحزب البعث الذي أصبح فيما بعد حزب البعث العربي الاشتراكي التحق بقائمة الأحزاب

---

(١) وهذه الأحزاب هي الحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الشعب ، وحزب الاتحاد الوطني ، حيث كان كامل الجادرجي يسيطر على الحزب الوطني الديمقراطي الذي أصبح الأكثر نفوذًا بفصائله الثلاث ، بينما كان غريمه ضمن جماعة الأهالي عبدالفتاح إبراهيم مسيطرًا على حزب الشعب . أما الحزب الأكثر ميلاً نحو اليسار فهو حزب الاتحاد الوطني بزعامة عزيز شريف الذي التحق فيما بعد بالحزب الشيوعي العراقي .

(٢) في هذا الوقت ، كانت الهويات الطائفية لا تزال غير متضحة المعالم بعد فيما يتعلق بالتصدع بين الوطنيين العراقويين والقوميين العروبيين . فالفرع العراقي لحزب البعث القومي والذي يفترض بأنه قد تشكل في ١٩٥٢ كان مهيمنًا عليه حتى عام ١٩٦١ من قبل الشيعة بزعامة فؤاد الركابي .

الأيديولوجية عام ١٩٥٢ ، حيث تزعم فؤاد الركابي وهو من الطائفة الشيعية العراقية الفرع العراقي للحزب الذي أسسه معلمان سوريان خلال الأربعينات . وبينما كان حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي قادرين على التعاون معا للوقوف بوجه السياسات الملكية ، لم يكن بإمكان الحزبين الشيوعي والبعثي الأكثر تشددا أيديولوجيا أن يتعاونا فيما خلا فترة وجيزة سبقت مباشرة ثورة ١٩٥٨ . وهذه التوترات الأيديولوجية كانت تنذر بالصعوبات التي ستمتحن بها المساعي لإنشاء ثقافة سياسية متسامحة ومجتمع أكثر عدلا عقب الإطاحة بالمملكة الهاشمية .

كما عكس النمو لمجتمع مدني ناشئ توسعا كذلك في الصحافة ، وخصوصا في العديد من الجرائد والمجلات التي كشفت عن التعاطف الوطني المتصاعد والتطورات الثقافية الجديدة التي ظهرت خلال العشرينات والثلاثينات . فتأسيس جريدة الصحيفة من قبل حسين الرحال ، محمد أحمد السيد ، وتأسيس جماعة المفكرين اليساريين لصحيفة الأهالي في ١٩٢٤ ، وصحيفة صوت الأهالي في ١٩٣٤ ، وصحيفة كفاح الشعب للحزب الشيوعي العراقي في ١٩٣٥ ، ساهمت جميعها في تكوين القسم الرئيسي من الصحف الوطنية[١] . وصارت المقالات في الصحف الوطنية المتزايدة تقرع الحكم الاستعماري البريطاني والتعاون الملكي معه . ووفرت الصحافة أيضا ملتقى للأفكار الجديدة حول النمو الاجتماعي والسياسي للعراق ، ومتنفسا للتعبير الأدبي الذي عادة ما كانت له انعكاسات سياسية هامة . وانطبق هذا الأمر بشكل خاص على القصة القصيرة وهي جنس أدبي شرع بالازدهار خلال الثلاثينات[٢] .

إن الرغبة في توصيل وجهات النظر الثقافية والسياسية والأخبار الحقيقية كانت

---

(١) فائق بطي ، الصحافة اليسارية في العراق (لندن : اسم الناشر غير مذكور ، ١٩٨٥) ، ٢٣ ، ٥٢-٥٣ .

(٢) من أجل المزيد من الاطلاع على تطور القصة القصيرة ، راجع عبدالإله أحمد ، نشأة القصة القصيرة في العراق ، ط ٢ (بغداد : مطبعة الشفيق ، ١٩٦٦) ، وراجع أيضًا محسن جاسم الموسوي ، السياق الاجتماع - سياسي للقصة القصيرة العراقية ، ١٩٠٨-١٩٦٨ ، فن الحكم في الشرق الأوسط : النفط والذاكرة التاريخية والثقافة الشعبية ، تحرير إيريك دافس ونيكولاس غافر يلدز (ميامي : مطبعة جامعة فلوريدا الدولية ، المطابع الجامعية لفلوريدا ، ١٩٩١) ، ٢٠٢-٢٢٧ .

مؤشرا على مستوى جديد للتفاعل الاجتماعي حتى لو كان مقتصرا في الأساس على المناطق الحضرية . كما أن المثقفين الحضريين قد أخذوا بالكتابة أيضا عن المجتمع الريفي . وكانت هذه التطورات دليلا على ما يدعوه أندرسون بـ« المجتمع المتخيل » ، عندما صار العراقيون يفكرون على نحو أكثر وعيا بالذات فيما يتعلق بشكل المجتمع السياسي المستقبلي للعراق . كما أنّ استخدام الصحافة كوسيلة للتعبير الثقافي ، وعلى سبيل المثال ، كمنصة لنشر الشعر والقصة القصيرة ، كان جزئيا وظيفة من وظائف الاقتصاد السياسي للإنتاج الثقافي ، إذ لم يستطع الكتاب تحمل أعباء النشر من خلال المطابع التي كانت محدودة العدد على أية حال . فضلا عن ذلك ، مكنت الصحيفة من تبادل الأفكار على نحو سريع . وعلى الرغم من كثرة الصحف ، إلا أن الصحافة اليسارية لم تكن هي الأكثر نشاطا في نقدها للدولة وللسيطرة الاستعمارية البريطانية حسب ، بل إنها كانت أيضا الأكثر إبداعا وتجريبا .

ثم إن المؤشر الآخر على وجود مجتمع مدني ناشئ - فيما قد يسمى باتساع المشاركة التمثيلية - كان يتمثل في تطوير ونقل السيطرة على المتحف كمؤسسة عامة ذات أهمية ، حيث تصادم الوطنيون العراقيون خلال العشرينات مع جيرترود بيل ، وهي الأنا الآخر للحكم الاستعماري البريطاني ، للسيطرة على المتحف العراقي ؛ إذ استاء الوطنيون من تأكيد المتحف على الحضارات القديمة إلى حد استبعاد التراث العربي الإسلامي . ومع أن بيل كانت قادرة على نقل السيطرة على المتحف من وزارة التربية ذات الميل الوطني إلى وزارة الهندسة والأشغال العامة الأقل تسييسا ، إلا أن الجدل أظهر الوعي المتزايد للعراقيين المتعلمين لأهمية تراثهم الوطني ؛ خصوصا فيما يتعلق بالنزعة الوطنية والأفكار المرتبطة بالمجتمع السياسي(١) .

وجرى افتتاح متاحف إضافية خلال الثلاثينات كمتحف الأزياء ، كما جددت المتاحف القائمة ووسعت . وعكست رعاية الحكم الملكي في إنشاء وتوسيع المتاحف إدراكه للفوائد التي يمكن الحصول عليها من السمعة المكتسبة كحام للتراث الوطني

---

(١) للاطلاع على المزيد من الدراسة المفصلة لهذه المسألة راجع إيريك ديفز ، المتحف وسياسة السيطرة الاجتماعية في العراق الحديث ، في كتاب إحياءات الذكرى : سياسة الذاكرة والهوية ، تحرير جون غيليس (برنستون : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٩٤) ، ٨٩-١١٠ .

للعراق . وكان متحف الأزياء الشعبية مهما على نحو خاص ؛ لأن المملكة الهاشمية استخدمت فيه أنواعا من أزياء مكونات العراق الأثنية لكي تظهر التشابهات بين خلفيتها الحجازية العشائرية واللباس العشائري المماثل ، الذي كانت ترتديه مكونات العراق الأثنية الرئيسية الثلاثة بأجمعها من سنة وشيعة وأكراد . وأعيد بناء سوق خان مرجان القديم للإيحاء بروعته الأصلية خلال الفترة العباسية . كما أثرت المعايير الوطنية على محتويات المتحف ، وكانت بشيرا بمساعي الدولة بعد ثورة ١٩٥٨ لاستغلال الثقافة من أجل تحقيق غايات سياسية .

وهذه التطورات كانت تشي بتغيرات هامة في بنية الذاكرة التاريخية واستغلالها لخلق فضاء سياسي ، حيث انفرد القوميون العروبيون بالتعامل مع الذاكرة على نحو جاد مفهوميا وسياسيا ؛ إذ إن الذاكرة التاريخية العربية التي كانت مرتبطة بجغرافيا محددة ، ومن ضمنها المواقع الدينية والثقافية المهمة مثل مكة والمدينة والقدس ، كانت مركزية بالنسبة لأيديولوجيتهم . كما أن زعامة الملك فيصل للثورة العربية وترويج ساطع الحصري للنزعة القومية العروبية ، ودعوة نادي المثنى لوحدة العرب ، ومذكرات صلاح الدين الصباغ عن حركة ١٩٤١ ضد البريطانيين ، هي التي استثارت منفردة كانت أم مجتمعة ذاكرة تاريخية مشتركة استندت إلى أمجاد الماضي العربي وعظمة الإمبراطورية المكية للخلفاء الراشدين ، والإمبراطوريتين الأموية والعباسية . وكان السرد التاريخي القومي العروبي مرتبطا عادة على نحو تكاملي باكتساح العرب لأعدائهم الخارجيين ، سواء كانوا من المسيحيين الأوروبيين أم من الفرس ، وبسيطرتهم على مناطق جغرافية معينة . ولقد استندت عظمة العرب إلى سعيهم وراء الأصالة ، أي التزامهم بثقافة «سياسية» موحدة . في حين تعارضت منجزاتهم التاريخية مع فشل العرب المعاصرين في مجابهة القوى الاستعمارية الأوروبية التي احتلت في العصر الحديث أراضيهم[1] . لذا ربط القوميون العروبيون الماضي بالحاضر وبالمستقبل وفقا لمبدأ الأخذ بمنطق الحس البديهي الموحد تاريخيا .

إذ بالنسبة للقوميين العروبيين لم تكن المشاكل الراهنة للعرب إلا نتيجة لفقدان

---

(١) في كتاب فرسان العروبة (٢٦٢) ، يشير الصباغ أثناء ذكره لعبوره إلى تركيا الجمهورية هربًا من البريطانيين بأنه كان يحسد الأتراك لعدم تعرضهم إلى الاحتلال من قبل قوى أجنبية .

السيطرة على أراضيهم لصالح الأجنبي الذي جزأ المجتمع والثقافة العربية . ومذكرات الصباغ التي فضلت قراءتها من منظور سياسي عوضا عن منظور الذاكرة التاريخية والثقافية كانت هي الأكثر دلالة . ففي القسم التمهيدي من مذكراته ، نراه يقيّم فيما إذا كان الناشطون السياسيون الرئيسيون للعراق «عربا أصلاء» أم لا ، مستخدما كمعايير لذلك وجهات نظرهم تجاه الآخر ، أي البريطانيين ، وقدرتهم على اعتناق الثقافة العربية وتجنب «نجاسات» الغربنة والثقافة الفارسية المجاورة[1] . ويقود هذا المنطق الصباغ إلى الاستنتاج بأن العرب لن يستعيدوا مجدهم السابق إلا إذا توحدوا سياسيا مرة أخرى وطهروا ثقافتهم من العناصر «الدخيلة» . ولا عجب في أن يبدأ التدوين التاريخي البعثي بحرب ١٩٤١ الإنجلو عراقية ، وبالمساعي القومية العروبية لطرد الإنجليز ، وأن يمعن النظر في مذكرات الصباغ التي عكست نوعا من القومية الشوفينية التي أتقنها حزب البعث على أفضل وجه بعد عام ١٩٦٨ .[2]

ورغم أن القومية العروبية قد أصبحت أيديولوجية مهيمنة مع حركة ١٩٤١ ، إلا أنه لم يكن «حتميا» أن تهيمن على مفاهيم المجتمع السياسي في العراق ؛ إذ لم تكن الحركة القومية العروبية موحدة على الإطلاق بالرغم من تماسك ذاكرتها التاريخية ، حيث مال القوميون العروبيون الأكبر سنا إلى عقد تسوية مؤقتة مع البريطانيين حتى وإن لجؤوا أحيانا إلى البلاغة المناوئة للاستعمار ، لذا فصلت الفجوة الجيلية هؤلاء القوميين العروبيين عن شركائهم الأيديولوجيين الأحدث سنا ممن لا يحتملون التعاون مع البريطانيين . كما ساهمت كذلك عوامل سياسية في عزل هاتين المجموعتين عن بعضهما البعض ، حيث لم تخف النزعة التطرفية لدى القوميين العروبيين الأكبر سنا والذين أصبحوا يمثلون النخبة السياسية الجديدة في زمانهم بفعل التقدم بالعمر فقط ،

---

(١) الصباغ ، فرسان العروبة ، ١٤-٢٥ .

(٢) على الرغم من عدم تمثيل مذكرات الصباغ للأصول المكونة للتفكير القومي العروبي في العراق ، غير أنها أثرت بقوة في الصيغة الشوفينية بوجه خاص للحركة القومية العروبية مثلما وسمت فيما بعد بعث التكارتة . ومما لا شك فيه أن العروبية كانت موجودة قبل عام ١٩٤١ . ومع ذلك ، أكدت عروبية فيصل الأول على إمكانية المشاركة السياسية لغالبية المجتمع العراقي إن لم تكن لعمومه . ويتناقض هذا الأمر بحدة مع الصباغ والبعثيين التكارتة .

بل إنها قد تلطفت أيضا من جراء السلطة التي مارسوها عبر السيطرة على الدولة . أما القوميون الأحدث سنا فكان نفوذهم السياسي أقل من نفوذ سابقيهم ، وكانوا من خلفيات اجتماعية أكثر تواضعا . وعليه تغذت نزعة التطرف لديهم من جراء افتقارهم للنفوذ السياسي ، ومن جراء عجز العراق عن أن يصبح مستقلا بالفعل . وشعر هؤلاء على نحو أكثر حدة بأن المشاكل تؤثر على المجتمع العراقي لأنهم لا يسيطرون على مراكز القوى .

وتفسر هذه العوامل لماذا تبنى جيل القوميين الأحدث سنا - والذين لم يسافروا كثيرا ولم يتعلموا أو يلموا باللغات الأجنبية على قدر القوميين الأكبر عمرا - رؤية أكثر ضيقا ومحدودية فيما يتعلق بالروابط الطائفية في العراق[1] . وبما أن الحراك السياسي شرع بالانتشار من الأعلى فنزولا - خلال الثلاثينات والأربعينات - ليشمل الطبقات الوسطى والعمال والفلاحين واشتدت المشاكل الاجتماعية ، صارت المتبنيات الأيديولوجية واضحة على نحو أكثر حدة . وأصبح النقاء الأثني مسألة سياسية هامة لدى بعض القطاعات من الطبقات الوسطى . ومن المثير للاهتمام مقارنة الحزب الشيوعي العراقي في هذه الفترة بالقوميين العروبيين . حيث إن الشيوعيين أكدوا على التضامن الذي يتخطى الحدود الطائفية والأثنية ، مثلما يتبين من التنوع الأثني للحزب والتضامن الملحوظ الذي أظهره العمال خلال الإضرابات ، في حين أن القوميين العروبيين ركزوا على النقاء الأثني والحط من قدر الآخر . وكان بالإمكان ملاحظة مثل هذه الهويات الطائفية على نحو أكثر عمقا لدى العرب السنة من الطبقتين الوسطى والوسطى الدنيا ، خصوصا من كان منهم ينحدر من أصول ريفية .

إن تفسير هذه المشاعر الوجدانية حاسم لفهم التطور السياسي للعراق ؛ لأن النتيجة الفعلية كانت تتمثل في عدم رغبة الصفوة السنية من الطبقة العليا ، ومن يدّعون بأنهم يمثلون النخبة السنية التي تتألف من قوميي الطبقة الوسطى ، في أن تتقبل الشيعة وأقليات العراق كأعضاء كاملين في المجتمع السياسي . ولم يكن للنقاء الأثني شأن ذو بال بالنسبة للعمال والفلاحين ، الذين كان كفاحهم الأساسي (ولا

---

(١) كان نوري السعيد ، على سبيل المثال ، يعرف خمس لغات - العربية والتركية والإنجليزية والفرنسية والألمانية- نتيجة لخلفياته التعليمية وأسفاره .

يزال) هو لإقامة أودهم وأود عائلاتهم ماديا . فضلا عن ذلك ، لم يكن بإمكان العمال والفلاحين أن يطمحوا إلى السيطرة على الدولة ، إلا من خلال الاستيلاء على السلطة ربما عن طريق تحالف سياسي بقيادة الحزب الشيوعي العراقي ، وهو مطمح غير محتمل الحدوث في أحسن الأحوال . وعلى الضد من الشيوعيين ، لم يكن القوميون الأصغر سنا جزء من حركة ذات قاعدة جماهيرية عريضة . ونتيجة لالتفاف هؤلاء حول نادي المثنى وحول مجموعة معينة من ضباط الجيش ، فإنهم لم يكونوا سوى شلة سرية تآمرية لم ترتبط على أي نحو بنيوي بالطبقات الاجتماعية والمجموعات الأثنية الأخرى[1] . وهذا يتناقض ، على سبيل المثال ، مع واقع حال العمال من خلفيات أثنية مختلفة ، والذين اضطروا للعمل معا في سكك الحديد التابعة للدولة العراقية وميناء البصرة أو الحقول النفطية . ومن الناحية السياسية لم يتأثر القوميون العروبيون الأحدث سنا بمفهوم الطبقة الاجتماعية ، الذي يذكرهم بالتشرذم الاجتماعي الذي ابتليت به عائلاتهم ومجتمعاتهم . وكان التركيز على النقاء الأثني ، الذي كان مكونا رئيسيا من مكونات النزعة القومية العروبية المتطرفة التي ظهرت في أواخر الثلاثينات ، مرتبطا بالروحية أو بالمزاج الذي كان يفترض بأنه يقدم الرابطة التي تشد المكونات العراقية إلى بعضها البعض . ولهذا المفهوم الرومانسي للقومية شبه - كبير بمفهوم الأمة Volk في الفكر القومي الألماني . ومن الجدير بالذكر ، بالطبع ، أن التصورات الألمانية عن النزوع القومي قد عمت المجتمع العراقي ، وخصوصا في الشمال العربي السني ، عن طريق العثمانيين قبل الحرب العالمية الأولى[2] . كما كانت القومية العروبية أوثق صلة بالتصورات العشائرية للمجتمع من الوطنية العراقوية المرتبطة بفكرة دولة الأمة الحديثة . وتكمن المفارقة هنا في أن القومية العروبية لم تكن متعلقة بأرض محددة

---

(١) لمعرفة التفاصيل عن الصلات بين العقداء الأربعة ونادي المثنى ، راجع بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٢٩٩-٣٠٠ .

(٢) إن أول بعثة ألمانية إلى الإمبراطورية العثمانية قد وصلت إلى إسطنبول في ١٨٧٢ . وفي مقابلة جرت في بغداد يوم ٢٠ حزيران ١٩٨٤ مع الراحل مدير المكتبة الوطنية والمتخصص الشهير في الدراسات الفلكلورية عبدالحميد العلوجي ، أكد لي أهمية الفكر الألماني بالنسبة لتطور الفكر القومي في العراق .

قدر ارتباطها بأمة عربية غير واضحة المعالم وبحدود غير معلومة لاستعادة ذكرى الإمبراطوريات العربية الإسلامية الأولى . وبالتماثل مع أبناء العشائر المتعلقين بروابط الدم عوضا عن التركيز على البعد المكاني ، جعل القوميون العروبيون النقاء الأثني بديلا عن التوصيف المكاني الأكثر تحديدا . وبما ن الدولة القومية العروبية يمكن أن تنشأ تدريجيا كلما تخلصت «الدول المصطنعة» من حدودها المفروضة استعماريا ، لذا لا يمكن على الإطلاق تعيين حدود الدولة بدقة . كما أن التأكيد القومي العروبي على بعث الروح العربية وإحياء العصر الذهبي ، الذي ستثار الرومانسية والحنين وتاق إليه الكثير من عراقيي الطبقة الوسطى ، كان في تضاد حاد مع الفكر الوطني العراقوي الذي سعى لمواجهة تعقيدات المشاكل الاجتماعية المتصاعدة للعراق .

وعلى العكس من القوميين العروبيين ، ما من جماعة من جماعات الوطنيين العراقويين- سواء في الحزب الشيوعي أم في جماعة الأهالي وتفرعاتها السياسية - قامت بربط الذاكرة التاريخية بأيديولوجيتها وببرنامجها السياسي ؛ إذ يبدو أن ميل جماعة الأهالي إلى الاشتراكية الفابية قد أوهن عزمها على الاهتمام بالثقافة العربية العراقية ، حيث كانت المراجعات في الثقافة الغربية تستوقف جماعة الأهالي باستمرار ، إلى درجة أنها كانت تتجاهل إلى حد كبير الاتجاهات الجديدة في الأدب العراقي مثل تطور القصة القصيرة وحركة الشعر الحر ، لذا فإن سياسات جماعة الأهالي واهتماماتهم الثقافية تتطلب دراسة منفصلة . وعلى أية حال ، تشير مذكرات قائد الجماعة ، كامل الجادرجي ، وإنتاجه الفني ؛ إلى اهتمام كبير بالجماليات والأدب وفن العمارة الغربية[١] . ولكن جماعة الأهالي وقيادة الحزب الوطني الديمقراطي عجزتا عن بذل مجهود أكبر لتفهم النهضة الثقافية العراقية في

(١) راجع كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٠) ؛ وكتاب من أوراق كامل الجادرجي (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧١) ؛ وكتاب رفعت الجادرجي ، تصويرات كامل الجادرجي (سيري : لام ، ١٩٩١) . إن رفعت الجادرجي ابن كامل الجادرجي والمعماري المعروف والمستشار الهندسي لصدام حسين فيما يتعلق بالتخطيط العمراني لمدينة بغداد في عامي ٨١-١٩٨٢ ، يروي بأن والده لم يكن مهتمًا بالتاريخ العربي أو الأدب العربي ، ولكنه كان يفضل بدلاً من ذلك قراءة الدراسات الأنثروبولوجية ==

الأربعينات والخمسينات مثلما فعلوا لدراسة الثقافة الغربية . ولم يلعب هؤلاء مطلقا دور «المثقفين العضويين» للحركة الوطنية العراقوية ، مثلما لعبه قادة نادي المثنى والعقداء الأربعة بالنسبة للحركة القومية العروبية .

كذلك لم يبذل الحزب الشيوعي العراقي جهدًا يذكر للتأكيد على الثقافة العربية في تحليله الاجتماعي والسياسي للمجتمع العراقي[(١)] ؛ إذ أعمى المقت الماركسي للقومية «البرجوازية» الشيوعيين إلى حد ما . وكان الحزب الشيوعي العراقي ينافح باستمرار من أجل الوصول إلى دولة ديمقراطية تتمتع فيها كل المكونات الأثنية بحقوق متساوية . كما ارتفع صوته من دون كلل ضد الإمبريالية وضد البريطانيين والهيمنة الاستعمارية ، مثلما ارتفع من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية للعمال والفلاحين . ومع ذلك ، أخضع الحزب أيديولوجيته وسياساته المحلية لإملاءات الاتحاد السوفيتي على الدوام . ومثلما هي الحال مع الأحزاب الشيوعية في أمكنة أخرى ، فإن تبدلات وتغيرات الحزب استجابة للمطالب السوفيتية قد أربكت أعضاءه وحطت من قدرته على مجابهة الدولة العراقية بفاعلية .

ومن الصعب أن نتخيل وجود أعداد كبيرة من العراقيين الذين تطور لديهم الاهتمام بسياسة السوفيت وثقافتهم خلال الأربعينات والخمسينات . فلقد كان هذا الأمر ترفا مدخرا لقدر ضئيل من النخب العراقية كفهد (يوسف سلمان يوسف) زعيم الحزب الشيوعي العراقي حتى تنفيذ حكم الإعدام بحقه في ١٩٤٩ ، وكامل الجادرجي ، زعيم جماعة الأهالي والحزب الوطني الديمقراطي الذي تلاها . وكان الأكثر خطورة هو إهمال الحزب الشيوعي العراقي للثقافة والتاريخ العراقيين ، والذي جعله عرضه للاتهام بأنه كان ممثلا للمصالح الأجنبية أكثر من كونه ممثلا للمصالح

= والأثارية والعلمية . ولقد علمت بذلك من خلال مقابلة مع رفعت في سيري ، إنجلترا ، يوم ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٠ . وفي الوقت نفسه ، تجدر الإشارة إلى أن الصور الجميلة ذات الحس العالي التي التقطها كامل الجادرجي وجمعها ابنه رفعت كانت لمشاهد من العراق والشام .

(١) راجع كتابات يوسف سليمان يوسف (فهد) ، كتابات الرفيق فهد (بغداد : الطريق الجديد ؛ بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٦) . كما أنه ليس هنالك من مقال واحد ولا حتى ذلك المقال القصير عن الكفاح الفكري قد عالج موضوعة التطورات الأدبية أو الثقافية داخل العراق .

العراقية . وتكمن المفارقة هنا في قلب الأدوار الأيديولوجية فيما يتعلق بالنطاق الثقافي ، حيث كان الوطنيون العراقويون أمميين يسعون وراء تقاليد ثقافية من خارج العراق ، بينما كان القوميون العروبيون يؤكدون الثقافة العربية العراقية وتراثهم العربي السني على وجه الخصوص .

إن ميل الأحزاب الوطنية العراقوية لتجاهل الثقافة المحلية يوحي بأنهم نظروا إلى الثقافة العراقية على أنها أدنى مرتبة من الثقافة السوفيتية والأوروبية الغربية . وفي هذه النظرة مفارقة لأن أغلب النخب الثقافية العراقية قبل ثورة ١٩٥٨ ساندت الحركة الوطنية العراقوية ، ورفضت التأويلات الشوفينية لتراث العراق من قبل الحركة القومية العروبية ، حيث أن ذنون أيوب وفؤاد التكرلي وعبد الوهاب البياتي وجواد سليم ومهدي عيسى الصقر ومحمد مهدي الجواهري وجميل صدقي الزهاوي كانوا كلهم من المثقفين اليساريين ، الذين كان اهتمامهم بالقضايا الاجتماعية لا ينسجم كثيراً مع المزاج القومي العروبي وانشغاله بالنقاء الأثني . ولم يفعل الاهتمام الوطني العراقوي بالثقافات الأجنبية ، سواء كانت أوروبية أم سوفيتية ، سوى أنّه قد عزّز الشكوك القومية العروبية بالعراقويين من خلفيات غير عربية كعائلة الجادرجي التي يزعم بأن أسلافها من الفرس[1] . كما لم تبذل جماعة الأهالي جهدا يذكر لتبديد هذه الانطباعات . وفي السنة أو السنتين الأخيرتين فقط لنظام عبد الكريم قاسم الذي استلم الحكم بعد ثورة ١٩٥٨ ، التفتت النخب الثقافية اليسارية بجدية إلى القضايا الثقافية العربية ، ونادت بمؤهلات قاسم كزعيم مهتم بالشؤون العربية . والمفارقة أن كامل الجادرجي وعبد الكريم قاسم والكثير من الوطنيين العراقويين لم يكونوا ضد التعاون العربي العربي ، بل كانوا يتعاطفون بعمق مع القضايا العربية كقضية فلسطين[2] .

---

(١) محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ، ١٨٩٨-١٩٦٨ (بغداد : مطبعة الأديب ، ١٩٩٧) ، ١٨-١٩ .

(٢) راجع ما كتبه المدير العام لوزارة الإرشاد القاسمية ومدير هيئة البث الإذاعي ، ذنون أيوب في دفاعه المتحمس عن نظام قاسم في كتابه السجالي بعنوان للحقيقة والتاريخ (بغداد : الشركة الوطنية للطباعة والإعلان ، ١٩٦٢) . حيث يحاول أيوب أن يبرهن على أن دعم قاسم للقضايا الفلسطينية والجزائرية واليمنية الجنوبية كان من المؤشرات على اهتمامه بالمشاغل القومية العروبية .

ونتيجة لتجنب التعاطي مع الثقافة العربية ، كما هي الحال مع صحيفتي جماعة الأهالي المؤثرتين : الأهالي وصوت الأهالي ، فإن الوطنيين العراقويين يكونون بذلك قد تخلوا عن حقل هو الأكثر رمزية وأيديولوجية لصالح القوى القومية العروبية . ووفقا لمنطق المبادئ الغربية التي اعتنقها الوطنيون العراقويون ، كانت الإصلاحات الاجتماعية الديمقراطية حاسمة ، نظرا للمظالم الكبيرة في توزيع الدخل والوضع المتدهور للطبقة الوسطى والطبقة العاملة الصغيرة والفلاحين . ومع ذلك ، يبدو أن الوطنيين العراقويين لم يدركوا بأن اهتمامهم بالعدالة الاجتماعية كان بحاجة إلى أن يعبر عنه بطريقة تسمح لهم بالتواصل ثقافيا مع المكونات الاجتماعية ذاتها ، التي كان القصد من إصلاحاتهم المقترحة أن تساعدها . وعوضا عن ذلك ، ظل خطاب الأهالي ومن أعقبهم كالحزب الوطني الديموقراطي خطابا داخليا يتحدث به الأعضاء بعضهم مع بعض ، ومع الطبقات المتعلمة من ذوي الاختصاص ، أكثر من كونه خطابا له صلة بموظفي الطبقة الوسطى وبالفقراء . وبحسب الاصطلاحات الغرامشية ، فشلت جماعة الأهالي والحزب الوطني الديموقراطي في الترتيب ل «حرب موقف» ذات فاعلية[1] .

(١) يعرف غرامشي «حرب الموقف» على أنها عملية ينبغي أن تسبق أي تغيير ثوري ناجح ، حيث يصبح فيها من تستدعي الحاجة دعمهم للثورة مقتنعين بمشروعية النظام الجديد المقترح . راجع كتاب أنطونيو غرامشي ، مختارات من دفتر ملاحظات السجن (لندن : لورنس ووشرت ، ١٩٧١) ، ٢٣٨ .



الزعيم عبدالكريم قاسم ، مؤسس الجمهورية العراقية . المواسم عدد ٣٢ (١٩٩٧) : صورة غلاف .

الذاكرة والنخبة الثقافية وتناقضات المجتمع المدني ١٩٤٥-١٩٥٨

تشكل الفترة ما بين عام ١٩٤٥ وثورة ١٩٥٨ العهد الأكثر مشاركة ونشاطا في الحياة العراقية السياسية والاجتماعية والثقافية في القرن العشرين . فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تأسس عدد من الأحزاب السياسية الجديدة ، وبضمنها الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال ، كما وسّع الحزب الشيوعي العراقي قاعدته الاجتماعية بشكل ملحوظ . وفي عام ١٩٤٦ ، تم منح العمال ولأول مرة الحق في إنشاء اتحادات عمالية ، ولكن سرعان ما سلب منهم هذا الحق[١] . وتكاثرت الحركات الأدبية ؛ إذ في مجال الأدب ، كان العراق في طليعة الاتجاهات الإبداعية كحركة الشعر الحر التي قادها بدر شاكر السياب ونازك الملائكة . وفي مجال الفنون البصرية ، تأثرت حركة الرواد من جراء احتكاك الفنانين العراقيين بالرسامين الأوروبيين الذين أقاموا في العراق إبان الحرب . وتلت هذه الجماعة تجمعات لفنانين آخرين ، مثل جماعة بغداد لأصدقاء الفن في ١٩٥٢ ، وجماعة بغداد للفن الحديث في ١٩٥٣[٢] . كما شهد النحت وفن العمارة ابتكارات هامة[٣] ، حيث قدمت مجلة سومر التي تأسست في ١٩٤٥ إسهامات بارزة في مجال علم الآثار عكست اهتماما

---

(١) على الرغم من أن العمال قد اكتسبوا رسميًا هذا الحق في عام ١٩٤٤ ، غير أنه لم يكن بالمستطاع ممارسته بفاعلية إلا في ظل وزارة توفيق السويدي .

(٢) رفعت الجادرجي ، الأخيضر والقصر البلوري : نشأة النظرية الجدلية في العمارة (لندن : رياض الريس للكتب ، ١٩٩١) ، ١٠٣ .

(٣) لمعرفة المزيد عن تطورات العمارة العراقية ، راجع المصدر نفسه ، وخصوصًا الصفحات ٢٤٨-٢٦٤ ، ٣٨٢-٤٣٢ .

متزايدا بحضارات العراق القديمة قبل الإسلام[1] . وتم الإشراف على عدد كبير جدا من الحفريات الآثارية من قبل مديرية الآثار التي كانت تنشر ما تتوصل إليه في مجلة سومر . كما تزامن التركيز المتجدد على الآثار مع لجوء شعراء كبدر شاكر السياب وعبد الوهاب البياتي وسواهما إلى استخدام الرموز المأخوذة عن الثقافة الرافدينية القديمة[2] .

وكانت فترة ما بعد الحرب واحدة أيضا من أكثر الفترات اضطرابا في التاريخ العراقي الحديث ، حيث بلغ العنف السياسي الموجه ضد الدولة من قبل القوى الوطنية درجة غير مسبوقة في العراق . كما أن التوترات التي تزايدت بالمثل بين الوطنيين العراقويين والقوميين العروبيين ، كانت إلى حد ما ثانوية بالنسبة لرغبة كل منهما في التخلص من النظام القائم . وبالرغم من مستوى العنف ، غير أن أعدادا كبيرة من المثقفين العراقيين تطلعوا بحنين إلى الخمسينات وكأنها العصر الذهبي الحديث . فإلى أية درجة كانت هذه الفترة فريدة بالنسبة لكل من السياسة العراقية والتطور الثقافي ، وماذا كان تأثيرها على الدولة والمجتمع المدني؟ وكيف شكلت فترة ما بعد الحرب الخطوط الرئيسية لثورة ١٩٥٨ ، وساهمت في تشكيل خطاب حول مستقبل المجتمع السياسي في العراق؟ ثم كيف شكلت الذاكرة التاريخية المنبثقة عن هذه الحقبة رؤى ما بعد العراق البعثي منذ انتفاضة ١٩٩١؟

شهدت فترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٨ استمرار حدة ثلاثة صدوع وتعمقها في علاقات الدولة بالمجتمع . وأثار أولها الحكم الملكي ضد الحركة الوطنية ، حيث أن وثبة ١٩٤٨ ونكبة فلسطين ، وانتفاضة ١٩٥٢ ، وقيام حلف بغداد في ١٩٥٥ ، وعجز

---

(١) ومع أن عددًا من التنقيبات الأثرية قد أنجزت في العراق قبل الحرب العالمية الثانية ، غير أن هذه الجهود لم تأخذ شكلاً مؤسساتيًا إلا بعد الحرب في مجلة سومر التي روجت لتواصل متزايد مع البعثات الآثارية الأجنبية ، ودراسة الآثار العراقية في جامعة بغداد بإشراف الأستاذ الدكتور طه باقر .

(٢) راجع تيري دي يونغ ، Placing the Poet : بدر شاكر السياب وعراق ما بعد المرحلة الاستعمارية (ألباني : مطبعة جامعة ولاية نيويورك ، ١٩٩٨) ، ٢٢١-٢٤٠ .

العراق عن التصدي للعدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ ، وما أدى إليه من وقوع انتفاضة أخرى ، مثلت جميعها المفاصل الرئيسية للصراع بين الدولة والحركة الوطنية . ولعل الأكثر أهمية هو أن الضغط المستمر على الدولة من قبل الطلبة والمثقفين والعمال ، من خلال المظاهرات والانتقادات والإضرابات ، قد أتى على البقية الباقية من المشروعية ، التي كانت تحظى بها الدولة الملكية ومهد الطريق لعملية الإطاحة العسكرية بها عام ١٩٥٨[1] .

أما الصدع الثاني المرتبط بزيادة قوة الأجنحة المتطرفة لكل من الحركتين الوطنية العراقوية والقومية العروبية والذي ظهر لأول مرة عقب انقلاب بكر صدقي ، فقد عمّق الانقسامات بين الحركتين ، حيث نجد الأنصار الأكثر تطرفا لكلا المنظورين الأيديولوجيين وقد مثّلهم الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي على التوالي . في حين أن المجموعتين الرئيسيتين المنخرطتين في صراع القوى المناهضة للملكية على المقاعد النيابية قد تمثلتا في الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي ، وحزب الاستقلال بقيادة محمد مهدي كبة . ومع أن هذين الحزبين قد احترم كل منهما الآخر واشتركا في عدد من التحالفات السياسية كالجبهة الوطنية في ١٩٥٤ ، غير أن الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث لم يظهرا تسامحا

(١) إن المؤشر المؤكد على الافتقار إلى المشروعية قد تمثل في وجهة النظر المذعنة التي اتصفت بها ردود أفعال عبد الإله لتقارير المخبرين عن المؤامرات العسكرية ضد الحكم الملكي ، إبان العام الذي سبق القيام بثورة تموز ١٩٥٨ . وعلى الرغم من أن عبدالإله قد وصف بأنّ له شخصية (قاسية إلى حد الشراسة) ، إلا أنه رفض إعطاء الأوامر إلى حرس القصر لحماية العائلة الملكية في صباح الرابع عشر من تموز . وبدلاً من ذلك ، التمس الإذن للحصول على ممر آمن إلى خارج البلاد ، مما يدل على أنه كان مدركًا بأن الحكم الملكي لم يعد له من مستقبل مؤسساتي في العراق . راجع سليمان التكريتي ، **الوصي عبدالإله بن علي يبحث عن العرش ١٩٣٩-١٩٥٣** (بيروت : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٨٨) ، ١٥ ؛ وراجع أيضًا إيلي كيدور ، **المذكرات السياسية العربية ودراسات أخرى** (لندن : فران كاس ، ١٩٧٤) ، ١٧٩-١٨١ .

مماثلا[1] . ومع عدم بذل الدولة لأي تنازلات إصلاحية ، اغتنم المتطرفون من قوميين عروبيين وعراقويين الفرصة للحصول على ظهور أكبر إذا لم نقل على هيمنة سياسية أعظم .

في حين أن الصدع الثالث والأكثر سعة قد تركز حول الذاكرة التاريخية ، محرضا المثقفين والفنانين أحدهما ضد الآخر في غمرة التساؤل حول دور التراث في المجتمع العراقي ؛ إذ طالب المثقفون بالمزيد من حرية التعبير إبان حقبة ما بعد الحرب ، من خلال تقليل الاضطهاد السياسي وإزالة الكثير من القيود التي فرضت في الماضي . لذا عكس الإنتاج الثقافي جزء هاما من تحليل الذات من قبل المثقفين على اختلاف قناعاتهم الأيديولوجية والثقافية ، كما وضع «الحداثيين» إزاء «التقليديين» . وهذا التصدع أو الانقسام الثقافي - متعدد الوجوه وغير المنتظم ، والذي تضمن الجدالات حول الاستيعاب والإقصاء الثقافيين ، وتعارض التجديد مع التقليد ، والموقف من إعادة تأويل الماضي - عادة ما كان يتعالى على المشاغل السياسية الراهنة ، بسبب ارتباطه بمثقفين غير منتمين رسميا إلى أي تنظيم أو حزب سياسي محدد أو بسبب ارتباطه بقضايا مجردة . وعلى أية حال ، إن الخطاب الذي كان يهتم بالجماليات وبكتابة التاريخ وبالأشكال الأدبية عادة ما كانت له إيحاءات سياسية إضافية ؛ إذ تضمنت الدعوات للمزيد من الحرية في التعبير تحديا لامتيازات الدولة . وتمثل النص الفرعي لهذا الانقسام بالجدل الذي قدر له أن يظهر بطاقة أكبر بعد ثورة ١٩٥٨ ، بين المثقفين المتبنين لرؤية تعددية للمجتمع العراقي السياسي بحدود ثقافية مرنة ، وأولئك الساعين لإقرار توصيفات للمجتمع السياسي متسمة بقراءة للماضي مشوبة بالحنين المرضي و«بروحية عربية» غامضة .

لذا ينبغي النظر إلى الإنتاج الثقافي لفترة ما بعد الحرب على أنه جزء مكمل للنمو السياسي ؛ لأن ذلك يوفر فهما لمحتوى التغير واتجاهه ، خصوصا في مجال المجتمع المدني ، أرحب مما لو كان قد اقتصر التركيز على الصراعات السياسية اليومية المباشرة ؛ إذ

---

(١) في الواقع ، وعقب الإطاحة بقاسم في عام ١٩٦٣ ، قامت الوحدة شبه العسكرية لحزب البعث ، أي الحرس القومي بأعمال التهييج التي أدت إلى قتل واعتقال أكثر من ثلاثة آلاف من الشيوعيين ، ومن يشك بأنهم يتعاطفون مع اليسار . ولقد نوقشت هذه الحوادث باستفاضة في الفصل الخامس .

تبنى القسم الأكبر من الإنتاج الثقافي لهذه الفترة شكلا للثقافة والمجتمع العراقيين أكثر تشاركية وأكثر اتساما بالمواطنية العالمية . وبذلك فإنه قد فسح مجالا سياسيا واجتماعيا من الناحية المفهومية على الأقل للفئات التي كانت مهمشة حتى ذلك الحين ؛ كالنساء والعمال والفلاحين والمثقفين المتطرفين[1] . وحتى لو أن الإسهامات الفكرية خلال حقبة ما بعد الحرب لم تقد إلى أي تعبير سياسي مباشر ، غير أنها وفرت تركة أو ذاكرة تاريخية يمكن للقوى ذات التوجه الديمقراطي الاعتماد عليها مستقبلا .

وعلى الرغم من اعتبار مفردة «التقليديين» في العادة كلمة مرادفة للقوميين العروبيين ، «والحداثيين» توصيف مرادف للوطنيين العراقويين ، إلا أنه لم تكن هذه هي الحال على الدوام ؛ حيث نجد بين الوطنيين العراقويين في حقل الشعر ، مثلا ، انقساما بين مجددين كبدر شاكر السياب (في سنواته المبكرة كشيوعي) وتقليديين كمحمد مهدي الجواهري (وهو شاعر تقليدي رغم الشهرة الشعبية للكثير من شعره) . وكان بعض المجددين الحداثيين قوميين عروبيين كنازك الملائكة ، بينما استبدل آخرون كالسياب مواقفهم المؤيدة للحركة الوطنية العراقوية اليسارية بدعم الحركة القومية العروبية . مع ذلك ، ورغم أن معظم المثقفين كانوا منشغلين على نحو عميق بمصير فلسطين ومسألة السيطرة الاستعمارية على الشرق الأوسط ، غير أن البعض قد تبنى رؤية قومية عروبية إقصائية أثنيا كتلك التي عبر عنها صلاح الدين الصباغ في كتابه فرسان العروبة في العراق . إن اهتمام المثقفين بالتجريب والناجم عن عدم قناعتهم بإمكانية الأشكال الثقافية القائمة على مساعدتهم في فهم وتفسير طبيعة المجتمع العراقي المعاصر ، قادهم إلى استكشاف عدد هائل من التجارب والرموز التاريخية . وبالرغم من أن الذاكرة التاريخية المأخوذة من تراث العراق الإسلامي العربي ،

---

(١) قد يخطر ببال المرء أن يقارن إنتاج الخمسينات بإنتاج كل من السبعينات والثمانينات الذي خدم الدولة بشكل مباشر من خلال تشويه كل ما يتصف بعلاقته بالآخر ، وخصوصًا ما يتعلق بالتراث الفارسي (العجمي) . وتجلى هذا الأمر على نحو خاص في القصص القصيرة التي نشرت في مجلة الطليعة الأدبية الصادرة برعاية وزارة الثقافة والإعلام ، حيث كانت هذه القصص تركز على تناول الحرب العراقية الإيرانية التي سماها النظام البعثي بقادسية صدام ، في سعي لكي تركز الذاكرة التاريخية على هزيمة الساسانيين على يد القوات العربية في بلاد الرافدين عام ٦٣٧ .

وبشكل رئيسي من الفترتين الجاهلية والعباسية ، كانت ذاكرة غنية وزاخرة ، غير أن المثقفين قد طوعُوا أيضا رموزا من حضارات العراق ما قبل الإسلامية . وتطلعوا كذلك إلى أدباء أجانب مثل تي . أس . اليوت من أجل التعرف على المعالجات الغربية للعلاقة بين التراث والتجديد[1] . ومع انتشار الشيوعية في العراق ، دخلت الخضاب الثقافي رموز العدالة الاجتماعية والمساواة للفلاحين والعمال والنساء . ولو قيض الرضوخ للنظرية القومية العروبية في شكلها ضيق الأفق ليونس السبعاوي وصلاح الدين الصباغ ؛ لتعثر تجريب الأشكال الثقافية التي سعى إليها بشغف كبير أغلب المثقفين العراقيين .

ومع أن التصدعين أو الانقسامين الأولين يركزان على نحو أكثر تحديدا على علاقات الدولة بالمجتمع ، إلا أن الثالث يسمح لنا باستكشاف تطورات أوسع نطاقا في مجال المجتمع المدني . فلقد ركزت معظم الدراسات السياسية لهذه الفترة على التصدعين الأوليين ، وهي توحي في معظمها بعملية تدهور وانحطاط . ومع ذلك ، تظهر دراسة الإنتاج الثقافي ، إبان فترة ما بعد الحرب مع ما يتضمنه من مؤلفات في مجال السياسة والتاريخ ،حركة فكرية نابضة بالحياة كانت تشي ببدائل عن السياسة التسلطية التي هيمنت على الحياة العراقية السياسية . ولحسن الحظ ، أسس هذا الإنتاج الثقافي لذاكرة تاريخية يمكن للمثقفين العراقيين استلهامها من أجل الانتقال إلى الديمقراطية .

لقد كانت الأيديولوجية المناوئة للهيمنة ، والمتضمنة في الأسس المنبثقة للمجتمع المدني الناشئ بدوافع توسيع المشاركة ، موجهة ضد الدولة ، حيث دافع المثقفون وأغلبهم من المنتمين إلى اليسار عن مصالح الفقراء في الأرياف وفي المناطق الحضرية . ولعبت جريدة صوت الأهالي الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي دورا رئيسيا في دعم هذه القضية . إذ إن الروابط الجديدة ، مهما كانت طفيفة ، والتي نشأت بعد ١٩٤٥ بين العمال والعناصر الإصلاحية من الطبقات الوسطى ، وممن هم من عليتها ممن كانوا مهتمين بالصراع من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ، قد اشتملت على البذور الأيديولوجية والمؤسساتية لنظام اجتماعي جديد ميال إلى

---

(١) دي يونغ ، وضع الشاعر ، ٢٦٥-٢٦٧ .

الإصلاح والديمقراطية. ومن الجدير بالملاحظة، أن الطلائع القومية العروبية، وحزب الاستقلال وحزب البعث كانت بقيادة الشيعة خلال الخمسينات. وبتعبير آخر، إن ثنائيتي القومية العروبية/ المذهب السني، والوطنية العراقوية/ المذهب الشيعي اللتين أطَّرتا قدرا كبيرا من السياسة والخطاب السياسي في ظل النظام البعثي السابق، لا تتفق مع التصورات المكرورة عن السياسة العراقية؛ إذ تطلب الأمر وقوع انقلاب شباط عام ١٩٦٣ الذي أتى على ثورة ١٩٥٨ من أجل تسريع التأسيس للطائفية وتعميقه.

كما أسهمت عدة عوامل في المستويات الجديدة للعنف بين الدولة والحركة الوطنية خلال الأربعينيات والخمسينيات. فالتدفق المستمر للمهاجرين من الأرياف إلى المناطق الحضرية قد خلق تجمعات ساخطة من العمال العاطلين وشبه العاطلين. وتزايد الحس النضالي بشكل منتظم لدى العمال المستخدمين، خصوصا أولئك العاملين في الصناعة النفطية النامية، نتيجة لتحريض الحزب الشيوعي للرأي العام بشكل خاص. ثم إن سنوات ما بعد الحرب شهدت أعلى نسبة للتضخم الاقتصادي في العراق حتى ذلك الحين، مما أثر ذلك بشكل سلبي على من يتلقون الأجور من الطبقة الوسطى والعمال والحرفيين، إذ كانت الرواتب ضئيلة بالنسبة للموظفين ممن كانت وظائفهم هزيلة بسبب الأجور المتناقصة وحالات الطرد لأسباب سياسية بفعل التبدل المتكرر في الحكومات. ثم أضيف إلى هذه الضغوط الاقتصادية النقص الحاد في الإسكان بسبب التضخم السكاني في المناطق الحضرية. وتزايدت التوقعات بأن فترة ما بعد الحرب ستشهد أخيرا سن تشريعات الإصلاح الاجتماعي، كنتيجة للقيود السياسية المتساهلة مع الشيوعيين العراقيين إبان الحرب، وللتحرر الوجيز في السياسة والحياة الاجتماعية مباشرة عقب الحرب أثناء وزارة توفيق السويدي. ولكن عندما استبدلت وزارة السويدي بحكومة أرشد العمري القمعية إلى حد كبير، تحطمت هذه الآمال على النحو الذي أقنع العديد من الوطنيين بأن اللجوء إلى العنف والمظاهرات في الشوارع هو السبيل الوحيد لإحداث تغيير ذي جدوى.

وحدث أن فاقم حدثان وقعا في ١٩٤٨ العداوة بين الدولة والحركة الوطنية. ويتعلق الحدث الأول بمساعي الحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء صالح جبر للتشاور حول معاهدة ١٩٣٠ الأنجلو- عراقية في بورتسموث في بريطانيا، حيث إن

أخبار هذه المشاورات التي كانت تشي بتمديد فترة الوجود البريطاني في العراق قد نجم عنها رد فعل عنيف. فتدفقت مظاهرات ضخمة في بغداد والمدن الأخرى مؤدية إلى اندلاع الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة. وقتل العشرات من المحتجين من جراء هذه الاشتباكات. ورمز هذا الحدث فيما بات يعرف بالوثبة الكبرى أكثر من أي حدث أخر إلى الاشمئزاز الذي كانت تشعر به الحركة الوطنية تجاه الملكية. كما زادت الوثبة من قوة الحزب الشيوعي العراقي، الذي استغل التعاطف الشعبي وعنف الشرطة لتجنيد كوادر جديدة. وعلى الرغم من إغراء بعض القوميين العروبيين لأعضاء حزب الاستقلال بالانسحاب من المظاهرات التي كان يشترك فيها الكثير من الشيوعيين واليساريين، إلا أن التضامن السياسي لكل الاتجاهات الأيديولوجية ضمن الحركة الوطنية كان السمة الغالبة[1].

لم ينته تراث الوثبة بعنف كانون الثاني عام ١٩٤٨ لكنه استمر في سلسلة من الإضرابات النضالية. وكانت هذه الروح النضالية واضحة بشكل خاص في إضرابات عمال النفط وهم الأعلى أجورًا من بين كل صنوف الطبقة العمالية؛ إذ لاحظ المستشارون العماليون البريطانيون بأن هذه الاضطرابات كانت سياسية في طبيعتها، ويبدو أنها كانت بإيحاء إن لم تكن بتنظيم من الحزب الشيوعي العراقي لها[2]. وأعلنت الحكومة العمل بقانون الطوارئ عندما لم تستطع إخماد القلاقل العمالية. ولكن نظام قانون الطوارئ الذي استمر إلى الخريف التالي لم يسمح للحكومة بقمع الشيوعيين والعمال والوطنيين حسب، بل إنه أثار العداوة والبغضاء كذلك ضد الشريحة العراقية اليهودية على خلفية اضطراب الوضع في فلسطين في

---

(١) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية، ٥٥٣.

(٢) راجع تقرير المكتب العمالي الاستشاري في ١٤ أيار ١٩٤٨ إلى السفارة البريطانية في بغداد بخصوص إضراب العمال في أيتش ثري (حديثة) وفي أيتش تو (بيجي) حيث توجد محطات ضخ النفط. إذ يشير التقرير إلى أن الإضرابات الراهنة ... كما يراها مراقبو المحطات وضباط الأمن ليست بنزاع صناعي حقيقي، ولكنها تأتي في سياق حركة هدامة منظمة، كانت يخطط لها وتدار من قبل الحزب الشيوعي العراقي، حيث ضمت قيادة الإضراب شخصًا متعصبًا وآخر صهيونيًا شيوعيًا واثنين من المسيحيين بالإضافة إلى أحد المسلمين. أف أو ٦٨٤٧٩/٣٧١.

محاولة لصرف الانتباه بعيدا عن المشاكل الاجتماعية المحلية .

ومما له دلالة في هذا الصدد دراسة ملاحظات النخبة السياسية على المعاهدة المقترحة كمقياس للتغيرات في السلطة السياسية ، التي طرأت على كل من البعدين العراقي والإقليمي بين عامي ١٩٣٠و١٩٤٨ ، إذ تشير المراسلات بين الوصي عبد الإله وصالح جبر بأنه في الوقت الذي كان الوصي يسعى فيه إلى تجديد العمل بمعاهدة ١٩٣٠ الأنجلو عراقية وبصيغتها الأصلية نفسها إلى حد كبير ، كان صالح جبر يحذره من أن الأوضاع السياسية قد تغيرت ، وأن المعاهدة يستحسن أن لا تختلف عن المعاهدات المماثلة لها بين دول الجوار العربية والبريطانيين[1] ، حيث كان الوصي الذي يشعر بالامتنان للبريطانيين الذين أعادوه إلى السلطة في ١٩٤١ تواقا إلى إرضاء أسياده الاستعماريين . ورغم أن صالح جبر من مؤيدي البريطانيين وبالدرجة نفسها ، إلا أنه كان أكثر انسياقا للوقائع السياسية ؛ لذا هدد بالاستقالة من منصبه كرئيس للوزراء إذا لم يسمح للعراق بالسيطرة على قاعدتين جويتين إستراتيجيتين يستخدمهما سلاح الجو الملكي هما قاعدة الحبانية والشعيبة[2] . وهذه المراسلات مؤشر على القوة التي اكتسبتها الحركات الوطنية العراقوية والقومية العروبية عند عام ١٩٤٨ ، حيث لم يعد بإمكان النخب السياسية أن تعقد المعاهدات مع القوى الغربية من دون مساءلة[3] . كما أن عواطف العمال والطبقات الوسطى المعبئة سياسيا وفرت وبشكل متزايد خلفية اضطرت النخب إلى تنظيم سلوكها استنادا إليها .

وألقت المناورة حول معاهدة بورتسموث المقترحة ضوء هاما على النخبة السياسية العراقية ، وعلى علاقتها بالحركة الوطنية الأكبر . وعلى الرغم من أن نوري السعيد قد جلب معه طيفا عريضا من النخبة السياسية إلى إنجلترا لمناقشة المعاهدة إبان خريف ١٩٤٧ ، غير أن تفاصيل المعاهدة كانت قد سوّيت مسبقا بين البريطانيين والوصي

---

(١) محمود شبيب ، وثبة ١٩٤٨ وسقوط صالح جبر (بغداد : دار الثقافة ، ١٩٨٨) ، ١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٣ ، ١٨-١٩ .

(٣) حتى في عام ١٩٢٤ تظاهرت الجماعات الوطنية خارج البرلمان العراقي ضد القانون الذي مرر بإيعاز بريطاني فيما يتعلق بإنشاء نظام تصويت وبرلمان جديدين .

وصالح جبر والسعيد[1] . ويعتبر مجرد شعور نوري السعيد بأنه مضطر لأن تكون معه كل قطاعات النخبة السياسية العراقية للمصادقة على المعاهدة ، من المؤشرات على إدراك قادة الدولة بأنهم باتوا بحاجة لدعم اجتماعي عريض لنشاطاتهم خصوصا فيما كان يتعلق منها بالبريطانيين . وبتعبير آخر ، إن دعوة بعثة كبيرة للقدوم إلى لندن كانت إدراكا ضمنيا بأن النخبة السياسية لم تعد تسير على وقع خطى نوري السعيد والملكية ، مثلما كانت تمثل إدراكا لقوة الحركة الوطنية . ثم إن مساءلة البعثة على نحو موسع لنوري وعبد الإله كانت مؤشرًا على أن النخبة السياسية العراقية قد شرعت بالتساؤل ، حتى ولو على نحو برلماني ، حول العديد من الافتراضات التي يتضمنها النظام السياسي التقليدي . كما أنها بيّنت أيضا بأن النخبة صارت تفقد تماسكها وثقتها بنفسها ، ممهدة بذلك الطريق للإطاحة بها أخيرا في ١٩٥٨[2] .

ثم إن الوثبة مهمة إلى حد بعيد لاعتبار آخر . وعلى الرغم من أن القوميين العروبيين العراقيين اعتبروا أن أصول ثورة تموز ١٩٥٨ تعود بجذورها إلى انتفاضة ١٩٤١ وإلى ما خلفته هزيمة العرب في فلسطين ١٩٤٨ ، إلا أن الوثبة في الحقيقة هي التي حفزت حركة الضباط الأحرار العراقيين (المعروفين قبل ثورة ١٩٥٢ المصرية على أنهم ضباط وطنيون)[3] للنظر في إسقاط الملكية[4] . ولعلم صالح جبر بالمعارضة الجدية لمباحثات معاهدة بورتسموث ، عاد إلى العراق في كانون الثاني ١٩٤٨ لتوضيح أهداف المعاهدة ولإقرارها من قبل البرلمان العراقي . غير أن جهوده لم تفعل سوى أنها قد زادت من مدى عنف المظاهرات الوطنية ، إلى الحد الذي أجبره على الاستقالة والفرار من بغداد . ولم يشجع اسقاط الحكومة العراقية لأول مرة الحركة الوطنية حسب ، بل إنه قدم كذلك نموذجا للضباط الوطنيين من أجل استبدال الملكية المكروهة ؛ إذ طالما بات

---

(١) مع أن صالح جبر قاد المباحثات كرئيس للوزراء ، إلا أن كلاً من نوري السعيد وفاضل الجمالي كانا برفقته .

(٢) للاطلاع على نص هذه المناقشات ، راجع شبيب ، وثبة في العراق ، ٢٩-٤٣ .

(٣) كان اسم التنظيم هو الضباط الوطنيون . راجع خليل إبراهيم حسين ، عبد الكريم قاسم : اللغز المحير ، الجزء السادس من موسوعة ثورة ١٤ تموز (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٩) ، ٦٥ .

(٤) شبيب ، وثبة في العراق ، ٨ .

بإمكان المواطنين المدنيين التسبب بإسقاط الحكومة عن طريق المظاهرات في الشوارع ، فإن الجيش بإمكانه كذلك التدخل لإحداث تغيير سياسي .

وعلى إثر خطى الوثبة ، فاقمت حملة الجيش العراقي الفاشلة ضد القوات الصهيونية في فلسطين خلال ربيع وصيف ١٩٤٨ من البغض الشديد للدولة ، حيث أن الإدراك بأن الهزيمة العربية قد نجمت عن الإعداد السيء والتواطؤ بين السياسيين العرب والبريطانيين قد أغضب على نحو عميق الضباط العسكريين وخصوصا الضباط العراقيين والمصريين[1] ، إذ كان الجيش العراقي يفتقر إلى الأسلحة وكان مضطرا إلى استئجار المركبات الخاصة لأنه كان يفتقر حتى إلى وجود شاحنات حكومية كافية لنقل جنوده وتجهيزاته من العراق إلى فلسطين[2] . وعندما وصلت القطعات العراقية إلى الجبهة ، وضعت تحت إمرة غلوب باشا (جون غلوب) ، القائد البريطاني للجيش العربي الأردني ، الأفضل تدريبا من بين كل الجيوش العربية . وبالرغم من عدد من الانتصارات ضد القوات الصهيونية ، إلا أن الجيش العراقي افتقر إلى إمكانية تنفيذ هجوم عسكري منسق مع الجيوش العربية الأخرى . إذ إن القوة العراقية سيئة التجهيز ، والتي لم تكن تمتلك لا دبابات ولا حتى ألغاما أرضية ، لم تكن كفؤا للهاغانا الصهيونية التي تمتعت بتنظيم متفوق وبخطوط تجهيز أقصر[3] .

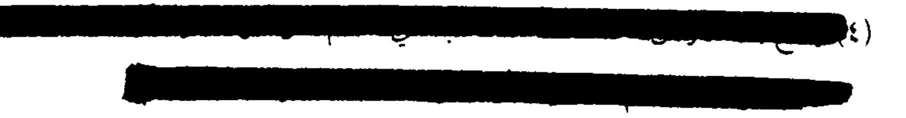
وترافق تكدر مزاج الجيش مع إدراكهم بأن غلوب باشا قد سعى في الواقع إلى منع القوات العربية من إحراز أي تقدم عسكري يذكر على حساب الوحدات الصهيونية . و[4] . ولم تفاقم الحملة العربية المأساوية إحساس الجيش بالمرارة الناجم عن انتفاضة ١٩٤١ الفاشلة حسب ، بل إنها

---

(١) إن بيانات تنظيمي الضباط الأحرار في كل من مصر والعراق عقب الإطاحة بالنظامين الملكيين مباشرة تشير إلى أن الهزيمة في فلسطين كانت واحدة من العوامل الرئيسية الدافعة للقيام بالثورتين .

(٢) حسين ، عبدالكريم قاسم ، ٣٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ٦٥ .

(٤)


عززت أيضا وجهة النظر القائلة بوجود مؤامرة يقول بها العديد من الضباط القوميين العروبيين ، والتي تعتبر حجر الأساس للذاكرة التاريخية القومية العروبية .

لقد قوضت الهزيمة العربية في فلسطين الجهود لتنمية ثقافة سياسية منفتحة وأكثر تعددية عن طريق تقوية المشاعر الطائفية . كما أنها حطت أيضا من قدر الحركة الوطنية العراقوية في الوقت ذاته الذي كانت فيه تحث الخطى لتعبئة الدعم لها . وحقيقة أن الحزب الشيوعي العراقي قد ضم في صفوفه الشيعة واليهود والأكراد وممثلين في الواقع من كل الأقليات السكانية قد جعلت التزامه بالقضايا العربية مثار شكوك القوميين العروبيين . واعتبر القوميون العروبيون أن شكوكهم مبررة عندما غير الحزب الشيوعي العراقي سياسته - حتى ولو بتردد كبير بعد إدانته ابتداء للحركة الصهيونية كحليف للإمبريالية - وذلك استجابة للضغط السوفيتي لتأييد قرار الأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٧ لتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية[1] .

لقد مثل إنشاء دولة إسرائيل بالنسبة للعديد من العراقيين والعرب استمرارا للنفوذ الاستعماري الأوروبي والمزيد من التجزئة للمجتمع العربي . وأصبحت القضية الفلسطينية في العراق سلاحا ملائما للدولة والقوى القومية العروبية كحزب الاستقلال لمهاجمة الحزب الشيوعي العراقي الذي كان لديه أعضاء من اليهود ، ومهاجمة الحزب الوطني الديموقراطي الذي لم يشجع على نحو فاعل قيام وحدة قومية عروبية . وتزايدت المشاعر المعادية لليهود إلى درجة بدأ معها العمل بتجريد يهود العراق من جنسيتهم ووضع المجتمع اليهودي ، وهو أحد أقدم المجتمعات في العالم ، تحت سحابة من التشكيك ، بحيث صار اليهود الأعاجم الجدد في إعادة تجسيد للحركة الشعوبية بزعم أنهم يمثلون الطابور الخامس للنفوذ البريطاني الاستعماري في العراق . كما أن طلب العديد من اليهود العراقيين الحصول على الجنسية البريطانية عقب الحرب العالمية الأولى وثروة بعض العائلات اليهودية الحضرية ولدت استياء لدى البعض من الأهالي ، وخصوصا من ينتمون إلى الطبقات المتوسطة . مع ذلك ، واستنادا إلى جميع المعايير الموضوعية ، كان اليهود العراقيين مندمجين تماما بالمجتمع العراقي واعتبروا أنفسهم عراقيين تماما ، ولكن سبق في الثلاثينات أن قادت الضغوط

---

(١) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٥٩٨-٥٩٩ .

القومية العروبية إلى اعتبار مناصب معينة في الجهاز الإداري العراقي خارج متناول اليهود[1] . وبذلك ، استخدمت الدولة معاداة اليهود الناجمة عن اعتبار المجتمع اليهودي العراقي في عداد المحسوبين على الصهيونية والبريطانيين ، من أجل صرف الانتباه بعيدا عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، والاهتمام بدلا من ذلك بقضايا «الأصالة» و «النقاء العرقي» بتشجيع من القوميين العروبيين .

وفي الوقت الذي تزايدت فيه مطالبات الوطنيين العراقويين في ١٩٤٨ بتحقيق إصلاحات اجتماعية ، وفي ضوء أعلى نسبة تضخم تشهدها البلاد حتى ذلك الحين[2] ، انحرف اهتمام الشعب خصوصا لدى الطبقات الوسطى مبتعدا من القضايا الاقتصادية إلى الانشغال بالهزيمة العربية في فلسطين . ففي البصرة ، الميناء الجنوبي للعراق ، اتهمت الصحافة المحلية والقوميون العروبيون المنتسبون لحزب الاستقلال ، على سبيل المثال ، المجتمع اليهودي المحلي بالتواطؤ مع الحركة الصهيونية[3] . وكما لاحظ القنصل البريطاني العام في أيلول ١٩٤٨ ، فإن المحاكم العرفية التي فرضت بعد الوثبة استغلت قضية فلسطين والميول الصهيونية المزعومة لدى يهود البصرة لينهالوا عليهم بأحكام جائرة ، عبر محاكمات افتقرت إلى الإجراءات القانونية الأصولية . وكان الحكم الأكثر فظاعة هو الذي تلقاه شفيق عدس ، التاجر والوجيه البارز للمجتمع اليهودي البصري ، والذي تعرض للاتهام بأنه كان يهرب الأسلحة إلى فلسطين ، فحكم عليه بالموت من قبل محكمة عرفية محلية وشنق في ٢٣ أيلول ١٩٤٨ [4] .

---

(١) ريفا سيمون ، العراق بين الحربين العالميتين (نيويورك : مطبعة جامعة كولومبيا ، ١٩٨٦) ، ١٩٢ ، حاشية رقم ٨٠ ؛ وراجع أيضًا حاييم كوهين ، الفرهود المعادي لليهود في بغداد ، ١٩٤١ ، الدراسات الشرق أوسطية ٣ ، عدد ١ (١٩٦٦) : ٥ .

(٢) أف أو ٦١١٦/٦٨٤٨٢/٣٧١ ، المستشار البريطاني العمالي ، توصيات مؤقتة : كلفة العيش .

(٣) أف أو ٦١١٧١٤/٦٨٤٥٩/٣٧١ ، المدير الاستشاري للبصرة : الملخص الشهري ، أيلول ١٩٤٨ .

(٤) أف أو ٦١١٧١٤/٦٨٤٥٩/٣٧١ ، المدير الاستشاري للبصرة : الملخص الشهري في كانون الأول ١٩٤٧ . وينبغي ملاحظة أن البريطانيين اعتبروا انتخاب عدس من المجتمع اليهودي في البصرة زعيمًا لهم لم يكن بالخطوة الحكيمة لأنه سبق وكان مثار شكوك بتعاطفاته الصهيونية .

وعندما أخذ تقسيم فلسطين يتحول إلى حقيقة واقعة، صارت المشاعر المعادية لليهود مرتبطة على نحو متزايد بالقوميين العروبيين، بينما وقف الوطنيون العراقيون إلى جانب اليهود ضد هجمات القوميين العروبيين والحكومة عليهم. وفي البصرة، وصفت تقارير القنصل البريطاني كيف حاولت الصحافة باستثناء صحيفة واحدة تأجيج العداء ضد المجتمع اليهودي الكبير في المدينة. وفي ربيع ١٩٤٨ كان لمظاهرات حزب الاستقلال المحلي طابع معاداة اليهود بشكل واضح، في حين أن الحزب الوطني الديمقراطي الميال لليسار، من جانب آخر، اجتذب الدعم اليهودي. وكما أوضح القنصل البريطاني العام فإن صيحات «عاش ستالين» و«عاش اليهود العراقيون» و«يسقط الوصي» كانت تسمع في مسيرات الحزب الوطني الديمقراطي.

من ناحية أخرى، أشار القنصل العام كذلك إلى «العلاقات الحسنة تقليديا بين جميع المجتمعات المتعايشة في البصرة، والتي نجت من توتر الشعور السياسي المتنامي بفعل تقسيم فلسطين»[1]. فمثلاً، خلال خريف ١٩٤٨، ألقى المسيحيون واليهود والشيعة بالخطب في أربعينية وجيه سني محلي وهو شيخ أحمد نوري باشا، حيث حضر الأربعينية وجهاء المجتمعات الأربعة. والتقط الوجهاء المحليون - الذين كان البريطانيون يشيرون إليهم على أنهم «مسلمو الطبقة الأفضل» - أنفاسهم عندما تم إلغاء المحاكم العرفية بعد فترة قصيرة من إعدام عدس وخمد التهييج المعادي لليهود. ونتيجة لذلك اعترف العديد من الوجهاء للموظفين البريطانيين بأنه قد تم اقتراف الكثير من المظالم حتى وإن لم يشجبها أحد منهم[٢].

لقد كانت أحداث البصرة في ١٩٤٨ تتسق والسلوك الذي ظهر بعد فترة قصيرة من استيلاء حزب البعث على السلطة في ١٩٦٨، وأعني تلفيق التهم الكاذبة بالتجسس لبعض من يهود العراق الباقين، وهو الأمر الذي أدى إلى إقامة عروض لتنفيذ الأحكام أمام الجمهور، نظمت لصرف الانتباه عن المحن الاجتماعية ولإرعاب المواطنين كي لا يتجرؤوا على تحدي الدولة. ولم يكن يعتبر التصرف المخزي للقضاة الأكثر فظاظة بمشكلة كبيرة من قبيل أن رئيس محاكم القضاء في البصرة، عبد النادر كامل، ورئيس المحكمة

---

(١) أف أو ٦١١٧١٤/٦٨٤٥٩/٣٧١ .

(٢) أف أو ٦١١٧١٤/٦٨٤٥٩/٣٧١ ، المدير الاستشاري للبصرة : الملخص الشهري ، في أيلول ١٩٤٨ .

العرفية للمنطقة الثالثة ، عبد الله الناهاني (هكذا أورد المؤلف ذكر هذا الاسم نقلاً عن وثيقة بريطانية - المترجم) قد عرف عنهما بأنهما كان يتخذان في الحفلات التي يدعيان إليها القرارات بالأحكام ضد اليهود قبل إلقاء القبض عليهم . وفي الحقيقة إن الجبن ذاته للطبقات المتعلمة وذات الوجاهة في عدم الاحتجاج على ما قد كشف عنه العديد منهم فيما بعد ، كان صورة لمهازل العدالة التي جرت في ١٩٤٨ و ١٩٦٩ . ففي عام ١٩٦٩ لم يكن هنالك رد فعل شعبي على الشنق العلني ليهود بغداديين ، في الوقت الذي كان فيه النظام الجديد لأحمد حسن البكر وصدام حسين لا يستند إلا إلى قاعدة اجتماعية ضعيفة . إذ إن الافتقار إلى احتجاج فاعل من قبل المواطنين في كلا المثالين قد ولد فراغا سياسيا بحيث يسر الأمر للحكم التسلطي . وكما حصل في ١٩٤٨ ، شجعت الأحداث في ١٩٦٩ الذاكرة التاريخية على أن تتمحور حول ما يسمى بنظرية المؤامرة ورهاب الغرباء أو الخوف من الغرباء وكراهيتهم (من ذلك مثلا ، فكرة أن اليهود هم المسؤولون عن مصائب الأمة) ، والتي استطاعت الدولة التسلطية أن تعبئها فيما بعد حتى من أجل تحقيق غايات هي الأكثر خبثا ولؤما كالتعذيب والإعدامات . واستغلت هذه الذاكرة التي أنشأتها الدولة كنقيض للذاكرة الأكثر تضامنا وانفتاحا والتي انبثقت عن الوثبة وانتفاضتي ١٩٥٢ و١٩٥٦ .

ورغم هذه المشاكل ، لم يحصل خلال الخمسينات أن تبنى الوطنيون العراقويون الطائفية أو الإقصاء الأثني أو النزعة الوطنية المصابة بداء رهاب الغرباء . فقضايا الوحدة القومية العروبية والهوية الأثنية لم تكن مركزية بالنسبة لاهتماماتهم[(١)] . ومع أن قيادة الحركة الوطنية العراقوية لم تمارس على الدوام ما كانت تعظ به ، غير أن رسالتها المتعلقة بالإصلاح الاجتماعي وعدم الإقصاء على أسس أثنية أحدثت رد فعل إيجابي لدى أعداد كبيرة من العراقيين .

كما أن قدرة الحركة الوطنية العراقوية على تعبئة الكثير من المناصرين خلال الفترة التي أدت إلى ثورة ١٩٥٨ ، كانت علامة على أمل بمستقبل أفضل . ويصدق

---

(١) في الحقيقة أن الدكتور محمد باقر علوان ، وهو أستاذ عراقي يدرس في جامعة تفتس ، أخبرني بأنه خلال الخمسينات عندما كان في المرحلة الثانوية في بغداد ، لم تكن مصطلحات من قبيل سني وشيعي تستخدم بقصد الازدراء بين التلاميذ . مقابلة في جامعة تفتس ، ١٩ حزيران ١٩٩٨ .

هذا الأمر بشكل خاص إذا ما أخذنا في الاعتبار قمع الدولة المستمر للحزب الشيوعي العراقي خصوصا ، والتصعيد في تهجمات القوميين العروبيين ، وما تلا اعتناق الرئيس جمال عبد الناصر للفكر القومي العروبي في ١٩٥٦ من تزايد في تهجمات الدولة المصرية . فلقد استندت الرؤية الوطنية العراقوية على مفهوم الاحترام المتبادل بين المكونات الأثنية للعراق ، والعدالة الاجتماعية عن طريق انتهاج سياسات إعادة التوزيع كقوانين العمل التقدمية وإصلاح الأراضي ، مثلما استندت إلى التخوم الثقافية المرنة التي تيسر أكثر مما تضيق على الخطاب المتعلق بالتنوع الاجتماعي . وباختصار ، قدمت الحركة الوطنية العراقوية رؤية للمجتمع السياسي العراقي على أنه «خيمة كبيرة» يمكن أن يلجأ إليها الجميع باستثناء فاحشي الثراء و«تجار السياسة»(١) .

في حين أن الحركة القومية العروبية القوية بشكل خاص فيما يعرف بمثلث العرب السنة إلى الشمال من وسط العراق ، قدمت مجموعة من الرموز مختلفة تمامًا لتعبئة الشعب العراقي . أما رؤية هذه الحركةالقومية العروبية لإعادة توحيد المجتمع العربي بالكامل ، عقب الحرب العالمية الثانية مع النهاية المتوقعة لأفول السيطرة الاستعمارية البريطانية الفرنسية ، فلم تلبث أن انهارت بفعل تكوين دولة يهودية في فلسطين . كما أن إنشاء إسرائيل التي صورت على أنها آخر غريب قد ساهم بدوره في تعزيز التصور الذي كان العالم العربي استنادا إليه محاصرًا ومعرضًا للخيانة من قبل الإمبرياليين في الخارج وحلفائهم في الداخل أي الأقليات والنخب السياسية . وطبقًا للرؤية القومية العروبية ، ليس بإمكان العالم العربي استعادة قوته إلا من خلال تخليص نفسه من «خبائث» العالم الخارجي(٢) .

---

(١) باقر محمد جواد ، **الرواية العراقية وقضية الريف** (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٣) ، ١٣ .

(٢) من المثير ملاحظة التشابهات بين بنية الفكر القومي العروبي وبنية الفكر الإسلامي الذي أعقبه ، والذي كونه سيد قطب وأتباعه فيما يسمى بالجماعات الإسلامية في مصر . ففي كلا السياقين ، يتم التأكيد على سمة الإحساس بالمحاصرة وعدم النقاء الثقافي بفعل التأثيرات الخارجية ، وخصوصًا تأثيرات الغرب والجماعات غير السنية سواء كانت شيعية أم من الأقليات ، كما في الحالة ==

لقد شجعت فاجعة فلسطين على خلق مجموعة من الانقسامات التي تتعارض مع الوجود الرمزي للإصلاح الاجتماعي ، إذ وفقًا لهذه الرؤية السياسية ، لم تكن العدالة الاجتماعية الداعية لإقامة دولة الرفاهية الأنجع في التصدي لمشاكل العالم العربي ، بل الذي يقوم بذلك بدلاً منها هو التماسك السياسي المستند إلى «الأصالة الثقافية» . وعلى الرغم من تجاهل القوميين العروبيين للقضايا الاجتماعية إلى حد كبير ، لكنهم كانوا يواجهون انقسامات داخلية . فحزب الاستقلال ، على سبيل المثال ، لم يكن على وفاق مع الضباط الأشراف سابقًا كنوري السعيد الذي ظل مهيمنًا على النخبة العراقية السياسية . وبالرغم من أن أعضاء حزب الاستقلال كانوا من الموظفين الميسورين نسبيًا من الطبقة الوسطى وصغار التجار الذين لا يرقى وضعهم الاجتماعي إلى مستوى أعضاء النخبة السياسية التقليدية ، غير أنهم يمتازون على نحو مؤكد عن القوميين البعثيين ، الذين كانوا ينحدرون من أسفل الطبقة الوسطى وممن لهم أصول ريفية .

ثم إن الانقسام الثالث المذكور سابقًا يثير التساؤلات عن دور المثقفين في التغير السياسي والاجتماعي . فهل تصرف الشعراء والروائيون وكتاب القصة القصيرة والفنانون والصحفيون وزعماء الطلبة والعمال ، على أنهم «مثقفون عضويون» وانخرطوا في «حرب موقف»؟ إن الحركات الثقافية الجديدة التي تكونت خلال الأربعينيات والخمسينيات وراقت إلى حد كبير لمتلقين متعلمين ، كانت في محتواها هدامة على نحو تجديدي إلى حد بعيد ، غير أنها فشلت في تقديم نماذج مناوئة للهيمنة حسنة الأعداد من أجل تحدي الصيغ القائمة للممارسة السياسية . كما أن التركيز على النقد أكثر مما على الرؤى البديلة والملموسة للمجتمع ، وعلى الستراتيجيات في تجسيد تلك الرؤى ، يفسر إلى حد كبير لماذا كان المثقفون إبتداء عاجزين تمامًا عن انتقاد النظام العسكري الجديد الذي استولى على السلطة عقب ثورة تموز ١٩٥٨ . ومثلما يلاحظ غرامشي ، فإن الستراتيجية الثورية الصحيحة لا تتضمن نقدا للأوضاع الاجتماعية القائمة فحسب ، بل إنها تتضمن أيضا رؤية لتشكيل مجتمع ما بعد

== العراقية أم من الأقباط كما في الحالة المصرية . راجع سيد قطب ، **معالم في الطريق** (القاهرة : محل الطبع غير معلوم ، ١٩٦٥) .

ثوري جديد ؛ إذ مع أن النخبة الثقافية قد لعبت دورا مركزيا في تقويض مشروعية الحكم الملكي ، إلا أنها كانت هزيلة مفاهيميا وأيديولوجيا بعد ما تمت الإطاحة أخير بالملكية ، وكانت غير قادرة على تعزيز الانتقال إلى السياسة الديموقراطية ، وإلى نظام سياسي يستقطب كل التنوعات الأثنية دون استثناء . وعوضا عن ذلك ، ترك العنان كله تقريبا لعبد الكريم قاسم في إدارة المجتمع ، وهو الأمر الذي أنتج سياسة تسلطية أكثر مما أنتج شكلا ديموقراطيا من أشكال السياسة . وكان الاستثناء الوحيد هو كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديموقراطي ، الذي استعان بتجربته في التعاون مع حكومة صدقي - سليمان في ١٩٣٦ للضغط على عبد الكريم قاسم من أجل إجراء انتخابات مباشرة والتحول إلى حكم ديموقراطي مدني .

وعلى أية حال ، قدمت الإسهامات الثقافية والجمالية للمثقفين العراقيين ، إبان فترة ما بعد الحرب ، رؤية ضمنية للمجتمع تتمتع فيها كل المجموعات الأثنية بحقها في التعبير الثقافي ، وفي أن تكون من العناصر الفاعلة في كل نشاط من نشاطات المجتمع العراقي . فحركة الشعر الحر ، على سبيل المثال ، انتقدت التراث ولم تكتف بنطاق الشعر ؛ إذ تحدى شعر السياب العديد من الافتراضات السائدة مثلما تَبيَّن ذلك ، على نحو مؤثر جدا ، على يد تيري دي يونغ . فمن جهة أولى ، رفضت حركة الشعر الحر الرومانسية التي هيمنت على الشعر العربي والعلاقة بين الفرد والأمة مثلما تضمنها ذلك التراث . وبذلك ، فنّدت فكرة أن تكون (الأصالة الثقافية) والنقاء الأثني والأمة العربية الواحدة مكونات «طبيعية» للمجتمع السياسي والهوية الجماعية العراقية . ثانيا ، تحدت حركة الشعر الحر التوحد المزعوم بين الشاعر والأمة ، حيث إن قوّة لحظة التواصل بين الشاعر والمتظاهرين - خلال الوثبة ، على سبيل المثال - لا يمكن التعويل عليها ، كما أنها لا توفر إجراءات فاعلة لتغيير النظام السياسي .

وكما لاحظ أحد المتابعين من ذوي الفطنة ، فإن حركة الشعر الحر كانت أكثر من مجرد محاولة في تغيير الشكل الشعري تغييرا جذريا ، حيث رفضت «الشعر المنبري» لرومانسيي ما قبل الحرب ، الذين أكدوا على توحد الشاعر التحريضي بالجموع التي كان يدفع بها للقيام بفعل سياسي ، والذين عجزوا عن التنظير لوسائل إدامة هذه اللحظة الحاسمة مثلما كان عليه الحال في الوثبة[1] . وفي هذا الإطار ، من

---

(١) دي يونغ ، *Placing the Poet* ، ١٩٤-١٩٥ .

الواضح بأن المثقفين كانوا يبتعدون عن استخدام التعابير المكرورة وشعاراتية كل من الحركة القومية العروبية المتطرفة والبيانات الأيديولوجية الأكثر عقائدية للحزب الشيوعي العراقي . ورغم أن هذا التوسع في الثقافة السياسية والفكرية لم يكن منظما على أساس معايير مجردة ، قدر ما صوّر على أنه آلية لتحدّ أكثر فاعلية للحكم الاستعماري في العراق ، غير أنه مع ذلك قد أوحى بتعددية أكبر في التعبير الثقافي ، من خلال ضم سلسلة رمزية أكثر اتساعا مما كان حتى ذلك الحين حكرًا على عالم النخبة العراقية . ثالثا ، إن ازدياد الحرمان الاقتصادي وما نتج عنه من بروز وعي طبقي اجتماعي (ووطني كذلك) ، مثلما بات واضحا على نحو خاص بعد الوثبة ، هدد بتعزيز واقع التجزئة المتزايدة للمجتمع العراقي . ثم إن الوثبة وتقسيم فلسطين اللذين أعقبا انهيار القطاع الزراعي ، وكذلك تزايد حدة الصراع داخل الحركة الوطنية نفسها ، قد حفز المثقفين على البحث في الجماليات والعوالم الرمزية الجديدة ، التي تأخذ في الاعتبار الواقع السياسي والاجتماعي الجديد الذي تضمنته هذه الأحداث ، حيث قادت هذه المساءلة كلا من السياب والملائكة إلى رفض الحركة الوطنية العراقوية وتبنّي التوجه القومي العروبي[1] ؛ لذا فإن حركة الشعر الحر وجميع الحركات الأدبية والثقافية والفنية الجديدة أيضا ينبغي النظر إليها من الناحيتين السياسية والجمالية كذلك .

ولم تظهر التوجهات الجديدة للإنتاج الثقافي العراقي بعد الحرب في الأعمال الشعرية الكبيرة حسب ، بل إنها بدت واضحة أيضا في التقدم الذي أحرز في العديد من أجناس الأدب والفنون وعلم الآثار وصناعة الأفلام والموسيقى . كما أن التفاوت الحاد في إيرادات الطبقات الاجتماعية وزيادة شدة العنف بين الدولة والحركة الوطنية دفعا بالمثقفين إلى تقصي التصدعات الناجمة عن التناقضات الاجتماعية والسياسية المتنامية للمجتمع العراقي . وعوضا عن بذل تنازلات من أجل الإصلاح للتخفيف من

---

(١) ولعل هذا الانشغال مع التشظي السائد يساعد في تعليل ترك السياب للحزب الشيوعي العراقي . ثم إن اتهامه من قبل أعضاء الحزب الآخرين بأنه لم يكن قادرًا على إدراك الماركسية بسبب خلفيته «البرجوازية الصغيرة» ، قد زاد من دون شك في ابتعاده التام عن الحزب . راجع دي يونغ ، *placing The Poet* ، ١٩٦ .

حدّة هذه التفاوتات الاجتماعية ، أصبحت الدولة أكثر تجاهلا لمتطلبات التغيير ، حيث أن التوصلات الثقافية الفنية الجديدة ، كما في شعر السياب والملائكة والبياتي وسعدي يوسف ولميعة عباس عمارة وآخرين غيرهم ، شكلت مصادر رئيسية لبناء أمة سياسية ومجتمع جديدين . ومع ذلك ، ظلت السياسة المهينة قصيرة النظر والجامدة أيديولوجيا في ظل الدولة الملكية بعيدة كل البعد عن خطاب العراق الثقافي بتلاوينه المتشابكة . وكان الكثير من الإنتاج الثقافي خلال هذه الفترة مشاكسا من الناحية السياسية لأنه كان يتحدى ويريد «إعادة بناء» أو مساءلة التراث . وحتى لو كانت غايته تكمن في أن يبتكر أشكالا جديدة من الهوية سياسيا وثقافيا واجتماعيا ، ولكن نجمت عن هذه العملية ابتداء زعزعة أكبر من جراء تحليل الكثير مما استمد من الماضي ورفضه . وإذا كان المثقفون يتلمسون طريقهم لمعالجة مسائل من قبيل التجاذب بين الحقوق الفردية والمسؤوليات الاجتماعية ، وقدرة التراث على التصدي لمشاكل «الحداثة» ، ونوع الهوية السياسية والثقافية التي تدعو إليها الحاجة لتوفير عراق يتسم بوحدة مجتمعية ، فإنهم كانوا يتساءلون بالمثل عن ضروب الذاكرة التاريخية الأمثل في تناول هذه المسائل . وهذا هو أحد الأسباب التي تفسر لماذا لم يكتف الكتاب والمؤرخون والآثاريون بتقصي التراث العربي للعراق وخصوصا الفترة العباسية بعمق حسب ، بل إنهم سعوا أيضا إلى استلهام التراث الرافديني لعراق ما قبل الإسلام . وكان هذا النشاط معقدا جدا ، وتضمن بحسب تعبير فيتجنشتاين العديد من «اللغات الفردية» المتنوعة[1] . وبمعنى آخر إن الجزء الأغلب من الخطاب المحيط بالإنتاج الثقافي لم يتيسر بسهولة للجمهور على نطاق واسع بسبب نسبة الأمية العالية لدى العراقيين في الخمسينات ، ولأن الخطاب كان يتضمن أفكارا وأطرا مفاهيمية لا يدركها إلا المتخصصون الذين كانوا يتداولونها فيما بينهم ، لذا كان شعر السياب ومنحوتات جواد سليم ودلالة الاكتشافات الآثارية الجديدة من حقبة ما قبل الإسلام بعيدة عن متناول الجماهير ؛ حتى عندما ابتكرت النخبة الثقافية عالما رمزيا وجماليا أكثر رهافة من أجل تذليل الكثير من القضايا المعقدة .

---

(١) للاطلاع على دارسته للبعد الاجتماعي للغة ، راجع لودفيغ فيتجنشتاين ، **تقصيات فلسفية** ، الطبعة الثالثة (لندن : ماكميلان ، ١٩٥٣) ، المقاطع ٢٥٦-٢٨٠ ، ٩١ إي - ٩٧ إي .

ولكن رغم هذه العيوب، تمكن المثقفون من عقد صلات هامة مع الشعب. وأحد الأمثلة على ذلك نجده في إنشاء المقاهي؛ إذ كان تطور المقهى كمنطلق للسياسة الوطنية مؤشرا على اتخاذ النخبة الثقافية العراقية طابعا مؤسساتيا إبان حقبة ما بعد الحرب العالمية. ويمكن ملاحظة هذه المأسسة في نمو حجم النخبة الثقافية وفي اتساع نطاق الإنتاج الثقافي، من خلال مجابهة التراث وفتح مجالات جديدة للتعبير، وفي الدور المتزايد للنخبة في تحدي الدولة. ولم يكن ارتباط مقاه معينة بهذا الشاعر أو ذاك أو بجماعة أدبية ظاهرة جديدة في حقبة ما بعد الحرب، حيث جرت العادة على تسمية المقاهي بأسماء الشعراء المشهورين الذين يترددون عليها كمقهى الزهاوي التي أعارها اسمه الشاعر جميل صدقي الزهاوي، وارتبط غيرها بهذا الشاعر منهم أو ذاك كمقهى الحيدر خانة (الرصافي)، ومقهى حسن عجمي(الجواهري)، ومقهى البرلمان (حسين مردان وعبد الأمير الحصيري). وبما أن الشاعر أو مجموعة الكتاب المترددين على مقهى معيَّن عادة ما كان لهم توجه سياسي محدد، لذا أصبحت المقاهي مؤسسات شبه رسمية تتطبع فيها أذهان روادها على حقائق ووجهات نظر سياسية بعينها. وبذلك، ساهمت المقاهي في توسيع نطاق المجال العام لأن الناس لا يرتادونها فقط من أجل احتساء القهوة أو الدردشة مع الأصحاب أو قراءة صحيفة أو لمجرد ممارسة لعبة النرد، بل إنهم يفعلون ذلك أيضا من أجل تجاذب الحديث في الشؤون السياسية. وبالطبع كان المخبرون الحكوميون يرتادون أيضا باستمرار المقاهي الناشطة سياسيا مما حدا بالشعراء إلى تنمية مهارات التورية على نحو مرهف. وفي الحقيقة، كتب كل من السياب وبلند الحيدري قصيدة مشهورة عن شخصية المخبر. كما أدى التوجه التجريبي للنخبة المثقفة خلال الخمسينات إلى تأسيس أنواع جديدة من المقاهي ليست على ارتباط مباشر بالمواضيع والقضايا الأدبية التقليدية. فمقهى البرازيلي ومقهى السويسري، على سبيل المثال، أصبحا ميدانين رئيسيين لمناقشة التيارات الفكرية الجديدة كالفكر الوجودي(١).

كما ربط المقهى المثقفين بالجماهير بطرق أخرى ذات أهمية؛ إذ وفر المقهى

(١) عبدالسلام يعقوب يوسف، الممارسات الثقافية الطليعية: تشكيل هيمنة ثقافية بديلة في العراق وشيلي، من العشرينات إلى السبعنيات، أطروحة دكتوراه، جامعة آيوا، ١٩٨٨، ١٢٦.

للعراقيين غير المتعلمين فرصة سماع قراءة الصحف بصوت عال ، حيث يسّر المقهى للمعدم إدخال الصحف التي كانت تعد ترفا لا يستطيع تحمل أعبائه . وساعدت المعلومات التي اشترك فيها رواد المقهى على انتشار المشاعر ذات النزوع الوطني والجمهوري . كما أنه لم تعزز الموضوعات الشعرية التي عادة ما كانت مشفرة على شكل توريات الحساسيات الجمالية بين الشعراء ، الذين كان عليهم إخفاء الرسائل التي يريدون توصيلها حسب ، بل إنها عززت ذلك أيضا لدى المتلقين ممن كان عليهم فك شفرة المستويات المضاعفة للمعنى في الشعر . فبالنسبة لكل من الشاعر والمتلقين كان الإنتاج الثقافي الجديد والتكلف التأويلي من النتائج الضرورية للمناخ السياسي الذي كان المقهى من خلاله يؤدي وظيفته . واكتسب الشكل والمحتوى بنية معقدة على نحو متزايد ؛ لأن الشاعر والمتلقي يسعيان إلى الاهتمام بمشاغلهما السياسية والفكرية . وبهذا المعنى ، أصبح المقهى مكونا مهما من مكونات المجتمع المدني العراقي لأنه لم يعزز حسب ، معارضة الدولة الملكية ، بل إنه شجع أيضا على التقدير المتعاظم لظلال المعاني ، والتوريات والغموض في الخطاب الأدبي . لقد بات المقهى فضاء عاما ملائما جدا لإنشاء «المخطوطات الخفية» المستخدمة لمقاومة الدولة . لذلك لم يكن من المستغرب أن ينسحب المتظاهرون إلى مقهى بعينه بعد اللجوء إلى الشارع للاحتجاج ضد سياسة الحكومة[1] .

وما كان لأهمية المقهى سياسيا وثقافيا أن تتسع في حقبة ما بعد الحرب لولا ازدياد أهمية النخبة الثقافية نفسها بفعل ثلاثة عوامل مترابطة . وكما بينا سابقا ، أن انهيار القطاع الزراعي الذي أدى إلى نمو المناطق الحضرية ؛ واتساع المنظومة التعليمية ؛ وزيادة استخدام ذوي الياقات البيضاء (من موظفين مدنيين ، ومعلمين ، وكتاب الخ . .) ، أدى ذلك كله إلى ظهور طبقة الأفندية[2] . وأصبحت هذه المجموعة في

---

(١) يدرس جعفر عباس حميدي تراجع المحتجين تحت القيادة البعثية ضد الانتخابات البرلمانية في أيار ١٩٥٨ إلى مقهى البلديات عقب الفراغ من تظاهرهم في الشوارع . راجع حميدي ، **التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ، ١٩٥٣-١٩٥٨** (بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٠) ، ٢٦٥ .

(٢) أستخدم هذا المصطلح بشكل عام في القرن العشرين عبر العالم العربي للإشارة إلى أناس بموارد اقتصادية متواضعة . وأن تصبح من الأفندية يعني أن تتخلى عن الملابس القروية التقليدية .

طليعة الاحتجاج الوطني نتيجة لمواجهتها للتقلب الاقتصادي ، والتغير الاجتماعي السريع ، وشعورها بالتزعزع لانتقالها إلى المناطق الحضرية ، ولعلمها بالفساد المتفشي في مفاصل النظام السياسي . ومع أن العسكر هم الذين أطاحوا في النهاية بالحكم الملكي ، إلا أن انتقاد النخبة الثقافية العراقية المتواصل وفضحها للتفاوتات غير المنصفة في المنظومة السياسية والاجتماعية ، هما اللذان نالا من مشروعية الدولة الملكية وسلطتها . كما أن اتساع حجم النخبة الثقافية خلال الخمسينات قد وضع الأسس للجهود التي بذلها حزب البعث في السبعينات لإعادة بناء الذاكرة السياسية والاجتماعية كجزء من مشروعه لإعادة كتابة التاريخ .

لقد مثلت المشاركة الاجتماعية السياسية التي حصلت في المقهى جزء يسيرا فقط من دور النخبة في توسيع المجتمع المدني ، وفي النيل من سلطة الدولة الملكية إبان حقبة ما بعد الحرب . كما أن تكاثر الصحف التي اهتمت بالصفحات الأدبية والثقافية ، والتي كان صحفيوها في العادة هم من كتاب القصة القصيرة والروائيين والشعراء ، قد وفر وسيلة أخرى أصبح بإمكان النخبة ممارسة التأثير من خلالها على المجتمع العراقي . كذلك عكست الصحف التصدع المتنامي الذي نشأ حول تحديد مستقبل المجتمع السياسي العراقي ، إذ إن جريدة صوت الأهالي ، الناطقة بلسان الحزب الوطني الديموقراطي ، وصحف القاعدة وراية الشغيلة وكفاح الشعب وفيما بعد اتحاد الشعب العائدة للحزب الشيوعي العراقي (والممثلة في بعض الحالات لمنشقين عن الحزب) قد عكست وجهات النظر الوطنية العراقوية . في حين أن الفكر القومي العروبي قد عكسته بالمقابل صحف مثل الاستقلال ، الناطقة باسم حزب الاستقلال ، وصحف حزب البعث ، الفكر والحرية بالإضافة إلى الجريدة التابعة له ألا وهي العمل التي كانت تطبع وتوزع عام ١٩٤٥[1] . وبما أن الموارد لطباعة الكتب ونشرها كانت محدودة ، لذلك لم تكن الصحف أساسية بالنسبة لنشر وجهات النظر

== وتصبح مرتبطًا بسلك الموظفين لا بالعمال اليدويين - وأفضل مثال عن هذه الشخصية هي شخصية محمد أفندي في قصة الأرض لعبدالرحمن الشرقاوي التي ترجمتها ديزموند ستيوارت تحت عنوان الأرض المصرية (أوستن : مطبعة جامعة تكساس ، ١٩٩٠) .

(١) حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ١٩٤-٢١٠ ، ٢١٥ .

السياسية فقط ، بل إنها كانت أساسية كذلك لنشر الإنتاج الأدبي . فالعدد الكبير للصحف والمجلات التي تأسست إبان حقبة ما بعد الحرب كان مؤشرا على مستوى الإنتاج الثقافي في المجتمع العراقي خلال هذه الفترة . ومع أن عدد الصحف كان مبالغا فيه ، من دون شك ، لأن العديد منها كانت تغلقه الشرطة ليظهر مرة أخرى فيما بعد بمسميات جديدة ، إلا أن عودة نشر الصحف ذاتها قد أظهرت تشبث المثقفين الوطنيين لضمان نشر الرسائل التي يريدون إيصالها .

وكان الحزب الشيوعي العراقي واحدا من أنشط التنظيمات في الإنتاج الصحفي ؛ إذ كانت له نجاحات صحفية كبيرة في جنوب العراق ، حيث أطلق جملة من الصحف الموجهة لأنصاره ومؤيديه وبضمنها صوت الكفاح في ١٩٥١ ، وجريدتا اتحاد العمال بالإضافة إلى نضال الفلاح في ١٩٥٢ ، التي كان الغرض منها يتمثل في أن تسهم في إنشاء جمعية تحرر الفلاحين . ثم بعد ذلك بعامين أخذت صحيفة صوت الفرات بالصدور . واستمرت صحيفتان من هذه الصحف بالصدور حتى حزيران ١٩٥٨ . ثم منعهما عبد الكريم قاسم لكنهما عاودتا الظهور بشكل سري . وفي تشرين الثاني ١٩٦٢ ، عاودت صحيفة اتحاد العمال الصدور مرة أخرى ، وفي كانون الثاني ١٩٦٣ ظهرت مجددا صحيفة صوت الفرات . كما قام الحزب أيضا بتأسيس صحف تمثل الاهتمام بالمرأة والطلاب كحقوق المرأة وصوت الطلبة ، بالإضافة إلى صحيفتين لتمثيل الطائفة الأرمنية باللغة الأرمنية[1] . وفي ضوء العدد الكبير من الإضرابات والمظاهرات الطلابية والتحديات الفلاحية لامتيازات مالكي الأراضي الزراعية ، والتي يؤكد البريطانيون على أنها كانت كلها من تدبير الحزب الشيوعي العراقي ، ساهم توزيع هذه الصحف بما لا يقبل الشك في نجاح الحزب في تحشيد الاحتجاج ضد الدولة .

وكان المثقفون ناشطين أيضا في النقابات المهنية والمنظمات الثقافية ؛ لذا انتمى جميع المعلمين والمحامين والصحفيين والفنانين إلى النقابات المهنية ونواديها الملحقة ، حيث كان يتسنى للأعضاء اللقاء لتدارس القضايا السياسية والثقافية والمهنية . وعادة ما

---

(٢) فائق بطي ، الصحافة اليسارية في العراق (لندن : مكان الطبع غير مذكور ، ١٩٨٥) ، ١٠٧-١٠٩ .

كانت هذه المنظمات تنخرط في الشؤون السياسية[1] . وهنالك أيضا العديد من المنظمات الطلابية على المستوى الجامعي . وتكميلا لعمل النقابات ، جرى تشكيل العديد من التجمعات الثقافية خلال سنوات ما بعد الحرب ، كجماعة الفن الحديث ، واتحاد الأدباء العراقيين ، ومجموعة المثقفين الشيوعيين المرتبطة بمجلة الثقافة الجديدة التي ظهرت لأول مرة في ١٩٥٣ . وبالنظر للنطاق المتسع للمؤسسات والمنظمات التي نشطت من خلالها النخب الثقافية العراقية إبان حقبة ما بعد الحرب ، اكتسبت هذه النخب إحساسا بالهوية على نحو أكثر تضامنًا مما عزز من تأثيرها على الشؤون السياسية والاجتماعية ، حيث كان اتحاد العمال التابع للحزب الشيوعي العراقي يصف المثقفين المتطرفين الذين ينضمون إلى التحالف مع العمال والفلاحين والكادحين والجماهير للإطاحة بالنظام القائم على أنهم «مثقفون أحرار» . كما أن الإشارة إلى مجموعة المثقفين هذه على أنهم «مثقفون أحرار» كانت مؤشرا على أن قدرا ملحوظا ممن ينتمون إلى النخب الثقافية قد أصبح في الواقع يتمتع بهوية تضامنية أكبر .

وهنالك أهمية خاصة لمجلة الثقافة الجديدة قصيرة الأجل ، والتي أصدرت عددين في ١٩٥٣ و ١٩٥٤ قبيل إغلاقها من قبل حكومة فاضل الجمالي ؛ إذ رغم انضوائها فيما بعد تحت لواء الحزب الشيوعي العراقي ، إلا أن قائمة أسماء مؤسسيها تشير إلى من يؤلفون النخبة الثقافية العراقية ، مثل كاتبي القصة القصيرة عبد الملك نوري وفؤاد التكرلي ، والشعراء بدر شاكر السياب وعبد الوهاب البياتي وكاظم السماوي ، والروائي غائب طعمة فرمان ، والناقد محمد شرارة ، والكاتب المسرحي يوسف العاني ، والأساتذة اليساريين الجامعيين كفيصل السامر وصلاح خالص وإبراهيم كبة . ولقد كشف عنوان المجلة التي ظهرت لأول مرة في تشرين الثاني ١٩٥٣ عن رغبة في القطيعة مع الماضي ، مثلما كشف عن إيمان مؤسسيها بالدور المركزي للثقافة في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي . وأوضح عددها الافتتاحي بأن

---

(١) حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، وفيه يصف المؤلف كيف أن نقابة المحامين العراقيين قد عبرت عن دعمها للثورة الجزائرية ، ونادى اتحاد النساء العراقي بالتطو[illegible] للقتال من أجل مصر ، كما أن طلاب الهندسة والطب والصيدلة والأسنان قد نظموا مظاه[illegible] ضد الغزو الثلاثي لمصر .

هدفها كان يتمثل في توفير «مجلة للفكر العلمي والثقافة الحرة»[١] . ومع أن تأكيد المجلة على نشر الكتابات ذات القيمة العملية كان جديرا بالثناء ، إلا أن المشكلة التي عانى منها المثقفون والسياسيون العراقويون كانت تكمن في رفضهم للماضي الذي نتج عنه تجاهل متواصل للثقافة العربية التقليدية . وبالرغم من أن مجلة الثقافة الجديدة قد لعبت دورا مركزيا في الخطاب الثقافي عندما ظهرت عقب ثورة تموز ١٩٥٨ ، غير أن هيأة تحريرها والمساهمين فيها لم يدركوا أبدا أهمية التراث لحياة العديد من العراقيين ، وخصوصا من كانوا من الطبقة الوسطى الناشطة سياسيا .

كما أنه ليس من السهل وصف النخبة العراقية بعد الحرب العالمية بكونها مؤلفة من «مثقفين عضويين» بالمعنى الغرامشي رغم رفضها للمنظومة السياسية والاجتماعية القائمة . وتكمن المشكلة الأساسية في الافتقار إلى مثقفين يقومون في الوقت نفسه بدورهم كسياسيين ناشطين ، بحيث يمكن لهم على هذا النحو أن يكونوا جسرًا بين القدرة الإبداعية الثقافية والنشاط السياسي . ومع ذلك ، هنالك استثناءات جديرة بالذكر . وأحدها يتمثل بالزعيم الشيوعي الشهير فهد (يوسف سلمان يوسف) أحد مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي . أما الاستثناء الآخر فهو كامل الجادرجي ، أحد مؤسسي جماعة الأهالي ومؤسس الحزب الوطني الديموقراطي . والملفت للنظر أن لكليهما خلفيات صحفية ، حيث أن فهد ، وهو في الأصل من الناصرية جنوب العراق ، اشتغل كصحفي في جريدة الحزب الوطني قبل أن يصبح شيوعيا . ومع أن إعدام فهد في شباط ١٩٤٩ لم يمهله كثيرا ، لكنه مع ذلك ، خلف كتابات كثيرة تؤكد على التنوع الأثني ، وكان في طليعة الكتاب الذكور ممن نادوا بحقوق المرأة[٢] .

ولعل أهم تركة خلفها فهد في فترة الخمسينات هي محاولته لطرح فكرة الجبهة الوطنية في السياسة العراقية ، والتي تابعتها على نحو حثيث الحركة الشيوعية قبل موت فهد ومن بعده على نحو أخص . ولأنه لم يكن بمقدور الشيوعيين الاشتراك في

---

(١) مجلة التفكير العلمي والثقافة الحرة ، بطي ، الصحافة اليسارية ، ١١٥ .

(٢) راجع ، على سبيل المثال ، جمهورية العراق ، يوم النساء العالمي في ٨ آذار في كتاب من كتابات الرفيق فهد (بغداد : الطريق الجديد ، بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٦) ، ٤٠٧-٤١٣ . ولقد سبق وأن نشرت هذه الدراسة في صحيفة القاعدة لأول مرة في ٩-١١ أب ١٩٤٤ .

العمل السياسي على نحو علني ، هيمن الحزب الوطني الديموقراطي بزعامة كامل الجادرجي على الجبهتين الوطنيتين اللتين تشكلتا في الخمسينات . وكانت أولاهما هي الجبهة الانتخابية الموحدة التي تشكلت للمنافسة في انتخابات حزيران ١٩٥٤ ، والثانية هي الجبهة الوطنية الموحدة التي تشكلت في شباط ١٩٥٧ ، وهدفت إلى تخليص العراق من نوري السعيد وحل الجمعية الوطنية ، وسحب العراق من حلف بغداد ، وتوجيه البلاد نحو سياسة الحياد الإيجابي ، وإرساء الحريات الديموقراطية وإنهاء العمل بقانون الطوارئ وإطلاق سراح كل السجناء السياسيين[١] .

ولقد برز الحزب الشيوعي العراقي على نحو ملحوظ في الأربعينات على نطاق واسع بفعل مهارات فهد التنظيمية وجهوده التي لا تكل لزيادة أعداد كوادر الحزب . وبعد إعدام فهد في ١٩٤٩ لم يبلغ أحد من خلفاؤه شأوه كزعيم ثقافي أو حزبي ، كما أن قمع الشرطة المتواصل وبالترافق مع الافتقار إلى زعيم مؤثر ، أدى ذلك كله إلى تفتيت الحزب الشيوعي العراقي . وعند منتصف الخمسينات حدثت عدة انشقاقات ضمن الحزب ، وكانت القاعدة وراية الشغيلة هي الأكثر بروزًا نتيجة لذلك .

أما الناشط السياسي والثقافي الهام الآخر فهو كامل الجادرجي ، مؤسس الحزب الوطني الديموقراطي وزعيمه . وحينما كان الجادرجي شابا ، قادته نوازعه الإصلاحية إلى الانضمام إلى الحزب الوطني . ومن ثم التحق بجماعة الأهالي ، وقبل بعد ذلك بحقيبة وزارية في حكومة صدقي - سليمان في ١٩٣٦ . ولقد تعزز اعتناق الجادرجي للإصلاح على الرغم من فشل حكومة بكر صدقي . ونتيجة ، من ثم ، لنشاطاته التي لم تتوقف لتحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمجتمع ، والمزيد من العدالة في توزيع الثروة ، تعرض الجادرجي إلى السجن مرتين في الخمسينات .

وبصرف النظر عن نشاطاته السياسية ، كان الجادرجي مصورا ضليعا كما يتبين من كتاب مصورات كامل الجادرجي الذي نشره بعد وفاته ابنه رفعت[٢] . وكان فوق ذلك مهتما بالفن المعماري ، مثلما يمكن ملاحظة ذلك على منزله في بغداد الذي تجسدت فيه أساليب غربية حديثة وبضمنها طراز الباو هاوس . كما كان الجادرجي

(١) حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ٨٨ .

(٢) رفعت الجادرجي ، مصورات رفعت الجادرجي ، (لندن : لام ، ١٩٩١) .

متمكنا من الأدب والفن بالإضافة إلى الفلسفة الغربية ، وركزت الصحيفتان اللتان حررهما وهما الأهالي وصوت الأهالي على الأدبين الغربي والسوفيتي إلى الحد الذي أقصى تقريبا الأدب العربي .

وبالتزامن كانت ثلة قليلة من المثقفين نشطة ومؤثرة سياسيا ، ومن كان منهم كفهد وكامل الجادرجي لم يتعرضوا لهجمات من قبل الدولة حسب ، بل تعرضوا إلى التهجم من قبل الجماعات الأخرى كذلك . فعلى سبيل المثال ، كانت مصداقية الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي في دعم القضايا العربية محل طعن باستمرار . ومع ذلك ، إن تحليلا متأنيا لحقبة ما بعد الحرب تظهر بأن كلا من فهد والجادرجي كان متعاطفاً مع الاهتمامات القومية العروبية ؛ حتى وإن لم يتفق ذلك مع النموذج الوحدوي الرومانسي المصاب بلوثة الحنين المرضي إلى الماضي ، والذي يمكن تعقب جذوره وصولا إلى الحصري والسبعاوي والصباغ . فبالنسبة إلى فهد لا علاقة لمؤازرة العرب الفلسطينيين بالأثنية قدر تعلق الأمر بنظرة الحزب الشيوعي العراقي للصهيونية كأداة للإمبريالية ؛ إذ عكس إنشاء الحزب لعصبة مكافحة الصهيونية هذا المنطق من خلال ضمها لكل من العرب واليهود من بين المكونات العراقية الأخرى . ورغم ذلك ، ظلت وطنية الحزب الشيوعي العراقي محل تشكيك مع أنّه لم يكترث للهواجس القومية العروبية عام ١٩٥٧ عندما انضم إلى الجبهة الوطنية الموحدة . ولكن قيِّض لغموض الحزب تجاه القومية العروبية وضمه المستمر لأعضاء يهود خلال أربعينات القرن الفائت عقب قيام دولة إسرائيل ، أن يستخدما فيما بعد وبفاعلية كبيرة من قبل حزب البعث لخلق الذاكرة التاريخية ، التي طعنت في وطنية الحزب الشيوعي العراقي من خلال ربطه بالتعاطف مع الحركة الصهيونية[١] .

---

(١) راجع سمير عبدالكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، المجلد الخامس (بيروت : دار المرصاد ، ١٩٧٢-١٩٧٩) . لقد تم جمع مواد هذا المجلد على ما يبدو سريًا من قبل حزب البعث العراقي ونشر في بيروت ، حيث أن أحد الأيديولوجيين والمروجين البعثيين وهو فاضل البراك (التكريتي) مع عضو الحزب الشيوعي العراقي سابقًا ، مالك سيف زودا سمير عبدالكريم بالوثائق الواردة في الكتاب ، وعلمت بذلك من خلال مقابلة مع عصام الخفاجي في نيويورك يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٩ .

ومن جانبه ، عارض الجادرجي إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين وأيّد بقوة تعزيز الجامعة العربية[١] . كما سبق لجريدة صوت الأهالي في ١٩٤٦ أن نشرت مقالات افتتاحية لمهاجمة الضغوط الأنجلو - أمريكية من أجل تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية . واشترك أعضاء من الحزب الوطني الديموقراطي مع أحزاب أخرى وخصوصا حزب الاستقلال لتكوين عصبة الدفاع عن فلسطين ، التي أرسلت الاحتجاجات إلى السفيرين الأمريكي والبريطاني في العراق ، ودعت في أيار ١٩٤٦ إلى القيام باضراب عام للتعبير عن السخط العراقي من السياسة الغربية تجاه فلسطين . وعندما اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٤٨ ، نشر الجادرجي مقالا افتتاحيا في الصفحة الأولى من جريدته صوت الأهالي بعنوان «فلسطين» ، ويدعو فيه إلى دفاع مستميت عن الحقوق الفلسطينية وبضمنه الدعوة إلى تدخل الدول العربية عسكريًا[٢] .

ولعل الإنجاز الأكبر للجادرجي خلال حقبة ما بعد الحرب قد تمثل في مسعاه في الخمسينات لتوحيد المنظمات والأحزاب السياسية المتنوعة في جبهة وطنية لمواجهة السياسات الدكتاتورية للدولة الملكية ، حيث أدرك الجادرجي بعد وثبة ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٢ بأنه ليس بإمكان حزب بمفرده إحداث تغيير يذكر[٣] . ونتيجة لالتحاقه مسبقا بحزب الاستقلال في ١٩٤٦ لدعم القضية الفلسطينية ، كان للجادرجي دور مركزي في تنظيم الجبهة الوطنية التي اشتركت منافسة في الانتخابات النيابية في حزيران ١٩٥٤ ، والتي ربما كانت هي الانتخابات الحرة الوحيدة في التاريخ العراقي الحديث[٤] . وبالرغم من تعسف الشرطة المتواصل تمكنت

---

(١) محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ، ١٨٩٨-١٩٨٦ (بغداد : مطبعة الأديب ، ١٩٩٧) ، ١٥٤ . ولقد كانت هذه الدراسة في الأصل رسالة لنيل درجة الدكتوراه ، حيث أن الدليمي حصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة بغداد ، كما أن جعفر حميدي هو الذي كتب مقدمة لهذا الكتاب .

(٢) المصدر نفسه ، ١٥٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٩٠ ، ١٩٦ .

(٤) حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ٩٤ ؛ أف أو ٣٧١/١١٠٩٨٩/٨٠٩٧٨ ، السفارة البريطانية ، بغداد ، ألى بي أس فالا ، قسم الشام ، مكتب الخارجية ، ١٩ أيار ١٩٥٤ .

الجبهة الانتخابية الوطنية من الفوز بعشرة مقاعد من أصل ١٣٥ مقعدا .

لقد أظهرت انتخابات ١٩٥٤ التوترات المتنامية ضمن صفوف النخبة السياسية . والحرية النسبية التي جرت في ظلها الانتخابات كانت إلى حد كبير نتيجة لاستياء الوصي الأمير عبد الإله من نوري السعيد ، بسبب سيطرته على البرلمان من خلال حزب الاتحاد الدستوري(1) ، حيث اعتقد عبد الإله أن استغلال فرصة وجود نوري السعيد بعيدا عن الحكم خارج البلاد سيمكن من زيادة عدد المرشحين المستقلين في البرلمان الجديد ، وبذلك يتخلص من أغلبية حزب نوري المطلقة . ولم تكن الانتخابات نتيجة للمنافسة الشخصية بين عبد الإله ونوري السعيد فقط ، بل كانت أيضا نتيجة لاختلاف سياستيهما حول ما إذا كان على العراق أن يشكل وحدة مع سوريا . ورغم أن نوري السعيد قد حذر من مقر إقامته في لندن عبد الإله بأن حزبه بحاجة إلى الاحتفاظ بما بين اثنين وسبعين إلى ثمانين مقعدا إذا ما أريد تجنب عدم الاستقرار السياسي الخطير ،لكن الوصي تجاهل التحذير .

إن الانتخابات البرلمانية لشهر حزيران عام ١٩٥٤ والتي خففت خلالها الملكية من سيطرتها على العملية الانتخابية ، يسرت لأحزاب المعارضة القدرة على تشكيل الجبهة الوطنية والفوز بعشرة مقاعد في الانتخابات(٢) . وما أثار أعصاب نوري السعيد

---

(١) يشير بطاطو إلى أن الحزب كان يستند إلى شيوخ العشائر الذين كانت سيطرتهم على الاقتصاد السياسي الريفي قد أخذت بالانحدار على نحو خطير في الأربعينات . ثم إن منظومة شيوخ العشائر من ملاك الأراضي التي دخلت مرحلة السبات إبان الأربعينات من المثير ملاحظتها في ضوء محاولات صدام لإحياء الروح العشائرية خلال التسعينات عقب حرب الخليج والانتفاضة . راجع بطاطو ، **الطبقات الاجتماعية** ، ١٠٤ .

(٢) يؤكد كل من بطاطو والدليمي بأن الجبهة الوطنية قد فازت بأحد عشر مقعدًا ، ويزعم والدمر غالمان ، سفير الولايات المتحدة السابق بأنها قد فازت بأربعة عشر من المقاعد . ولكن حميدي يجعل الرقم الإجمالي هو عشرة مقاعد وبضمنهم كامل الجادرجي وذنون أيوب . راجع حميدي ، **التطورات والاتجاهات السياسية** ، ٩٣ ، وراجع أيضًا بطاطو ، **الطبقات الاجتماعية** ، ٦٨٦ ، والدليمي **كامل الجادرجي** ، ١٨٣ ؛ وغالمان ، **العراق تحت حكم الجنرال نوري : ذكرياتي عن نوري السعيد ، ١٩٥٤-١٩٥٨** (بالتيمور : مطبعة جون هوبكنز ، ١٩٦٤) ، ٤ .

والنخبة السياسية التقليدية هو تحمّس الحملة الإنتخابية للجبهة الوطنية وفوزها بالمقاعد البرلمانية عن كل من بغداد والموصل وهما من أكثر مدن العراق أهمية . والأدهى من ذلك هو أن حزب نوري السعيد قد خسر أغلبيته البرلمانية نتيجة لذلك ولكن البرلمان الجديد لم ينعقد إلا مرة واحدة في تموز ١٩٥٤ قبل أن يتم حلّه من ثم على عجل . وبعدها جاءت انتخابات آب لتشكل برلمانا جديدًا هيمن عليه هذه المرة حزب نوري السعيد مجددا .

كما أن الاستعراض القوي للجبهة الوطنية في المناطق الحضرية ، حيث قدرة الدولة ضعيفة للتلاعب بنتائج التصويت ، كانت له نتيجة تتسم بالمفارقة لاضطرار عبد الإله إلى حلّ البرلمان الجديد واللجوء إلى نوري السعيد لتشكيل حكومة جديدة ، وهو المنوال نفسه المتكرر الذي كانت تلجأ إليه الملكية خلال الأزمات الماضية . وأسقطت التلاعبات الفاضحة بالانتخابات الجديدة ما تبقى للنظام البرلماني من شرعية ، خصوصا عقب إلقاء القبض ، خلال حملة حزيران الانتخابية ، على عدد من مرشحي الجبهة الوطنية الذين لم يطلق سراحهم إلا بعد انتهاء الانتخابات .

لقد أظهرت انتخابات حزيران ١٩٥٤ بأنه في ظل أوضاع ملائمة يمكن أن يجري انتخاب ديموقراطي لممثلين من ذوي التوجه المدني . فضلا عن ذلك ، ضم التحالف الذي كوّن الجبهة الوطنية أحزابا سياسية ببرامج وأهداف متباينة . حين اشتملت المشاركات على الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي وأنصار السلام ، وهم تنظيم جبهوي للشيوعيين . أما الحزبان الوحيدان العلنيان فهما الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال ؛ لأن الحزب الشيوعي العراقي كان لا يزال تنظيما محظورا حتى ذلك الوقت .

كما يشير التحليل المفصّل لانتخابات ١٩٥٤ إلى عدد من الاستنتاجات الهامة بصدد السياسة العراقية قبل الثورة . أولا ، على الرغم من استمرار السياسة التسلطية منذ انقلاب بكر صدقي في ١٩٣٦ (باستثناء الفاصل الزمني القصير لوزارة توفيق السويدي لعام ١٩٤٦) ، وحالما خفّت حدة القمع في ١٩٥٤ ، كان أهل الحضر الناشطون سياسيا قد تمكنوا وبسرعة من تنظيم حملة انتخابية والانخراط في الخطاب والنشاطات السياسية المعقدة . ثانيا ، تمكنت أحزاب المعارضة من شن حملة انتخابية فاعلة والفوز بمقاعد في المناطق الاستراتيجية في المراكز الحضرية الكبرى للعراق .

ثالثا ، ضمت الجبهة الوطنية كلا من الوطنيين العراقويين والقوميين العروبيين ، وحافظت على تماسكها رغم مساعي قوميين عروبيين من خارج ومن داخل النخبة السياسية لشق وحدة صفوف هذا التنظيم . ولا تتناقض هذه الحقائق فحسب مع فكرة أن عراق ما قبل الثورة كان مجردا من أي عملية سياسية ديموقراطية ، ولكنها تشير كذلك إلى نمو أسس المجتمع المدني ضمن قطاعات الطبقة الوسطى المتحضرة ، حيث دحضت الانتخابات المفهوم الذي شجع عليه نظام عبد الكريم قاسم وعززه النظامان البعثيان على وجه الخصوص ، ومفاده أن الانحلال والتفسخ السياسيين ، بسبب الهيمنة الإمبريالية ، يستدعيان وجود أنظمة عسكرية و/أو وجود حزب حاكم أوحد من أجل «حماية الشعب» .

ثم كانت نتائج الانتخابات هي الأكثر تأثيرا لأن السلطات حاولت على نحو محموم قمع الحملة الانتخابية للجبهة الوطنية ، التي تمتعت بالدعم ليس في بغداد والموصل حسب ، بل تعدت ذلك إلى مدن في الجنوب كالنجف والحلة وإلى المناطق الكردية كالسليمانية في الشمال . ولقد ظهرت الحشود الكبيرة المفعمة بالحيوية في مواكب الحملة . وهذا الأمر لم يجعل هذه الانتخابات هي الأكثر تحررا حسب ، بل جعل منها الأكثر جرأة في التاريخ العراقي الحديث ، إذ رفعت الأعلام على أسطح المنازل لدعم مرشحي الجبهة الوطنية ، ومشّطت السيارات بمكبرات الصوت شوارع المدن داعية الناخبين للتصويت لصالح مرشحي هذا التنظيم . كما أن النداءات للتخلص من الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين قد أرعبت على نحو عميق مناصري الملكية[1] .

ولقد هاجمت الصحف المؤيدة للنظام الملكي الجبهة الوطنية على أنها غير مكترثة للقضايا العربية ، واستشهدت بذريعة عدم وجود أية إشارة إلى تحرير فلسطين في منهاج الجبهة . لكن النص الخفي الذي يقبع وراء ذلك كان يتمثل في أن مرشحي الجبهة الوطنية ، الذين كانوا من الوطنيين العراقويين (ويتألفون أساسا من الشيعة والأقليات الأخرى) ليسوا بوطنيين عراقيين أصلاء . وتوضح هذه المسألة الأسلوب الذي سرعان ما تثير فيه النخبة السياسية التقليدية (كحزب البعث فيما بعد) النزعة

(١) غالمان ، العراق تحت حكم الجنرال نوري ، ٤ ؛ بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٦٨٦ .

الطائفية كسبيل لشق صفوف المعارضة السياسية . ثانيًا ، من المهم ملاحظة أن حزب الاستقلال قد انضم للجبهة الوطنية رغم هيمنة القوى الوطنية العراقوية ، ولم ينسحب من جراء الهجمات التي عمدت إلى التشهير بمصداقيتة القومية العروبية . وفي ضوء التوجه القومي العروبي الراسخ لهذا الحزب ، أظهر موقفه بأن التزامه الرئيسي كان مرتبطا بالإصلاحات الديمقراطية . ومختصر القول ، لقد بيّنت انتخابات ١٩٥٤ أن بإمكان القوى المتباينة أيديولوجيا أن تتعاون حتى في ظل الظروف الضاغطة .

كما شجع النجاح الانتخابي للجبهة الوطنية على المزيد من المحاولات على صعيد النشاط السياسي التضامني[١] . وبرز المحفز الهام لتكوين جبهة وطنية جديدة من جراء المعارضة الوطنية لمعاهدة حلف بغداد التي وقعت في ١٩٥٥ . ثم إن العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا العظمى وفرنسا وإسرائيل ، عقب تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ، كان المحفز على إنضاج الفكرة . كما أن الانتفاضات المسلحة في حاضنة الثورات ، النجف وفي منطقة الحي المحاذية ، والتي ترافقت مع المظاهرات التي اجتاحت العراق دعما لمصر ، والتي فشلت في إحداث أي تغيير في السياسة الوطنية ، جعلت من ضرورة القيام بنشاط موحد مسألة ملحة . وكان امتناع الجيش عن قمع ثورتي النجف والحي ، في الوقت نفسه ، مؤشرا إيجابيا في نظر الأحزاب السياسية المعارضة ، حيث سرعان ما انعقد التواصل بين الجبهة الوطنية وعناصر المعارضة في الجيش .

وعلى ذلك لعب كامل الجادرجي مرة أخرى دورا مركزيا في معارضة نوري السعيد والنخبة السياسية ؛ إذ تمكن الحزب الوطني الديمقراطي ، أولا ، من قيادة الجبهة الوطنية لأنه حزب سياسي مصرح به من قبل السلطات الحاكمة . ولم يستطع حزب الاستقلال لعب دور قيادي لأنه أضعف حزب معارض ، في حين كان الحزب الشيوعي وحزب البعث حزبين محظورين . ثانيا ، لم يترك الجادرجي مجالا للالتباس بأن الحزب الوطني الديمقراطي يشترك وحسب في الجبهة الوطنية التي كانت تديرها بالفعل قيادة جماعية . وكان القصد من إصراره على أنه ليس لحزب أن يخضع الجبهة

---

(١) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٦٨٦ .

لمصالحه الخاصة هو أن يبعث برسالة للشيوعيين الذين كانوا أول من أشار عليه بتكوينها . ثالثا ، أكد على أن الجبهة ينبغي عليها أن تكون تشاركية كلما أمكن ذلك سبيلا وأن لا تأخذ جانب الأحزاب اليسارية فقط . وأخيرا ، وهو الأكثر أهمية ، انبرى الجادرجي- في ضوء المحاولات الأخيرة لتصوير الوطنيين العراقويين على أنهم غير مبالين بالنزعة القومية العروبية - للتشديد على أن الجبهة ينبغي أن تعي مثل هذه الاهتمامات[١] . ولقد لاقى الإعلان عن تأسيس الجبهة والذي طبعه سرًا الحزب الشيوعي العراقي ترحيبا منقطع النظير في كل أرجاء العراق[٢] . وتحت إلحاح من الجادرجي كانت الجبهة بقيادة لجنة عليا مؤلفة من الأحزاب الرئيسية الأربعة - الوطني الديمقراطي والشيوعي العراقي والاستقلال والبعث - ولجنة تنفيذية لم تقتصر على أحزاب الجبهة الرئيسية الأربعة حسب ، بل ضمت أيضا ممثلين عن أحزاب صغرى ومستقلين كانت مسؤوليتهم تتمثل في مدّ الجسور وعقد الصلات مع التنظيمات المحلية ، وبث المعلومات في صفوف الجماعات المتعاطفة مع الجبهة في كل أرجاء البلاد[٣] .

ولعل ما يحتج به بالنظر إلى فشل السياسة الانتخابية واستمرار قمع الشرطة ، هو أن البديل الوحيد للملكية هو التدخل العسكري . ويلاحظ بأن هذه المحاججة تجعل الأمر يبدو وكأن الحركة الوطنية قد بلغت في الخمسينات أوجها باعتبار القوة ،

---

(١) المصدر نفسه ، ٧٥٩ .

(٢) حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ٢٣٩ .

(٣) من أجل الإطلاع على دراسة للجبهة الوطنية وبرنامجها السياسي ، راجع كتاب بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٧٥٨-٧٥٦٣ ؛ وحميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ٢٣٦-٢٤٢ ؛ والدليمي ، كامل الجادرجي ، ١٧٩ . يتفق حنا بطاطو وحميدي والدليمي على أن محمد حديد وفؤاد الركابي قد مثلا حزبي الوطني الديمقراطي والبعث على التوالي ، ولكنهم اختلفوا على من كان يمثل الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال ، حيث يذكر بطاطو بأن عزيز الشيخ ومحمد مهدي كبه كانا الممثلين عن الحزبين ، بينما يؤكد كل من حميدي والدليمي على أنهما كانا جمال الحيدري وصادق شنشل على التوالي . راجع بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٧٦٣ ؛ حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ٢٤٠ ؛ والدليمي ، كامل الجادرجي ، ١٨٠ .

وأن الجيش كان من الناحية الفعلية مضطرا للاستيلاء على السلطة . وإذا ما أخذنا بمدلول هذه الحاجة المنطقي ، تصبح هذه الصيغة نبوءة ناجزة ذاتيا فيما يتعلق بالحكم التسلطي في العراق . وبعبارة أخرى ، إن التدخلات العسكرية في ١٩٣٦ ، و ١٩٤١ ، و ١٩٥٨ ، أظهرت بأجمعها لأولئك الذين يدعمون هذه التدخلات بأن الطبيعة الشكسة للسياسة العراقية تستدعي الحكم التسلطي من قبل الجيش .

إن ما تتجاهله هذه الصيغة هو أن النخر المتواصل لمشروعية الملكية ، والذي قامت به الحركة الوطنية ، قد مهد الطريق لاستيلاء الجيش على السلطة في ١٩٥٨ ، كما أن تحدياتها المتواصلة لصلاحيات الدولة قد زوقت للجيش فكرة الاستيلاء على السلطة بنفسه . وفي ١٩٣٦ و ١٩٤١ ، عارض الجيش فصائل بعينها في النخبة السياسية ، لكنه كان لا يزال ينظر إلى نفسه على أنه بعيد من الناحية المفهومية عن آلية الدولة . ولكن بعد الحملة الفاشلة في فلسطين عام ١٩٤٨ وليس قبلها ، أخذت تدور في خلد الجيش فكرة إعادة بناء الدولة بالكامل ، أي تأسيس الحكم الجمهوري . وعلى أية حال ، كانت الوثبة التي نظمتها القوى الوطنية وأجبرت حكومة صالح جبر على التنحي هي التي نشرت بين ضباط الجيش فكرة أن بإمكانهم إسقاط الملكية . وليست هذه المسألة مجرد تفصيل واحد من التفاصيل التاريخية ، لكنها مسألة مرتبطة بنقاش أوسع حول ما إذا كان الجيش والحكم التسلطي بالنتيجة هو القدر المحتوم للدولة العراقية الحديثة .

وتشير الأمور التي تكشفت منذ الثورة إلى النحو الذي نالت فيه تظاهرات الشوارع المتواصلة من الإرادة السياسية للحكم الملكي ومناصريه ، إذ حتى مدير الأمن ، بهجت عطية قد بيّن في تقرير سري قبل الثورة مباشرة بأن الدولة كانت تواجه خصما عنيدا[١] . وبحلول عام ١٩٥٦ ، أفلس نوري السعيد تماما بالإضافة إلى غالبية النخبة السياسية . وتبيّن تقارير قبل نشوب الثورة أن عبد الإله قد وطن نفسه على فكرة الإطاحة الوشيكة بالحكم الملكي[٢] . وفي الحقيقة ، في صباح ١٤ تموز

(١) حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية ، ٣٤٥-٣٤٨ .

(٢) لمعرفة المزيد عن سنوات عبدالإله الأخيرة كوصي على العرش (وهو منصبه عقب تنصيب الملك فيصل الثاني على العرش في ١٩٥٣) ، راجع التكريتي ، الوصي عبدالإله .

وعندما كان قصر الرحاب يقصف من قبل وحدات الجيش المتمرد، رفض عبد الإله إعطاء الأمر لحرس القصر بالرد على النار، مفضلاً بدلا من ذلك الاستسلام مباشرة والتماس الحصول على ممر آمن لخروج العائلة الملكية من العراق[1].

إن الضغط المتواصل من قبل القوى الوطنية مع ما رافقه من انقسامات داخل النخبة السياسية بين الإصلاحيين، مثل فاضل الجمالي والتسلطيين كنوري السعيد وعبد الإله، قوّض السلطة السياسية إلى الحد الذي جعل «النظام البائد» يسقط ما إن أطلقت رصاصة واحدة في ١٤ تموز ١٩٥٨. ومن الجلي أن الحركة الوطنية قد هيأت الأوضاع اللازمة إذا لم نقل الكافية للثورة. وبالرغم من أن الحركة الوطنية لم تكن موحدة في صوت واحد يعبر عنها، إلا أن نواتها المعتدلة، أي الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، قد بيّنت إمكانية التوفيق بين التأويلات المتنافسة للمجتمع السياسي العراقي. وعلى أية حال، كانت التوجهات الأكثر تطرفا للنموذجين المتصارعين على المجتمع السياسي - أي الشيوعيين والبعثيين على نحو خاص - هي التي شكلت السياسة الرعناء التي أنتجت فيما بعد العنف والمعاناة للشعب العراقي. وكذلك إن الكثير من العنف الذي تمارسه الدولة والذي اتسم به حزب البعث في ١٩٦٣ ومرة أخرى في ١٩٦٨، يمكن ملاحظته مسبقا في شكله الجنيني خلال الأربعينات والخمسينات. فالإعدامات العلنية شنقا، وتعذيب المنشقين السياسيين، وإسقاط الجنسية عن الشخصيات المعارضة، وتعزيز الانقسامات السياسية من خلال إثارة النزعة الطائفية، والرقابة، والترخيص الحكومي لكتاب الطابعة، وشهادات «حسن السلوك» لدخول الجامعة، والحكم بمرسوم يصدره الحاكم بدلا من القوانين والأنظمة الدستورية المتعارف عليها، كل هذه السياسات أتقنها فيما بعد حزب البعث[2].

على الرغم من الانحدار المطرد إلى الحكم التسلطي وما نجم عنه من عنف

---

(١) إيلي كيدور، المذكرات السياسية العربية و دراسات أخرى (لندن: طبع فرانك كاس، ١٩٧٤)، ١٨١.

(٢) يوسف، الممارسات الثقافية الطليعية، ٢٠٠-٢٠١، حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، ٣١٣.

سياسي وانتهاك لحقوق الإنسان ، كانت هنالك تطورات أيضا في الاتجاه المضاد . حيث إن الخطوات الهائلة التي حققها الإنتاج الثقافي الإبداعي الذي حض ، في أغلب الأحوال ، على التسامح والتنوع الثقافي والقيم الإنسانية، لم تورث في المقابل سياسات ديمقراطية ذات طابع تشاركي وتسامحي قبل ١٩٥٨ . ومع ذلك ، وفر هذا الإنتاج الثقافي ذاكرة ثقافية يمكن للقوى الديمقراطية الاتكال عليها في سعيها لتغيير مجرى السياسة العراقية مستقبلا . كما أن هذه الذاكرة مهدت الطريق للمزيد من التطورات في الإنتاج الثقافي عقب ثورة ١٩٥٨ . ولكون هذه التركة قد مثلت ولا تزال تمثل تهديدا ضمنيا كهذا لهو مما يساعد في تفسير لماذا كان صدام حسين وحزب البعث تواقين لطمس هذه الذاكرة التاريخية .

لقد اضمحلت مؤسسات الدولة عمليا مع اقتراب قدوم ثورة ١٩٥٨ . وبصرف النظر عن الوصي عبد الإله ونوري السعيد والدائرة الصغيرة من المناصرين وقوى الأمن ، لم تؤلف مؤسسات الدولة بنية متماسكة ؛ إذ كانت النخبة السياسية منقسمة بين الإصلاحيين والمتشددين الذين رفضوا التفكير بإحداث أيّ تغيير سياسي . فالجيش لم يكن موضع ثقة ليدعم الحكم الملكي ، ولذلك حرم من الحصول على ذخائر الدبابات والمدفعية والأسلحة الصغيرة من دون إذن صريح من نوري السعيد وعبد الإله . وبالرغم من وجود العديد من المحامين البارزين في عراق ما قبل الثورة ، إلا أن القانون لم يكن مرعيا بشكل مستمر وعادل . وكان هذا الأمر واقعا فعليا على نحو خاص في القضايا السياسية التي كان يفصل فيها القصر ونوري السعيد .

ورغم الافتقار لما يسميه غرامشي ب«خنادق المجتمع المدني» والتي يعني بها المنظومات التربوية والتشريعية والدينية ، غير أن النظام الملكي أقدم على اتخاذ بعض من الخطوات المترددة نحو بناء وعي سياسي وذاكرة تاريخية . وفي هذا الخصوص ، أظهرت الملكية بعض التحسس للحاجة إلى نشر أشكال من التفكير ذات الطابع الهيمني . وأحد الأمثلة على ذلك هو الوصف الرسمي للعراق الذي قدمه الحكم الملكي في ١٩٣٩ . ومع حلول شهر أيار ١٩٥٣ كانت المديرية العامة للدعاية نشطة في وزارة الداخلية[1] . كما تأسست في ١٩٣٩ مجلة الجيش لتمجيد فضائل القوات

(١) المديرية العامة للدعاية ، العراق اليوم (بغداد : وزارة الداخلية ، ١٩٥٣) .

المسلحة ودورها في الدفاع والتنمية الاجتماعية للعراق ، ناهيك عن أن الجيش أسس صحافة خاصة به لنشر المعلومات «عن القضايا العسكرية»[1] . ولقد بين ستيفن هيمسلي لونغريج بأن الحكم الملكي أعطى المجال ولو على نحو محدود لوزارة الإرشاد لكي تمارس عملها خلال الخمسينات ، والتي أصبحت رسميا فيما بعد وزارة الإرشاد والمعلومات عام ١٩٥٨[2] .

كما أن إنشاء المؤسسات ووسائل الإعلام لإرساء الأسلوب الذي يتصور بواسطته الجمهور التاريخ والثقافة والسياسة كان هو المؤشر الآخر على تأثير الحركة الوطنية ؛ إذ لم يعكس استخدام الدولة للحملات الدعائية استراتيجية مبتدعة قدر ما كان استجابة للتحديات الوطنية لامتيازاتها . وكان سن قانون العمل لعام ١٩٣٦ ، حتى وإن استثنى العمال الزراعيين ، يجسد إدراكا ضمنيا للقوة المتزايدة للحركة العمالية ، وخصوصا تأثير الاتحادات والنقابات التي تشكلت لأول مرة في ١٩٢٤[3] . كما أن تعديل القانون في ١٩٤٤ للسماح للعمال بحق في التنظيم ، وفي ١٩٥٤ لفض منازعات إدارة العمال ووضع حد أدنى للأجور والذي ارتفع في ١٩٥٧ ، كشف أيضا عن إدراك للتأثير السياسي المتزايد للعمال في قطاعات معينة من المجالات الصناعية . ثم إن استحداث قانون الضمان الاجتماعي في ١٩٥٦ ، والذي طبق في الدوائر الحكومية وفي القطاع الخاص والصناعة النفطية ، وبما يعكس من دون شك الأهمية الإستراتيجية للقانون وسلطة العمال في التأثير عليها ، قد عكس هو الآخر تأثير القوى المحركة نفسها ، أي كان محاولة من قِبَل الدولة لاستمالة القوى الوطنية التي كانت تشكل تهديدًا ملحوظًا للدولة[4] .

---

(١) المصدر نفسه ، ٤٧ . حيث وصفت مجلة الجيش على أنها «مصدر متحرر للمعرفة العسكرية في مختلف المواضيع الميدانية» .

(٢) راجع ستيفن هيمزلي لونغرغ وفرانك ستوكس ، العراق (لندن : أيرنست بين ، ١٩٥٨) ، ٧٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٦٨-١٦٩ .

(٤) إن الإضرابات الكثيرة جدًا في حقول النفط وبضمنها الإضراب الشديد الذي استمر فترة طويلة في كركوك عام ١٩٤٦ ، أظهرت قوة التماسك العمالي وإمكانية العمال على إلحاق الأذى إلى حد كبير بالصناعة النفطية للعراق ، وبمورد البلاد الرئيسي من العملة الأجنبية . راجع دراستي بعنوان ==

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي المعوقات البنيوية لإنشاء حكومة ديمقراطية عشية ثورة ١٩٥٨؟ أولا، مثل البون الشاسع بين الحياة الحضرية والريفية محددًا ذا أهمية، حيث أن ظروف الحياة الريفية التي كان فيها الفلاحون يعيشون كأقنان بينما كان شيوخ العشائر يحكمون مناطقهم حكما شبه ذاتي كانت في منأى عن تأثير التطورات الدينامية والتقدمية التي كانت تجري في المناطق الحضرية، وخصوصا في بغداد والموصل البصرة[1]. وإدراك حقيقة أن ما نسبته أقل من واحد بالمائة من عدد السكان كانوا هم الذين يملكون أكثر من ٤٦ بالمائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، وهو ما كان من المعوقات الكبرى للتغيير، أدى بكل الجماعات ذات التوجه الإصلاحي إلى المناداة بالإصلاح الزراعي على أنه شرط لابد منه من أجل التغيير الاجتماعي. في حين كان دور النخبة الصغيرة من تجار المدن وحتى البرجوازية الصناعية الأصغر منها متمما لدور طبقة ملاك الأراضي الزراعية. كما أن أعضاء هذا التراتب الاجتماعي في العادة كانوا من فاحشي الثراء البعيدين عن تأييد أية إصلاحات قد تقوض سلطتهم السياسية والاقتصادية.

وعلى أية حال، إن إرجاع إشكالات التغيير الاجتماعي إلى سلطة ملاك الأراضي والبرجوازية الصناعية والتجارية بمفردها لإعاقة هكذا تغيير يتجاهل عددا من الاعتبارات الهامة. كما أن مجرد التركيز على الطبقة الاجتماعية يتجاهل استمرار النزعة الطائفية كمكون أساسي من مكونات العملية السياسية، إذ بالرغم من أن أحزابًا كالحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي قد ناضلا للتغلب على الانقسامات الطائفية، إلا أن أغلب مؤسسات الدولة كالبرلمان والجيش ومنصب رئاسة الوزراء ظلت تماما تحت سيطرة العرب السنة وهيمنتهم. وبقيت هذه الحال حتى

= اليوتوبيا من الأسفل: الخطاب غير الإقصائي للطبقة العراقية العاملة، وهي ورقة بحثية سلمت إلى مركز رتجرس للدراسات التاريخية في جامعة رتجرس، في ٢٢ آذار ٢٠٠٠.

(١) لإدراك السلطة الهائلة التي مارسها شيوخ العشائر في ميادينهم الريفية (الديرة)، راجع رواية ذنون أيوب، وهي أول رواية عراقية عن الحياة الريفية، اليد والأرض والماء (بغداد: مطبعة الشفيق، ١٩٧٠ [١٩٣٩]). وللاطلاع على متابعة نقدية لمقاربة أيوب للحياة الريفية، راجع كتاب الزجاجي، الرواية العراقية، وخصوصًا الصفحات ٧٦-٧٨.

عام ١٩٤٨ حين عيّن العراق أخيرا الشيعي صالح جبر رئيسا للوزراء . ولا علاقة لتعيينه بالرغبة في التصدي للاختلافات الطائفية قدر تعلقه بحسابات سياسية رأت أن ميوله لصالح البريطانيين ، ناهيك عن وضعه الطائفي ستسهل صياغة معاهدة ١٩٣٠ الأنجلو عراقية بشكل يرضي النخبة السياسية . في حين أن تعيين شيعي آخر في ١٩٥٢ ، وهو محمد الصدر ، الشخصية الدينية المعتبرة ، والذي لم تدم حكومته أكثر من أربعة أشهر ونصف ، كان ببساطة استجابة لانتفاضة ذلك العام ، وإقرارا ضمنيا بالاستياء الشيعي واسع النطاق من الأوضاع السياسية والاجتماعية . وبعبارة أخرى ، كان الشيعة لا ينصبون كرؤساء وزارات إلا تلبية لحاجات النخبة ذات الهيمنة السنية . ولم يكن التلاعب بالورقة الطائفية مقتصراً على الشيعة بل تعدى ذلك إلى الأكراد أيضا . فبعد إنشاء الاتحاد العربي مع الأردن ردا على مصر وسوريا اللتين شكلتا الجمهورية العربية المتحدة ، تم تعيين جمال بابان رئيسا للوزراء لتهدئة مخاوف مواطنيه الأكراد من أن تضيع حقوقهم في الاتحاد الجديد .

وتفيدنا فترة ما بعد الحرب بدرسين إضافيين يعللان لماذا انتصر الحكم الدكتاتوري على النموذج التشاركي للمجتمع السياسي . فمنذ مستهل الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ والعراق يتسم عادة بفترات متكررة من الصراع والاضطراب . وليس من الصعب إدراك كم كانت الطبقات الوسطى الحضرية تتوق إلى النظام والاستقرار . وبعبارة أخرى ، هنالك قطاعات معينة من الشعب ، أي الطبقات الوسطى على وجه الخصوص ، كانت عرضة لمؤازرة الحركات التسلطية بسبب رغبتها القوية في نوع من أنواع إمكانية التنبؤ بمسار الحياة اليومية . وهذه النظرة هي التي كانت أكثر هيمنة في ١٩٦٨ ، عندما استولى نظام البعث الثاني على السلطة بعد عقد من الاضطراب ليس له مثيل .

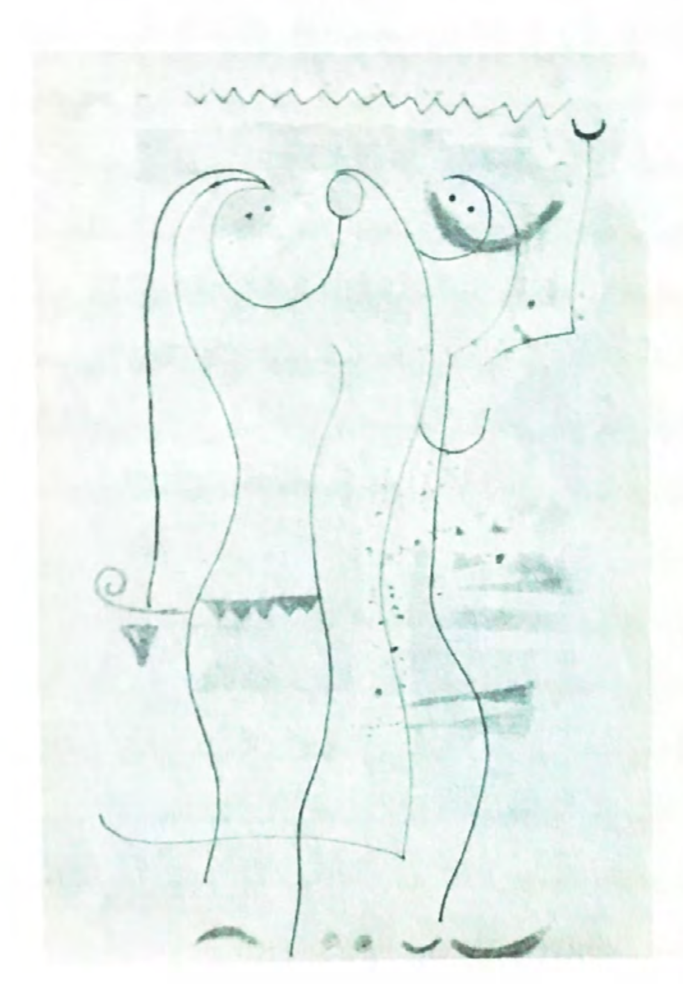
وكان العامل الثاني المؤثر على التطور السياسي بعد الحرب هو اللجوء المتزايد إلى الاتكال على نظريات المؤامرة لتعليل محن السياسة العراقية . ويمكن العثور على أسس هذا التفكير في الفلسفة التعليمية لساطع الحصري خلال العشرينات . حيث أن تفسير الطبقة الوسطى العربية السنية (وخصوصا في بغداد) للانتفاضة الآشورية في ١٩٣٣ على أنها مؤامرة بريطانية ، وتصوير انقلاب بكر صدقي على أنه مؤامرة كردية للاستحواذ على الامتيازات السياسية للعرب السنة ، كانا يمثلان نشوء هذا

النهج من التفكير ؛ إذ إن تأجيج نادي المثنى للمشاعر المعادية لليهود لم يكن مجرد تجل لأيديولوجية ذات توجه عنصري ، بل كان سعيا أيضا لإيجاد تفسيرات تبسيطية للمشكلات المعقدة . ولم تنقطع معاناة العراقيين حتى بعد عام ١٩٥٨ من الافتقار إلى الثقة بين القطاعات المختلفة للنخبة السياسية ، ومن الحرمان الاقتصادي ، ومن فشل المؤسسات السياسية وخصوصا تلك المكلفة منها بإجراء انتخابات حرة وعادلة . ولذلك ، لم يكن صدام حسين وحزب البعث من الآباء الأوائل للذهنية التآمرية الدهاليزية قدر ما كانا ممن ورثوا ذلك التراث وتفننوا فيه ليصلوا به إلى مستويات جديدة من الخواف المرضي وكراهية الغرباء .

ومع ذلك ، شهدت الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٨ ازديادا هائلاً في النشاط الثقافي والتنظيمي ، حيث وضعت التطورات في الآداب والفنون العراق في طليعة العالم العربي بوصفه البلد الأكثر تطورا من الناحية الثقافية ؛ إذ أظهر العراقيون بأنهم متطورون سياسيا وقادرون على المشاركة في انتخابات ديمقراطية . فكثرة الأحزاب السياسية والنوادي والجمعيات الفنية والمدنية كانت أمرًا ذا دلالة في ضوء عداء الدولة لأي تنظيم خارج سيطرتها . وعبر العراقيون في الصحف والمجلات والمطبوعات ، عن شعور قوي بالنزعة الوطنية ، مظهرين الولاء لبلادهم وتوقا لبناء مجتمعهم السياسي . وبالرغم من انتصار الحكم التسلطي مرة أخرى بعد الإطاحة بالملكية ، لكن الذاكرة التاريخية المؤثرة لسنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بقيت بحيث يمكن للقوى الديمقراطية المعارضة لحزب البعث الاعتماد عليها وتعبئتها ، أثناء السعي لإزالة هذا الحزب من السلطة ، بعد أن تلاشى التأييد للنظام بفعل الحرب العراقية الإيرانية وحروب الخليج وانتفاضة عام ١٩٩١ .



جواد سليم ، تفصيل من تفصيلات نصب الحرية . المجلة الدولية للثقافة العربية (نيسان ١٩٨٥) : ١٢ . وزارة الثقافة والإعلام ، جمهورية العراق .



جواد سليم ، ألوان مائية مع اقلام الباستيل (wax crayon) ، ١٩٥٣ . المجلة الدولية للثقافة العربية (نيسان ١٩٨٥) : ١٦ . وزارة الثقافة والإعلام ، جمهورية العراق .

المحنة
ثورة ١٤ تموز في ١٩٥٨
والصراع على الذاكرة التاريخية

إذا كان الجيش ووزارة الدفاع بمثابة أم للثورة ، فإن وزارة الإرشاد ومنظومة إذاعة الدولة العراقية يشكلان معا حاضنة الثورة الوليدة .

لجنة الاحتفاء بثورة الرابع عشر من تموز .

في وقت مبكر من صباح يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، زحفت دبابات اللواء العشرين داخل بغداد وحاصرت العائلة الملكية في قصر الرحاب . وبالرغم من رغبة الحرس الملكي بالمقاومة ، قرر عبد الإله أن يستسلم على عجل ، ملتمسا توفير ممر آمن إلى خارج البلاد . وحالما خرجت العائلة الملكية من القصر ، انبرى ضابط من المجموعة المهاجمة إلى فتح النار من سلاحه الرشاش ، مما حدا بالمسلحين الآخرين من العساكر إلى فتح النار كذلك ، فصرع جميع أفراد العائلة الملكية باستثناء أخت الوصي . ومن ثم أمسك غوغاء العاصمة بجثتي الوصي عبد الإله والملك فيصل الثاني وسحلوهما في شوارع بغداد . وفي اليوم التالي ، جرى العثور على نوري السعيد المكروه وهو يحاول الفرار من المدينة متخفيا بزي امرأة . ولا يمكن البت فيما إذا كان قد قتل في الحال أم أنه أطلق النار على نفسه منتحرا . ولقد نبشت جثة نوري السعيد بعد دفنها سرًا من قبل أولئك الذين كانوا لا يزالون يسيطرون على الشارع ، وطافوا بها عبر أرجاء العاصمة كذلك . ثم بعد يومين من الاضطراب الحضري ، تدخل الجيش لاستعادة النظام العام . وعلى ذلك النحو ، وفي غضون سويعات قلائل ومن دون أية مقاومة

تذكر ، سقطت المملكة الهاشمية . وهذه السهولة التي انزلقت بها المملكة إلى مجرد حدث في سجلات التاريخ كانت ذات دلالة على الافتقار التام إلى الدعم الذي انتهت إليه ذلك الصباح المشؤوم من شهر تموز لعام ١٩٥٨ .

ومثلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ طموحات كبيرة لدى الشعب العراقي ، على الرغم من الأحداث الدموية لليوم الأول . ولكن سرعان ما حاقت بالنظام الجديد ، وخلال بضعة أشهر ، الصراعات الداخلية ، ودب الشقاق بين الأهالي ككل . فلماذا امتحنت الثورة بالكثير من الصراع الداخلي؟ ولماذا فشلت الثورة في تبني أسلوب أكثر ديمقراطية؟ ثم لماذا وبعد الدخول في الحكومة الجديدة كأعضاء في المجلس الوزاري ، كان السياسيون الوطنيون الذين حاربوا الملكية بعناد غير قادرين على إجبار النظام العسكري على إجراء انتخابات مفتوحة؟

إن إحدى مصاعب مواجهة هذه الأسئلة تتمثل في أن الكتابات التاريخية المتوفرة عن الثورة قد أكدت بشكل مفرط على المتآمرين الرئيسيين لثورة تموز ١٩٥٨ ، أي العميد الركن عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف . ولكن التركيز على هاتين الشخصيتين المركزيتين يسلبنا القدرة على رؤية العديد من التغيرات الهامة التي حصلت في ظل النظام الثوري ، وخصوصا على مستوى الاهتمام الثقافي والمدى الذي بلغته الثورة في عكس الصراعات القائمة قبلها . فلقد مثل تدخل الدولة في مجال إعادة تقييم الثقافة والماضي أول جهد منظم في العراق الحديث من أجل إعادة بناء الذاكرة التاريخية على نحو رسمي . ولم يمثل الانغماس واسع النطاق للدولة في الإنتاج الثقافي دورًا جديدا لها حسب ، بل إنه أسس لنموذج سيحتذيه صدام حسين وحزب البعث عقب انقلاب ١٩٦٨ الذي أوصلهما إلى السلطة ؛ إذ لا يزال ينبغي الاعتراف بتأثير ثورة تموز ١٩٥٨ على هذا الجانب من التغيير السياسي . وبالطبع ، وظفت جهود الدولة لتطويع الثقافة في ظل حكم عبد الكريم قاسم للتخفيف من حدة التمييز الطائفي لا لزيادته ، ومن ثم فإنها تقف بتضاد رئيسي مع ما يدعى بمشروع نظام بعث ما بعد ١٩٦٨ لإعادة كتابة التاريخ والذي سيجري الحديث عنه مطولا فيما بعد .

تتمثل أهمية التأكيد على إطار يتعالى على الصراعات بين النخب والشخصيات المتنافسة في الصلات المفاهيمية التي نشأت بين الدولة والمجتمع المدني ، وهي

الصلات التي صورت حتى الآن تقريبا بتعابير سلبية تمامًا[1] ؛ إذ لم يسبق للدولة أن سعت على نحو منظم إلى تطويع الفلكلور وهيكلة الإنتاج الثقافي وتأويلات الماضي من أجل غايات سياسية[2] . كما لم تمثل جهود هذه الدولة سياسة مبتكرة من قبل عبد الكريم قاسم قدر ما كانت تواصلا مع فكر النخبة الثقافية ونشاطها اللذين برزا خصوصا لدى أولئك اليساريين عقب الحرب العالمية الثانية . وبعبارة أخرى ، إن الإجراءات التي بلغت نطاقا واسعاً عقب نهاية الحرب قد اندمجت الآن في الدولة .

أما السؤال حول ما إذا كان قاسم هو الذي طوع المثقفين أم أن المثقفين هم الذين طوعوا جهاز الدولة ، فسيبقى سؤالاً تصعب الإجابة عليه ؛ إذ من المؤكد أن كلا من الدولة والمثقفين قد استفادوا من علاقتهما التبادلية . وكان تركيز النظام على التاريخ والفولكلور نتيجة لعدة عوامل ، ولكنه كان على نحو خاص نتيجة لترابط عاملين بارزين : والأول يكمن في أنه قد جرى ضم الكثير من المثقفين إلى جهاز الدولة بعد

---

(١) من أجل الاطلاع على دراسة حديثة تتبنى هذا المنظور ، راجع مالك مفتي ، ابتكارات ناجعة : القومية العروبية الوضع السياسي في سوريا والعراق (إيثاكا ، نيويورك : مطبعة جامعة كورنيل ، ١٩٩٦) . وللإطلاع على دراسة برعاية حكومية تركز على الأثر السلبي للصفات الشخصية لكل من عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف على الثورة ، راجع محمد حسين الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، ١٩٨٣) .

(٢) إن جهود ساطع الحصري في العشرينات لاستخدام المنظومة التعليمية لغرس التوجه القومي العروبي في أذهان الفتية العراقيين والجهود المؤقتة للحكم الهاشمي لتعبئة الذاكرة التاريخية كأداة لإضفاء الشرعية على النظام الجديد كانت بدرجات مختلفة . فأولاً ، كانت نشاطات الحصري محددة ضمن نطاق المجال التعليمي ، وغالباً ما كانت في تعارض مع مسؤوله الأعلى حسبما يفترض ، أي مع وزير التربية الذي كان شيعيًا في العادة . ثانيًا ، كانت الجهود الهاشمية لإعادة بناء الذاكرة التاريخية مقتصرة إلى حد كبير على عهد الملك فيصل الأول وابنه الملك غازي إلى حد أقل ، غير أنها كانت جهوداً متفرقة في أحسن الأحوال . وأخيرًا ، إن الكثير مما كان ينشر في مجالات علم الآثار والموسيقى والفنون عقب تعيين عبدالإله وصيًا على العرش في عام ١٩٤١ ، كان مكتوبًا باللغة الإنجليزية وليس بالعربية . لذلك ، فإن المستهدف بهذه المطبوعات هو القارئ الغربي وليس القارئ في العالم العربي .

ثورة تموز ١٩٥٨ بحكم الاضطرار ، مما زاد على نحو مثير من تأثير اليسار على القضايا الثقافية ؛ لأن نسبة كبيرة من النخبة العراقية ، مثلما أثبتنا سابقا ، كانت يسارية أو حتى شيوعية في توجهها . ولكون قاسم كان بحاجة إلى المثقفين لإضفاء المشروعية على نظامه الجديد ، ولأن المثقفين اليساريين كانوا في نزاع مع منافسيه القوميين العروبيين ، فقد عمد إلى إنشاء وزارة الإرشاد التي طورت بدورها بنيتها التحتية بما تتضمنه من شبكة واسعة للتلفزيون والإذاعة ومديرية جديدة للتراث الشعبي[1] . كما أن التأثير الذي اكتسبه الحزب الشيوعي العراقي مع حلول عام ١٩٥٩ أدى بالكثير من مثقفي الدولة إلى التركيز على «التاريخ من الأسفل» . وبتعبير آخر ، جرى التأكيد بقوة على ممارسات الطبقات الدنيا التي يمكن صقلها اجتماعيا على نحو أفضل ، من خلال إبراز أهمية التراث الشعبي من أجل تعزيز الثقة بالمصداقية الثورية للدولة ، وعلى النحو الذي توافق مع توجه العديد من مثقفيها[2] . وبما أن هذا الأمر لم يكن سياسة مبتكرة للدولة الجديدة قدر ما كان امتدادا لتأثير اليسار ، فإن ثورة تموز ١٩٥٨ لم تمثل قطيعة مؤسساتية مع الماضي في مجال الإنتاج الثقافي بقدر ما كانت

---

١) في المطبوع السنوي للحكومة احتفالاً بثورة تموز ١٩٥٨ ، نجد أن الكثير من فعاليات وزارة الإرشاد الموصوفة في هذا المطبوع تقع في مجال البث الإذاعي . راجع ، على سبيل المثال ، جمهورية العراق ، وزارة الإرشاد ، اللجنة العليا للاحتفالات بثورة الرابع عشر من تموز في عامها الأول والثاني والثالث (بغداد : وزارة الإرشاد ومطبعة الرابطة ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١) . وللاطلاع على المزيد حول وزارة الإرشاد وطاقمها الإداري ، راجع دائرة التربية العلمية ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ (بغداد : وزارة الإرشاد ، ١٩٦٠) ، ٦٣٥-٦٣٨ . ولا يسعني إلا أن أشكر الدكتور صالح طعمة لأنه لفت انتباهي إلى هذا المرجع .

(٢) أرغب في الإشارة إلى أن عددًا من الدارسين العراقيين وعلى رأسهم عبدالحميد العلوجي ، المتخصص البارز في الدراسات الفولكلورية والمدير السابق للمكتبة الوطنية العراقية ، أكدوا على تأثير التصورات الألمانية عن الفولكلور على التصورات العراقية قبل الحرب العالمية الأولى . ومما لا شك فيه ، أن هذا التأثير قد انتقل من خلال الإمبراطورية العثمانية نتيجة لصلاتها بألمانيا الإمبريالية كما أن التوظيفات الألمانية للفلكلور في بناء الدولة والجهود المشابهة في العراق لا تزال بانتظار دراسة مقارنة . مقابلة في المكتبة الوطنية العراقية ، يوم ١٤ حزيران ١٩٨٤ .

تمثل تواصلا وتركيزا على اهتمام متنام بالتراث الوطني ، الذي اتخذ الآن بعدا إضافيا لرعاية الدولة الرسمية من خلال وزارة الإرشاد .

ثانيا ، كان القصد من جهود الدولة لتنظيم الإنتاج الثقافي هو مواجهة التحديات القومية العروبية التي كانت محلية (خصوصا من العناصر المعادية في الجيش) ودولية (من الجمهورية العربية المتحدة ومؤيديها الناصريين في العراق) . وكلا هذين التهديدين كان حقيقيا إلى حد بعيد ، بالنظر إلى تهديد عبد السلام عارف لعبد الكريم قاسم في أيلول ١٩٥٨[1] ؛ وانتفاضة الموصل القومية العروبية التي حظيت بدعم مصر خلال شهر آذار ١٩٥٩ ؛ ومحاولة قوى بعثية اغتيال قاسم في تشرين الأول ١٩٥٩ . ومن خلال التأكيد على تراث العراق ما قبل العربي والإسلامي - الذي تمثل باختيار الشمس البابلية لعلم الثورة ، واستخدام التصميمات الرافدينية القديمة لرمزها الرسمي - تجنبت ثورة تموز ١٩٥٨ الرموز القومية العروبية بألوانها الثلاثية : الأحمر والأخضر والأسود وشارة النسر . كما وظفت الموضوعات المزدوجة للتراث الشعبي والتراث الرافديني القديم كبدائل للتصاميم القومية العروبية ، من خلال التأكيد على موقع العراق «كمهد للحضارة» التي سبقت من دون شك الحضارة العربية الساميّة[2] . فضلا عن ذلك ، جرى توظيف التراث الشعبي لتجسير الهوة الأثنية بين الشيعة والسنة العرب والأكراد ؛ لأنه أكد على مشتركاتهم الثقافية كالعادات الغذائية والطقوس والرياضة والأنشطة الترفيهية الأخرى ، بدلا من التركيز على الاختلافات . وبات بإمكان حتى الأكراد أن يكونوا أكثر صلة بعراق يرمز إليه بحضاراته القديمة أكثر مما يتمثل في أيديولوجية قومية عروبية ، ليس العراق بالنسبة إليها سوى قطر من أقطار أمة عربية كبرى يهيمن عليه العرب السنة .

لقد صورت ثورة تموز ١٩٥٨ بشكل عام على أنها إخفاق يعزى بشكل خاص إلى

---

(١) لقد زعم بأن عبد السلام عارف قام ، في الواقع ، بسحب مسدسه من قرابه أثناء اجتماع مع عبدالكريم قاسم في محاولة لاغتياله . وادعى عبدالسلام فيما بعد بأن ذلك لم يكن سوى فورة عاطفية ليس فيها ما يهدد عبدالكريم قاسم .

(٢) وبالطبع ، سعى النظام البعثي الثاني لصدام حسين إلى الزعم بأن سكان العراق القدماء كانوا في الحقيقة من أصول سامية كذلك .

خلل في شخصية عبد الكريم قاسم، وطباعه وإلى الانحراف المزعوم للثورة عن الأهداف القومية العروبية. وضمن هذا المنظور السلبي بشكل عام، ظهر العديد من السرديات (أو الكتابات التاريخية) التي تدعي أنها تفسر نهوض الثورة وسقوطها. وعلى الرغم من أن بعض هذه السرديات ذات القيمة الدراسية قد استندت إلى جهد بحثي ملحوظ، إلا أنها جميعا تتوافر على نص خفي. فكل سردية من السرديات تسعى وفقا لمنظورها الخاص إلى فرض شكل معين من أشكال الذاكرة التاريخية على الثورة. وغاية كل منها تتمثل في التأثير على نوع المجتمع السياسي الذي تتمناه مبدئيا في العراق المعاصر، وتمنع قوى بعينها من السيطرة عليه. كما ينطوي كل منها على افتراض غير واقعي أو على «ماذا لو» وبكلمات أخرى، لو لم تحدث الثورة أو لو أنها اتبعت مجرى مختلفا، لما كان التطور السياسي للعراق بعد ١٩٥٨ مختلفا حسب، بل كان له أن يتخذ سبيل توجهات أكثر إيجابية.

وكما يتبين من الحدّة المتواصلة للمناقشات، فإن التنازع على تفسير واقعة ثورة تموز ١٩٥٨، أكثر من أي حدث آخر في عراق القرن العشرين، يمثل صراعا متواصلا على تعريف المجتمع السياسي واتجاه التغيير الاجتماعي والسياسي في العراق المعاصر. وإحدى غايات هذا الفصل تتمثل في تقييم أية سياسات ومنجزات للثورة تلك التي قلل حزب البعث من قيمتها من أجل الوصول إلى تصور أفضل للعناصر التي رأى فيها الحزب تهديدًا له. وإذا ما كانت الثورة تشتمل في الواقع على إجراءات تتحدى ضمنيا النزعة التسلطية لحزب البعث، مثل السعي إلى التصدي للنزعة الطائفية، فإلى أي مدى إذن قد تساعد هذه الإجراءات القوى التي تسعى الآن إلى دفع عراق ما بعد البعث صوب نظام سياسي تشاركي وديمقراطي أكثر انفتاحا؟

في «السرد الأثني»، يتعرض الثوريون المفترضون إلى الاتهام بالعجز عن تقدير قيمة التسامح الثقافي والأثني - وخصوصا موقف الدولة تجاه الأقليات - الذي اتسم به العراق في ظل الحكم الملكي. فسعي الثوريين والقوميين العروبيين على وجه خاص إلى مجانسة المجتمع العراقي، من خلال الإصرار على أن يتماشى مع النموذج الثقافي الموحد، ينظر إليه على أنه الآلية الرئيسية التي قوضت هذا التسامح. ومن خلال استحضار نظريات المؤامرة للارتياب بولاء الأقليات التي صورت على أنها عميلة للمصالح الأجنبية المصممة على تجزئة العراق سياسيا واجتماعيا، فإن

الثوريين القوميين (من العرب السنة في أغلب الأحيان) قد شجعوا على العنف من خلال حرمان الغالبية من الشعب، وخصوصا الشيعة والأكراد، من المشاركة السياسية والثقافية. وبالرغم من أن السمات القمعية للدولة الملكية قد جرى تجاهلها إلى حد كبير، إلا أن تأكيد هذا النموذج على أن العراقيين لم يكونوا مهيئين للديمقراطية في عام ١٩٥٨، يتيح لهذا السرد التغافل عن دور الحكم الملكي في التسبب بالثورة من جرّاء رفض القيام بأجراء إصلاحات حتى وإن كانت معتدلة[1].

ويقدم السرد الأثني افتراضات إضافية، وخصوصا فيما يتعلق بوجهة النظر القائلة بأن الثورة كان محكوما عليها بالإخفاق منذ البداية. وتستند هذه النظرة إلى الافتراض بأن مكونات العراق الأثنية الرئيسية الثلاثة من سنة وشيعة وأكراد، غير قادرة على التعايش السلمي في مجتمع سياسي موحد. كما أن هذه الانقسامات وافتقار العراق إلى تراث ديمقراطي مع وجود مجموعات متطرفة جدا كالحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث في ١٩٥٨، هي من الأمور التي يستشهد بها في العادة كمعوقات لأي تطور سياسي ذي مغزى. وتبعا لهذا السرد، يبدو العراقيون وكأنما حكم عليهم بتدهور اجتماعي وصراع سياسي لا ينتهي.

ومن المؤكد أن السرد أو الوصف القومي العروبي للثورة هو الذي كانت له الغلبة. ولقد طوره البعث التكريتي عقب ١٩٦٨ على نحو أكثر منهجية. ومثلما هي الحال مع النماذج الأخرى، فإنه يتضمن أيضا افتراضا على سبيل التمني له أهميته؛ إذ لو أشرك عبد الكريم قاسم، بحسب هذا الافتراض، الضباط الأحرار بالسلطة السياسية

---

(١) يرتبط الوصف الأثني على نحو وثيق بكتابات إيلي كيدور ويوريل دان وولدمار غالمان، سفير الولايات المتحدة في العراق. ولمعرفة المزيد عن ذلك، راجع إيلي كيدور، The Chatham House Version وغيرها من دراسات الشرق الأوسط (نيويورك: بريغر، ١٩٧٠)، والمذكرات السياسية العربية ودراسات أخرى (لندن: فرانك كاس ١٩٧٤)، والديمقراطية والثقافة السياسية العربية (واشنطن دي سي: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ١٩٩٢)، والسياسة في الشرق الأوسط (أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٢)، وخصوصًا الصفحات ٣١٧-٣٢٥، ويوريل دان، العراق في ظل حكم قاسم (نيويورك: إبريغر، ١٩٦٩)، وولدمار غالان، العراق تحت حكم الجنرال نوري: ذكرياتي عن نوري السعيد، ١٩٥٤-١٩٥٨ (بالتيمور، ميري لاند: مطبعة جون هوبكنز، ١٩٦٤).

وتبنى الوحدة السياسية الفورية مع مصر ، لتجنبت الثورة عندها الاضطراب الداخلي . ويجادل القوميون العروبيون بأنه بدلا من ذلك ، كانت لدى قاسم سلطات دكتاتورية ومنع الثورة من تحقيق هدفها الأصلي ، المتمثل في قيام الوحدة القومية العروبية . وكما بيّن أحد القوميين العروبيين ، فإن عبد الكريم قاسم هو الذي كان السبب في انحراف الثورة عن الطريق الذي كان مرسوما لها[1] . فعوضا عن قيادة العراق باتجاه الوحدة الفورية مع مصر ، سعى قاسم إلى رؤية وطنية محلية ظل العراق طبقا إليها بعيدا عن الحظيرة العربية . والأدهى من ذلك ، اعتمد عبد الكريم قاسم إلى حد بعيد على الحزب الشيوعي العراقي والمتعاطفين معه ، ممن شغلوا العديد من المناصب في حكومته كوزيرة البلديات نزيهة الدليمي ، أول امرأة عربية تتسلم منصبا وزاريا . وباختصار ، اتهم القوميون العروبيون قاسم بتعزيز واقع التجزئة الاجتماعي بدل الوحدة ، مما قوض بذلك من قوة العراق كدولة - أمة ، امتدادا إلى تقويض إمكانية العالم العربي الأكبر على مقاومة الإمبريالية . وهذه القراءة التأويلية للثورة تتجاهل تماما ، على أية حال ، وضع العراق كمجتمع متعدد الأثنيات وحاجته للتعاطي مع تعدد الاهتمامات الاجتماعية .

كما يعزو السرد القومي العروبي انحراف الثورة ، مع كل الإيحاءات الإضافية للكلمة ، إلى اعتزاز قاسم المفرط بشخصيته وعدم رغبته في مشاركة السلطة . أما جهوده لمنع القوات العسكرية ، التي ساعدته في الاستيلاء على السلطة من اعتلاء المناصب السياسية ، وتنكبه عن إنشاء مجلس قيادة الثورة الذي يفترض أن الاتفاق عليه قد تم قبل قيام الثورة ، فهما المثالان اللذان يستشهد بهما على أسلوبه الإقصائي الذي استبعد من خلاله العديد من مناصريه الأوائل . في حين أن صمت النموذج القومي العروبي على داعية الوحدة الفورية مع مصر ، عبد السلام عارف ، وتعاونه مع قاسم على استبعاد الضباط الأحرار ، من خلال رفض إقامة مجلس قيادة الثورة ، هو مؤشر على قراءة هذا النموذج الانتقائية لثورة الرابع عشر من تموز .

وليس هنالك من جديد في القول بأن تشديد القراءة الشيوعية كان ينصب على

---

(١) خليل إبراهيم حسين ، الصراعات بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين ورفعت الحاج سري والقوميين ، ج٣ من موسوعة ١٤ تموز (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٨) .

العوامل الخارجية أكثر مما كان ينصب على العوامل الداخلية - وعلى دور الإمبريالية بشكل خاص - على أنها القوى التي قوضت الثورة . وطبقا لهذا النموذج ، فإن الثورة - التي أنهت الوحدة العربية مع الأردن ، وقطعت صلات العراق بحلف بغداد ودعمت سياسة خارجية استندت إلى «الحياد الإيجابي» ، وفرضت قانون الإصلاح الزراعي ، ودعت إلى تأميم شركة نفط العراق - مثلت تحديا كبيرا للمصالح الإمبريالية والأمريكية منها على نحو خاص في المنطقة ، حيث أنها لم تهدد المصالح الغربية النفطية في العراق حسب ، بل إنها هددت أيضا بلدان الجوار ، حلفاء أمريكا كالمملكة العربية السعودية والكويت . وبسبب عقد صلات أوثق مع الاتحاد السوفيتي ، شكل العراق أيضا تهديدا للمصالح الغربية الإستراتيجية في الشام وإيران والخليج الفارسي . وبذلك فشلت الثورة لأن الإمبريالية لا يمكن أن تسمح بعراق مستقل عن السيطرة الغربية ، لما يمكن أن يوفره ذلك من نموذج قد يحتذى من قبل الدول الأخرى في المنطقة . ثم هنالك إصرار على أن المخابرات المركزية الأمريكية ربما تكون قد لعبت دورا رئيسيا في انقلاب شباط ١٩٦٣ الذي أطاح بعبد الكريم قاسم(١) . ومع ذلك ، لم ينفك الحزب الشيوعي العراقي عن تجنب التطرق إلى إسهامه في تلاشي الثورة بفعل معارضته للإصلاحات السياسية الديمقراطية ودعمه المفرط لعبد الكريم قاسم كزعيم أوحد حتى عندما كانت سياساته مضرة بمصالح الحزب بالذات .

وهنالك دراسة حديثة مفصلة تركز على الافتقار إلى المجتمع المدني في العراق الحديث ، وتفسر فشل الثورة كنتيجة لعدم رغبة نظام قاسم في مأسسة شكل ديمقراطي وتشاركي من أشكال الحكم(٢) . وهذا النموذج الذي يتخذ عادة أسلوبا غير مباشر لأنه قد تمت صياغته على حد ما من قبل دارسين لا يزالون في العراق ، فقفز

---

(١) مع أن الدعم الأمريكي للانقلاب لم يتأكد تمامًا بعد ، غير أن الكثير من الأدلة الظرفية تميل لصالح هذا الزعم ، ومن بين أهمها تعليق زعيم الانقلاب على صالح السعدي قائلاً : «لقد جئنا بقطار أمريكي» . راجع عبدالخالق حسين ، الزعيم عبدالكريم قاسم ، الموضوعة الديمقراطية ، الموسم ٣٢ (١٩٩٧) : ١٢١ .

(٢) راجع فالح عبدالجبار ، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق (القاهرة : مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥) .

إلى الواجهة إلى حد كبير نتيجة لتجاوزات نظام صدام حسين، وإلى حد أكبر نتيجة للاهتمام المتزايد بمفهوم المجتمع المدني في العالم العربي. وبكلمات أخرى، بحث الدارسون عن أصول النزعة التسلطية البعثية في تجاوزات حقبة ما «قبل الثورة، ومن ثم في عدم رغبة النظام الثوري الجديد في تعزيز تلك القوى الديمقراطية التي اشتركت في أول تشكيلة وزارية بعد سقوط المملكة. ولقد سبق الافتراض بأن النظام الثوري استبعد مناصريه في الحركة الديمقراطية ولم يستطع تفويضهم أية سلطة تذكر لاتخاذ القرار، وبذلك يكون قد ضيق على نحو مطرد قاعدة النظام السياسية والاجتماعية، الأمر الذي يسر في النهاية الإطاحة به[1]». وبالطبع، يمكن أن نجد في هذا الضرب من النقد لثورة تموز ١٩٥٨ نقدا مماثلا للنظام البعثي في ظل حكم صدام حسين الذي أبعد نفسه بالمثل عن الشعب العراقي على نحو متزايد. وعلى أية حال، إذا ما استثنينا اهتمام حسن العلوي وبضعة آخرين، يمكننا القول بأنه ما من نموذج دراسي قد تابَع بشكل جدي مسألة النزعة الطائفية ودورها في إعاقة مسيرة السياسة الديمقراطية في العراق[2].

ومثلما يكشف كلٌّ من هذه الدراسات، فإن ذاكرة ثورة تموز ١٩٥٨ ظلت محل تنازع إلى حد بعيد. وما من شك بأن هذه الثورة التي كانت حدثاً بارزاً في التاريخ العراقي في القرن العشرين، تشتمل بالمنظور الأصغر على كل تناقضات وإمكانات التغير الديمقراطي والإصلاح الاجتماعي اللذين تطورا إلى حد ما في المجتمع العراقي. وبما أن الثورة تمثل مفصلا رئيسيا كهذا في التاريخ العراقي الحديث، لذا من الضروري فهم أسباب فشلها النهائي. ولكل من الدراسات المذكورة أعلاه إسهام في تحقيق هذه الغاية. وعلى أية حال، يبدو اهتمام كل منها بإعداد تفسير شامل للثورة أقل من اهتمامه بأجندتها المفاهيمية والسياسية. وفيما عدا القراءة التي يعتنقها اليسار، ما من دراسة فاتها التركيز على الدولة والنخب السياسية في تصورها للثورة. وبتعبير آخر، إن التأثير الاجتماعي للثورة كتحريكها للجماهير وتشجعيها للإبداع الفني والأدبي قد تم تجاهله إلى حد كبير. كما تم تجاهل الدور الحاسم للثقافة في التغيير

(١) حسين، الزعيم عبدالكريم قاسم، ١٠٥.

(٢) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق (باريس: مطبعة سيدي، ١٩٨٩).

السياسي فيما يتعلق بكل من الثورة الاجتماعية والسياسية الديمقراطية ، كما أن اقتصار التركيز على عبد الكريم قاسم إما كزعيم سياسي أو على حكومته لم يترك مجالا لأولئك الذين يمكن أن يستفيدوا من ثورة تموز ١٩٥٨ ، على نحو يتسع لمجابهة النزعة التسلطية للدولة . ونتيجة لتعجلهم في تعليل الفشل السياسي ، تجاهل أولئك الذين قدموا الدراسات المذكورة أعلاه التركة الإيجابية للثورة والطريقة التي ساعدت بها مناهضي النظام البعثي في الحرب الموقفية War of Position التي خاضوها ضده ، حيث تضمنت هذه التركة ازدهارًا في الإبداع الأدبي والفني ، وازديادًا مفاجئا في التعبئة السياسية والاجتماعية للجمهور ، خصوصا بين أفراد الطبقات الدنيا ، وتسارع وتيرة عملية مراجعة تاريخ العراق وفنونه الشعبية مثلما بدا ذلك في الأزياء المتحررة ، وقانون الإصلاح الزراعي ، وسن تشريعات من أجل تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين ، وبذل جهد لا سابق له حتى ذلك الحين للتغلب على النزعة الطائفية في الحياة العامة . وفي الحقيقة ، أزعجت هذه التركة حزب البعث الذي سعى إلى حرمان الشعب العراقي من تفهم الإسهامات السياسية والاجتماعية للثورة .

لذا تحتاج الكتابة التاريخية عن ثورة تموز ١٩٥٨ إلى إنقاذها من التركيز المفرط ، سواء من قبل منتقصيها أم من قبل مؤيديها على دور عبد الكريم قاسم وشخصيته . ومع ذلك ، إن دراسة سيرة حياة قائد ثورة تموز ١٩٥٨ ، إذا ما وضعت في منظور بنيوي أوسع ، يمكن أن توفر تبصرات حاسمة حول سبب فشل الحركة الوطنية العراقوية ـ برؤيتها الأكثر استيعابا للمجتمع السياسي والتعبير الثقافي ـ في الثبات إزاء تصور هو الأكثر شوفينية والأكثر إقصاء ، مثلما يتمثل بالنزعة القومية العروبية التي قدمها البعثيون الذين أطاحوا بهذا القائد .

إن القوى التي أطلقت العنان لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وأثرت على تطورها وزوالها النهائي قد أوغلت في التواري خلف شخصية قاسم(١) . فالافتقار إلى المؤسسات

---

(١) هيمن التركيز على الشخصيات في الدراسات التي تخوض في السياسة العراقية إبان فترة ما قبل الثورة كذلك ، حين أصبحت الشخصيات الأكثر بروزًا وتأثيرًا مثل فيصل الأول والوصي عبدالإله ونوري السعيد على وجه الخصوص – محط أنظار التحليل السياسي في الكتب العربية والغربية . وبالطبع ، تواصل التأكيد على الجوانب الشخصية في الحقبة المعاصرة مثلما نلاحظ في ==

السياسية التي يمكن أن تخفف من انعدام الثقة بين مكونات العراق الأثنية المختلفة - انعدام ثقة قام على أساس التباينات الاقتصادية والسياسية التي كانت تاريخيا في صالح العرب السنة - كان يميل إلى التشجيع على وجود حكم استبدادي ومشخص. وعلى الرغم من أن قاسم حاول بجد تنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى، غير أن فشله في مأسسة الثورة والتشجيع على المشاركة السياسية الواسعة بما يتجاوز المستوى الرمزي، مثلما ترى ذلك ضروريا دراسة المجتمع المدني، يمثل العيب الرئيسي الذي أدى إلى انهيار نظامه في ١٩٦٣. وعلى أية حال، يبقى أن هذه المحاججة تفترض السؤال التالي: لماذا لا يوجد زعيم سياسي قادر على القيام بأية مأسسة تذكر والتغلب من ثم على الانقسامات الأثنية في عراق القرن العشرين؟

تعكس الإطاحة بعبد الكريم قاسم وإعدامه والتشويه الذي تعرض له عقب زواله، مصير أغلب الخاسرين في التاريخ. ورغم حكمه الذي كان يزداد استبدادا كلما أصبح أكثر عزلة وانسحابا بعد ١٩٦١، إلا أنه قدم مثلا أعلى كان مختلفا عن سابقيه ولاحقيه ممن حكموا العراق الحديث، إذ إن قاسم كان رجلا بسيطا في الأساس وعفيفا لا يسعى وراء الثروة الشخصية. وتشير تسميته بالزعيم إلى أنه كان أول قائد عراقي معاصر يأتي من بين صفوف الجماهير العراقية ويحظى بدعم شعبي. وعلى خلاف الحكام الآخرين، لم يستغل منصبيه كرئيس للوزراء ووزير للدفاع من أجل حيازة الممتلكات والثروة، إذ كان يعمل في مكتب صغير بسيط الأثاث في وزارة الدفاع[١]. واكتشف بعد إعدامه بأنه كان مفلسا بالفعل لأنه كان يتبرع في

= التركيز الواسع على شخصية صدام حسين. ولكن هنالك استثناءات ملفتة لهذا التعميم. ومن ذلك كتاب بطاطو، **الطبقات الاجتماعية**، وهو يتابع السياسة العراقية الحديثة من أوائل القرن العشرين إلى سبعينياته. ثم هنالك كتاب ماريون فاروق سلاغلت وبيتر سلاغلت، **العراق منذ عام ١٩٦٨: من الثورة إلى الدكتاتورية** (لندن: أي بي توريس، ١٩٩٠)، وهذه هي الكتب التي تعتبر أمثلة عن المؤلفات التي تتبنى مقاربة تاريخية ومفاهيمية.

(١) وليد مصطفى، ملفات الزعيم عبدالكريم قاسم، **الموسم** ٣٢ (١٩٩٧): ٤٨؛ حمزة الحسن، إنصافًا للرجل والتاريخ: من قتل الزعيم؟ **الموسم** ٣٢ (١٩٩٧): ١٤٠.

الواقع براتبه الحكومي (كرئيس للوزراء ووزير للدفاع) وبمعاشه العسكري إلى الفقراء[1] . كما لم يمتلك قاسم من الملابس سوى زيه العسكري الذي حكم ومات وهو يرتديه . ومع أن بعض المحللين يعزون شعبية قاسم في أوساط فقراء المدن والريف إلى حقيقة كونه نصف شيعي من جهة أمه ، لكن من المحتمل أن القول الأكثر دقة هو إنه كان محبوبا من قبل الفلاحين الذين لا يملكون أراضي ، ومن قبل سكان الصرائف (المعروفين باللهجة العراقية [illegible]) لأنهم يعتقدون بأنه قد مثل بالفعل مصالحهم بصرف النظر عن أية اعتبارات أثنية[2] . ويقف عدم اتسام قاسم بالفساد في تضاد حاد مع محسوبية نوري السعيد و«تجار السياسة» للحقبة الملكية وصدام حسين ومناصريه البعثيين عقب ١٩٦٨ . ومن المدهش في الواقع أنه رغم المحاولات العديدة للانتقاص من قاسم ، إلا أن عددا ضئيلا من الاتهامات بالفساد قد وجهت إلى نظامه ، ولم يثبت أي منها ، فضلا عن تلك التي ترتبط بانتقاد أخيه لاستغلاله صلات القرابة من أجل تجميع الثروة[3] .

إن خلفية عبد الكريم قاسم تعتبر نموذجية بالمقارنة مع خلفيات العديد من الناشطين البارزين في الموجة الثانية للحركتين القومية العروبية والوطنية العراقوية ، اللتين هيمنت عليهما الطبقات الوسطى . وبخلاف التجار وملاك الأراضي الأثرياء الذين استأنفوا التفاوض عند منعطف القرن العشرين فيما يتعلق بعقد الصلات السياسية مع أسيادهم المستعمرين ، فإن القوميين والوطنيين من خلفيات أكثر تواضعا كجمال عبد الناصر وعبد الكريم قاسم ، ممن ظهروا على المسرح السياسي عقب الحرب العالمية الثانية ، احتجوا بأن الاستقلال السياسي ليس بكاف إذا لم يتم

---

(١) بطاطو : **الطبقات الاجتماعية** ، ٩٨١ ، دان ، العراق تحت حكم قاسم ، ٣٥٦ .

(٢) بطاطو : **الطبقات الاجتماعية** ، ٩٧٧-٩٧٨ ، ٩٨١ ؛ ومقابلة مع الدكتور عصام الخفاجي ، جامعة نيويورك ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٩ .

(٣) أُستخدِم هذا المصطلح من قبل باقر محمد جواد الزجاجي ، **الرواية العراقية وقضية الريف** (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٠) ، ١٣٠ .

(٤) علاء الدين ، الجوانب الإيجابية في شخصية وعهد الفريق الركن عبدالكريم قاسم ، الموسم ٣٢ (١٩٩٧) : ٨٢-٨٤ .

التصدي للقضية الاجتماعية على نحو متزامن . وكانت السمة الأخرى للكثير من أفراد هذه الموجه الثانية تتمثل في وضعهم كمهاجرين جدد من الأرياف ، مثلما تتمثل في وضع عائلاتهم الهامشي في المدينة . فوالد عبد الكريم قاسم ، على سبيل المثال ، وهو من خلفية عشائرية معتبرة ، قد سكن في حي مغمور من أحياء بغداد كان قاطنوه من ذوي الموارد البسيطة . ويشير بيت العائلة الصغير إلى أن «وضعية مالكيه الاقتصادية تتراوح بين الطبقة الوسطى والفقيرة ، وإن كانت في الواقع أقرب إلى الطبقة الفقيرة»(١) .

ثانيا ، سعى النظام الثوري إلى تنفيذ برنامج طموح للإصلاح الزراعي والتنمية الحضرية (والمثال الأكثر جلاء هو مدينة الثورة في بغداد) والتجديدات الثقافية ، بالإضافة إلى سن تشريع قانوني لضمان حقوق المرأة . وكان قاسم صادق الاهتمام بمحنة الجماهير وتفانى من أجل إيجاد مجتمع أكثر اتساماً بالمساواة ، حتى إن خصومه قد سلموا له بأنه كان مخلصا في ذلك(٢) . ويمكن القول بأن هذا الاهتمام بالناس لم تتصف به إلا ثلة صغيرة من القادة العراقيين في الحقبة الحديثة . فإتاحة فرصة دخول المؤسسات الحكومية إلى المجموعات التي كان يجري على نحو تقليدي إقصاؤها وخصوصا الشيعة ، مثلت قطيعة جذرية مع السلوك السابق للدولة . كما أن إعلان قانون جديد بشأن الحرية الشخصية كان مزعجا ، على نحو خاص للمحافظين اجتماعيا ممن كانوا في الأصل قلقين من صلات قاسم بالشيوعيين ومن برامجه الإصلاحية المقترحة .

ثالثا ، اتسم نظام قاسم بافتقار نسبي للعنف السياسي الذي ترعاه الدولة . وبالمقارنة مع سجل نظام نوري السعيد والنظام البعثي الذي أطاح بقاسم في ١٩٦٣ ؛ أو النظام البعثي الثاني أو التكريتي بعد ١٩٦٨ ، كان نظام عبد الكريم قاسم متساهلا

---

(١) راجع ذنون أيوب ، للحقيقة والتاريخ : جمهورية ١٤ تموز ومفجّر ثورتها وابن الشعب البار عبدالكريم قاسم (بغداد : الشركة الوطنية للطباعة والإعلان ، من دون ذكر لتاريخ الطبع ، ص٣٧ . وعلى الرغم من عدم ذكر سنة الطبع ، إلا أن إشارة المؤلف في الصفحة الرابعة إلى أن الثورة قد بلغت عامها الرابع ترجح أن يكون الكتاب قد صدر عام ١٩٦٢) .

(٢) مصطفى ، ملفات الزعيم ، ٤٩ .

في تعامله مع خصومه إلى حد بعيد . فمن بين أعضاء «النظام البائد» الذين خضعوا إلى المحاكمة ، تم تنفيذ حكم الإعدام بأربعة منهم فقط ، ومن بينهم سعيد قزاز ، وزير الدفاع ، وبهجت العطية ، مدير الأمن البغيض ، وكل منهما كان مسؤولا عن تنفيذ العديد من الإعدامات السياسية إبان حقبة ما بعد الحرب ، وعن الاعتقالات العشوائية وتعذيب خصوم الملكية . وعلى أية حال ، لم تنفذ هذه الإعدامات إلا بعد ثورة الموصل في آذار ١٩٥٩ ، والتي تلقى فيها القوميون العروبيون الدعم من الجمهورية العربية المتحدة ، ومن أعضاء «النظام البائد» الذين التحقوا بالقوى المسلحة للإطاحة بالنظام . كما تم إعدام عدد من أفراد الوحدات العسكرية في الموصل التي حاولت الإطاحة بقاسم في كانون الأول ١٩٥٩ ، ومن بينهم أحد الطيارين اللذين انطلقا بطائرتهما من الموصل لقصف بغداد . وباستثناء هذه الإعدامات كان قاسم متساهلا نسبيا . فشريكه في التآمر وخصمه اللدود ، عبد السلام عارف لم يسجن ولم يعدم رغم تورطه في مؤامرة للإطاحة بقاسم ، ناهيك عن محاولة اغتياله . وعوضا عن ذلك ، أبعد خارج البلاد في تشرين الثاني ١٩٥٩ كسفير للعراق في ألمانيا الغربية . وعندما دعا الحزب الشيوعي إلى إعدام السياسيين المرتبطين بالنظام الملكي ، وإعدام حتى أولئك الذين كانوا خصوما للملكية مثل كامل الجادرجي ، ألقى قاسم القبض عليهم وأعلن بأن المصير المحتوم سيكون بانتظارهم لا لشيء إلا لكي يطلق سراحهم حالما هدأت خواطر الشعب . ومثلما لاحظ فاضل الجمالي ، كانت هذه الاعتقالات لحماية من تعرضوا لها أكثر من كونها ذات طبيعة عقابية[١] .

رابعا ، تميزت حقبة قاسم بإنتاج ثقافي كبير على الرغم من بذل الجهود الرقابية على الصحافة ، ومن ضمنها إغلاق جريدة اتحاد الشعب التابعة للحزب الشيوعي العراقي في ١٩٦١ ؛ إذ أنتج الشعراء وكتاب المقالة والقصة والمسرح دفقا هائلا من الكتابة الإبداعية . كما تحققت خطوات متقدمة وهامة في مجال الفنون التشكيلية ، ومن ضمنها المنحوتات الكبيرة كنصب الحرية لجواد سليم في ساحة

---

(١) ولقد علمت بذلك من خلال محادثة هاتفية مع الراحل الدكتور فاضل الجمالي في تونس يوم ٢٠ حزيران ١٩٩٥ .

التحرير وسط بغداد[1] .

وأخيرًا ، وهو الأكثر أهمية ، كان عبد الكريم قاسم هو الزعيم العراقي الأوحد في القرن العشرين الذي قارع النزعة الطائفية في الحياة العامة ؛ إذ لأول مرة أصبحت المجموعات المقصية كالشيعة والأكراد والنساء والأقليات الأخرى تجد نفسها ممثلة في الحكومة بشكل مؤثر . ورغم أن الصفوف الدنيا من السلك الإداري والشرطة ظلت في أيدي أولئك الذين خدموا في ظل الحكم الملكي ، إلا أن تعيين الشيعة والأكراد في مناصب حكومية هامة مثّل أول أمل حتى ذلك الحين للمجاميع المستبعدة في أن تكون المشاركة السياسية الحقيقية أمرًا ممكنا بالنسبة لها . وبدت النظرة الجديدة تجاه الأقليات واعدة بالنسبة للأكراد بشكل خاص ؛ إذ أعلن الدستور المؤقت الذي تمت صياغته عقب الثورة مباشرة بأن العرب والأكراد شركاء في إطار الدولة العراقية . كما دعي الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني إلى العودة من منفاه في الاتحاد السوفيتي ، حيث كان هو والأكراد المنشقون الآخرون يعيشون خارج بلادهم . واستجاب الأكراد عن طريق إرسال عدد كبير جدًا من برقيات التهنئة بنجاح الثورة[2] .

والسؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو لماذا لم يكن قاسم حاكما أكثر فاعلية على الرغم من هذه التطورات الإيجابية؟ وللإجابة عن هذا السؤال لا يمكن تجاهل الجوانب الإشكالية في شخصيته ، حتى وإن تم التأكيد عليها مرارا وتكرارا من أجل التعرف على ثورة تموز ١٩٥٨ . فمن جهة أولى لم يكن لدى عبد الكريم قاسم باع طويل في السياسة الحزبية ؛ إذ قد تأخر انضمامه إلى مجموعة الضباط الأحرار التي

---

(١) طلب عبد الكريم قاسم حسبما يزعم من جواد سليم إضافة قطعة نحتية تمثله إلى نصب الحرية ، لكن هذا الفنان رفض القيام بذلك . وما كان الحكم الملكي ليتسامح مع هكذا تصرف ، في حين أن رفضًا كهذا في ظل حكم البعث التكريتي كان سيودي بالفنان لا محالة إلى الإعدام . راجع سمير الخليل ، النصب : الفن والسوقية والمسؤولية في العراق (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٩١) ، ٨٢ .

(٢) محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ، ١٨٩٨-١٩٦٧ (بغداد : مطبعة الأديب ، ١٩٩٧) ، ٢٧٩ .

ربما لا يكون قد التحق بها قبل عام ١٩٥٦[1] . وفي العراق والبلدان الأخرى غير الغربية ، لا يعني كون المرء ضابطا عسكريا عالي المقام أن يتحول بالضرورة إلى زعيم سياسي مؤثر . وعلى الرغم من أدائه المحنك عندما كان رئيساً للوزراء ، إلا أنه لم يكتسب فهما رفيعاً لآلية عمل الدولة . ثانيا ، افتقر قاسم ، مثله مثل باقي المتآمرين العسكريين معه ، إلى أيديولوجية واضحة لقيادة فعاليات الدولة . ومع أن الدولة قد شجعت الجهود المبذولة لتحشيد الجماهير خلف السياسات الشعبية ، وحاولت أن تبث رسالة عامة تتسم بمعاداة الإمبريالية ، غير أن هذه الجهود لم تعكس على ما يبدو رؤى قاسم بقدر ما كانت تعكس رؤى اليساريين والشيوعيين الذين سيطروا على وزارة الإرشاد وتلفزيون وإذاعة الدولة . ثالثا ، لم تكن هنالك صيغة منتظمة لسلطة عبد الكريم قاسم . وعوضا عن ذلك ، كان يحاول أن يضرب كتلة سياسية بأخرى من أجل تحقيق التوازن . فعندما حاول عبد السلام عارف تحشيد التعاطف القومي العروبي ضد قاسم إبان خريف ١٩٥٨ ، عمد الزعيم العراقي الجديد إلى تشجيع الحزب الشيوعي العراقي . وأصبح هذا الأمر أكثر وضوحا عقب الانتفاضة القومية العروبية المجهضة في الموصل في آذار ١٩٥٩ بقيادة عبد الوهاب الشواف . وحينما أصبح الشيوعيون نافذين جدا بعد ١٩٥٩ وبدا عليهم تحدي حكمه ، التفت قاسم إلى اليمين فاسحاً المجال للمجموعات المعادية للحزب الشيوعي العراقي ، وبضمنهم القوميون العروبيون بمهاجمة أعضائه . وعندما سمح عبد الكريم قاسم أخيرا بتشكيل الأحزاب السياسية في ١٩٦١ ، فإنه قد خلق حزبا شيوعيا منافسا بقيادة داود الصايغ ، فقوض بذلك من

---

(١) إن أصول نشأة تنظيم الضباط الأحرار في العراق يلفها الغموض حتى الآن ، والأكثر ترجيحًا هو أنه خلال الأربعينات من القرن الفائت ، ظهر عدد من التنظيمات المتماثلة نتيجة للهزيمة العربية في فلسطين ، والمحاولة غير الناجحة لصياغة معاهدة بورتسموث ووثبة ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٢ وبشكل خاص الثورة المصرية في تموز ١٩٥٢ ، حيث بدأت هذه التنظيمات والجماعات بالظهور وعلى مستويات متباينة من التواصل والترابط فيما بينها . كما يزعم عبدالكريم قاسم بأنه كان يقود تنظيمًا منفصلاً تشكل في عام ١٩٥٣ أو في عام ١٩٥٤ . ويبدو أن الدعوة لعبدالكريم قاسم للانضمام رسميًا إلى الضباط الأحرار في عام ١٩٥٦ كانت بناء على أقدميته في سلك الضباط وسمعته كضابط كفوء وحازم في حملة الجيش العراقي في فلسطين . راجع حسين ، **اللغز المحير** ٦٠-٧٠ .

القاعدة الاجتماعية التقليدية للحزب الشيوعي العراقي .

وبما أن الحدثين الثوريين في كل من مصر والعراق يبرزان عيوب النماذج التي تركز على دور القائد الثوري ، فإنه من المجدي مقارنة المسار السياسي للثورة المصرية في ١٩٥٢ بزعامة جمال عبد الناصر مع مسار ثورة تموز ١٩٥٨ بزعامة عبد الكريم قاسم ؛ إذ على العكس من ناصر ، لم يجهد قاسم نفسه لتوطيد الأسس لزعامته ، حيث لم يعمد قاسم إلى تكوين حزب سياسي ذي قاعدة جماهيرية مثل حشد التحرير الذي أنشأه عبد الناصر في ١٩٥٤ أو ما تلاه كالاتحاد القومي في ١٩٥٦ ، والاتحاد الاشتراكي العربي في ١٩٦١ . وبدلا من ذلك ، كان قاسم ينافح باستمرار على أنه فوق التنازع السياسي [وفوق كل الميول السياسية] بحسب صياغته . وبالتأكيد ، إن كل مشاعر التملق التي أهيلت عليه من قبل الحزب الشيوعي العراقي (ماكو زعيم إلا كريم) والتعاطف العفوي للشعب معه منحاه شعورا زائفا بالأمان . ومع ذلك ، وفي الوقت الذي كان فيه عبد الناصر يتقدم بثبات لإحكام السيطرة على المجتمع في الخمسينات وعلى الاقتصاد خلال الستينات ، اكتفى قاسم بالاعتماد على دائرة صغيرة من المستشارين وصار ينعزل عن المجتمع ككل أكثر فأكثر .

فمن ناحية ، يمكن الاحتجاج ببساطة بأن عبد الناصر كان أكثر دهاء من قاسم . ومن ناحية أخرى ، تشير المضارعة بين الزعيمين إلى المحددات البنيوية المختلفة بالذات التي واجهها كل منهما . وعلى الرغم من عدم تعرض قاسم إلى تجربة غزو خارجي لبلاده كذلك الذي تعرضت له مصر ، إلا أن عبد الناصر كان يمثل طبقة ريفية وسطى متجانسة إثنيا وفرت لثورة تموز ١٩٥٢ طبقة اجتماعية موحدة نسبيا تخطت حدود الجيش إلى حد كبير[(١)] . في حين أن قاسم ، من جانب آخر ، لم يتمكن أبدًا من الاعتماد على أي نوع من أنواع القواعد الاجتماعية الموحدة سواء كانت أثنية أم

---

(١) ليونارد بايندر ، التجنيد السياسي والمشاركة في مصر ، في كتاب الأحزاب السياسية والتطور السياسي ، تحرير جوزيف لبالومبارا وماريون فاينر (برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٦٦) ، وخصوصًا الصفحات ٢٣٤-٢٤٠ ؛ وراجع مصر : الثورة التوحيدية ، في كتاب الثقافة السياسية والتطور السياسي ، تحرير لوسيان باي وسدني فيربا (برنستون ، نيوجيرسي : مطبعة برنستون ، ١٩٦٥) ، ٤١٩-٤٤٩ .

أيديولوجية . وعلى الرغم من أن الضباط الأحرار العراقيين قد جاءوا من الأصول الاجتماعية المتواضعة نسبيا والريفية نفسها ، مثلما هو الحال مع زملائهم في مصر ، إلا أن الأثنية و النزعة المناطقية والهويات العشائرية تتعارض مع أي انسجام مستند إلى الطبقة الاجتماعية . وبكلمات أخرى ، لم يتمكن الضباط الأحرار العراقيون على الإطلاق من إظهار التماسك الاجتماعي الذي كان يشد الضباط الأحرار المصريين بعضهم إلى بعض . ومما لاشك فيه أن قاسم كان يخشى تشكيل حزب ذي قاعدة جماهيرية على نمط النموذج المصري ، لأن حزبا كهذا سيتمزق بفعل الانقسام بين الوطنيين والقوميين العراقيين ، ثم إنه سيكون عرضة لمحاولات الحزب الشيوعي العراقي للسيطرة عليه .

وجاءت فرصة قاسم الوحيدة ربما خلال البرهة الوجيزة عقب الثورة ، عندما كان هو وعارف قادرين على إزاحة مجموعة الضباط الأحرار الأوائل عن السلطة ، وإقامة صلات مع القيادة المعارضة المدنية إبان الحكم الملكي ، وخصوصا مع الأحزاب التي اتحدت لتشكيل الجبهة الوطنية الموحدة في ١٩٥٧ كالحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزبين السريين آنذاك ، أي الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث الناشئ حديثا . ولتقربه من الناشطين السياسيين ذوى الاعتبار ، كان قاسم يسعى ابتداءا إلى اتباع نهج أكثر ديمقراطية وتشاركية مما لدى عبد الناصر الذي لم يضمر سوى الاحتقار لسياسيي ما قبل الثورة . ولو عزز قاسم هذا النهج وأرسى نظامه على قاعدة من القياديين المعارضين المحترمين ممن التحقوا بوزارته الأولى - مثل محمد مهدي كبة وصادق شنشل ومحمد حديد وفائق السامرائي وآخرين - لكان بالإمكان ربما تشكيل تحالف مجد عمليا[1] . وعلى أية حال ، حالما تمكن من إزاحة عبد السلام عارف من المشهد السياسي ، شعر عبد الكريم قاسم ظاهريا بأنه قوي بما يكفي ليتخلى عن الدعم المدني . وبدلا من فسح المجال علنيا للإعراب عن القضايا التي تكتنف

---

(١) مع أنه قد يزعم بأن الوزراء القوميين كفائق السامرائي وصادق شنشل كانوا سيستقيلون على أية حال نظرًا لرفض عبدالكريم قاسم للوحدة مع مصر ، إلا أن هنالك عددًا جديرًا بالاعتبار من السياسيين الذين يمكن الاتكال عليهم كجسر سياسي للقوى المؤيدة للديمقراطية (وهي مجموعة صغيرة لكنها مؤثرة) في المجتمع العراقي .

عملية تحديد المجتمع السياسي ومعالجة التباينات الأثنية وكذلك الطبقية، حتى وإن على نحو ابتدائي ومؤقت، اختار قاسم السبيل الذي اتخذه عادة الحكام العراقيون السابقون، أي قمع المعارضة.

ولا ينمّ تحليل حكم عبد الكريم قاسم عن صواب التركيز على صفاته القيادية قدر ما يشير إلى أهمية المحددات البنيوية. فأولاً، ورث قاسم دولة تفتقر إلى مؤسسات سياسية فاعلة. ثانيًا، كانت التوترات الأثنية القائمة فوق قدرة قاسم (أو أي شخص غيره) على حلها[1]. فضلا عن ذلك، كانت هذه التوترات مترابطة جدا مع التمايزات الطبقية الاجتماعية والسلطوية. وعلى سبيل المثال، استمرت شلل القيادات العليا في الجيش مهيمنا عليها من قبل الضباط من العرب السنة، الذين لم يرغبوا في أن يحظى الضباط الشيعة والأكراد بأي نفوذ ذي شأن في سلك الضباط. وفي الواقع، أثيرت هذه القضية إبان نظام بكر صدقي في ٣٦-١٩٣٧. ثالثا، تفاقمت التوترات الأيديولوجية عندما اتهم القوميون العروبيون الشيوعيين ومن يشيرون إليهم بالشعوبيين (في تلميح إلى الفرس المستعربين في الجهاز الإداري العباسي الذين يزعم بأنهم قد تسببوا بانهيار الإمبراطورية من الداخل) بالمسؤولية عن إفشال الغاية الفعلية لثورة تموز ١٩٥٨، والمتمثلة في تحقيق الوحدة العربية. إن الرفض القومي العروبي المتطرف للسماح للشيوعيين والشيعة والأقليات بأية مشاركة سياسية فاعلة هو الذي شكل العائق الأكبر لأي تحالف فاعل في إطار النظام الثوري الجديد. ولقد مثلت كل هذه المسائل محددات بنيوية تجاوزت إمكانية أي قائد بمفرده على

---

(١) قد يبدو هذا التأكيد مضادًا للزعم بأن عبدالكريم قاسم لم يلجأ إلى التنفيس علنيًا عن المظالم التي تعتلج في صدور الشيعة والأكراد والمجموعات الأخرى المقصاة. فمن دون شك، أن سعيًا كهذا قد تكون فيه مخاطرة جسيمة، ومن المحتمل أن يفتح ما يسمى بصندوق باندورا للشكاوى والمطالب في وجه الدولة. لذا، من المحتمل أن الخشية من حصول ذلك هي التي أدت بعبدالكريم قاسم إلى السعي تدريجياً، بدلاً من ذلك، إلى تحسين وضعية الجماميع التي عانت حتى ذلك الوقت من الإقصاء، من خلال إتاحة الفرصة لها للوصول إلى المناصب ضمن الدولة. ومع ذلك، كان الوقوف على نحو مباشر بوجه النزعة الطائفية ولا يزال حتى اليوم خيارًا متاحًا للدولة العراقية من الناحية النظرية، خصوصًا مع خلع النظام البعثي الذي تحقق أخيرًا.

إيجاد الحلول المناسبة لها .

والعيب الأخر للتركيز حصرًا على شخصية عبد الكريم قاسم والمناقشات التي تحوم حوله إنما يتمثل في قصر التحليل على الشخصيات والنخب ، مثلا قاسم إزاء عارف ، والشيوعيون إزاء البعثيين . كما أن مشكلة هذه المقاربة هي أنها تعجز عن إدراك العديد من أوجه النشاط السياسي الذي يجري خارج حدود الدوائر النخبوية . إن التركيز على قاسم حتى في كتاب كالذي ألفه حنا بطاطو بعنوان الطبقات الاجتماعية القديمة والذي يؤكد على البنية الاجتماعية ، يعطي انطباعاً بأن الدولة والمجتمع المدني خلال فترة ٥٨-١٩٦٣ كانا يفتقران إلى التنمية المؤسساتية بمعنى الأحزاب السياسية والنظام القضائي واتخاذ القرار السياسي على المستويات العليا للحكومة ، وهذه ملاحظة صائبة . ومع ذلك ، حصلت في مجالات أخرى من مجالات عمل الدولة تنمية مؤسساتية ملحوظة . والأكثر أهمية ربما ، أن مثل هذا التناول يفشل في التشجيع على دراسة أسباب كون الحركة الوطنية العراقوية المحلية كأيديولوجيا كانت عرضة للتهافت أوائل الستينات ، مقارنة بالحركة القومية العروبية الأقوى بكثير .

وفي ضوء الفراغ الأيديولوجي الذي أعقب انهيار الحكم الملكي والتهجمات العدائية من قبل القوميين العروبيين ، بتنا نفهم السبب من وراء مبادرة نظام قاسم لبذل أول الجهود المنظمة من قبل الدولة لإنشاء ذاكرة تاريخية ، من خلال توثيق الثقافة العراقية وخصوصا التراث الشعبي العراقي في صيغة ممنهجة[(١)] . فمؤسساتيا ،

---

(١) على خلاف البعث التكريتي عقب عام ١٩٦٨ ، لم يبد نظام عبدالكريم قاسم اهتمامًا بإعادة كتابة التاريخ لأن إعادة بناء الوعي التاريخي وفقًا لتحديدات معينة لم تكن جزء من أيديولوجية الدولة . حيث أن المثقفين اليساريين الذين هيمنوا على الأذرع المتنوعة للدولة والمنشغلين بالإنتاج الثقافي بدا عليهم أنهم أكثر اهتمامًا بالفن الشعبي لأنه يوفر الصلات السياسية والثقافية بالجماهير الحية ولأنه يعزز الرؤية الوطنية العراقية من خلال الربط بين المجموعات الأثنية التي تشترك بفلكلور يوحدها . لذلك ، إن إستراتيجيات السياسة المختلفة للتوجه الوطني العراقوي لنظام قاسم واهتمامه بالإصلاح الاجتماعي من جهة ، ولاهتمام حزب البعث بالتوجه القومي (خلال السبعينات على الأقل) وسياسة الإقصاء الأثني من جهة أخرى ، يمكن أن تساعد في تفسير محور التوجه الثقافي المختلف لدى كل من النظامين .

ربما كان التغيير الأكثر أهمية هو الذي حدث على مستوى الإنتاج الثقافي الذي مثل امتدادا وتواصلا مع إبداع وابتكارات ما بعد الحرب التي نوقشت في الفصل الرابع وباستخدام قطاعات من جهاز الدولة كوزارة الإرشاد التي أنشئت حديثا - ورسمي تعرف على أنها وزارة الإعلام (وزارة الأنباء)[1] - والمديرية العامة للتراث الشعبي، شرع نظام قاسم بالتوثيق المنظم للثقافة العراقية. وكانت الوزارة نشطة في توثيق التراث الشعبي على طول البلاد وعرضها، فنظمت عروض للأفلام في المناطق الريفية وأنشأت المكتبات المحلية والمتاحف. كما وثقت نشاطات الوزارة في المطبوع السنوي للجنة احتفالات ثورة ١٤ تموز[2].

إن مساعي نظام قاسم للسيطرة على الذاكرة التاريخية هامة ليس لأنه أول نظام انخرط بشكل منظم في هذا النشاط حسب، بل لأنه قد أرسى الدعائم أيضا لنموذج سيتبناه حزب البعث فيما بعد. والاختلاف بين الاثنين، كان يتمثل بالطبع في أنه بينما كان نظام قاسم يسعى إلى استخدام الثقافة والذاكرة التاريخية للتغلب على الانقسامات الأثنية، استغلهما حزب البعث للتغطية على التباينات الأثنية إذا لم يكن لتعزيزها من أجل الاستحواذ على الثروة والسلطة السياسية. لذلك فإن مبادرة إعادة بناء الذاكرة التاريخية، التي تنسب عادة إلى صدام وحزب البعث، يعود الفضل فيها في الحقيقة إلى عبد الكريم قاسم.

كما اتخذ الحكم الملكي خطوات مترددة للتأثير على كيفية تصور الشعب العراقي للدولة وعلاقتها بالماضي. ونتيجة لمعرفة فيصل الأول بالدور البريطاني لضمان فوزه في استفتاء آب ١٩٢١، وبالعداء الذي كان يواجهه من قطاعات من النخبة

---

(١) بحسب اللغة العربية تفيد مفردة (أنباء) معنى الأخبار. وتمثل مفردة (إعلام) هنا ترجمة أكثر دقة نظراً للغايات الدعائية للوزارة.

(٢) نشرت هذه اللجنة أربعة مؤلفات لإحياء ذكرى ثورة تموز في ١٩٥٨. ومن الملفت للنظر أن الإصدارات الأولى التي كتبت عندما كان نظام عبدالكريم قاسم قويًا كانت ذات توجه يساري قوي، في حين أن الإصدار الأخير الذي كتب عام ١٩٦٣ عندما كان النظام شديد الضعف ولا يتمتع بدعم شعبي كبير كان يؤكد على القيم الدينية. راجع لجنة احتفالات ثورة ١٤ تموز في عامها الأول والثاني والثالث والرابع (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٥٩-١٩٦٢).

السنية التي طمحت إلى السيطرة على الدولة الجديدة ، وبافتقاره إلى دعم الشيعة والأكراد ، وبالافتقار العام لدى العراقيين من وطنيين وقوميين إلى التحمس من أجل الملكية ، فإنه حاول جذب الانتباه إلى صلات الهاشميين بقبيلة قريش المكية ومن ثم بآل بيت النبي بالذات . ومن خلال إنشاء متاحف جديدة وإحياء المعالم التاريخية المهمة كسوق خان مرجان ، أمل فيصل إقناع مواطنيه الجدد بأنهم لا يتمتعون بتراث مشترك حسب ، بل إن لهم مستقبلاً مشتركاً أيضا . ففي حالة متحف الأزياء ، سعى فيصل بوضوح إلى ربط الهوية العراقية العشائرية بالهوية الحجازية العشائرية من خلال الإشارة إلى المشتركات بين الثقافتين(١) . وطبعا واصل الحصري الذي عيّنه فيصل مديرا عاما للتعليم خلال العشرينات بتشجيع فكرة القومية العروبية والذاكرة التاريخية المصاحبة لها في مناهج النظام التعليمي الرسمي . كما أن فيصل كانت له صلات بالشعراء البارزين كمعروف الرصافي ومحمد مهدي الجواهري(٢) .

إن محاولة فيصل لبناء ذاكرة تاريخية عراقية بحيث تخلق آراء ملائمة للهاشميين ، قد عكست جزئيا انغماس عائلته آنذاك في شؤون السياسة العراقية الداخلية . ثم إنها كانت استجابة أيضا لهموم الوطنيين التي تفاقمت إبان العشرينات بفعل السيطرة البريطانية على الدولة . وعقب وفاة فيصل في ١٩٣٣ ، اتخذت جهود إعادة بناء الذاكرة التاريخية شكلا مختلفا . فمن ناحية أولى ، حاول غازي ، ابن فيصل ، تحشيد الدعم الشعبي للملكية من خلال مناصرة القضية الفلسطينية ، وإثارة مسألة أن الكويت ينبغي أن تكون جزء من العراق ، والانتقاد بشكل غير مباشر لوجود بريطانيا العظمى وسياساتها في الشرق الأوسط . ويحاجج العديد من العراقيين اليوم بأن موت غازي في حادث سيارة في نيسان ٣٩ كان في الواقع مدبرا

---

(١) للاطلاع على دراسة أكثر استفاضة لعلاقة المتاحف بالذاكرة التاريخية ، راجع إيريك دافس ، المتحف وسياسة السيطرة الاجتماعية في العراق الحديث ، في كتاب الاستذكارات : سياسة الذاكرة والهوية ، تحرير جون غيليس (برنستون ، نيوجرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٩٤) ، ٩٠-٩٤ .

(٢) عبدالسلام يوسف ، الصراع من أجل الهيمنة الثقافية في العراق ، في الثورة العراقية لعام ١٩٥٨ : إعادة الاعتبار للطبقات الاجتماعية القديمة ، تحرير روبرت فيرنيه وروجر لويس (لندن : توريس ، ١٩٩١) ، ص١٧٣ .

من قبل البريطانيين الذين حشوا من خطاباته المعادية على نحو متزايد للبريطانيين. ثانيا، توسعت الحركة الوطنية والقومية حجما ونطاقا بحيث أن القوى القومية العروبية أنشأت ملتقى مهما عن طريق نادي المثنى وحركات الفتوة المنتسبة له، واتسع تأثير جماعة الأهالي، من خلال الالتحاق بوزارة صدقي - سليمان في ١٩٣٦، وتوافقت مجموعات متنوعة من الماركسيين على تشكيل الحزب الشيوعي العراقي في ١٩٣٤. ثالثا، أصبح الجيش أكثر تسييسا وصار عقب اغتيال بكر صدقي أكثر تحمسا للانغماس في القضية القومية العروبية.

ومن ناحية أخرى، وبالرغم من جهود غازي لجعل هوية العراق أكثر ارتباطا بالشؤون القومية العروبية، من خلال انغماسه الناشط في القضية الفلسطينية، إلا أنه كان أكثر انهماكا بعدم الاستقرار السياسي وبالذعر البريطاني من انتقاداته لسياستهم في فلسطين؛ لدرجة لم يستطع معها أن يوفر ما يكفي من الوقت لمواصلة جهود أبيه لتعبئة الذاكرة التاريخية لصالح الدولة الهاشمية. وسرعان ما أصبح الوصي عبد الإله عقب وفاة غازي أكثر امتثالا للمصالح البريطانية بعد إعادته إلى سدة الحكم من قبل القوات البريطانية، على إثر حركة مايس المجهضة في ١٩٤١. في حين أنَّ الجهود البريطانية البادية الوضوح لضمان تسلم عبد الإله للسلطة، وما تلا ذلك من تطهير للجيش من القوميين العروبيين، أجهضت أية مجهودات من قبله لتطويع الذاكرة التاريخية على نحو ملائم للدولة الملكية. وفي الحقيقة، قبل بداية الحرب العالمية الثانية بقليل وبعدها، أخذت بالظهور الكتيبات التي تمجد فضائل الدولة الملكية في ظل إشراف مديرية الإعلام التي أنشئت حديثا. وعلى أية حال، كانت هذه الكتيبات تطبع باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة. وهذا مؤشر على أن قراءها لم يكونوا العراقيين قدر ما كانت تتوجه إلى النخب الغربية والأمريكيين بشكل خاص، والذين كان يعتقد بأن لديهم القدرة على التأثير بشكل إيجابي على المصالح العراقية في الخارج[1].

---

(١) راجع، على سبيل المثال، المديرية العامة للدعاية، **العراق اليوم**، غفل من ذكر مكان وسنة الطبع؛ وراجع أيضًا لجنة المتخصصين، **مقدمة لماضي وحاضر مملكة العراق** (بالتيمور، ميريلاند: مطبعة اللورد بالتيمور)، ص١٧٣.

وعلى خلاف الدولة الملكية التي لم تنظم عمل مثقفيها العصريين ، شجع هذه قاسم المثقفين الذين كان العديد منهم من اليساريين وحتى من الشيوعيين على مؤازرة الثورة على نحو فاعل . وبالإضافة إلى التشجيع على نشر أفكارها في وسائل الإعلام الجماهيرية ، سعت الدولة إلى تعزيز المنظمات الثقافية المؤيدة . ومن هذه المنظمات اتحاد الأدباء العراقيين ، الذي تبنى شعارًا يقول : الأدب في خدمة الشعب والجمهورية . وأعلن الاتحاد في بداية مجريات مؤتمره الثاني في ١٩٦٠ بأن هدفيه يتمثلان في «دعم الجمهورية وأسسها في كل المجالات ، وخصوصا في المجال الثقافي» و «تطوير التراث الأدبي الوطني للشعب العراقي بما فيه من العرب والأكراد وكل الأقليات» . والقائمة الأكثر شمولا للأهداف التنظيمية التي أدرجت فيما بعد في محاضر الجلسات ، تجعل بما لا يقبل الشك بأن الغرض الرئيسي للاتحاد كان يتمثل في الدفاع عن الثورة الناشئة ، مثلما تم إيضاح ذلك في الفقرة الأولى ، وفي محاربة «التنظيمات الإمبريالية» مثلما هو منصوص عليه في الفقرة السادسة[1] .

ومما له دلالة أن اتحاد الأدباء العراقيين خارج نطاق التزامه الجلي بالدفاع عن نظام قاسم وتعزيز مصالحه ، سعى بشكل واضح إلى استعمال الأدب للتغلب على الاختلافات الطائفية ، والقيام بوظيفة تربوية هامة في المجتمع العراقي . وفي ضوء الإنتاج الثقافي الواسع والمتنوع الذي اتسمت به سنوات قاسم من أدب وأفلام ومسرح وتلفزيون وفولكلور وفنون تشكيلية ، لم تكن الدولة قادرة على السيطرة على كل ما ينتج ، حيث خلف هذا الإنتاج الثقافي أجناسا من الإبداعات الثقافية ؛ كالأدب المرتبط بالفولكلور الذي تجاوز الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣ ؛ لأن هذه الضروب الإبداعية لم يتمكن من محوها العنف الذي اتسم به النظام البعثي الأول الذي أطاح بحكم عبد الكريم قاسم . وعلى سبيل المثال ، في التلفزيون وصناعة السينما اللذين هيمن عليهما الشيوعيون واليساريون ، استمر الأفراد أنفسهم الذين عملوا في ظل حكم عبد الكريم قاسم وبقوا في مناصبهم في ظل الحكومات

(١) اتحاد الأدباء العراقيين ، المؤتمر الثاني لاتحاد الأدباء العراقيين ، حزيران ، ١٩٦٠ . (بغداد : مطبعة النجوم ، ١٩٦٠) ، ص١١٣ .

المتعاقبة ؛ لأنه ببساطة لم يكن هنالك ملاك مؤهل للحلول مكانهم[1] .

إن أهمية التلفزيون تتضح من الدور البارز الذي لعبه في المجلدات المتنوعة التي نشرتها لجنة الاحتفالات بثورة الرابع عشر من تموز . وباستثناء السنة الأولى ، كان كل مطبوع سنوي تعده هذه اللجنة ينوه بكل وزارة من وزارات الحكومة على حدة ، ولكن الاشارة إلى وزارة الدفاع كانت تأتي عادة في بداية الكتاب . وهو الأمر الذي يدل على الدور المركزي للجيش في الدولة . أما القسم المخصص لوزارة الإرشاد فيبدأ على الدوام بتناول الإنجازات في قطاع الاتصالات ، وخصوصا التلفزيون . وعليه من الجلي أن التلفزيون قد أصبح الوسيلة التي اعتمد عليها النظام الثوري بكثافة في مساعيه لتحشيد الدعم . وكانت النتيجة الواضحة لهذه الإستراتيجية الجديدة هي الأهمية المتزايدة للصورة المرئية في عملية التطبيع الأيديولوجي . ومن خلال نقل الاستعراضات وخطب عبد الكريم قاسم والوقائع الأخرى التي تشرف عليها الدولة ، أدى التلفزيون أيضا وظيفة رمزية كبديل عن الافتقار إلى المؤسسات السياسية التشاركية .

لقد كانت البرامج التلفزيونية المبكرة التي بدأ بثها في ١٩٥٥ مقتصرة على بغداد ولا تراها إلا العائلات الثرية ، حيث استجابت هذه البرامج لاهتمامات الطبقة العليا وأذواقها ، وكان استيرادها يكاد يقتصر على الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . وكانت صلتها ضئيلة أو لا صلة لها بالسياسة قبل تموز ١٩٥٨ . وكما بيَّن أحد المراقبين ، فإن لجوء الملكية إلى النزعة الطائفية كوسيلة للسيطرة السياسية قد حد من «فاعلية وسائل الإعلام الجماهيرية في تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية للشعب»[2] . وعلى أية حال ، حتى خلال فترة ما قبل ١٩٥٨ ، كانت البرامج التلفزيونية تحمل إيحاءات سياسية . وأحد البرامج المعتادة التي كانت تبث مباشرة على الهواء عرض أفلاما تصوِّر الملك فيصل الثاني وهو يحضر مراسيم تدشين مشاريع هامة للأشغال العامة ؛ كالمشروع الأروائي لوادي الشرثار[3] . وفي عام ١٩٥٦ كان التلفزيون ينقل على الهواء عرضا

---

(١) جبار عودة علاوي ، التلفزيون والسينما في العراق : دراسة ثقافية واجتماع - سياسية ، ١٩٤٦-١٩٨٠ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ميشيغان ، ١٩٨٣ ، ص١٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١١٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١١٥ .

مسرحيا في مسرح بغداد حضره الملك فيصل والوصي الأمير عبد الإله ، لكن البث قطع فجأة حالما شرع الملك بإبداء ملاحظات سلبية[1] . وبما له أهمية أكبر هو التأثير على الطبقات الوسطى والدنيا من جراء ظهور التلفزيونات في مقاهي بغداد . وكان لهذا الأمر أهميته بشكل خاص بالنسبة للفقراء والأميين ، الذين لم يكن بمقدورهم قراءة الصحف اليومية ولا تحمل تكاليف شراء أجهزة تلفاز .

كما أثرت العوامل الاقتصادية أيضا على قرار نظام قاسم لاستغلال التلفزيون كوسيلة للوصول إلى الشعب العراقي ونقل رسالة الثورة إليه . إذ كان العامل الاقتصادي الذي قدر له أن يصبح أكثر أهمية بعد الانقلاب البعثي في ١٩٦٨ هو الارتفاع في أسعار النفط أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، حيث لم تعد تحت تصرف نظام قاسم موارد مالية أكثر حسب ، بل إن الكثير من العراقيين أصبح بمقدورهم تحمل تكاليف شراء أجهزة التلفاز . وفي الوقت الذي استمر فيه تلفزيون الدولة العراقية بمواصلة نمطه التقليدي في البث ، شرع في استحداث برامج جديدة عكست نزعته الأيديولوجية . وبما أن الشيوعيين كانوا في مركز صناعة البث الإذاعي والتلفزيوني ، لذا تبنت السياسة البرامجية منحى يساريا[2] .

فضلاً عن إضافة المزيد من المرسلات وتقديم برامج جديدة بمحتوى سياسي ، كان النشاط الأكثر أهمية لتلفزيون الدولة العراقية يتمثل في نقل محاكمات أعضاء النظام الملكي ، والمحاكمات التالية لعبد السلام عارف والمتآمرين في حركة الشواف ، الذين اشتركوا في انقلاب الموصل في آذار ١٩٥٩ ، والبعثيين الذين حاولوا اغتيال عبد الكريم قاسم في بغداد في كانون الأول ١٩٥٩ . ومحكمة الثورة الأولى التي انعقدت بمرسوم جمهوري في ٢١ تموز لمحاكمة علية النظام القديم قد صممت على أنها محكمة عسكرية وترأسها ابن خالة عبد الكريم قاسم ، العقيد فاضل عباس المهداوي الذي شغل منصب رئيس المحكمة . وكان الوضع القانوني للمحكمة إشكاليا إلى حد كبير . إذ ابتداء ، حوكم المدعى عليهم بأثر رجعي ؛ لأن القوانين التي استخدمت لمقاضاتهم

(١) المصدر نفسه ، ص١١٦ .

(٢) مقابلة مع العقيد سليم فخري ، المدير السابق لهيئة الإذاعة إبان حكم عبدالكريم قاسم ، لندن ، ٣ تموز ، ١٩٨٤ .

لم تشرع إلا بعد ارتكاب الجرائم المزعومة . كما أنه لم يتلق المهداوي نفسه تدريب قضائيا . ومن بين خمسة قضاة مساعدين لم يكن هنالك إلا واحد فقط من خريجي كلية الحقوق بالفعل وهو من منتسبي صنف الهندسة العسكرية . ثم إن قرار تشكيل المحكمة قد صدر على نحو غير مدروس(١) . ولاحظ أحد المتابعين بأن المحاكمات قد التفّت على وزارة العدل التي لم تكن لها علاقة تذكر بإجراءاتها(٢) .

وبالرغم من أن محاكمات الأنصار السابقين للملكية كمحاكمة فاضل الجمالي قد أجريت بأسلوب لائق ، لكن سرعان ما اتخذت المحكمة طابعا سياسيا مع اشتداد التوترات بين قاسم والقوميين العروبيين ، حيث استبدلت المحاكمات الأولى بما يمكن أن يكون بكل المقاييس أشبه بما يجري على حلبات السيرك . وكان المهداوي يقاطع باستمرار إجراءات المحاكمة ليسخر من المتهمين أو لينشد شعرا عادة ما يكون من تأليفه هو بالذات(٣) . وابتداءً كان ينظر على نحو إيجابي إلى المحاكمات التي كانت تبث بشكل مباشر في الفترة من آب ١٩٥٨ إلى كانون الأول ١٩٥٩ . وعلى أية حال ، سرعان ما تبيّن بأن العديد من العراقيين لم يعودوا يشعرون بالارتياح ؛ لأن مجريات المحاكمة كانت لها صلة ضعيفة أو لم تكن لها علاقة بالإجراءات المتبعة . ومع أن المحاكمات السياسية كانت عماد النظام الملكي ، إلا أن العراق امتلك العديد من المحامين المتازين ممن فنّدوا الدعاوى ببراعة كبيرة . وباستثناء حالة الشنق العلني لفهد ورفاقه في ١٩٤٩ ، تجنب النظام القضائي قبل الثورة تنفيذ الأحكام في الميادين العامة ، حيث تحولت المحاكمات ، بالتدريج ، من إدانة الملكية عن طريق مقاضاة مناصريها الرئيسيين إلى تنافس بين الوطنيين العراقويين والقوميين العروبيين ، عندما أخضعت علاقة العراق بجمال عبد الناصر والحركة القومية للمحاكمة من خلال ظهور المتهمين القوميين ومحاميهم .

---

(١) إذ يشير ، على سبيل المثال ، إلى قرار عبدالكريم قاسم في ٢١ تموز كأساس قانوني لعمل المحكمة .

(٢) خليل إبراهيم حسين ، ثورة الشواف في الموصل عام ١٩٥٩ : الصراعات بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٧) ، ٢٨٠ . الجزء الأول من موسوعة ١٤ تموز ؛ دان ، العراق تحت حكم قاسم ، ٤٨ ، ويشير فيه إلى أن تاريخ القرار هو ٢١ تموز .

(٣) دان ، العراق تحت حكم قاسم ، ١٣٥ .

ومما له مغزى، أن المحاكمات كانت تُفسَّر على نحو متباين طبقا إلى الميول الأيديولوجية للمراقب. وعليه، فإن المثقف العراقي اليساري في المنفى يرى أن المحاكمات كانت تشكل ضربة هامة للقوى الرجعية في العراق، وأنها كانت موضع ترحيب الجماهير التي كانت تتابع مجريات التقاضي في المقاهي العراقية، في حين أن مثقفا آخر ممن كانت مشاعره قومية عروبية، بما لا يقبل الشك، يحاجج بأن عرض المحكمة تلفزيونيا والمناخ الذي كان أشبه بالسيرك هما اللذان ساعدا على تحويل الجمهور العراقي ضد نظام قاسم[1]. ومن الاستحالة بمكان تحديد تأثير المحاكمات على نحو دقيق، غير أنه مما لاشك فيه أنَّ من ينتمون إلى الطبقات الدنيا والشيوعيين كانوا الأكثر تأييدا للمحاكمات ممن ينتمون إلى الطبقات الوسطى والعليا. وبالطبع، تغيرت الانقسامات السياسية والاجتماعية مع تبدل الأمور من محاكمة سياسيي النظام البائد إلى محاكمة خصوم قاسم، الذين كانوا ينحدرون من نفس الخلفية الاجتماعية لقائد الثورة ومساعديه؛ أي من الطبقات الوسطى والوسطى الدنيا. لقد خلفَّت رؤية الشعب وهو يخضع إلى المحاكمة صدمة أكثر وقعا من رؤية محاكمة الطبقات العليا (العهد البائد) للنظام السابق. وبتعبير آخر، عندما أصبحت الخلفيات الاجتماعية

(١) يشير يوسف إلى أن (مجريات المحاكمات عبر التلفزيون كانت شعبية جدًا إلى درجة أن بعض المشاهدين لمحكمة الشعب، سواء في المنازل أم في المقاهي، كانوا ينفجرون بالتصفيق عندما يتلفظ المهداوي - المعروف شعبيًا على أنه لسان الشعب - بنعوت لاذعة بحق المتهمين)، مثلما ورد في (الصراع من أجل الهيمنة الثقافية). ومن ناحية أخرى، يشير علاوي إلى أن مجريات المحاكمة كانت تتلفز بالكامل وينظر إليها الناس كما لو كانت عرضًا مسرحيًا. في حين وصف آخرون المحاكمات على أنها مسرحيات هزلية أو أشبه ما تكون بعروض السيرك. وفي النهاية، عندما حوكم المناضلون من صغار السن، تحولت عواطف الجمهور ضد الحكومة؛ لأنه أصبح بإمكانهم مشاهدة عدم عدالة المحكمة في إدانة المتهمين. وأثار البرنامج كراهية مريرة لنظام عبدالكريم قاسم لدى الكثير من المشاهدين. راجع التلفزيون والسينما في العراق، ص١٢٠. ومن الملفت أن كلاً من يوسف وعلاوي لم يعيشا تلك الفترة، غير أن لديهما آراء متحمسة لسياساتها. كما أنه من الجدير بالملاحظة أن دراسة حنا بطاطو الشاملة للعراق الحديث، والتي تحتوي على تقص موسع لحقبة عبدالكريم قاسم، تتغافل عن محكمة الشعب ولم تذكر شيئا عنها سوى أن المهداوي كان رئيسًا لها. راجع الطبقات الاجتماعية، ٨٤٦.

للمتهمين أكثر شبها بخلفيات الجمهور ، في الوقت الذي كان فيه المتهمون القوميون العروبيون يحاججون بأن جريمتهم الوحيدة هي الحض على قيام الوحدة العربية ، صار المشاهدون لا يعون المحاكمات إلا بمصطلحات أكثر التباسا . والعديد من المتهمين كالشاعرة يسرى سعيد ثابت تصدوا بدفاعات بليغة ، فانقلبت الطاولة أحيانا ضد محكمة الشعب ، التي تحولت إلى ميدان للدعاية للفكر القومي العروبي ، حتى وإن كان ذلك من خلال مقاطعات قصيرة الأجل لسير إجراءات المحكمة[1] . ومما لا شك فيه ، أن أولئك المتعاطفين مع الجهود المبذولة لتوحيد العراق بمصر نظروا إلى المحاكمات على أنها مسعى لاضطهاد قوميي العراق وثورييه «الحقيقيين» .

وبصرف النظر عن الحاجة المشروعة لحماية الدولة من القوى المناوءة للثورة ، صممت المحاكمات لتصفية الحساب مع النخب القديمة ، ولإخافة المنشقين أكثر مما كانت تقوم بمهام مؤسسات قانونية فاعلة كما ينبغي . ففي غمرة استعجاله لمعاقبة «خونة» النظام السابق ، خلق النظام الجديد من دون قصد أوضاعًا كانت هي الأكثر خطورة على المفهوم الناشئ للمجتمع المدني ، مقارنة بتلك الظروف التي كانت في ظل الحكم الملكي . إذ إن القانون رقم ٧ لعام ١٩٥٨ والذي نشر في صحيفة الوقائع العراقية ، وهي الجريدة الرسمية للدولة ، كان فضفاضًا تقريبا إلى درجة أن أي شيء ترى فيه الدولة «تآمرا» يمكن أن يندرج تحت طائلته . وبهذا المعنى فإنه يختلف قليلا عن القوانين التي مرّرت في ظل الحكم الملكي . وعلى أية حال ، كانت المحاكمات إبان الحكم السابق تعقد سرا ، في حين أن محكمة الشعب (أو محكمة المهداوي مثلما يعرفها عموم الناس) قد حولت نفسها إلى مشهد للفرجة ، أريد منه أن يدغدغ عواطف الجمهور خارج قاعة المحكمة ، في مسعى لتحشيد الدعم ولبث رسالة مفادها أن الإذلال والانحدار سيكونان بانتظار أولئك الذين يتحدون النظام الجديد . وفي الواقع ، فتح قاسم الباب لكي يصبح أي شخص تقريبا عرضة للاتهام والمحاكمة . إن استخدام مشهد الفرجة على المحاكمة لتعبئة الجماهير (من خلال الشعر الشعبي عادة والهوسات ، على سبيل المثال)[2] ولإخافة الشعب ، لم يغب عن بال البعثيين الذين

---

(١) يوسف ، الصراع من أجل الهيمنة الثقافية ، ١٩٦ ، حاشية رقم ٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٨٥ ؛ راجع أيضًا دان ، العراق تحت حكم قاسم ، ١٣٥ .

ظهروا عقب ذلك كأحمد حسن البكر وصدام حسين ، الذين لجؤوا أيضًا إلى مشهد الفرجة على نحو أكثر ضراوة من خلال شنق «الجواسيس» الصهاينة سيئي الحظ في ١٩٦٩ .

وفي الوقت ذاته ، بدا على المنظمات القومية العروبية أنها تتحدى أولئك الذين سعوا للدفاع عن نظام قاسم . وفي الواقع إن منظمات كهذه وإصداراتها قد شجعت من قبل قاسم الذي أرخى العنان للنشاط القومي العروبي في آيار ١٩٥٩ ، عقب تصاعد النفوذ الشيوعي خلال «الشهرين الأحمرين» وهما آذار ونيسان في ١٩٥٩ . وكانت إحدى هذه المنظمات هي جمعية المؤلفين والكتاب العراقيين ، التي أنشئت بالضد من اتحاد الأدباء العراقيين . وبالمقارنة بين إصدارات كل من المنظمتين ، نجد أن اتحاد الأدباء العراقيين اليساري برئاسة الشاعر ذائع الصيت محمد مهدي الجواهري ، كان بجلاء هو الأكثر اعتدالا وتسامحا من جمعية المؤلفين والكتاب العراقيين ، التي كانت تروج للنزعة الطائفية من خلال هجماتها على «الشعوبيين» المعاصرين ، الذين ربطت بينهم وبين الشيوعيين ونظام قاسم[1] . واستغل المثقفون القوميون العروبيون

(١) اتحاد الأدباء العراقيين ، المؤتمر الثاني ، وبخاصة ملاحظات الجواهري التقديمية ، ٢١-٢٦ ؛ وراجع أيضًا جمعية المؤلفين والكتاب العراقيين ، تفسير التاريخ (بغداد : مطبعة النهضة ، ١٩٦١) ، وخصوصًا مقالات عبدالعزيز الدوري ، التاريخ والحاضر ، ٣-١٦ ؛ وصالح أحمد العلي ، تفسير التاريخ ، ١٧-٣٣ ؛ وجعفر حسين خصباك ، التفسير الماركسي للتاريخ ، ٣٤-٥٥ . ومن الجدير بالملاحظة أن توصلات الدوري تتوافق مع الكثير من المعايير التي اتصفت بها الكتابة التاريخية البعثية عقب عام ١٩٨٦ ، حيث يزعم بأن الحاضر لا يمكن إدراكه من دون فهم التاريخ ، وأن للعرب تاريخهم الفريد الذي يفصلهم عن الثقافات الأخرى ولا يمكن أن يفهمه سواهم ، وأنه على الرغم من سعي الغرب إلى فرض وصفه التاريخي للعالم ككل ، إلا أنه لا وجود لتاريخ شمولي ، وأن الماركسيين قد شددوا على أهمية العوامل الاقتصادية متجاهلين أهمية الماضي . أما النطاق الوحيد الذي يختلف فيه الدوري مع الأرخنة البعثية فيتمثل في تمجيده للإسلام كمكون أساسي من مكونات الثقافة والتاريخ العربيين . وعلى أية حال ، إن «إعادة اكتشاف» الدين من قبل صدام حسين وحزب البعث ، عقب بداية الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠ ، وخصوصًا عقب حرب الخليج والانتفاضة عام ١٩٩١ ، محت هذا الاختلاف في التأويل .

المناوؤن لقاسم الشيوعية كوسيلة لمهاجمته ومهاجمة مناصريه اليساريين ، من خلال ربط هذا المفهوم بإطار أوسع يضع الأصالة الثقافية في مقابل كل ما يمثل الآخر . ولقد سبق خلال الخمسينات للخصوم السوريين للشيوعيين المحليين أن لمزوا إليهم «بالشعوبيين»[1] . إن عدم التسامح المتأصل لهذه النظرة كان جليا من موقفها بأن اليساريين ، الذين قدموا في برنامجهم السياسي الإصلاح الاجتماعي الداخلي على الوحدة العربية ، لم يكونوا أفرادا موالين للأمة السياسية ، حيث استحضر القوميون العروبيون الجدالات المتعلقة بالحركة الشعوبية إبان الإمبراطوريتين الأموية والعباسية ؛ لمعادلة النشاطات الشيوعية بتلك العائدة للشعوبيين غير العرب الذين سبقوا الشيوعيين . فكل من الشيوعيين والشعوبيين متهمون بالعمل عن قصد على تجزئة المجتمع السياسي ؛ أي الأمة ؛ ومنعها بالنتيجة من تحقيق رسالتها التاريخية . وبتعبير آخر ، أصبح مصطلح «شعوبي» مرادفا للشيوعي وخصوصا الشيوعي الشيعي أو من كان من الأقليات . وكما هي الحال مع الشعوبيين خلال الإمبراطوريتين الأموية والعباسية ، اعتبر الشيوعيون خونة لا ولاء لهم . فهؤلاء قد يظهر عليهم أنهم عرب - أو مستعربون إذا ما كانوا ينحدرون من الأقليات كالأكراد مثلاً - وممن أخذوا العهد على أنفسهم بالعمل على ما فيه خير المجتمع العربي ، من خلال تشجيع الإصلاحات الاجتماعية . ولكن الغاية المترسبة في أعماقهم لا تعدو تسليم المجتمع العربي لأعدائه . وإذا ما كان الشعوبيون في العراق أيام العباسيين قد سعوا لفرض الثقافة الفارسية على العرب ، فإن الشيوعيين قد سعوا بالمثل لوضع العراق سياسيا وثقافيا في مدار الفلك السوفيتي .

ويتطلب فهم الكراهية التي نمت تجاه قاسم العودة إلى موضوعة واقع التجزئة السياسية والاجتماعية ، حيث إن انهيار القطاع الزراعي وما نجم عنه من نموٍّ في المراكز الحضرية وتجزؤ المجتمع إلى معسكرات سياسية متصارعة على النحو الذي يحرض القوميين ضد الشيوعيين ، وخسارة فلسطين لصالح الصهاينة الذين صوروا على أنهم عملاء للتوجه الاستعماري الغربي ، ومذلة الجيش في ١٩٤١ في فلسطين ، تم عزوها كلها إلى مؤامرة كبرى لمنع العرب من تنمية قوتهم عن طريق

---

(١) دان ، العراق تحت حكم قاسم ، ص١٦٢ ، إشارة رقم ١٤ .

الوحدة . وباستخدام منطق التوائي ، يحاجج ساطع الحصري بأن الشيوعيين لم يكونوا أقوياء في العراق بأي شكل من الأشكال . وقوتهم المزعومة كانت نتيجة لسببين : الأول يعود إلى جهود البريطانيين لاعتمادهم كقوة لموازنة تأثير القوميين العروبيين عقب حركة مايس ١٩٤١ غير الناجحة ، والثاني يتمثل في إشارة الحكم الملكي إلى أي اضطراب أو احتجاج اجتماعي على أنه شيوعي بالأساس ، مما تسبب في خلق التوهم بوجود قوة شيوعية . وفي كتاب الحصري ، إن الملكيين والشيوعيين والبريطانيين والصهاينة والروس هم كل واحد ، ويعدون جزء من مؤامرة واحدة لمنع العراق من بلوغ مكانته المستحقة في الحظيرة القومية العروبية . لذلك ، فإن الشيوعية «غريبة» في العراق وهي «جزء من التركة الثقيلة ، التي ورثت من النظام البائد»[١] .

ولعل نفاذ البصيرة الأبلغ لدى الحصري قد تمثل فيما خلص إليه من أن الصراع بين القوميين والشيوعيين سيحدد مصير الحركة القومية العروبية بالكامل[٢] . وأشار إلى ذلك في الحقيقة على أنه «مسألة حياة أو موت» . ومن هنا يأتي بعد رئيسي آخر للصراع الشيوعي البعثي ، ويمكن تفهمه تبعا للصراع بين كل من الجماعتين على القاعدة الاجتماعية نفسها إلى حد كبير[٣] . ومع أن الحزب الشيوعي العراقي قد سعى إلى تحشيد العمال والفلاحين ، إلا أن أعضاءه كانوا إلى حد بعيد ممن ينحدرون من الطبقات الوسطى ودنيا الوسطى . كما عكست الضراوة البعثية تجاه الشيوعيين العراقيين وأنصارهم في ١٩٦٣ خوفا مكينا من إمكانية الرسالة الشيوعية على تعبئة الجماهير ، من خلال تبني تجمع سياسي يشتمل على كل «القوى التقدمية» بغض النظر عن الخلفيات الأثنية . وحتى المسح المتعجل للجريدة الرئيسية للحزب الشيوعي العراقي وهي اتحاد الشعب ، يشير إلى أن المئات من الاتحادات العمالية والنقابات المهنية والجمعيات الطلابية قد أسست على نحو مفتوح عقب تموز ١٩٥٨ . وكلها

---

(١) خلدون ساطع الحصري ، ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٦٠) ، ١٠٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٠١ .

(٣) أنا مدين بالشكر والعرفان للدكتور عصام الخفاجي لإثارة هذه النقطة أثناء مناقشات بخصوص هذه المسألة . مقابلة ، جامعة نيويورك ، ١٦ تشرين الثاني ، ١٩٩٩ .

تقريبا علقت المطالب على الدولة ، ملتمسة من خلال الوزارات والمجالس البلدية (خصوصا في بغداد) ومن قاسم نفسه زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل ، واجتثاث أو القضاء على «عملاء الإمبريالية» ، والمقصود بهم أنصار الملكية[1] .

ومع اشتداد الصراع بين التوجهين القومي العروبي والوطني العراقوي في أوائل الستينات ، صدر كتابان في ١٩٦٢ ، وهما يكشفان عن دور الذاكرة التاريخية في المساعي المبذولة سواء لتقويض الدولة أم لتقويتها . وإحدى هذه الدراسات كانت بعنوان الجذور التاريخية للشعوبية بقلم عبد العزيز الدوري ، المؤرخ العراقي البارز والأستاذ في جامعة بغداد . وكانت هذه الدراسة تمثل نقدا مواربا للتوجه الوطني العراقي لنظام قاسم[2] . ورغم تركيز الكتاب ظاهريا على انهيار الإمبراطورية العباسية وعدم التطرق مطلقا إلى نظام قاسم بشكل مباشر ، إلا أن ما يستوحى بوضوح من أسلوب الكتاب ، ومن التوجه القومي العروبي والمحافظ للدوري ، يكشفان عن طابعه السياسي ، خصوصا إذا ما أخذنا في الاعتبار عام ١٩٦٢ الذي كتب فيه ، حيث تزامنت سنة الطبع مع العزلة المتزايدة للنظام القاسمي والنفور منه . وباستشهاداته المأخوذة عن مثقفين عباسيين ذائعي الصيت كالجاحظ والمسعودي ، وبطبعته ذات الغلاف الورقي رخيصة الثمن ، كان هذا الكتاب المؤلف من ٩٨ ورقة سجاليا أكثر مما كان يلبي المتطلبات البحثية . أما التعليق على غلافه الأخير والذي يعلن فيه بأن «هذا العدو» ، أي الحركة الشعوبية ، قد مثل «هجمة أدبية وثقافية وتراثية وإثنية ولغوية ودينية» على المجتمع العربي (السني) وبأشكال مختلفة عبر التاريخ ، فيوضح توصلات الدوري بأن تهديد الشعوبيين دائم الحضور ، كما يربط التحليل التأريخي للكتاب بالحقبة المعاصرة . وحقيقة أن هنالك فجوة زمنية أمدها ثمانية عشر عاما بين الطبعة الأولى والطبعتين الثانية والثالثة للكتاب في ١٩٨٠ و١٩٨١ على التوالي ، تشير إلى «إعادة تسخير» الكتاب عقب الثورة الإيرانية في ٧٨-١٩٧٩ لدى الجارة إيران ، وإلى جهود النظام البعثي لتضخيم الخطر الذي مثلته الثورة الإيرانية للعراق

---

(١) راجع ، على سبيل المثال ، الأعداد الصادرة من اتحاد الشعب خلال شهري آب وتشرين الأول عام ١٩٦٠ .

(٢) بيروت : دار الطليعة ، (١٩٧٠) ١٩٦٢ .

وللعالم العربي الأكبر . كما يتضح توجه الكتاب القومي العروبي على نحو أبعد من خلال ملاحظات الغلاف الأخير من قبل دار الطليعة ، التي نشرت الكتاب وزعمها بأن الكتاب إنما هو «دراسة علمية شاملة» مقدمة إلى أبناء العروبة في كل «قطر» من أقطار الأمة العربية .

وبإعلانه لنيته في تجنب دراسة الهجمات المباشرة للقوات الفارسية ، التي نجم عنها إنشاء مملكتين صغيرتين في ظل الإمبراطورية العباسية وعلى فترات مختلفة من الزمن ، يؤكد الدوري على أن الخطر على المجتمع العربي أيام العباسيين لم يكن خارجيا بقدر ما كان داخليا . وفي الواقع يشعر الدوري بأن التأثيرات الدينية والثقافية للحركة الشعوبية كانت الأكثر فاعلية وخبثا لقيامها بدور (الطابور الخامس) ، من أجل تقويض وحدة الأمبراطورية وطابعها العربي ، حيث تسبب الافتقار إلى فهم طبيعة التخريب الداخلي وعدم الانتباه إليه بانهيار الإمبراطورية ، مع درس مستخلص هو أن المصير ذاته ينتظر المجتمع العربي الحديث ما لم يظهر يقظة أكبر لمجابهة مساعي أولئك الذين يسعون إلى تفتيت وحدته السياسية والثقافية والاجتماعية .

إن المكون الرئيسي لمقاربة الدوري هو التأكيد على فكرة التآمر التي اتخذت دورا دائم الوجود والحضور في الخطاب العراقي السياسي ، حالما استولى حزب البعث على السلطة في ١٩٦٨ . ومن الصعب ، بالطبع ، دحض هذه الفكرة تماما لأنها تستند إلى وجود ذرائع ودوافع خفية وعمليات لا يمكن أن يكشف عنها ذوو المقاصد الخبيثة على الإطلاق .

ولكن الجزم القاطع بأن النخبة الفارسية (العجم) قد سعت لإحياء ثقافة ما قبل الإسلام (الثقافة القديمة) للنيل من العروبة والإسلام ، وأن العرب المحسوبين على التراث الفارسي إنما هم خونة بحسب الدوري ، يراد منه أن يلوث في السياق المعاصر سمعة الشيعة العراقيين ، الذين عادة ما يحسبون على إخوانهم في المعتقد الشيعي من الفرس في أذهان أقلية العراق من العرب السنة . ومن الناحية السياسية ، فإن نظرة الدوري التي مهدت الطريق إلى التشكيك بولاء المواطنين العراقيين ؛ قد استندت تحديدا إلى حالة ذهنية وإلى تبنيهم لذاكرة تاريخية ترفض النزعة العروبية .

كما أن جعل التآمر أساساً محورياً لتفسير انهيار الإمبراطورية العباسية ، يظهر للعيان إشكاليات أساسية من الناحيتين العملية والمنهجية . فلقد ثبت فعليا عدم

وجود دليل على أية نوايا سيئة لدى المستعربين الفرس في الجهاز الإداري العباسي ضد الثقافة العربية ، كما أنهم لم يسعوا للنيل من الإمبراطورية سياسيا . وعليه ، فإن توصلات الدوري لها صلة بأسطرة الماضي لتحقيق غايات سياسية أكثر مما لها صلة بالوقائع وكتابة التاريخ ، حيث يخدم كتابه تعزيز فكرة أن الثقافة العربية مهددة على الدوام وبحاجة إلى أن يظل العرب محترسين باستمرار من الآخر ، سواء تمثل هذا الآخر في العرب من أصول إثنية فارسية أم في الشيعة أم في الأكراد أم في المسيحيين والأقليات الأخرى . والمثير للانتباه أن عبد السلام عارف ، أحد المتآمرين مع عبد الكريم قاسم ومنافسه اللدود عقب الثورة ، قد أعلن في تموز ١٩٥٨ بأن هنالك ثلاث مجموعات تهدد الثورة هي «الشيعة والأكراد والمسيحيون» . ولا يخفى أن تعليقات عارف التي بينت عدم ثقته بالفئات العراقية من غير العرب السنة ، قد عكست استمرار التقليد الذي نهج عليه صنوه ، صلاح الدين الصباغ ، الذي سعى إلى تمييز (الأصلاء) من أفراد المجتمع العراقي السياسي عمن ليسوا كذلك[1] . إن مقاربة الدوري التي تروج لوجهة النظر القائلة بأن كل من هم ليسوا من السنة ولا من العرب مشكوك بولائهم ويخفون نوايا خبيثة تجاه الثقافة السنية العربية ، تساعد في تفسير السمة التعصبية والانغلاقية للثقافة البعثية العراقية . وإذا ما كان الحال كذلك ، لماذا قد يرغب العرب السنة ، أنصار حزب البعث الرئيسيون ، في أن يستعيروا ثقافيا من الفئات التي يزعم بأنها معادية لهم؟ إن هذا النوع من الذهنية المحاصرة بمخاوفها يفسر جزئيا استعداد الحكام العراقيين للجوء إلى الحكم التسلطي ، الذي يفترض أن يوفر أفضل دفاع ضد ما يزعم من تهديد هدام . وإذا ما كانت هذه الفرضية صائبة ، فإن عدم تأكيد نظام قاسم على تشجيع النزعة الطائفية وسياسته من أجل تحقيق المزيد من الإنصاف في توزيع المناصب الحكومية على شعب العراق المتعدد الأثنيات ، شكل كل منهما تهديدا كبيرا لنوع من الذاكرة التاريخية وسياسة الهوية اللتين شدد عليهما الدوري والطائفيون من السنة العرب . لذا فإن استمرار نظام لم تكن فيه النزعة الطائفية هي المعيار المهيمن ، أو على الأقل كانت فيه أقل بروزا

---

(١) أنا مدين بالشكر للدكتور عصام الخفاجي لأنه لفت انتباهي إلى هذه المسألة . مقابلة ، جامعة نيويورك ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٩ .

بكثير مقارنة بالأنظمة السابقة ، يوفر «مؤشرا واضحا» على أنه لا يمكن السماح له بالاستمرار[١] .

لقد كان انتقاد الدوري العنيف يسعى إلى النيل من شرعية عبد الكريم قاسم عن طريق معادلة نظامه بالأجانب الذين يؤكد على أنهم غرباء ثقافيا وليس لديهم ذرة من الولاء للقومية العروبية وللعراق . وإذا كان بالإمكان إثارة الشكوك «بالنوايا الفعلية» لحكومة قاسم ، فإن على المواطنين أن يأخذوا بالتساؤل فيما إذا كان يستحق مؤازرتهم . وبما أن جدل الشعوبية قد أدى في النهاية إلى الاضطراب والفوضى كنتيجة لانهيار الإمبراطورية العباسية ، فإن النص الضمني لتوصلات الدوري يتمثل في أن دعم قاسم للحركة الوطنية العراقوية سيؤدي بالمثل إلى اضطراب اجتماعي . وبالطبع ، أصبحت هذه النتيجة المستخلصة نبوءة محققة ذاتيا ، حيث قدر لها أن تظهر في عدد من المناسبات المستقبلية ، كما في سلسلة المقالات التي نشرها صدام في جريدة الثورة في نيسان ١٩٩١ ، منتقدا أولئك الذين كانوا منغمسين في انتفاضة شهري آذار ونيسان من ذلك العام .

---

(١) رغم أن أحد المؤلفين وهو مالك مفتي ، حاول إثبات أن الشيعة قد حققوا نجاحًا فيما يتعلق بالتمثيل السياسي في ظل حكم صدام وحزب البعث ، غير أن التحول التدريجي للحزب إلى ميدان مقتصر على مؤيدي صدام من عشائر تكريت وأقاربه يتناقض وما يذهب إليه هذا المؤلف . فحتى عندما تكون للشيعة مناصب في سلطة النظام البعثي - حينما أصبح سعدون حمادي ، على سبيل المثال ، رئيسًا للوزراء ، وصار نعيم حداد رئيسًا للمجلس الوطني - فإن هذه المناصب لم تمنحهم أية سلطة فعلية . وعلى غرار طارق عزيز من المسيحيين الكلدان الذي أصبح نائبًا لرئيس الوزراء ، فإن كل من هم من خارج دائرة صدام كانوا على الدوام من متملقيه . وهذا يرتبط إلى حد كبير بالقاعدة العائلية والعشائرية لنظام صدام مثلما هو كذلك بالنسبة للتمييز الطائفي ؛ إذ لم تستطع الشقة أن تتعالى على الحواجز الطائفية لا بسبب عيب محتوم في (الشخصية الوطنية العراقية) الأصلية ، بل لأن البعث التكريتي اختار عن سابق وعي نظام حكم سياسي تعرضت فيه مؤسسات المجتمع المدني - تلك المؤسسات التي كان لها أن تيسر التحالفات عبر الانقسامات الأثنية مثلما فعلت في الماضي - إلى القمع بوحشية . راجع فالح عبدالجبار ، **الدولة ، المجتمع المدني والتحولات الديمقراطية في العراق** ، وراجع أيضًا حسن العلوي ، **الشيعة والدولة القومية في العراق** ، خصوصًا الصفحات ١٦٣-١٦٥ .

أما كتاب ذنون أيوب، (للحقيقة والتاريخ : جمهورية ١٤ تموز في العراق ومفجر ثورتها ابن الشعب البار الزعيم عبد الكريم قاسم)، فظهر في الوقت نفسه تقريبا الذي نشر فيه كتاب الدوري[١] . وهذا الكتاب الذي يماثل كتاب الدوري في قصره قد مثل دفاعا مستميتا عن ثورة ١٩٥٨ وزعامة قاسم، على وجه الخصوص، من خلال بيان أن الحكومة الثورية قد بذلت جهودا معتبرة لرفع مستوى رفاهية الشعب العراقي، عن طريق الإصلاح الزراعي والتوسع في التعليم والتجديد الحضري، وإشاعة قوانين لضمان حقوق المرأة . ولقد كان أيوب، المدير العام لقاسم في وزارة الإرشاد متوقد الذكاء بشكل خاص لمجابهة الاتهامات بأن الثورة لم تكن تولي الهموم القومية العروبية أي اعتبار، حيث حاول أن يبرهن مرارا وتكرارا بأن القضية الرئيسية التي ينبغي أن يهتم بها العراقيون هي الإمبريالية الغربية، التي كانت وراء المساعي للنيل من الثورة ومن عبد الكريم قاسم، وهي حجة لها اعتبارها عند التفكير بما جرى في الماضي[٢] .

إن التحقيب التاريخي لأيوب يختلف بوضوح عن مثيله لدى الدوري، وبالشكل الذي يعكس المقاربات المفاهيمية المتنافسة التي يتبناها كل مؤلف تجاه الذاكرة التاريخية العراقية . ففي حين أن التاريخ يبدأ لدى الدوري من بزوغ الإسلام وخصوصا من تأسيس الإمبراطورية العباسية في العراق، يمتد التاريخ عند أيوب إلى عشرات القرون الماضية وصولا إلى الحضارات الرافدينية القديمة . ومع أن أيوب يؤكد على نحو لافت على الطابع الإسلامي والعربي للعراق، إلا أنه يقول أيضا بأن العراق فريد من نوعه بين الدول العربية بفعل تراثه الحضاري . لذلك، هنالك عدم تماثل في التسوية التاريخية، التي يطرحها أيوب الذي يحدد بوضوح ثقافتين عراقيتين، على

(١) بغداد : الشركة الوطنية للطباعة والإعلان، ١٩٦٢ .

(٢) ومع أن إشارة ألين دلاس إلى الوضع في العراق في عام ١٩٥٩ على أنه «الأكثر خطورة في العالم في الوقت الحاضر» كانت تعكس المبالغة في تقدير حجم الخطورة، إلا أنه ما من شك أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا قلقتين إلى حد بعيد من التأثير الشيوعي خلال حكم نظام عبدالكريم قاسم . راجع صحيفة نيويورك تايمز، ٢٩ نيسان ١٩٥٩، والتي استشهد بها بطاطو، الطبقات الاجتماعية، ٨٩٩ .

الأقل ، نجمت إحداهما عن تجربته التاريخية ما قبل السامية في الهلال الخصيب ، والأخرى تربطه بالعالم العربي . ولا يوجد عدم تماثل كهذا عند الدوري الذي يتجاهل بكل بساطة ماضي العراق قبل الإسلام ، ويدمج العراقيين بالعرب من خلال ربطهم بالتوسع الإسلامي .

وتكشف القراءة المتأنية لأيوب تشديده على التراث الزراعي للعراق والحد الذي بلغته حضاراته القديمة بجهود مزارعيه ، حيث أنشأ التاريخ المعقد للمجتمع الرافديني المعايير والممارسات الثقافية المميزة التي جعلت العراق يختلف عن المجتمعات العربية الأخرى . وهنا يحاول أيوب أن يوفر الأسس الفكرية لسياسة قاسم التي دعت إلى «الفيدرالية وليس الوحدة» بين الدول العربية ؛ إذ كان قاسم يقول باستمرار من الضروري الإقرار بالأخوة العربية وتدعيمها ، ولكن ينبغي أيضا احترام الخصائص المتباينة ومن ثم المشاكل الداخلية المختلفة التي كانت تواجهها كل دولة عربية على حدة[1] . وبتقديمه للفلاحين ، جسد المؤلف أيضا مكونا طبقيا اجتماعيا عكس التزام أيوب الضمني بالتأويل الماركسي للمجتمع العراقي حتى وإن كان قد ترك الحزب الشيوعي العراقي عندما نشر هذا الكتاب . وعكس التشديد على الدور التاريخي المركزي للفلاحين اهتمام نظام قاسم بأفراد المجتمع الأقل حظا ، والذين تم التعبير عنهم على نحو أكثر ملموسية في جهود الحكومة في الإصلاح الزراعي .

إن تأكيد أيوب على الفلاحين مهم على نحو آخر أقل وضوحا ؛ إذ يربط العديدون الأيديولوجية القومية العروبية بالعرب العشائريين كالهاشميين الذين حشّدوا هذا النوع من الذاكرة التاريخية لإقناع العراقيين بأن العوامل العشائرية والإسلام يوحدان الهاشميين والعراقيين ، حتى وإن كان الهاشميون من الحجاز في

---

(١) راجع خطاب عبدالكريم قاسم الموجه إلى المؤتمر الثاني لأنصار السلام ، بغداد ، ١٤ نيسان ١٩٥٩ ، في مبادئ ثورة ١٤ تموز (بغداد : من دون ذكر للناشر أو لسنة الطبع) ، ٣-٧ ؛ راجع أيضًا الرسائل وبرقيات التهنئة التي بعثها عبدالكريم قاسم ، رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة إلى المؤتمرات الدولية (بغداد : وزارة الإرشاد ، من دون ذكر لسنة الطبع) ، وعلى وجه خاص رسالته إلى المؤتمر السابع للهندسة العربية ، بيروت ، ١٩ نيسان ، ١٩٥٩ ، ٢٢-٢٤ ، ورسالته إلى مؤتمر المحامين العرب ، بيروت ، ١ أيلول ، ١٩٥٩ ، ٢٤-٢٦ .

الأصل . في حين أن التأكيد على الطبيعة الزراعية التاريخية للمجتمع العراقي وعلى الدور الرئيسي للفلاح في إنشاء «أول حضارة إنسانية» ، وأول مجتمع قدم القوانين المكتوبة ، يجعل ذنون أيوب عاجزا ثقافيا وفكريا عن تمجيد ذاكرة تاريخية تأسست على النزعتين العروبية والعشائرية .

ونتيجة لرده الذاكرة التاريخية العراقية إلى التراث الرافديني ، بدلا من ردها إلى التراث العربي أو الإسلامي ، يوفر أيوب أساسًا لتوصله بأن لدى المجتمع العراقي على الدوام العديد من الفئات الأثنية المتنوعة ، التي كان لها إسهامها في الأفكار التأسيسية والنظم التشريعية والعدالة . ويمكن النظر أيضًا على تركيز أيوب على القانون والعدالة كنقد موارب لقاسم الذي أصبح نظامه دكتاتوريا جدا من هذا الجانب . أمّا محاججة أيوب في أن بزوغ الإسلام قد خلق مجتمعا مشابها للمجتمع المعاصر بتوفيره لمن يعاني من الاضطهاد سلاحا إيديولوجيا لكي يستخدمه ضد مضطهديه . فإنّها كانت تمثل جهدا مبذولا لتوظيف تأويل متطرف للدين المهيمن في العراق . ويختلف هذا الأمر عن فهم الإسلام لدى الدوري ، غير الميال لمساعي تعبئة الإسلام من أجل تحقيق غايات ثورية كتلك التي اتسمت بها حركات الزنج والقرامطة . كما أن قراءة أيوب التاريخية التي يؤكد فيها على أن عدم استقرار العراق تاريخيا يمكن أن يكون ذا صلة بمساعي الفلاحين والفئات المضطهدة الأخرى للوصول إلى مجتمع عادل ، لهي تنطوي على جهد لصرف الانتباه عن المسعى القومي العروبي لتوظيف خطاب ذي رؤية للعصر الذهبي للإمبراطوريات العربية الإسلامية ، تتسم بالرومانسية وبالحنين المرضي إلى الماضي . وعوضا عن ذلك ، يفضّل أيوب «تاريخا من القاع» بدلاً من التركيز على السياسة النخبوية والثقافة الرفيعة ، وتصوير الإمبراطوريات العربية الإسلامية كنماذج أولية للدول الحديثة . وفي معرض إشادته بالإنتاج الثقافي المدهش للإمبراطورية العباسية ، وخصوصا في مجال الأدب ، كان المؤلف من البراعة بحيث أظهر بأن هذه الإمبراطورية قد وقعت في شرك صراع بين الجماهير ككل والنخبة الفارسية المستعربة ، التي ارادت تحويلها إلى إمبراطورية رومانية ، وكان يعني بذلك تحويل الإمبراطورية إلى منظومة سياسية واجتماعية معدة على نحو طبقي وتراتبي . وتبعا لأيوب ، وعلى النقيض من الدوري ، لا شأن للشعوبيين بالقضايا الثقافية قدر صلتهم بفرض منظومة طبقية اجتماعية لخلق مصالح مشتركة غير

متقاطعة تربطهم بالنخب العربية السياسية والعسكرية ؛ لذا فإن كتاب أيوب إنما هو عن الكفاح المتواصل للشعب العراقي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ، سواء في بلاد ما بين النهرين قديما أم في ظل الإمبراطوريات العربية الإسلامية ، وبذلك فإنه يعكس المفهوم العام للتاريخ العراقي الذي تبناه المثقفون اليساريون ذلك الوقت .

وفي الوقت نفسه ، انتقد أيوب «التطرف اليساري» أيضًا ، حيث يشير في الكتاب ذاته إلى التداعيات التي تسببت بها هجمات الحزب الشيوعي العراقي على أولئك الذين ساندوا تمرد الشواف في الموصل في أذار ١٩٥٩ ، كما يشير أيضا إلى الاستفزاز المدبر لاحقا للسكان التركمان المحافظين إلى حد بعيد في يوم الثورة عام ١٩٥٩ ، حين عمد الأكراد الموالون للحزب الديمقراطي الكردستاني ، الذي كان متحالفا مع الحزب الشيوعي العراقي ، إلى إثارة أعمال شغب أدت إلى وقوع المزيد من القتلى والجرحى[١] . وعلى خلاف العديد من الشيوعيين واليساريين الآخرين ، أدان أيوب الحزب الشيوعي العراقي لتعمده إرسال كوادره إلى كركوك إبان فترة حساسة سياسيا .

إن الاستعادات التاريخية المختلفة التي قدمها كل من الدوري وأيوب ليست مجرد نتيجة فقط للخلافات فيما لو كان على العراق أن يتواءم مع النموذج العروبي أو أن له خصائص فريدة من بين الدول العربية تمنع ذلك . والأحرى أن لهذه الاختلافات أيضا تضمينات هامة ، فيما إذا كان من الممكن اختزال الثقافة العراقية ببعد قومي عروبي ضيق الأفق أو النظر إليها على أنها ثقافة تعددية . فمن الجلي أن المشهد التاريخي العريض لأيوب يجعل من الصعب تصور أن لدى العراق ثقافة موحدة ومتناغمة ، كتلك التي هي من متطلبات الفكر القومي العروبي[٢] . وإذا ما

---

(١) أيوب ، **للحقيقة** ، ٥٤-٥٧ ؛ انظر أيضًا بطاطو ، **الطبقات الاجتماعية** ، ٨٦٤-٨٨٩ ، ٩١٢-٩٢١ ؛ وراجع كذلك دان ، **العراق تحت حكم قاسم** ، ١٧٥-١٧٦ ، ٢٢٣-٢٢٤ .

(٢) وفيما بعد سيحاول صدام ومثقفو دولة حزب البعث ، وسيصرون من خلال الادعاء بالعمق التاريخي الحضاري الأعظم للعراق والمتجذر في العراقة الرافدينية ، ومن خلال الزعم بأن الرافدينيين القدماء كانوا ساميين مثل العرب . راجع بارام ، **الثقافة والأيديولوجيا في صناعة العراق البعثي ، ١٩٦٨-١٩٨٩** (نيويورك : مطبعة سينت مارتن ، ١٩٩١) ، ١٠١-١٠٩ .

كانت هنالك أية موضوعات موحدة من استعراضه التاريخي ، فإنها تتمثل في استمرار وجود طبقات في مرحلة تطورها الأولى منذ فجر الحضارة إلى زمان النظام الثوري الحالي والمتواصل للمجتمع العراقي .

لقد مثل الجدل الضمني بين الدوري وأيوب أكثر من مجرد محاولة بسيطة لتطويع ذاكرة تاريخية ؛ إذ بالرغم من المنظور العقلاني والمنطقي إلى درجة كبيرة ، إلا أن كتاب أيوب مؤشر كاف على كفاح الحركة الوطنية العراقوية لتأكيد ذاتها قبل انقضاض الحركة القومية العروبية عليها أوائل الستينات . وكان المؤلف ، بالطبع ، مدركا للحظوظ السياسية المتضائلة لعبد الكريم قاسم . كما أن النبرة الدفاعية المستميتة للكتاب ومحاولاته لحماية الثورة إزاء الاتهامات بأنها لا تلقي بالا للقضايا القومية العروبية ، يمكن ملاحظتها في التطرق إلى دعم النظام للفلسطينيين ونقده «للتطرف اليساري» ، ودفاعه عن مواقف قاسم من الكويت والأكراد[١] . وعلى الضد من نبرة الثقة بالذات والتوصلات التعسفية لدى الدوري ، تشتمل توصلات أيوب على عدد كبير جدا من المصداقيات ، وتذهب هذه المصداقيات ، بالقارئ بعيدا عن الموضوعة المركزية لأيوب ، والمتعلقة بالتهديد الذي تمثله الإمبريالية الغربية لثورة تموز ١٩٥٨ وزعيمها ، عبد الكريم قاسم ، في حين أن محاججات الدوري ، من ناحية أخرى ، والتي قصد منها التشكيك بالولاء وبالنقاء العرقي للجميع فيما عدا شريحة العرب (أي السنة هنا) من المجتمع العراقي ، لم تعترف بشيء للقوى الاجتماع - سياسية والثقافية التي تعارضها .

لقد كان عبد العزيز الدوري وذنون أيوب مثالين للمثقف العضوي بحسب المفهوم الغرامشي المحدد للمصطلح ؛ إذ حشد كل منهما مهاراته الجدلية والتحليلية لإقناع الشعب العراقي أوائل الستينات بصواب نموذجهما المحدد للمجتمع السياسي ، من خلال استحضار قراءة ايديولوجية لتاريخ العراق . وبذلك تقف العرقية في مواجهة الطبقة الاجتماعية ، حيث إن النقاء العرقي للعروبية ، والذي هو في صراع متواصل مع القوى التي تحاول أن تقهره من جهة ، يتنافس مع الكفاح الطبقي في أشكاله الأولى لطبقة الفلاحين ، التي عانت من الاضطهاد في بلاد الرافدين قديما ، وفي ظل

(١) أيوب ، **للحقيقة** ، ص٦٢ .

الامبراطورية العباسية فيما بعد، مثلما يتنافس أيضا مع الكفاح الطبقي الفعلي ذاته للعمال والفلاحين ضد الامبريالية قبل وبعد ثورة تموز لعام ١٩٥٨ من جهة أخرى وعليه، لدينا سردان يتنافسان على تطويع الذاكرة التاريخية والأصالة الثقافية والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا قيض لأحدهما أن يتغلب على الآخر؟

تتطلب الإجابة عن هذا السؤال أن نسأل قبل ذلك: لماذا كان القوميون العروبيون معادين لعبد الكريم قاسم إلى هذا الحد؟ في الواقع، إن تركه من قبل من أعدموه غارقا في بحر دمائه في محطة تلفزيون بغداد من أجل أن تشاهده البلاد بأسرها، واستغلال أسماء الله التسعة والتسعين وإطلاقهم عليه تسمية «عدو الله» بدلا من عبد الكريم، يكشف ذلك كله عن عمق الكراهية التي كانت تعتمل في صدور القوميين العروبيين تجاهه. علاوة على ذلك، إن الأعمال اللاحقة من اعتقال وتعذيب وإعدام ما قدره العديدون بثلاثة آلاف من المتعاطفين الشيوعيين واليساريين، تبين بأن قاسم لم يكن سوى رمز لهدف أكبر سعى من أطاحوا به إلى تدميره.

ومن الضروري بمكان أن نتذكر بأن من انخرط في «حرب موقف» بتمامها وكمالها هم الشيوعيون وحدهم. وكما لاحظ ساطع الحصري، وبشكل لاذع في هجومه القاسي على الشيوعيين ودورهم في ثورة ١٩٥٨، حاول الحزب الشيوعي العراقي فرض برنامجه السياسي على العراق وإحكام السيطرة على الثورة منذ يومها الأول في السلطة. أما القوميون العروبيون، من جهة أخرى، فلم يكن لديهم ما يقدمونه تقريبا سوى رفع شعار الوحدة الفورية مع مصر؛ إذ لم يكن لديهم برنامج منظم لمواجهة مشاكل العراق الداخلية كالنزعة الطائفية والفقر المدقع الذي اتسم به الفلاحون في الأرياف وعمال المدن والأحياء الشعبية المسحوقة. لقد وجد القوميون العروبيون أنفسهم مكتسحين أيديولوجيا من قبل الحركة الشيوعية الأكثر تطورا، والتي أعملت النظر في القضايا الاجتماعية على مدى عقدين من الزمان وقدمت سياسات متماسكة لمعالجتها. ثم إن انشقاق قاسم وعارف على الضباط الأحرار بخصوص إنشاء مجلس قيادة الثورة، من جهة، وصراع كل من عارف وقاسم على السلطة، من جهة أخرى، قد عملا سياسيا على تشظية القوى القومية العروبية في الأيام الأولى للثورة عندما حاولت مواجهة الحركة الشيوعية الأكثر تماسكا.

وفي الوقت نفسه، لم يكن القوميون العروبيون - الذين كان الكثير منهم إما

ضباطا عسكريين في الخدمة أو متقاعدين - قد تعافوا بعد من طائفية انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ ، ومذلتي ١٩٤١ و ١٩٤٨ التي نوقشت فيما سبق . وفورة الحماسة الأولية للقوميين العروبيين عند انهيار الحكم الملكي سرعان ما فسحت المجال ، مرة أخرى ، لإدراك أن آمالهم وطموحاتهم لن تتحقق . وكان هذا الوضع مريعا على نحو خاص نتيجة لعلم القوميين العروبيين من العراقيين بالتقدم الفعلي الذي أحرزه زملاؤهم في سوريا ومصر ، الذين أقاموا الجمهورية العربية المتحدة . ففي حين كان العالم العربي يتجه صوب وحدة أكبر يحسب الكثير من القوميين العروبيين بأنها ستحل على نحو سحري جميع مشاكله ، كان العراق ينحرف عن ذلك الهدف بفعل عبد الكريم قاسم . والأدهى من ذلك ، وجد القوميون العروبيون أنفسهم في مواجهة تصدعات سياسية جديدة وتفتت اجتماعي اعتبروا الشيوعيين هم المسؤولين عنهما ، بدلاً من إلقاء اللوم على أعوان «النظام البائد» الذين فقدوا السيطرة على السلطة السياسية . لذلك ، فإن قدرة القوميين العروبيين ، وخصوصا ضباط الجيش ، على الانتقام لمذلات الماضي قد انتزعت منهم مرة أخرى .

وهذا السياق من الإذلال والهزيمة والتشظي الاجتماعي والطموحات والآمال المحبطة هو الذي يفسر العداء الموجه صوب قاسم . علاوة على هذه القضايا ، كان هنالك خوف مما عنته الحركة الوطنية العراقوية بالنسبة لبنية السلطة الطويلة الأجل في المجتمع العراقي ، حيث من الواضح أن القوميين العروبيين كانوا مرتعبين من أن يكون النفوذ الذي حاز عليه الحزب الشيوعي العراقي والوطنيون العراقويون الآخرون في الحكم الثوري الجديد دليلاً على رغبة في ممارسة لعبة التصفير ، التي قد تستغل فيها الأقليات السلطة التي اكتسبتها حديثا لتسجيل النقاط على حساب العرب السنة ، الذين كانوا هم المهيمنين عادة على الجيش وعلى جهاز الدولة الإداري . فالقوميون العروبيون الذين كانوا من السنة في أغلب الأحيان ، كانوا يخشون من أن يكونوا أكثر ضعفا مما كانوا عليه قبل الثورة . حيث كان كابوس شبح بكر صدقي يلوح لهم موحيا بإمكانية حدوث اغتيالات سياسية قد تضطرّ هؤلاء القوميين العروبيين إلى الفرار خارج العراق .

فضلا عن ذلك ، خشي القوميون العروبيون من أن يتسبب الاتحاد السوفيتي في قلب الأوضاع داخل البلاد ضدهم . ولكي نفهم هذه الخشية يمكن أن نتصور أسئلة

من قبيل : ألم يتحول الحزب الشيوعي العراقي من المعارضة الفاعلة للحركة الصهيونية (مثلما تجلّت بشكل واضح في إنشائه لعصبة مكافحة الصهيونية في ١٩٤٦) إلى دعم قرار الأمم المتحدة القاضي بالتقسيم في تشرين الثاني ١٩٤٧ تحت ضغط من الاتحاد السوفيتي؟ فلو تمكن الشيوعيون من السيطرة على الثورة بشكل مباشر أو غير مباشر ، أما كان للسوفيت أن يصبحوا القوة النافذة في العراق؟ كما أنّ المظاهرات الكبرى التي تمكن الحزب الشيوعي العراقي من تحشيدها إبان عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩ ، بالإضافة إلى الكثير من النقابات المهنية والاتحادات العمالية التي كان يسيطر عليها ، وقدرة الحزب على إنشاء الجمعيات المحلية كعصبة الدفاع عن الفلاحين ، وقدرة صحيفة اتحاد الشعب اليومية التابعة له على أن تبز أي جريدة أخرى في ميدان التوزيع ، كانت كلها من المؤشرات على قوة الحركة الشيوعية التي ضربت بجذورها المتنامية في أوساط الشعب العراقي . ولكون قائد القوة الجوية لنظام عبد الكريم قاسم ، جلال الأوقاتي ، كان شيوعيا بارزا مثلما كان مدير أمنه ، طه الشيخ أحمد ، ولأنّ العديد من الضباط الصغار إما كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي أو متعاطفين معه ، فإن رباطة جأش القوميين العروبيين قد اهتزت على نحو كبير .

ولقد سبق وناقشنا بتوسع الأحداث التي أدت إلى الإطاحة بعبد الكريم قاسم وإعدامه إبان ما يسمى بثورة رمضان في ٨ و ٩ شباط عام ١٩٦٣[1] ، حيث يتفق كل المراقبين بأن محاولة اغتيال قاسم في تشرين الثاني ١٩٥٩ قد أثّرت عليه بعمق ، مما أدى به ذلك إلى الانسحاب من الحياة العامة ، وعلى نحو عزز لديه الاعتقاد بأنه كان محفوفا بالعناية الإلهية لقيادة ثورة ١٩٥٨ العراقية . كما أن سوء تقديره في ١٩٦١ لعواقب رفض المطالب الكردية من أجل نيل الحكم الذاتي ، ولجوءه المتزايد إلى قمع الحريات الاجتماعية استجابة للتحديات التي كان يتعرض لها نظامه ، أديا إلى تقويض الخطط التنموية لنظامه ، في الوقت نفسه الذي أدى فيه هبوط أسعار النفط أوائل الستينات إلى تحجيم قدرة النظام على تنفيذ سياسات الإصلاح إلى حد كبير .

---

(١) راجع ، على سبيل المثال ، بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٩٦٦-٩٩٤ ؛ راجع أيضًا دان : العراق تحت حكم قاسم ، ٣٦٢-٣٧٢ ؛ وراجع أيضًا فوبي مار ، التاريخ الحديث للعراق (بولدر ، كولرادو : مطبعة وستفيو ، ١٩٨٥) ، ١٨٤-١٨٥ .

أما ردة فعل قاسم الطائشة إزاء قرار بريطانيا العظمى في ١٩٦١ لمنح الكويت استقلالها التام ، من خلال الإعلان عن تعيين الأمير الكويتي كقائمقام تابع لإدارة محافظة البصرة ، فلم تحظ إلا بقدر ضئيل من التأييد أو بالأحرى لم تحظ لا بدعم عربي ولا بدعم دولي . ثم إن الإعلان بأن الكويت جزء من العراق ، وحشد القوات على الحدود العراقية الكويتية ، وتراجع النظام في المواجهة اللاحقة مع البريطانيين قد أهان النظام والجيش ، وهو الأمر الذي قد ولد قدرا أكبر من الاستياء من عبد الكريم قاسم .

وعلى أية حال ، كان قرار الرد على المطالب الكردية باستخدام القوة ، ومن دون شك ، أكثر قرارات قاسم عدم ملاءمة له ؛ إذ بالرغم من أن الجيش قد تمكن من السيطرة نسبيا على مدن معينة في كردستان وتهيأ له استغلال المنافسات القبلية ، لكنه لم يفلح في دحر القوات الكردية غير النظامية (بيشمرغة) في معاقلها الجبلي ؛ة فألفى نفسه في مأزق . وعندما طال أمد النزاع أكثر فأكثر ، أصبحت قوات مصطفى البارزاني أكثر تقبلا لفكرة العمل مع البعثيين ، سواء كانوا مدنيين أم عسكريين للإطاحة بقاسم . ونتيجة لوضع قسم كبير من الجيش في كردستان ، فإن قاسم يكون بذلك قد أبعد إلى الشمال الوحدات العسكرية التي كان لها أن تتدخل وتنقذه في عام ١٩٦٣ . وعندما أزف أوان الانقلاب ، كان قاسم قد عزل نفسه بالفعل عن كل أنصاره البارزين من الناحية السياسية . لذلك ، لم يستغرب أحد عندما وقع التمرد .

والآن ، ما هو تأثير نظام قاسم على نمو المجتمع المدني الناشىء في العراق؟ يمكن الحصول على جزء من الإجابة عن هذا السؤال من خلال عقد مقارنة بين نظام قاسم ونظام بكر صدقي ذي العشرة أشهر لعامي ٣٦-١٩٣٧ . وفي الحقيقة ، ذهب العديد من العراقيين إلى عقد هذه المقارنة بدقة ، خصوصا عندما أصبح معروفا عقب ثورة تموز ١٩٥٨ بأن قاسم كانت تربطه علاقة قرابة بقائد القوة الجوية لنظام بكر صدقي ، محمد علي جواد الذي اغتيل مع صدقي في آب ١٩٣٧ . حيث اتسم كلا النظامين بتوجه وطني عراقوي . ففي كل من عامي ١٩٣٦ و١٩٥٨ ، كان النظام العسكري يسعى إلى دعم شرعيته من خلال ضم العناصر المدنية الإصلاحية المنحدرة من الجناح اليساري . وفي كلا الحالين تعرض الوزراء المدنيون إلى الإصابة بخيبة أمل ، الأمر الذي أدى بهم إلى الاستقالة من الحكومة وتركها تعاني من العزلة . كما تظاهر زعيما النظامين كليهما

بأنهما متعاطفان في الأساس مع الحركة القومية العروبية ، حيث سبق وجرى الاحتفاء ببكر صدقي في شوارع بغداد بعد المذبحة الأشورية في ١٩٣٣ ، نتيجة الافتراض بأنه والجيش العراقي من خلفه لم يؤكد على وحدة العراق حسب ، بل إنه قد أكد أيضا على طابعه العربي السني[(١)] . وكانت الفعاليات العسكرية البارعة والشجاعة لعبد الكريم قاسم في فلسطين عام ١٩٤٨ قد صورت بالمثل على أنها قد أثبتت مؤهلاته القومية العروبية . ولكن حالما تم اعتلاء السلطة ، شعر القوميون العروبيون بخيبة أمل كبيرة من النظامين ، حيث اتسم كل منهما بأنه معاد للحركة القومية العروبية ، وخصوصا بكر صدقي الذي كان ينظر إلى رضا شاه في إيران ومصطفى كمال على وجه أخص في تركيا على أنهما نموذجان رئيسيان ينبغي أن يحتذى بهما من أجل تطور العراق اقتصاديا واجتماعيا . ثم إن صلة قاسم بقريبه محمد علي جواد ربطت بين النظامين على نحو آخر ؛ لأن شعوره بالمرارة من اغتيال قريبه قد فهم على أنه هو الذي كان يقف وراء عدائه المفترض للحركة القومية العروبية .

وأصبح الزعيمان كلاهما معزولين مع استمرار نظاميهما في السلطة ، وأمسيا أكثر نفوذا ومنعة (ظاهريا على الأقل) في دوريهما القياديين على التوالي . ولم يسع أي منهما إلى تطوير قاعدة مدنية صلبة كجزء من الجهد المبذول لتقوية جذور المجتمع المدني الناشئ ، حيث نأى كل منهما بنفسه إذا لم يكن في الواقع قد سعى إلى قمع الأنصار الإصلاحيين واليساريين حالما أثارا عداء العناصر الأكثر محافظة في المجتمع . كما عكست كل من خطابات بكر صدقي في مهاجمة «الحركة الشيوعية» ، ومساعي عبد الكريم قاسم لتحجيم نفوذ الحزب الشيوعي العراقي بداية عام ١٩٦٠ ، الجهود المبذولة من أجل استرضاء القوى المحافظة في المجتمع العراقي .

---

(١) وبما أن التحدي الآشوري للسيادة العرقية حصل شمال وسط العراق أو فيما يعرف بالمثلث السني ، فإن السكان من العرب السنة هم الذين احتشدوا للهتاف بحياة بكر صدقي والجيش عقب المذبحة . راجع سامي الزبيدي ، أمم متنافسة : لعراق والآشوريون ، الأمم والنزعة القومية ٦ ، عدد ٣ (صيف عام ٢٠٠٠) ؛ راجع أيضًا خلدون ساطع الحصري ، المسألة الأشورية في ١٩٣٣ ، الجزئين الأول والثاني ، المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية ٥ ، أعداد ٢ و٣ : الصفحات ١٦١-١٧٦ ، ٣٤٤-٣٦٠ .

وعند هذا الحد ، تقف التشابهات المتناظرة بين الاثنين ؛ إذ كان صدقي طائفيا بامتياز لأنه تعمد مساندة الضباط الأكراد على حساب العرب السنة ، أساس السلطة التقليدية للجيش . وعلى خلاف قاسم الذي دعا إلى إقامة صلات فيدرالية بين الدول العربية وعبر عن دعمه المتواصل للفلسطينيين ، تجاهل صدقي الاهتمامات القومية العروبية بالكامل . كما كان صدقي رجلا متعطشا للدماء واكتسب شهرته من القمع الوحشي لانتفاضات عشائر الفرات الأوسط أوائل الثلاثينات ، ومن قمعه المشين للمجتمع الأشوري شمال وسط العراق في ١٩٣٣ . في حين سعى قاسم إلى تجنب إراقة الدماء مهما كلف الأمر ، حتى إنه لم يعدم المتآمرين المدانين بالسعي إلى اغتياله في تشرين الأول ١٩٥٩ . وكان صدقي مشهورا بفساده وانحلاله الخلقي ، بينما عرف عبد الكريم قاسم بأنه كان يحيا حياة متقشفة كرسها بالكامل تقريبا لعمله كرئيس للدولة .

ولكن ما يميز ، على نحو أكثر أهمية ، انقلاب صدقي في ١٩٣٦ عن ثورة تموز في ١٩٥٨ ، لا يكمن في الاختلافات بين شخصيتي الزعيمين قدر ما يكمن في العلاقة المتباينة للدولة بالشعب . فالتحديات المتواصلة لسلطة الدولة ، والتي انعكست في وثبة ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٢ ، والتظاهر ضد حلف بغداد في ١٩٥٦ ، لم يكن لمثلها وجود إبان الثلاثينات ؛ إذ إن الحراك السياسي والاجتماعي السريع قد طرأ على الشعب العراقي بعد الحرب العالمية الثانية وليس قبلها .(١)

كما أن جعفر أبو التمن وجماعة الأهالي اللذين كانا تحت رحمة بكر صدقي ، لم يحظيا بقاعدة اجتماعية تذكر عام ١٩٣٦ . وقضى قاسم ، من جهة أخرى ، أغلب سنوات حكمه محاولا أن يتخطى بمناوراته تحدي الشيوعيين للنظام ومن ثم البعثيين والناصريين قبيل الإطاحة به . وتساعدنا مقارنة التعبئة الواسعة النطاق للجماهير في ١٩٥٨ بما كان عليه الحال عام ١٩٣٦ ، في إدراك كل من خوف القوى القومية العروبية

---

(١) إن أحد الأمثلة على هذا الوعي الجماهيري المتصاعد قد تمثل في الإضراب العام في ١٩٣١ ضد المساعي البريطانية لفرض ضرائب بلدية جديدة على العراق تتعلق بالكهرباء والخدمات الأخرى . راجع كمال مظهر أحمد ، **الطبقة العاملة العراقية : التكون وبداية التحرك** (بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١) ، ٢٠٢-٢٢٤ .

وعصبها ، وإشكالات التركيز على النخب والشخصيات عند تحليل النمو السياسي العراقي ، حيث كان القوميون العروبيون في ١٩٣٧ قادرين على التخلص من بكر صدقي على نحو أسهل نسبيا نظرا للافتقار ، إلى حد بعيد ، إلى أية ردة فعل جماهيرية إزاء اغتيال صدقي وقائد القوة الجوية ، محمد علي جواد ، قريب قاسم . أما في عام ١٩٦٣ ، فإن المتآمرين البعثيين قد عجّلوا في إعدام عبد الكريم قاسم بعد الإمساك به ، خشية من أن تقوم الجماهير التي هبت إلى الشوارع لنصرة زعيمها بالسعي إلى تحريره من بين أيدي القائمين على اعتقاله[1] .

وكانت التعبئة واسعة النطاق للجماهير العراقية ، التي أصبحت أعداد كبيرة منها منخرطة في الكثير من التنظيمات عقب ثورة ١٩٥٨ ، في مواجهة مع الدولة ولكن بمجتمع مدني ناشئ . وهذه التنظيمات كالاتحادات العمالية والنقابات المهنية والتجمعات الطلابية لم تكن تطالب بحقها في أن تعترف بها الدولة رسميا حسب ، قدر ما كانت تطالب بحقها في إصدار الصحف الخاصة بها ، وتأسيس المكاتب والنوادي التي يمكن للأعضاء أن يجتمعوا فيها وينظّموا المظاهرات ، وأن تؤخذ وجهات نظرهم في عملية صناعة قرارات الدولة .

ولقد أشار أحد المراقبين إلى أن انقلاب ١٩٦٣ الذي أطاح بقاسم يعد الحدث الأكثر أهمية في التاريخ العراقي الحديث[2] . وهذا صحيح بمعنى من المعاني ؛ إذ قصم الانقلاب ، مؤقتا على الأقل ، ظهر الحزب الشيوعي العراقي ، وحجم دور العديد من مثقفي العراق ، وأجهض العديد من الإصلاحات الاجتماعية التي تم إنجازها إبان الحكم الثوري (كقانون الأحوال الشخصية الذي أعطى حقوقا متساوية للرجال والنساء) ، وأعاد إرساء السياسة العراقية على الأسس الطائفية التي سعت سياسة قاسم إلى التخفيف من حدتها . كما هيأ انقلاب شباط في ١٩٦٣ المسرح لبعض السياسات والاستراتيجيات الوحشية التي سنها البعث التكريتي عقب ١٩٦٨ ، لأنه

---

(١) عقيل الناصري ، ليلة الصعود إلى سماء الخلود : قراءة تحليلية لليوم الأخير من حياة الزعيم الراحل عبدالكريم قاسم ، الموسم ٣٢ (١٩٩٧) : ١٧٨ .

(٢) بيتر غران ، ما وراء التمركز الأوروبي : نظرة جديدة إلى تاريخ العالم الحديث (سركيوز ، نيويورك : مطبعة جامعة سركيوز ، ١٩٩٦) ، ٧٠ .

حل عقال العنف الذي ترعاه الدولة على نحو غير مسبوق حتى ذلك الحين .

وعلى أية حال ، لا ينبغي إعطاء أهمية زائدة للانقلاب الذي أطاح بقاسم . فأنصار هذا الانقلاب أنفسهم لا يشيرون إليه على أنه ثورة قدر ما يصفونه بالانتفاضة التي أريد منها أن تصحح مسار ثورة تموز ١٩٥٨[1] . وبدلا من ذلك ، ينبغي النظر إلى أحداث عام ١٩٦٣ على أنها جزء من عملية متواصلة وصراع أو جدل بين أولئك الذين نظروا إلى العراق على أنه وحدة متراصة ، متناغمة سياسيا وثقافيا وأولئك الذين لم يتوقف كفاحهم من أجل دولة أمة تعددية متنوعة الأثنيات . وبخلاف تضمينات النظرة إلى أن عام ١٩٦٣ قد مثل ذروة التاريخ السياسي العراقي في القرن العشرين ، إلا أنَّ الإطاحة بعبد الكريم قاسم وما أعقبها لم يضعا نهاية للصراع على تحديد الأمة السياسية العراقية وتعريفها .

فما هي ، إذن ، التركة التي خلفتها ثورة تموز عام ١٩٥٨؟ أولا ، لقد بيّنت الثورة إمكانية قيام دولة غير طائفية في العراق ؛ إذ لم يكن هنالك أي تمييز في جهاز الدولة من قبل قاسم أو من المسؤولين رفيعي المستوى ضد جماعات إثنية معينة حتى وإن ظلت الزمر الأدنى رتبة تعكس نماذج التوظيف التي كانت سائدة في الحقبة الملكية . وفي الحقيقة ، كان لنظام قاسم جهد واع لزيادة تمثيل المجاميع التي كانت تتعرض للتمييز حتى ذلك الحين ؛ للتقليل من هيمنة المعيار الطائفي والعشائري في التوظيف السياسي . وحتى الحملة العسكرية على كردستان ، والتي شنت من دون تحمس في ١٩٦١ واستمرت إلى انقلاب شباط ١٩٦٣ ، لم تعكس حساسيات إثنية قدر ما عكست صراعا على النفوذ بين قاسم ومصطفى البارزاني . ثانيا ، سمحت حقبة قاسم بقدر كبير من الخميرة الثقافية والسياسة لأواخر الأربعينات والخمسينات لكي تتمأسس في مجتمع مدني ناشئ . وحتى إذا كان هذا المجتمع المدني مقيدا خصوصا عقب عام ١٩٦١ بصيغة محددات على الصحافة وعلى الحق في تكوين أحزاب سياسية ، ونتيجة لاستبعاد الشيوعيين من العديد من النقابات غير الحكومية ، إلا أنه ، رغم ذلك ، كان هنالك انفجار في النشاط التضامني خلال العامين الأولين للثورة

(١) علي كريم سعيد ، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ : من حوار المفاهيم إلى حوار الدم - مراجعة في ذاكرة طالب شبيب (بيروت : دار الكنوز العربية ، ١٩٩٩) ، ١٢ ، حاشية رقم ١ ؛ ٦٧ حاشية رقم ١ .

على وجه الخصوص ، حيث إن التكاثر واسع النطاق للتنظيمات السياسية والثقافية والاجتماعية قد وفر للعديد من قطاعات الشعب الفرصة الأولى لتذوق السلطة .

ومن الجدير بالذكر ملاحظة أن شهادات محاكمات محرري الصحف المتهمين بتهديد أمن الدولة ، كان يسمح بنشرها على نحو يومي ، على الرغم من فرض تلك القيود . وهكذا نشاط أمر غير وارد في ظل الحكم الملكي ولا مجال لتصوره في ظل حكم صدام والبعث[1] ، حيث تعرضت الكثير من هذه القوة التنظيمية إلى التدمير عقب ١٩٦٣ عندما سعى حزب البعث إلى اجتثاث جذور الجماعات ذات الهيمنة الشيوعية وأنصارها اليساريين . ومع ذلك ، لم يتمكن قمع هذه التنظيمات على يد البعث من إزالة الذاكرة التاريخية لما قد تم تحقيقه بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ .

ثالثا ، سمح النظام بتكون بيئة لحراك ثقافي جدير بالاعتبار . وكان الجانب الأكثر أهمية لهذه البيئة ، ربما ، هو أن وجهات النظر المتبادلة بخصوص المجتمع السياسي العراقي قد سمح بالتعبير عنها علنا لأول مرة ؛ إذ لم يكن على القوميين ولا على الشيوعيين أن ينشروا ما يرونه عبر تنظيمات مموهة أو صحافة سرية . إن إمكانية حصول جدل وحوار ، حتى وإن كان مثيرا للخلاف إلى درجة كبيرة ، قد خلفت تركة أخذ المثقفون العراقيون بإعادة تفحصها عقب حرب الخليج عام ١٩٩١ والانتفاضة التي تلتها . وفي منظور المقارنة ، اعتبر العديد من المثقفين حقبة قاسم فرصة ضائعة للتسامح وللحرية النسبية في التعبير عن الأفكار . وبذلك يقف الطابع المعطاء نسبيا لعبد الكريم قاسم في تناقض حاد مع الوحشية إذا لم نأت على ذكر النزوع نحو ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية لدى البعث التكريتي إبان حكمه .

رابعا ، تمثلت إحدى أعظم تركات قاسم بسياساته في الإصلاح الاجتماعي . حيث وضع إصدار قانون رقم ٨٠ في كانون الأول لعام ١٩٦١ الإطار الذي كان له أن يحدد مفاوضات جميع الحكومات التالية ، التي اضطرت إلى تبني موقف وطني بخصوص شركة نفط العراق . وعليه فإن قاسم هو الذي أطلق العنان للعملية التي

---

(١) راجع ، على سبيل المثال ، شهادة عبدالقادر إسماعيل ، رئيس تحرير صحيفة اتحاد الشعب ، أمام المحكمة العرفية في خريف عام ١٩٦٠ ، مثلما أشارت إلى ذلك باستفاضة صحيفة الحزب الشيوعي العراقي ، ٢٨ ، ٢٩ ، أيلول ، ١٩٦٠ .

كان لها أن تؤدي إلى التأميم الكامل للنفط في ١٩٧٢ . ورغم أن قانون رقم ٣٠ في أيلول ١٩٥٨ قد سعى إلى تطبيق الإصلاح في ملكية الأراضي الزراعية ، إلا أن القانون ذاته كان متناقضا جدا في محتواه ، ولم تتأثر به إلا نسبة صغيرة من ملاك الأراضي فاحشي الثراء ممن كان لهم القسط الأكبر في مؤازرة الحكم الملكي في الأرياف[1] . ومع ذلك إن ربط الحديث عن مصادرة الأملاك بالحزب الشيوعي العراقي ، الذي بدا أن أعضاءه قد هيمنوا على وزارة الإصلاح الزراعي في السنوات الأولى من عمر الثورة على الأقل ، قد شكل صورة عن السياسة المتطرفة للأراضي الزراعية في ظل حكم قاسم . ففي الذاكرة التاريخية للثورة ، لم ينفك الإصلاح الزراعي عن الارتباط بموضوعة العدالة الاجتماعية ، التي كان يلهج بها الحزب الشيوعي العراقي والمنظمات اليسارية الأخرى .

وأخيرا ، تبقى لدينا تساؤلات تتعلق بالأيديولوجيا والسلطة اللتين برزتا في حقبة عبد الكريم قاسم . إن الأحداث التي اكتنفت اندحار قاسم وإلقاء القبض عليه وإعدامه قد أوضحت بأنه ، وعلى منوال ما حدث في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٨ فيما بعد ، كانت السلطة تغير من يتوالون عليها بفعل نشاط حفنة صغيرة فقط من الناشطين السياسيين ؛ إذ خلال الصراع بين البعثيين والموالين لقاسم في يومي ٨ و٩ شباط ، ظلت وحدات الجيش حول بغداد ساكنة دون حراك بانتظار معرفة نتيجة الصراع . وتدل هذه الحالة على أن عدداً كبيراً من ضباط الجيش لم يكن لديهم موقف أيديولوجي ثابت عام ١٩٦٣ أو أنهم أرادوا أن يكونوا مع الطرف الرابح[2] . ولو أن قاسم كان قادرا على إقناع أغلبية الضباط بأن سياسة «العراق أولا» كانت هي السياسة الأفضل للبلاد ، لهبَّت الوحدات العسكرية ربما إلى نجدته بدلا من أن تظل ساكنة من دون حراك . فلقد سجل قاسم شريطين صوتيين في وزارة الدفاع مساء يوم ٨ شباط وحاول إرسالهما إلى المحطات الإذاعية من أجل مخاطبة الشعب والجيش على أقل تقدير ، لكن هذين الشريطين لم يصلا قط ولم تتحقق الغاية منهما . إن هذين التسجيلين اللذين يستحثان الجيش على

---

(١) راجع ديريك هوبوود وآخرون ، العراق : السلطة والمجتمع (لندن : مطبعة إيثاكا ، ١٩٩٣) ، ١٧٥-١٨٠ .

(٢) من الملفت ملاحظة أنه خلال الصراع القومي في عام ١٩٤١ مع البريطانيين ، كان الكثير من وحدات الجيش العراقي في انتظار معرفة لمن ستكون الغلبة لكي تختار الوقوف إلى الجانب الرابح .

حماية الثورة من القوى الإمبريالية ، يشيران إلى عدم قدرة النظام القاسمي على توظيف خطاب الثورة . وفي النهاية ، أتت عدم قدرة قاسم على شن حرب موقف ناجحة على نظامه عندما عجز الجيش عن إغاثته .

لقد سعى كل من قاسم وخصومه إلى الهيمنة على ميدان المعركة ضد الإمبريالية ، بتقديم أنفسهم كحماة حقيقيين للعراق ضد الغايات الإمبريالية . ومن ناحية أخرى ، لم ينشئ قاسم على الإطلاق كادرًا من «المثقفين العضويين» يمكن له أن يشكل ما يدعوه غرامشي «جبهة تاريخية» ؛ إذ مع قلة العدد نسبيا للسياسيين الوطنيين العراقويين الذين عملوا في الحكومة المؤقتة عقب الثورة مباشرة ، واستقالوا احتجاجا على عجز قاسم عن تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية ، وخصوصا ما يتعلق منها بالسماح بإنشاء أحزاب سياسية وإجراء انتخابات حرة ، غير أنّه كان بإمكانهم تشكيل المكون الأساسي لجبهة كهذه ، حيث كان بمقدورهم عقد صلة هامة بالعديد من المنظمات الطلابية والمهنية والعمالية التي تكاثرت بعد عام ١٩٥٨ . كما اقتنع عدد من المراقبين ، نظرا لصغر حجم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال ، بأنه لم يكن في وسع قاسم إنشاء قاعدة اجتماعية متينة اعتمادا على هذين الحزبين ، وخصوصا الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان الأقرب أيديولوجيا إلى مواقفه من حزب الاستقلال القومي العروبي . ولكن تفتقر هذه النظرة إلى تقدير أهمية الدور الرئيسي للمثقفين في عملية تكوين الدولة وبناء المجتمع المدني . فعلى الرغم من الصغر النسبي في حجم الأحزاب الديمقراطية للحقبة الملكية ، إلا أن زعماءها امتازوا بمكانة تخطت بكثير حجم تلك الأحزاب ، بفعل ثباتهم في التصدّي للقمع السياسي على يد نوري السعيد وغيره . كما كان بمقدور قيادة الحزب الوطني الديمقراطي تأمين صلات مع العناصر الأقل تطرفا في اليسار العراقي . وبالنظر إلى أن الكثير من العراقيين لم يكونوا منجذبين إلى الحزب الشيوعي العراقي ، بسبب التزامه الماركسي الذي كان لفئة قليلة من أعضاء الحزب إدراك متقدم له ، قدر ما كانوا مأخوذين برسالته المتعلقة بالإصلاح الاجتماعي والاستيعاب الثقافي والأثني ، فإن هنالك العديد من الشيوعيين الذين كان بالإمكان أن يدخلوا في حكومة تحالفية مع الحزب الوطني الديمقراطي . وأفضل مثال على ذلك هو ذنون أيوب سابق الذكر ، الذي دافع بحماسة عن قاسم قبل نهاية حكمه . ولكن حالما ابتعد قاسم على نحو لا

رجعة فيه عن إجراء انتخابات حرة وأخذ يعطي فسحة سياسية أكبر للقوميين العروبيين لتحقيق التوازن مع الشيوعيين ، فإنه قد جعل نفسه عاجزًا فعليا عن تكوين جبهة تاريخية قوية . وعندما حاول حزب البعث في شهر تشرين الأول ١٩٥٩ اغتياله تقررت النهاية ، وما كان لأيٍّ من الجماعات القومية العروبية مهما كانت تحظى بمعاملة تفضيلية من عبد الكريم قاسم أن تهرع إلى نجدته . وعوضا عن التحرك صوب تمكين الثورة مؤسساتيا ، اعتمد قاسم في النهاية ، مثل صدام حسين عقبه ، على مبدأ عبادة الشخصية .

وفي ضوء المحددات البنيوية المحدقة بنظام قاسم وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي جرى تناولها بإسهاب أكبر ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه لا يتعلق بالسبب الذي جعل منه قائدا غير كفء ، قدر تعلقه بالكيفية التي جعلته قادرا على البقاء في السلطة لأكثر من أربعة أعوام نظراً إلى كثرة أعداء ثورة ١٤ تموز . فمن ناحية أولى ، هنالك القوميون في العراق من ناصريين وبعثيين ممن كانوا يكرهون قاسم بسبب إخفاقه في السعي إلى تحقيق الوحدة الفورية مع مصر عقب الإطاحة بالحكم الملكي ، وهم الذين نظموا انقلابات وسعوا في الاغتيال . ثانيا ، هنالك نخب «العهد البائد» من التجار وملاك الأراضي الذين سعوا إلى إفشال أية إصلاحات كإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين ، وهم الذين انخرطوا في انتفاضة الموصل في ١٩٥٩ . ثالثا ، كانت هنالك مصر التي رأت في الثورة العراقية تحديا لطموحاتها في الهيمنة على السياسة القومية العروبية . وبما أن عبد الناصر قد تصور أن قاسم يجتمع فيه التهديد لمكانته الاعتبارية مع التوطئة لتوسيع نطاق التأثير الشيوعي في المشرق العربي ، لذا كان النظام العراقي عرضة للانتقادات القاسية التي كانت تشنها إذاعة صوت العرب ذائعة الصيت من القاهرة . رابعا ، عارضت الولايات المتحدة قاسم بسبب خروجه من التحالفات التي كانت تعزز المصالح الأمريكية كحلف بغداد والاتحاد العربي مع الأردن . وعلى الضد من ذلك ، كان يجري النظر إلى صلات العراق الوثيقة عسكريا وسياسيا وثقافيا مع الاتحاد السوفيتي على أنها ستسمح للأخير بالحصول على موطئ قدم في الشرق الأوسط . خامسا ، كان هنالك رجال الدين الشيعة في النجف وكربلاء والكاظمية ، الذين رحبوا ابتداء بالثورة لأن النظام العراقي الجديد قد رفض الوحدة مع مصر ، والتي كان من الممكن لها أن تجعل الشيعة أقلية في دولة قومية عروبية أكبر . ومع ذلك ، إن

إصلاح قاسم لقانون الأحوال الشخصية ومنحه النساء على وجه الخصوص حقوقا أكثر فيما يتعلق بالميراث والطلاق قد جوبه بحدة من قبل رجال الدين الذين تحولوا من موقف المساندة إلى موقف العداء الذي لا يستكين[1] . سادسا ، هنالك الأكراد الذين استبعدهم النظام من جرّاء إرسال الجيش في ١٩٦١ لمجابهة قوات الملا مصطفى البارزاني ، حيث إن الدعم الكردي لانقلاب ١٩٦٣ قد جرأ البعث على التحرك على نحو حاسم للإطاحة بقاسم . وأخيرا ، وهو الأكثر أهمية من أي شيء آخر ، إن حقيقة كون القوميين العروبيين ، وخصوصا ضباط الجيش المنحدرين من الطبقة الوسطى ومن قاعها كانوا يعتبرون أن الصدع بينهم وبين الوطنيين العراقويين لا يمكن رأبه إلا بتطبيق معادلة التصفير لطرف على حساب الطرف الآخر ، كانت تعني فيما تعنيه بأن قاسم كان طوال حكمه في مواجهة طابور خامس في الجيش الذي يعتبر من أكثر المؤسسات أهمية . وما من شك في أن إرسال الجيش سواء إلى كردستان في عام ١٩٦١ أم إلى الحدود الكويتية في عام ١٩٦٢ كان من قبيل المحاولات إلى صرف انتباه الجيش بعيدا عن التفكير في السعي إلى القيام بانقلاب عسكري .

وأخيرا ، إن الانفعالات السياسية التي أحاطت بثورة تموز ١٩٥٨ والعنف والوحشية التي اتسمت بها عملية الإطاحة بنظام قاسم في ١٩٦٣ وما تلا ذلك من اضطهاد للشيوعيين ولليسار الوطني العراقوي ؛ قد تضمنت في مجملها خليطا معقدا من العوامل التي تجعل أي مسعى لاختزال زوال النظام في ١٩٦٣ بدينامية بسيطة من ديناميات الصراع الطبقي أو الصراع الأثني أمرًا يتعذر الدفاع عنه . كما أن الغضب الشديد الموجه إلى عبد الكريم قاسم قد تسلط على شخصيته القيادية رغبة في الانتقام ثأرًا لمظالم الماضي التي لا تتعلق بانحرافه المزعوم عن التوجه القومي العروبي حسب ، بل تتعلق أيضا بإذلال الجيش في ١٩٤١ وما نجم عنه من إعدام العقداء الأربعة وبالأداء المشين للجيش في فلسطين ؛ إذ جسد قاسم بالنسبة للكثير من العراقيين التطلعات إلى تغير سياسي واجتماعي ؛ تلك التطلعات التي إما أن

---

(١) يرى العلوي بأن الحركة الدينية قد اضطربت اضطرابًا شديدًا بفعل إصدار عبدالكريم قاسم لقانون الأحوال الشخصية الجديد الذي كانت ترى فيه تشجيعًا على الإلحاد ، وتعتبره جزء من فيض زيادة التأثير الشيوعي في البلاد (الشيعة والدولة القومية) ، ٢١٠ .

تكون قد تحققت (بالنسبة لليسار والشيعة والأقليات) أو أنها لم تتحقق (بالنسبة للقوميين العروبيين) . فبالنسبة للقوميين العروبيين الذين شعروا بالضعة والإذلال ، كان تبوء السلطة من قبل فئات كالشيعة والأقليات الأخرى كالأكراد قد وضع الدولة تحت سيطرة قوى مشكوك بولائها لفكرة أن العراق مكون أساسي من مكونات الأمة العربية الكبرى ، كما كان وصول هذه الفئات ينذر أيضا بحرمانهم على نحو أكثر من السلطة . بالإضافة إلى ذلك ، إنّ هذا الوضع الجديد قد أوحى بهيمنة مستقبلية لأسلوب ثقافي كان يعدّ دخيلا من قبل أبناء العشائر في مثلث العرب السنة شمال وسط العراق .

ومن دون شك ، لعبت الطبقة الاجتماعية دورا في هذه السيرورات . وإذا ما أضفنا إلى المعادلة ملاحظة بطاطو من أن المثلث العربي السني كان يتألف من قسم من العراق ؛ حيث كانت العناصر الوسطى من قبيل صغار التجار وملاك الأراضي تعاني من انهيار الإمبراطورية العثمانية ، وخسارة أسواق الشام نتيجة إرساء ما كانت تنظر إليه على أنه حدود مصطنعة فرضها الاستعمار ، لأمكن بذلك الشروع في إدراك عمق الغضب الذي شعر به القوميون العروبيون ، وخصوصا ضباط الجيش الذين ينحدر جلهم من هذه المنطقة من جرّاء توجه عبد الكريم قاسم صوب النموذج الوطني العراقوي للمجتمع السياسي .

لقد لقي عبدالكريم قاسم في النهاية حتفه كزعيم فاشل . ومع ذلك ، هنالك اهتمام شديد لدى الكثير من الجهات فيما يتعلق بشخصية عبد الكريم قاسم وسياساته حسبما يبدو من العديد من المؤتمرات والمطبوعات التي صدرت مؤخرا . وينشأ قدر كبير من هذا التفكر والتساؤل من جرّاء انتهاكات حقوق الإنسان التي اتسم بها النظام البعثي لصدام حسين ، حيث يتواصل الإعجاب بقاسم كزعيم لم يتنكر لأصوله المتواضعة ، وكان نزيها ومناوئا بشدة للنزعة الطائفية ، وصادق الولاء لفكرة تحقيق الرفاهية والتقدم للعراق . وبصرف النظر عن الحكم التاريخي على عبد الكريم قاسم وعهده ، غير أن ما تبينه هذه الذاكرة التاريخية التنقيحية يكمن في القدرة المحتملة لرموز الماضي على أن تستحوذ على مستبدي الزمن الحاضر .

سطوع نجم ذاكرة الدولة ١٩٦٨ - ١٩٧٩

ليس من الصواب النظر إلى تاريخ ما قبل الإسلام على أنه فجوة أو شيء ينبغي الخجل منه ، مثلما أنه ليس صحيحا ، من جانب آخر ، تحليله بالاستناد إلى الصراع الطبقي ؛ لأن كلا المنظورين لا يتفقان مع حقائق التاريخ . والمطلوب هو أن يستجيب تحليلنا للوقائع التاريخية إلى رؤيتنا البعثية تحديداً في بناء الأمة العربية .

صدام حسين ، حول كتابة التاريخ .

الفولكلور في خدمة الصراع العربي

شعار مؤتمر الفولكلور العربي في بغداد عام ١٩٧٧

إن جوهر المحاولات البعثية لإعادة بناء الذاكرة التاريخية يكمن في ما يسمى بمشروع إعادة كتابة التاريخ . ولقد شرع حزب البعث في تنفيذ هذا المشروع حالما أخذ بزمام السلطة في ١٩٦٨ مع أن ذلك لم يتضح رسميا إلا في عام ١٩٧٩[(١)] . ولم يكن مجال هذا المشروع ونطاقه مسبوقا لا في العراق ولا في أي مكان آخر في العالم العربي . حيث مثّل محاولة لإنشاء مجال عام جديد تدخل في نطاقه عمليات إعادة تشكيل الهوية السياسية وعلاقة المواطن بالدولة ، وبالتصورات العامة المتعلقة بالتراث

(١) ظهرت الإشارة الرسمية لهذا المشروع في الكتاب الصغير المكرس لصدام حسين وعنوانه ، حول كتابة التاريخ (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٩) ، ويتضمن أربعة خطابات لصدام تليها ثلاث وعشرون مقالة كتبها بعض من أبرز مؤرخي العراق ونقاده الثقافيين بخصوص الحاجة إلى إعادة كتابة تاريخ العراق .

الوطني . لذا لم يكن هذا المشروع مجرد مدخل سياسي بسيط . كما سعى إلى الإغفال التام لوجود التركة الاستيعابية للحركة الوطنية العراقوية ، في الوقت نفسه الذي كان يحاول فيه تطويعها لبناء «مجتمع وإنسان عراقيين جديدين» . فما هي أصول هذا المشروع وكم كان ناجحا ، وماذا بإمكانه أن يفيدنا عن العلاقات بين الدولة والمجتمع ، وعن الصراع المتواصل بشكل خاص حول تعريف المجتمع السياسي في العراق تحت ظل حكم البعث التكريتي؟[١] .

إذا ما كانت ثورة تموز ١٩٥٨ قد تسببت بفورة تلقائية من النشاط السياسي والمدني ، فإن ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ قد قلصته على نحو خطير . وفي حين كان نظام قاسم يتجنب التوجه الطائفي في توظيف كوادر الدولة ، لجأ النظام البعثي التكريتي إلى استخدام المعايير الطائفية لشَغل المناصب المهمة ، واضعا مسيحيين وشيعة بالاسم لا غير في بعض من المناصب الهامة ولكن من دون سلطة فعلية[٢] .

ولكن ، إذا كان نظام قاسم هو الأكثر استيعابا للآخرين ، فلماذا لم يكن ناجحا إذا ما قورن ، على وجه الخصوص ، بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي خلّف واحدا من

---

(١) استخدم مصطلح البعث التكريتي للإشارة إلى النظام البعثي الثاني الذي استولى على السلطة في ١٩٦٨ . وذلك لأن بطاطو وآخرين غيره قد بينوا بأن الحزب كان مهيمنًا عليه من قبل العرب السنة في مدينة تكريت ، التي تبعد ستين ميلاً شمال غرب بغداد فيما يعرف بمثلث العرب السنة . ومع ذلك ، إن هذا المصطلح قليل الدقة وقليل الفائدة من الناحية التحليلية عند تطبيقه على فترة ما بعد عام ١٩٧٩ ،حينما قام صدام حسين بخلع أحمد حسن البكر وشرع في وضع عناصر من عائلته في المناصب المهمة ضمن جهاز الدولة . راجع حنا بطاطو ، **الطبقات الاجتماعية** ، ١٠٧١-١١١٠ ؛ وراجع أيضًا فالح عبدالجبار ، من دولة الحزب الأوحد إلى دولة حزب الأسرة ، **الثقافة الجديدة** ٢٦٧ (كانون الأول ١٩٩٥ - كانون الثاني / شباط ١٩٩٦) : ٦-٢٨ .

(٢) وتشتمل الأمثلة على وزير الخارجية لفترة طويلة ونائب رئيس الوزراء طارق عزيز ، وهو مسيحي حول اسمه من طارق يوحنا ميخائيل عزيز إلى ما هو عليه الآن ، وهناك سعدون حمادي وهو أستاذ في علم الاقتصاد وكان رئيسًا للوزراء وهو شيعي ؛ ثم هنالك الشيعي نعيم حداد رئيس المجلس الوطني . ومن الأكراد يمكن للمرء أن يستشهد بعبيد الله ، أحد أبناء الزعيم الكردي السابق الملا مصطفى البارزاني الذي كان على رأس الحزب الديمقراطي الكردستاني .

أكثر الأنظمة استمرارا في العالم العربي؟ ثم كيف لنظام لم يتمتع إلا بتأييد ضئيل عندما قبض على مقاليد السلطة في ١٩٦٨ أن يكون قادرا على أن يصبح راسخا إلى حد كبير ، بينما انهار في ١٩٦٣ نظام كان يتمتع بشعبية كبيرة جدا في ١٩٥٨؟

في أعقاب مرحلة أولية من عدم الاستقرار انتهت بمحاولة انقلاب فاشلة قام بها ناظم كزار ، مدير الأمن ، تمكن النظام البعثي من تعزيز سلطته طوال السنوات الخمس التالية مدعوما بفائض غير مسبوق تاريخيا من الثروة النفطية . وبين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩ ، اكتسب النظام مستوى من الدعم واسع النطاق على نحو جلي ، خصوصا في أوساط العرب السنة والمسيحيين والعديد من الشيعة العلمانيين المتعلمين . ويدين هذا الأمر بدرجة كبيرة إلى الهدوء السياسي الخادع ؛ من قبيل دولة الرعاية الاجتماعية والتطور الكبير في البنى التحتية التي يدخل فيها شق الطرق وتعبيدها ، وإيصال الكهرباء إلى القرى ، وبناء مجمعات سكنية جديدة بالإضافة إلى تأميم النفط . حيث اعتقد العديد من العراقيين بأن النظام البعثي الجديد قد يقوم بالفعل بتصفية النزعة الطائفية ، نظرا إلى تعيين عدد من الشيعة خلال السبعينات في مناصب ضمن حزب البعث والدولة . كما أن الخطاب الزاعق بمعاداة الإمبريالية ، وخصوصا قبل تأميم شركة نفط العراق في ١٩٧٢ ، جعل العديد من الوطنيين العراقويين اليساريين يعتقدون بأن حزب البعث قد يواصل السياسات الاقتصادية التقدمية بالاستناد إلى تحالف اشتراكي عريض . كما ضرب الإنتاج الثقافي الذي ترعاه الدولة خلال هذه الفترة على عدد من الأوتار الحساسة ، وخصوصا دعم الدولة لإحياء الفولكلور والتراث الشيعي ، ويدخل في ذلك بث برامج إذاعية وتلفزيونية موسعة كانت مكرسة لمواضيع فولكلورية .

ويمكن اقتفاء جذور انقلاب ١٩٦٨ وصولا إلى عام ١٩٥٨ ، حيث إن تقويض النمو المؤسساتي المؤقت الذي طرأ عقب الحرب العالمية الثانية وما قام به الضباط الأحرار وعبد الكريم قاسم ، ومن أعقبوه والحزب الشيوعي العراقي والقوى القومية العروبية هي التي مهدت الطريق لنجاح انقلاب عام ١٩٦٨ . فلقد أضعفت كل الأنظمة التي جاءت بعد ١٩٥٨ المؤسسات السياسية الهشة ، التي سبق وكانت موجودة ، من خلال دمج السلطتين التشريعية والتنفيذية بمجلس واحد سواء في مجلس سيادة الثورة أيام قاسم أم في المجلس الوطني لقيادة الثورة في ظل حكم النظام

البعثي الأول ، أم في مجلس قيادة الثورة لنظام ما بعد ١٩٦٨[١] . ومع أن النظامين البعثيين كانا أكثر استعدادا لاستخدام العنف ، إلا أن النظام البعثي الثاني قد لجأ إلى استراتيجية إضافية لاستخلاص الإذعان السياسي ، وأقصد بذلك سعي الدولة الموسع لإعادة كتابة وإنشاء تاريخ البلاد ، والتصورات المتعلقة بالتراث الوطني سواء تعلق الأمر بالأشكال الثقافية الشعبية أم الرفيعة .

كما استفاد النظام الجديد من ضعف المجتمع المدني . فعند عام ١٩٦٨ ، كانت الأحزاب الديموقراطية كحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي في مرحلة احتضار . أما الاتحادات العمالية التي شكلت اتحادا وطنيا مؤثراً في صيف ١٩٥٩ فقد أصبحت من توابع الدولة ، وفقدت المنظمات الثقافية استقلالها ، في حين أن المنظمات الفلاحية الأكثر تأثرا من بين جميع المنظمات الأخرى تزايد تعرضها للترويع بدعوى حماية المصالح الزراعية[٢] . وسعى نظام قاسم ابتداء من ١٩٥٩ إلى تفكيك المنظمات التي قد تهدد امتيازاته وإلى إعادة إنشائها كتوابع ذيلية للدولة . حيث سيطر الموظفون الرسميون على الاتحادات العمالية . كما سيطرت وزارة الإرشاد (وزارة الثقافة والإعلام فيما بعد) على المنظمات الثقافية والمطبوعات ، في حين تقلصت على نحو مطرد المبادرات المستقلة للمواطنين ، بفعل المنظمات الشبابية التي كانت تديرها الدولة والمنظمات الفلاحية الخاضعة لها . وبعد عام ١٩٦٨ أصبحت

---

(١) ويشير فالح عبدالجبار إلى أن تلك كانت المرة الأولى التي اندمجت فيها ، منذ عام ١٩٢٥ ، السلطات التنفيذية والتشريعية في كيان واحد . راجع من **دولة الحزب الأوحد** ، ص١٧ .

(٢) من أجل الاطلاع على جهود ما بعد ١٩٦٣ لإجبار العمال على التواؤم مع سياسات الدولة ، راجع **الشؤون الاقتصادية العامة - السياسات الصناعية والاجتماعية والتنمية العمالية في الدول العربية في الشرق الأوسط** - التقرير السنوي عن الشؤون الاجتماعية والعمالية ، السفارة البريطانية ، بيروت ، موريس ، ٢٧ حزيران ، ١٩٦٧ ، أف سي أو ٩٦/١٧ .

(٣) وهي تشتمل على منظمات الطلائع والرواد التي تمت صياغتها على غرار منظمات النشء السوفيتية مثل الكومسومول . وللاطلاع على دراسة مستفيضة لفعاليات الطلائع ، راجع منظمة الطلائع ، وقائع المهرجان الأول للطلائع و النشء العربي ، القطر العراقي للفترة من ١٧ إلى ٢٧ تموز ١٩٧٩ (بغداد : منظمة الطلائع ، ١٩٨٠) .

النخبة الثقافية التي صاغت تصورات جديدة عن المجتمع السياسي خلال الخمسينات وخلال السنوات الأولى من حكم نظام قاسم معبأة من قبل البعث التكريتي لتنفيذ أهدافه وتعزيز سلطة الدولة . واتضحت مهام النخب الثقافية كغطاء لإخفاء استمرار فاعلية علاقات السلطة ، التي تستند إلى الصلات العشائرية والطائفية والطبقية ، بالإضافة إلى مهامها الأخرى كشطب التركة الوطنية العراقوية من السجلات التاريخية ، وحصر نطاق الدين بالمجال الفردي تماما ، وتقديس مفهوم جديد للقومية العروبية بتمركز عراقي[١] . ويمكن الاستخلاص بأن هذا النموذج هو تجمع علماني تحت غشاوة من التسلط القمعي .

ومع أن بعض المحللين قد لاحظوا تحولا في النظرة الأيديولوجية للبعث تجاه المجتمع السياسي والذاكرة التاريخية بفعل تأثير النزعة القومية العروبية ، بقدر ما كان يقترب من «الرافدينية» خصوصا في أواخر السبعينات ، ولكن ما يميز البعث التكريتي عن الأنظمة القومية العروبية السابقة له سواء كان نظام رشيد عالي الكيلاني في ١٩٤١ أم النظام البعثي الأول أو نظام عبد السلام عارف ، هو ولعه بدمج التوجه القومي العروبي بالنزعة الوطنية التي تتمحور حول العراق[٢] . كما إن المضارعة بين بعث قومي عروبي وآخر ميّال إلى «الرافدينية» تعجز عن إدراك تعقيدات القوى السياسية والأيديولوجية الفاعلة عقب ١٩٦٨ . فمن دون أخذ حضارات العراق

(١) من المهم ملاحظة أنه رغم اعتراف صدام بتأثير حركة ١٩٤١ على تشكله السياسي وتفضيل البعث العراقي لهذه الحركة في تحديده للمجتمع السياسي طوال القرن العشرين ، إلا أن مذكرات الصباغ تخلو من الاحتفاء بالحضارة العراقية القديمة . كما أنه ليس هنالك تأكيد على هذه الرؤية من قبل الفصائل البعثية ، سواء تلك التي كانت بقيادة فؤاد الركابي أم بقيادة علي صالح السعدي . وبهذا المعنى ، مثلت رافدينية البعث التكريتي نأيًا جديدًا عن البعثية العراقية عندما غيرت على نحو ملحوظ من توجهها القومي التقليدي .

(٢) راجع ، على سبيل المثال ، أماتزيا بارام ، الثقافة والأيديولوجيا في تشكيل العراق البعثي : ١٩٦٨-١٩٨٩ (نيويورك : مطبعة القديس مارتن ، ١٩٩١) ، والذي يركز فيه المؤلف على الطبيعة التنافسية لهاتين الرؤيتين أكثر مما يركز على الطبيعة التكاملية لهما . راجع بشكل خاص الصفحات ٣٨-٥٢ ، ٥٣-٥٧ ، ٦١-٩٦ .

القديمة بالاعتبار لا يمكن للنظام الجديد أن يدعي بتفرد ملاءمة العراق لاتخاذ دوره الطليعي من بين الدولة العربية في قيام الأمة العربية . فضلا عن ذلك ، إن التراث الرافديني للعراق هو التراث الوحيد الذي يخص على نحو لا لبس فيه كل العراقيين - من سنة وشيعة عرب وأكراد بالإضافة إلى الأقليات الأخرى على حد سواء[1] .

ومن ناحية أخرى ، هناك سبب ثالث لكون «الرافدينية» قد أصبحت مركزية جدا بالنسبة للفكر البعثي . ففي سعيه إلى تقليل المؤازرة للحزب الشيوعي العراقي ، اتجه حزب البعث إلى تطويع الثقافة الفولكلورية ، وقدم نفسه على أنه الممثل الحقيقي لمصالح الجماهير . ومن أجل تحقيق ذلك استخدم النظام الفولكلور ليبين القيم والمعايير والأولويات الثقافية التي كانت عراقية تماما . وهنا ، لم تستطع الحركة القومية العروبية أن تزود المسؤولين الثقافيين للنظام بلوحة مزج ألوان وافية من الرموز من أجل أن يرسم بها منظر «العراق الجديد» . ومثلما كانت عليه الحال مع نظام قاسم ، سعت الدولة إلى إظهار استمرار الحضارة العراقية وتواصلها من خلال تطويع الثقافة الفولكلورية ، حيث صار بإمكان العراقيين أن يشعروا بالفخر لانتمائهم إلى تراث عمره عدة آلاف من السنين ، مثلما بإمكانهم أن يشعروا بذلك إزاء الجذور العربية الأحدث للعراق . علاوة على ذلك ، إن الذاكرة التاريخية المرتبطة بالإمبراطورية العباسية حصريا ، وهي أعظم تركة عربية للعراق ، كانت تثير الإشكال . فمن ناحية أولى ، مثلت هذه الذاكرة حقبة من الاختلاف الأثني ، التي عمل خلالها الفرس المستعربون كما يزعم على تقويض تماسك الإمبراطورية ، مما أدى ذلك إلى إذكاء الجدل بصدد الشعوبية ، والذي استمر إلى أن أصبح جزء لا يتجزأ من السياسة العراقية المعاصرة . ثانيا ، ينم انهيار الإمبراطورية بفعل الغزو المغولي للعراق في عام ١٢٥٨ عن الضعف العربي[2] .

---

١) لقد كان هذا التعليق ساريًا عندما وصل البعث التكريتي لأول مرة إلى السلطة في ١٩٦٨ لأن الهيمنة العربية السنية كجماعة إثنية لم تكن لها صلة واضحة بالعراق القديم . ولكن ، حالما شرع البعث بالتأكيد على أن العراقيين القدماء كانوا ساميين أيضًا ، أصبح من العسير على أكراد العراق الشعور بأنهم ينتمون إلى حضارات العراق القديمة .

(٢) قدر عدد سكان العراق قبل الغزو المغولي بما يصل إلى ٣٠ مليون إنسان مقارنة بالعدد الحالي لسكانه والبالغ ٢٤ مليونًا .

وبما أن البعث كان يروج لنزعة قومية ضيقة ، فإن قدرته على تطويع الماضي كانت مقيدة «بحقل رمزي» أضيق نطاقاً .

حيث ميز البعث التكريتي نفسه عن الأنظمة السابقة من خلال وصعية لها شأنها من الأحداث المترابطة . وكانت قدرته على إبداء توقه الشديد لتحقيق الاستقرار السياسي ، خصوصا في أوساط الطبقات الوسطى الحضرية ، مركزية بالنسبة لهذا الأمر عقب أكثر من ثلاثين عاما من الاضطراب المتواصل . وعلى القدر نفسه من الأهمية عزف النظام الجديد مرة أخرى على وتر رغبة كانت أكثر وضوحا في أوساط الطبقات الوسطى الحضرية لعقد صلات أقوى بالماضي . ومع ذلك ، تضمنت محاولة إعادة كتابة التاريخ استبعاد ثقافة الجميع وتاريخهم ، باستثناء عدد صغير من العراقيين ، حيث أن الشيعة والأكراد والأقليات الأخرى والعمال وحتى العرب السنة الحضريين لم يحظوا إلا بمقدار ضئيل من الاعتبار اجتماعيا وثقافيا . ومما لا مفر منه أن هذه المحاولة التي لاقت ابتداء تجاوبا لدى الكثير من الطبقات الوسطى الحضرية المتعلمة ، وخصوصا خلال الارتفاع قصير الأجل في أسعار النفط ، قد ثبت فشلها تماما نظرا لضروب الحرمان القاسية التي رافقت الحرب الإيرانية العراقية وحروب الخليج .

ولكن يمثل انقلاب ١٩٦٣ الذي أطاح بنظام قاسم مفصلا حاسما في التاريخ العراقي الحديث ، بالمقارنة مع ثورتي ١٩٢٠ و ١٩٥٨ وحركة ١٩٤١ . إذ بينما أكدت ثورتا ١٩٢٠ و ١٩٥٨ على الاستيعاب السياسي والثقافي ، استندت حركة ١٩٤١ وانقلاب ١٩٦٣ إلى توصيف قومي عروبي ضيق للمجتمع السياسي العراقي ، قلص على نحو خطير من الحرية في التحزب والتعبير ، حيث وجه الانقلاب ضربة قاسية على نحو خاص للقوى الوطنية العراقوية ، من خلال قمع الحزب الشيوعي العراقي وهو أحد مكونات هذه القوى الأكثر نفوذا . كما أن صلات قيادة هذا الحزب بالطبقة العاملة والطلاب والمثقفين قد قطعت بفعل قتل الكثير من قياداته واعتقالهم . واضطر الحزب إلى الاتكال على حلفائه الأكراد ، وخصوصا الحزب الكردستاني الديمقراطي ، واتخاذ كردستان قاعدة أساسية يعمل من خلالها على معارضة النظام البعثي . وبما أن الحزب الشيوعي العراقي قد خسر قسما كبيرا من قياداته العربية في ١٩٦٣ ، ونقل قاعدة عملياته إلى كردستان ، فإن انقلاب ١٩٦٣ ركز على تشديد النزعة الطائفية ؛ لأن الشيوعيين قد أصبحوا إلى حد بعيد ممن يحسبون على الأكراد في بعض الأحياء العربية . وعلى الرغم من أن الإطاحة بالنظام البعثي الأول

من قبل عبد السلام عارف في تشرين الثاني ١٩٦٣ ، قد أنشأت بيئة سياسية أقل تضييقا نوعا ما ، إلا أن نظام التعدد الحزبي لأواخر الأربعينات والخمسينات لم يعاود الظهور في العراق على الإطلاق . وعقب ١٩٦٣ لم يعد بإمكان المثقفين ، الذين دعموا الإجراءات الديمقراطية أن يعملوا كجماعة ، كما باتت الصحافة المطبوعة خاضعة لرقابة الدولة على نحو متزايد .

وبعد انقلاب ١٩٦٣ ، هيمن ضباط الجيش ووكلاء الأمن وموظفو الدولة على الحياة العامة والخطاب الرسمي بشكل متزايد ، مواصلين السباحة في التيار نفسه الذي بدأ في ظل حكم قاسم وبخاصة عقب محاولة اغتياله في ١٩٥٩ . كما شهدت الفترة ما بين انقلاب ١٩٥٩ (وعقب عام ١٩٦٣بوجه خاص) و١٩٦٨ تهميشا مطردا للمنظمات والتجمعات التضامنية ، التي كان بإمكانها أن توفر رقابة على سلطة الدولة . وعلى الرغم من حصول بعض الحراك في السياسات التسلطية خلال العامين ١٩٦٥ و ١٩٦٦ تحت حكم رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز ، إلا أن السياسة العراقية بين العامين ١٩٦٣ و ١٩٦٨ قد هيمنت عليها نخبة صغيرة من ضباط الجيش والتكنوقراطيين والأيديولوجيين القوميين العروبيين . ورغم أن نظام قاسم قد تجنب السياسات الطائفية ، غير أنه كان هو بالذات وليس البعث أول من أخضع الاتحادات العمالية لسيطرة الدولة[1] . أما حقوق المرأة التي ضمنها الدستور المؤقت لنظام قاسم فقد تم تجاهلها مراعاة للاعتبارات الدينية من قبل الدستور المؤقت الثاني ، الذي أعلن عنه النظام البعثي الأول في عام ١٩٦٣ .[2]

وأصبحت الحياة السياسية أكثر اتساما بالطائفية عقب انقلاب ١٩٦٣[3] ، حيث ازداد تهميش الشيعة والأكراد ، وكان عبد السلام عارف مشهورا بكونه سنيا متطرفا إلى

---

(١) للاطلاع على تفاصيل هذه المجهودات ، راجع الملف المطول أف أو ١٤٩٩٩٦/٣٧١ ، الوضع العمالي والاتحادات التجارية ، ١٩٦٠ .

(٢) للاطلاع على دراسة للتشريعات المعاصرة في ١٩٥٨ و ١٩٦٤ و ١٩٧٠ ، راجع حسين عبد علي ، الوضعية القانونية لمواطني الجمهورية العراقية ، ١٩٥٨-١٩٧٩ ، مجلة الثقافة الجديدة ١٥٩ ، المجلدات ٣١-٣٢ (١٩٨٤) : ٥٢-٦٢ .

(٣) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٩٨٢ .

درجة قد شاع عنه بأنه كان يرفض حتى تلقي أية عناية صحية من الأطباء الشيعة[١] . ثم إن ناجي طالب ، وهو أحد الضباط الأحرار المعتبرين ، والذي كان أحد الشيعة الذين حققوا حضورا بارزا بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٨ ، كان يتردد في المبادرة إلى اتخاذ أية سياسات جديدة إبان فترة توليه لمنصبه كرئيس للوزراء ما بين نيسان ١٩٦٦ وأيار ١٩٦٧ . وتشير المصادر البريطانية إلى أن ناجي طالب قد عبر عن خشيته من تبني أية سياسات معادية للنخبة العربية السنية يمكن أن تؤدي إلى «السحل» ، وهو مصطلح باللهجة العراقية الدارجة للإشارة إلى سحل الجثث في الشوارع ، مثلما كان مصير الملك فيصل الثاني وعبد الإله في تموز ١٩٥٨[٢] . وكما يلاحظ حسن العلوي ، فإن نمط اللجوء إلى الشيعة البارزين خلال الأزمات - مثلما هي الحال مع صالح جبر لتمرير معاهدة بورتسموث في ١٩٤٨ ، وسيد محمد الصدر عقب وثبة ١٩٤٨ ، وفاضل الجمالي في ١٩٥٤ الذي أعطى للملكية صبغة إصلاحية على إثر انتفاضة ١٩٥٢ ، وناجي طالب إبان الصراع على السلطة بعد وفاة عبد السلام عارف ١٩٦٥ - لم يمثل أي تغيير في النموذج المهيمن على السلطة[٣] . وفي الواقع ، لم يمارس أيّ رئيس وزراء شيعي أيّة سياسات طويلة الأمد منذ إقامة الدولة العراقية الحديثة .

---

(١) إن خال (أو عم) الدكتور عصام الخفاجي الذي كان طبيبًا لعبدالكريم قاسم هو الذي كان مصدر هذه المعلومات ؛ لأنه سمع عبدالسلام عارف وهو يصرح بأنه لا يرغب أن يعالجه إلا الأطباء السنة . مقابلة ، جامعة نيويورك ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٩ .

(٢) أف سي أو ٤١٦/١٧ ، العراق : الشؤون السياسية - الداخلية : إدارة ناجي طالب ، ٩ آب ١٩٦٦ - ١٠ آيار ١٩٦٧ . وفي هذه الوثيقة يكتب السير ريتشارد بيمونت ، السفير البريطاني في بغداد إلى مكتب وزارة الخارجية في ٩ حزيران ١٩٦٧ ، معلقًا على شخصية ناجي طالب قائلاً : إن مشكلته تتمثل في أنه يريد أن يكون في وفاق مع الجميع . فهو ثوري في مرحلة ذبول ، وشيعي غير قادر على التوصل إلى تفاهم مع أبناء طائفته ، ولكن تظهر عليه مسحة من المازوخية الشائعة لدى الشيعة ، وتفتقر شخصيته الأساسية إلى صفة القيادة العامة مثلما يفتقر إلى الروح المعنوية العالية . و هو مدفوع بالخوف إلى درجة ملحوظة تمامًا ، مثلما عبر عن ذلك في أحاديث عديدة مع مدير إدارة شركة النفط العراقية ، وكان أحيانًا يسرّ لي بأنه يخشى من أن تسحل جثته في الشوارع من قبل الدهماء .

(٣) حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق (باريس ، مطبعة سيدي ، ١٩٨٩) ، ١٩٢-١٩٤ .

لقد أودى عدم الاستقرار السياسي للعراق بثقة الشعب بالنظام السياسي على نحو أكبر، وخصوصا عقب مقتل عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرة مروحية في نيسان ١٩٦٥ . كما تأكد الحكم غير الناجح لأخيه عبد الرحمن عارف بفعل الانحدار الاقتصادي المتواصل، وأدائه المهين في الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران ١٩٦٧ . ثم إن عدم رغبة الدولة في تطبيق خطة البزاز ذات الثلاثة عشر بندا في ١٩٦٦ لحل المشكلة الكردية حلا جذريا، فاقم من حدّة التدهور السياسي الذي اكتنف البلاد . وإبان انقلاب ١٩٦٨ كان عارف ورئيس وزرائه طاهر يحي قد تمت الإطاحة بهما من دون عناء ومن دون إطلاق طلقة واحدة على المنوال نفسه الذي تمت فيه الإطاحة بالثلاثي نوري السعيد وعبد الإله وفيصل الثاني في ١٩٥٨ .

وباختصار كان انقلاب ١٩٦٨ انعكاسًا للضعف المؤسساتي لنظام عارف_ يحي أكثر مما كان انعكاسًا للدعم الشعبي لحزب البعث[1] ؛ إذ بقيت السياسة العراقية شخصانية في قمة السلطة . وسواء كانت بزعامة فيصل الأول أم بكر صدقي، أم العقداء الأربعة أم نوري السعيد أم عبد الكريم قاسم أم علي صالح السعدي قائد انقلاب ١٩٦٣ أم الأخوين عارف، عجزت المنظومة السياسية عن تطوير مؤسسات سياسية قابلة للديمومة يمكن لها أن لا تنهار بانهيار نظم وقادة بعينهم . فمن دون مأسسة سياسية لم يكن أمام السياسة سوى الارتداد إلى مجموعات ليس لها وزن على المستوى الوطني، قدر ما تعتمد على الهويات العشائرية والأثنية والمناطقية . وهذه التوجهات ذات التركيز على المصالح الضيقة، والتي أنتجت معاودة متواصلة لتكوين التحالفات، مثلت وصفة جاهزة للاضطراب السياسي . وعليه ليس غريباً أن نجد بأن الأكراد الذين ساندوا البعثيين القوميين العروبيين للإطاحة بقاسم في ١٩٦٣ ، كانوا هم أنفسهم الذين انخرطوا في حرب ذات نطاق واسع مع نظام عارف - يحيى القومي العروبي عام

---

(١) مع أن هذه الحوادث تميل إلى دعم فرضية ثيدا سكوكيل من أن الثورات تنشأ في العادة نتيجة لضعف الدولة أكثر مما تتسبب بها تعبئة الجماهير، غير أن ما يبقى إشكاليًا هو تحديد فيما إذا كان ينبغي اعتبار الظروف التي تستولي في ظلها مجموعة صغيرة من المتآمرين على الدولة ثورة، في مقابل الانقلاب العسكري أو الاستحواذ غير المشروع على السلطة . راجع الدول والثورات الاجتماعية (كيمبردج : مطبعة جامعة كيمبردج، ٧٩)، ١٤-١٨ .

١٩٦٨ . لذلك لم تكن لأي تحالف من هذا القبيل القدرة على الاحتمال والصمود . وإذا ما كان هنالك من أمل فإنه ذلك الذي قدمه فحسب النموذج الوطني العراقوي ، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي ، من خلال رفض تحديد المجتمع السياسي وفقاً إلى الدين أو الانتماء الإثني ، حيث يمثل هذا النموذج رؤية استيعابية وقفت بفاعلية في وجه الزمر النخبوية التي سيطرت على السياسة العراقية طوال القرن العشرين تقريبا . وضمن هذا الإطار لضعف حزب البعث محليا وإقليميا في ١٩٦٨ ، ينبغي أن نفهم إصرار الحزب على إعادة كتابة التاريخ كجزء هام من مساعيه لتحقيق الهيمنة .

لقد تطور النظام البعثي عبر عدد من الأطوار ، حيث اتسم الطور الأول من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣ ببلاغة خطابية مناهضة للإمبريالية والصهيونية ومولعة بالمواجهة ، مثلما اتسم بالدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية وبمفاتحات حزب البعث للحزب الشيوعي من أجل تشكيل جبهة موحدة . وبعد عملية التأميم الناجحة لشركة نفط العراق في ١٩٧٢ ، وارتفاع أسعار النفط أوائل السبعينات والتخلص من أي منافسين جديين ، أخذ النظام يضايق باستمرار الحزب الشيوعي ، حليفه السابق ، ومضى صوب عقد صلات أوثق مع الغرب . وأصبح البعث في أوج سلطانه مع حلول عام ١٩٧٩ ، حيث تخلص صدام حسين من أحمد حسن البكر وحل مكانه ، وقضى على كل معارضة رئيسية في صفوف حزب البعث ، ومن ضمن ذلك عدد من الشيعة البارزين . كما كانت هنالك فسحة ضئيلة للتعبير الثقافي أوائل الثمانينات على الرغم من الحرب العراقية الإيرانية ، حيث سمح خلال تلك الفترة لبعض الصحف غير الحكومية بالعمل ونشر كتابات كانت محظورة سابقا ، كالمؤلفات التي تبدي منظورا أكثر تسامحاً مع عبد الكريم قاسم ، وتناولا أكثر انفتاحا على العشائر العراقية . وترافق هذا التطور بتحرر اقتصادي تخصخصت بموجبه قطاعات زراعية وتجارية ، وكذلك بعض مؤسسات القطاع العام . وعند نهاية الحرب في ١٩٨٨ ، دخل النظام مرحلة ثالثة صارت فيها مصداقيته عرضة لإثارة الريبة ، حيث أصبحت الضغوط الاقتصادية بفعل هبوط أسعار النفط وديون الحرب تفاقم الامتعاض الشعبي من عدم قدرة النظام على إنفاذ السياسات الجديدة التي وعد بأنها ستلي نهاية الحرب . كما عمّق غزو الكويت أزمة النظام بعد الحرب ، والتي ترافقت مع الهزيمة النكراء للعراق وانتفاضة شباط - آذار ١٩٩١ التي أوشك البعث خلالها على السقوط .

ولم تكن الأوضاع السياسية في تموز ١٩٦٨ بشير خير على النظام الجديد . فعلى المستوى الوطني لم يكن أحد يعرف غير زعيم النظام اللواء أحمد حسن البكر ، الذي لعب دورا رئيسيا في عملية الإطاحة بعبد الكريم قاسم وإعدامه . وكان النظام منقسما بشدة ، حيث لم يكد يمضي أسبوعان على تسلم السلطة حتى تفجر صراع الأعضاء غير البعثيين الأصغر سنا ، ممثلين بالمقدم عبد الرزاق النايف ، والمقدم إبراهيم الداوود من جهة ، والضباط الأكثر رسوخا ممثلين بالبكر ونائبيه اللوائين حردان التركيتي وصالح مهدي عماش من جهة أخرى . وكان طرد النايف والداود في ٣٠ تموز الذي اعتبره البعثيون «ثورة ثانية» بمثابة مشهد افتتاحي لمسرحية طويلة من التآمرات المتواصلة والتحالفات المتغيرة خلال السنوات الخمس الأولى للنظام الجديد .

ومع نفي كل من النايف والداوود ، برز إلى السطح في الحال نزاع جديد بين نائبي الرئيس اللوائين حردان التكريتي وصالح مهدي عماش(١) ، حيث لم يكن حردان التكريتي بعثيا ملتزما ، ووقف بوجه المحاولات لإعطاء النظام الجديد الطابع البعثي حصرا . واستندت قوته إلى سيطرته على القوة الجوية ، كما أنها جاءت من شعبية معينة كان يتمتع بها في أوساط الطبقات الوسطى الحضرية كنتيجة لكبحه تجاوزات الحرس الوطني في ١٩٦٣(٢) . في حين أن عماش الذي مثل الجناح اليساري لحزب البعث ، كان مولعا بفرض السيطرة الأيديولوجية على النظام الجديد . واتخذ الصراع بين النائبين شكل خلاف حول ما إذا كان بالإمكان السماح بزيارة ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث إلى بغداد أم لا . فعارض التكريتي الزيارة خشية من أن تقوي سيطرة حزب البعث على الحكومة . وفي الحقيقة ، لم يزر عفلق بغداد إلا في كانون الأول من عام ١٩٦٨ ، أي بعد ستة شهور من الانقلاب(٣) .

(١) ومما يؤكد على فكرة التذبذب الأيديولوجي وجود تقرير للسفارة البريطانية في بغداد يشير إلى أن النايف الذي ذهب إلى المغرب بعد عزله كان في الحقيقة مشكوكًا في أن لديه تعاطفًا مع جماعة الإخوان المسلمين . أف سي أو ٤١٨/١٧ ، وولكر ، الرباط ، وهذا التقرير كان معنونًا إلى مونتغمري ، قسم الشؤون الشرقية في مكتب الخارجية ، ٢ آب ١٩٦٨ .

(٢) أف سي أو ٤١٨/١٧ ، إيفانز ، بغداد ، إلى مكتب الخارجية ، ٢٢ آب ١٩٦٨ .

(٣) أف سي أو ٠١/١٧ ، الشؤون السياسية الداخلية في الشرق الأوسط : الحركة البعثية ، سوندرز ، بغداد ، إلى ماكنسون ، قسم الشؤون الشرقية في مكتب الخارجية ، ٢٧ أيلول ١٩٨٦ ؛ ==

وبالإضافة إلى المنافسات الشخصية والصراع الأيديولوجي، واجهت النظام مشكلات محلية خطيرة. فخلال السنينات عانت الدولة من عجز خطير في الميزانية بفعل ركود أسعار النفط، والذي تفاقم تأثيره نتيجة لإسراف النظام عارف في شراء الأسلحة لإرضاء الجيش، حيث اعتمدت الدولة طوال عقد من الزمان على عائدات النفط في حين استمر الركود في القطاع الزراعي[1]. ولم تكن المشكلة الكردية قد حلت لأنه لم يتمكن الجيش العراقي ولا الأكراد من تحقيق نصر عسكري. في حين كان الشيعة مستاءين من الدولة ويشعرون بالإقصاء من السلطة منذ انقلاب ١٩٦٣. وعانى الموظفون المدنيون من قلة الأجور وتفشي الفساد الإداري. ونتيجة لفقدان الثقة بالنظام الجديد، أخذ المقاولون ينظرون بحنين إلى الاصطلاحات المتحررة لوزارة البزاز. كما تجنب المستثمرون الأجانب السوق العراقية لعدم اطمئنانهم للسياسات الاقتصادية التي كان يتبعها النظام الجديد. وحافظ الحزب الشيوعي العراقي على شعبيته في أوساط المثقفين والطلاب وعمال المدن، جاعلا من إمكانية محاولته الاستيلاء على السلطة أمرا واردا على الدوام.

أما على المستوى الدولي، فكان النظام معزولا. كما أن قمعه للناصريين الذين أسهموا في انقلاب ١٧ تموز وضعه في مواجهة مصر. وبذلك وجه البعث التكريتي عداءه صوب منافسيه القوميين العروبيين، الذين رأى فيهم التهديد الأكبر بدلا من الشيوعيين، أعدائه التقليديين. لذلك، عندما زارت القيادات البعثية سجن أبو غريب سيء الصيت عقب الانقلاب، كان الناصريون والقوميون العروبيون من غير البعثيين، الذين يعرفون بالحركيين، هم الذين كانت تستهدفهم الزيارة عوضاً عن

= أف سي أو ٤١٨/١٧، العراق؛ الشؤون السياسية (الداخلية) - الوضع الداخلي (عقب انقلاب ١٧ تموز)، سوندرز، بيروت، إلى سوندرز، بغداد، ١٣ تشرين الأول ١٩٦٨؛ أف سي أو ٨٧١/١٧، تقرير إذاعة بغداد، ١٧ كانون الأول ١٩٦٩.

(١) ماريون فاروق سلاغلت وبيرت سلاغلت، العراق منذ ١٩٥٨ : من الثورة إلى الدكتاتورية (لندن : توريس، ١٩٩٠)، ٢٤٢-٢٤٦، ٢٦٥-٢٦٦، ٢٧٣-٢٨٢.

السجناء الشيوعيين[١] . ومن جهة الغرب ، كانت الصلات بالنظراء البعثيين السوريين خاضعة للمزاج اليساري لنظام دمشق ، لذلك ، شعر البعث التكريتي بارتياح أكبر مع قيادة الحزب المركزية الأكثر تقليدية لميشيل عفلق وشبلي العبسمي والياس فرح ، الذين لجؤوا إلى العراق في نهاية المطاف . ومن جهة الشرق ، ظل الشاه يدعم أكراد العراق الذين تلقوا أيضا الدعم من إسرائيل والولايات المتحدة . ولم يتمكن النظام من كسر طوق العزلة إلا من جهة الخليج الفارسي ، حيث كان يصور نفسه على أنه المدافع عن الحقوق العربية إزاء النزعة التوسعية للدولة الإيرانية .

ومن أجل مواجهة هذه المشكلات ، أقدم النظام الجديد على اتخاذ عدد من القرارات . أولا ، تعهد البكر للعراقيين بحل الحرس الوطني المفزع الذي لا تزال ممارساته عقب انقلاب شباط ١٩٦٣ ماثلة في أذهان الأهالي . ثانيا ، وعد النظام بإطلاق سراح كل السجناء السياسيين ، ودعا الموظفين المفصولين لأسباب سياسية إلى مراجعة القصر الرئاسي لتقديم طلباتهم للعودة إلى مناصبهم السابقة[٢] . ثالثا ، هيأ النظام إصلاحا شاملا للإدارة المدنية من أجل تحسين دعم الطبقة الوسطى الحضرية وتأييدها . رابعا ، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية ، تجنب النظام التطرف في إعادة هيكلة الاقتصاد . وأخيرا ، وفيما يشكل اعترافا ضمنيا بضعفه ، ضغط النظام من أجل تشكيل جبهة شعبية لكي تضم الجماعات القومية العروبية ، كما تضم الشيوعيين على الرغم من كراهية البكر الشديدة لهم .

وتوقع الكثير من المراقبين عمرا محدودا للنظام المفعم بصراع داخلي ، والذي لا يحظى إلا بدعم شعبي ضئيل . ومن جانب آخر ، ميز البعث التكريتي نفسه وبسرعة عن الأنظمة السابقة ؛ إذ خلال خريف ١٩٦٨ ، أعلن النظام عن «اكتشاف» الكثير

---

(١) مقابلة مع عزيز الحاج حيدر ، باريس ، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٠ . إن الحادثة الأبرز كانت تتعلق بفؤاد الركابي مؤسس حزب البعث في العراق ، والذي أعدم في السجن عام ١٩٧٠ ، حيث طرد من الحزب عام ١٩٦١ فالتحق بالحركة الناصرية ، وهو الأمر الذي لم يغفره له زملائه البعثيون السابقون .

(٢) وعندما تم الأمر ، أصبح كل السجناء الذين تم إطلاق سراحهم من الناصريين تقريبًا للنظام . كما أن بعض الشيوعيين ، من ناحية أخرى ، أطلق سراحهم كذلك . راجع أف سي أو ٤١٨/١٧ .

من مناورات مؤلفة من اختلافات محسوبة، عمادها [illegible] الأمريكية»، وشملت إحدى هذه الخلافات [illegible] عبد الخالق السامرائي. واستنادا إلى المراقبين البريطانيين، كانت هناك [illegible] والإصلاح السياسات التي تعد مقبولة من وجهة نظر النظام، حيث كان [illegible] السامرائي، على سبيل المثال، مؤشرا على أن النظام لن يسمح بعودة الإصلاحات [illegible] الرجل السياسية والاقتصادية الليبرالية[1].

وبينما كان أحمد حسن البكر يهيمن على فصائل النظام المتنافسة، برز إلى السطح حضور لناشط سياسي جديد على نحو محسوس. ففي قرية العوجة التي تقع جنوب شرق تكريت، أقبل صدام الذي كان معروفا بحركيته وعلى نحو خاص بمشاركته مع الزمرة البعثية التي حاولت اغتيال عبد الكريم قاسم في بغداد في تشرين الأول عام ١٩٥٩. وعلى إثر تعرضه للإصابة واضطراره إلى الفرار عبر الصحراء إلى سوريا عقب محاولة الاغتيال الفاشلة، والتعرض من ثم إلى السجن للفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥، تعلم صدام كيف يعمل في الخفاء[2]. ومن خلال صلته بالبكر عن طريق الزواج، أصبح صدام نائبا صغير السن للأمين العام للحزب إبان الانقلاب. ومع مجيء شهر تشرين الأول ١٩٦٨، انتبه الدبلوماسيون البريطانيون إلى سلطته المتزايدة ضمن الحزب وجهاز الدولة[3]، حيث وضع صدام

---

(١) أف سي أو ٨٦٩/١٧، ماكنسون، قسم الشرق الأدنى، إلى باد، مكتب الخارجية، ١٥ كانون الثاني ١٩٦٩؛ أف سي أو ٨٧١/١٧، العراق: تقارير عن الوضع الداخلي، أكلاند، بغداد، إلى ستيورات، قسم الشرق الأدنى في مكتب الخارجية، ٢٥ آب ١٩٦٩

(٢) إن هذا الحدث ودور صدم فيه بوجه خاص تمت المبالغة فيه من قبل البعث التكريتي، حيث أن رواية الأيام الطويلة التي تحولت إلى فلم ومسلسل تلفزيوني كانت من عدة وجوه إحياء لدور صدام في محاولة الاغتيال. راجع ألين دوغلاس وفيدوى مالتي دوغلاس، الرجولية والعروبة: صدام حسين كبطل أوحد، في كتاب المسلسلات الهزلية العربية: سياسة الثقافة الجماهيرية الناشئة (بلو منغتون: مطبعة جامعة إنديانا، ١٩٩٤)، ٤٦-٥٩.

(٣) أف سي أو ٨٦٩/١٧، جينر، بغداد، إلى هنكليف، قسم شؤون الشرق الأدنى في مكتب الخارجية، ٨ أيار ١٩٦٩. وتشير جينر إلى أن الملحق العسكري البريطاني في بغداد أخبره ==

حمده في المواقع الستراتيجية للجهازين الأمني والحزبي ، من دون أن يكون له حصة على واجهة الأحداث

ولم ترتفع حظوظ النظام كنتيجة لمهارات صدام فريدة الطراز في ... والتصفيات حسب ، ولكنها ارتفعت أيضا بسبب تزايد الواردات النفطية ... من مليار دولار في ١٩٧٢ إلى ثلاثة وثلاثين مليار دولار أمريكي في ١٩٨٠ ومع أن مجمل هذه الواردات كان مخصصا للتجهيز العسكري والمرافق الأمنية المتوسعة وتطوير البنى التحتية والرعاية الاجتماعية ، إلا أن حصة من الأموال كانت تكرس ، لتنمية صناعة «الإنتاج الثقافي» . وعلى الرغم من أنه لم يكن مسموحا إلا بصدور الصحف التي ترعاها الحكومة(١) ، غير أن عدد المطبوعات الرسمية الجديدة وخصوص المجلات قد تزايد على نحو مثير . كما أصبحت المهرجانات والمؤتمرات الدولية جزء من الحياة الثقافية العادية . وبالانتفاع من رعاية الدولة ، أقيمت المتاحف الجديدة وتزايد النشاط الآثاري على نحو ملحوظ .

ولكن ، لماذا كان يشعر البعث ، عقب تعزيز السلطة في ١٩٧٣ ، بالحاجة إلى القيام بحملة ضخمة لإعادة كتابة تاريخ الأمة وإعادة هيكلة التصورات بخصوص تراثها الثقافي؟ إذ تم التخلص من المعارضة في صفوف الحزب وكانت أسعار النفط مرتفعة ، كما جرى تركيع الحزب الشيوعي العراقي من خلال اعتقال ومضايقة أعضائه بفعل اشتراطات الجبهة الوطنية لعام ١٩٧٣ التي قيدت نشاطات الحزب . ومع ذلك ، لم ينفك صدام والبعث عن الشعور بالحاجة إلى تطويع الذاكرة التاريخية حتى مع استقرار وضع النخبة نسبيا وتضاؤل التهديد الشيوعي . وهنالك ثلاثة عوامل ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار للإجابة عن هذا السؤال الذي تصدر هذه الفقرة .

= زميله السوداني بأن صدام التكريتي كان رجلاً خطرًا جدًا ، لكنه لم يحدد لماذا كان يعتقد ذلك . أف سي أو ٨٧١/١٧ ، تقرير سياسي بخصوص العراق - مذكرة ، السفارة في بغداد ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ . وفي هذه المذكرة إشارة إلى أن صدام شاب واعد . وفي البداية كان من متطرفي الحزب . غير أن المسؤولية التي تولاها قد تكون هي التي صقلت شخصيته .

(١) كانت الصحف اليومية الرئيسية هي الثورة ، جريدة الحزب ، ثم صحف الحكومة وهي الجمهورية والعراق وبغداد تايمز الصادرة بالإنجليزية .

أولا ، شعر العديد من البعثيين بالحاجة إلى [illegible] على المصالح [illegible]
النخبة السياسية ، التي تسببت بعدم الاستقرار السياسي المتواصل [illegible]
تقريبا بعد الإطاحة بالحكم الملكي . ومن خلال طرح تعريف للمجتمع السياسي
يجمع ظاهريا كل عناصر المجتمع العراقي ، سعى البعث إلى التخلص من التناحر
السياسي عن طريق منح كل فرد ، على نحو رمزي ، مجالا ثقافيا وسياسيا محدودا
أما الجهد المبذول لإعادة هيكلة الذاكرة التاريخية ، من خلال التركيب بين القومية
العروبية و«الرافدينية» والثقافة الشعبية ، فكان يراد من ورائه إعطاء تعريف للمجتمع
السياسي يحشد الجميع ويقوي الدولة .

لقد امتحن النظام في سنواته الأولى بالاستياء الداخلي وبما لا يقل عن محاولتين
للانقلاب عليه . ولكن مؤامرة كانون الثاني عام ١٩٦٩ التي زعم ارتباطها بحلقة
تجسس إسرائيلية بإدارة يهود عراقيين كانت مفبركة لترويع الخصوم المحتملين . ورغم
ذلك ، جرت انقلابات بالفعل مثلما حصل في ١٩٧٠ و ١٩٧٣ ؛ إذ جرى إفشال
محاولة الانقلاب التي وقعت في كانون الثاني ١٩٧٠ من قبل اللواء عبد الغني الراوي
والعقيد صالح مهدي السامرائي . وفي تشرين الأول ١٩٧١ ، سرح حردان التكريتي
من منصبه ، الأمر الذي عكس الاهتمام بتأثير الجيش في النظام الجديد ، ثم اغتيل
هذا الرجل في منفاه في الكويت إبان شهر آذار من عام ١٩٧٢ . وعلى الرغم من أن
آخر تحد خطير للنظام الجديد في ١٩٧٣ والذي مثله مدير الأمن ، ناظم كزار ، قد تم
الإجهاز عليه بسرعة ، إلا أنه من الجلي بأن المعارضة الداخلية ظلت احتمالا قائما ،
سواء من قبل الجيش أم من قبل القوى الأمنية ؛ لذا فإن تكوين رؤية ذات طابع
هيمني توفر هوية أوسع نطاقا وأكثر ترابطا للجماهير والنخبة العراقية ، يمكن لها أن
تقلل من الحاجة إلى الاعتماد حصرا على الجهاز الأمني الواسع للدولة ؛ إذ شعر صدام
والبعث بأن القمع الظاهر لوحده لا يمكن أن يقيم أود النظام لحكم طويل الأمد .

ثانيا ، سعى كل من صدام وحزب البعث إلى محو النموذج الوطني العراقوي من
السجل التاريخي لكي لا يطلع عليه الشباب العراقيون على نحو خاص . ومن خلال
تبني تكتلات ذات طابع سلبي مع التوجه الوطني العراقوي ، واللعب على الصراعات
الفكرية لأولئك الذين ترتبط بهم ، سعى البعث إلى التخلص من تهديد المنافس
الرئيسي وبالتحديد الشيوعيين ، مثلما سعى كذلك إلى التشهير بعدد كبير من

الشيعة الذين يرون في الحركة القومية العروبية ، محاولة للحط بهم إلى مستوى الأقلية في دولة قومية عروبية ذات هيمنة سنية . فإذا ما استطاع النظام إقناع الشباب العراقيين بالنظر إلى الشيوعيين وغيرهم من الوطنيين العراقويين على أنهم غرباء لا ولاء لهم ، ويضمرون إلحاق الأذى بالعراق وكان بإمكان هذا النظام في الوقت نفسه صياغة مقولات لا يستغني عنها الشباب في النظر إلى الماضي والحاضر والمستقبل ، فإن منافسي البعث سيكون من العسير عليهم إلى حد بعيد تعبئة الجيل الأحدث سنا وكسبهم إلى صفوفهم . ولأجل أن يحط البعث من قدر الحركة الوطنية العراقوية التي اعتمدت على حضارات العراق القديمة في العديد من رموزها السياسية والثقافية ، لجأ هذا الحزب إلى ابتكار ذاكرة «رافدينية» خاصة به كمكمل للتوجه القومي العروبي للحزب .

ثالثا ، تحتاج الجهود البعثية في إعادة كتابة التاريخ إلى أن تفهم ضمن إطار دولي لأنها لم تصمم للترويج لبرنامج البعث محليا فحسب ؛ بل قد تم التخطيط لها كي تلبي أهداف سياسة الحزب الخارجية كذلك ، حيث كانت المؤتمرات التي ترعاها الدولة والاتحادات المهنية والمجلات تستقطب باستمرار مثقفين من بلدان عربية أخرى ؛ لإظهار التزام العراق بالتوجه القومي العروبي . في حين أن تركيز الدولة على تراثها الرافديني والعربي الإسلامي كان من أجل التأكيد على التفوق الثقافي للعراق في مواجهة مصر وسوريا ، منافسيها الرئيسيين ، على زعامة التوجه القومي العروبي . ولقد سمحت ثروة العراق النفطية حتى الثمانينات بجلب أعداد كبيرة من المثقفين العرب والأجانب إلى البلاد ، حيث كانوا يعاملون بسخاء يبرز وضع العراق كزعيم محدث النعمة للعالم العربي[1] .

وإذا ما أردنا أن نأخذ في الاعتبار توجهات القوى الأيديولوجية العاملة في العراق عام ١٩٦٨ ، ينبغي علينا التطرق إلى كل من الاهتمامات القومية العروبية والوطنية العراقوية على حد سواء . ففي أوساط القوميين العروبيين والطبقة الوسطى

---

(١) يروي أستاذ في الهندسة في جامعة رتجرس كيف أنه خلال زيارة للأمريكان العرب إلى العراق في السبعينات ، قام مسؤولون عراقيون بتسلق الباص السياحي وراحوا ينثرون الدنانير العراقية على الزائرين .

الحضرية بالتحديد ، كان عجز نظام عارف خلال الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران ١٩٦٧ قد أورث استياء عاما ، خصوصا مع ضعف النظام وحكمه غير الفاعل . في حين أن البعث بموقفه المتطرف إزاء إسرائيل كان قادرا على كسب تأييد شعبي خصوصا في أوساط الضباط والطبقات الوسطى الحضرية ، وتمييز نفسه من ثم عن النظام العارفي . أما الصراع مع أنداده البعثيين في سوريا المجاورة وخصوصا مع الفصيل اليساري ، الذي قدر له أن يتسلم السلطة بقيادة صلاح جديد في ١٩٦٦ ، فإنه قد فرض أيضا على البعث التكريتي أن يثبت بأن مؤهلاته البعثية كانت هي الأكثر أصالة[1] . ومن الجلي أن الصراع بين إسرائيل والبعث السوري يحتاج إلى أن يصاغ هو الآخر وفقا للتعابير القومية العروبية .

ومن ناحية أخرى ، لم يكن بوسع النظام أن يستبعد السكان العرب من غير السنة وخصوصا الشيعة والأكراد في مواجهة جيران معادين كسوريا وإيران وتركيا . وفي هذا الإطار ، كانت الحركة القومية العروبية المتصلبة غير مثمرة ، خصوصا في ضوء خيبة الأمل بالحركة العروبية عقب هزيمة مصر ، محور الوحدة العربية ، في ١٩٦٧[2] . ثم إن حاجة النظام إلى توسيع قاعدته الاجتماعية ، والتي أدت إلى قيام «الجبهة الوطنية التقدمية» بالاشتراك مع الحزب الشيوعي العراقي ، قد جاءت بالضد من الموقف العروبي الإقصائي أيضا ؛ لأنه كان يعمل على منع النظام الجديد من اجتذاب اليسار السياسي . وبالرغم من تأكيد صدام على أنه كان شديد التأثر بمذكرات صلاح الدين الصباغ ، «فرسان العروبة في العراق» ، إلا أن التوجه البعثي التكريتي كان مختلفا عن القومية العروبية للصباغ وللمشاركين في حركة ١٩٤١[3] .

---

(١) للاطلاع على متابعة للنزاع بين الجناحين السوري والعراقي لحزب البعث ، راجع فاروق سلاغلت وسلاغلت ، العراق منذ ١٩٥٨ ، ٢٠٢-٢٠٣ .

(٢) بارام ، الثقافة والأيديولوجيا ، ١٣-١٧ .

(٣) راجع مقابلة ماجد خضوري مع صدام مثلما يرويها في كتابه العراق الاشتراكي : دراسة للسياسة العراقية منذ ١٩٦٨ (واشنطن دي سي : معهد الشرق الأوسط ، ١٩٧٨) ، ٧٣ . كما يستشهد الخضري بمذكرات الصباغ على أنها فرسان العروبة في الميزان (دمشق ، ١٩٥٦) ، في حين أن عنوان النسخة لدي هو فرسان العروبة في العراق .

لقد عانى النظام من تناقض أيديولوجي عميق . فمن ناحية ، لم يكن بمقدوره أن يتبنى الأيديولوجية القومية العروبية الإقصائية ، خشية الإمعان في استبعاد الشيعة والأكراد والشيوعيين . ومن ناحية أخرى ، لم يكن بمقدوره اعتناق التوجه الوطني العراقوي ، الذي كان يتناقض مع التراث الأيديولوجي للحزب ، والذي يؤكد على الوحدة العربية . فلو انحاز النظام كثيرا إلى جهة اليمين لأمكن أن يحط البعث من مصداقيته «الثورية» . ولو بالغ في الميل إلى جانب اليسار لأمكن أن يخسر دعم الطبقات الوسطى المهيمنة ومجموعة ضباط الجيش والتجار وقطاعات المجتمع المحافظة كالمرجعية الشيعية ؛ لذا أطلق النظام على نحو فيه دهاء بيانات أيديولوجية غامضة وشديدة التجريد . وعوضا عن التركيز على الأيديولوجيا ، قدم نموذجه الثقافي الجديد وسيلة ماكرة لحشد التأييد والدعم الشعبي . ومما لا ريب فيه أن البيانات الزاعقة بصدد «الكيان الصهيوني» وشرور الإمبريالية قد تواصل صدورها من خلال الصحافة الخاضعة لسيطرة الحكومة . ومع ذلك ، لم تقترن هكذا بيانات بأية مساع جدية للوقوف بوجه إسرائيل أو المصالح الغربية في العالم العربي . وظلت الأيديولوجيا البعثية التقليدية بمكونها القومي العروبي على وجه الخصوص مظهرا خادعا يتجلبب به البعث التكريتي . كما خضعت باستمرار لهوية وطنية جديدة تستوحي إلهامها من ماضي العراق الوطني ، أكثر مما تستوحيه من المؤسسين الفكريين لحزب البعث في الشام كميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار .

وكان المجهود الضخم لإعادة بناء ذاكرة تاريخية ردة فعل أيضا على ثورة تموز ١٩٥٨ ، ونتيجة للخشية من الحركة القومية العراقوية التي إذا لم تكن تشكل تهديدا سياسيا آنيا ، فإنها كانت تقبع كبديل للمشروع البعثي ؛ إذ إن النزعة الوطنية العراقوية مثلما تمثلت خصوصا في الحزب الشيوعي العراقي والمثقفين اليساريين ، ومن توالوا على الحزب الوطني الديمقراطي ، قد وفرت للشيعة وللأقليات فرصة للاندماج في مجتمع سياسي وطني للعراق . في حين أنشأت القومية العروبية بصيغتها الشوفينية وشكلها البعثي التآمري دولة طائفية ، كانت على الدوام تحت سيطرة العرب السنة حتى عندما كانت تفسح لرعاياها من الشيعة والأكراد والأقليات الأخرى قدرا يسيرا من المجال السياسي والثقافي . بينما يدلّ تأكيد المفكرين المنفيين والمعارضة العراقية الديمقراطية على أن «الديمقراطية هي الرد الأوحد» بأنّ الاستقرار

السياسي في العراق يعتمد على معالجة مظالم أولئك الذين كان يتمُ إقصاؤهـم عادة من السلطة[1] . كما أن إرهاب البعث وعنفه واتكاله على الصلات القرابية في صيغة بنية العشيرة وما يتفرع عنها من أفخاذ ، وصولا إلى العائلة في إقامة البنية التحتية للدولة ، قد مثلا ضربا من الرؤية السياسية الضيقة التي عارضتها تماما الرؤية الوطنية العراقوية للحزب الشيوعي العراقي وأيديولوجيته[2] ، حيث إن تركيز الحزب الشيوعي العراقي على العدالة الاجتماعية يقف بتناقض حاد مع محسوبية البعث التكريتي وفساده الداخلي ، الذين راكمت نخبة الحزب من خلالهما ثرواتها[3] .

ولقد ساعد التوجه القومي العروبي البعثيين على اختلاق ذريعة لإخفاء هذه البنية التحتية عن أنظار الشعب . فهذا التوجه لم يوفر فقط موشورات مفهومية للنظر إلى الماضي من خلالها ، ولكنه سمح أيضًا للبعث أن يدك اليسار دكًا بسبب ضيق محور اهتمامه العراقوي . فضلاً عن ذلك ، أسهم هذا التوجه بصرف الأنظار بعيدًا عن المشاكل المحلية ، وسمح للنظام بالتأكيد على القضية الفلسطينية والإمبريالية الغربية والتهديد الذي تمثله إيران . ومع ذلك ، عندما شعر النظام بأنه قد أصبح في وضع أكثر أمانًا ، وبشكل خاص نتيجة لارتفاع أسعار النفط واتفاق التسوية مع شاه إيران ، في

(١) راجع ، على سبيل المثال ، مجلة جمعية الديمقراطيين العراقيين التي تتخذ من لندن مقرًا لها ، الديمقراطي ، من أجل الاطلاع على هذه الرؤية : العددان ١٧ و١٨ (شباط - أذار ١٩٩٤) ، وعدد ٢٨ (تموز ١٩٩٦) ، وعدد ٣٣ (نيسان ١٩٩٩) . ولقد ترأس هذه الجمعية الشاعر العراقي الكردي المعروف بلند الحيدري حتى وفاته في ١٩٩٦ ، ثم تلته زوجته دلال الحيدري على رئاسة هذه الجمعية . أما المجلة فكان ناشرها هو محمد الظاهر الذي كان على رأس مديرية الحقول النفطية إبان حقبة عبدالكريم قاسم .

(٢) وفي هذا الإطار ، أشار رائد فهمي ، رئيس تحرير مجلة الثقافة الجديدة ، إلى مفارقة أنه في العراق المعاصر ليس هنالك من وطنيين حقيقيين سوى الشيوعيين ، لأنهم يشكلون التنظيم السياسي الوحيد الذي يمثل العراق بأكمله أكثر مما يمثل مصالح طائفية ، أو مناطقية ، مقابلة في باريس ، ١٢ كانون الثاني ، ٢٠٠٠ .

(٣) وتفترض هذه العملية لجمع الثروات بعدًا مكانيًا كذلك لأن أعضاء حزب البعث كانوا يسكنون في أحياء معينة في بغداد كالمنصور .

١٩٧٥ بخصوص شط العرب مقابل إيقاف دعم إيران للأكراد ، برز على نحو أوضح التركيز على الحضارات القديمة للعراق أو «الرافدينية» عوضا عن القومية العروبية .

إن المساعي لإقامة ذاكرة تاريخية «رافدينية» تعود بأصولها إلى النخب اليسارية للأربعينات والخمسينات من القرن الفائت . وفي هذا الصدد كان البعث التكريتي متأثرًا بالجهد المنظم للمثقفين الوطنيين العراقويين في ظل حكم عبد الكريم قاسم ، سواء في إطار الدولة أم في إطار المنظمات شبه الرسمية كاتحاد الأدباء العراقيين ، عندما سعى الحزب إلى جر الدولة إلى مجال الإنتاج الثقافي ، حيث إن تأكيد هؤلاء المثقفين على التراث الشعبي وعلى الرموز المستقاة من تاريخ العراق القديم ، وإعطاء الأهمية للطبقة الاجتماعية كوحدة تحليلية يمكن أن نجده ، إذا ما أردنا إعطاء بعض الأمثلة ، في منحوتات جواد سليم ، وشعر عبد الوهاب البياتي ، والتدوين التاريخي لفيصل السامر . فضلاً عن ذلك ، إن نموذج جعل الذاكرة الرسمية خاضعة لرعاية الدولة كان مستقى من مساعي المثقفين اليساريين إبان حكم قاسم ، مثلما كان مستوحى من كتابات ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار والمنظرين الأيديولوجيين الآخرين لحزب البعث ، والذين كانوا منشغلين أيضًا بالتاريخ . وعلى أية حال ، كانت الذاكرة التاريخية البعثية التكريتية ، تتسم بضيق الأفق والإقصاء على نحو أكثر مما تتسم به الذاكرة التاريخية التي رعتها الدولة في ظل حكم قاسم ؛ إذ سعت جهود فرض الطابع البعثي على الثقافة والتاريخ العراقيين إلى استبعاد الوطنيين العراقويين مرة واحدة وإلى الأبد من الذاكرة التاريخية للأمة ومن برنامجها السياسي بالنتيجة .

وارتبط الهدف الثاني لجهود الدولة من أجل تطويع الماضي بضعف الإيديولوجيا البعثية وتناقضاتها . وكانت الكراسات والعظات الإيديولوجية كآلية للإقناع أقل فاعلية من خلق ثقافة وطنية سياسية يمكن أن يستجيب الشعب لها رمزيًا وماديًا ، حيث تداخل تطويع الدولة للماضي مع مشاعر التوق الشديد عند الكثير من العراقيين لإحساس أقوى صلة بالزمان والمكان ؛ إذ مازالت دولة الأمة فتية وعلاقاتها مع جيرانها مضطربة . كما اضطر العديد من العراقيين إلى قطع جذورهم الريفية والانتقال إلى المدن . ولذلك لم يستحسن أعضاء حزب البعث أنفسهم فقط عملية إعادة تفحص الماضي ، بل إن الشعب العراقي بأجمعه فعل ذلك أيضًا ؛ لأن العراقيين كانوا يرغبون بوجود صلة أقوى تربطهم بتراثهم الثقافي وأصولهم التاريخية .

وكان الهدف الثالث يتمثل في رغبة البعث بإعادة تشكيل تصورات الجيل الأحدث سنًا بقدر تعلق الأمر بالماضي . وخلال زيارتي الأولى للعراق في شهر أيار عام ١٩٨٠ ، فوجئت بالرغبة التواقة لدى مضيفيّ من وزارة الثقافة والإعلام لترتيب لقاءات مع المنظمات الشبابية التي ترعاها وزارة الشباب كمنظمات الطلائع والفتوة والأندية الرياضية(١) . ثم إن تأسيس مجلة الطليعة الأدبية خلال الحرب العراقية الإيرانية ، وهي موجهة في الأساس إلى الكتاب الشباب ، لم يكن سوى مؤشر آخر على اهتمام النظام باستمالة الشباب العراقيين(٢) . وعلى الرغم من أن حرية التعبير والمشاركة السياسية كانتا مقيدتين إلى حد كبير ، إلا أن العديد من المجلات الجديدة والمهرجانات الشعرية وسلاسل الإصدارات قد وفرت متنفسًا لجيل الشباب لكي يعبر عن نفسه ، على نحو ليس فيه تحد للسيطرة البعثية على الدولة والمجتمع ، حيث أصبحت كتابة التاريخ والنقد الأدبي والدراسات الفلكلورية من المتنفسات الهامة للمثقفين العراقيين ، الذين أخذوا بالبروز وتركوا آثارهم على الإنتاج الثقافي . ومن خلال معايير بادية للعيان وأخرى ضمنية فيما يتعلق بما يمكن نشره أو لا ، كان حزب البعث يطبّع الشباب العراقيين اجتماعيًا لكي يتقبلوا نظرته الخاصة ، حيث كان المثقفون المطلوب منهم الكتابة في المواضيع الملائمة للتصورات الثقافية للدولة وماضيها ، يجترحون الأساليب «الصائبة سياسيًا» لمقاربة مواضيعهم وبحوثهم . لكن النتائج ، كما سنشهد في الفصل الثامن ، لم تأت على الدوام وفقًا لما كانت تنشده الدولة .

---

(١) في أحد المواقع ، أعطوني وثيقة مستنسخة ورد فيها بإيجاز العديد من الفعاليات المتاحة للفتيان المشاركين في مركز الشباب في بغداد للكرخ والرصافة . وبالإضافة إلى التدريب الرياضي ، ضم الجدول الشهري من ٣١ أيار إلى ٣٠ حزيران حلقات نقاشية عن البحث الاجتماعي وعلم النفس الاجتماعي للتعليم في المدارس الابتدائية ، والسياحة والمنطق والخدمة الاجتماعية و التخطيط . ومن الجلي أن هذه المراكز لم توظف لتوفير التسهيلات الرياضية حسب ، ولكنها كانت سبلاً للتعليم المكثف بعد انقضاء الدوام في المدارس وللتلقين الحزبي كذلك .

(٢) مقابلة مع منذر الجبوري ، سكرتير تحرير مجلة الطليعة العربية ، ٨ حزيران ١٩٨٤ . وصدرت المجلة لأول مرة في تشرين الثاني ١٩٧٤ . راجع زاهدة إبراهيم ، كشاف الجرائد والمجلات العراقية ، ١٨٦٩-١٩٧٨ (كويت : دار النشر والمطبعة الكويتية ، ١٩٨٢) ، ٤٣ .

وإذا ما كان البعث التكريتي قد جعل نمو إيديولوجيا متماسكة رهنًا بانتحال ذاكرة تاريخية من خلال الإنتاج الثقافي ، فما هي الأشكال التي اتخذها هذا المسعى؟ أولاً ، زاد النظام في أعداد الصحف والمجلات لفئات متنوعة من أنصاره . كما شهد المثقفون زيادة مفاجئة في عدد الإصدارات الأكاديمية والبحثية من قبل وزارة الثقافة والإعلام . وتشمل أبرز الأمثلة على ذلك مجلة التراث الشعبي التي صدرت لأول مرة كمجلة خاصة في أيلول ١٩٦٣ ، والتي تقطع صدورها إلى أن سيطرت عليها الوزارة في ١٩٦٩ ، ثم مجلة المثقف العربي (في١٩٦٩) ، ومجلة المورد (في ١٩٧١) ، ومجلة الخليج العربي (في ١٩٧٠) ، ومجلة آفاق عربية (في ١٩٧٥) ، ومجلة المؤرخ العربي (في ١٩٧٥)[١] . كما أصدرت المؤسسات الحكومية الأخرى مطبوعات مهمة كمجلة السينما والمسرح التي أصدرتها دائرة السينما والمسرح . ولا ننسى بأن الجامعات قد أصدرت أيضا المزيد من المطبوعات المتخصصة ، التي وإن لم تكن تحت سيطرة وزارة الثقافة والإعلام مباشرة إلا أنها كانت تخضع لرقابتها بالتأكيد ، حيث صدرت مجلة التراث العلمي العربي (١٩٧٧) من قبل مركز إحياء هذا التراث في جامعة بغداد ، وصدرت مجلة آفاق جامعية (١٩٧٧) باللغتين العربية والكردية من قبل جامعة السليمانية ، كما أصدرت جامعة بغداد مجلة كلية الآداب[٢] . وغالبًا ما كانت ميزانيات هذه المطبوعات كبيرة جدًا . فمجلة آفاق عربية ، على سبيل المثال ، بلغت ميزانيتها عند التأسيس ٢٥٠,٠٠٠ دينار عراقي (أي بما يعادل ٨٣٣,٠٠٠ دولار أمريكي) .

كما أن الجمعيات المهنية والمنظمات النسوية والنقابات العمالية والتعاونيات الفلاحية كانت تمثلها مطبوعات حكومية كذلك . وظهرت اهتمامات المحامين في مجلة الحقوقي العربي (١٩٧٦) . في حين مثل القطاع الصناعي مجلة الصناعة والزراعة (١٩٧٧) التي أصدرها اتحاد الصناعات العراقية . وأصدر اتحاد النساء العراقي مجلة المرأة في ١٩٧٠ . ومثلت العمال مجلة وعي العمال (١٩٦٩) التي أصدرها الاتحاد العام لنقابات العمال ، ومثلت الطلاب مجلة وعي الشباب (١٩٧٤) التي أصدرها الاتحاد

---

(١) للمزيد من المعلومات عن هذه الإصدارات ، راجع إبراهيم ، كشاف الجرائد والمجلات .

(٢) الوقائع العراقية ، ٢٢ كانون الأول ١٩٧٥ ، المادة ٢ب .

العام لشباب العراق ، أما الفلاحون فمثلتهم صحيفة أسبوعية أسسها الاتحاد العام للجمعيات التعاونية الفلاحية في ١٩٦٨ واسمها صوت الفلاح . وفي بعض الحالات ، توقفت إصدارات مهنية كمجلة الأجيال الناطقة باسم نقابة المعلمين[١] .

ومما له دلالة ، أن المطبوعين اللذين ظهرا مباشرة تقريبًا عقب انقلاب ١٩٦٨ كانا متعلقين بالعمال والفلاحين ، في حين أن المطبوعات المهنية والفكرية لم تشرع بالصدور إلا في أوائل وأواسط السبعينات من القرن الفائت . لذلك ظهر على العديد من إصدارات النظام الجديدة تأثير اليسار العراقي مثلما يلاحظ من عناوينها كوعي العمال ؛ إذ سعت المطبوعات الجديدة إلى مجاراة الصحف والمجلات التي ظهرت إبان الخمسينات وحقبة قاسم . فعلى سبيل المثال ، انتحلت مجلة المثقف العربي دور المجلة اليسارية المعتبرة ، المثقف ، والتي كان أول صدور لها في ١٩٥٤ . وانتحلت مجلة المرأة «العراقية» عنوان المجلة التي أصدرها اتحاد النساء العراقي ذو الميول الشيوعية بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ . كما أظهر تشجيع الثقافة الشعبية بالمثل التأثير اليساري على المساعي البعثية لانتحال ذاكرة تاريخية . وكان ربط هذه المطبوعات بالقومية العروبية بدلاً من الوطنية العراقوية دالاً على جهود النظام لجعل الهوية العربية الموحدة بديلاً من التصور الطبقي أو الاجتماعي الديموقراطي للمجتمع العراقي .

لقد تضمن استغلال البعث للإنتاج الثقافي والفكري من أجل تحقيق غاياته إصدار كتب باللغة الإنجليزية كانت تطبعها وتنشرها أيضًا وزارة الثقافة والإعلام . فظهرت مجلة جلجامش في ١٩٩٠ برئاسة تحرير أحد الرقباء الرئيسيين على الإنتاج الثقافي العراقي ألا وهو ناجي الحديثي[٢] . ومجلة أور التي ذيّلت بعنوان فرعي يقول

---

(١) تم إغلاق المجلة في كانون الأول ١٩٦٩ . أما الإصدار الآخر لنقابة المعلمين العراقيين فهي مجلة أخبار نقابة المعلمين التي يبدو أنها توقفت عن الصدور في ١٩٦٥ . ولمعرفة المزيد عن هذا الإصدار ، راجع إبراهيم ، كشاف الجرائد والمجلات .

(٢) لقد كان الحديثي مديرًا للمركز الثقافي في لندن وأصبح فيما بعد مدير المطبوعات في وزارة الإعلام ابتداء من ١٩٧٩ . وتسلم بعد ذلك العديد من المناصب الدبلوماسية وبضمنها تعيينه سفيرًا في النمسا وهو منصب هام نظرًا إلى أن مقرات منظمة أوبك تقع في فيينا . وعند سقوط البعث ، كان يشغل منصب وزير العراق للشؤون الخارجية .

إنها المجلة الدولية للثقافة العربية ، كانت بالمثل مجلة حسنة المظهر صقيلة الورق . وكان يقوم بطباعة وتوزيع كلتا المجلتين المركز العراقي الثقافي سابقا في لندن ، بما تحتويان عليه من مقالات دبجها مثقفون عراقيون وعرب بارزون في مجالات الأدب والرسم والعمارة والفنون التشكيلية والشعر والقصة القصيرة والتصوير الفوتوغرافي . إن هذه المطبوعات الدورية وغيرها كتلك المتعلقة بالمواقع الإسلامية أو بالأزياء العراقية لم تصمم إلا لكي تحاكي ، من حيث الشكل على الأقل ، الإصدارات الغربية . أما المطبوع الآخر باللغة الإنجليزية ، وأقصد مجلة المرأة العراقية التي أصدرها اتحاد النساء العراقي ، فكانت مصممة لإعطاء صورة غربية حداثوية عن المجتمع العراقي . ويتبين من عدد هذه المجلة الصادر في خريف عام ١٩٨٢ بأنها موجهة في الأساس لكي تقرأ في بريطانيا وفرنسا . وعقب المقالة الإجبارية التي تحض على عبادة شخصية صدام ، تنشر المجلة مقالات متعلقة بعدة موضوعات ، منها الأزياء والطبخ والنساء في الجيش ، والنساء في مضمار صناعة السينما العراقية . وهنالك مطبوعات أخرى صقيلة ومتكلفة من قبل دار الأزياء العراقية باللغتين العربية والإنجليزية(١) . وبذلك أصبحت الملابس ونماذج الموضة وسيلة لجذب انتباه القارئ الغربي إلى التراث الحضاري للعراق ، وإلى أهمية صدام كقائد للعراق . فعلى الصفحة الأولى ، على سبيل المثال ، نعلم بأن «العراق مهد الشمس والحضارة» والصفحة الأولى التي خط عليها أول حرف من حروف الأبجدية التي تعلمها الإنسان حتى ذلك الحين . . . . وهو موطن نبوخذ نصر وآشور بانيبال وحمورابي وهارون الرشيد وصلاح الدين الأيوبي و«صدام حسين» . ولعل المطبوع الأكثر أهمية باللغة الإنجليزية للنظام البعثي كان يتمثل في مجلة العراق اليوم ، التي وفرت مواضيع عامة لافتة للمتلقين الغربيين . وحتى وزارة النفط قد أصدرت هي الأخرى بدورها مطبوعات للاستهلاك الغربي(٢) .

---

(١) وزارة الثقافة والإعلام ، دار الأزياء العراقية (بغداد ، ١٩٨١) .

(٢) راجع ، على سبيل المثال ، وزارة النفط ، قسم الإعلام والعلاقات العامة ، صيرورة نفط العراق (بغداد ، من دون تاريخ [حوالي عام ١٩٨٠]) . و عندما التقيت في أيام ١٩٨٠ بالحديثي الذي كان آنذاك مدير المطبوعات في وزارة الإعلام ، عرض عليّ شراء عشرة آلاف نسخة من أي كتاب مفضل للعراق لكي يوزع من خلال السفارات العراقية في كل أرجاء العالم . و لكن قبل تقديمه ==

وفي مسعى لتوسيع انتحال ثقافة وذاكرة تاريخيتين ليشمل الميدان الدولي ، جند البعث التكريتي مثقفين غربيين على وجه الخصوص . وأحد أبرز هؤلاء هو المستشرق المعروف بيير روسي ، الذي أنشأ مركزًا ثقافيًا فرنسيًا في مصر وآخر في بغداد فيما بعد ، حيث كان يعمل ملحقًا ثقافياً لدى السفارة الفرنسية إبان السبعينات . وكانت كريستين موس هيلمز هي المؤلفة الأخرى الأقرب للنظام وصاحبة كتاب (العراق : الجناح الشرقي للعالم العربي) ، والذي سعى إلى تعزيز الصورة البعثية لدولة محاصرة وهي في حالة دفاع عن حدود الأمة العربية ، إزاء أولئك الذين ينوون تقويض وحدتها كالإيرانيين[١] . كما تم توظيف مصورين وكتاب غربيين أقل شهرة لتقديم كتابات وصور تضفي الطابع الرومانسي على المجتمع والفن الشعبي العربي ، ولترجمة الأدبيات التي تدعم المنظورات البعثية للمجتمع العراقي[٢] .

وتتوافق بنية الإنتاج الثقافي البعثي مع ما يماثلها لدى الأنظمة القومية العربية الأخرى التي لا تقبل بالتعددية كنظامي البعث السوري والناصري ، حيث كانت

= لهذا العرض ، قدّم لي الحديثي تبريرًا مستفيضًا لشنق أربعة عشر يهوديًا عراقيًا في ساحة التحرير ليقيس ردة فعلي . ولا حاجة للقول بأنني لم أنتهز الفرصة للاستفادة من عرضه .

(١) كريستين موس هيلمز ، العراق : الجناح الشرقي للعالم العربي (واشنطن ، دي سي : مؤسسة بروكنز ، ١٩٨٤) .

(٢) راجع ، على سبيل المثال ، مصورات عن الجنود والمجتمع العراقيين خلال الحرب العراقية الإيرانية التقطها كين سبريج ، دخان في نهاية الطريق (لندن : المركز الثقافي العراقي ، ١٩٨١) . ومع أنني قد أسبق الأحداث قليلاً ، غير أن الجهود العراقية للتأثير بالقراء الأجانب لم تتوقف في أوروبا . فلقد دهشت من النوعية الراقية لغلاف مجلة التطور النفطي لخريف عام ١٩٨٧ ، والتي احتوى غلافها على صورة لنحت أشوري بارز (ريليف) ، كما ضمت مقالة مطولة عنوانها ، فنانو بغداد ، (٢-١٩) ، بقلم ماري كنغ التي كانت في ذاك الوقت تشغل منصب المديرة التنفيذية لمنتدى التجارة العراقي - الأمريكي ومقره في واشنطن ، دي سي . ونتيجة لاهتمامي بوجود أمريكية لها مثل هذا الفهم الرفيع للنحت والرسم العراقيين ، اتصلت هاتفيًا بماري كنغ التي سرعان ما توترت جدًا من أسئلتي عندما تبين لي أنها لا تعرف شيئًا عن الفن العراقي . وأخيرًا ، أحالتني للملحق السفارة العراقية الثقافي الذي تكوّن لدي انطباع لا يرقى إليه الشك بأنه هو من قد كتب هذه المقالة تحت اسم ماري كنغ .

الصحافة تخضع إلى رقابة الحكومة وسيطرتها مباشرة . كما كان بعض المطبوعات المعتبرة كمجلة سومر التي بدأ صدورها في ١٩٤٥ ذا طابع سياسي على نحو جلي . في حين كان غير ذلك من المطبوعات كمجلة التراث الشعبي أقل انشغالا بالسياسة . وفي الفترة التي سبقت النظام البعثي التكريتي ، اقتصر ارتباط الدولة بالمطبوعات على مجلة واحدة مخصصة للثقافة الرفيعة المستوى وهي مجلة الأقلام ذات الاعتبار الأدبي والفلسفي ، حيث استهلت طبعتها الأولى بألف وخمسمائة نسخة في ١٩٦٤ ثم ضاعفت ذلك إلى مايعادل ٣٠٠٠ نسخة في ١٩٦٨ ، وإلى ٦٠٠٠ نسخة في ١٩٧٥ ، وصولاً إلى ١٥٠٠٠ نسخة مع قدوم عام ١٩٧٧[(١)] .

ويمكن ملاحظة التوسع في جهود الطباعة والتوزيع من خلال تزايد استهلاك مادة الورق من قبل دار الطباعة والنشر والتوزيع الرئيسية التابعة للحكومة ، وأعني دار الحرية للطباعة ، حيث ازداد الاستهلاك من ٢١١,١١ طنًا في ١٩٧٤ إلى ٦٥٤,٣ طنًا بعد عامين من ذلك فقط . وكان جزء من هذه الزيادة قد نجم عن أن دار الحرية كانت تأخذ على عاتقها طباعة الكتب المنهجية للمدارس الإبتدائية والثانوية . وبينما كان عدد موظفي دار الحرية يبلغ ١٦٠٠ شخص ، ازداد هذا العدد في ١٩٧٨ إلى ٦٥٠٠ موظف . و مع أن عدد الصحف العراقية المطبوعة في ١٩٦٠ قد بلغ ١٦٠ صحيفة وكان من بينها ٦٥ صحيفة في بغداد وحدها ، إلا أن عددها قد وصل إلى ١٦٥ صحيفة في ١٩٦٥[(٢)] . ثم انكمش هذا العدد ، على أية حال ، في ظل حكم البعث ، مما يشير إلى تقلص أكثر للمجتمع المدني . وبما أن مطبوعات الدولة قد

---

(١) جمهورية العراق ، وزارة الثقافة والفنون ، الثقافة والفنون العراقية ، الاحتفال السنوي بثورة ١٧-٣٠ تموز (بغداد : اسم الناشر غير مذكور ، ١٩٧٨) ، ١٤٤ . كما تمتعت المجلات الأخرى بتداول واسع نسبيًا ، مثل مجلة التراث الشعبي التي بلغ توزيعها عشرة آلاف نسخة لكل عدد في عام ١٩٧٧ ، ومجلة الطليعة العربية التي وصلت إلى عشرة آلاف نسخة شهريًا . ثم إن مجلة الأطفال بعنوان «مجلتي» شرعت بالصدور في شباط ١٩٦٨ ، وتولتها وزارة الإعلام ، وكان لها توزيع واسع النطاق أيضًا . راجع إبراهيم ، كشاف الجرائد والمجلات ، ٤٩٢ . ثم إن العديد من المطبوعات العراقية كانت تصدر بلغات متعددة ، وبضمنها خطب أحمد حسن البكر التي اكتشفت أنها قد ترجمت حتى إلى الرومانية والصينية .

(٢) الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والفنون ، الثقافة والفنون العراقية ، ١٤١ .

ازدهرت في ١٩٧٧ ، فإن دار الحرية كانت تطبع ٩٥٪ من كتب المديرية العامة للثقافة ، و٥٠٪ من إصدارات وزارة التربية ، و٨٠٪ من الكتب تطبعها دوائر حكومية أخرى ناهيك عن أن هذه الدار ، أي دار الحرية ، كانت مسؤولة عن طباعة جميع «البرامج الثقافية لحزب البعث العربي الاشتراكي»(١) .

لقد كان تسيّس مجلة سومر واضحًا على نحو خاص ؛ لأنه يتبين حتى من خلال مشوارها التاريخي بأنها قد انحرفت عن طابعها العلمي الدقيق الذي استهلت به صدورها عندما أخذتها الحماسة للترحيب بثورة تموز ١٩٥٨ . ففي الذكرى السنوية الأولى للثورة كتب طه باقر ، كبير الآثاريين ، مقالا افتتاحيا بعنوان «إلى الأمام : جمهورية ديموقراطية حرة إلى الأبد» . وعبر فيه عن التأويل الوطني العراقوي واليساري للثورة ، منوها بالاستغلال الرأسمالي الأجنبي للعامل العراقي ، ومؤكدا على دور قاسم والإجراءات الديموقراطية لبناء عراق جديد . كما شدد على أن العراقيين يستلهمون ماضيهم المشرق منذ القدم في مقاومة الأنظمة المستبدة . وبناء على التقليد المسكوني لسيرته الدراسية كلها ، يستشهد طه باقر بمؤلفات دارس أجنبي هو صامويل نوح كريمر من أجل أن يدعم حججه(٢) . ويلاحظ في مجلة سومر الصادرة في شهر تموز ١٩٥٩ أن صور العربات التي اشتركت في الاستعراض السنوي الأول للثورة كانت تمجد الماضي الرافديني للعراق(٣) .

ويمكن جزئيا تفسير الميل الوطني العراقوي لمجلة سومر بالتوجه السياسي لكادرها الذي أداره للعديد من السنوات طه باقر ، عالم الآثار العراقي الأكثر تقديرا والتدريسي في قسم الآثار في جامعة بغداد . كما يمكن تفسير ذلك أيضًا بالتركيبة الأثنية والطبقية المختلطة لهيأة تحرير مجلة سومر ، والتي كان يترأسها عربي سني من الطبقة العليا هو ناجي أصيل (وزير سابق في حكومة بكر صدقي) ، وطه باقر (شيعي) ، والمسيحيون فؤاد الصفار وجرجيس عواد وبشير فرانسيس ثم فؤاد البصمجي ، وهو

(١) المصدر نفسه ، ص ١٥١ .

(٢) مجلة سومر ١٥ ، العدوان الأول والثاني (تموز ١٩٥٩) ، ٣-٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ٥٧ ، ٥٩ . لقد كان التأكيد الوطني العراقوي لنظام قاسم جليًا في هذه العربات الاحتفالية التي كانت تحمل صور قاسم وإشارات لحضارات العراق القديمة ، مثلاً لتموز إله الخصب ، وللرياضيين العراقيين الذين سبقوا إقليدس في نظريته بألف وسبع مائة عام (٢٠٠٠ ق .م) .

تركماني أو كردي عمل لفترة مديرا لمتحف العراق .

أما السبيل الآخر الذي سعى البعث التكريتي من خلاله إلى تطويع الإنتاج الثقافي ؛ فكان من خلال إقامة العراق لمؤتمرات دولية ومهرجانات تضمنت استضافة أعداد كبيرة من المثقفين العرب والأجانب . واستمر النظام بالسعي وراء مصالحه السياسية الأكثر وضوحا ، من خلال جعل بغداد مقرا لعقد مؤتمرات المنظمات المهمة بالنسبة لتحقيق أهداف سياسته الخارجية ؛ كاجتماعات الجامعة العربية ومنظمة أوبك وحركة عدم الانحياز ومنظمة التحرير الفلسطينية . وعلى أية حال ، إن ازدياد عدد المؤتمرات والمهرجانات على نحو مثير عقب ١٩٧٠ ، والتي خصصت على وجه التحديد للثقافة الشعبية والآثاريات كان ملفتا للانتباه . ولعل من أبرز هذه المهرجانات مهرجان المربد الشعري ، الذي كان يقام كل خريف في مدينة البصرة ، ميناء العراق الجنوبي ، ابتداءً من ١٩٧٩ . و هذا المهرجان يستعيد ذكرى سوق كان العرب يأتونه قديما على الجمال (ولا يعرف مكان انعقاده على وجه التحديد) ، حيث يتجمع الشعراء للتباري بإلقاء قصائدهم . كما أن هذا المهرجان كان يعد قائمة لاستدعاء الضيوف المؤثرين من العراق والعالم العربي والمهتمين بالدراسات العربية . ولتوفير المزيد من البهاء لهذا المهرجان أضيفت إليه جائزة صدام الأدبية ، التي تم في عام ١٩٨٩ منحها إلى ستة من المؤلفين والشعراء والكتاب[1] .

وعقدت مهرجانات بارزة للشعر والفن الشعبي والموسيقي والأفلام في بغداد والموصل والمدن العراقية الأخرى ذات الأهمية التاريخية والثقافية[2] ، حيث استغل

---

(١) راجع مهرجان المربد الشعري ، جوائز صدام الأدبية في مجلة جلجامش (ربيع عام ١٩٩٠) ، حيث أن الدكتور نوري القيسي ، أحد اللاعبين الرئيسيين في مجال الجهود البعثية لإعادة بناء الذاكرة التاريخية ، قد تلقى الجائزة عن التاريخ الأدبي . في حين ذهبت جائزة دراسات علم اللغة إلى الدكتور أحمد مختار عمر من مصر ، وذهبت جائزة الشعر إلى الشاعر السوداني محمد الفيتوري ، وكانت جائزة الدراسات الأدبية من نصيب الدكتور محمد مفتاح من المغرب ، في حين راحت جائزة القصة القصيرة والكتابة الدرامية إلى المؤلف المصري الشهير فتحي غانم .

(٢) ومن أجل الاطلاع على ذكر العديد من المهرجانات التي أقامها النظام البعثي والاطلاع على دراسة لها ، انظر بارام ، **الثقافة والأيديولوجيا** ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٥٣-٦٠ .

مهرجان الموصل لعرض الموضوعات الرافدينية من خلال الإنتاج الثقافي . ولعل عملية إعادة بناء مدينة بابل الأثرية لتكون ميدانا للتجمعات الثقافية والفنية هي الأكثر أهمية بهذا الخصوص . ومع أن دائرة الآثار تعزو الأمر إلى خطط ألمانية آثارية لإعادة بناء المدينة القديمة تعود إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، إلا أن معبد عشتار شيد على عجل في النهاية لكي يصبح بالإمكان استغلال «المدينة» لإقامة سلسلة من مهرجانات بابل ابتداء من ١٩٨٧[1] . وبما أن كل حجر من حجارة المعبد قد حفر عليه اسم صدام فإن ذلك يعد مؤشرا على أن عملية إعادة بناء المدينة القديمة تفتقر إلى الأصالة الآثارية .

إن صناعة الإنتاج الثقافي للنظام الجديد ومؤتمراته ومهرجاناته قد سلطت الأضواء على جهود حزب البعث لدمج التوجه القومي العروبي التقليدي «برافدينيته» . ومع أن دمج مرجعيتين من بعدين مختلفين - كدولة قومية عروبية إزاء دولة أمة عراقية - قد طرح إشكاليات عدة ، غير أن البعث التكريتي عالج على نحو فاعل هذا التناقض الضمني . فمن ناحية أولى ، وإلى مدى لم يسبقه إليه أي بلد من البلدان العربية وبضمنها مصر تحت قيادة جمال عبد الناصر ، سعت الهيئات ذات السيطرة البعثية كاتحاد المؤرخين العرب ومركز دراسات الخليج العربي واتحاد الكتاب العرب إلى وضع العراق في طليعة التوجه القومي العروبي ، من خلال توفير الفرصة للسماح بسماع صوت المثقفين العرب الذين ساندوا رؤيتها الوحدوية . ومن ناحية أخرى ، إن استضافة المثقفين العرب في مؤتمرات ومهرجانات تقام في مواقع تبرز التراث الحضاري الفريد للعراق ، تؤكد على التفوق الثقافي للعراق على البلدان العربية الأخرى . ومن خلال إقامة المؤتمرات والمهرجانات في المواقع التي تعود بتاريخها إلى تراث العراق قبل الإسلام ، سعى النظام أيضا إلى تقويض سلطة المرجعية الشيعية الدينية ، التي أبدت استياءها من مهرجان المربد ومن مهرجان أبو تمام في الموصل ، ومن مهرجانات بابل التي لم تكرس لإحياء ذكرى حقبة ما قبل الإسلام فحسب قدر ما كرست أيضا لإحياء الرموز الوثنية والعلمانية .

لقد كان علم الآثار هو النطاق الثالث الذي استغله البعث لإنشاء تشكيلة خاصة

---

(١) المصدر نفسه ، ٤٧ .

به من التوجه الوطني العراقوي . وأدت المساعي لربط صدام بحكام بلاد الرافدين القدامى كنبوخذ نصر[1] ، وبالتراث الحضاري القديم للعراق ، إلى بذل معونات مالية سخية من أجل القيام بحفريات آثارية جديدة . وعلى الرغم من السجل العلمي الطويل لمجلة سومر ، إلا أن قراءتها عقب الانقلاب البعثي تعطي انطباعا بأنه لم يتم إنجاز أي نشاط آثاري يستحق الذكر قبل ١٩٦٨[2] ، إذ حالما خضعت المجلة للإملاءات الأيديولوجية للبعث ، جرى استبعاد طه باقر من هيأة التحرير وأحيل إلى جامعة بغداد حيث بقي هناك إلى أن تقاعد عن العمل . وتناولت الأعداد الأولى من مجلة سومر في ١٩٦٩ الحفريات الجديدة في مدينة تكريت وضواحيها بما يعكس تأثير صدام على هذه المجلة[3] . ومما لاشك فيه ، أن أعضاء النظام الجديد كانوا يأملون في أن يتمكن آثاريو الدولة من اكتشاف بقايا أثرية لكي تضفي هالة على أصولهم الريفية . ثم إن المساعي لتمييز مدينة تكريت كمنطقة ذات إرث حضاري ستكتسب أهمية أكبر عقب تسلم صدام لمقاليد السلطة بالكامل عام ١٩٧٩ .

كما مثلت الحرف «الشعبية» والمهن الخاضعة لرعاية الدولة مجالا مهما على نحو خاص للإنتاج الثقافي البعثي . فعلى الرغم من أن إنتاج الحرفيين الذين يعملون لحسابهم الخاص قد ظل بالتأكيد ضمن مستواه الريفي ، غير أن الدولة لم تعد تسمح بعد بالإنتاج الخاص للصناعات الحرفية التقليدية . وكان من أبرز المؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة هو معهد الحرف الشعبية الذي تأسس في تموز ١٩٧٠ في مناسبة إحياء الذكرى السنوية الثانية لانقلاب ١٩٦٨ . وفي تموز ١٩٧٢ استبدل البعث مركز التدريب الحرفي القائم آنذاك بمعهد للصناعات الحرفية والفنون الشعبية . كما يدل

---

(١) على سبيل المثال ، هنالك بوستر كبير في مركز مدينة بغداد يصور نبوخذ نصر بعينين مسبلتين قليلاً ، وهو يصافح صدام حسين الذي ينظر مباشرة إلى وجهه ، في إشارة إلى من هو الأكثر سلطانًا من بينهما .

(٢) راجع ، على سبيل المثال ، مقدمة مجلة سومر ٢٥ ، العددان الأول والثاني (شتاء / ربيع ١٩٦٩) . وفيها يقوم الدكتور عيسى سلمان وهو المدير العام للآثار بوصف المكتشفات الأثرية للمنظمة في السنة السابقة .

(٣) المصدر نفسه ، I-m .

المرسوم الذي صدر من قبل مجلس قيادة الثورة لتحويل المعهد الجديد من وزارة التربية إلى وزارة الثقافة والإعلام على الأهمية السياسية التي علقها حزب البعث على الإنتاج الثقافي بكل تنوعاته[1] .

وخلال زياراتي المتعددة للعراق إبان الثمانينات ، صعقت من الإقحام السمج للصور والشعارات البعثية فيما يفترض أن يكون منتجات حرفية تقليدية . ولأن هذه المنتجات كانت أكثر كلفة من نظيراتها المصنعة قرويا ، كان الجمهور بالطبع يتألف من الطبقات الوسطى وخصوصا البعثيين ، وممن يرغبون في أن يكونوا أعضاء في الحزب ، والذين عادة ما كانوا ينحدرون من أصول ريفية . وكانت رسالة المركز تتمثل في أن تحافظ الدولة على التراث الشعبي العراقي ، ولكن على النحو الذي ينم فيه ذلك التراث عن الارتباط بالسياسة المعاصرة وأن يستمر في تمجيد الحياة الريفية .

وتضمن النطاق الأخير لنشاط الدولة إنشاء المتاحف والنصب الجديدة التي ستصبح أدوات سياسية ذات أهمية . فمن خلال التمييز بين ما هو «تراثي» وما هو «حداثي» ، كانت معروضات المتحف تمثل شكلا من أشكال السيطرة السياسية والاجتماعية ، بفعل ما توحي به من الجوانب الثقافية التي ينبغي استبعادها أو إحالتها إلى مستوى ما هو «تراثي» ، وبفعل تلك العناصر التي تعتبر «حديثة» وتعد بذلك مقبولة بالنتيجة . ولم تخصص متاحف جديدة للبناء الفولكلوري حسب ، بل أعيد تجديد المتاحف العتيقة كخان مرجان ومتحف الأزياء . كما أن متحفا جديدا لحزب البعث العربي الاشتراكي أقيم في المنزل الذي تبرع به أحمد حسن البكر ، وكان يتألف من خمس قاعات لعرض «التذكارات» و«الأدوات» و«أدبيات الحزب» المتعلقة بنشاطات حزب البعث لفترة ما قبل ١٩٦٨[2] . ولقد أصبحت هذه التذكارات هامة على نحو خاص إبان الحرب العراقية الإيرانية .

وتشير حتى المراجعة السطحية المتعجلة إلى أن النظام البعثي الجديد قد خصص

---

(١) الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والفنون ، ١٥٧-١٥٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ٩٢ ، راجع أيضًا المسيرة : لمحات مضيئة من نضال حزب البعث العربي الاشتراكي (بغداد : من دون ذكر المطبعة وتاريخ الطبع [حوالي ١٩٨٢]) ، ٨٦-٨٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ . ويحتوي هذا المؤلف على صور لمتحف الحزب ونصوص متناظرة بالعربية و الإنجليزية والفرنسية .

الكثير من الوقت والموارد لمطبوعات وزارة الثقافة والإعلام (كمجلتي المورد والأقلام على سبيل المثال) ولعقد المؤتمرات بخصوص الفولكلور ، ولرعاية المهرجانات الشعرية وتمويل المشاريع الأثارية الجديدة ، وإقامة المتاحف وإنشاء منظمات متخصصة كاتحاد المؤرخين العرب ، وعلى نحو أكثر مما خصصه لطبع الكتب المتعلقة بالأيديولوجية البعثية ؛ إذ سعى الإنتاج الثقافي الذي رعته الدولة إلى وضع تحديد جديد للمواطن كفرد يستند إلى الصلات المادية بهذه الدولة العراقية . كما تم الإبقاء على حكاية أن العراق ليس سوى قطر من أقطار الأمة العربية الكبرى ، ولكن هذه الحكاية صارت أهميتها تتضاءل قدر تعلق الأمر بالقرارات الفعلية التي كانت تتخذها الدولة . وفي عودتي للعراق عام ١٩٨٤ عقب زيارتي الأولى بفترة قصيرة قبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، صعقت لمرأى إشارة ضوئية قرب مدخل فندق ببغداد وقد أصبحت مظلمة ، وتعاني من عطب لم يجر إصلاحه ، بينما كانت تضيء متلألئة عام ١٩٨٠ بالشعار البعثي «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» . ومع أن الدولة البعثية تلهج بطرف لسانها بالوحدة العربية ، مثلها مثل العديد من الدول العربية ، إلا أن مصالحها المحلية هي التي تهيمن على صناعة قراراتها السياسية . وما استجد هو أن البعث لم يعد يصنف بعد ذلك على أنه من الدعاة المتحمسين للقومية العروبية مثلما كانت عليه الحال عندما صعد إلى السلطة ابتداء من عام ١٩٦٨ .

ويمكن تصنيف الإنتاج الثقافي في ظل رعاية الدولة أثناء حكم البعث التكريتي إلى ثلاث مجموعات من الناحية التحليلية ، حيث تتعلق الأولى بالكراسات الأيديولوجية ، ومن بعضها خطب صدام حسين ومقالاته ، ومؤلفات المفكرين البعثيين كميشيل عفلق وإلياس فرح وشبلي العيسمي وفاضل البراك . بينما تضم المجموعة الثانية المؤلفات المتخصصة على نحو ظاهر لاستغلال الثقافة من أجل الترويج للأهداف السياسية والأيديولوجية للدولة . وفي هذا المثال ، كان المؤلف على وعي تام بالمرامي الأيديولوجية والسياسية للنص الذي كان يكتبه لتحقيق غايات بعينها . ومن ناحية أخرى ، اشتملت المجموعة الثالثة على المثقفين الذين قدموا كتبا دراسية ، حيث كانت الدولة تطبع عادة مخطوطات هؤلاء المثقفين لأن مواضيعها تتوافق مع مصالحها الخاصة . ويمكن لهذه المجموعة الثالثة أن توفر لنا تبصرات هامة فيما يتعلق بالتوترات المتضمنة في الإنتاج الثقافي الخاضع لرعاية الدولة ، والذي

يسعى إلى إنشاء ذاكرة تاريخية تمحو وتشوه أو تحط ببساطة من قدر العناصر البارزة في التراث الثقافي للعراق . ويمكن أيضا لهذه الأعمال أن تجعلنا على بصيرة بالممانعة للدولة ، وخصوصا عندما تكون تلك المجهودات الفنية والأدبية لمؤلفيها قد أعدت ظاهريا من أجل الترويج لمصالح الدولة ؛ لذا فإن دراسة مساعي الدولة لانتحال ذاكرة تاريخية يمكن لها بالذات أن تصل بنا إلى تصورات حاسمة بخصوص طبيعة التغير السياسي ودوره عندما يتم فهمها على نحو ملائم .

إن إطار تدخل الدولة في كتابة التاريخ والإنتاج الثقافي موجود على نحو مشفر في كتيب «حول كتابة التاريخ» ؛ وفي السيرة الفكرية المكتوبة من قبل مؤلف مصري هو أمين اسكندر وعنوانها «صدام حسين : المناضل والمفكر والإنسان» ؛ وفي الطبعة الأضخم من ذلك بكثير لكتاب «صدام حسين وكتابة التاريخ»[1] . ويشتمل كتيب «حول كتابة التاريخ» والمطبوع عام ١٩٧٩ على مقدمة تمهيدية غير معلومة المؤلف كتبت من قبل وزارة الثقافة والفنون[2] ، ثم تليها أربع خطب لصدام فضلا عن ثلاثة وعشرين مقالا لدارسين عراقيين بارزين . وترتبط كتابة التاريخ فعليا مثلما جرت مناقشة ذلك في التمهيد ب «الأصالة» الدالة على الظهور البارز لهذه المسألة في الفكر القومي العروبي في العراق ، حيث تأتي الأصالة بالنسبة للبعث أولا وقبل كل شيء بالنسبة لإقامة الحدود الثقافية ومراقبتها[3] . ولذلك يجرد هذا المفهوم وعلى

(١) إن كتاب (حول كتابة التاريخ) طبع في بغداد من قبل دار الحرية للطباعة في ١٩٧٩ . في حين أن كتاب إسكندر ، صدام حسين : مناضلاً ومفكرًا وإنسانًا ، تمت طباعته من قبل دار هاتشيه بالفرنسية والإنجليزية والعربية في باريس ١٩٨٠ .

(٢) انفصلت وزارة الثقافة والإعلام إلى وزارتين مستقلتين خلال هذه الفترة ، وأسباب هذا الانفصال تم بحثها في الفصل السابع .

(٣) استخدم عبارة «هذه اللحظة من الزمن» لأنه خلال الثمانينات والتسعينات ، شرع صدام والبعث في استحضار فيصل الأول سياسيًا ، من خلال إعادة نصب تمثال له في بغداد ، على سبيل المثال . كما ظهر صدام على ظهر حصان أبيض في الاستعراضات بما يذكر بما فعل فيصل الأول . ثم إن إحدى خطب صدام في (حول كتابة التاريخ) تستخدم تعبير شهداء حركة مايس ١٩٤١ لإيضاح أن الأفراد بحاجة إلى تحمل التضحية من أجل المجتمع . وينبغي أن لا يغيب عن الأذهان بأن حزب البعث قد نظر إلى حركة ١٩٤١ على أنها البداية الفارقة في التاريخ العراقي الحديث .

الدوام تقريبا لمجابهة القوى التي يفترض أنها مناوئة للتراث العربي العراقي . فأولئك الأصلاء ثقافيا هم جزء من المجتمع السياسي العراقي ، الذي لا يدخل فيه من ليسوا كذلك بحسب صدام والبعثيين التكارتة ، بوصفهم من يضعون المعايير التي تحدد من يضمه هذا المجتمع .

إن لقاءات أمين اسكندر مع صدام أكثر شمولية من خطاباته المنشورة في كتيب حول كتابة التاريخ . ففي هذه اللقاءات لا يشير صدام إلى مقاطع من كتابه حسب ، بل إنه يستشهد أيضا بكتابات كتلك التي قد تعود مثلا إلى ميشيل عفلق وماركس وحتى شوبنهاور . ومما لا شك فيه ، أنه كان يريد لكتاب أمين اسكندر عنه أن يصل إلى جمهور عريض من القراء يتجاوز حدود العراق ، مثلما يتضح من طبعتيه باللغتين الإنجليزية والفرنسية . أما انتقاده الواسع للشيوعيين فدال على التهديد المتواصل الذي لا يراه البعث ناجما عن الحزب الشيوعي بذاته ، قدر ما يلاحظه في تجاوب قطاعات كبيرة من المجتمع العراقي مع النموذج الوطني العراقوي . وعلى خلاف كتاب «حول كتابة التاريخ» ، يوفر كتاب اسكندر مشهدا عريضا للفكر البعثي وللأهداف السياسية والاجتماعية . وما هو جلي ، خصوصا في دراسة اسكندر ، هو أن الاتجاه البعثي العراقي لم يكن له على الإطلاق مركز ثقل فكري خاص به ، كما أن الكثير من معطياته الفكرية قد تطورت كرد فعل على الأفكار الوطنية العراقوية ، وخصوصا تلك العائدة لمنافسه الرئيسي ، الحزب الشيوعي العراقي .

وفي ضوء الداء الجلي المتعلق بالوقوع دوما كضحية والمتأصل في كتاب «حول كتابة التاريخ» ، وفي السيرة التي كتبها إسكندر - أي فكرة أن العرب محاصرون طوال تاريخهم بقوى معادية - من المغري التفكر بأن وجهة نظر صدام السلبية كانت نتيجة للاضطرابات العائلية الفظيعة وعدم الاستقرار العاطفي بوجه عام اللذين تعرض لهما إبان طفولته[1] . ورغم أن هذه العوامل قد ساهمت من دون شك في صياغة نظرة صدام التآمرية ، إلا أن المتغيرات الشخصية لوحدها قد لا تفسر جاذبية

(١) إن المصاعب العاطفية والنفسية لصدام كطفل قد عولجت باستفاضة . راجع إسكندر ، صدام حسين ، ١٥-٢٥ ، وراجع أفرامي كارش وإناري روستي ، صدام حسين : سيرة حياة سياسية (نيويورك : مطبعة فري ، ١٩٩١) ، ٦-١٠ .

رؤيته لأعضاء حزب البعث الآخرين . كما أن الحيثيات التاريخية والثقافية البعثية - مثل وحدة الأمة العربية وصلاتها الوثيقة بدولة قوية وثقافة موحدة ، وفكرة التاريخ العربي الخطي الذي لا يتغير ويحقق على الدوام مستويات عليا من المنجزات والأمجاد - قد عكست الحاجة الاجتماعية والثقافية لإعادة بناء مجتمع عراقي كرد فعل على الاضطرابات العنيفة التي وقعت عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية . ولأن الغالبية الكبرى من البعثيين التكارتة من المثلث العربي السني ، الذي يقع في منطقة ريفية متنوعة إثنيا ومتسمة بالنزاع الأثني ، فإن ذلك يقدم الفرضية التي تعلل الطبيعة الإقصائية للنموذج البعثي . فلقد تسبب انهيار الإمبراطورية العثمانية ، مثلما أوضح حنا بطاطو ، بقطع الصلات التجارية والثقافية للمثلث السني بالشام ، وأدى إلى اضمحلال طويل الأمد لدور المدن الصغيرة للمنطقة كتكريت وعانة والرمادي وحديثة وغيرها[1] . وبتعبير آخر ، فاقم الانهيار الاقتصادي النزاع الأثني ؛ إذ تشكل الهيمنة التقليدية للعرب السنة على الدولة ورغبة البعث التكريتي أيضا في تعزيز تلك الهيمنة السبب الرئيسي لسياسات النظام الأيديولوجية والثقافية . ولعل هذا الأمر يعلل الكثير من الكراهية تجاه نظام قاسم .. الذي فهم على أنه يشكل تهديدا للإمكانية التقليدية للعرب السنة من أسفل الطبقة الوسطى على اعتلاء المناصب الهامة داخل الدولة[2] .

إن ادعاء حزب البعث بالحالة الثورية يستند في المنظور العام إلى انشغاله العميق بتاريخ «الأمة العربية» ، حيث توفر كتابة التاريخ سلاحا ضد القوى الإمبريالية التي لم تحتل العراق في هذه الحالة حسب ، بل إنها قد سعت إلى توسيع سلطانها لتدمير

---

(١) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ٢٩ . ومن جانب آخر ، يقول الدكتور عصام الخفاجي بأن المدن الصغيرة على الأنهر في ما يعرف بالمثلث السني كانت في انحدار قبل انهيار الإمبراطورية العثمانية . مقابلة ، جامعة نيويورك ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٩ .

(٢) بطاطو ، الطبقات الاجتماعية ، ١٠٧٨-١٠٧٩ ، حيث يشير المؤلف إلى أن أحد أسباب اعتقال الكثير جدًا من الشيعة عقب انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ كان يعود إلى أن من كان يهيمن على الشرطة هم من العرب السنة من خلفيات ريفية . وهؤلاء قد تجنبوا اعتقال الناشطين السنة . وتؤكد هذه المعلومة هيمنة السنة على الدولة .

تراث العراق (وكذلك الذاكرة التاريخية) وتراث الأمة العربية ككل ، مثلما اتضح ذلك على نحو خاص من خسارة فلسطين . أما هذا الاهتمام بالماضي وتنقيح السجل التاريخي الذي سعت قوى لا حصر لها (ومن دون تحديد كالعادة) إلى تشويهه ، فهو أمر مركزي بالنسبة إلى «الصراع الحضاري» الذي يشغل الأمة العربية .

وبالنسبة إلى صدام ، تخضع كتابة التاريخ إلى الفائدة المرجوة منها مثلما يتبين ذلك من السؤال الذي طرحه في مستهل «حول كتابة التاريخ» : «لمن يكتب التاريخ؟» والذي يشير مرة أخرى إلى وضع محددات سياسية وثقافية . وإذا ما كانت كتابة التاريخ مجرد أداة لتحقيق غاية منشودة ، فإنها مصممة ، إذن ، لخدمة جماعات أو أمم معينة . وعليه فإن من لا يشكلون جزء من هذه الجماعات أو الأمم يستبعدون من السرد التاريخي . كما ينبغي لكتابة التاريخ أن تقر بحقائق الماضي وبالمسار الخطّي للمستقبل . وهذا الفهم للعالم على أنه عالم منتظم وقابل للتثبت منه ، يمثل من خلال نهج علمي ملائم منظورا إيجابيا جدا . حيث يفترض أن للعرب بنية ثابتة لا تتغير ليس لمتتبع الفنون الشعبية أو المؤرخ إلا أن يكتشفها ويوضحها في بحثه . وبذلك لا تعدّ كتابة التاريخ ، على أي نحو من الأنحاء ، عملية إبداعية معدة لفتح آفاق مفاهيمية ونظرية جديدة ، قدر ما يقصد منها تعزيز صلات الفرد بالأمة العربية الكبرى . وطالما أن الإنتاج الثقافي ، في موازاة المجتمع ككل ، معد وفقا للمحددات التضامنية ، فإن المثقف يمثل امتدادا للوعي والسلوك الجماعيين ، حيث يرتبط جميع المثقفين ببرنامج مشترك لتعزيز وعي اجتماعي بمعطيات تاريخية معينة تركز على وحدة الأمة العربية وأمجادها . ولقد تمثل التعبير التام عن هذه النظرة في الجزء التمهيدي والرئيسي للسلسلة الطموحة من الكتب عن المجتمع العراقي بعنوان «العراق في التاريخ» ، التي صدرت غفلا من اسم المحرر . ومع أن رئيس المجمع العلمي العراقي ، الدكتور صالح أحمد العلي ، هو الذي كتب المقدمة ، إلا أن مقالات المجلد التي لم يكتبها مؤرخو العراق الأكثر بروزا ، كانت تفتقر بشدة إلى أية حواش وتحتوي على معلومات غير صحيحة[1] .

لقد كانت الزعامة هي الموضوع الرئيسي لاهتمام صدام . فمن ناحية ، كان

---

(١) راجع العراق في التاريخ (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٣) .

صدام توافقا لتعزيز فكرة القائد القوي الذي يتمتع بالبطولة التي يتصف بها هو ذاته . ومن ناحية أخرى ، كان بارعا إلى الحد الذي ضمن أن لا تختلط مكانته بمكانة أي زعيم لعشيرة أو لمجموعة طائفية . وعوضا عن ذلك ، عمل صدام على تعزيز فكرة أن زعامته ما هي إلا امتداد لدور شيخ المشايخ . وتماما مثلما يحمي شيخ المشايخ مصلحة اتحاد عشائره المتحالفة ويتوسط في النزاعات بينها ، اتخذ صدام دور فاعل الخير الذي يضمن الاستقرار للأمة العراقية (وفي حلمه الذي لم يتحقق للأمة العربية كذلك) .

وعلى الرغم من سعيه إلى التقليل من أهمية الوعي العام والنقاشات المتعلقة بالنزعتين العشائرية والطائفية في المجتمع والسياسة العراقيتين ، إلا أن صدام قد رفع نفسه إلى مرتبة شيخ المشايخ للأمة العراقية . لذلك دخلت العشائر مجددا ضمن الخطاب العام خلال الثمانينات وأصبحت نمطا من أنماط التفكير . ويعود ذلك إلى عدة أسباب أولها أنه وعند الانفراد بالسلطة بعد الإطاحة بأحمد حسن البكر ، أمل صدام أن يطرح نفسه على أنه شيخ المشايخ ، وأن يميز نفسه عمن عداه ممن تبقى من الأنداد السياسيين . ثانيا ، كان للعشائرية قيمتها بالنسبة إلى كل الجماعات الأثنية للعراق من سنة وشيعة وأكراد على حد سواء ، وخصوصا أولئك الذين يقطنون المناطق الريفية . ثالثا ، اتخذت العشائرية أهمية أكبر عقب اندلاع الحرب الإيرانية العراقية لأن صدام قد استغل الصور العشائرية التي تدور حول معركة القادسية لتعبئة الجماهير ؛ حيث ظهرت الجداريات ، على سبيل المثال ، على طول العراق وعرضه وهي تصور الجيوش العربية في القرن السابع أثناء مهاجمتها للجيوش الساسانية . ومع ذلك ، إن كتاب عباس العزاوي بأجزائه الأربعة والمعنون عشائر العراق ، والذي يحتوي على معلومات مسهبة عن تاريخ كل عشيرة من العشائر العراقية ، ظل ممنوعا من التداول وغير متاح للشعب العراقي . ولم تعتبر دراسة العزاوي التفصيلية إلى حد بعيد مقبولة ؛ لأنها تشير إلى الصراع بين العشائر التي لم تكن مسايرة لرؤية حزب البعث التي تغفل تنوع المجتمع العراقي وتعدديته ، وكذلك لأن اهتمام هذه الدراسة قد أعطى الأولوية لعشائر معينة لم تكن مستساغة وفقا لتصور النظام . وعوضا عن ذلك ، جرى قصر مفهوم العشائرية على أصول العراق وقدمت على أنها تصنيف مثالي متعال على التاريخ . وبتعبير آخر ، أصبحت العشيرة والعشائرية من المفاهيم التاريخية المجردة التي لا يمكن الخوض بحرية في مناقشة تضميناتها السياسية المتعلقة

بالحاضر . ومع ذلك ، أدرك جميع المراقبين النابهين بأن العشائرية كان يجري تقديسها في أيقنة النظام السياسية لتعزيز عبادة شخصية صدام .

وعند نهاية السبعينات ، حقق حزب البعث في ظل قيادة صدام مستوى من النفوذ لم تتمتع به من قبل أية نخبة سياسية من نخب العراق الحديث ، حيث كانت الإيرادات النفطية مرتفعة على الدوام . وكان الحزب الشيوعي العراقي يجتر ذاته متقوقعا على نفسه . وجرت في عام ١٩٧٥ مباحثات لوضع نهاية للنزاع مع إيران على مجرى مياه شط العرب ، مقابل موافقة إيران على إيقاف الدعم العسكري لأكراد العراق . كما أشرف صدام شخصيا على تنفيذ حكم الإعدام بحق اثني عشر شيوعيا من العاملين في السلك الدبلوماسي . ونتيجة لبلوغ مستوى جديد من الوحشية ، تم إكراه مسؤولي حزب البعث على تنفيذ الإعدامات بأنفسهم ، مما أنهى رسميا حكومة الجبهة الوطنية التي سبق وكانت تحتضر . وبعد إزاحة أحمد حسن البكر والاستيلاء على مقاليد الرئاسة ، قضى صدام على كل معارضة محتملة ضمن صفوف حزب البعث في شهر تموز عام ١٩٧٩ ، حيث وفي ظل مزاعم تفيد بأن بعضا من أعضاء الحزب قد تآمروا مع سوريا لتشكيل دولة عراقية - سورية موحدة تحت سيطرة حافظ الأسد ، دعا صدام قادة الحزب إلى اجتماع ليطلعهم على «المؤامرة»(١) . وبتأثر زائف ، قرأ صدام بتمهل مقصود أسماء خمسة وخمسين من المتآمرين المزعومين الذين استبعدوا في الحال من القاعة التي جرت فيها هذه المسرحية الهزلية ، حيث عقدت لهم على عجل محكمة خاصة ، وعلى إثر محاكمة قصيرة نفذت بهم أحكام الإعدام . وجرى إجبار أعضاء الحزب من كل مكاتب حزب البعث المحلية على تنفيذ أحكام الأعدام بحق من زعم بأنهم متآمرون ، ومن ضمنهم عدنان الحمداني ، أحد أبرز أصدقاء صدام المقربين . ولأن اثنين من خمسة من قادة

(١) إن المقال المخصص للتغطية الإخبارية في مجلة ألف باء العراقية يوحي باستبعاد صدام من الدولة الجديدة المقترحة . فعلى غلاف المجلة ، يبدو البكر والأسد جالسين (من دون حضور صدام) للتباحث بشأن الميثاق الجديد ، أما داخل المجلة فيظهر الرئيسان وهما يوقعان على ميثاق العمل القومي مع صدام واقفًا في خلفية الصورة . راجع **ميثاق العمل القومي : بداية لمرحلة تاريخية جديدة** ، ألف باء (١ تشرين الثاني ١٩٧٨) .

الحزب الرئيسيين اللذين خضعوا للمحاكمة وهما الحمداني ومحي عبد الحسين المشهداني كانا شيعيين ، عين صدام شيعيا آخر هو نعيم حداد رئيس المجلس الوطني كرئيس للمحكمة ، ووزع شريطا تلفزيونيا بات مشهورا لمجريات هذه الواقعة على الدوائر الحزبية على طول البلاد وعرضها ؛ لإيصال رسالة بخصوص عواقب تحدي سلطة صدام .(١) وبعد التخلص من كل معارضة مباشرة ، شعر كل من صدام وحزب البعث بما يكفي من الأمان للسماح أيضا بإجراء انتخابات لاختيار مجلس وطني جديد إبان ربيع ١٩٨٠ ، مع أن المرشحين كانوا حصرا من أعضاء حزب البعث والمستقلين المتعاطفين معه(٢) . لذلك ، بدا كل من صدام وحزب البعث في ذروة نفوذهما مع حلول صيف عام ١٩٨٠ .

---

(١) لمعرفة المزيد عن هذه الأحداث ، راجع فاروق سلاغلت وسلاغلت ، العراق منذ ١٩٥٨ ، ٢٠٨-٢٠٩ ، وراجع أيضًا كارش وروستي ، صدام حسين ، ١١٢-١١٨ .

(٢) زرت خلال الانتخابات في ٢٠ حزيران عددًا من المواقع الانتخابية حيث كانت قوائم المرشحين معروضة على نحو بارز . وأشار مسؤولون في هذه المواقع إلى وجود ممثلين عن الحزب الوطني الكردستاني المشارك في الانتخابات كذلك . ثم علمت فيما بعد أن العديد مما يعرف بالمستقلين كانوا في الواقع بعثيين سابقين أو متعاطفين مع الحزب . ومن المؤكد ، أن جميع المرشحين كانوا بحاجة إلى أن يصادق الحزب عليهم لضمان ولائهم للنظام .



فائق حسن ، احتفال ، المجلة الدولية للثقافة العربية (نيسان ١٩٨٥) : ١٣ . وزارة الثقافة والإعلام ، جمهورية العراق .



فائق حسن ، بورتيريه لرجل كردي . المجلة الدولية للثقافة العربية (نيسان ١٩٨٥) : ١٣ . وزارة الثقافة والإعلام ، جمهورية العراق .

أفول ذاكرة الدولة ١٩٧٩ - ١٩٩٠

في يوم ٢٢ أيلول عام ١٩٨٠ ، شنَّ صدام حسين حرب الثماني سنوات مع إيران ، وهي واحدة من بين أكثر حروب القرن العشرين إزهاقا للأرواح[1] . ومع أن الإيرادات النفطية الكبيرة قد سمحت للنظام بالمحافظة على المظاهر التي كان عليها أوائل الحرب ، غير أن النزاع أتى بالتدريج على المكتسبات التي تحققت بفعل النظام البعثي . وباقتصاد عمّه الخراب عقب الهدنة مع إيران في ١٩٨٨ ، لم يكن بمقدور النظام البعثي تعويض الشعب عن التضحيات التي فرضتها الحرب ، مما أدّى ذلك إلى التسبب بتنامي سخط واسع النطاق . فكيف أثرت الحرب على سعي الدولة للسيطرة على الإنتاج الثقافي؟ وما الدور الذي لعبته الذاكرة التاريخية في الحرب؟ ولماذا شرع صدام ، وقد قضى على كل معارضة رئيسية وتماسكت سلطته ، بشن حرب طائشة كهذه؟ وهل كانت الحرب مجرد خطأ حسابي مدمر لزعيم متهور أم أنها كانت تمثل شيئا عميقا وبنيويا في الدولة البعثية؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة أمر بالغ الأهمية لأن اجتياح العراق لإيران قد حرر القوى التي راحت تقضم بثبات سلطة الدولة البعثية ، وحرضتها على اكتساح الكويت عسكريا عام ١٩٩٠ ، وأوشكت أن تتسبب

---

(١) زعم البعثيون بأن إيران هي التي بدأت الحرب فعليا بقصف الأراضي العراقية في ٤ أيلول ١٩٨٠ . راجع هادي حسن علاوي ووليد الحديثي ، صدام حسين وقضية الثقافة والإعلام (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩١) ، ١٩٢-٢٠٢ . وهذا الكتاب هو الجزء الرابع عشر في سلسلة الأجزاء التسعة عشر بعنوان صدام حسين ، سلسلة الفكر الريادي ، والتي أصبحت على ما يبدو من المفروض قراءتها من قبل القيادات العليا من المسؤولين البعثيين . راجع سيد أبو الريش ، صدام حسين : سياسة الانتقام (نيويورك : مطبعة بلومزبري ، ٢٠٠٠) ، ٣٢٨ .

بانهيارها تماما خلال انتفاضة شهري أذار ونيسان عام ١٩٩١ .[١]

إن الفترة الثانية لحكم البعث من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ ، والتي قام فيها صدام بخلع أحمد حسن البكر من منصبه كرئيس للدولة وانتهت بغزو الكويت في آب ١٩٩٠ ، قد أتت على كل دعم شعبي حصل عليه النظام خلال السبعينات . وحلّت عائلة صدام وأقرباؤه محلّ البعث التكريتي كصنّاع قرار أساسيين في الحزب وجهاز الدولة . حيث ضم «حزب الأسرة» إخوانه غير الأشقاء الثلاثة ، برزان ووطبان وسبعاوي وزوج أمه إبراهيم حسن المجيد ، وابن عمه علي حسن المجيد . ثم اتسعت الأسرة الحاكمة لتشمل كلا من حسين وصدام كامل اللذين تزوجا من بنتي صدام رغد ورنا على التوالي[٢] . وخلال الثمانينات ، حصل تغير عندما حظي ابنا صدام عدي وقصي بنفوذ سياسي ، فنجمت عن ذلك تصدعات جديدة ضمن النظام . ويبدو أن السلطة والنفوذ المتصاعدين لابني صدام قد حددا بداية المرحلة الثالثة والأخيرة للحكم البعثي .

لقد صور الرئيس أحمد حسن البكر على أنه قائد معتدل إلى حد كبير[٣] ، إذ كان يمثل شخصية أبوية على المستوى الوطني ، وهي صورة مطمئنة للكثير من العراقيين خلال العقد الأول من الحكم البعثي ، حيث سمح الاحترام الذي تمتع به

---

(١) في مقال كتبته بعد فترة قصيرة من اندلاع الحرب ، حذرت من المخاطر الوشيكة التي مثلتها تلك الحرب على العراق . راجع مقال الدمار السياسي والاقتصادي للعراق بفعل الحرب ، صحيفة نيويورك تايمز ، ٧ تشرين الأول ، ١٩٨٠ .

(٢) بسبب استخدام الأسلحة الكيمياوية في قرية حلبجة والمناطق المحيطة بها في ١٩٨٨ ، ونتيجة للدور الذي أسنده صدام إلى علي المجيد كقائد عسكري أعلى لحملة قمع الأكراد في كردستان ، اكتسب المجيد لقب «علي الكيمياوي» .

(٣) ولعل قلة من العراقيين تعرف أن من بين انقلابيي ١٩٦٣ كان أحمد حسن البكر في مقدمة أولئك الذين فضلوا الإعدام المباشر لعبدالكريم قاسم عقب استسلامه في ٩ شباط ١٩٦٣ ، خشية من أن يقوم مناصروه بمحاولة تحريره إذا ما عرفوا بأنه لا يزال حيًا . راجع عقيل الناصري ، ليلة الصعود إلى سماء الخلود : قراءة تحليلية لليوم الأخير من حياة الزعيم الراحل عبدالكريم قاسم ، الموسم ٣٢ (١٩٩٧) : ١٧٧-١٧٨ .

والناجم عن وضعه كضابط كبير في الجيش ، ولافتقاره إلى طموح سياسي أعلى ، يلعب دور هام كوسيط بين فصائل حزب البعث . ولكن ما إن تم التخلص من البكر ، تضعضعت بنية حزب البعث واستقراره الداخلي . وخلال المرحلة التكريتية للحكم البعثي ، كان أعضاء الحزب يأتون من عدد من أفخاذ آلبو ناصر والعشائر المرتبطة بهم وتضم الأمثلة على ذلك حردان التكريتي وطه يحي وفاضل البراك التكريتي وصلاح عمر العلي ، وهو ابن عم لصدام وممثل سابق للعراق في الأمم المتحدة[١] . في حين أن أحمد حسن البكر وعدنان خير الله طلفاح ، وزير الدفاع العراقي خلال الحرب الإيرانية العراقية ، هما من فرع من فروع آلبو ناصر ألا وهو البيجات[٢] . أما حسين وصدام كامل فمن عائلة المجيد وهما أبناء عمومة لصدام من جهة والد صدام المتوفى[٣] . وعشيرة آلبو ناصر من العشائر الخاملة الذكر وهي تعود بأصولها مثلما تزعم الكثير من العشائر العراقية إلى شبة الجزيرة العربية[٤] . وعندما استقرت في

(١) راجع فالح عبدالجبار ، من دولة الحزب الواحد إلى دولة حزب الأسرة ، الثقافة الجديدة ٢٦٧ (كانون الأول ١٩٩٥ - كانون الثاني / شباط ١٩٩٦) : ١٠ ، ١٤ . كما أن خلفية صلاح عمر العلي الريفية جلية من خلال وشم على شكل طائر على معصمه الأيسر ، والذي تذكرت رؤيته أثناء حفلة عشاء أقيمت في مقر إقامة ممثل العراق في منظمة الأمم المتحدة في نيسان ١٩٨٠ . وعندما كنا نتناول العشاء في الركن المترف من المنزل ، أشار الممثل الأممي قائلاً : «بالطبع ، نحن جميعًا اشتراكيون» في معرض الإشارة إلى التوجه الاشتراكي المزعوم للبعث . والعلي هو الشخص ذاته الملتزم حالياً حسبما يفترض بالتحول الديمقراطي في العراق رغم سلوكه الطائفي حتى وهو منفيٌّ في السعودية (راجع الفصل التاسع ، حاشية ١٠٧) . و هو كذلك الشخص ذاته الذي كان يلقي بالخطب الملتهبة محرضًا الحشود لتأييد عملية شنق اليهود العراقيين في ساحة التحرير ببغداد في كانون الثاني ١٩٦٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٤ .

(٣) لقد توفي والد صدام واسمه حسين المجيد قبل ولادة ابنه . وتزوجت أمه من حسن إبراهيم المجيد . ومع أنه قد كان لهذا الرجل تأثير معلوم على صدام ، لكن رعايته أبويًا كانت من قبل خاله خير الله طلفاح ، محافظ بغداد فيما بعد ، وهو رجل معروف بطبعه الوحشي .

(٤) يشير فالح عبدالجبار إلى أن الكتاب الأكثر شهرة (وكان ممنوعًا خلال السبعينات والثمانينات) هو كتاب عباس العزاوي بأجزائه الأربعة وعنوانه عشائر العراق ، لم يأت على ذكرعشيرة آل بو ناصر (من دولة الحزب الوحيد ، ص١٤) .

تكريت نمت صلاتها بالعشائر الأخرى من المدن العربية السنية شمال وسط العراق كالنور والدليم والجبور والراويين وشمر . ثم وجدت هذه العشائر والعائلات أن سلطتها ونفوذها قد تقلصا عقب عام ١٩٧٩ إلى حد كبير ، عندما أصبحت السيطرة على السلطة أكثر اقتصارا على أفراد عائلة صدام بالذات[1] .

ويتسم تضييق دائرة السلطة السياسية عقب استيلاء صدام على مقاليد الحكم في ١٩٧٩ بالمفارقة ؛ لأن صدام وبعث التكارتة كانا معا هدفا لمحاولة انقلاب فاشلة عام ١٩٧٣ على يد مدير الأمن ناظم كزار ، الذي يزعم بأنه كان مستاء من الهيمنة التكريتية على الدولة . ولقد دفعت محاولة الانقلاب الفاشلة صدام إلى الاتكال على أفراد عائلته في بناء قاعدة سلطته داخل الحزب والدولة . ولكن مثلت التغيرات التي حصلت عام ١٩٧٩ تعزيزا للتوجه القائم أكثر من كونها قطيعة مع الماضي .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هو كيف أثّرت التغيرات في بنية النخبة السياسية والاقتصاد السياسي إبان الفترة الثانية لحكم البعث على مساعي الدولة لتطويع الذاكرة التاريخية؟ بالنظر إلى الخسائر المادية والبشرية الهائلة للحرب العراقية الإيرانية ، وتحول حزب البعث إلى أداة طيعة بيد عائلة صدام وتفرعاتها ، التي اتسمت بالتناحر والفساد المالي والسلوك المتحلل أخلاقيا ، أخذت جهود الدولة المفرطة لاستغلال الذاكرة التاريخية من أجل الحصول على رضى مواطنيها تحط من مصداقية النظام التي اكتسبها خلال السبعينات . كما أن سعي الدولة لتطويع الذاكرة التاريخية قد تضاءل شأنه نتيجة لخضوع الدولة إلى أفراد عائلة صدام ، ونتيجة لسياسات الخصخصة التي جرت شرعنتها في الفترة ما بين ١٩٧٩ و ١٩٩٠ ، والتي عكست جنوح النظام المتواصل إلى اليمين . وتضافرت هاتان السياستان معا لاستبدال الشعور التوحيدي بالهوية للنظام سابقا بآخر يستند إلى المصالح المادية والفردية لعدد صغير من اللاعبين السياسيين ، ممن ليس لديهم ، فضلا عن صدام ، اهتمام كبير بالذاكرة التاريخية أو بالسياسة الثقافية للسبعينات . فأخذت صلات الدولة بالشعب تضعف مما قوض من القابلية على تطبيق مشروع حزب البعث في الهيمنة .

ثمّ إن استبدال صدام لسيطرة حزب البعث على الدولة بسيطرة أفراد عائلته (دولة

---

(١) المصدر نفسه ، ١٤-١٥ .

حزب الأسرة) كان يراد منه تعزيز أمنه ، غير أن لسياساته في تعزيز الخصخصة غايات مختلفة . فمن جهة أولى سعى البعث إلى تحسين مستوى التكنولوجيا ، من خلال تقليل الاعتماد على تكنولوجيا السوفيت والكتلة الشرقية ذات النوعية الرديئة . ثانيا ، من خلال استخدام شركات غربية في المشاريع الكبيرة المتعلقة بالبنى التحتية ، وفر حزب البعث الحوافز التي تدفع الغرب إلى مساندة الحزب ، تلك المساندة التي كانت حاسمة خلال الحرب مع إيران[(١)] . ثالثا ، انتفع أعضاء النظام من سياسات الخصخصة ، حيث أن حسين كامل ، على سبيل المثال ، تمت ترقيته من كونه سائقا في الموكب الرئاسي لصدام إلى رتبة فريق ركن في الحرس الجمهوري ، ومن ثم وزيرا للتصنيع العسكري ليصبح ثريا من بعد عبر مشاريع تطوير الأسلحة[(٢)] . لذلك فإن التغيرات في الاقتصاد السياسي ، والتي أضعفت التوجه «الاشتراكي» للدولة ، قد خدمت غايات دولية ومحلية ؛ إذ أعانت المساعدة التكنولوجية الغربية العراق اقتصاديا وعسكريا ، من خلال السماح لمشاريع البنى التحتية المتقدمة بالمضي قدما . كما أن التسهيلات المالية الأمريكية للأغراض الزراعية قد أطلقت اليد لاستغلال الأرصدة المالية الأخرى في تمويل الحرب ، ناهيك عن إمكانية استغلال الأرصدة المودعة لشراء المعدات ذات الاستخدام المزدوج ؛ كالطائرات المروحية والجرارات الزراعية التي حولت لصالح الاستخدام العسكري . وكان دور هذه التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام حاسما خلال الثمانينات في مساعي العراق لتطوير الأسلحة النووية والكيمياوية والبايولوجية وصناعتها . ففي الوقت نفسه الذي عزز فيه الدعم الغربي ثروات الطبقة البرجوازية

---

(١) خلال زيارتي للعراق ، كان أحد المواقع في دليل السياحة الذي زودتني به وزارة الإعلام هو مصنع الحديد والصلب قرب الزبير جنوب العراق ، وقد بنته شركة سان فرانسيسكو التي تتخذ من بيتشل مقرًا لها مع مؤسسة كروست لور الفرنسية .

(٢) لقد تأسس الحرس الجمهوري على يد عبدالسلام عارف في ١٩٦٤ ليحل محل الحرس القومي الذي كان قاعدة السلطة للنظام البعثي الذي أطاح بعبدالكريم قاسم في شباط ١٩٦٣ ، وأطيح به من قبل عارف في تشرين الثاني ١٩٦٣ . وبعد حرب الخليج ، فإن الحرس الجمهوري ، وهو وحدة عسكرية من النخبة ضمن وحدات الجيش العراقي ، قد أعطيت مكانته وسلطته لقوة عسكرية جديدة هي الحرس الجمهوري الخاص .

الجديدة للدولة ، والتي كانت قد خطت خطوات واسعة إبان السبعينات ، فإن هذا الدعم بالذات هو الذي جعل من تنفيذ هذه المشاريع أمرًا ممكنا[١] .

وليس هنالك من مجال ربما كمجال الزراعة يمكن أن يلاحظ عليه بجلاء الابتعاد عن التوجه «الاشتراكي» أو عن سيطرة الدولة ، إذ على الرغم من أن التطور في هذا المجال قد هلل له على أنه أحد المنجزات الأساسية لثورة تموز ١٩٥٨ ، إلا أن الإصلاح الزراعي لنظام قاسم كان ملتبسا على الدوام في تطبيقه على الأقل أكثر مما في محتواه[٢] . ففي حين تمّت مصادرة ممتلكات ملاك الأراضي الأكثر مساحة ومناصري الحكم الملكي ، لم يتأثر الملاك من الدرجة الوسطى إلا على نحو هامشي حسب . فضلا عن ذلك ، إن المصادر المحدودة للدولة والنقص في أعداد الموظفين المدربين على تنفيذ الإصلاح الزراعي على وجه خاص ، كانا يدلان على أن الكثير من الأراضي التي تمت مصادرتها لم توزع مجددا طوال عقد الستينات .

ولقد شدد البعثيون بعد وصولهم إلى سدة الحكم عام ١٩٦٨ على سياسات الإصلاح الزراعي ؛ للالتفاف على الأرجح على الحزب الشيوعي العراقي ، الذي دعم على نحو صاخب الإصلاح الزراعي المتطرف في ظل حكم عبد الكريم قاسم . وبدلا من إعادة توزيع الأراضي على الملاك الصغار من الفلاحين ، مثلما كان يريد نظام قاسم ، شدد حزب البعث على ملكية الدولة لتلك الأراضي . فازداد عدد المزارع التعاونية من ست مزارع في ١٩٧٢ إلى تسع وسبعين مزرعة عام ١٩٧٦ . وفي الخطة الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) تمت زيادة العدد إلى أكثر من ثلاثمائة عند العام ١٩٨٠ . وبذلك تم تحويل أكثر من مليون وثلاثمائة ألف دونم من الأراضي الزراعية إلى ملكية الدولة[٣] . كما أن تحول صدام بعد عام ١٩٧٩ عن السياسات التعاونية التي انتهجت خلال السبعينات قد مثل تغيرا سياسيا كبيرا . فبدلا من زيادة عدد الجمعيات

---

(١) للاطلاع على تحليل أفضل لهذا القطاع ، راجع عصام الخفاجي ، الدولة وتطور الرأسمالية في العراق ، ١٩٦٨-١٩٧٨ (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣) ، ٦٧-٨٦ .

(٢) روني غابي ، الشيوعية والإصلاح الزراعي في العراق (لندن : كروم هيلم ، ١٩٧٨) .

(٣) روبرت سبرنغبورغ ، الانفتاح والتحول الزراعي والتماسك النخبوي في العراق المعاصر ، مجلة الشرق الأوسط ، ٤٠ ، عدد ١ (شتاء ١٩٨٦) : ٣٦ .

التعاونية ، انخفض هذا العدد على نحو حاد من سبع وسبعين مزرعة في ١٩٧٩ إلى عشر فقط من المزارع عام ١٩٨٣ . ثم إن سياسات الاستثمار والائتمان قد عادت بالفائدة على المستثمرين من القطاع الخاص . كما وفر قانون ٣٥ لعام ١٩٨٣ معاملة تفضيلية للملاك من القطاع الخاص ، الذين كان يسمح لهم عادة بالحصول على مساحات كبيرة من الأراضي التي تجاوزت المحددات التي أقرها قانون ١١٧ الذي شرع في ١٩٧٠[1] .

وبدلا من أن يعود الأمر بالفائدة على صغار المزارعين بوصفهم المستفيدين المقصودين حسبما يزعم بزيادة الإنتاج الزراعي ، أعطت الدولة الأولوية للمحاصيل ذات الدعم الرأسمالي الكبير ؛ لذا تشكلت طبقة جديدة من المستثمرين الحضريين مؤلفة من الموظفين الحكوميين وصغار التجار والمسؤولين الحزبيين الذين استفادوا على نحو ملحوظ عن طريق المضاربات الزراعية عادة بفعل صلاتهم الوثيقة بحزب البعث[2] . كما أن المتعاقدين في المدن الريفية الذين عقدوا شراكات مع ملاك الأرض المحليين قد استفادوا أيضا . أما بالنسبة للمستهلكين الحضريين ، فإن الزيادة في تنوع المحاصيل قد ترافقت مع الزيادة الملحوظة في أسعارها .

وعند دراسة دوافع صدام لمواصلة خصخصة الاقتصاد ، من الضروري إدراك أن هذا القائد العراقي لم يكن ملتزما على نحو جدي بالسياسات الاشتراكية . ففي تعليقه على قرار تأميم النفط عام ١٩٧٢ ، على سبيل المثال ،لم يبد صدام إلا اهتماما ضئيلا بالسياسات الاشتراكية[3] . ومع أن صدام كان يعتمد على مفهوم «الحزب الطليعي» اللينيني كنموذج لحزب البعث ، وأنشأ العديد من المنظمات

---

(١) المصدر نفسه ، ص٣٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ٤٠-٤١ .

(٣) «الأستاذ صدام حسين ، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة يتحدث عن معركة التأميم» ، في كتاب خالد عبدالمنعم العاني ، موسوعة العراق الحديث (بغداد : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٧٧) ، ٢ : ٥٨٣ . ومن الملفت أن ملاحظات صدام قد حذفت من الطبعة الإنجليزية . ولعل من المثير مقارنة تلقيب صدام بالأستاذ في عام ١٩٧٧ مع الألقاب التي منحت له في الثمانينات مثل (الرئيس المناضل الخالد) .

الشبابية وغيرها تبعا للنموذج السوفيتي ، إلا أن تفكيره لم ينشغل أبدا بالأبعاد الاقتصادية للفكر الاشتراكي . فمن بين الكثير من كتاباته (سواء كان هو الذي كتبها بالفعل أم أنها كتبت من قبل أخرين) لا نجد إلا النزر الضئيل فيما يتعلق بالنزعة الاشتراكية بالذات أو بالاقتصاد الاشتراكي كما يطبق في العراق .

وكان التحول من السياسات المتطرفة للسبعينات إلى الاقتصاد الخاص جزئيا خلال الثمانينات ، يقصد من ورائه تكوين طبقة جديدة من العراقيين الذين يضمن الازدهار الاقتصادي ولاءهم لصدام وليس الإيديولوجيا أو الحزب . إن الغاية من الخصخصة كانت أقل ارتباطا بزيادة الناتج الزراعي منها بتأمين الدعم المستمر لأعضاء حزب البعث المهمين والإداريين ذوي الخبرة ممن استفادوا ماديا من هذه الخصخصة ؛ لذا مثل هذا التبدل في التوجه تغيرا في القاعدة الاجتماعية للنظام . كما أن شعار «الفولكلور في خدمة النضال العربي» الذي طبع على صفحة الإهداء لكتاب وزارة الثقافة عن الكاتب العباسي الساخر ، الجاحظ ، والذي مثل استمرارا للتقليد الجماهيري الأسبق الذي عرف به الحزب الشيوعي العراقي والنخبة الثقافية اليسارية إبان الخمسينات ، قد بات الآن يدخل في باب الحشو اللفظي[1] . وسعى التوجه البعثي في السبعينات إلى تعبئة الأعضاء من الطبقة الوسطى ، وممن هم في أدناها من ذوي الميول اليسارية ، بالإضافة إلى العمال والفلاحين رغم بقاء الحزب مركزيا من الناحية الأيديولوجية . ثم إن المظهر الراديكالي الخادع لحزب البعث وتكوين الجبهة الوطنية مع الحزب الشيوعي العراقي أديا بالعديد من المثقفين اليساريين إلى الشعور أن بإمكانهم التعامل مع الحزب ؛ لذا أصبحت الطبقة الوسطى بعد عام ١٩٧٩ هي القاعدة الاجتماعية للنظام . وعليه باتت هذه الطبقة أكثر انشغالاً بالنزعة

---

(١) لمعرفة الأسباب التي تفسر لماذا وجد المسؤولون الثقافيون في حزب البعث الجاحظ شخصية تاريخية أخاذة ، راجع إيريك دافس نيكولاس غافريلدز ، فن الحكم ، الذاكرة التاريخية والثقافة الشعبية في العراق والكويت ، في كتاب دافس وغافر يلدز ، بتحرير مشترك ، فن الحكم في الشرق الأوسط : النفط والذاكرة والثقافة الشعبية (ميامي : مطبعة جامعة فلوريدا الدولية / مطابع جامعة فلوريدا ، ١٩٩١) ، ١٣٥-١٣٧ .

الاستهلاكية والتمتع بالبحبوحة الاقتصادية الناجمة عن الثروة النفطية[1] . كما استغل صدام الخصخصة كجزء من استراتيجيته لبناء قاعدة جديدة للسلطة إبان الثمانينات من خلال تحييده للشلل ذات المكانة العليا عن طريق الإعدامات التي وقعت عام ١٩٧٩ . وفي بناء صدام لقاعدة سلطته الجديدة لم يكن يعتمد على أنويته المفرطة وخصخصة الاقتصاد والتخلص من القيادات البعثية التقليدية التي كانت تمثل له خطرا سياسيا حسب ، بل إنه اتكل أيضا على طبقة من محدثي النعمة في الحواضر والمدن ، والذين يرتبطون بصلات وثيقة مع الدولة . ويتشكل لب هذه الطبقة من أفراد عائلته وأقاربها المقربين . ومع تركز السلطة والثروة على نحو متزايد في أيدي نخبة صغيرة ، باتت الهوة تتسع على نحو مطرد بين الخطاب «الاشتراكي» للحزب وسياساته اليومية . كما أن قدرة النظام على تطويع الذاكرة التاريخية أخذت تضمحل طالما لم يعد يعرف عنه السعي لتحقيق مصالح الأهالي .

ولا يعني هذا الأمر بأن حزب البعث لم تعد له صلة بالسياسة العراقية . ففي جوانب معينة كان العكس من ذلك هو الصحيح . فتعداد أفراد الحزب الذي لم يبلغ إلا بالكاد بضع مئات في ١٩٦٨ ، أصبح عند العام ١٩٨١ مليونا ونصف المليون من الأعضاء (أي بمعدل واحد لكل عشرة من العراقيين)[2] . وظلت الصلات بالحزب ذات أهمية لكل من يبتغي تحقيق غايات سياسية أو اقتصادية تذكر . وبرغم اشتداد قبضة صدام ، لم يظهر حزب البعث أية علامات على ضعف هيمنته على جهاز الدولة ومنظمات المجتمع المدني . واستمر كل جانب من جوانب الحياة العامة خاضعا على نحو وثيق لمكتب من مكاتب الدولة السبعة[3] .

---

(١) وباعتبار الإنتاج الزراعي كمؤشر على هذا التغيير ، حل صدام في عام ١٩٨٠ منظمة حزبية هامة هي الهيئة الزراعية العليا التي مارست إشرافًا على الإصلاح الزراعي وعلى وزارة الزراعة المحافظة وعلى الأراضي الزراعية التابعة للقطاع الخاص . لمعرفة المزيد عن هذه الهيئة راجع موسوعة العاني ، ص٨٠٩ .

(٢) فالح عبدالجبار ، من دولة الحزب الوحيد ، ص٩ .

(٣) وتشمل هذه المكاتب كلاً من المكتب العسكري الذي كان يشرف على الجيش وقوات الأمن والشرطة والاستخبارات العسكرية ، والمكتب الإعلامي الذي كان يسيطر على البث ==

وما بات واضحا بالفعل قد تمثل في إعادة هيكلة الحزب لكي يصبح أداة طيعة تماما بين يدي صدام . وفي حين كانت النخب العليا من أعضاء الحزب قادرة ، في أقل تقدير ، على أن تعبر عن آراء قد تقف بالضد من آراء صدام ، أو أن تسعى حتى إلى تقليص سلطة صدام مثلما حاول أحمد حسن البكر ، لم يعد أمام حزب البعث الآن إلا أن يكون آلة للسلطة والنفوذ أحادية الاتجاه . ومن خلال إعادة هيكلة الحزب في كوادره العليا ، أي مجلس قيادة الثورة وأعضاء القيادة القطرية ، كان صدام يقصد من وراء ذلك إلى الحيلولة دون وجود تهديدات لسلطته ؛ إذ إن معرفته الشخصية بالمؤامرات والناجمة عن نشاطاته في ١٩٥٩ و ١٩٦٨ ودرايته بالتوازن الدقيق بين اللاعبين السياسيين من مدنيين وعسكريين ، جعلتاه مصمما على منع الاستيلاء على الدولة عن طريق «ثلاثة ضباط وأربع دبابات»[١] .

لقد رفض البعث باستمرار النداءات للتحول نحو الديمقراطية خلال السبعينات ، وسمّى نداءات كهذه على أنها «برجوازية» ، وتبنى بدلا من ذلك سبيلا غير واضح المعالم سماه «الطريق الثالث» لما بات يعرف «بالديمقراطية الشعبية» ، والتي تُفسَّر بأنها تقف وسطا بين الليبرالية الغربية والشيوعية السوفيتية . وقبل عام ١٩٧٥ ، تحجج النظام بالانتفاضة الكردية في الشمال لتأجيل الديمقراطية . وبين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩ ، كان صدام يتذرع بأن خطر الحزب الشيوعي العراقي ومن ثم الثورة الإسلامية في إيران هما اللذان يعيقان أي تحرك صوب الشكل الديمقراطي للحكم . لذلك اندهش العديدون في كانون الثاني عام ١٩٨٠ من دعوة صدام لإنشاء المجلس الوطني .

فما هي الدوافع وراء القرار المفاجئ لإنشاء مجلس نيابي منتخب؟ في الواقع لم يتمتع المجلس ذاته بأية سلطة تشريعية ، كما اقتصرت عضويته على أعضاء حزب البعث

= الإذاعي والتلفزيوني والصّحف ، والمكتب العمالي الذي كان مسؤولاً عن الاتحاد العام لنقابات العمال وكل نقابات القطاعين الخاص والعام ، والمكتب الفلاحي الذي كانت تخضع له جميع المنظمات والجمعيات الفلاحية ، والمكتب الطلابي الذي كان يشرف على الاتحاد العام للطلبة والطلاب في الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية ، ومكتب المنظمات المهنية الذي كان مسؤولاً عن الاتحاد العام لنساء العراق وجميع المنظمات المهنية ، ومكتب العلاقات مع الدولة . المصدر نفسه .

(١) المصدر نفسه ، ص٨ .

والمتعاطفين معه ، على الرغم من وجود قوائم انتخابية في ثلاث محطات اقتراع رزتها قبل الانتخابات البرلمانية في ٢٠ حزيران ١٩٨٠ ضمت مرشحين أكرادًا ، ممن يزعم بأنهم من المتحالفين مع الحزب الديموقراطي الكردستاني ، وكذلك ضمت «مستقلين» بالإضافة إلى أعضاء حزب البعث[١] . وكانت المناقشات بصدد البرلمان والتصويت من الأمور الخاضعة تماما للسيطرة . ومع ذلك ، إن إنشاء أول برلمان منذ سقوط الحكم الملكي أعطى بعض العراقيين أملا بتحول ليبرالي تدريجي محتمل الحدوث . ومن ناحية أخرى ، وفرت الحرب مع إيران ، والتي أعقبت بفترة وجيزة إنشاء المجلس الوطني عذرا مناسبا لعدم تحقيق أي شكل من أشكال الديموقراطية حتى ولو على نطاق محدود .

إن الدافع من وراء تشكيل المجلس الوطني هو رغبة صدام في تخطي مجلس قيادة الثورة ، عن طريق تكوين هيئة لصناعة القرار موازية له ، وخلق انطباع في الوقت نفسه بأن العراق كان ينتقل صوب حكم أكثر إشراكا للشعب . ولأن البرلمان هيئة لها سلطة تمرير القوانين ، كان المجلس الوطني منتدى لتجنب مجلس قيادة الثورة كلما دعت الحاجة . كما وفر المجلس الوطني كذلك فرصة لتكريس عبادة شخصية صدام . وبالنسبة لمن يعتقدون بأن النظام العراقي قد أصبح متسما بالطابع الشخصي إلى حد بعيد ، بات بالإمكان الاحتجاج عليهم بأن العراق قد أصبح أخيرا يمارس عملية المأسسة السياسية ؛ إذ صار بإمكان الشعب لأول مرة منذ ثورة تموز ١٩٥٨ ، أن يختار على نحو جماهيري مجلسا منتخبا يعبر من خلاله عن وجهات نظره . ثم إن تعيين الشيعيين (نعيم حداد وسعدون حمادي) كرئيسين لأول دورتين انتخابيتين للمجلس الوطني ، كان يراد منه تلافي السخط الشيعي والدعاية الإيرانية الرامية إلى زرع بذور الشقاق الطائفي[٢] . كما أن البرلمان الذي لم تكن لديه من مهمة سوى الموافقة

---

(١) ولعل هؤلاء المرشحين كانوا من أولئك الذين يمثلون انتخاب مجلس تشريعي منفصل لمنطقة الحكم الذاتي في كردستان شمالي العراق ، والتي أقيمت لها انتخابات في أيلول ١٩٨٠ .

(٢) ليس صحيحًا ما ذهب إليه فالح عبدالجبار مؤكدًا في كتابه- من دولة الحزب الوحيد ، ص٢١ - من أن أول ثلاثة رؤساء للمجلس الوطني كانوا من الشيعة ، إذ إن الثالث وهو سعدي مهدي صالح الذي تقلد منصبه عام ١٩٨٩ كان سنيًا من تكريت ، ومات أوائل التسعينات أثناء معالجته الطبية في إيطاليا .

الروتينية على ما يملى عليه ، كان بإمكانه أن يخدم أهداف السياسة الخارجية لجر المجتمع الدولي إلى الاعتقاد بأن النظام كان يتحرك صوب الديمقراطية . وعلى الرغم من عدم قدرة البرلمان على المبادرة في سن القوانين ، إلا أن مداولاته قد تلقت تغطية شاملة في الصحافة[١] .

واكتشفت الدولة البعثية أن من الصعب على نحو متزايد مواصلة سياسة «العقاب والثواب» حالما استنفدت احتياطاتها الأولية ، ووجدت نفسها وجها لوجه أمام تراجع اقتصادي في ١٩٨٣ ؛ إذ لم تستطع القروض والديون الغربية والسعودية والكويتية التي كان يراد منها أن تعالج أزمة العراق المالية ، وانخفاض إنتاج النفط أن تمنع الانكماش الاقتصادي . وتوازت هذه التغيرات مع تقليل التركيز على البعد الجماهيري للإنتاج الثقافي الخاضع لرعاية الدولة ، والذي تم استبداله بحملة قادسية صدام . وكرشوة للطبقات الوسطى المتعلمة كانت هنالك فسحة ضئيلة للتعبير السياسي والاجتماعي ، حتى إن المواضيع التي كانت محظورة سابقا أو التي لم يكن يسمح بالتعامل معها إلا على نحو يتماشى تماما وخط الحزب ، بات يسمح بمناقشتها على نحو أكثر صراحة[٢] . ثم شرع الدين يتسلل إلى البيانات البعثية ووصل ذروته مع إضافة عبارة «الله أكبر» إلى العلم العراقي عام ١٩٩٠ عقب التحشيدات العسكرية لقوى التحالف الدولي عشية الاستيلاء على الكويت[٣] . كما تم إحياء

---

(١) لمعرفة المزيد عن المجلس الوطني ، راجع المقابلة مع سعدي مهدي صالح ، استضافة الأجانب في العراق تفضي إلى السلام ، صحيفة الجمهورية (٦ تشرين الأول ١٩٩٠) .

(٢) إن دراسة خليل إبراهيم حسين ، عبدالكريم قاسم : اللغز المحير (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٨) ، الجزء الثالث من موسوعة ١٤ تموز ، كانت ملفتة للانتباه بشكل خاص ، لأنها احتوت على العديد من الإشارات المحيذة . كما أن رد الاعتبار المحابي لعبدالكريم قاسم من خلال دراسة تفوقه كمدرس في الكلية العسكرية العراقية ، ولبسالته في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وللتقدير الذي يكنه له من تحت إمرته من الضباط والجنود ، يتناقض والصورة التاريخية التقليدية له كدكتاتور عسكري أناني متوحش .

(٣) ويمكن ملاحظة السطحية لهذه الرمزية في العلم العراقي ، الذي ظل يخفق أعلى بنايتي الأمم المتحدة ومقر إقامة السفير العراقي في شارع إيست ٧٩ في مدينة نيويورك ؛ إذ لأكثر من عشر سنوات ، ==

جوانب من الملكية الهاشمية ، مثل قيام صدام بإعادة نصب تمثال فيصل الأول الذي هشمه المتظاهرون يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ . وانسياقا مع التقارب مع الغرب ، استعاد العراق العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في ١٩٨٤ . واضمحلت الخطابات الاشتراكية المعادية للإمبريالية . ومن الناحية الفعلية ، قل شأن المعاداة لإسرائيل وتضاءل الدعم المقدم للفصائل الفلسطينية الراديكالية . أما التأكيد الجديد على إسهام صدام في التاريخين العراقي والعربي ، وعلى نوايا إيران المعادية وعملائها داخل العراق ؛ فقد بات يتلاءم والجهود الحربي ويغطي على الموضوعات «الاشتراكية» الجماهيرية لصالح تغذية اعتزاز الرئيس العراقي بشخصه .

ونتيجة لعدم القدرة على الإيفاء بالوعود لاستعادة الازدهار الاقتصادي والاستياء المتزايد في صفوف الجيش[١] ، قام نظام صدام في خطوة تعد يائسة بالاستيلاء على الكويت في ١٩٩٠ . ومع قيام عدي نجل صدام بدور رئيسي في السرقة ، تم تجريد الكويت على نحو منظم من كل ما له قيمة ، ابتداء من المركبات الغالية الثمن وصولا إلى المدخرات الوطنية . ويشي استيلاء الدولة البعثية على الكويت بتفاقم سلوكها غير القانوني وغير المتوقع الذي يستند إلى مزيج من القيم العشائرية ، وأخلاقيات الجريمة المنظمة . وببروز عدي وقصي ، ابني صدام ، كلاعبين سياسيين رئيسيين أوائل التسعينات ، كثرت التصدعات إلى الحد الذي أدى إلى تجريد إخوة صدام الثلاثة غير الأشقاء من سلطتهم ، وإلى مقتل صهريه حسين وصدام كامل في ١٩٩٦ . كما اختزلت إلى حد بالغ إمكانية الدولة على تطويع الذاكرة التاريخية نتيجة للعقوبات المفروضة على النظام من قبل الأمم المتحدة عقب حرب الخليج .

إن التناقض الذي أربك مساعي البعث لتطويع الذاكرة التاريخية كي تكون أساسا لهوية عراقية جماعية جديدة ؛ قد أعرب عن نفسه أخيرا إبان الثمانينات ؛ إذ أبدى

== ظل علم ما قبل حرب الخليج مرفرفًا من دون عبارة (الله أكبر) . ولم يرفع العلم الجديد ، في النهاية ، إلا في ربيع عام ٢٠٠٠ فوق مبنى السفارة العراقية .

(١) وردت تقارير عام ١٩٨٨ تفيد بمحاولة ١٧٨ ضابطًا عسكريًا الإطاحة بالنظام . راجع إيريك دافس ، **بناء الدولة في العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية وأزمة الخليج ، في تدويل النزاع الطائفي** ، تحرير مانوس مدلارسكي (نيويورك : روتلج ، ١٩٩٢) ، ص٨٥ .

النظام البعثي ، ابتداء ، تركيزا كبيرا على إنشاء ثقافة سياسية يمكن أن تتسع لكل قطاعات المجتمع العراقي ، حتى وإن كان ذلك في شكل تراتبي . وخلال فترة البعث التكريتي ، أي سنوات الحكم المشترك للبكر وصدام (٦٨-١٩٧٩) ، كان كل عراقي قد ألزم بمرتبة لا يتخطاها إلا نادرا في سلم التراتب السياسي والاجتماعي ، حيث يتمتع العرب السنة (من خلفيات عشائرية غير حضرية بشكل خاص) بمعظم الامتيازات ، في حين كان الشيعة والأكراد والأقليات الأخرى ممن رغبوا في التجرد من هوياتهم الأثنية لا يحظون إلا بالنزر اليسير ، الذي يعكس وضعهم السياسي والاجتماعي المتدنيين . وبذلت عناية كبيرة لكي يخفى على العراقيين وعلى غير العراقيين من العرب وسواهم بشكل عام ، المدى الذي بلغه تحكم الصلات العشائرية والعائلية بالسلطة والنفوذ سياسيا واقتصاديا[١] . وعلى أية حال ، كان العراقيون المتبصرون على وعي بالفجوة الهائلة بين خطاب النظام البلاغي حول استخدام الإنتاج الثقافي لإنشاء مجتمع اشتراكي ينعم بالمساواة من جهة ، والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى . ومن جانب آخر ، وفي مجالات معينة ، كتشجيع الفولكلور الوطني والثقافة الشعبية من خلال الدوريات والمجلات والصحف والبرامج التلفزيونية والمسرح والأفلام والفنون التشكيلية وفرق الرقص ، كانت درجات اعتزاز العراقيين تتباين فيما يتعلق بما بدا لهم على أنه تشكيل لثقافة وطنية وشعور منبثق بالهوية الوطنية . وبما أن مشروع «إعادة كتابة التاريخ» لم يكن سياسيا على نحو مكشوف ، وتناغم مع الميول الثقافية المسبقة للجماهير ، لذا أخذ يتسلل في أوساط الطبقات الوسطى المتعلمة خلال السبعينات من القرن الفائت . وكان البعض من أفراد هذه الطبقات الذين لقي هذا المشروع قبولا لديهم قد عادوا في ذلك الوقت من خارج البلاد[٢] .

---

(١) مرر قانون في ١٩٧٨ يحظر على جميع العراقيين استخدام الألقاب العشائرية والمناطقية ، حيث أسقط صدام ، على سبيل المثال ، لقب التكريتي من اسمه . وكان هذا القانون معدًا لحماية أعضاء حزب البعث – ممن كانت لهم ألقاب متشابهة ، مثل التكريتي والراوي و الحديثي وما إلى ذلك – من انتباه الشعب . وأود أن أشكر الدكتور ودود حمد لإثارة انتباهي إلى تاريخ هذا المرسوم .

(٢) وكان هذا الأمر حقيقيًا . فعلى سبيل المثال ، جرى استخدام رب عائلة شيعي في مكتبة لجامعة أمريكية كبرى ، غير أنه أعاد عائلته إلى العراق في سبعينات القرن الفائت .

إن إزالة البكر وتصفية خصوم صدام المحتملين ضمن صفوف حزب البعث، ورؤية الرئيس العراقي في الحلول محل إيران كقوة خليجية كبرى، وطموحه في أن يصبح زعيما للعالم العربي، ورغبته في أن يعيد تشكيل السياسة والمجتمع العراقيين، هي التي غيرت اتجاه وتأثير محاولة تطويع الذاكرة التاريخية[1] . كما أن تعزيز الدولة لتحديد ضيق الأفق للإنتاج الثقافي ومحاولتها الفجة لربط الماضي بالحاضر - من خلال البوسترات والجداريات التي تساوي بين صدام وسعد بن أبي وقاص، القائد العربي لمعركة القادسية، واختلاق شجرة نسب لكي يعود الرئيس العراقي بنسبه إلى علي بن أبي طالب - لم تلق صدى في نفوس الجماهير على نحو فاعل، مقارنة بالذاكرة الخاضعة لرعاية الدولة خلال السبعينات[2] ؛ إذ بالنسبة للعديد من العراقيين العلمانيين المتعلمين، كان من الصعب الجمع بين التلونات الإسلامية المتزايدة لحزب البعث وسياساته شديدة العلمانية في سنوات حكمه الأولى . وهذا التوجه المضاد للدين (والذي كان موجها بالأساس ضد المرجعية الشيعية)، كان جليا في تفضيل الشعر الجاهلي أو ما قبل الإسلامي، وفي التركيز على تاريخ العراق القديم، وعلى التمثيل الفني كمنمنمات الواسطي، التي برزت فيها التصاوير البشرية التي يحظرها الدين الإسلامي[3] . ووجد الكثير من العراقيين في تطورات كهذه مثل إنشاء أكاديمية للدراسات الدينية في ١٩٨٩، والتي تسمت باسم صدام أن أقل ما يقال فيها هو أنها كانت من عجائب الأمور[4] .

(١) لمعرفة المزيد عن دراسة استخدام الحرب العراقية الإيرانية في بناء الدولة، راجع، إيريك دافس، بناء الدولة في العراق، ٦٩-٩٢ .

(٢) للاطلاع على هذه السلسلة النسابية، راجع أمين إسكندر، صدام حسين : مناضلاً ومفكراً وإنساناً (باريس : هاتشيت، ١٩٨٠)، ٢١ .

(٣) لمعرفة المزيد عن فن الواسطي، راجع العدد الخاص في مجلة الفن العراقي الرواق ١٥، (١٩٨٤) .

(٤) كان اسم المعهد الجديد هو أكاديمية صدام للدراسات الإسلامية . راجع جريدة الوقائع العراقية عدد ٣٢٤٣، في ٢٠ شباط ١٩٨٩ . وفي ضوء إعدام صدام للعديد من الشخصيات الدينية، فإن بضعة من العراقيين حسب هم الذين نظروا إلى هذا الأمر كمثال على استئناف دعم الدين من قبل النظام .

أما الناحية الإشكالية الأخرى لجهود الدولة في تطويع الذاكرة التاريخية إبان الحرب مع إيران وربطها بشخصية صدام ، فكانت تتمثل في طابعها السلبي على نحو متزايد . فمنذ المستهل ، كان الإنتاج الثقافي الخاضع لرعاية الدولة ومتابعتها يؤكد على أن العراق تاريخيا هو ضحية ومستهدف من قبل القوى المعادية . وسمح هذا المنظور ، أولا وقبل كل شيء ، لحزب البعث في أن يلقي باللائمة على «المؤامرات الخارجية» ، بسبب العلل التي يعاني منها المجتمع لتبرئة الحزب من المسؤولية عنها . ثانيا ، إن فكرة كون العراق ضحية لهجمات معادية كانت تبرر ضمنيا التسلط البعثي ؛ لأن أي انفتاح ديموقراطي سيعرض للخطر قدرة النظام على الدفاع عن العراق إزاء أعدائه ، إذا ما سمح بتكاثر الآراء والجماعات السياسية الهدامة المحتملة . ثالثا ، أصبح لعب دور الضحية أداة هامة لتشكيل شعور بالهوية الوطنية ، خصوصا لدى قاعدة النظام الاجتماعية العشائرية ذات الأصول الريفية . ولأنَّ العراق مجتمع متفوق ، مثلما يحاجج صدام ، فإنه أثار غيرة وحسد أعدائه الذين يرغبون في الاستيلاء على ثروة العراق وتراثه الحضاري[١] .

ويكشف هذا المنظور السلبي عن نفسه على نحو أكثر وضوحا في التأكيد المتواصل على الحركة الشعوبية . ويعود الاهتمام بهذه المسألة إلى ثلاثينات القرن الفائت على الأقل ، ولكن الاتهام بالشعوبية كان موجها في الأصل ضد الأدباء والموظفين وطبقة كتاب البلاط الإمبراطوري العباسي ، من العجم والمستعربين الفرس قديما[٢] . وكما أوضحنا ذلك في موضع سابق ، تزعم الهجوم الثقافي المعاصر ضد الحركة الشعوبية المؤرخ المحافظ عبد العزيز الدوري (وهو سني عربي) . وعلى الرغم من مؤهلاته العلمية كعميد من عمداء مدرسة عراقية تاريخية حديثة ، إلا أن كتابات الدوري عن الشعوبية تفنيدية على وجه التحديد وتخاطب العامة أكثر مما هي موجهة

---

(١) صدام حسين ، صدام حسين وحقيقة التاريخ العربي (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٩) ، ١٤ .

(٢) مقابلة مع الراحل الدكتور وديع جويدة ، أستاذ متمرس في كلية دراسات الشرق الأدنى ، جامعة إنديانا ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٩ . حيث استذكر الدكتور جويدة نقاشات حول مسألة الشعوبية دارت في أوائل مسيرة حياته المهنية ، عندما كان يعمل في القسم القانوني في وزارة الدفاع أواسط الثلاثينات . وهذا يوحي بأن هذه المسألة تمتد إلى فترة مبكرة من فترات الخطاب السياسي العراقي .

إلى المتخصصين[1] . وبالنسبة للدوري والآخرين من القوميين العروبيين المحافظين ، أمثال ساطع الحصري وعبد الرحمن البزاز ، يمثل الشعوبيون استعارة بلاغية تقوم مقام العدو الفعلي من شيوعيين عراقيين ، ومن يناصرهم من الوطنيين العراقويين واليساريين ، الذين تقلل التعددية الثقافية التي ينادون بها ، وتأكيدهم على ضرورة معالجة التصدّعات الاجتماعية الطبقية من أهمية الطابع العربي للعراق وتهدد الوحدة العراقية[2] . وفي طبعة ١٩٨٣ من كتاب «التيار القومي في الشعر العراقي الحديث ، منذ الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩ حتى نكسة حزيران في ١٩٦٧» ، يلصق ماجد أحمد السامرائي ، بالمثل كذلك ، الشعوبية باليساريين والوطنيين العراقويين الذين يحاجج بأنهم يفتقرون إلى الولاء لفكرة الوحدة العربية . كما أن دعم الحزب الشيوعي العراقي للتضامن اليهودي العربي ضد الإمبريالية في فلسطين ، قد تعرض للانتقاد على أنه مؤشر على افتقار اليسار إلى الحس الوطني ، وعلى التشكيك بولائه للعراق وللأمة العربية الكبرى . ويشدد السامرائي على الحاجة إلى البقاء في يقظة إزاء فقدان الثقة بالتراث الثقافي العربي[3] .

---

(١) إن كتاب نشوء الكتابة التاريخية لدى العرب ، والذي طبع من قبل مطبعة جامعة برنستون في ١٩٨٣ هو الكتاب الوحيد بقلم مؤرخ عراقي حديث ، والذي أدرك الحاجة إلى ترجمته إلى اللغة الإنجليزية . أما الآخرون فيما يسمى بالمدرسة التاريخية العراقية فهم عبدالرزاق الحسني ، وصالح أحمد العلي ، وفاضل حسين ، وجواد علي ، وأحمد سوسة ، ومحمد مهدي البصير . وللاطلاع على دراسة عن الكتابة التاريخية في العراق ، راجع ريفا سيمون ، تدريس التاريخ في العراق قبل انقلاب رشيد علي ، مجلة الدراسات الشرق أوسطية ٢٢ ، عدد واحد (كانون الثاني : ١٩٨٦) : ٣٧-٥١ ؛ وراجع أيضًا بيتر غران ، ما وراء المركزية الأوروبية : نظرة جديدة لتاريخ العالم الحديث (سيراكوز ، نيويورك : مطبعة جامعة سيراكوز ، ١٩٩٦) ، ٧٨-٨٧ .

(٢) ينبغي استذكار أن الشعوبيين كمصطلح يشير إلى النخبة الإدارية والأدبية الفارسية المستعربة أيام الإمبراطورية العباسية . ويزعم بأن هؤلاء كانوا يتآمرون ضد العرب لإضعاف ثقتهم بأنفسهم وللفت في عضدهم داخليًا .

(٣) النزوع القومي في الشعر العراقي الحديث ، ١٩٣٩-١٩٦٧ (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٣) . ولعلي أفترض في هذا السياق بأن التأكيد المتطرف على الحاجة إلى الحصول على الثقة ==

وخلال الحرب العراقية الإيرانية ، أصبح تأكيد الدولة على الحركة الشعوبية أكثر بروزا ولكن تأويل هذه الحركة خضع للتحول . ففي الكتاب المطول الذي أصدرته وزارة الثقافة والإعلام في ١٩٨٣ ، (تاريخ المنازعات والحروب بين العراق وإيران) ، قام شاكر صابر الضابط ، وهو أحد مؤسسي مجلة الثقافة الشعبية ، بتوسيع إطار الشعوبية ليشمل تاريخ العلاقات العراقية الفارسية بالكامل(١) . ومن الناحية التاريخية ، لم يعد الجدل المتعلق بالشعوبية مقتصرا على الفترة العباسية حسب أو موجها من الناحية السياسية ضد اليسار على وجه التحديد ، بل إنه أصبح الآن جزء من الخطاب السردي الأكبر من ذلك بكثير ، والمتعلق بتاريخ الحرب العراقية الإيرانية . ومن خلال افتراض وجود عداء إيراني لا يتزحزح تجاه العراق عبر التاريخ ، فإن شاكر صابر يعطي العلاقات العراقية الإيرانية طابعا جوهرياً . ونواجه هنا بمفارقة التحليل التاريخي الخاضع لرعاية الدولة ورقابتها ، والتي تنفي التاريخ وتتعارض معه . وهذا أمر مثير على وجه خاص في ضوء كتابات الضابط السابقة الأكثر تلبية للمعايير البحثية والتي يدرس فيها الحدود بين العراق وإيران والمطبوعة في ١٩٦٦ . وبفعل تطويع الدولة للإنتاج الثقافي ، أصيبت الدراسات العلمية العراقية بالانحطاط والتدهور على نحو منهجي .

كما ظهر الجدل بخصوص الشعوبية في سلسلة الكتب الجديدة الصادرة برعاية الدولة فيما يتعلق بالثقافة والتاريخ العراقيين ، والتي استهلت بطبع الأجزاء الكبيرة

== بالنفس والرسوخ النفسي الاجتماعي المؤكد عليهما على نطاق واسع ، إنما كان يعكس المخاوف في ظل حكم صدام من القاعدة العشائرية الريفية لحزب البعث ، والتي ازدادت أهميتها عقب ١٩٧٩ . ولأن هذه المجموعة صغيرة ومن خلفيات متواضعة وتفتقر إلى أي مستوى معتبر من التعليم الرسمي ، فإن هذا الإحساس بعدم الأمان لم يتضمن العداء للمجموعات غير السنية كالشيعة والأكراد حسب ، بل إن العداء كان أكثر رسوخًا ضد العرب السنة في المناطق الحضرية أيضًا . وهذا هو ما يفسر العداوة المتطرفة لصدام وعائلته وثقاته المقربين تجاه العوائل الحضرية الراسخة التي سعى البعث إلى تحطيمها خلال الثمانينات .

(١) إن ارتباط الضابط بمجلة التراث الشعبي كان ذرائعيًا تمامًا وجرى بحثه على نحو أكثر تفصيلاً في الفصل الثامن .

وغير المتقنة تحت عنوان «العراق في التاريخ» ، عام ١٩٨٣[١] ، حيث يفتتح كل جزء من أجزاء هذه السلسلة بمقولة لصدام حسين . وتمتاز سلسلة الكتب هذه بغلاف بني أو أزرق اللون مع شجرة نخيل تتوسط نصفه العلوي ، والعديد من هذه الأجزاء قد طبع غفلا من اسم المحرر[٢] . ويعد الجزء المعنون بالصراع العراقي الفارسي ، والذي يتحدث عن العلاقات العراقية الإيرانية من أكثر الأجزاء المطبوعة أهمية . وفي مقدمة هذا الجزء ، يوسع عبد السلام رؤوف النقاش بشأن الشعوبية ليضم كل التاريخ العراقي[٣] . وعلى أية حال ، يطرح عبد السلام رؤوف مناقشة مختلفة وجديرة بالاعتبار إلى حد بعيد ؛ لأنها تعكس مخاوف البعث على استمرار سلطته وسيطرته

---

(١) بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٣ . وهذا الكتاب يعكس استراتيجية جديدة للدولة من خلال التركيز على التأليف الجماعي . كما أن هذا الكتاب لم ينسب إلى محرر بعينه قدر ما ذكر بأن صفوة من الباحثين هي التي أعدته . ورغم طوله واتساع نطاق المواضيع التي تناولها كان يفتقر إلى الحواشي والإشارات . ثم إن الكثير من تناولات نص الكتاب تتعارض مع التأويلات التقليدية للمواضيع قيد الدرس . وأحد المؤلفين الأكثر ارتباطًا بهذا الكتاب هو الدكتور صالح أحمد العلي ، الرئيس السابق للمجمع العلمي العراقي والمؤرخ البارز الذي قابلته في ١٩٨٠ وفي ١٩٨٤ . ومع أنني في عام ١٩٨٠ قد لمست بأن الدكتور العلي كان ميّالاً إلى مؤازرة الإنتاج الثقافي برعاية الدولة ، غير أنه في عام ١٩٨٤ أبدى من التلميحات والتوريات ما يفيد معارضته لهذا المشروع . وكذلك تولد لدي إحساس لا يرقى إليه الشك بأنه كان يشعر بأنه كان مكرها على الإسهام في كتاب العراق والتاريخ . بغداد ، ٣٠ أيار ١٩٨٠ و٢١ حزيران ١٩٨٤ .

(٢) يشير صدام على الصفحة الأمامية من كتاب العراق والتاريخ بأن «التاريخ هو المحصلة النهائية لما تقرره الأمة بنفسها استنادًا إلى إرادتها الخاصة» ، في حين يشير فيما يتعلق بالصراع العراقي الفارسي إلى أنه «عندما نواجه عدوانًا ، فمن واجبنا العودة إلى التاريخ للعثور على تفسير لأسباب العدوان» .

(٣) بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٣ ، حيث أدرج اسم رؤوف كأستاذ مساعد في مادة التاريخ العربي الحديث في كلية التربية . وإن تخصيص مقدمة هذا الكتاب واسع التوزيع لمؤرخ غير معروف من كلية التربية ، بدلاً من إسنادها إلى أساتذة قسم التاريخ لهو أمر مريب . ولعل في ذلك إشارة إما إلى عدم اهتمام المؤرخين التقليديين بهذا المؤلف بأجزائه المتعددة أو إلى ما يدل على حاجة الدولة إلى اللجوء إلى من هم أقل شهرة ممن قد يقتنعون بمواقفها الثقافية التي يتعذر الدفاع عنها .

على الدولة العراقية . وعلى منوال الضابط ، يزعم رؤوف بأن إيران تطمع في العراق بسبب حضارته الأكثر إبداعًا ومن ثم الأكثر تفوقا من الناحية الثقافية . ولكن رؤوف يحاجج بأن الفرس أقلية حاولت باستمرار أن تقمع على نحو ملموس العديد من الأقليات الإيرانية ، التي لها صلات أثنية تتجاوز تاريخيا حدود الدولة . ومن خلال الغش واستعمال القوة المادية حسب ، تمكنت الأقلية الفارسية من الحفاظ على دولة - أمة مصطنعة . ولأن الأقليات الإيرانية لم تكن قادرة أبدا على أن تعبر عن آرائها الحقيقية ، استمرأ الفرس العدوان المتواصل على جيرانهم كوسيلة لقمع الاستياء الداخلي ، ولخلق شعور كاذب بالوحدة القومية . وبالطبع ، إن الإسقاط غير المبرر لمفاهيم حديثة تتعلق بالنزوع القومي والأممية على ماض بعيد ، ينطوي على مفارقة هي أن كل الكتابات التاريخية برعاية بعثية ، والتي على الرغم من انشغالها العميق ظاهريا بالتاريخ هي في العمق لا تاريخية فيما يتعلق بالنواحي المفاهيمية والمنهجية والنظرية .

وفي الملخص النهائي لمسألة الشعوبيين ، يطرح صدام وجهات نظره بخصوص هذا الجدل في الجزء المعنون : صدام حسين وحقائق التاريخ العربي ، والذي طبع في ١٩٨٩[(١)] . فبالنسبة إلى صدام ، لا تقتصر المشكلة الشعوبية على الفترة العباسية بل إنها تمتد لتصل إلى حقبة الملك البابلي نبوخذ نصر ، الذي واجه مؤامرة مزدوجة من قبل الفرس القدماء من جهة ، ومن قبل اليهود الذين كان قد هزمهم للتو في فلسطين وساقهم أسرى إلى مدينة بابل من جهة أخرى . وفي تصويره للفتنة الشعوبية ، أضاف صدام للسرد التقليدي للمسلمين الساميين من العرب ، والمليء بمعاداة الفرس الزرادشتيين ، ما يفيد بأن اليهود كانوا يساعدون الفرس . ومع أن صدام لم يقدم من التفاصيل ما يثبت مزاعمه ، إلا أنه يؤكد على أن التآمر على بلاد الرافدين قديما متطابق مع المؤامرة اليهودية ضد العرب الفلسطينيين عام ١٩٤٨ وما تلاها . وبذلك ، يصبح المجتمع اليهودي العراقي رمزا للتشهيرات التي لا يلقي بها صدام على الشيعة بسبب ولائهم الخفي لإيران حسب ، بل إنها صارت تشمل كل الأقليات العراقية .

---

(١) بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٩ . وعنوان مقال صدام هو التاريخ العربي والدور التخريبي للشعوبية ، ١١-٥٤ .

وتعزز هذا التأكيد بوصف زعيم ثورة الزنج على أنه فارسي وشعوبي ، وهذه مغالطة تاريخية ، حيث إن السنة العرب فقط هم من لهم الحق ، عند صدام ، في أن يعتبروا متميزين بالأصالة ثقافيا . كما يعتبر صدام تفوق العرب على الثقافات الأخرى أمرًا مقطوعا به ، ويتعزز هذا التفوق من خلال صلاتهم القوية بالأرض وبالتقاليد المتولدة عن علاقات كهذه ، وهو يستخدم المفاهيم ذات البعد المكاني لتعزيز فكرة أن الثقافة العربية فريدة من نوعها ومكتفية بذاتها ؛ وقد تطورت من خلال الاعتماد على مصادرها الخاصة أكثر من اعتمادها على الاستعارة من الثقافات المجاورة أو الأجنبية(١) .

ومن خلال تأكيده على قضية الشعوبية المثيرة للجدل ، يتحدى صدام الشيعة العراقيين ؛ إذ على الرغم من أن هدف صدام أولا وقبل كل شيء هو العدو الإيراني ، لكنه سعى أيضا إلى فصل الشيعة العلمانيين عن المرجعية الدينية الشيعية ، التي كانت للرسالة الخمينية صلة روحية بها . وفي الواقع ، تذهب محاججات صدام إلى ما هو أعمق من ذلك بكثير وتتحدى المجتمع الشيعي برمته . وقبل كل شيء ، يتعلق الجدل حول الشعوبية بالخداع والولاءات المخادعة . فالفرس المستعربون الذين سموا أنفسهم بالشعوبيين ، استغلوا انتقاداتهم للعرب ، وخصوصا في موضع الاعتزاز الأثني والثقافي ، كحيلة لتنفيذ رغباتهم الخفية للنيل منهم وإسقاطهم . وفي الواقع ، يحاول صدام أن يبرهن ، أولا ، على أن المشكلة التاريخية الأكبر للعراق تتمثل في المؤامرات الداخلية والتهديدات من داخل البلاد ، وثانيا ، يأتي الحديث عن المصدر الرئيسي لهذه المؤامرات الذي يمثله الفرس الشيعة إلى الشرق من العراق . وعند تحليل هذه التهديدات للثقافة والمجتمع العروبيين ، يتبين بأنها لم تكن تستند بأجمعها على الإطلاق إلى الأيديولوجية الدينية ؛ إذ يمثل أغلبها ، في الواقع ، سياسة القوة بكل

---

(١) ولتقييم قوة الحركة القومية العروبية في العراق مقارنة بالحركة الوطنية العراقوية ، من الجدير ملاحظة أن صدام وحزب البعث ينظران باستمرار للمكان والموقع والأمة على نحو لم يبلغه التنظير بنجاح من قبل الوطنيين العراقويين واليسار العراقي . و لكي أكون أكثر دقة ، فإن مفاهيم كهذه عادة ما تكون أيسر على الإدراك من مفهوم الطبقة الاجتماعية الأكثر تجريدًا ، والذي يمتاز به الشيوعيون ، على سبيل المثال ، في خطابهم السياسي .

بساطة ومن دون شائبة تذكر . فمن خلال إعادة صياغة الجدل المتعلق بالشعوبية للتشكيك بالفرس قاطبة عبر التاريخ ، يلقي صدام بسحابة قاتمة من الشك على كامل المجتمع الشيعي العراقي بمتدينيه وعلمانييه ، على مر العصور ، لأن الشيعة حسبما يزعم يخفون مشاعر متواصلة من عدم الولاء والنيات الشريرة المبيتة ضد دولة - الأمة العراقية . ولا مهرب للشيعة من هذه المزاعم سوى أن يكونوا أكثر بعثية من البعثيين أنفسهم لكي يثبتوا ولاءهم للعراق . ومن اللافت للنظر ، في ضوء تهجم صدام ، أن نجد بأن الدفاع عن العراق من قبل الجيش العراقي ، الذي كان يتألف في معظمه من الجنود الشيعة إبان الحرب العراقية الإيرانية ، لم يكن مؤشرا على أنه دفاع عن صدام والبعثيين قدر ما كان مؤشرا على وطنية الشيعة التي كان يطعن بها البعثيون باستمرار .

وعندما اشتد أوار الحرب تحول الرئيس العراقي إلى «فارس العرب» المعاصر الذي يدافع عن شرف الأمة العربية لكي لا ينتهك من أعدائها الفرس . وكان هذا الرمز التاريخي دالا على محاولة لربط حزب البعث على نحو أوثق بقاعدته العشائرية . كما أعادت البرامج التلفزيونية «تمثيل» معركة القادسية ، وسميت محافظة الديوانية التي جرت فيها وقائع هذه المعركة قديما بمحافظة القادسية[(١)] . ثم تم تأسيس صحيفة جديدة باسم القادسية في ١٩٨٠ لتمثل القوات العسكرية[(٢)] . ولجعل هذا الاستغلال للماضي أكثر بروزا ، وسع صدام من حربه الدعائية لتشمل الدول العربية الأخرى ، حيث لاقت رسالته التي أراد إيصالها ترحيبا أكثر حرارة مما لاقته محليا ؛ إذ استلطفت مصر والسعودية والكويت فكرة أن يكون العراق حامي «البوابة الشرقية للعالم العربي ، خصوصا عندما تكون القوات العراقية لا المصرية أو السعودية أو الكويتية هي التي تقوم بهذا الدور»[(٣)] . ومع خضوع حزب البعث لأقرباء صدام ، لم يمثل إعجاب هذا الرجل بشخصه مجرد محاولة حاكم مزهو بنفسه لكي يصبح شخصية تاريخية ، ولكنه كان

---

(١) أبو الريش ، صدام حسين ، ٢٠١ .

(٢) في أعلى الصفحة الأولى مكتوب «صحيفة يومية سياسية عسكرية» . وفوق عنوان الصحيفة مقولة لصدام تقول : القلم والبندقية فوهة واحدة .

(٣) أبو الريش ، صدام حسين ، ٢٠٣ .

يمثل أيضا رمزا جديدا يمكن أن يحل محل التأثير المتضائل لحزب البعث على الزمر العليا للدولة ؛ لذا فإن للغزو العراقي لإيران تضمينات عميقة لجهود الدولة من أجل صياغة تعريف جديد للمجتمع السياسي . ولأن صدام كان يمني نفسه بانتصار مباغت على إيران ، فإنه توقع أن يستخدم «القطاع الثقافي» الكبير ليمجد فضائله كقائد عسكري بارع ليسهل بذلك من تماسك سلطته .

وعندما خيبت الحرب توقعات صدام حسين ، وأجبر الجيش العراقي على التراجع إلى الحدود العراقية الإيرانية في ١٩٨٢ ، أخذت صناعة الإنتاج الثقافي تبدو كوسيلة لتعزيز مصالح النظام وأصبحت أقل فاعلية مما كانت عليه قبل اندلاع الحرب[١] . وعلى خلاف ما كانت عليه الحال في السبعينات ، حينما لم تكن هنالك من قوى اجتماعية أو سياسية قادرة على أن تطرح بفاعلية بدائل عن التأويل البعثي للماضي ، شكلت الانتصارات العسكرية الإيرانية التهديدات الحقيقية الأولى للذاكرة التاريخية الخاضعة لرعاية الدولة . فكيف يمكن تصوير الحرب العراقية الإيرانية على أنها قادسية معاصرة إذا كان العرب قد انتصروا في عام ٦٣٧ وهاهم يخسرونها في الثمانينات؟ وبالنسبة للنظام كانت الكراهية المؤجَّجة ضد إيران ضرورية طالما بدا أن الحرب قد تتواصل وتطول ؛ لذا كان ينبغي ضبط المحددات الثقافية لضمان أن لا يأخذ الشيعة جانب إيران . وكانت المفارقة الكبرى ، بالطبع ، هي أن شيعة العراق أظهروا نزعة وطنية كبيرة ، ولولا دعمهم العسكري لكان العراق قد خسر الحرب .

وعندما أصبح الإنتاج الثقافي برعاية الدولة مركّزا بإفراط على شخصية صدام ، تدنت مصداقيته أكثر فأكثر ؛ إذ مع حرب الخليج صار صدام منبع كل معرفة والموضوع الوحيد الذي يستحق الحديث عنه . وتفشت بكثرة العناوين التبجيلية التي تطبل له . ففي حين كان يشار إلى صدام على أنه القائد كما في العدد الأسبوعي من مجلة فنون عام ١٩٧٩ ، نجد أن صحيفة القادسية في الذكرى السنوية الثلاثين لثورة تموز ١٩٦٨ تصفه بعبارة (السيد الرئيس القائد المنصور بالله)[٢] . ولم تبد هذه الألقاب الرسمية في نظر العراقيين ، الذين كانوا على درجة من الوعي السياسي ،

---

(١) المصدر نفسه ، ١٩٩٩ .

(٢) «الرئيس القائد المنصور بعون الله» .

مضحكة على نحو متزايد حسب ، بل إنها أظهرت كم أصبح القائد العراقي على نحو متزايد معزولا وواقعا تحت تأثير غواية بلاغته هو بالذات . فوفقا لكل المؤشرات الموضوعية ،كان إقدام صدام على غزو إيران ومن ثم الكويت من أسوأ الأخطاء في الحسابات السياسية الخارجية التي اقترفتها أية دولة خلال القرن العشرين .

ليس بإمكان إعادة كتابة التاريخ ، مهما كانت واسعة النطاق أو مدعومة بسخاء الدولة ، أن تخفي حقيقة أنه عند نهاية الثمانينات كان النظام البعثي قائما على قاعدة طبقية اجتماعية طائفية أعطت الأفضلية لنخبة غير شرعية ونهمة على نحو متزايد[١] . وعندما زرت العراق لأول مرة في ربيع ١٩٨٠ ، كان العديد من العراقيين يتذمرون من تسلط النظام . ويمكن ملاحظة السمة القمعية للنظام من خلال اللقاءات مع العراقيين ، التي تتطلب على الدوام حضور شخصين اثنين على الأقل ، حتى إذا ما اتهم أحدهم بإبداء ملاحظة غير مقبولة كان بإمكان الآخر تأكيد محتوى المحادثة . ومع ذلك ، كان العراقيون في العادة يبررون الحكم التسلطي عبر التعليق بأن صدام على الأقل لم يكن متسما بالفساد المالي وأنه بقي نزيها أثناء حكمه . ولكن عند نهاية الحرب العراقية الإيرانية ، ذهبت أدراج الرياح كل الأوهام المتعلقة بكيفية أداء النظام لوظيفته ، ومعها الاعتقاد بنزاهة صدام . إن الضرر الذي لحق بالصناعة العراقية النفطية وانخفاض أسعار النفط الخام نهاية الثمانينات كانا يعنيان بأن سخاء الدولة الذي ميز فترة السبعينات والأعوام الأولى من الحرب قد تقلص على نحو حاد . وهذا يتناقض تناقضا حادا مع نمو نخبة ثرية كان العديد من أعضائها هم من أفراد عائلة صدام المقربة ، والتي انتفعت من صلاتها بالنظام وسوغت لتصور العراق على أنه مجتمع قائم على أساس طبقي . كما تورط صدام نفسه في علاقة غرامية ذائعة الصيت مع سميرة الشابندر ، زوجة نور الدين الصافي مدير الخطوط الجوية العراقية ، ولقد تزوجها في نهاية الأمر وأنجب منها ابنه علي[٢] . ثم ما إن اكتسب عدي نفوذا سياسيا خلال التسعينات ، حتى استغل سلطته ليس من أجل تحقيق الثراء المالي

(١) للاطلاع على تحليل للاقتصاد السياسي العراقي المتغير وكيف كان له الأثر على ثروات الشلل العليا من أعضاء حزب البعث وأنصارهم في القطاع الخاص ، راجع الخفاجي ، **الدولة وتطور الرأسمالية** .

(٢) أبو الريش ، صدام حسين ، ٢٣٧ .

لنفسه حسب ، بل من أجل تصفية حسابات سياسية وإغواء الفتيات اليافعات . ولم يعد بإمكان الحكم السلطي التمكز على الاستشهاد بنظافة أيدي صدام أو بالبحبوحة الاقتصادية الناجمة عن الثروة النفطية ؛ إذ انتشر الاستياء الطائفي على نطاق واسع . وتعزز عداء العرب السنة للشيعة بفعل الحملة الدعائية لقادسية صدام ، بينما كان استياء الشيعة يتفاقم بسبب عجز الدولة عن تقدير مساهماتهم في المجهود الحربي .

واستمر إقصاء الشيعة والأكراد والأقليات الأخرى والعرب السنة غير البعثيين من السلطة ، على الرغم من النمو المثير لحزب البعث أوائل الثمانينات . فطوال السبعينات كانت هنالك مشاكل متفرقة بين حزب البعث والشيعة ؛ إذ حدث في حزيران ١٩٧٠ ، وأثناء سير موكب تشييع جنازة آية الله العظمى محسن الحكيم في النجف ، أن أصبح الرئيس أحمد حسن البكر موضوع هتافات جنائزية من قبل المشيعين فحواها أن الحكيم لم يكن جاسوسا[١] . ثم إن القلاقل الشيعية في كربلاء والنجف عام ١٩٧٧ ، ومحاولات اغتيال شخصيات بعثية كوزير الخارجية طارق عزيز في الأول من نيسان عام ١٩٨٠ في الجامعة المستنصرية ، ومهاجمة موكب تشييع من قتلوا في الجامعة بعد خمسة أيام من ذلك الحدث ، وكذلك بروز تنظيم ديني شيعي يتسم بالراديكالية والإبهام هو حزب الدعوة الإسلامية ، كانت كلها من المؤشرات على استياء الشيعة[٢] . ومن الجلي أن جهود الدولة لإعادة بناء ذاكرة تاريخية لم تلق آذانا صاغية لدى الشيعة .

---

(١) وكانت المقولة التي رددت باللهجة الدارجة هي : «السيد مو جاسوس ، اسمع يا الريس» . روبرت ستورك ، الحركة الإسلامية للعراق ، ١٩٥٨-١٩٨٠ (أمستردام : روابط بحوث الشرق الأوسط ، ورقة بحث ظرفية رقم ١٢٠ ، ١٩٨٠) ، ١٨ .

(٢) يتفق أغلب المراقبين بأن حزب الدعوة الإسلامية قد تشكل على يد مجموعة من الشيعة من ذوي التوجه الديني إبان الستينات في مدينتي الأضرحة الشيعية ، كربلاء والنجف . وعلى أية حال ، لم ينشط هذا التنظيم إلا في السبعينات والثمانينات زمن الثورة الإسلامية في إيران المجاورة . راجع المصدر نفسه ، ٢١ ؛ وراجع أيضًا جويس ويلي ، الحركات الإسلامية للشيعة العراقيين (بولدر ، كولورادو : لاين رينر ، ١٩٩٢) ، ٥٣-٦٦ .

ورد النظام بقوة على التهديد الذي رأى أنه يأتي من الثورة الإسلامية في إيران المجاورة عن طريق إلقاء القبض ؛ أو حتى إعدام رجال الدين البارزين من الشيعة العراقيين . وأعد العدة لاغتيال الزعماء الشيعة في الخارج ممن تجرؤوا على الانضمام لحزب الدعوة . وكان أحد أكثر الإعدامات شهرة هو ما وقع ضحية له رجل الدين الجدير بالاحترام آية الله محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى في بغداد إبان شهر نيسان من عام ١٩٨٠[1] . كما سيق العراقيون من أصول فارسية حسبما يزعم بأعداد كبيرة وعلى نحو فظ إلى الحدود الإيرانية العراقية وأبعدوا إلى إيران . ومع ذلك ، إن النظر إلى الثورة الإيرانية على أنها السبب الأوحد للحرب العراقية الإيرانية قد يفقد المرء القدرة على ملاحظة تأثير التغيرات التي حصلت في العراق إبان السبعينات ؛ إذ كانت هنالك مخاوف متصاعدة ليس من التهديد الشيعي حسب ، بل من المعارضة الكردية المتواصلة لحزب البعث أيضا . كما أن انتقال الحزب الشيوعي العراقي إلى كردستان وانخراطه في النزاع المسلح قد أضاف خصما آخر للمنطقة المتمردة تاريخيا . وسواء كانت التورطات السورية المزعومة - في مظاهرات عام ١٩٧٧ في مدن العتبات الشيعية المقدسة في العراق - فعلية أم متخيلة ، إلا أن صدام لم يشعر بالارتياح من جارته جهة الغرب . وسرعان ما تجسدت مخاوفه عندما انحازت سوريا إلى جانب إيران إبان الحرب العراقية الإيرانية .

إن المظاهرات غير المتوقعة ضد البعث عام ١٩٧٧ من قبل ألفي شيعي في كربلاء والنجف خلال مواكب عاشوراء في شهر محرم المقدس قد صعقت النظام على نحو عميق ؛ لذا لم تكن الثورة الإيرانية هي السبب المباشر لاضطهاد الشيعة قدر ما كان هذا الأمر امتدادا للقمع الذي سبق وأن جرى بين العامين ١٩٧٧ و ١٩٨٠ ، أي قمع مواكب العزاء في عاشوراء ، والكفاح من أجل سحق حزب الدعوة واغتيال محمد باقر الصدر . ولم يكن الأمر يتعلق بأن تنظيمات كالدعوة كانت مؤثرة (حيث يشعر المراقبون بأنه لم يدعمها إلا قلة من الشيعة العراقيين) ، قدر ما أنها كانت تمثل أقطاب معارضة من المحتمل أن ينتظم الشيعة المستاؤون من حولها . ومن أجل

---

(١) كان الصدر كاتبًا غزير الإنتاج ، راجع ، على سبيل المثال ، أحد أشهر أعماله ، اقتصادنا ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٠) .

استرضاء الشيعة وتفادي تأثير الرسالة الحسينية ، خفف النظام من حدة نزعته العلمانية وتوجهه المعادي للدين بقوة . وبعد قمع الشيعة المخالفين ، تبنى صدام دور راعي الشيعة من خلال بذل الأموال لترميم المشاهد المقدسة في كربلاء والنجف في سياسة يدعوها العراقيون سياسة الترغيب والترهيب . ثم حج صدام في غمرة الحرب إلى مكة[١] . كما سميت الصواريخ بعيدة المدى التي صممت لضرب طهران والمدن الإيرانية الأخرى بأسماء من قبيل علي والحسين نظرًا لأهميتهما عند المذهب الشيعي .

ولم يكن اللجوء إلى النزعة العشائرية فمما علنيا قدر ما كان مجهودا غير مباشر للتغلب على الاستياء الشيعي ، وتنمية شعور بالمجتمع السياسي لتجاوز الانتماءات الأثنية . كما كان هذا الأمر أيضا إجراء متواصلا لتهميش حزب البعث واستبداله بـ «حزب الأسرة» . لذا أخذت جداريات وبوسترات الحرب تصور القوات العشائرية العربية وهي تهاجم الساسانيين بينما يظهر صدام وكأنه سعد بن أبي وقاص المعاصر[٢] . وبالطبع ،لم يكن الانقسام المؤكد عليه هنا ضمن الإثنية الواحدة (لأن معركة القادسية سبقت الانشطار السني - الشيعي في الإسلام) قدر ما كان بين أثنيات متعددة ، محرضا الجيوش العربية المسلمة ضد الكفار من الفرس ، وموحيا بوحدة عرب العراق من سنة وشيعة . ثم إن الإشارات المتواصلة للصراع التاريخي بين العرب والفرس توحي أيضا ببروز دور النزعة العشائرية بالنسبة للزمن الحاضر ، حيث إن التماسك العربي الذي كان مستندا إلى الأصول العشائرية هو ذاته الذي سعى الفرس في ظل حكم العباسيين إلى النيل منه . كما أظهرت الإشارات العشائرية الضمنية لحملة قادسية صدام الدعائية صدام حسين باللباس العشائري ، الذي كان يرتديه حتى من قبل أن يخلع أحمد حسن البكر . في حين كانت صور صدام وهو يحمل بندقية تقليدية قديمة من الأمثلة على الأيقنة الهادفة ، إلى تصويره كشيخ

(١) أنتجت الدولة كتيبًا من الورق الصقيل يضم صورًا لصدام وهو يزور العتبات الدينية ، راجع دائرة الإعلام الداخلي ، زيارات السيد الرئيس القائد صدام حسين للعتبات المقدسة (بغداد : دار الحرية للطباعة ، من دون ذكر لسنة الطبع) .

(٢) ولا حاجة للقول بأنه لا يوجد أي تمثيل مادي فعلي لسعد بن أبي وقاص .

مشايخ الشعب العراقي[1] . ثم إن لتركيز النظام على معركة القادسية رمزية دينية ، فضلا عن الرمزية العشائرية لأن هزيمة الساسانيين كانت حاسمة بالنسبة إلى فتح كل من بلاد ما بين النهرين وفارس وأسلمتهما .

وسرعان ما سلطت الحرب العراقية الإيرانية الأضواء على حقيقتين متناقضتين . فمن جهة ، لم يعد الجيش العراقي قادرا على إحراز تقدم في الأراضي الإيرانية ، وبدت عليه علامات تضاؤل الحماسة لمواصلة الحرب ، إذ على الرغم من تفوق العراق ماديا وجويا ، إلا أن تكتيكات الجيش الحذرة بجلاء والمأخوذة عن الاستراتيجية السوفيتية التي أكل عليها الدهر وشرب فضلا عن الرغبة في تقليل حجم الخسائر ، لم تجعل الجيش في وضع مناسب لاستغلال مكاسبه الأولية . كما أن تصدي إيران العنيد للغزو غطى على خسائرها فنجمت الورطة . ومع استمرار الحرب ، شرعت إيران بشن ضربات صاروخية على البني التحتية الصناعية ومنشآت إنتاج النفط العراقي ، كما أخذت بدفع «أمواج بشرية» لمهاجمة الدفاعات العراقية مما زاد في خسائر كلا الطرفين .

ولم تتحقق التنبؤات في أن الحرب ستجزىء العراق تبعا للانقسامات الطائفية[2] . ويبدو أن الشيعة العراقيين لم يتأثروا بالثورة الإيرانية . في حين أن الانقسام داخل الجيش بين سلك الضباط ذي الهيمنة السنية والمشاة ، الذين كان أغلبهم من الشيعة أدى ببضعة من الجنود إلى ترك الجبهة العراقية والانضمام إلى الجانب الإيراني . ولكن حالما تغير اتجاه الحرب وأصبحت تجري وقائعها داخل الأراضي العراقية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦- عندما استولت إيران على مدينة الفاو المهجورة وشبه الجزيرة المحيطة بها وأصبحت تهدد البصرة – جابه الجيش العراقي بقوة

---

(١) للاطلاع على عمليات إعادة إنتاج هذه الصور ، راجع سمير الخليل ، النصب : الفن ، والسوقية والمسؤولية في العراق (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٩١) : ولمعرفة المزيد عن هذه الدراسة انظر مراجعتي لها في مجلة الشرق الأوسط ٤٦ ، عدد ١ (شتاء ١٩٩٢) : ١٠٢-١٠٣ ؛ وراجع أيضًا الصورة في أبو الريش ، صدام حسين ، بين الصفحتين ١٨٤-١٨٥ .

(٢) في هذا المقال الذي كتبته في صحيفة نيويورك تايمز والمشار إليه أعلاه ، أثبت بأن التوقعات بأن شيعة العراق سيدعمون إيران ضعيفة الحجة .

ومهارة القوات الإيرانية . ونتيجة لإدراك صدام بأن الهزيمة يمكن أن تكون احتمالا جليا ، خصوصا إذا ما سقطت البصرة ، تخلى الرئيس العراقي في النهاية عن إدارة الحرب إلى ضباطه من المراتب العليا . وتحت قيادة الجنرال ماهر عبد الرشيد ، وهو مواطن تكريتي ، تمكن الجيش من إجبار القوات الإيرانية على التقهقر إلى الحدود الإيرانية العراقية . واضطرت إيران في نهاية المطاف إلى التوقيع على هدنة لوقف الحرب عام ١٩٨٨ ، نتيجة لاستخدام العراق الماهر للصواريخ بعيدة المدى في دك المدن الإيرانية ، والتهديد باستعمال الأسلحة الكيمياوية ضد التمركزات السكانية . وعلى أية حال ، تكبد العراق أكثر من ١٠٠,٠٠٠ قتيل و ٣٠٠,٠٠٠ جريح ، وزادت خسائره المادية على ٤٥٢,٦٠٠ مليار دولار أمريكي ، وأصبح تحت وطأة ديون ثقيلة لكل من الكويت والسعودية اللتين مولتا العراق خلال الحرب لمنع تحقيق نصر إيراني[(١)] .

ونتيجة لاقتراف ماهر عبد الرشيد خطيئة اكتسابه للشهرة مع قواته ، تم استدعاؤه إلى بغداد من أجل تكريمه مثلما بدا ظاهريا ولكنه أخضع للإقامة الجبرية في منزلة في واقع الأمر . كما تمّ فسخ زواج ابنته من قصي ، نجل صدام . ومع ذلك ، كان من الممكن لهذا الرجل أن يلقى مصيرا أسوأ . فابن خال صدام ورفيق صباه ووزير الدفاع عدنان خير الله طلفاح ، الذي أصبح ذائع الصيت نتيجة لمواصلته الحرب قد قضى نحبه في حادث تحطم طائرة مروحية يعتقد أغلب المراقبين بأنه كان ناجما عن دس قنبلة في الطائرة بناء على أوامر من صدام[(٢)] .

لقد أدّت الحرب العراقية الإيرانية إلى وجود ذاكرة تاريخية مكثفة وشديدة

---

(١) بخصوص الخسائر والتكاليف الاقتصادية للحرب ، راجع عباس النصراوي ، اقتصاد العراق : النفط والحروب وتحطم التطلعات والتنمية ، ١٩٨٠-٢٠١٠ (ويستبورت ، كونيكتكت : مطبعة غرينوود ، ١٩٩٤) ، ١٢٠ ؛ ولمعرفة المزيد عن الخسائر العراقية خلال حرب الخليج ، راجع جيوف سيمزنز ، العراق : من سومر إلى صدام ، الطبعة الثانية (نيويورك : مطبعة القديس مارتن ، ١٩٩٦) ، ٧ . واستناداً إلى سعيد أبو الريش يدين العراق إلى الغرب بخمسة وثلاثين مليار دولار ، وبأربعين مليار دولار أمريكي إلى السعودية والكويت ، وبأحد عشر مليار دولار أمريكي للاتحاد السوفيتي السابق (صدام حسين ، ٢٥٩) .

(٢) أبو الريش ، صدام حسين ، ٢٦٣ .

التركيز برعاية الدولة وتستند إلى التطلع إلى صراع طويل الأمد[1] . وبمزج الرمزين معا والمتعلقين بافتتان صدام بشخصه وكراهيته الأثنية ، باتت قادسية صدام تصور الصراع على أنه نتيجة طبيعية لعداء متأصل عابر للتاريخ بين العرب والفرس . ومع أن مشروع إعادة كتابة التاريخ مقيد بأهداف سياسية محددة ، لكنه حافظ على سمة التنوع في الموضوعات التي تناولها خلال السبعينات ، حيث عالج مواضيع تبدأ من الشعر الجاهلي إلى رسومات الواسطي والعمارة العباسية وكتابات الجاحظ الساخرة وقصص ألف ليلة وليلة ، وصولا إلى أمجاد بلاد الرافدين القديمة[2] . وعلى الرغم من أن صور البكر وصدام عادة ما كانت تزين الصفحات الأولى من الكتيبات والمنشورات الدورية ، إلا أن معالجة الذاكرة التاريخية لم تكن مرتبطة بأي فرد منهما . وفي ظل قادسية صدام ، انجذب الإنتاج الثقافي صوب اتساق موحد ومضجر صمم لتغذية الكراهية تجاه إيران ، وتوفير دعم أكبر لصدام الذي بات يصور على نحو متزايد وكأنه شبه إله يعود إليه الفضل عن كل خير قد يصيب المجتمع العراقي . ففي عام ١٩٨٤ ، على سبيل المثال ، كان مواطنو الديوانية ، وهي محافظة في جنوب العراق أطلق عليها اسم جديد هو القادسية ، لا يزالون في رهبة من جراء زيارة صدام قبل عامين ، حيث زعم أن زيارة الرئيس العراقي قد ألهمت أهالي المدينة للالتحاق بالجيش الشعبي ،

---

(١) يبدو أن هذا الأمر كانت تشير إليه تعليقات صدام بخصوص الحرب . فحديثه المتواصل عن التضحية والصبر والاعتداد الوطني المتعاظم بالنفس ، يشير إلى إدراك النظام بأنه ينبغي أن يهيئ الشعب لصراع طويل مع إيران . راجع هادي حسين العلوي ووليد الحديثي ، صدام حسين وقضايا في الثقافة والإعلام (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، دائرة الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩١) ، ١٨٠ ، ١٩٠-١٩٥ . لكن أهداف صدام من شن الحرب وتوقعاته لما ستؤول إليه لم تفسر على نحو مقنع . فهل شعر صدام بأن الغزو سيحرج الخميني من خلال إجباره على أن يهرول ملتمسًا إيقاف الحرب؟ ثم ألم يدرك ، بغض النظر عن الحصيلة العسكرية للحرب ، بأنه قد يتسبب بأزمة سياسية متقيحة مع إيران؟

(٢) دافس وغافريلدز ، فن الحكم والذاكرة التاريخية والثقافة الشعبية في العراق والكويت ، في كتاب فن الحكم في الشرق الأوسط : النفط والذاكرة التاريخية والثقافة الشعبية (ميامي : مطبعة جامعة فلوريدا الدولية / مطابع فلوريدا الجامعية ، ١٩٩١) تحرير دافس وغافرلدز ، ١٣٥-١٣٨ .

ولتجديد العهود ببذل الغالي والنفيس من أجل رفع رأس الوطن عاليا . ومع ذلك ، وبغض النظر عن صورة لشخص مبتسم (وهو من استطلع رأيه مراسل الصحيفة من دون أن يذكر اسمه ولعله قيادي محلي في حزب البعث أو محافظ المدينة) كانت الوجوه المتجهمة في باقي الصور توحي بحكاية مختلفة جدا تقبع تحت النبرة المبتهجة للمقال الصحفي[١] .

ومع استمرار الحرب ، كان هنالك ترابط مباشر بين ازدياد حدتها وتعزيز دور صدام في المجتمع العراقي . كما ازدهرت في أواسط الثمانينات وأواخرها وتكاثرت طباعة مجلدات لخطبه ومقابلاته ومقالاته . وعلى غير ما هو معتاد في كتاب «حول كتابة التاريخ ، صدام حسين والقضايا السياسية»[٢] أو العدد الهائل لكتيبات خطبه خلال السبعينات ، تراوح عدد صفحات هذه المجلدات ما بين ثلاثمائة إلى خمسمائة صفحة . وكان المطبوع الأكثر طموحا هو ذلك المؤلف من تسعة عشر جزءً عن فكر صدام والذي طبعته دار نشر حكومية جديدة أنشئت خلال الثمانينات باسم دار الشؤون الثقافية العامة برعاية وزارة الثقافة والإعلام[٣] . ومما لاشك فيه أن طول هذه

---

(١) بالذكرى الثانية لزيارة القائد في أروع مهرجان جماهيري ، محافظة القادسية تعبر عن حبها ووفائها لقائد النصر - صحيفة الجمهورية في ١٤ كانون الثاني ١٩٨٤ .

(٢) صدام حسين والأحداث الجارية في العراق (لندن : مجموعة لونغمان ، ١٩٧٧) ؛ صدام حسين والشؤون الاجتماعية والخارجية في العراق (لندن : كروم هيلم ، ١٩٧٩) .

(٣) أبو الريش ، صدام حسين ، ٣٢٨ . وطبقًا إلى الدكتور محسن جاسم الموسوي ، الرئيس السابق لمجلس إدارة الأديب العربي ، وهي دار نشر جديدة ، فإن الأسباب وراء إنشائها كانت مالية إلى حد بعيد ، مما يعكس الانشغال بدار النشر الجديدة بإدارة الدكتور الموسوي ، والتي كانت ناجحة جدًا سواء في عدد إصداراتها (والذي تجاوز كثيرًا في سنة واحدة عدد إصدارات وزارة الثقافة والإعلام على مدار ست سنوات ماضية) أم في الأرباح التي جنتها . واهتمام الدولة بتصريف مطبوعات هذا المشروع لنشر الكتب كان أقل احتفالاً بقائمة الإصدارات التي ضمت الكثير من الأعمال الحديثة في مجال النقد الثقافي ، لأن الدولة كانت أكثر اهتمامًا بالمكاسب المادية من وراء ذلك كله . وهذا يعكس مجددًا خضوع الإنتاج الثقافي للدوافع المادية خلال الثمانينات . مقابلة ، الدكتور الموسوي ، تونس ، ١٩ تموز ٢٠٠٠ .

المجلدات بأجزائها قد استنفد صبر حتى أكثر موظفي الدولة والحزب ولاء وتفانيا .
وكان إنشاء ثلاثة نصب خلال الثمانينات من أكثر تعبئات الدولة للرموز الثقافية فخامة ؛ إذ اكتمل في عام ١٩٨٢ نصب الجندي المجهول الذي صممه النحات العراقي الشهير خالد الرحال . وتلاه في عام ١٩٨٣ نصب أكبر تأثيرا بكثير عرف بنصب شهداء قادسية صدام ، والذي يشار إليه أحيانا بنصب الشهيد على سبيل الاختصار . وهذا النصب الأخير للنحات إسماعيل فتاح الترك قد أنشئ بقطع تكوين على شكل قبة تقليدية إلى نصفين مكسوين بقرميد خزفي ذي لون فيروزي يميل إلى الزرقة . ويحيط نصفا القبة هذان بعلم عراقي معدني يتسامق بينهما في حركة لولبية . واجتذب كلا النصبين اهتماما دوليا[1] . وبالإضافة إلى هذين النصبين في بغداد ، أقام النحاتون سلسلة من التماثيل بالحجم الطبيعي في البصرة لتمثل جنودا قتلوا إبان الحرب ، وهي تشرف بجسارة على شط العرب ، مشيرة بأياديها صوب إيران دلالة على اتهامها بالمسؤولية عن الحرب العراقية الإيرانية .

ويمكن لهذه النصب أن تتناقض مع نصب الحرية الذي أقيم عام ١٩٦١ على يد الفنان والنحات العراقي الشهير جواد سليم . ومثلما أشرنا سابقا ، عندما رفض جواد سليم أن يقحم ملامح عبد الكريم قاسم في جداريته لم يتعرض للعقاب . ولكن عندما اعترضت مصاعب فنية خارجة عن السيطرة مهمة المهندس الاستشاري لنصب الشهيد ، هشام المدفعي عام ١٩٨٣ لم يجد هذا المهندس نفسه إلا وقد زج به في السجن . ويكشف هذان الحدثان عن التعارض الحاد بين حكم عبد الكريم قاسم ودكتاتورية صدام المستبدة .

ومن بين كل النصب التي افتتحت إبان الحرب العراقية الإيرانية ، كان النصب الأبرز هو ما يدعى بقوس النصر ، وهو إنشاء معماري يظهر محاولات صدام المتسمة بجنون العظمة لتوظيف الذاكرة التاريخية لمآربه . وهذا النصب الذي اكتمل بناؤه عام ١٩٨٥ يتكون من نسختين مكبرتين لذراعي صدام من تحت المرفق فما دون ، ويبدو من خلاله أن ذراعي صدام يرفعان سيفين من الفولاذ الذي لا يصدأ يتقاطعان عند قمة القوس ، حيث ينتصب علم عراقي . وفي كل من بداية ونهاية شارع مواكب

(١) الخليل ، النصب ، ٢٢-٢٩ .

الاستعراض تنتصب نسخة هائلة الحجم لقوس النصر في مركز مدينة بغداد . وعند قاعدة القوسين وضعت شباك محشوة بخوذ لجنود إيرانيين أصيبوا في الحرب ، ويبلغ عددها ٢,٥٠٠ خوذة وهي مربوطة بقاعدة «سيوف القادسية» . ويعتقد بأن السيوف الضخمة قد صبت من أسلحة قتلى الحرب العراقيين بعد صهرها ، وهي ترتفع إلى ما يقرب من ارتفاع برج إيفل ، وتزن أكثر من اثنين وأربعين طنا . ولقد تم صب هذه السيوف في معامل عراقية صممت لهذا الغرض . واقتضى الأمر أن يبعث بمقابض السيوف والسواعد البرونزية إلى أكبر معامل العالم لصبابة البرونز في بريطانيا ونقلها من ثم إلى العراق بقافلة شاحنات تحت الحراسة .

وفي مقالة استفزازية حول قوس النصر ، يدحض كنعان مكية (سمير الخليل) فكرة وجود أية قيمة جمالية متأصلة في هذا النصب الذي يمثل الانتصار العراقي على العدو التاريخي المزعوم ، ألا وهو إيران استنادا إلى حزب البعث . ومن خلال إظهار أن القوس لا علاقة له بالتراث رغم ادعائه التمثيل الفني للصراع الأبدي المزعوم بين الثقافة العربية والفارسية ، يحاجج مكية بأن النصب لا يمتلك أية قيمة فنية لافتقاره إلى التماسك النحتي ، كما في الوضع غير الملائم للساعدين اللذين هما خارج مقياس الرسم إذا ما قورنت أبعادهما مع أبعاد باقي جسم صدام . وعلى الضد من نصب الحرية لجواد سليم ، يحاكي قوس نصر صدام الفن على نحو هزلي . وفي الوقت الذي كان فيه نصب الحرية يجسد آمال وطموحات ثورة تموز ١٩٥٨ ، يؤكد قوس النصر على سياسة التسطيح الكامل في حقبة اتسمت بتزايد الثروات الخاصة والنزعة الطائفية ومعاناة الشعب .

إن الاعتماد المتزايد على التصوير البصري لتمجيد صدام ونظامه خلال الثمانينات ، كما يتمثل ذلك في إقامة نصب مهيبة ، جرى عكسه أيضا سينمائيا من خلال فيلم استثنائي كرس لبطل معركة القادسية ، ويستدعي إلى الذهن مباشرة قادسية صدام . وكان الفيلم من إخراج صلاح أبو سيف وهو شخصية مصرية فنية تحظى باحترام كبير . ولقد بلغت ميزانية الفيلم ما يربو على ١٥ مليون دينار عراقي (٤٥ مليون دولار أمريكي) مما جعل منه ذلك أغلى فيلم عربي يتم إنتاجه على الإطلاق . واستدعي الممثلون والفنيون من مختلف أرجاء العالم العربي وبضمنه لبنان وسوريا وتونس ومصر والمغرب . ومن أجل أن يبدو المشهد التصويري صادقا ، جرى

استخدام فيلة حية أثناء التصوير ، وقامت وحدات عسكرية عراقية بالمساعدة لخلق مشاهد عسكرية مشابهة . وبالرغم من الميزانية غير المحدودة وتوفر مخرج عالي الاحتراف ، حظي الفيلم باستعراضات صحفية هزيلة . كما فشل الفيلم في اجتذاب الجمهور لافتقاره إلى البراعة ولإيقاعه البطيء ، وبسبب البعد الأحادي في تصوير القائدين العربي والفارسي ، سعد بن أبي وقاص ورستم على التوالي . واحتج النقاد بأن هذا الفيلم كان الأسوأ من بين الكثير من الأفلام التي أخرجها صلاح أبو سيف[1] . وأثبت هذا الفيلم وكذلك نصب صدام بأنه بالمال وحده لا يمكن شراء الهيمنة ، التي إذا ما كان عليها أن تتبلور فينبغي أن تنبثق من التفاعل الثقافي والاجتماعي الأكثر عضوية بين الدولة والشعب ككل .

وعند نهاية الحرب العراقية الإيرانية ، وعلى غرار الحكام الدكتاتوريين الآخرين ، أغوى صدام نفسه من خلال محاولته للاستحواذ على الذاكرة التاريخية ؛ إذ بفعل إعداد شجرة عائلة تعود بأصوله إلى النبي محمد والادعاء بأنه من أحفاد علي ، رابع الخلفاء الراشدين وصهر النبي ، وبفعل العدد المتزايد باستمرار للنصوص المكتوبة والنصب وأشكال الإنتاج الثقافي الأخرى ، التي عزت إليه صفات من هو أشبه بالآلهة ، لم يعد صدام على معرفة بحجم قدراته الشخصية ، مما أدى به ذلك إلى الاعتقاد بأنه قادر على متابعة الحرب مع إيران لوحده . ولم يعد مسموحا أن يخاطب من قبل المسؤولين الحكوميين أو الزوار بعبارة «السيد الرئيس» ، إذ بات يصر على أن يخاطب بعبارة «الرئيس البطل» أو «الأستاذ»[2] . ومع أن مساعي صدام لربط نسب عائلته بالنبي محمد وادعاءاته بأنه حفيد علي لا أساس لها من الصحة على الإطلاق ، إلا أنه قد أخذها على محمل الجد .

ويبدو أن النظام قد فقد شعوره بالاتجاه والغاية عند العام ١٩٩٠ ؛ إذ إن الرموز القومية العروبية والرافدينية والإسلامية قد تم خلطها مع بعضها البعض في طبخة ثقافية ما من أحد يستسيغها . وخلطت هذه التركيبة الأمور على الأهالي بدلا من أن

---

(١) جبار عودة علاوي ، التلفزيون والسينما في العراق : دراسة اجتماع ـ سياسية وثقافية ، ١٩٤٦-١٩٨٠ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ميشيغن ، ١٩٨٣ ، ٢٣٨-٢٤١ .

(٢) أبو الريش ، صدام حسين ، ٣٢٧ .

توفر لهم أي تأمل ذي معنى في الواقع السياسي ؛ أو أن توفر لهم شعورا بالمجتمع السياسي ؛ لذا أصبح الاستياء سمة من سمات المجتمع العراقي ، حيث استاء المواطنون من أن نهاية الحرب قد فشلت في استعادة الازدهار ، واستاء الجيش من المعاملة التي لقيها الضباط الأكفاء ، ومن ندرة الاعتراف بإسهاماته في الحرب ، كما استاء النظام من قلة العرفان الذي أبدته الدول العربية الأخرى تجاه حماية الأمة العربية من انتشار الإسلام المتطرف . وفي الواقع ، استشاط صدام غضبا من رفض السعودية والكويت إلغاء الديون الهائلة التي تكبدها العراق خلال الحرب ؛ ثم إن ازدياد إنتاجهما النفطي الذي أدى بدفع أسعار النفط إلى الانخفاض قد أغضب صدام والبعث أكثر فأكثر .

ومثلما بات الآن معروفا ، تهيأ للعراق خلال السبعينات والثمانينات أن يطور ترسانة متقدمة من الأسلحة النووية والكيماوية والبايولوجية . ودمرت القوة الجوية الإسرائيلية مفاعل تموز العراقي في ١٩٨١ ، كما اغتالت إسرائيل بعض العلماء الذين كانوا يعتبرون جزء من برنامج الأسلحة النووية للعراق[١] . ومع ذلك ، وفي شهر تشرين الثاني عام ١٩٨٨ جرى اختبار برنامج «أسلحة الدمار الشامل» لحزب البعث على شعب العراق من الأكراد في مدينة حلبجة ، التي قصفت بغازي التابين والسارين ، وبلغ عدد القتلى نتيجة لذلك ما بين ثلاثة إلى خمسة آلاف مدني .

ولقد صور أغلب المحللين فترة الثمانينات على أنها فترة انحدار في العراق ؛ إذ يتحدث المناصرون السابقون للنظام عن الفرص الكبيرة الضائعة بسبب الخطأ الفادح في غزو إيران . في حين ينظر خصوم النظام البعثي إلى تلك الفترة على أنها فترة المعاناة الإنسانية الكبيرة ، والخراب المادي الذي لا يقل حجما عن تلك المعاناة . ومن دون إنكار الصواب في كل من هذين المنظورين ، حدثت أثناء الحرب العراقية الإيرانية تطورات كانت لها تضمينات هامة بخصوص تشكيل مجتمع مدني في العراق ، حيث أن المجهود الحربي ، في المقام الأول ، والذي لم تعقه التوترات الأثنية أو الطائفية ، أظهر على نحو حاسم عيوب اقتصار النظر إلى العراق فقط من خلال

---

(١) عادل درويش وغريغوري إلكساندر ، بابل غير المقدسة : التاريخ السري لحرب صدام (نيويورك : مطبعة القديس مارتن ، ١٩٩١) ، ١٢٤-١٢٥ .

الموشور المفاهيمي للتصدعات الأثنية ؛ إذ نجح العراقيون من كل الأثنيات بالعمل معا تحت الإكراه والتهديد المفرطين على مواصلة ما كان بكل المقاييس أكبر وأشد الحروب وحشية في القرن العشرين . ثانيا ، أحدثت الحرب شعورا عميقا بالنزعة الوطنية لدى جميع قطاعات المجتمع العراقي . كما أن المواصلة فاترة الحماسة لغزو الأراضي الإيرانية يقف بالضد منها العنفوان الذي قاتل به الجيش العراقي حالما تغيرت مجريات الحرب وبات مدافعا عن أراضيه . ولم يحسن الجيش القتال حبا بقادسية صدام قدر ما أن الجنود كانوا موالين للدولة العراقية ، التي باتت مهددة في وجودها من قبل دولة أخرى . لذا فإن هذين العنصرين - أي مقدرة العراقيين من كل المجموعات الأثنية على العمل معا في ما قد يكون ربما من أعقد الفعاليات البشرية وأقصد صناعة الحرب ، ومن ثم إظهار إخلاصهم للتوجه الوطني العراقي - ينبغي أن يطردا من أذهاننا فكرة أن دولة الأمة العراقية مصطنعة وغير حقيقية . ثالثًا ، أقصت الحرب الافتراض الشائع لحقبة السبعينات بأن الوفرة الاقتصادية ودولة الرفاه الاجتماعي من معطيات المنظومة السياسية العراقية . ثم إن التضحيات الكبيرة التي أجبر العراقيون على بذلها خلال الحرب مع إيران جعلت الكثيرين منهم يدركون بأنه ، نظرا إلى أن بإمكان النظام منح فوائد مادية واسعة مثلما كان يفعل حتى عام ١٩٨٣ ، فإن بإمكانه أيضا أن يتسبب بمعاناة إنسانية ومادية هائلة . كما أن التأثير السلبي للتركيز الكبير للسلطة في أيدي صدام وعائلته ، أدى بالكثير من العراقيين إلى الشروع بالتفكير مليا في البدائل للنزعة التسلطية البعثية .

ذاكرة الدولة وفنون المقاومة

كلما عظم التفاوت في السلطة بين المهيمن والخاضع للهيمنة وكانت ممارستها أكثر اعتباطية ، اتخذت النسخة الرسمية للخاضعين لها شكلا طقوسيا مقولبا . وبتعبير آخر ، كلما كانت السلطة أكثر تهديدا كان القناع أسمك .

جيمس سي . سكوت ، الهيمنة وفنون المقاومة

كيف استجاب المثقفون العراقيون لمحاولة الدولة البعثية تطويع الذاكرة التاريخية؟ وكيف نظروا إلى قضايا من قبيل الأصول التاريخية والمحلية والتنوع الاجتماعي والتراث الثقافي؟ وعلى أي نحو كانت المؤلفات التي قدمت مقاربات تاريخية قياسية لهذه المواضيع تتجاوب مع المجتمع ككل؟ والسؤال الأكثر إثارة للانتباه ، ربما ، هو بأية سبل كانت الدراسات المراد بها تعزيز سلطة الدولة قد شجعت بالفعل على المقاومة ، أو أنها قد وفرت على الأقل الأدوات للقراء لتكوين مقاومة كهذه؟

ولغرض الإجابة عن هذه الأسئلة ، تبدو الكتيبات الأيديولوجية نقطة انطلاق منطقية لأن حزب البعث قد طبع الكثير منها على أنه من باب الأيديولوجيا[1] . ومن ناحية ثانية ، إن استخدام الكتيبات الأيديولوجية كمؤشر على توظيف الدولة للإنتاج الثقافي ، يخلط التوجه البعثي الشامي التقليدي والمتأثر على نحو عميق بمنظره الرئيسي ، ميشيل عفلق ، بالتوجه البعثي العراقي الذي خضع إلى الكثير من

(١) تزعم إليزابث بيكارد بأن الأيديولوجيا البعثية تعمل كيوتوبيا وليس كبرنامج لحزب ؛ إذ كان على إيديولوجية هذا الحزب أن تظل غامضة وتجريدية لأنه مطلوب منها أن تشمل اهتمامات متشعبة جدًا ، «من الخليج الفارسي إلى المحيط الأطلسي» . راجع أزمة النظام العراقي ، ليس رزورت دان بوليتيك ، مغرب ١٣٠ (تشرين الأول ، كانون الأول ١٩٩٠) : ٣٢ .

التقلبات . إذ إن حزب فؤاد الركابي ذا الهيمنة الشيعية أول الأمر إبان الخميسنات ، وزمرة علي صالح السعدي الذي أسقط عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣ وبعث التكارتة ، تبنوا جميعا اسم الحزب ذاته لكنهم اختلفوا في جوانب هامة . فعلى الرغم من أن كتابات الركابي كانت تضارع أسلوب عفلق شديد التجريد والمثالية . والمتسم بالانتقاد العنيف لأراء الأخرين ، إلا أن زمرة علي صالح السعدي عجزت عن إنتاج أية نصوص جديرة بالذكر مما يعكس هذا العجز ، ربما ، الخلفية الإجرامية المنحطة للكثير من أفراد هذه الزمرة . بينما تهيمن كتابات صدام على مجمل كتابات البعث التكريتي ، غير أن نقاشاته ، ومع أنها غالبا ما تكون غير مفهومة لها أكثر من معنى ، عادة ما كانت ترتبط بالمشاغل العراقية أكثر مما كانت ترتبط بالنزعة القومية العروبية التجريدية .

ولم يكن مستغربا أن أجد الكتب المتعلقة بالأيديولوجيا البعثية وقد علاها الغبار في محلات بيع الكتب ، سواء داخل العراق أم خارجه إبان السبعينات والثمانينات والتسعينات . وبالإضافة إلى خطب أحمد حسن البكر والعدد الضخم من مجموعات خطب صدام حسين وكتاباته ، كنت عادة ما أجد بين تلك الأكداس المهملة كتيبات أيديولوجية لبعثيين غير عراقيين ، مثل إلياس فرح وشبلي العيسمي فضلا عن ميشيل عفلق ، وهؤلاء ثلاثتهم قد لجؤوا إلى العراق بعد انشقاق حزب البعث السوري . وحتى كتابات عفلق الأكثر أهمية مثل ، في سبيل البعث العربي ونضال البعث ، وملخص أحاديثه ومقالاته الصحفية ، لم تكن معروضة على نحو بارز في محلات بيع الكتب في بغداد خلال الثمانينات(١) . ومع أن الفشل في جعل كتابات آباء الحزب التقليديين في مقدمة الاهتمام يمكن أن يعود إلى أن مؤلفيها سوريون من أصول مسيحية في العادة ، إلا أن السبب الأكثر جذرية هو أن هذه النصوص عالية التجريد لم تصادف هوى في نفوس العراقيين . فلقد كان اهتمام القوميين العروبيين العراقيين أواخر الستينات بالوحدة العربية أكبر من كونه اهتماما بالحركة البعثية بالذات . ثم إن هذه النصوص المعمقة لم تعالج مسائل متعلقة

---

(١) في سبيل البعث العربي (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٣) ، وأيضًا نضال البعث بجزئيه (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦) .

بالعراق . وحتى النظام البعثي الجديد لم يجد فيها كبير عون في مساعيه لتدعيم السلطة .

في حين أن عددا أكبر بكثير من الكتب التي كانت تركز على التحليلات التاريخية والاجتماعية والثقافية قد أعدت لتعزيز هوية وطنية محددة ، ومؤيدة للسياسات والسلطة البعثية . ولقد كان النظام على غير عادته في استخدام التعذيب والإعدامات لقمع المعارضة الواضحة ، أكثر براعة في استغلال الثقافة للظفر بالرضى والإذعان ، مفضلا اتباع الوسائل غير المباشرة ليطلع العراقيين على النماذج المقبولة لفهم النطاق الرسمي والممارسات السياسية والتراتب المحدد من قبل الدولة للمجموعات الاجتماعية . وعكست هذه المقاربة إدراك النظام لاستياء الشيعة والأكراد لكونهم مستثنين من السلطة ومهمشين ثقافيا ، ولتعاطف العراقيين المتواصل مع رسالة الحزب الشيوعي العراقي في عدم التفرقة على أساس أثني .

لقد شرعت وزارة الثقافة والإعلام بطبع دراسات ونشرها حتى من قبل أن يستولي البعث على السلطة عام ١٩٦٨ ، وكان البعض منها يعد من الدراسات الجادة . وازدادت إصدارات الوزارة على نحو مثير في ظل حكم البعث[١] . وعلى الرغم من مساعي بعض المثقفين لفصل الثقافة عن الإعلام وإنشاء وزارتين بدلا من وزارة واحدة ، وهو ما حصل لفترة وجيزة خلال السبعينات ، إلا أن أغلب الوزراء عارضوا عملية الفصل هذه[٢] . ولأسباب تتعلق بالاعتبار والمنزلة الرفيعة والسيطرة ، فضل هؤلاء الوزراء دمج الوزارتين في وزارة واحدة . وذلك لأن الوضع الاعتباري لمصطلح «ثقافة» لا يدانيه الوطء الثقيل الذي تشي به مفردة «إعلام» ، وبما أن وزير الثقافة والإعلام كان لا بد أن يكون من البعثيين البارزين ممن لهم صلات قوية بجهاز المخابرات ، فإن هذا يفسر كيف أن الدراسات التي تمتعت برعاية رسمية كانت تخضع لتفحص الدولة الجدي . كما أن الكثير من الدراسات التي ترعاها الوزارة ، خصوصا

---

(١) لمعرفة المزيد عن الإحصائيات بخصوص الإصدارات في بداية النظام البعثي ، راجع الفصل السادس وللاطلاع على الانحدار المثير في عدد الإصدارات عقب حرب الخليج ، راجع الفصل التاسع .

(٢) مقابلة مع الدكتور محسن جاسم الموسوي ، الرئيس السابق لتحرير مجلة آفاق عربية ، تونس ، ١٥ آذار ٢٠٠٠ .

ما كان منها على درجة جيدة من الناحية النوعية ، كانت عبارة عن رسائل ماجستير وأطاريح دكتوراه مقترحة من قبل كلية في جامعة بغداد وغيرها من المؤسسات التعليمية[1] . ومع أن عددا صغيرا من الدراسات كان برعاية جامعة بغداد نفسها ، إلا أن تلك الدراسات كانت تخضع مع ذلك لسيطرة وزارة الثقافة والإعلام[2] .

إن المؤلفات التي كانت تختارها هذه الوزارة للطباعة والنشر لم تكن دائما هي أفضل الدراسات المتوفرة . فعلى سبيل المثال ، هنالك عدد من رسائل الماجستير التي أتمت خلال السبعينات بإشراف الدكتور يوسف التكريتي في قسم علم الاجتماع والدراسات الإنسانية بجامعة بغداد ، ولقد حصلت هذه الرسائل على درجة جيد جدا ، ولكنها مع ذلك لم تطبع لكي يتسنى نشرها وتوزيعها[3] . ومع ذلك ، هنالك

---

(١) يشير الدكتور محسن الموسوي إلى العدد الكبير جداً من الدراسات التي أوصى بها أعضاء كلية جامعة بغداد . وعلى سبيل المثال ، ان الأستاذ عبدالإله أحمد في كلية الآداب_ جامعة بغداد ، والذي كان مختصا بالقصة القصيرة ، أشرف على العديد من الأطاريح في مجال الأدب العراقي . وأوصى بالنتيجة أن تقوم الوزارة بطبع الرسائل الجامعية لتلاميذه . مقابلة ، تونس ، ١٥ آذار ٢٠٠٠ .

(٢) إن بعض الدراسات ، مثل دراسة جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ، ١٩٥٣-١٩٥٨ ، والتي تم الاستشهاد بها في الفصل الرابع ، كانت في الواقع من نوعية عالية المستوى وتستند إلى بحث موسع .

(٣) راجع ، على سبيل المثال ، ضياء عبد الجليل الشيباني ، العائلة في حي جميلة بمدينة بغداد ، أطروحة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ ؛ محمد حربي حسن ، أهم المشكلات العمالية في مصانع بغداد ، أطروحة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة بغداد ١٩٧٤ ؛ إبراهيم مصعب الدليمي ، الهجرة المعاكسة : دراسة اجتماعية لأحوال المهاجرين من مدينة بغداد ، اطروحة ماجستير ، قسم علم الاجتماع في جامعة بغداد ، ١٩٧٦ ؛ وعبد علي سلمان عبدالله ، قرية شرش ، اطروحة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة بغداد ، ١٩٧٦ ، وكانت بإشراف أستاذ الأناسة العراقي الشهير الدكتور شاكر مصطفى سليم . ولم تطبع إلا دراسة سلمان من قبل وزارة الثقافة والإعلام تحت عنوان مجتمع الريف في العراق (بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠) . وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى زاهدة إبراهيم ، المديرة السابقة للمكتبة الوطنية للعراق ، لأنها وفرت لي نسخًا مصورة عن هذه الأطاريح .

إحدى الدراسات عن قرية الشرش الجنوبية بإشراف عالم الأناسة العراقي البارز الدكتور شاكر مصطفى سليم ، وهذه الدراسة التي احتوت على تلميحات سياسية أقل من غيرها بكثير لم تكن مثيرة للاهتمام لا من جهة المحتوى ولا من الناحية المفاهيمية . فهي لم تحصل إلا على درجة جيد وهذه أوطأ درجة في سلم التقييم . ولكن وزارة الثقافة والإعلام نشرت عام ١٩٨٠ هذه الأطروحة لعبد علي سلمان الشيعي ؛ لأنه كتبها وهو يحاول أن يفهم الحياة الريفية من خلال نظرية التحديث الغربي ، التي كانت تمثل نظرة مراعية ومغربنة للقرية العراقية كان البعثيون المسؤولون سياسيًا وثقافيا يدعمونها كل الدعم . ومع أن الكتاب يستشهد على صفحته الأولى بفقرة من فقرات المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث (عام ١٩٧٤) ، والتي تؤكد الحاجة إلى تخليص العراق من «النظام الإقطاعي» ، إلا أن هذه الطبعة لم تعالج هذه المسألة على نحو منهجي في الدراسة التي تضمها بين دفتي هذا الكتاب المنشور[(١)] . في حين لامست الدراسات الأخرى المسائل السياسية الأكثر حساسية ، مثل الهجرة المعاكسة للفلاحين من بغداد إلى الريف ، وظروف العمل في المصانع القريبة من بغداد ،والمشاكل العائلية في بغداد . ومن المرجح على ما يبدو أن المشرف الدكتور يوسف التكريتي قد فضل التوصية بطبع هذه الرسائل الجامعية الثلاث ، لأنها قد حازت على تقييم أفضل مما حصلت عليه دراسة سلمان . ومع ذلك ، من الواضح أن السياسة تطغى على السمة الثقافية ؛ لأن السمعة العلمية للدكتور شاكر مصطفى سليم لا تدانيها سمعة يوسف التكريتي[(٢)] . لذا ، من الجلي أن عملية طباعة ونشر مخطوطات هذه الدراسات كانت تخضع لاعتبارات سياسية .

وإذا ما أخذ الإنتاج الفني الخاضع لرعاية الدولة بالاعتبار ، فمن المهم التفريق بين الكتب ذات الدراسات المطولة والمقالات القصيرة ؛ إذ يبدو أن وزارة الثقافة والإعلام كانت تخضع المطبوعات الدورية ذات الانتشار الواسع نسبيا مثل مجلة آفاق

---

(١) إن السياسات التي بدأ بتنفيذها صدام وحزب عائلته في ١٩٨٠ تتناقض تمامًا مع أهداف المؤتمر القطري الثامن للحزب في ١٩٨٤ فيما يتعلق بالمجتمع الريفي .

(٢) وهذه السمعة استندت إلى حد كبير على دراسته الأنثروبولوجية الوصفية بجزئيها لقرية في الأهوار الجنوبية . راجع شاكر مصطفى سليم ، الجبايش (بغداد : مطبعة الرابطة ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧) .

عربية ومجلة التراث الشعبي إلى رقابة وتفحص أكبر بكثير مما تخضع له الكتب باعتبار أن للمقالات عددًا أكبر من القراء[1] . ولكنني أركز على الكتب لأنها تعالج المواضيع التي تتناولها على نحو أعمق بكثير مما تفعله المقالات . كما أنني قد اخترت التركيز على الكتب إما لأنها كتبت من قبل مثقفين مؤثرين ولكونها واسعة الانتشار بين القراء أو لأنها قادرة على نحو خاص على تفادي الغايات التي كانت ظاهريا قد طبعت من أجلها .

وإحدى أكثر الدراسات شهرة التي كتبها مثقف له باع طويل هي تلك التي تتمثل في كتاب (الشعر والتاريخ) للدكتور نوري علي حمودي القيسي ، والذي كان معروضا على نطاق واسع في مكتبات وأكشاك بيع الكتب العراقية في الثمانينات[2] ، حيث إن اسم مؤلف الكتاب ومحتواه قد جعلاه من المؤلفات ذات الأهمية . فمن ناحية أولى ، كان حاله حال العديد ممن تهادوا إلى المشروع البعثي لإعادة كتابة التاريخ . وهو سني بغدادي من حي الأعظمية ، وكانت له صلة لفترة وجيزة بسياسة اليسار ومن المحتمل مع الحزب الشيوعي العراقي . ثانيا ، كان إنتاجه العلمي سابقا ذا أهمية وضم عددا من المؤلفات عن الشعر العربي في عهوده المبكرة . لذلك فإن كتاب الشعر والتاريخ لم يكن له وضع ملحوظ حسب ، بل إنه قد مثل أيضا انحرافا بينا إذا لم نقل إنه لم يرتق إلى المعايير العلمية لمؤلفاته السابقة[3] .

---

(١) إن الدكتور عصام الخفاجي ، وفي حديث معه في جامعة نيويورك في ١٢ نيسان ٢٠٠٠ ، أشار إلى مشكلة مشابهة في سوريا التي كان فيها حتى وقت قريب رئيسًا لتحرير مجلة جدل . ولتجنب الرقابة ، أخبر السلطات السورية بأن جدل التي كانت عادة ما يتراوح عدد صفحاتها ما بين ٢٠٠ إلى ٣٣٠ صفحة هي كتاب في الواقع وليس مجلة .

(٢) بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .

(٣) راجع ، على سبيل المثال ، أطروحته لنيل درجة الماجستير التي حصلت على تقدير جيد جدًا من كلية الآداب بجامعة القاهرة في ١٩٦٤ ، وطبعت في العام نفسه في بغداد بعنوان الفروسية في الشعر الجاهلي من قبل جامعة بغداد ومطبعة النهضة . وتلا ذلك كتابه بجزئيه ، شعراء أمويون ، في ١٩٧٦ ، وطبع كذلك من قبل مطبعة جامعة بغداد . و الجدير بالملاحظة أن نشره لكتابه الشعر والتاريخ قد تزامن مع ترقيته من أستاذ مساعد في عام ١٩٧٦ إلى عميد كلية الآداب عام ١٩٨٠ .

ثالثا ، بالرغم من خلفيته اليسارية ، أصبح القيسي عميد كلية الآداب في جامعة بغداد وترأس من ثم المجمع العلمي العراقي وهو أرفع منظمة ثقافية في البلاد[1] . ولدراسة تبعات جهود الدولة البعثية للسيطرة على الإنتاج الثقافي ، ينبغي تذكر أن العديد من المثقفين اليساريين والشيوعيين ، ممن عمل بعضهم في ظل حكم عبد الكريم قاسم ، قد تعاونوا فيما بعد إذا لم يكونوا قد ساعدوا البعث على نحو فاعل[2] . وأخيرًا ، وقبل أن يتوفاه الأجل نهاية التسعينات ، عمل القيسي من أوائل الثمانينات إلى أواسط التسعينات كناطق باسم النظام في عدد كبير من الملتقيات الثقافية المتنوعة عبر العالم العربي[3] .

ويوحي عنوان الكتاب الذي ألفه القيسي بحوارية بين الشعر والتاريخ . ولكن ملاحظاته الافتتاحية لا تترك مجالا للشك بأن هذه الدراسة معدة لمساعدة الكتاب على إعادة تأويل التاريخ على نحو صائب وفقا للفكر البعثي . وبتعبير آخر ، يصبح الشعر وسيلة لتوضيح المقاربة الصحيحة للكتابة حول التاريخ وفهمه أكثر مما هو (أي الشعر) غاية أدبية أو جمالية في حد ذاته . وبما أن الشعر يمثل الإسهام التاريخي والثقافي للعالم العربي على نحو ممتاز ، ولأن له تراثًا تاريخيًا طويلاً ، ينافح القيسي من أجل إثبات مركزيته في كتابة التاريخ . فللشعر مصداقيته من الناحية الثقافية لأنه يتناول قضية الأصول الثقافية أو البدايات ، ويمنح بذلك أفضل التبصرات بخصوص

---

(١) يشير الدكتور محسن الموسوي إلى أن القيسي ، وعلى الرغم من ارتباطه مبكرًا باليسار ، كانت له نعرة طائفية تجاهه . مقابلة ، تونس ، ١٦ أيار ٢٠٠٠ .

(٢) إن الكاتب المسرحي البارز يوسف العاني والناشط الشيوعي عزيز الحاج الذي أصبح ممثلاً للنظام البعثي لدى منظمة اليونسكو مجرد اثنين من أمثلة كثيرة . في حين حاول مثقفون آخرون ، وبنجاح أحيانًا ، الحفاظ على تماسكهم في الوقت نفسه الذي استمروا فيه بالعمل في ظل حكم البعث . و تشتمل الأمثلة على وميض عمر نظمي وسعد ناجي جواد في قسم العلوم السياسية التابع لجامعة بغداد ، وكمال مظهر أحمد من قسم الفلسفة الذي استقال أخيرًا من المجمع العلمي الكردي في بغداد .

(٣) راجع ، على سبيل المثال ، دوره البارز في مؤتمر «دور الأدب في الوحدة العربية» الذي كان برعاية مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام ١٩٧٨ ، والذي نشر مجريات المؤتمر تحت عنوان ، دور الأدب في الوعي القومي العربي ، الطبعة الثانية (بيروت : مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٢) .

التاريخ العربي . كما أن الشعر مركزي بالنسبة إلى كتابة التاريخ ، لأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة الشعبية ؛ لذا فإن التركيز على الشعر يلبي معيار صدام في أن كتابة التاريخ ينبغي أن تكون ثورية في مجال اهتمامها لكي تكمل بذلك رسالتها السياسية والاجتماعية ؛ إذ ليس الشعراء مقربين من الجماهير حسب ، بل إنهم يساعدون أيضا في تحديد القيم الاجتماعية ، ويشيرون إلى القيم المستقبلية للمجتمع . وبإمكان الشعراء الاحتفال والاحتفاء بالانتصارات وبقدرة المجتمع على تخطي المحن . فللشعراء القدرة على فهم المشاعر والعواطف ، على نحو لا يستطيع بلوغه المؤرخون المعاصرون الذين عادة ما يكونون بعيدين عن الأحداث التي يدرسونها . ثم إن المؤرخين العرب الأوائل كالطبري اعتمدوا بكثرة على الشعر ، وأبرزوا أهمية الشعر بالنسبة إلى التحليل التاريخي[١] . ولهذه الأسباب كلها ، يمثل كتاب القيسي انتقادا لكتابة التاريخ التقليدية ومحاججة في أن التاريخ ينبغي له أن يكون في نطاق رؤية الشعراء والمختصين في الأدب والفولكلور ؛ لأنهم المسؤولون والمفسرون الأكثر شرعية للتاريخ .

وتتعلق إحدى أكثر تناولات القيسي أهمية بالصلة الوثيقة لشعراء العربية ما قبل الإسلام بالأرض[٢] . وعندما كتب القيسي مخطوطته إبان السبعينات ، كان النظام البعثي يعتبر الدين موضوعا حساسا جدا ، ويعود ذلك ، إلى حد كبير ، إلى أن حزب البعث كان قادرا على تحييد المرجعية الشيعية والتضييق عليها ، إلا أنه لم يكن بمقدوره التخلص منها . وكانت الطريقة الأبرع التي استخدمت في مشروع إعادة كتابة التاريخ لتهميش الإسلام ، تتمثل في إعطاء الأولوية التاريخية للعروبية على حساب الإسلام . ومع أن الإسلام مكون أساسي من مكونات الثقافة العربية ، إلا أن العروبية وفرت الإطار السياسي والاجتماعي الذي مكن الإسلام من التوسع وليس العكس . وبفعل إظهاره لحب الشعراء العرب قبل الإسلام والتزامهم بالأرض ، يحاول القيسي أن يثبت بأن القبائل العربية قد سبق لها وأن امتلكت إحساسا متطورا بالمحلية قبل الإسلام . فضلا عن ذلك ، إن هذه القيمة القبلية التي نمت وتطورت في مرحلة الثقافة العربية المبكرة ، تقدم نموذجا بدئيا للنزعة القومية العروبية الحديثة التي

---

(١) القيسي ، الشعر والتاريخ ، ١٨ ، ٢٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ٣٠ .

يرمم بأنها تتكشف عن نزعة متأصلة للتفكير بتعابير قومية .

ويظهر تفضيل المؤلف للنزعة العشائرية في إيلائه المكانة الأولى لمفهوم البطولة ، وفي تأكيده على الصلات الأثنية والقرابية كأساس للتعاون والشعور بالمساواة . وتوفر هذه المناقشات قاعدة لصورة صدام عن نفسه على أنه شيخ مشايخ العراقيين بعد تنحية أحمد حسن البكر . كما أنها تفضل الأثنية أيضا على حساب الدين ؛ لأن القيم الأساسية للمجتمع العراقي العربي ينبغي العثور عليها في الثقافة العشائرية لعراق ما قبل الإسلام . ويمكن العثور أيضا على الجذور الأبوية للثقافة العراقية في تأكيد بناء الصلات الاجتماعية على العلاقات القرابية ؛ لأن صلات كهذه تربط التماسك الاجتماعي بالتناسل الذي تصبح السيطرة عليه أمرًا حاسما بالنسبة للقبيلة .

إن تأكيد القيسي على مركزية الثقافة العربية المبكرة في تحديد التاريخ العراقي الحديث ، وتعريف القبيلة على أنها الوحدة الاجتماعية الأساسية لهو أمر له مغزاه ؛ نظرا لمنع البعث للنقاشات المتعلقة بالعشائر إبان السبعينات . حيث أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا عام ١٩٧٨ يحظر فيه على العراقيين استخدام الألقاب التي تشير إلى خلفياتهم العشائرية والمناطقية ، في مسعى للتغطية على الاعتماد المتواصل على المعايير الطائفية في شغل المناصب ضمن جهاز الدولة وحزب البعث نفسه[1] . وفي الواقع ، إن كتاب عشائر العراق بأجزائه الأربعة لعباس العزاوي ، وفيه دراسة هي الأشمل لعشائر العراق ، قد تم منعه من التداول خلال السبعينات والثمانينات[2] .

ولقد عاود القيسي معالجة النزعة العشائرية في كتابه ، مؤذنا ببروز دورها السياسي المتزايد خلال الثمانينات . ومثلما يتبين على نحو رمزي من الصورة المطبوعة على غلاف الكتاب لرجال عشائر بملامح مبهمة وهم على ظهور جيادهم ،

---

(١) الحدث التالي يبين كيف كان النظام حساسًا إزاء المناقشات بخصوص العشائرية خلال السبعينات . حيث أخبرني أحد أساتذة جامعة بغداد بأنه قد تعرض للسجن ثلاثة أشهر عند عودته بعد دراسته في أوروبا ؛ لأنه ذكر خلال حديث بي منظمة للطلاب العرب في إنجلترا بأن العوامل العشائرية لم تزل مؤثرة على التعيينات في مناصب وزارة الخارجية . وعند خروجه من السجن ، جرى إخباره بأنه سيدخل السجن ولن يخرج منه إذا ما كرر تلك الملاحظة مجددًا .

(٢) عشائر العراق ، أربعة أجزاء (بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٤٧) .

فإن الحيز المكاني لمخيلة الشاعر لا يرتبط بالمدينة ، بل له علاقة بالريف والصحراء . وعندما طبع هذا الكتاب عام ١٩٨٠ ، كان مفهوم العشيرة قد أخذ بالدخول مجدداً في الخطاب العام لأن النظام البعثي ، وقد بات تحت سيطرة صدام القوية ، شعر بمزيد من الثقة بالنفس فيما يتعلق بسيطرته على المجتمع العراقي . وبحسب رؤية القيسي ، فإن للشعراء الذين يكشفون لنا عن القيم الأصيلة للمجتمع العراقي ، جذور عشائرية وخصوصا من كان منهم ينتمي إلى حقبة ما قبل الإسلام ، حيث يبرز الاهتمام في هذا الكتاب بالشاعر امرىء القيس بدلا من المتنبي . ومن المثير للانتباه ، أن مصطلح «الجاهلية» الذي استخدمه القيسي في رسالته الجامعية لنيل شهادة الماجستير حول الفروسية والتي ناقشها عام ١٩٦٤ ، واستخدمه كذلك في بحثه التالي ، قد غاب تماما عن الاستخدام في كتابه (الشعر والتاريخ) الذي أصبح فيه (الشعر الجاهلي) المستشهد به يشار إليه بعبارة (الشعر العربي قبل الإسلام) ، كي لا تلحقه سبّة مما تشي به مفردة جاهلي[١] . ولم يفت انتباه المثقفين العراقيين والقراء المتعلمين أن القيسي في تأكيده على الأصول البدوية والريفية للأصالة الثقافية ، كان يمجد تجمعات عشائرية كعشيرة آل بو ناصر التي ينتمي إليها صدام . كما أن النقاش العلني حول دور العشائرية في الحياة العراقية العامة كالتطرق إلى أهميتها ، مثلا ، في تحديد من يحصلون على المناصب ضمن جهاز الدولة الإداري أو الجيش أو القوات الأمنية ، كان محظورا تماما في عام ١٩٨٠ ، إلا أن بحث القيسي الموجز قد ربط قيم المجتمع العربي على نحو مباشر بالعشيرة ، لذا فإن النزعة العروبية لم تكتف بشرعنة الوحدة العربية أو الإيحاء بدور العراق الطليعي بين الدول العربية حسب ، بل إنها عززت القاعدة العشائرية للنظام البعثي ، من خلال إعطاء الأفضلية للقيم العشائرية العربية واعتبارها بمثابة الأساس للمجتمع العراقي وثقافته .

ومع تأكيد حزب البعث على المنظور الثوري للتعامل مع كتابة التاريخ ورغبته في تحدي التراث ، فمن المنطقي الافتراض بأنه قد يمجد الحركات الثورية . وفي تاريخ المجتمع العربي قبل وخلال الفترة الإسلامية المبكرة التي كانت محط تركيز القيسي ، تبرز ثورة الزنج كإحدى الحركات الثورية ، حيث كان الزنج من العبيد الذين تم جلبهم

(١) القيسي ، الشعر والتاريخ ، ٢٩ .

من شرق إفريقيا إلى جنوب العراق للعمل في حقول الزراعة إبان الإمبراطورية العباسية . وفي عام ٨٦٩ من التقويم الميلادي ثار الزنج ناشرين رسالة العدل الاجتماعي عبر جنوب العراق ، على النحو الذي هدد بزوال الإمبراطورية بالذات . ومثلما فعل من تمردوا في انتفاضة عام ١٩٩١ ، استخدم الزنج الأهوار جنوب العراق لمنع القوات العباسية من قمعهم حتى عام ٨٨٣[١] .

ولقد خصص القيسي ملحقين مطولين لثورة الزنج في الصفحات (١٤١-٢٠٩) . ومن الناحية الأيديولوجية ، من المفترض أن تكون ثورة الزنج جذابة للبعث ؛ لأن هذه الثورة التي كانت تنادي بالعدالة الاجتماعية كانت علمانية وتعارض دولة غير ثورية ، وكانت منبثقة من داخل العراق . ومع ذلك ، وعلى الرغم من إدراكه للأوضاع المزرية التي كان الزنج يعيشون في ظلها ، إلا أن القيسي لم يبد أي تعاطف تجاه الحركة . وبدلا من ذلك نراه يحاول أن يثبت بأن القوى التي سعت إلى توظيف حركة الزنج لتحقيق غايات سياسية (ويقصد بذلك الشيوعيين واليسار الوطني العراقي) إنما هي تفعل ذلك لجعل هذه الحركة ملائمة لإطار مفاهيمي معاصر مسبق التصور[٢] . لذلك ، يشكل تحليل القيسي الموسع لثورة الزنج رد فعل ، إلى حد بعيد ، تجاه القوة المتبقية للأفكار اليسارية والوطنية العراقوية . ويلمح المؤلف إلى هذا الأمر حينما يؤكد بأن الاهتمام بحديث الزنج يعود إلى الأربعينات عندما استحضر اليسار السياسي هذه الحركة ، وفي هذا تحريف للحقيقة وإلا لكان المثقفون العراقيون الأكبر عمرا على نحو خاص قد لاحظوا ذلك[٣] . ولعل من بين أبرز هؤلاء المثقفين اليساريين الدكتور فيصل السامر ، الذي كان من أهم وزراء عبد الكريم قاسم على وزارة الإرشاد . ومع أن القيسي قد أتى على ذكر السامر ، غير أنه لم يستشهد بدراسته التي يعتبرها أغلب المثقفين العراقيين دراسة دقيقة لثورة الزنج[٤] . وعوضا عن ذلك ،

---

(١) مارشال جي سي هوغسون : مغامرة الإسلام ، الضمير والتاريخ في حضارة العالم ، العصر الكلاسيكي للإسلام (شيكاغو : مطبعة جامعة شيكاغو ، ١٩٧٤) ، ٣٨٧ ، ٤٨٨ .

(٢) القيسي ، الشعر والتاريخ ، ٢٠٨-٢٠٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٩٧ .

(٤) فيصل السامر ، ثورة الزنج (بغداد ، مكان الطبع غير مذكور ، ١٩٦٧) .

يهاجم القيسي الدارسين الأقل شهرة لثورة الزنج ، أثناء سعيه إلى إنزال هذه الحركة من مكانتها إلى موضع تاريخي مقبول سياسيا .

ويدحض القيسي في إحدى مقالاته التأكيد بأن قمع ثورة الزنج جنوب العراق في القرن الثالث الهجري يماثل نظيره في المنطقة ذاتها في العصر الحديث . ويمضي محاججا بأن معاصري هذه الحركة كالطبري وابن الرومي كان لديهم إدراك لهذه الحركة أفضل بكثير مما لدى الكتاب المعاصرين (أي اليساريين) ، ممن يؤكد بأنهم قد بالغوا في تقدير رقيها السياسي . ثم وعلى النقيض من فرضية كتابه المنهجية الرئيسية التي تؤكد على الشعر والمواد التأويلية ، يحتج القيسي بأنه من دون توفر المزيد من المعلومات الحقيقية عن برنامج الحركة السياسي والاجتماعي ، تستحيل معرفة نوع الدولة والمنظومة الاجتماعية اللتين كان لحركة الزنج أن تفرضهما فيما لو كانت قد انتصرت . ومع أن الشعر يوفر قاعدة معلوماتية يقاس بها الرقي السياسي لشعراء ما قبل الإسلام ولعشائرهم ، إلا أن محاججة القيسي هنا يمكنها أن تكون مكتفية فحسب بأسلوب كتابة التاريخ الأكثر تقليدية . وعلى أية حال ، يؤكد المؤلف في بداية كتابه الشعر والتاريخ ، بأن الكتابة التاريخية التقليدية التي تدعي الموضوعية والانفصال عن موضوع البحث ، إنما هي غير ثورية ومعادية للبعث ؛ لأنها فردانية وتعجز عن ربط الإنتاج الثقافي بحاجات الجماهير على نحو مباشر[(١)] . ويبدو أن الشعر لا يكون موضع الاختيار المفضَّل لتحليل الماضي إلا إذا كان يخدم أهداف القيسي وغاياته السياسية . وعندما تهيمن اهتمامات أخرى ، يكون الشعر خاضعا للكتابة التاريخية التقليدية عند مؤرخين كالطبري .

وتتضمن كراهية القيسي لحركة الزنج مستويات متعددة . فمن ناحية أولى ، كان الزنوج غرباء عن المجتمع العراقي ، وبالنتيجة لم يكونوا أصلاء ثقافيا . وبهذا المعنى ، يقوم الزنج على نحو استعاري مقام الشيعة أو حتى مقام الأكراد ؛ لأن الزنج تحدوا العباسيين ودولتهم ذات الهيمنة العربية السنية . وعليه ، فإن تمجيد حركة الزنج يمكن أن يفتح الذاكرة التاريخية العراقية على المزيد من الاستيعاب السياسي والثقافي للشيعة والأكراد

---

(١) القيسي ، الشعر والتاريخ ، ١٣ . و فيه يحاجج المؤلف بأن كتابة التاريخ ينبغي أن تكون جماعية بدلاً من أن تكون فردية ، وهو ما عملت عليه فيما بعد وزارة الثقافة والإعلام .

والأقليات ، بدلا من أن يكون ذلك مقتصرا على العشائر العربية التي يسعى القيسي إلى منح الأفضلية لقيمها في كتيبه . ثانيا ، إن تمجيد حركة الزنج فيه تحدٍّ للنموذج البعثي الذي لا يقبل التنوع في المنظومة السياسية والاجتماعية . وفي الادعاء بأن حركة الزنج كانت اندفاعا متطرفا ، وربما مشابها إلى ما يعرف بثوران Vendee أو Jacquerie في فرنسا ، أكثر من كونها حركة سياسية على درجة من التطور ، يدافع القيسي من أجل نموذج نخبوي للسياسة العراقية يقلل من دور الطبقة الاجتماعية . وفي العراق المعاصر ، لحزب البعث وحده كحزب طليعي بالمعنى اللينيني ، درجة من الرقي السياسي تؤهله لإدارة مجتمع حديث (ربما يشبه قدرة العباسيين على إدارة إمبراطورية على نحو يتعدى حدود إمكانيات الزنج) . فضلا عن ذلك ، يعي القيسي بأن الاهتمام الذي أبداه اليساريون والشيوعيون العراقيون بحركة الزنج خلال الأربعينات قد مثل محاولة لإنشاء ذاكرة تاريخية للمجتمع العراقي تعطي الأفضلية للوعي الطبقي الاجتماعي عبر الزمن . فبالنسبة لليسار ، لم يكن كفاح الشغيلة والفلاحين طوال القرن العشرين إلا استمرارا للكفاح التاريخي للجماعات المضطهدة في العراق ، من أجل التخلص من الظلم الاجتماعي(١) . وعن طريق تشويه سمعة حركة الزنج وتفنيد الإدعاء بوجود عدم المساواة في العراق الحديث ، يسعى القيسي إلى تهميش صلة الطبقة الاجتماعية بالموضوع كأداة تحليلية للمجتمع العراقي المعاصر .

وخلاصة القول ، إن كتاب القيسي هو كتيب يملي على المثقفين ويرشدهم إلى كيفية تفسير رؤى الدولة للإنتاج الثقافي عند التصدي للكتابة التاريخية ؛ إذ لا يمكن لكتابة التاريخ أن تتبع السبيل التقليدي كممارسة على مسافة من موضوع البحث تتسم بالتأمل وعدم التأثر ، وتشدد على إيراد المصادر والوقوف على المعلومات المتاحة . وبدلا من ذلك ، ينبغي لهذا النوع من الكتابة أن يكون أداتيا ولخدمة الجماهير(٢) . ثمّ

(١) راجع دراسة هذا الجدل بين ذنون أيوب الذي يتبنى هذا الموقف و عبدالعزيز الدوري الذي لا يفعل ذلك في الفصل الخامس . ففي كتاب للحقيقة والتاريخ (بغداد : الشركة الوطنية للطباعة والإعلان ، ١٩٦٢) ، يحاول ذنون أيوب أن يثبت بأن لدى الفلاحين وعيًا طبقيًا اجتماعيًا قويًا كانت بدايته قد نشأت في بلاد الرافدين قديمًا .

(٢) من المهم هنا استذكار السؤال الأول الذي أبداه صدام بصدد كتابة التاريخ في الصفحة السابعة من كتاب حول كتابة التاريخ (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٩) : لمن يكتب التاريخ؟

إن كتاب الشعر والتاريخ ينقل مكان الكتابة التاريخية ويأخذها من المؤرخين المتخصصين ليعطيها إلى ذوي الاختصاص في المجالات الأدبية كالشعراء ، وبذلك فإنه يعزز المزيد من الذاتية في دراسة التاريخ . حيث يفهم التاريخ على نحو أكثر عمقا إذا ما درس من خلال الثقافة الشعبية كشعر العرب قبل الإسلام ، الذي كان مرتبطا بالجماهير . كما ينبغي أن تكون كتابة التاريخ ، تأويلية وبشكل ينسجم مع الأهداف الثورية لحزب البعث . وبما أن القيسي يعطي الأفضلية للثقافة العشائرية العربية في تحديد أصول المجتمع العراقي ، فإن كتاب الشعر والتاريخ قد ساعد في إضفاء الشرعية على الحكم التكريتي . واستعمال صدام لحصان أبيض في الاستعراضات التي تحيي ذكرى أحداث وطنية هامة ، بالإضافة إلى ما يوحي به من تماثل مع الملك فيصل الأول ، الذي كان يمتطي هو الآخر حصانا أبيض خلال المناسبات الرسمية ، يمكن أن ينظر إليه على أنه جزء من سعي لربط صدام والتكارتة معه بالقيم العشائرية الصميمية للشرف وحب الأرض والشجاعة ورباطة الجأش في مواجهة المحن[1] .

لقد كان كتاب الشعر والتاريخ جزء من العملية التي استغل النظام البعثي بواسطتها الدراسات والنصوص الأدبية لتشفير مجموعة جديدة من القيم . وفضلا عن الاحتمالات التأويلية الأوفر التي يقدمها الشعر ، مقارنة بنصوص التاريخ التقليدي ، تصبح الوسيلة الأدبية سبيلا أكثر فاعلية أيضا بالنسبة لقطاعات المجتمع المتعلمة للتماهي مع البعث . وبالإضافة إلى تأدية وظيفة تعليمية ، فإن النصوص الأدبية من قبيل ديوان شعر أو قصة قصيرة أو إعادة سرد لحكاية شعبية توفر متعة على نحو لا توفره عادة الدراسات التاريخية التقليدية[2] . ثم إن النصوص الأدبية والفولكلور يوفران ارتباطا بالماضي أكثر إثارة للعواطف . ونتيجة وضع الدولة للأدب والثقافة الشعبية موضع التركيز الرئيسي في الإنتاج الثقافي الذي يحظى برعاية رسمية ، سعت الدولة البعثية إلى الترويج لنفسها كحارس للأصالة الثقافية وتعزيز صورتها الشعبية وشرعنة مؤهلاتها الثورية .

---

(١) في الحقيقة ، إن أحد أبناء العشائر في وسط غلاف كتاب الشعر والتاريخ يمتطي حصانًا أبيض اللون .

(٢) القيسي ، الشعر والتاريخ ، ٢٠-٢١ .

وبالرغم من مؤازرة القيسي للبعث ، لكن خلفيته اليسارية لا تزال بادية في إطاره التحليلي . ففي معالجته لحركة الزنج ، يورد القيسي إشارة إلى «القوانين العامة» للتاريخ وأهمية الأسس المادية للحياة اليومية . ويناقش أيضا مفهوم الممارسة Praxis ، أو فكرة أن التاريخ لا يمكن فهمه إلا إذا طبق على المشاكل العامة للحياة[١] . ورغم السمة المتعالية على التاريخ بمجملها لمعالجات القيسي ، أي وصفه للثقافة العربية على أنها لم تتغير منذ حقبة ما قبل الإسلام حتى الزمن الحاضر ، إلا أن قدرة اليساري السابق على الاندماج ثقافيا بالبعث تنجم عن التشابه السطحي أيديولوجيا بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي ؛ إذ يؤكد كل منهما على أنه الحزب الطليعي ، ويدعي بأن لديه المؤهلات الثورية للسعي من أجل تحرير المكونات المضطهدة للمجتمع العراقي من الإمبريالية والإقطاع والهيمنة الثقافية للقوى الرجعية . في حين يصعب كثيرا على الإسلامي الانتقال إلى التوجه البعثي . كما يشترك كل من الحزب الشيوعي العراقي والبعث بمشاعر متشابهة من عدم الثقة ، ويعود ذلك جزئيا إلى أنهما قد جندا قيادتيهما من التراث الاجتماعي ذاته ، مما جعل المنافسة بينهما أكثر شدة وأكثر عنفا بالنتيجة . وبما أن بإمكان المثقفين أمثال القيسي التحول بسهولة ويسر من اليسار إلى التوجه البعثي ، كان لدى حزب البعث على الدوام خشية من قدرة القوى اليسارية المحتملة ، تبعا «لعمقها التاريخي» الأكبر ورسالتها الاستيعابية على تحشيد الشباب والمثقفين العراقيين لدعم قضيتها .

كما أن دراسة ماجد أحمد السامرائي الموسومة بعنوان «التيار القومي في الشعر العراقي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ حتى نكسة حزيران في ١٩٦٧» ، تمثل محاولة بارزة على استخدام الشعر كوسيلة لفهم التطور التاريخي الحديث للعراق . ويبدو أن الشغل الشاغل لهذه الدراسة يكمن في إظهار دعم الشعراء العراقيين المعاصرين للحركة القومية العروبية . وفرضية الكتاب هي أنه مع مرور الوقت في القرن العشرين ، وخصوصا عقب بداية الحرب العالمية الثانية ، تبلورت فكرة التوجه القومي العروبي لدى الشعراء العراقيين ، وصارت الشكل المهيمن للتعبير السياسي في شعرهم .

ولقد كانت هذه الدراسة في الأصل أطروحة لنيل درجة الدكتوراه واكتملت

---

(١) المصدر نفسه ، ١٩٢ .

بإشراف نوري القيسي في كلية الآداب التابعة لجامعة بغداد . والسامرائي الذي ابتدأ مسيرته المهنية عام ١٩٦٩ بكتابة المقالات في جريدة الثورة الناطقة بلسان حزب البعث ، واصل عمله ليصبح رئيسا لتحرير مجلة صوت الفلاح . وعندما أصبح لطيف نصيف جاسم وزيرا للثقافة والإعلام خلال الثمانينات ، جرى تعيين السامرائي مديرا لهيئة الإذاعة والتلفزيون . وبين العامين ١٩٩٠ و ١٩٩٧ ، شغل منصب سفير للعراق لدى فنزويلا إلى أن ترك منصبه بعد ذلك في غمار زوبعة حول نشاطات عدي صدام حسين لتهريب الكوكايين بين فنزويلا وبريطانيا[1] .

ويعطي السامرائي الأفضلية للحركة القومية العروبية على حساب الحركة الوطنية العراقية ، مثلما يتبين ذلك من تبنيه لها بشكل واضح من خلال عنوان كتابه ومن الفترة التي يغطيها . وعلى الرغم من أن الشعراء - الذين يبدو أن الكثير منهم كانوا من الشيعة ومن الوطنيين العراقويين - قد لعبوا دورا مركزيا في ثورة العشرين التي امتدت من شهر حزيران إلى تشرين الأول ، وهي الثورة العراقية الكبرى في العراق الحديث ، إلا أن الكاتب يتجنب أية مناقشة لدورهم الرئيسي فيها . ومن خلال تجاهل ثورة العشرين وابتداء الدراسة من عام ١٩٣٩ ، بات بإمكان السامرائي التقليل من إسهام الشعراء في السياسة وفي الفكر السياسي . ومع ذلك ، كان من الصعب على السامرائي استبعاد القدر الكبير من الشعر السياسي الذي قيل قبل عام ١٩٣٩ . ونتيجة لعدم قدرته على تفادي هذا القدر من الشعر ، نرى السامرائي وهو يعزو بعضا من أشهر الشعراء العراقيين كالزهاوي والكاظمي والشبيبي إلى نطاق «الأشكال الأولية للتوجه القومي العروبي» . ورغم إدراكه أن هؤلاء الشعراء قد دعموا حركة المطالبة باستقلال العراق عن البريطانيين ، ولعبوا بذلك دورا هاما في الكفاح ضد الإمبريالية ، غير أن صاحبنا يزعم بأن الوعي بالعروبة لم يكن متطورا على نحو كاف

---

(١) في عام ١٩٩٨ قدم السامرائي معلومات عن شبكة دولية يديرها عدي لتهريب الكوكائين مقابل حصوله على حق اللجوء السياسي في المملكة المتحدة . راجع ابن صدام رئيس عصابة لتهريب الكوكائين ، تايمز أوف لندن ، مثلما ورد من قبل تابلويد نيوز سيرفس ، ٩ شباط ١٩٩٨ ، www.tabloid.net

قبل الأربعينات[1] ؛ لذا فإن هؤلاء الشعراء الذين ينتمون إلى بواكير الحقبة الحديثة ، وعلى منوال تعامل الفكر الإسلامي مع الشعراء العرب قبل الإسلام - قد أُنزلوا إلى المرتبة المحددة سياسيا لنظرائهم المعروفين بشعراء الجاهلية ، لأنهم يفتقرون إلى الوعي «الصائب» لزملائهم الناضجين سياسيا ممن كتبوا الشعر القومي العروبي عقب عام ١٩٣٩ .

وكان على السامرائي أيضا أن يجابه شعراء من أمثال معروف الرصافي الذي روج لمواضيع الوحدة الإسلامية لدعم الأتراك العثمانيين ومحاربة البريطانيين . ولكن بالنسبة لمؤلف الكتاب ، كان الدعم الثقافي للعثمانيين خلال وبعد الحرب العالمية الأولى هو دعم في غير محله ، ومن بقايا مؤازرة حركة تركيا الفتاة في الثورة الدستورية لعام ١٩٠٨ ، ولم يعد ذا صلة مع انهيار الإمبراطورية العثمانية . لذلك تم اعتبار كل شعر من هذا القبيل هامشيا ، حيث أُلقيت اللائمة على العثمانيين لتسببهم بتخلف العراق ، وبعدم قدرته على مجابهة الهيمنة البريطانية الإمبريالية . وعلى هذا النحو ، تم صرف النظر عن الشعر ذي الأساس الديني الذي دعم العثمانيين . ويمزج السامرائي الشعر بتوجهاته الدينية والدنيوية على أنها أجزاء تكوينية في المسار الشعري الذي انبثق كحقل شعري موحد في العداء القومي العربي تجاه البريطانيين ، والذي تفاقم وبلغ ذروته في حركة مايس ١٩٤١ .

كما يسعى التحقيب الزمني للسامرائي إلى التأسيس للمعالم التاريخية الجديدة التي تحدد أصول «العراق الحديث» . فبالنسبة إلى البعث لا يبدأ العراق الحديث من ثورة العشرين ولا من تأسيس الدولة في ١٩٢١ قدر ما يبدأ من حركة ١٩٤١ . وبإزاء التراث الشعري الحديث الذي يتسم بالحيوية وبالعمق السياسي في العراق ، يصنف السامرائي الشعر كله في خانة القومية العروبية . ثم ينتقد المؤلف الشيعة بمكر من خلال الاحتجاج بأن الشعر ذا التوجه الإسلامي الذي ساند العثمانيين في الحرب العالمية الأولى وكان أغلبه من نظم الشعراء الشيعة ، إنما كان على الضد من الإرادة السياسية للجماهير العراقية ، التي يؤكد بأنها كانت ضد العثمانيين على نحو متساوق . وبذلك ، فإن الدعوة الأممية الإسلامية التي عبئت من قبل رجال الدين

(١) السامرائي ، التيار القومي ، ٤٥٢ .

والشعراء الشيعة ضد البريطانيين ، قد تحولت من أيديولوجيا سياسية معارضة إلى أخرى تتسم بالمفارقة التاريخية ، وجعلت تابعة للتوجه القومي العروبي الذي يشكل إلى حد بعيد خطاب المجتمع العربي السني .

وعلى خلاف القيسي ، يبدو من الواضح أن السامرائي أكثر اهتماما بالسياسة منه بالتاريخ الثقافي . ولكن يصبح الشعر وسيلة لإكراه الفكر السياسي للقرن العشرين على أن يتطابق مع القالب التوحيدي ، كما يكرر المؤلف محاججة القيسي في أن القومية العربية كانت ملحوظة منذ زمن العشائر العربية القديمة ، التي عبرت عن نفسها من خلال مصطلح «العصبية»[1] . وبسبب أن السامرائي يتعامل مع الفترة الحديثة وليس مع حقبة ما قبل الإسلام ، فإنه يقحم النزعة الطائفية في دراسته ويربطها بالشيوعية والتسلط . ويمضي في قوله بأن الحكم الدكتاتوري في العراق قد تسبب في إحساس الشعراء بالاغتراب وتلبد سماء بلادهم بغيوم الكآبة والحزن . وعندما يستشهد بالشاعر بدر شاكر السياب ، أشهر شعراء العراق ، ممن ذاع صيت تنكره لماركسيته المبكرة لصالح التوجه العروبي ، يربط السامرائي رفض الحكم التسلطي بنبذ الشيوعيين والشعوبيين . ويستشهد بقصيدة المومس العمياء ذات الاربعمائة واثنين وسبعين بيتا شعريا للسياب ، وهي قصيدة يزعم السامرائي أن المقصود فيها هو التغلب على الشعور الطاغي بالاغتراب والحزن في ذلك الوقت ؛ لإظهار توجه الشاعر صوب النزعة العروبية في ١٩٥٤ . ثم يواصل السامرائي وينوه بمذكرات السياب (عندما كنت شيوعيا) التي نشرت تباعا عام ١٩٥٩ في جريدة الحرية البعثية ، قائلا بأن الشاعر قد أقر بإدراكه أن قضية العرب الأكثر أهمية ، والتي تتمثل بالتضامن مع فلسطين ، تقف في تعارض حاد مع مشاغل رفاقه الشيوعيين ممن كانوا ينشدون «نحن واليهود إخوة سواء بسواء»[2] .

ومع أن انفصال السياب عن الحزب الشيوعي العراقي في حزيران ١٩٥٤ قد أثار ، مثلما يؤكد السامرائي ، ردود أفعال قوية من قبل الشيوعيين العراقيين ، إلا أن

(١) المصدر نفسه ، ص ٥ ، ١٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ١٤٦ .

القصيدة التي يستشهد بها السامرائي لا تتلاءم على الإطلاق مع النزعة العروبية الضيقة ، مثلما لا تتلاءم على نحو خاص مع النسخة الشوفينية التي طرحها البعث التكريتي . ويتبين من دراسة تيري دي يونغ الرائعة لشعر السياب بأن قصيدة المومس العمياء عمل أدبي معقد ، مليء بالالتباسات السياسية والأسلوبية ، مثل الاستخدام المتبادل لضمير المخاطبة وضمير المفرد الغائب فيما يتصل بالشخصية المحورية في القصيدة ، سليمة ، التي تتناوب الأدوار عليها فتصبح فاعلا تارة ومفعولا به تارة أخرى[1] . فبينما ينصب الهجوم على الفساد والانحلال اللذين جلبهما الحكم الاستعماري ، وخصوصا الأمراض الجنسية المعدية التي التقطتها سليمة ورغبتها من ثم في الانتقام ، تختبر قصيدة «المومس العمياء» عن وعي قابلية التضادات الثنائية على العمل كأدوات لتعزيز فهم محنة العراق الاستعمارية ، وفهم الوضع الإنساني على نحو أوسع تحديدا . ومع أن السامرائي يصور هذه القصيدة بمصطلحات قومية ضيقة يكون فيها العراقيون إزاء البريطانيين ، غير أن السيّاب يستكشف أيضا القمع الجنسي بفعل الثقافة والمجتمع المحليين ، ولا يكتفي بإدانة الحكم الاستعماري حسب . كما تتحدى القصيدة أيضا كفاية السرد الخطي كأداة مناسبة لإيصال رسالة الشاعر . وتعج قصيدة «المومس العمياء» بالإشارات القرآنية والرمزية التي لا تتناغم مع الذاكرة التاريخية والأيديولوجية البعثية . وفي ضوء «اهتمام السياب بالطبيعة الإشكالية للحدود» ، وحقيقة أن هذه القصيدة «تستغل الإحالة الملحمية لانتقاد الغائية الزائفة للافتراضات السردية حول التغير والتعاقب الخطيين» ، فإن جهود السامرائي لإدراج العمل الأدبي المعقد للسياب في خانة العروبية الضيقة ، إنما تمثل النزوع الاختزالي والتبسيطي الذي يفضح المظهر الفكري الخادع لدراسته ؛ إذ لا يرى السياب قصيدته على أنها تمثل ذروة التطلع إلى مستقبل (قومي) . والأحرى ، أن القصيدة مثلت الإحباط العميق لدى المثقفين العراقيين ، بالإضافة إلى صعوبة تفادي الوقوع نهبا لبراثن الحكم الملكي والبريطاني .

---

(١) تيري دي يونغ Placing the poet : بدر شاكر السياب وعراق ما بعد الاستعمار (ألباني : مطبعة جامعة ولاية نيويورك ، ١٩٩٨) ، ٢٤٤-٢٤٥ .

وفي أثناء سعيه إلى اختزال المحتوى السياسي للشعر العراقي بالسرد القومي العروبي ، يعيد السامرائي على نحو متزامن كتابة التاريخ بعدة طرق . فأولا ، نراه يقترف أخطاء الاستبعاد الكثيرة ، حيث أن أصوات الكثير من الشعراء كمحمد مهدي الجواهري لا نسمع عنها في كتابه . ثانيا ، يحول الشعراء الوطنيين العراقويين واليساريين إلى عروبيين . وعلى سبيل المثال ، يجعل واحدا من أشهر الشعراء اليساريين ، وهو محمد صالح بحر العلوم ، الذي يعود بأصوله إلى عائلة شيعية بارزة من عوائل المرجعيات الدينية ، في موضع دعم لقضية الوحدة العربية ، من خلال إعادة استنطاق قصيدته «لك المجد يا فلسطين»[1] . كما أنه يستشهد بجزء من ديوان بحر العلوم الذي يرفض فيه الشاعر التحالف مع بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية[2] . في حين أن صلات بحر العلوم الوثيقة بالحزب الشيوعي العراقي الأكثر اهتماما من دعاة الوحدة العربية بالاضطهاد الطبقي الاجتماعي ، قد تم تجاهلها تماما . ثالثا ، يحرف المؤلف الأحداث السياسية التي يفترض أنها كانت مصدر إلهام للشعراء الذين يستشهد بهم . ومن ذلك ، مثلا ، الاتهام للحزب الشيوعي العراقي بمساندة إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين ، حيث يستشهد المؤلف بكتيب صغير أصدره الحزب بعنوان أضواء على القضية الفلسطينية ، وفيه يدعو الحزب إلى التضامن العمالي بين الشعبين ضد «الخطط الإمبريالية والرجعية»[3] . وبالإضافة إلى تجاهل التعقيدات المتضمنة في هذه الصياغة السياسية ، والافتراض الخاطئ بأن الحزب

---

(١) السامرائي ، التيار القومي ، ٦٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ٥٠ .

(٣) القيسي ، الشعر والتاريخ ، ٦٥ ، هامش رقم ٤٢ . و من المثير ملاحظة التناظر المقصود ربما بين عنوان كتيب الحزب الشيوعي العراقي المستشهد به وعنوان الكتاب المضاد للحزب الشيوعي الذي وزعه حزب البعث خلال السبعينات ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق (بيروت : دار المرصاد ، ١٩٧٢-١٩٧٩) . واستناداً إلى الدكتور عصام الخفاجي ، فإن مالك سيف العضو السابق في الحزب الشيوعي العراقي وفاضل البراك (التكريتي) كانا مصدرين أساسيين في تزويد المؤلف المفترض لهذا الكتاب بأجزائه المتعددة بالمعلومات عن الحزب الشيوعي العراقي . مقابلة مع عصام الخفاجي ، جامعة رتجرس ، ١٤ نيسان ٢٠٠٠ .

الشيوعي العراقي قد ساند الدولة الصهيونية لكي تكون قاعدة متقدمة للمصالح الغربية ، نجد السامرائي يعجز عن ذكر أن الحزب الشيوعي العراقي قد أنشأ أيضًا عصبة مكافحة الصهيونية في ١٩٤٦ ، قبل خضوعه للضغط السوفيتي لدعم قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية . وأخيرا ، يحرف السامرائي الإنتاج الثقافي العراقي عن مقاصده الفعلية . أما تركيبات والتباسات وإرهاصات شعراء كبار كالسياب والبياتي والجواهري وبلند الحيدري وهو شاعر كردي ؛ فلا تعطى إلا اهتماما مقتضبا أو يتم تجاهلها تماما . وبدلا من ذلك ، يستشهد بالشعراء الأقل شهرة على أنهم من يمثلون التوجهات الكبرى للشعر العراقي . فنرى أن شفيق الكمالي السوري الأصل (وقد أصبح فيما بعد واحدا من مسؤولي التوجيه الثقافي لحكم البعث التكريتي) ، وعلي الشرقي وعدنان الراوي وعبد الغني الخضري وآخرين ، قد جرى تحليل شعرهم على نحو تفضيلي لا بسبب القيمة الأدبية لأشعارهم ، بل لأنهم يصفون المجتمع السياسي العراقي عبر اصطلاحات قومية عروبية .

إن السامرائي يسعى إلى ذرذرة الجماهير ثقافيا . وتصبح مفردة التماثل هي كلمة السر عندما يتجه الإنتاج الثقافي العراقي صوب وحدة اندماجية من ناحية الموضوع وعلى نحو حثيث . وفي الوقت الذي كان فيه البعث التكريتي ينسف كل التنظيمات في المجالات العامة والخاصة ، وآتيا على أي نشاط هدام ذي طابع استقلالي محتمل ، كان كتّاب من أمثال السامرائي يعملون على تجريد الجماهير ، وخصوصا الطبقات الوسطى المتعلمة التي تشكل جمهرة قراء هذا الكتاب ، من أي شعور بالتنوع التاريخي ، وبالتنازع بين التعريفات المتصارعة للمجتمع السياسي ، وبالكفاح بين الطبقات الاجتماعية المحلية .

والاستجابة الثالثة للمجهود البعثي لإنشاء ذاكرة تاريخية - استجابة تحاول قلب عملية إعادة كتابة التاريخ رأسا على عقب - هي الأكثر تعقيدا بالطبع ، حيث إن القول بأن كل الكتب المطبوعة برعاية الدولة خلال الحكم البعثي كانت نفعية ومتحيزة أيديولوجيا إنما هو قول تبسيطي ، ولا يفي بحق الدراسات البحثية الأكثر جدية . والمثال المثير جدا على هذا الجنس الأدبي الثالث يتمثل في دراسة مطولة ، كتبها باقر جواد الزجاجي ، الذي أوكلت إليه وزارة التربية المسؤولية عن مناهج الدراسة

الثانوية ، وعنوانها الرواية العراقية وقضية الريف[1] . وكانت هذه الدراسة في الأصل أطروحة ماجستير كتبت تحت إشراف عبد الإله أحمد ، الخبير بالقصة العراقية القصيرة في كلية الآداب التابعة لجامعة بغداد . ولقد كتب هذا المشرف بتوصية إلى وزارة الثقافة والإعلام لطبع ونشر الأطروحة . ومن مجرد قراءة سطحية لنص هذه الرسالة يتضح السبب الذي جعل الوزارة تلبي التوصية بشأنها ؛ إذ تتضمن نقدا للكتاب العراقيين لفترة ما قبل عام ١٩٥٨ ، سواء كانوا روائيين أم كتاب قصة قصيرة ، ممن اعتادوا توظيف الريف كمسرح تدور فيه مواضيعهم . وينتقد الزجاج هؤلاء الكتاب الذين ، في فورة تحمسهم للترويج للإصلاح الاجتماعي ، كانوا وعظيين ويقولبون مواضيعهم ، إلى الحد الذي يعجزون معه عن رؤية الجوانب الإيجابية للريف . في حين أن المعالجة التركيبية للقيم الريفية - سواء كانت إيجابية كالشرف وحسن الضيافة والتضامن الاجتماعي ، أم كانت سلبية كالثأر والزيجات المعدة سلفا والافتقار إلى التعليم - غائبة إلى حد كبير في الأعمال الأدبية التي استطلعها الزجاجي ، وما ينتج في النهاية هو تمثيل استعلائي لفلاحين لا يفسح المجال لسماع أصواتهم بالذات[2] .

وبما أن الغالبية العظمى من الروايات والقصص القصيرة التي تدور حول موضوعة الريف العراقي قد كتبت من قبل وطنيين عراقويين ويساريين ، فإن نقد الزجاجي يخدم عملية تشويه محاولتهم لتمثيل صوت الريف المضطهد . فعلى نحو غير مباشر ، يبدو هذا النقد وكأنه يعزز الادعاء البعثي في أن بإمكان القوميين أن يصونوا مصالح

---

(١) بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٠ ، وإن استخدام مصطلح «رواية» في عنوان الكتاب يلفّه الغموض نوعًا ما . ومع أن الزجاجي يدعي في المستهل بأن الرواية ليست إلا توسعًا للقصة القصيرة ، وهي الشكل الأكثر تطورًا للكتابة في العراق ، غير أنه يستخدم مصطلح رواية للإشارة إلى كلا الجنسين الأدبيين خلال كتابه ، ويطبقه ، على سبيل المثال ، على اليد والأرض والماء ذات المئتي صفحة لذنون أيوب ، وعلى القصص القصيرة التقليدية التي تكون أحيانًا بالغة الطول .

(٢) وهذه السلبية مدعومة بالكثير من الاستشهادات المأخوذة من الروايات التي يستشهد بها الزجاجي . فأحمد الذي يمثل شخصية الراوي في رواية غالب عبدالرزاق ، قالت أيام ، على سبيل المثال ، يقول : «في قريتي لا فرق هنالك بين الأطفال والذباب» ، نظرًا للكثير من الأمراض ومدى الحياة القصير للصغار . الزجاجي ، الرواية العراقية وقضية الريف ، ٥٩ .

الجماهير ويمثلونها على نحو أفضل[1] . وإذا ما كان الوطنيون العراقيون قد جانبهم الصواب في تصوير العلاقات الثقافية والاجتماعية في القرية ، فإن هذا يلقي بالشك ، إذن ، على مصداقية كتاباتهم . كما يسلم الزجاجي بأن الظروف في ظل الحكم الملكي ، وخصوصا السيطرة الاستبدادية لشيوخ العشائر من أصحاب الأملاك الزراعية ، قد منعت من يرغبون في التأليف الأدبي من قضاء وقت كاف في الأرياف لكي يكونوا قادرين بذلك على فهم القوى المحركة فيها . ورغم ذلك يذهب الزجاجي إلى أن معظم الكتابات عن القرية سطحية ومحاكاة كاريكاتيرية للحياة الريفية . وهو ينتقد على نحو خاص الكتاب الذين يصورون الفلاحين على أنهم يفتقرون إلى الوعي السياسي المطلوب لإحداث تغير اجتماعي ذي معنى[2] . فكيف للأعمال الأدبية أن تساعد في تغيير الظروف القمعية للحياة الريفية ، والسؤال للزجاجي ، إذا ما صور الفلاحون على أنهم يفتقرون إلى القدرة على فهم الأوضاع الراهنة مثلما يفتقرون إلى معرفة الوسائل التي ينبغي استخدامها لتغييرها؟

وبالنسبة للزجاجي لا تعدّ هذه النظرة متعالية حسب ، بل إنها غير دقيقة أيضا لأن عالم الفلاحين أكثر تعقيدا مما صوروا عليه في روايات من أمثال جلال خالد ، والدكتور إبراهيم ، والخالة عطية ، وفي الطريق ، وقالت الأيام ، وشمخي ، ورنين القيد[3] . لقد صورت الحياة الريفية في الروايات والقصص القصيرة على نحو جامد يتناقض والتغيير الذي طرأ على الريف . فعلى سبيل المثال ، تحدت منذ أواسط الثلاثينات العديد من الانتفاضات الفلاحية سلطة الشيوخ ، وخضعت تقاليد القرية إلى المساءلة على نحو مفتوح ، كما أن الكثير من الفلاحين جابهوا الأوضاع

---

(١) إن الكثير من المؤلفين الذين انتقدهم وعابهم كانوا إلى حد ما من الشيعة . كما أن القدر الكبير من أدب ما قبل ١٩٥٨ عن الريف العراقي يعالج الجنوب ، حيث غالبية السكان من الشيعة . وهذا الكتاب يمكن أيضًا تأويله على أنه مقصود به تهميش المثقفين الشيعة إلى مدى أبعد .

(٢) الزجاجي ، الرواية العراقية وقضية الريف ، ٧١ .

(٣) كتبت هذه الروايات من قبل محمد أحمد السيد وذنون أيوب وإدموند صبري وعبدالمجيد لطفي وغالب عبدالرزاق وعبدالودود عيسى وحسين وارة الكفلي على التوالي . ولمعرفة المزيد عن القائمة الكاملة للنصوص المحللة من قبل الزجاجي ، راجع المصدر نفسه ، ٤١٠-٤١١ .

الاستبدادية من خلال «التصويت بأقدامهم» والهجرة إلى المراكز الحضرية[1]. وللإنصاف ، يعترف الكاتب بالفضل لبعض المؤلفين وخصوصا ذنون أيوب في روايته ، اليد والأرض والماء ، التي أظهرت حساسية تجاه محاولات الفلاح لإحداث تغيير ، وتجاه تركيبة القوى المحركة للقمع تبعًا للتمييز الجندري في القرية العراقية[2] . وعلى أية حال ، لا تلغي هذه الاستبصارات المحدودة توصل المؤلف إلى الإقرار بالحاجة إلى تمثيل أكثر إيجابية للقيم الريفية ، وعزوه للفلاحين إمكانية أن يصبحوا فاعلين نشطاء لإحداث التغيير .

إن دراسة الزجاجي النقدية تلقي بالشك على نوعية الكتابات ومصداقيتها حول الحياة الريفية ، والتي كان القصد من ورائها جذب انتباه القراء الحضريين لمعرفة الاضطهاد الذي يتعرض له الفلاحون . وبسبب تركيزه على مؤلفين كان اهتمامهم ينصب على الإصلاح الاجتماعي ، نرى كاتب هذه الدراسة وهو يحاول أن يقوض مصداقية اليسار الذي صور نفسه على أنه نصير الفلاحين والعمال المسحوقين . كما يحول الزجاجي مهمة التركيز على الكتابة حول الفلاحين إلى الزمن الحاضر . فإذا ما كانت كتابات الماضي غير وافية ، فمن الواضح ، إذن ، أن هنالك حاجة لوجود جيل جديد من الكتاب ، مثلما ينبغي نبذ الذاكرة التاريخية للجيل الأقدم من الكتاب . ومادام حزب البعث يقدم نفسه كحارس على مصالح الشعب ، فإنه بذلك يمثل ، من ثم ، مصالح الفلاحين كذلك . وبهذا المعنى تسهل دراسة الزجاجي النقدية انتقال مهمة الكتابة عن الفلاحين إلى الزمن الحاضر ، وإلى سيطرة حزب البعث بالنتيجة .

ومع أن وزارة الثقافة والإعلام قد اختارت دراسة الزجاجي لأسباب سياسية ، إلا أن المؤلف يتجنب الانتقادات المسفة ، بغية عدم الإخلال بالمستوى البحثي طابعا ومحتوى ؛ إذ يعكس هذا العمل المطول جهدا بحثيا موسعا ، ويكشف عن اهتمام

---

(1) يورد الزجاجي ذكر عدد من الانتفاضات الريفية ، مثل تلك التي قامت بها عشيرة آلبو مطيات في عام ١٩٤٦ في الموصل ، وآل إزيرج في العمارة في ١٩٥٢ ، وفلاحو دوزهي في أربيل عام ١٩٥٣ ، ومزارعو الشامية في ١٩٥٤ ، وفلاحو الديوانية في ١٩٥٨ . وهذه الانتفاضات لا تزال بانتظار دراسة جادة .

(2) الزجاجي ، **الرواية العراقية وقضية الريف** ، الصفحات ٩٠-٩١ .

الزجاج الجلي بأصالة تصوير المجتمع الريفي ، إلى الحد الذي يتعقب فيه من دون شك الجذور الثقافية والاجتماعية له بالذات . ويدل التحليل الدقيق بأن هذه الدراسة ، بعيدة عن مؤازرة الدولة . وهي في الحقيقة دراسة هدامة في محتواها ويصعب الجزم فيما إذا كانت ثنائية القصد فيها عن وعي ذاتي أم لا . ويصور الدكتور محسن جاسم الموسوي وهو أستاذ أكاديمي سابق ، المؤلف على أنه شخص أقل اهتماما بالسياسة منه بمسألة تمثيل الريف في النصوص الأدبية[1] .

ويشعر القارئ بالصدمة نتيجة عجز الزجاجي عن استدعاء كلمات الشفرة المطلوبة في دراسة تدعم ظاهريا المشروع البعثي لتطويع ذاكرة تاريخية ، حيث أن الكتاب خال من الإشارات المتذللة لصدام حسين والنزعة العروبية وحزب البعث . ومع أن الافتقار إلى إشارات النزعة العروبية قد تبدو مفهومة في ضوء الموضوعة الرئيسية للكتاب ، غير أن تجنب الزجاجي لمفهوم الشعوبية لافت للنظر ، نظرا لانتقاده على وجه خاص ، لليسار وتأكيده على الأصالة الثقافية . ويبدو الزجاجي أقل اهتماما بتهميش المؤلفين اليساريين ثقافيا ممن يكتشف بأن أعمالهم الأدبية ضعيفة ، ولكنه أكثر اهتماما بالتشجيع على المزيد من التفهم الحقيقي للحياة الريفية . وبفعل تجنبه «بعثنة» كتابه وتصوير الريف على نحو دينامي ، يتناقض الزجاجي مع عملية الأرخنة البعثية ، والتي تجسد نظرة متعالية على التاريخ وجوهرانية جامدة للمجتمع والثقافة العربية ، ولعل شعار الحزب هو أفضل ما يمثل هذه النظرة وهو يزعق : أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة .

وتبدو تعاطفات الزجاجي اليسارية جلية حين ينوه بالأسباب الرئيسية لتزايد الكتابات عن الفلاحين بين الحرب العالمية الثانية وثورة تموز ١٩٥٨ ، أي الصراع الطبقي المحتدم في المجتمع العراقي . وتشير القراءة المتأنية لهذا النص إلى كاتب بتعاطف وطني عراقوي ، وبإطار تحليلي يستند إلى ماركسية أولية بمسحة غرامشية . وبالنسبة للمؤلف تعدّ الظروف المادية هامة والطبقة الاجتماعية وحدة تحليلية مشروعة ، لكن كلا من الوعي والنشطاء السياسيين ، الذين يستوحون ما يقومون به

---

(١) مقابلة مع الدكتور محسن الموسوي ، تونس ، ٦ شباط ٢٠٠٠ . وطبقًا إلى الدكتور الموسوي ، كان باقر الزجاجي مسؤولاً عن مناهج الدراسة الثانوية في وزارة التربية .

من تلميحات الفلاحين أنفسهم ، يشكلان المادة الفعلية لتغيير سياسي واجتماعي ذي معنى[(١)] . وعلى الرغم من تركيز الزجاجي على حقبة ما قبل عام ١٩٥٨ ، أي فترة التوترات المتزايدة في الأرياف ، غير أن العديد من الدراسات التي جاء على ذكرها في كتابه النقدي قد تم نشرها أواسط وأواخر الستينات وأوائل السبعينات ، أي إبان سيطرة القوميين العروبيين على الدولة . وبناء على ذكره للدراسات الصادرة بفترة قصيرة من نشر كتابه في ١٩٨٠ ، يمكن للقارئ أن يستنتج بأن الريف العراقي لم يتغير كثيرا رغم قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وما يسمى بالثورتين البعثيتين في ١٩٦٣ و ١٩٦٨ .

ومن الجلي أن دراسة الزجاج مناسبة ، في ضوء الاختزالية الاقتصادية التي طبعت الكثير من الكتابات حول الريف قبل عام ١٩٥٨ ، تلك الكتابات التي عادة ما كانت تتجاهل جميع أوجه الحياة الريفية الأخرى . فبالإضافة إلى خلق تصوير تبسيطي للفلاحين ، قدمت هكذا كتابات جمالية مشوهة كذلك . ويتهم الزجاجي هذه الأعمال المؤلفة بهذا الخصوص على أنها تمثيلات مشوهة وفن رديء . كما أن غربة كتاب المدن عن الحياة القروية قد أعاقت الأدب ذا الجودة العالية الذي يصف الريف . وسواء كانت رومانسية أم واقعية ، لم تتغلغل القصص القصيرة والروايات العراقية في الثقافة والسايكولوجيا الاجتماعية لحياة القرية ، وبذلك فقد افتقرت إلى «الوصف المكثف» الذي يحتاج إليه الجنس الأدبي الغني والمرهف لكي يزدهر . ثم إن نقد الزجاج لليسار لعدم تطويره لجمالية صالحة يمكن ، على أية حال ، أن يؤول أيضا كذريعة لنقد أوسع للمقاربات البعثية للفلاحين .

أما الحملات التي شنها المؤلف على النخبة الثقافية اليسارية ، بسبب افتقارها لتفهم الريف ، وعلى الحكم الملكي بسبب دعمه لجور شيوخ العشائر ، وعلى الأوضاع المريعة للحياة الريفية ، فكانت كلها حملات يمكن أن توجه إلى النظام البعثي

---

(١) وهذا يتفق مع معارضة غرامشي للمفهوم اللينيني عن الحزب الطليعي ؛ لأنه يعتقد بأن تغييرًا ثوريًا ذا معنى لا يمكن له أن يحدث ما لم تأخذ القيادة الثورية بالتلميحات التي يوفرها لهم أولئك الذين تزعم بأنها تقودهم . راجع غرامشي ، **مختارات من دفتر ملاحظات السجن** (لندن : لورنس ووشرت ، ١٩٧١) ، ٤١٨ ؛ وراجع آنة شوستوك ساسون ، **سياسة غرامشي** (نيويورك : مطبعة القديس مارتن ، ١٩٨٠) ، ٤٦-٤٧ .

السابق . ورغم الأصول الريفية الطاغية للمثقفين البعثيين الذين كانوا يظهرون وكأنهم من أبناء المدن ، إلا أنهم لم يختلفوا بشيء في هذا الخصوص عن النخبة الثقافية لحقبة ما قبل ثورة تموز ١٩٥٨ . ولم تقم إلا قلة ضئيلة جدا من أعضاء النظام البعثي ببذل مساع جادة لكي تعرف شيئا عن ثقافة الفلاحين وقيمهم ؛ إذ لم تعد النخبة الثقافية الحضرية اليوم أكثر قدرة ممن سبقوها من المثقفين الحضريين في ظل الحكم الملكي ، على القيام بإجراء مناقشات صريحة ومفتوحة مع الفلاحين بشأن ظروفهم الحياتية . ومن اللافت للنظر ، أنني لم أعثر إلا في ظل نظام عبد الكريم قاسم على المثال الوحيد عن قيام شخصيات أدبية بالمبادرة للاتصال بالفلاحين وبالعشائر والتحرك فيما بينهم بحرية[1] . وليس من الواضح فيما إذا كان الزجاجي على علم بهذه الاتصالات أم لا .

ثم إن الاتهام بأن الكتاب العراقيين قد عجزوا عن أن يوكلوا أية فاعلية للفلاحين ، يمكن أن ينطبق تماما على النظام البعثي ، مثلما لا يفوت نباهة أي عراقي متعلم على درجة من الوعي السياسي . وبمعنى من المعاني ، كان عمل الزجاجي هدميًا على نحو بنّاء لأن حزب البعث - بخلاف الحكم الملكي الذي لم يدع على الإطلاق حل «المسألة الريفية» - كان يزعم بأنه الحزب الطليعي الذي يسعى إلى

---

(١) خلال صيف ١٩٥٩ ، أرسل اتحاد الأدباء العراقيين ذو الميول السياسية بعثة من الكتاب والشعراء إلى منطقة العمارة جنوب العراق للقيام بتدوين أغاني النساء والشعر الشعبي ، وكان ذلك أول نموذج للقيام بجهد لتفهم الثقافة الشعبية والنساء العراقيات الريفيات . واستنادًا إلى الشاعر سعدي يوسف ، أحد أعضاء البعثة ، فإن اختيار منطقة العمارة كان بسبب «الصلات الوثيقة التي سبق وأقيمت مع تلك المنطقة» . ويوحي هذا التعليق بأن مساعي الاتحاد قد تيسرت بفعل ما سبق وحققه الحزب الشيوعي العراقي في العمارة . لذلك تيسر الاتصال بالعشائر المحلية مثل آل فرطوس والبو محمد والبوعيسى وآل إزيرج ... راجع اتحاد الأدباء العراقيين ، المؤتمر الثاني لاتحاد الأدباء العراقيين ، حزيران ، ١٩٦٠ (بغداد : مطبعة النجوم ، ١٩٦٠) ، ٦٩-٧٦ . ملاحظات سعدي يوسف كانت قد وصلتني عبر رسالة إلكترونية عن طريق الإنترنت من لندن بتاريخ ١٣ أيار ٢٠٠٠ . كما أشكر فالح عبدالجبار لإرساله هذه المعلومات إليّ .

التغيير الثوري . لذا ، فإن الزجاجي بمهاجمته للوطنيين العراقويين واليساريين ، الذين كانوا من أوائل من كتبوا عن المجتمع الريفي قد خلف نقدا ضمنيا لحزب البعث الذي كانت عملية اتخاذ القرارات لديه تجري «من فوق إلى الأسفل» ، ولم يكن للفلاحين فيها أي إسهام يذكر . ورغم تجهيز القرى بالمدارس والكهرباء ، إلا أن حزب البعث استغل التلفزيون وصفوف محو الأمية والمنظمات الشبابية كالطلائع والفتوة لتلقين الفلاحين بعقيدته الحزبية ، وإضعاف قدرة العائلات الريفية على تطبيع أطفالها على أنماط حياتها الاجتماعية . وفي الزمن الذي نشرت فيه دراسة الزجاجي ، لم يؤد الإصلاح الزراعي إلى أية عملية جدية لإعادة توزيع الأراضي . لذلك ، لم يعد الفلاحون خاضعين لملاك الأراضي حسب ، بل إنهم باتوا خاضعين أيضا لحزب البعث . وخلال الثمانينات ، أصبحت المظالم الريفية أكثر جلاء مع خصخصة البعث لقدر كبير من القطاع الزراعي . كما أن تفسير عمل الزجاجي على أنه انتقاد للبعث قد أصبح ، لذلك السبب ، أكثر جلاء في الأعوام التي تلت نشره .

فإحدى القراءات لدراسة الزجاجي هي أن المؤلفين الذين انتقدهم لمقارباتهم المتعالية والوعظية للمشكلات الريفية قد أصبحوا استعارة مجازية بالنسبة إلى لينينية البعث . وتكمن رسالة المؤلف في أن الأوضاع لم تتغير إلا على نحو ضئيل جدا . فصناع السياسة والأيديولوجيون الحضريون (كالملكية ووكلائها الريفيين من شيوخ يملكون الأراضي والسراكيل ومن قبلهم رجال الدين) يتخذون القرارات التي يتأثر بها الريف ، من دون استشارة الفلاحين حول التغيير الاجتماعي الذي يرغبون فيه . ويقوم الزجاج بما قام به أيضا الكثير من مؤلفي الكتب التاريخية ، التي تنشر في ظل رعاية الدولة ورقابتها ، أي بدراسة السياسة الراهنة من خلال التركيز على الماضي . وفي هذا الإطار ، لم تكن دراسة الزجاجي جزء من مجهود الدولة لتطويع ذاكرة تاريخية فحسب ، بل إنها قد وفرت أيضا فسحة تهديبية على نحو ممكن للخطاب السياسي والاجتماعي والثقافي بين أوساط العراقيين المتعلمين . وعليه ، فقد أدت دراسات كهذه دورها ، أيضا ، من خلال «نصوصها الخفية» كوسيلة للوقوف بوجه الدولة بوصفها الراعي المزعوم للعراقيين المتعلمين .

والصنف الرابع من صنوف المطبوع الخاضع لرعاية الدولة ورقابتها هو ذلك الذي تحدى المشروع البعثي لتطويع ذاكرة تاريخية وتوظيفها له . والمثال الأبرز هو كمال مظهر

أحمد في دراسته المعنونة ، الطبقة العاملة العراقية : التكون وبداية التحرك[1] . وهذا الباحث أستاذ جامعي متقاعد من أصل كردي ، كان يعمل قبل تقاعده في قسم الفلسفة التابع لجامعة بغداد وهو يساري معروف . وفي هذا الكتاب ، قام الدارس بمعالجة موضوع على درجة عالية من الحساسية من دون أن يخضع للوصايا البعثية . وتثير دراسة أحمد عددا من الأسئلة الشيقة . وإذا ما كان الكتاب قد انحرف عن الأرخنة البعثية ، فإلى أي مدى كان المؤلف قادرا على توسيع حدود ما يسمح به الحكم التسلطي ، من خلال إنشاء ذاكرة تاريخية مضادة؟ ولماذا سمحت وزارة الثقافة والإعلام بصدور كتاب حساس ليساري معتبر ومعروف تحدى فيه تأويلها للماضي؟

وكما هو الحال مع الأنظمة العربية التسلطية الأخرى ، التي لا تقبل بالتعددية والتنوع ، كمصر الناصرية وسوريا البعثية والجزائر تحت حكم جبهة التحرير الوطني ، كان العراق عادة ما يفسح المجال للدراسات التي تتفادى تناول السياسة المعاصرة ، وللدراسات التي تنتقد الماضي ما قبل الثوري بوجه خاص . وسمحت هذه السياسة للدولة باتخاذ مظهر الانفتاح ، من خلال السماح بنشر إصدارات حول مواضيع ليس فيها من تحد لسلطتها . وبتغطية الفترة من القرن التاسع عشر إلى عام ١٩٣٢ ، يبدو أن دراسة أحمد ملائمة لهذا التصنيف ؛ لأنها مفعمة بوجه خاص بالانتقادات للحكم الاستعماري البريطاني والنظام الملكي في العراق . ومع ذلك ، إن أية دراسة للطبقة العاملة في العراق تجعل حزب البعث في مواجهة مشاكل صعبة[2] . فمن ناحية

(١) بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ . وعندما نظمت مؤتمراً عن الدول النفطية العربية برعاية مجلس أبحاث علم الاجتماع في جامعة رتجرس في آب ١٩٨٥ ، قدمت دعوة إلى البروفيسور أحمد الذي علمت فيما بعد أنه كان شديد الرغبة في الحضور . ومع ذلك ، إن الدكتور مصطفى عبدالقادر النجار ، الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب ذلك الوقت (والمدير السابق لمركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة) ومتعهد الدولة بالمثقفين العراقيين في المؤتمر ، فشل في تأمين تأشيرة المغادرة للبروفيسور أحمد الذي جعلته يساريته أكثر عرضة للشكوك من أن يمثل العراق في ملتقيات دولية .

(٢) لمعرفة المزيد عن النقاش المفصل بخصوص هذه المسألة ، انظر ما كتبته بعنوان : هل التاريخ للكثرة أم للقلة؟ أرخنة الطبقة العمالية العراقية ، العمال والطبقات العمالية في الشرق الأوسط : النضالات ، التواريخ ، الأرخنات ، إعداد زاكري لوكمان (ألباني : مطبعة جامعة ولاية نيويورك ، ١٩٩٤) ، ٢٧١-٣٠١ .

أولى ، كانت الطبقة العاملة حسنة التنظيم ولديها صلات وثيقة بالحزب الشيوعي العراقي ، في الوقت الذي لم يكن فيه حزب البعث قد تأسس بعد في العراق . ثانيا ، لم يكن حزب البعث عقب تشكيله في العراق عام ١٩٥٢ قادرا على الإشادة إلا ببضع أمثلة عن تلبية مباشرة للمصالح العمالية . ولأن بعث التكارته قد شدد سيطرة الدولة على الاتحادات العمالية ، حتى إلى درجة تعيين ضباط المخابرات كقادة للاتحادات ، فإن الكثير من العمال قد أدركوا بأن حزب البعث قلص بشكل حاد قدرتهم على العمل باستقلال عن الدولة[1] . وعليه ، وضعت دراسة أحمد مسؤولي وزارة الثقافة والإعلام في ورطة . وإذا ما كان حزب البعث قد قلص دور الطبقة العاملة التي لعبت - كما توثق هذه الدراسة على نحو تفصيلي دقيق - دورا مركزيا في تحدي الحكم الملكي والبريطانيين ، فكيف بمقدوره أن يقدم نفسه كحزب «اشتراكي» مهتم بأوضاع الطبقة العاملة؟

إن التحقيب الزمني مسألة حساسة في هذا الإصدار ، مثلما في الكتب الأخرى التي خضعت لرقابة وزارة الثقافة والإعلام . فمن خلال حصر دراسته بالفترة من القرن التاسع عشر إلى عام ١٩٣٢ ، تجنب أحمد التطرق إلى خصم حزب البعث ، أي الحزب الشيوعي العراقي ، الذي لم يتشكل رسميا إلا في عام ١٩٣٤ . كما تجنب أحمد الاستشهاد بأعضاء الحزب الشيوعي أو المتعاطفين معه كمصادر للبحث . وهنالك إشارتان فقط في كتابه إلى مطبوعين شيوعيين ، وهما عددان من مجلة الحزب الفكرية ، مجلة الثقافة الجديدة ، وطبعا في بغداد عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ على التوالي ، عندما كان النظام البعثي يتودد على نحو محموم إلى الحزب الشيوعي العراقي للانضمام إلى حكومة الجبهة الوطنية عام (١٩٧١) ، وعندما كان الحزب الشيوعي العراقي رسميا جزء من الجبهة الوطنية عام (١٩٧٥)[2] . ومن الواضح أن هذين المرجعين كانا يتمتعان بموافقة النظام ، ولذلك لا يمكن التنصل منهما بعدما أباحهما

---

(١) ينبغي الانتباه إلى أن عملية سيطرة الدولة على الاتحادات العمالية قد بدأت في ظل نظام عبدالكريم قاسم . ومع ذلك ، لم يخضع قاسم على الإطلاق الاتحادات العمالية للسياسات القمعية التي اتبعتها الأنظمة التالية .

(٢) أحمد ، الطبقة العمالية ، ٢٧٩-٢٨٢ .

النظام ذاته . كما جرى الاستشهاد أيضا بعدد من المصادر من الاتحاد السوفيتي ، وهو ما يعكس درجة التعليم العالي الذي تلقاه المؤلف في الاتحاد السوفيتي . وهنالك توازن بين المصادر اليسارية ومثيلاتها البعثية ، كمجلة وعي العمال ، ومجلة آفاق عربية ، وكتابات المرجع البعثي الرئيسي عن الطبقة العاملة ، وهو شيعي وعامل سابق من الناصرية في جنوب العراق واسمه رزاق إبراهيم حسن[1] . وعلى أية حال ، إن أغلب مصادر أحمد مأخوذة من الفترة قيد الدرس ، وبضمنها المجلات الرئيسية للفترة المبحوثة والصحف العمالية والملفات التي حصل عليها من المركز الوطني للوثائق .

وتعدّ المقدمة التي دبجها أحمد واحدة من بين أكثر أقسام الدراسة أهمية وأشدها حساسية ، حيث يشكو المؤلف من الافتقار إلى دراسات حول الطبقة العمالية العراقية ، مشيرا إلى وجود أطروحة دكتوراه واحدة فقط بصدد الموضوع ، ولقد نوقشت في جامعة القاهرة[2] . ويشير أحمد إلى أن الدراسة التاريخية للطبقة العاملة قد تطورت كثيرا في كل من مصر وسوريا ولبنان وإيران ، كما يطالب ببذل المزيد من الانتباه إلى الدور المركزي الذي لعبه العمال في مواجهة الإمبريالية في العراق . ونتيجة لمطالبته بالمزيد من التدارس للحركة السياسية والاجتماعية ، التي لم تتأثر بحزب البعث إلا على نحو هامشي ، فإن كمال مظهر أحمد يتبنى بذلك جنسا من الدراسات التي لا يمكن أن تتلاءم تماما مع التصنيفات الاجتماعية والسياسية والثقافية للكتابة التاريخية البعثية . كما تشير دراسته أيضا إلى وجود تحالف سياسي متنوع لمكافحة الاستعمار ، وهذا بالطبع لا يسر حزب البعث الذي يزعم بأن كل معارضة سياسية للإمبريالية إنما تعود له . وبتأكيد أحمد على ندرة الدراسات المتعلقة

---

(١) المصدر نفسه ، الصفحات ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ .

(٢) بلغت هذه الدراسة ستمائة صفحة تقريبًا ، تاريخ الحركة العمالية في العراق ، ١٩٣٢-١٩٥٨ ، وكتبها عبدالرزاق مطلق الفهد واكتملت في عام ١٩٧٧ . وهي دراسة ملفتة للنظر إلى حد كبير من الناحية التحليلية ، ومن جهة المدى الواسع الذي شملته . واستشهاد أحمد بهذه الدراسة مثير للجدل بذاته ؛ لأنه يدل أولاً على أن طالبًا مهتمًا بالطبقة العاملة كان مضطرًا إلى الدراسة في جامعة القاهرة ، وثانيًا ، لأن الدراسة أنجزت تحت إشراف مؤرخ من أكثر الشيوعيين شهرة في العالم العربي ، ألا وهو الدكتور محمد أنيس .

بالطبقة العراقية العمالية ، فإنه ينال على نحو ضمني من الادعاء البعثي بأنه حزب الجماهير كما ينتقد الرجل ضمنيا البعث من خلال الإشارة إلى أنه بالرغم من أن بلدان الشرق الأوسط الأخرى قد شهدت ازدياد الدراسات التاريخية المتعلقة بطبقاتها العمالية ، يلاحظ بأن دراسة الطبقة العمالية في العراق قد أنيبت في الأساس إلى غير المتخصصين بالتاريخ ، وكانت مقتصرة على موضوعات محددة كدور العامل في القصة القصيرة والصحافة العراقية[1] . ويقول أحمد بأن هذه الدراسات التي كتب أغلبها ، في الواقع ، من قبل شخص واحد أسندت إليه الحكومة هذه المهمة لا يمكن أن تكون بديلا من الدراسة التاريخية الجادة . فصناعة الثقافة البعثية عند أحمد لم تبلغ المستوى المطلوب لتمثيل المصالح العمالية في الإصدارات الخاضعة لرقابة الدولة ورعايتها .

ويزعم أحمد بأنه إذا ما ضم المرء الثروة النفطية إلى التنوع الواسع من النشاطات الإنتاجية الأخرى ، وبضمنها الإنتاج الحرفي ، فإن العمال يسهمون في تسعين بالمائة تقريبا من مجمل الإنتاج المحلي للعراق . ونتيجة لإعطائه الأفضلية للعمال ، يقدم أحمد ، على نحو بارع في الدهاء ، منظورا ماديا تاريخيا . وبفعل إشارته إلى الحاجة إلى تبني «أسلوب موضوعي شامل» ، ولعدم المقدرة على فهم التغير من دون التركيز على «الجهد» الذي يعني به العمال في الواقع ، نرى الكاتب وهو ينتقد ضمنيا النظريات المثالية . أما إشارته إلى أهرامات الجيزة فتجعله يحاجج بأن هذه التشكيلة المعمارية ، التي لم تكن ممكنة لولا العبقرية الهندسية ، ما كان لها أن تتحقق إلا بفضل «عرق العبيد» الذين «لم تشيد هذه الصروح إلا على أكتافهم» . كما يتجنب أحمد مثلما فعل الزجاج الإشارة إلى النزعة العروبية وحزب البعث . وفي الحقيقة ، تبدي دراسته النزعة الوطنية العراقوية في أكثر أشكالها وضوحا .

وإذا ما لجأنا إلى أحد المستويات التحليلية ، فإن افتقار كمال مظهر أحمد إلى الإشارة إلى الحزب الشيوعي العراقي ، لكون دراسته عن العمال الذين نظموا أنفسهم

---

(١) أما الأعمال الثلاثة التي رجع إليها أحمد فهي : الشخصية العمالية في القصة العراقية لحسن ، والصحافة العمالية في العراق لحسن أيضًا ، والعمال في القصة الكردية لرؤوف حسن . راجع أحمد ، الطبقة العمالية ، ٦ ، حاشية رقم ٥ .

في اتحادات ونقابات عمالية تحدت السلطة الملكية والبريطانية اعتمادا على الذات ، من الممكن أن يصور على أنه انتقاد للشيوعيين ؛ لأن العمال قد أظهروا بأنه لا حاجة لهم بالحزب لكي يواصلوا مسيرتهم من أجل تحقيق مصالحهم . وعند مستوى آخر ، تبدو دراسة أحمد هدامة على نحو عميق ؛ لأنها على وجه التحديد لم تأت على ذكر الحزب الشيوعي العراقي . إن ما يورده بالتفصيل نقلا عن أطروحة دكتوراه غير منشورة لعبد الرزاق مطلق الفهد ، هو أن العمال في أوائل القرن العشرين ، ومن دون مساعدة خارجية ، كانوا قادرين على تكوين عدد كبير من التنظيمات التي مثلت مصالحهم فعليا في كل قطاع من قطاعات الإنتاج الحرفي والصناعي[1] . فضلا عن ذلك ، أجبرت هذه التنظيمات العمالية البريطانيين الذين حاولوا زيادة الاستحصالات المالية البلدية عام ١٩٣١ ، على أن يلغوا الزيادات المقترحة في أجور الكهرباء في المناطق الحضرية ، كما أجبرت الحكم الملكي والبريطانيين ، على تحسين ظروف العمل في عدد من القطاعات الاقتصادية ؛ كقطاع السكك الحديدية العراقية الحكومية وميناء البصرة والصناعة النفطية .

ويظهر أحمد بأن العمال بقليل من التعليم وأحيانا حتى من دون تعليم رسمي ، كانوا قادرين على تشكيل رؤية للمجتمع مضادة للهيمنة ، إذ غذت الاتحادات العمالية مشاعر الإحساس بالمساواة وتحدت النزعة الطائفية المهيمنة على الدولة والمنظمات الأخرى في القطاعين الخاص والعام ، عن طريق تجنب الإشارة إلى الانتماءات الأثنية خلال عمليات استقطاب الأعضاء الجدد ، وتفادي النزعة الطائفية أثناء تسييرها لشؤونها اليومية . ولقد حصل كل هذا في أوساط سلسلة التراتب الدنيا للمجتمع دون عون من أي حزب سياسي وتحت أنظار الدولة العدائية . ولأن العمال كانوا قادرين على تنظيم أنفسهم والدفاع عن مصالحهم وتسيير شؤونهم بعيدا من النزعة الطائفية ، التي اتسمت بها الدولة وحزب البعث على نحو مؤكد ، فإن منظمات الطبقة العمالية التي يستشهد بها كمال مظهر أحمد ، منذ أواخر العشرينات إلى أوائل الثلاثينات ، شكلت مجتمعا مدنيا أوليا وبينت بأنه لا ضرورة لهيمنة النزعة الطائفية على المجال العام . إن فكرة الطبقات الدنيا التي تتولى السيطرة على شؤونها قد تحدت السمة التراتبية المتجذرة

---

(١) راجع الحاشية رقم ٧٧ أدناه .

في كل المفاهيم البعثية حول السياسة والمجتمع . كما أنها تحدت المفهوم المتعلق باقتصار العضوية على حزب البعث ، لأن العمال قد تمكنوا على نحو جلي من تشكيل كيان نقابي منفصل ينظم أموره عبر التقاطعات الطبقية الاجتماعية ، التي لم تكن اهتماماتها متوافقة على الدوام مع اهتمامات المجتمع ككل .

وبالرغم من تركيزي على الكتب ذات الدراسات المطولة ، إلا أنه من غير اللائق تجاهل أكثر المجلات شهرة ؛ ألا وهي مجلة التراث الشعبي التي كانت تصدرها وزارة الثقافة والإعلام ؛ إذ كانت هذه المجلة ، إلى حد بعيد ، من أكثر المجلات شهرة عند القراء المتعلمين ، كما كانت تورث الاعتزاز لدى العدد الأكبر من المثقفين العراقيين الذين كانوا يسهمون بالمقالات على صفحاتها ، ثم إن لها صلات واسعة بالمثقفين العرب من خارج العراق . ولقد دهشت عندما كنت في بغداد ، من سرعة نفاذ أعدادها في المكتبات وأكشاك البيع الصغيرة . ومن الجلي أن لمجلة التراث الشعبي أعدادًا كبيرة ومتحمسة من القراء . وعلى الرغم من أنها قد بدأت بالصدور على نحو منتظم برعاية وزارة الثقافة والإعلام في ١٩٦٩ ، غير أن أول ظهور لهذه المجلة كان في ١٩٦٣ عندما تقدم أربعة مثقفين بطلب للسماح بتأسيس مجلة تحت هذا العنوان ، وهم كل من : لطفي الخوري ، وإبراهيم الداقوقي ، وعبد الحميد العلوجي ، وشاكر صابر الضابط[(١)] . وطبعت منها عدة إصدارات بين العامين ١٩٦٣ و١٩٦٤ . وفي عام ١٩٦٨ جرت محاولة لإعادة إصدار المجلة ، ولكن لم يتحقق ذلك ، على أية حال ، إلا عام ١٩٦٩ ، عندما عرض عبد الله سلوم السامرائي ، وزير الثقافة والإعلام ، إصدار المجلة واعدًا بأن لا تتدخل الوزارة في عمل هيئتها التحريرية . وما إن أصبحت الدولة هي الناشر حتى لم تعد المجلة تظهر على نحو منتظم حسب ، بل إنها قد أصبحت

---

(١) إن أماتزيا بارام في الثقافة والأيديولوجيا في صناعة عراق بعثي ، ١٩٦٨-١٩٨٩ (نيويورك : مطبعة القديس مارتن ، ١٩٩١) ، ٣١ ، لم يحالفه الصواب في إيضاح أن المجلة قد شرعت بالصدور عام ١٩٦٩ . راجع زاهدة إبراهيم ، كشاف الجرائد والمجلات العراقية ، ١٨٦٩-١٩٧٨ (الكويت : دار النشر والمطبعة الكويتية ، ١٩٨٢) ، ٣٢٨ ، حيث أعطت تاريخًا صحيحًا هو عام ١٩٦٣ . كما أن فارس خوري ، ابن مؤسس المجلة ومحررها لفترة طويلة ، لطفي الخوري ، قد أكد بأن المجلة قد بدأت بالصدور على نحو متقطع عام ١٩٦٣ . مقابلة ، لندن ، ٢٤ تموز ٢٠٠٠ .

قادرة على منح المشتركين فيها التشريف لأغراض العلاوة والترفيع . ولم تعد تطبع باللغة العربية فقط ، بل طبعت بالتركية والفارسية والفرنسية والإنجليزية والإيطالية كذلك .

وإن بيان هيئة التحرير لمجلة التراث الشعبي في عددها الأول الصادر في أيلول ١٩٦٣ ملفت للنظر ، إذ إن هذا البيان كان يؤكد على أن هدف المجلة يتمثل في تحسين تفهم الفترة «السابقة للتاريخ العلمي» «والجذور التي لا يسبر غورها» للتاريخ القديم ، مما أوحى بأن المحررين للمجلة يرونها أداة لتعزيز التكامل الأكبر بين التراث القديم للعراق وتراثه العربي الأكثر حداثة[١] . ولعل حقيقة أن المجلة بدأت كمغامرة فردية واحتفظت بأحد مؤسسيها كرئيس للتحرير تفسر ، ربما ، لماذا كانت مغايرة للمجلات الرسمية الأخرى في عدم اتخاذها طابعا تلقينيا وسمة سياسية واضحة حالما أصبحت تحت رعاية الدولة الرسمية لها . ويبدو أن عرض النظام البعثي لتمويل مجلة التراث الشعبي ، والذي نجم عن إدراكه لمدى شعبية مواضيع المجلة ، كان المقصود من ورائه تعزيز المؤهلات الشعبية للنظام بالذات .

وكانت مجلة التراث الشعبي مهمة أيضا بفضل الارتباط الثقافي الذي حافظت عليه مع حقبة عبد الكريم قاسم . فلطفي الخوري وإبراهيم الداقوقي وعبد الحميد العلوجي ، عميد الدراسات الشعبية في ظل حكم عبد الكريم قاسم ، والذي كانت له دراسات بحثية وكتيبات صغيرة بخصوص الفولكلور ، صممت من أجل الاستهلاك الجماهيري ، كانوا جميعا من المرتبطين بوزارة الإرشاد المناطة بفيصل السامر[٢] . وبفعل مكانة العلوجي والجهود الملحوظة للخوري لإصدار المجلة ، وبضمنها دعمه

---

(١) مجلة التراث الشعبي : مجلة الفلوكلور الأولى ، ٨ ، عدد ٢ (١٩٧٧) : ص ١٩٤ .

(٢) عمل الخوري في قسم الرقابة حيث التقى إبراهيم الداقوقي وشاكر صابر الضابط الذي كان له أن يلعب دورًا هامًا في تأسيس المجلة ، حتى وإن لم يكن مهتمًا بالفولكلور على نحو خاص ، حيث كان القانون يشترط على من يؤسس مجلة جديدة أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية لم يكن الخوري حاصلاً عليها ، لذا طلب من شاكر صابر لأنه ضابط ومتخرج من الجامعة أن يوقع على طلب الحصول على إجازة الإصدار الجديد المقدم إلى وزارة الإرشاد في تشرين الثاني ١٩٦٣ . مقابلة مع فارس خوري ، لندن ، ٢٨ تموز ٢٠٠٠ .

للمجلة بأمواله الخاصة قبل عام ١٩٦٩ ، تمكنت المجلة من اجتذاب الكثير من كتاب المقالات الممتازة . وكانت المجلة قادرة إلى حد كبير على تجنب الإشارة المباشرة إلى القضايا السياسية في الفترة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٨٣ ، حين استقال الخوري من عمله فيها ؛ لذا ، لم تشرع السياسة بالتطفل على المجلة إلا خلال الحرب العراقية الإيرانية . ورغم أن سياسات التحرير ظلت تحت سيطرة الخوري الذي بقي رئيسا للتحرير رسميا ، إلا أن سكرتير التحرير ، عبد الصاحب العقابي ، مارس سيطرة متزايدة على المجلة فاتخذت طابعا سياسيا متزايدا هو الآخر . وعزت الدولة النجاح الهائل لمجلة التراث الشعبي إلى تعدد الحلقات الدراسية والمراكز الفلكلورية المتنوعة ، حيث تم الاحتفاء كثيرا بالذكرى السنوية العاشرة لصدورها كمطبوع من مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام التي تبنتها منذ عام ١٩٧٩[١] .

ومع أنها تحاشت اتخاذ مواقف سياسية خلال السبعينات ، إلا أن المجلة دعمت الدولة بسبل متنوعة . فمن جهة أولى ، كانت العديد من مقالات المجلة حول العادات والتقاليد الريفية والحضرية ابتداء من الموسيقى مرورا بالشعر الشعبي وصولا إلى الأزياء التقليدية ، يبهج القراء عن طريق تغذية حنينهم إلى الماضي . ثانيا ، إن هذه المقالات التي تعالج موضوعات ؛ كالأكلات الشعبية والأزياء التراثية وطقوس الزواج والموسيقى والرقصات والقيم العشائرية ، هي موضوعات مشتركة رغم تنوعها نسبيا لدى كل المجموعات الأثنية الكبيرة ، ولذلك فإنها تعزز الإحساس المشترك بالهوية الوطنية . وبفضل إصدار المجلة تسنى للدولة أن تلعب دور الراعي للتراث الشعبي . ثالثا ، كان الكثير من المقالات حول البطل والشقي تكتب في تمجيد الصفات القيادية القوية والحاسمة . ومع سعي صدام لرسم صورة قوية له في كل من المخيال البصري (كالصور الفوتوغرافية والجداريات والبرامج التلفزيونية ، وحتى الفيلم الذي يصور مشاركته في محاولة ١٩٥٩ لاغتيال عبد الكريم قاسم)[٢] وفي كتاباته ، كانت هنالك التقاءات في الاهتمامات بين الكثير من هذه المقالات والمشروع السياسي

---

(١) راجع كلمة المحرر الاستهلالية للمجلة ، ج١١ ، عدد١ (١٩٨٠) : ٥-٦ .

(٢) كان نجم هذا الفيلم شبيه صدام وأحد أبناء عمومته ، صدام كامل الذي قتل مع أخيه حسين في شباط عام ١٩٩٦ . راجع الفصل التاسع لمعرفة تفاصيل هذا الحادث .

الأكبر للزعيم العراقي[1] .

ومن بعد تحليل الإنتاج الثقافي الذي تتكفل به الدولة والمعد لأعضاء حزب البعث ومسؤولي النظام والطبقات الوسطى المتعلمة والمثقفين العرب من خارج العراق ، كيف أثر مشروع إعادة كتابة التاريخ على النظام التعليمي وعلى مناهج الدراسة الثانوية والجامعية بشكل خاص؟ في عام ١٩٨٠ كان قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد وحدة علمية راقية بمنهج متطور مشابه لما نجده في الجامعات الغربية[2] . فكتاب مشكلات السياسة في العالم الثالث قد كتب من قبل أستاذ

(١) للاطلاع على مسرد هذه المقابلات من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٢ ، راجع مركز التوثيق العلمي لدول الخليج العربي ، كشاف مجلات التراث الشعبي ، سلسلة الكشافات ٤ للسنوات ١٩٦٩-١٩٨٢ (بغداد : اسم المطبعة غير مذكور ، ١٩٨٤) ، ١٠ . ولمعرفة المزيد عن استغلال صدام للمخيال البصري ، راجع الرجولية والعروبية : صدام كقائد أوحد ، في قَين دوغلاس وفدوى مالتي دوغلاس ، المسلسلات الهزلية العربية : سياسة الثقافة الجماهيرية الناشئة (بلومنغتون : مطبعة جامعة إنديانا ، ١٩٩٤) ، ٤٦-٥٩ .

(٢) راجع الدليل ذا السبع وأربعين صفحة لكلية القانون والسياسة ، جمعية بغداد ، ١٩٨٤ ، والذي طبعته جامعة بغداد . وفي قسم السياسة هنالك قائمة بستة وثلاثين أستاذاً ، عشرة منهم من المختصين بالنزعة القومية والعالم الثالث ، واثنا عشر في مجال العلاقات الدولية ، وسبعة في النظم السياسية . وبصرف النظر عن المنهاج الدراسي عن القضية الفلسطينية المطلوب في السنة الأولى (ص٤٢) ، يختلف منهج السنوات الأربع قليلاً عن نظيره لدى أقسام علم السياسة في الجامعات الغربية . وتخصص الكلية موضح على نحو أكثر في عدد مجلة العلوم القانونية والسياسية التي احتفل بيوبيلها الماسي في أيار ١٩٨٤ . وفيما عدا مقال واحد عن الوضع السياسي للعرب في منطقة أحواز إيران على الخليج الفارسي ، فإن كل المقالات العلمية والموثقة على نحو جيد لم تشر على الإطلاق إلى الحرب الجارية مع إيران . ومن جانب آخر ، أشرفت الكلية في الشهر ذاته على دراسة قام بها عدد من أساتذة الكلية عن الفكر السياسي والقانوني لصدام في كلية القانون والسياسة التابعة لجامعة بغداد وعنوانها ، في الفكر السياسي والقانوني للرئيس القائد صدام حسين (بغداد : الدار العربية ، ١٩٨٤) . والمؤشر الآخر عن الطبيعة التعارضية للقدر الكبير المتعلق بالمشروع البعثي لإعادة كتابة التاريخ هو ما استشهد به الدكتور صباح كبة في مقاله في هذا المجلد ، (في التنمية) ، من دراسة ليونارد بايندر المعنونة الثورة الأيديولوجية في الشرق الأوسط ، وذلك في معرض محاولته دعم النظرية البعثية ، ٣١٧ . ومما لا شك فيه أن ليونارد بايندر لم يكن من مناصري التوجه البعثي .

قسم العلوم السياسية الدكتور رياض عزيز هادي ككتاب منهجي في مجال علم السياسة المقارن وهو كتاب مثير في عرضه لموضوعه[1] . ومقاربة هذا الكتاب المنهجي التي استعرضت النظم السياسية غير الغربية خارج الشرق الأوسط تضارع معظم الكتب المنهجية التمهيدية في علم السياسة المقارن ، فضلا عن التركيز على الاقتصاد السياسي في معالجته لتدخل الدولة في الاقتصاد وفي صياغة السياسات التنموية .

والأكثر إثارة للانتباه هو استخدام هادي للمصادر الدراسية في تحليل النظم السياسية الأجنبية ، مما يجعل هذا الكتاب المنهجي مقبولا في أغلب الجامعات المفتوحة . مع ذلك ، إن الفصل ذا الثماني صفحات عن العراق بعنوان «سبيل العرب نحو الاشتراكية في ضوء فكر حزب البعث وتجربته في القطر العراقي» ، يعتمد بشكل واسع على الوثائق البعثية ، وكلها تقريبا لخطابات صدام حسين[2] . لكن هذه الخطابات التي تؤكد على تطبيق البعث المزعوم لعملية نقل العراق إلى المرحلة الاشتراكية تفتقر إلى الحقائق الداعمة . كما أن مجاورة المقتطفات المطولة من خطب صدام لأفكار الآخرين من الباحثين البارزين مثل يوفز لاكوست ، ورايموند آرون ، وبيير جاليه ، ورودولفو ستيفنهاغن ، وموريس دافرجر ، وجوزيف سكامبتر ، وتشارلز بيتلهايم ، قد وضعت الرئيس العراقي في وضع غير موات من الناحية الثقافية على نحو بالغ الوضوح . ومع أن المصادر التي اعتمدها هادي كانت عبارة عن خليط أيديولوجي ، إلا أن تفضيله المصادر ذات التأويلات اليسارية للتنمية في العالم الثالث ربما كان يعكس التفضيلات السياسية الخاصة به .

وبإمكان أي طالب من طلاب علم السياسة سواء في جامعة بغداد أم في سواها من الجامعات العراقية ، أن يكتشف التعارض بين تحليل المؤلف للعراق وتحليله للنظم السياسية غير الغربية الأخرى . كما سيلاحظ هذا الطالب بالتأكيد النقد الضمني أيضا للنظام البعثي ، من خلال عجز المؤلف عن الاستشهاد بأية مصادر أساسية عند تحليل النمو السياسي العراقي ، واستخدامه لأحاديث وخطب صدام بدلا منها . إذ إن

---

(١) بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٩ .

(٢) الطريق العربي في ضوء فكر حزب البعث العربي الاشتراكي والتجربة في القطر العراقي ، ٩٧-١٠٤ .

الإشارات المتواصلة لخطب صدام تبعث برسالة مفادها أن تحليل السياسة العراقية ينبغي أن يكون خاضعا للإملاءات الفكرية للدولة . كما أن هذا النص مخادع لأن أي مسؤول سواء في وزارة التعليم العالي أم في حزب البعث سيجد من الصعب عليه انتقاده . وبفعل الاتكال الشديد للمؤلف على خطب صدام ، فإن أي شخص ينتقد هذا الفصل المتعلق بالعراق سيخاطر بأن يكون عرضة للاتهام بتعمد تشويه فكر صدام حسين ، وهي مخاطرة يستحسن تجنبها مهما كلف الثمن[1] . لقد كان الأستاذ الجامعي هادي يحرض بحذق تلاميذه من دون ريب على المساءلة من خلال نفوره من الإنتاج الفكري البعثي .

أما الكتابان المنهجيان الأخران اللذان يثيران الانتباه فكانا يستخدمان في كل من قسم علم الاجتماع والأناسة ، وقسم علم الآثار على التوالي . ويدخل الأول في باب الأنثروبولوجيا الوصفية وعنوانه هو (البناء الاجتماعي والتغير في المجتمع الريفي : دراسة أنثروبولوجية اجتماعية) كتب من قبل شاب أنثروبولوجي شيعي واعد اسمه علاء الدين جاسم البياتي ؛ وقد التقيت به في جامعة بغداد في شهر أيار من عام ١٩٨٠[2] . ويفتقر الكتاب الذي يتبنى المقاربة الغربية البنيوية الوظيفية ونظرية التحديث إلى أية إشارات إلى الأيديولوجيا البعثية أو السياسات الاجتماعية الريفية لحزب البعث . وحتى ثبت المراجع لا يتضمن إلا إشارة يتيمة إلى المطبوع البعثي الوحيد وهو مجلة التراث الشعبي . في حين أن أغلب المؤلفات التي استشهد بها الكاتب تعود إلى أنثروبولوجيين عرب معروفين ، ولم يستشهد بأي كتاب سواء لصدام أم لحزب البعث .

ولقد أخبرني البياتي بأن هذا الكتاب قد استخدم في مقرره الدراسي . ومع أن هذه الدراسة المنهجية لم تكن هدامة على نحو بناء إلا أنها لم تكن تعزز مصالح الدولة . وعلى أية حال ، إن دراسة البياتي لضيق الأفق في التفكير والمنازعات العشائرية ، وبضمنها عادة الثأر التي كانت تقتضي في بعض الحالات إيقاع الأذى

---

(١) يستخدم هادي خطبًا كتبت بعد عام ١٩٧٩ ، أي عقب إزاحة أحمد حسن البكر من منصبه كرئيس للبلاد .

(٢) بغداد : مؤسسة الإعلامي / دار التربية ، ١٩٧٥ .

الجسدي أو حتى قتل أفراد عشيرة من قبل عشيرة أخرى ، تقدم تصويرا غير محاب للحياة العشائرية[1] . وهكذا تقف الأنثروبولوجيا الوصفية للبياتي بوجه الرؤية المثالية للثقافة العشائرية ، التي كان يعبر عنها العديد من المقالات حول الفلكلور الريفي وتمجيد صدام الواضح للنزعة العشائرية خلال الثمانينات . ومن المحتمل أن البياتي كان قادرا على تحاشي التدخل السياسي لسببين اثنين عندما نشر كتابه المنهجي . والسبب الأول هو أن اهتمام حزب البعث بالأنثروبولوجيا كان أقل بكثير من اهتمامه بمعالجة القضايا السياسية في الكتب المتعلقة بالعلوم السياسية . والثاني ، أن نهج نظرية التحديث الذي تبناه البياتي يتلاءم تماما مع رؤى مسؤولي حزب البعث عن المجتمع الريفي .

أما الكتاب الثاني وهو «طرق البحث العلمي في تاريخ الآثار» والذي كتبه الآثاري العراقي المعتبر وذائع الصيت ، طه باقر ، بمعية مساعده الدكتور عبد العزيز حميد ، فكان واحدا أيضا من الكتب المنهجية المقرر تدريسها في الصفوف الجامعية[2] . وهذا الكتاب الذي يحمل على غلافه موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، لا يقتصر فقط على تناول الإجراءات التفصيلية للحفريات الأثرية بل يتضمن أيضا فصلا عن نظريات التاريخ ، بالإضافة إلى دراسة بخصوص علم التأويل[3] . وفي ضوء التأكيد الذي أبداه كل من صدام وحزب البعث على التوجه الرافديني إبان التسعينات ، وبضمنه إقامة المهرجانات «وإعادة بناء» مدينة بابل الأثرية ، من اللافت للنظر أن هذا الكتاب المنهجي الذي استخدم لتدريس الآثاريين العراقيين ، لم يفعل شيئا لكي يعدّهم سياسيا من المنظور البعثي ، حيث بين المؤلفان في مقدمتهما أن مهمتهما هي أن يشرحا للطلاب كيف يختلف «علم التاريخ» عن العلوم الأخرى وخصوصا العلوم الطبيعة . ولقد كان العرض الممتع للمنهجيات التاريخية بالضد تماما من المفهوم البعثي للتاريخ ، الذي يبين على نحو متشدد بأن هنالك مقاربة نفعية محددة ووحيدة ولا تزاحمها مقاربة أخرى بأي حال من

---

(١) البياتي ، البناء الاجتماعي ، ١٠٥-١٠٧ .

(٢) الموصل : مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ .

(٣) باقر وحميد ، طرق البحث العلمي ، ٧٧-٨١ .

الأحوال ؛ لذا فإن الأثاريين المستقبليين ، الذين يدرسون في جامعتي بغداد والموصل وغيرهما كانوا يتدربون على التفكير بالطرق التي تواجه المقاربة البعثية للتاريخ ، مثل تلك التي يعرض لها كتاب نوري القيسي ، الشعر والتاريخ . وبما أن المؤلف الضليع للكتاب لم يكن سوى طه باقر ذائع الصيت نفسه ، فإن هذا لم يعزز فقط من مصداقيته العلمية ، بل إنه قد حصنه ربما من أذى الرقباء على الدراسات الجامعية . وفي الواقع ، من الجدير بالملاحظة أنه في عام ١٩٨٦ ، وفي اللحظة الأشد حرجا للحرب العراقية الإيرانية ، عندما كانت القوات العراقية تقاتل لمنع سقوط البصرة ، قامت دار الشؤون الثقافية العامة ، حينما كان الدكتور محسن جاسم الموسوي مديرا لها ، بإعادة طبع ونشر كتاب طه باقر لعام ١٩٧٥ والمعنون «مقدمة في تاريخ الحضارة القديمة» . وكانت إعادة إصدار هذا الكتاب أمرا يثير الجفول بسبب تناولات طه باقر الكثيرة ، التي تظهر التمازج الثقافي بين بلادي فارس والرافدين عبر التاريخ ، تلك التناولات التي تتعارض مع ما لدى صدام والبعثيين الآخرين في معالجتهم لمسألة الشعوبية المثيرة للجدل . ولعل من الصادم بالقدر نفسه تماما أن يبين طه باقر بأن أصل تسمية العراق بهذا الاسم يمكن أن يعود إلى مصطلح فارسي معرب[١] .

ويبدو أن المشروع البعثي لم يدخل إلا على نحو سطحي في المناهج التعليمية لمرحلة الدراسة الإعدادية . ففي الكتاب المنهجي لتاريخ العالم العربي الحديث الذي يدرس في الصف السادس ، يظهر أن الحملة الدعائية لمعركة «قادسية صدام» قد ألحقت على عجل بآخر الكتاب[٢] . وفي موضع آخر ، بذل جهد متعجل لإقحام «قادسية صدام» في الكتب المنهجية ، من خلال عقد مقارنة بين ثورة العشرين والحرب العراقية الإيرانية عبر الادعاء بأن كلا من الصراعين قد تضمن بذل جهود

---

(١) باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارة القديمة (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٦) ، ٩٠١ .

(٢) جمهورية العراق ، وزارة التربية ، التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي للصف السادس الأدبي (أربيل : مطبعة وزارة التربية ، ١٩٨٩) ، ٣٣٧ .

لحماية العراق من اعتداء خارجي[1] . وعلى أية حال ، كان هذا التذرع مقتضبا وغير موسع ، مما جعل من الصعب على التلاميذ أن يستوعبوا بعقولهم هذه المقارنة (غير المنطقية)[2] .

وبالالتفات إلى دراسة الإسلام ، يتبين بأنه لا توجد أية إشارة «القادسية صدام» على الإطلاق في الكتاب المنهجي للتاريخ الإسلامي العربي[3] . وعلى الرغم من أنه من المدهش أن نجد حتى هذا الكتاب بالذات وعنوانه «تاريخ الحضارة الإسلامية العربية» لا يتطرق إلى مسألة تولي الخلافة عام ٦٦١ ، التي أدت إلى شق صفوف المسلمين إلى سنة وشيعة ، غير أن المرء قد يفترض بأن حملة «قادسية صدام» الدعائية ستكون موضوعة جلية في هكذا كتاب منهجي نظرا إلى الرمزية الإسلامية الكثيفة لهذه الحملة . وبصرف النظر عن هذه الثغرات الرئيسية ، قدمت الكتب المنهجية وصفا أمينا للتاريخ الإسلامي . وذلك إما لأن وزارة التربية كانت تعاني من نقص في الملاك بحيث أنها لم تكن قادرة على تغيير كتبها المنهجية ، أو ربما ، وهو الأقرب إلى الحقيقة ، أن مسؤولي الوزارة قد سعوا إلى الحفاظ على ما اعتبروه تكامل الكتب المنهجية ، وقللوا إلى الحد الأدنى من بذل الجهود لضم معلومات ليست لها مصداقية تاريخية من وجهة نظرهم .

ولعل أفضل دراسة يختتم بها هذا المسح للكتب المنهجية هي تلك الدراسة التي

---

(١) هنالك تناظر مثير بين الكتب المنهجية المطبوعة من قبل نظام ما بعد الثورة الإسلامية في إيران ومثيلاتها فيما يتعلق بتدريس التاريخ في المدارس الثانوية العراقية . وعلى الرغم من ادعاء الجمهورية الإسلامية الجديدة بأنها قد قامت بتغيير المجتمع والثقافة الإيرانيين تغييرًا ثوريًا شاملاً ، إلا أن كتب التاريخ المنهجية للمرحلة الدراسية الثانوية لم تظهر تباينًا فعليًا عن الرؤية البهلوية «لعراقة» الأمة الإيرانية . راجع هاغي رام ، عراقة الأمة الإيرانية؟ الكتب المنهجية الدراسة والذاكرة التاريخية في إيران ما بعد الثورة ، الأوطان والنزعة القومية ٦ ، عدد١ (شتاء ٢٠٠٠) : ٦٧-٩٠ .

(٢) التاريخ الحديث ، الصفحات ١٧٥-١٧٦ .

(٣) جمهورية العراق ، وزارة التربية ، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية (بغداد : شركة السرمد للطباعة المحدودة ، ١٩٨٩) .

ترتبط بمشروع إعادة كتابة التاريخ وعنوانها (الأدب والالتزام) لنوري القيسي[1] .
وللفصل الأخير أهمية خاصة وعنوانه «الالتزام والاغتراب» ، حيث نجد فيه تلميحات ذات أهمية عن الدافع الذي يحرك جهود الدولة لتطويع ذاكرة تاريخية . ومع أن القيسي يستشهد بالنبي محمد ؛ ليظهر بأن الاغتراب كان موجودا حتى عندما لم يكن للإسلام من أتباع إلا القلائل ، غير أنه يؤرخ الاغتراب الحديث بغزو هولاكو للعراق إبان القرن الثالث عشر ، وبانهيار الإمبراطورية العباسية نتيجة لذلك ؛ إذ عقب انهيار الإمبراطورية ، شعر المثقفون بالانقطاع عن ماضيهم ، بينما كانوا يكافحون للحفاظ على الإحساس بوجود حياة فكرية . وعلى الضد من الرؤية التي تقول بركود الحياة الفكرية بين سقوط الإمبراطورية العباسية وغزو نابليون لمصر في ١٧٩٨ ، كان القيسي يجزم بأن المثقفين العرب حافظوا على تواصلهم مع الماضي ، عندما طوروا مجالات إبداعية جديدة . فوفقا لوجهة نظره ، تمثلت المشكلة الحقيقية بالمؤامرات المتعددة الموجهة ضد العرب ، والتي سعت إلى التعتيم على تراث العرب وثقافتهم .

وبالإشارة إلى عراق ما بعد الحقبة العباسية على أنه «القطر العراقي» ، يلمح القيسي إلى حالة عدم الارتياح التي يشعر بها المجتمع العربي السني ، بسبب وضعه كأقلية . إذ طالما بقي العراق قطرا ، فإن بإمكان العرب السنة التغلب على حالة عدم الارتياح هذه ، من خلال تخيل وجود أمة عربية تتجاوز حدود العراق ، ومعها لن يعودوا يشعرون بأنهم أقلية . ويبدو أن مصطلح الاغتراب الذي يستخدمه القيسي يشير ، إلى حد كبير ، إلى المشاكل التي واجهها مثلث العرب السنة شمال وسط العراق عبر التاريخ ، وابتداء من انهيار الإمبراطورية العباسية . وفي الحقيقة ، لقد تسبب اجتياح هولاكو للعراق بخراب عميم وترك بصمته الاجتماعية الأعمق في شماله . وبخلاف صدام الذي ادعى عقب انتفاضة عام ١٩٩١ بأن الهيجان المسلح قد عكس ما ترسب في النفوس من الخراب الذي تسبب به الغزو المغولي ، كان القيسي يعتبر أن المثقفين هم الذين مكنوا العراق من الإبقاء على وحدته ، وأبقوا على التواصل مع الثقافة العربية في مواجهة هذا الخراب بين العامين ١٢٥٨ و ١٧٩٨ ، وهي الحقبة التي لا تشكل من وجهة نظره «العصور المظلمة» للعرب .

---

(١) بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٩ .

فعند القيسي والعراقيين من العرب السنة الذين يشاركونه نزعته ، تمثل وحدة التاريخ والثقافة العربية الصالح الأعم ، رغم سعي العديد من القوى إلى تمزيق هذه الوحدة . لكن هذا المنظور على ما يبدو لا يعتد به كثيرا الجزء الجنوبي من البلاد الأكثر تجانسا أثنيا بحكم هيمنة الشيعة عليه . لذا فإن مهمة القيسي ، كما يراها ، هي في أن يتم التغلب على الاغتراب ، من خلال خلق نمط عربي موحد لا يتغير سواء على نطاق الفرد أم الشعب أم الأمة أم التاريخ أم الثقافة . إذ لا مكان لديه للتغيير أو لتوالي الحقب التاريخية . والتوتر الوحيد الذي يوجد إنما هو بين العرب الذين ينزعون بشكل طبيعي إلى مجتمع وثقافة موحدتين من جهة ، وأولئك الذين يتآمرون لبث التشرذم في الصفوف العربية من جهة أخرى . وفي ضوء الذاكرة التاريخية السنية العربية للتزعزع والمعاناة والتوترات الطائفية المتواصلة مع الأكراد والتركمان والآشوريين والمسيحيين في منطقة شمال الوسط من العراق المتنوعة أثنيا ، تصبح النزعة الطائفية العربية السنية أكثر وضوحا . وإذا ما أضفنا إلى هذه المعادلة الحرمان والانحدار الاقتصادي للعرب السنة الريفيين في المدن النهرية الصغيرة شمال الوسط كتكريت ، ناهيك عن خشية العرب السنة الريفيين من إمكانية فقدان السيطرة على مناصبهم في أجهزة الدولة لصالح المجموعات الأثنية الأخرى ، لن يكون من الصعب أنئذ أن نفهم تحول هذا الإحساس بالاغتراب ، وعدم الشعور بالأمان إلى الكراهية والعنف .

ولا يفوت هذه الدراسة المسحية أن تؤكد على الالتباس الثقافي والسِّمة مفتوحة النهايات لمساعي الدولة ، من أجل فرض نمط تفكيري ذي طابع هيمني عن طريق تطويع الذاكرة التاريخية والتراث الوطني وتوظيفهما . وينبغي لهذه الدراسة المسحية أن تصلح أيضا كترياق فيه شفاء منَ لدغات مفاهيم من قبيل «جمهورية الخوف» و«سكوت المثقفين» . إذ مع أن بعض المثقفين قد أخضعوا اهتماماتهم الإبداعية وباعوا أرواحهم للدولة ، غير أن آخرين ، وفقا لتحليل جيمس سكوت ، قد طوَّروا أشكالا جديدة ومرهفة للمقاومة حافظت على بقاء شرارة المعارضة حيَّة حتى السقوط الأخير لصدام والبعث ، مثلما حافظت على إمكانية إقامة ديموقراطية ومجتمع مدني[1] .

---

(١) راجع جيمس سي سكوت ، السيطرة وفنون المقاومة : نصوص غير منشورة (نيوهافن ، كونكتكات : مطبعة جامعة ييل ، ١٩٩٠) .

ذاكرة دولة أم ذاكرة شعب؟

العراق بعد حرب الخليج

بعد عجز النظام البعثي عن الاتعاظ بحرب الخليج الأولى ، تجرأ وقام بغزو كارثي للكويت في يوم ٢٠-آب-١٩٩٠ . وبذلك ارتكب صدام خطأ جسيما لأنه لم يحسن تقدير مدى المعارضة الغربية والعربية لضمّ الكويت إلى العراق ؛ إذ سرعان ما واجه النظام العراقي تحالفا دوليا عسكريا بقيادة الولايات المتحدة قام بمهاجمة القوات العراقية في كانون الثاني ١٩٩١ ، منزلا بها هزيمة ساحقة ودافعا بها إلى خارج الكويت . وخلال بضعة أسابيع قصيرة ، دمّر قصف قوات التحالف قدرا كبيراً من صناعة العراق وإمكاناته العسكرية وبناه التحتية في قطاعي المواصلات والكهرباء ، مما عاد بالإنتاج الصناعي إلى المستوى الذي كان عليه أوائل الستينات . ومع الدمار الشديد الذي لحق بالطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي ، عمّ النقص في التغذية وشاعت الأمراض . وتمردت ، كرد فعل على هذا الانهيار الاجتماعي ، وحدات عسكرية في البصرة يوم ٢٨ شباط ١٩٩١ . ثم سرعان ما انخرطت أربع عشرة من بين ثماني عشرة محافظة من محافظات العراق في انتفاضة كاسحة سعت إلى الإطاحة بالنظام العراقي . وبحلول شهر نيسان ، تم سحق هذه الانتفاضة . ولم تنجح في البقاء خارج نطاق السيطرة البعثية إلا المحافظات الشمالية الثلاث ، التي تتألف منها منطقة كردستان . فكيف نجت ، إذن ، الدولة البعثية من حرب الخليج ومن الانتفاضة التي تلتها؟ وكيف أثرت هذه الأحداث على المشاعر الطائفية في العراق ، وعلى توازن القوى بين الدولة وقوى المعارضة؟ وما هي التغيرات التي حصلت في إنتاج الدولة الثقافي عقب حرب الخليج؟ ومن ثم ، ما هو الدور الذي لعبته الذاكرة الممانعة للهيمنة التي طورت من قبل المعارضة العراقية ، وما

الدور الذي يمكن أن تلعبه في الانتقال الحثيث نحو الديموقراطية؟

لقد خلفت انتفاضة عام ١٩٩١ خدوشا مادية وعاطفية جسيمة في المجتمع العراقي ، حيث لم تدمر البنية التحتية للعراق على نحو أكثر حسب ، ولكن قتل أو جرح مائة ألف عراقي ، بالإضافة إلى أولئك الذين سبق وقتلوا خلال حرب الخليج[(١)] . كما تفاقمت المعاناة الداخلية أكثر فأكثر بفعل العقوبات والتعويضات التي فرضتها الأمم المتحدة على البلاد . ومع ذلك ، مهدت الانتفاضة لجدل حاد حول السياسة والمجتمع العراقيين جوبهت فيه لأول مرة القضايا الأساسية بصراحة . إذ إن المشاعر الطائفية التي جرى التعبير عنها خلال الانتفاضة قد تجلت في العبارة المخطوطة على دبابات الحرس الجمهوري والتي تقول (لا شيعة بعد اليوم) ، كما أن استحضار الرمزية الدينية من قبل بعض المتمردين من الشيعة قد عزز المخاوف فضلا عن تقويضه للثقة بين الشيعة والسنة . وفي الوقت ذاته ، التقت لأول مرة جماعات المعارضة السياسية المتفرقة تاريخيا لمناقشة خطة مشتركة للعمل معا . وتكشف خلال هذه الفترة أيضا خضوع الدولة للنزعة الطائفية ولسيطرة عائلة صدام . كما أن إفقار الطبقة العاملة الحضرية وأجزاء كبيرة من الطبقة الوسطى الحضرية كذلك قد هيأ الفرصة لكي تثرى نخبة غنية من تجار السوق السوداء والمقاولين ومسؤولي حزب البعث ثراء فاحشا . أما الابتكارات في الإنتاج الثقافي برعاية الدولة فشارفت على

(١) يخمن عباس النصراوي الخسائر العراقية خلال الأسابيع الستة لحرب الخليج بما يتراوح بين ٥٠,٠٠٠ إلى ٦٠,٠٠٠ من الجنود القتلى . ويزعم النصراوي بأنه إذا ما أخذ المرء في اعتباره إحصاءات ديلب هيرو وقدرها ٨٢,٠٠٠ من الجنود القتلى ، فإن هذا الرقم سيبلغ من ثلث إلى نصف الخسائر التي تكبدها العراق في مجمل أسابيع الحرب العراقية الإيرانية (٤٦٤ أسبوعًا) . ويواصل النصراوي مقدرًا عدد القتلى من المدنيين ما بين ٥,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ ضحية خلال حرب الخليج ، وما بين ٢٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ خلال الانتفاضة ، وخصوصًا في الجنوب . كما يقدر بأن ١٥,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ كردي قضوا في معسكرات اللجوء أو أثناء تهجيرهم من أوطانهم ، في حين أن عددًا إضافيًا يتراوح ما بين ٤,٠٠٠ إلى ١٦,٠٠٠ من العراقيين غير الأكراد قد ماتوا بسبب المرض والجوع . وبلغت الأعداد الإجمالية للحرب والانتفاضة تبعًا للنصراوي ما بين ٩٤,٠٠٠ إلى ٢٨١,٠٠٠ ضحية من العراقيين . اقتصاد العراق : النفط والحروب وانهيار التنمية والمطامح ، ١٩٥٠-٢٠١٠ (ويستبورت ، كونكتكات : مطبعة غرينوود ، ١٩٩٤) ، ١٢٠ .

التوقف ، مما يدل على أن الدولة قد اختلت بوصلة اتجاهها . وكانت الفكرة الجديدة الوحيدة هي إطلاق صدام تسمية «أم المعارك» على حرب الخليج ، التي زعم بأنه قد انتصر فيها . كما أن استمرار إمساك النظام بزمام السلطة كان يستند إلى ضعف المعارضة عسكريا أكثر مما كان دلالة على قوة النظام بالذات .

إن التحول الذي طرأ على الخطاب السياسي العراقي أيديولوجيا وثقافيا كان بفعل التأثير الأكثر أهمية لحرب الخليج الثانية وانتفاضة عام ١٩٩١ . فخلال السبعينات ، لم يتساءل إلا القلائل عن استمرار البعث بالسلطة . ولكن أثارت حرب الخليج والانتفاضة الأسئلة للمرة الأولى بصدد طول عمر النظام العراقي ، مما دل على أن البدائل عن الحكم البعثي صارت تؤخذ بجدية . ثم إن المعارضة العراقية التي كانت أوسع من الخصمين التقليديين للبعث أي الحزب الشيوعي العراقي والأكراد ، قد أخذت بالاندماج مع بعضها البعض ، حيث إن الناشطين والمثقفين العراقيين الذين ينتمون إلى مجتمع كبير من المغتربين والمنفيين الذين بلغ تعدادهم في النهاية ما يقرب من اثنين إلى ثلاثة ملايين عراقي أو عشرة إلى خمسة عشر بالمائة من نسبة السكان ، لم ينكبوا على التفكير بمعالجة البدائل عن الحكم البعثي فقط ، بل بادروا أيضا إلى التصدي للمشكلات الأساسية ، من قبيل كيف بإمكان مجاميع العراق الأثنية المختلفة أن تتعايش معا على نحو ديموقراطي مسالم[١] . والأكثر دلالة في هذا الصدد هو أن النزعة الطائفية باتت تواجه بجدية للمرة الأولى في تاريخ الدولة الحديثة . كما أصبحت مفردة «شيعي» من المفردات المتداولة في السياسة العراقية ، بعدما كانت غائبة تماما على وجه التقريب عن الخطاب السياسي[٢] .

إن إحدى مشاكل تأويلات ما بعد حرب الخليج للسياسة العراقية هو طابعها

---

(١) وإذا ما طبقت النسبة نفسها على الولايات المتحدة بمنظور المقارنة ، فإن المجتمع المهاجر قد يبلغ تعداده بالنتيجة ٣٣ مليون أمريكي .

(٢) إن أول عمل مبكر لمواجهة النزعة الطائفية في المجتمع العراقي على نحو منفتح هو كتاب حسن العلوي الشيعة والدولة القومية في العراق (باريس : مطبعة سيدي ، ١٩٨٩) . في حين شملت الأعمال الأحدث كلا من كتاب الدكتور سعيد السامرائي ، الطائفية في العراق : الواقع والحل (لندن : مؤسسة الفجر ، ١٩٩٣) ؛ والعدد الخاص من الموسم ٣٣ (١٩٩٧) بخصوص ==

السلبي المتشائم . فما من أحد لا يؤيد بأن الحرب وما نجم عنها من دمار حاق بالعراق والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة قد تسببت بمعاناة كبيرة ، مثلما تسببت بالكثير من الوفيات التي كان بالإمكان تجنبها وخصوصا بين الأطفال[(١)] . ولسوء الحظ ، إن الخطاب التحليلي الذي نشأ بتأثير الحرب ونظام العقوبات ناهيك عن الوحشية المتواصلة لحزب البعث ، ينفي وجود أية تطورات إيجابية في السياسة العراقية . إذ تعززت ، على نحو غير مقصود ، فكرة النزعة التسلطية التي لا تتزحزح وفكرة أن زوال صدام لن يتحقق إلا بفعل موته نتيجة لتقدمه في السن تحت تأثير مفاهيم من قبيل «جمهورية الخوف» و«القسوة والصمت» و«العذاب الذي لا ينتهي» و«انبعاث صدام حسين»[(٢)] . ولا يعطي هذا التحليل إلا أملا ضعيفا بالمستقبل . فمن دون «سياسة

== عبدالكريم قاسم وثورة تموز ١٩٥٨ ؛ وكتاب فالح عبدالجبار ، الدولة ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق (القاهرة : مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥) ؛ وكتاب الدكتور فرهاد إبراهيم ، الطائفية والسياسة في العالم العربي : نموذج الشيعة في العراق ، رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر (القاهرة : مطبعة مدبولي ، ١٩٩٦) . وإبراهيم هو مدير مركز الشرق الأوسط لجامعة برلين المفتوحة .

(١) راجع أي أستشيريو تي كوت وآخرون ، تأثيرات حرب الخليج على نسبة وفيات الأطفال والرضع في العراق ، مجلة إنجلترا الجديدة للطب ٣٢٧ ، عدد ١٣ (١٩٩٢) ؛ راجع أيضًا سارة غراهام - بروان ، العراق المعاقب : سياسة التدخل في العراق (لندن : أي بي توريس) ، ١٩٩٩ ؛ وراجع كذلك ريتشارد غارفيلد ، تأثير العقوبات على الصحة العامة : الاستجابات المتناقضة للعراق وكوبا ، تقرير مركز الشرق الأوسط ٢١٥ ، ٣٠ ، عدد ٢ (صيف عام ٢٠٠٠) : ١٦-١٩ .

(٢) هذه التعابير مأخوذة عن عناوين المؤلفات أدناه على التوالي : سمير خليل (كنعان مكية) ، جمهورية الخوف : انحطاط السياسة في العراق الحديث (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٨٩) ؛ كنعان مكية ، القسوة والصمت : الحرب والانتفاضة والعالم العربي (نيويورك ، دابليو دابليو نورتون ، ١٩٩٣) ؛ وميدل إيست ووتش ، عذاب لا ينتهي : انتفاضة ١٩٩١ في العراق وعواقبها (نيويورك : منظمة مراقبة حقوق الإنسان ، ١٩٩٢) ، مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط ، بيروقراطية القمع : الحكومة العراقية على لسانها (نيويورك : منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط ، ١٩٩٤) ؛ وراجع أيضًا أندريو كوكبيرن وباترك كوكبيرن ، الخارج من الرماد : انبعاث صدام حسين (نيويورك : هاربر كولنز ، ١٩٩٩) .

أمل وتسامح» لمعادلة «سياسة القمع والخوف» ، نسبت للنظام البعثي ، عن دون قصد ، قوة أكبر من أن تبرر نظرا للسهولة التي انهار بها هذا النظام عام ٢٠٠٣ .

إن دفق الدراسات التفصيلية عن سياسة العراق ومجتمعه خلال التسعينات ، وإعادة تفحص المعارضة للذاكرة التاريخية الحديثة ، وصياغة سياسات معدة لإنشاء مجتمع ديموقراطي لمرحلة ما بعد البعث ؛ قد عكست كلها وجود تطورات هامة عقب حرب الخليج . وبالرغم من الحاجة إلى أن تكون هنالك كتابة تاريخية موسعة عن حرب الخليج وانتفاضة عام ١٩٩١ ، إلا أن الخطوط العامة باتت معروفة . فلقد تسببت الأوضاع الاقتصادية العسيرة عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ باستيلاء العراق على الكويت ، نتيجة للديون الكبيرة من جراء الحرب والانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط[1] ، حيث واجهت صدام وحزب البعث مشكلة إعادة دمج جيش قوامه مليون جندي بالمجتمع العراقي ؛ إذ اندلعت أعمال الشغب في بغداد بين الجنود العائدين والعمال المصريين عقب تسريح ٢٠٠,٠٠٠ جندي عام ١٩٨٩ . لذا تم ضم الكثير من الجنود السابقين من أجل العمل في المنشآت العراقية للتصنيع العسكري الذي كان يزدهر بسرعة . وفرضت هذه المنشآت التي استقطبت ١٠٠,٠٠٠ مستخدم من العراقيين ضغطا هائلا على ميزانية الدولة[2] . ثم إن نقص الغذاء والبطالة وتعويضات الديون المرهقة جعلت النظام في وضع محفوف بالمخاطر . كما نقل في عام ١٩٨٨ بأنه قد تم إلقاء القبض على ١٧٨ ضابطا لتآمرهم من أجل

---

(١) بالإضافة إلى ٤٥٢,٦ مليارات دولار أمريكي قد خسرها العراق فيما يقدر نتيجة للحرب ، فإن العراق كان مدينًا للسعودية والكويت بمبلغ قدره ٤٠ مليارًا ، وللبنوك والدول الغربية بخمسة وثلاثين مليار دولار أمريكي ، وللاتحاد السوفيتي بأحد عشر مليارًا . عباس النصراوي ، اقتصاد العراق ، ١٠٠ ، ١٠٩ . وكما يشير مدير جهاز الاستخبارات العسكرية سابقًا ، الفريق وفيق السامرائي ، فإن النظام اعتبر أن أسعار النفط قد بلغت مستويات غير مقبولة في ١٩٨٩ . وكان أكثر من نصف الأرباح من بيع النفط تستهلكه الفوائد على الديون المترتبة على العراق . راجع السامرائي ، حطام البوابة الشرقية (مدينة الكويت : دار القبس ، ١٩٩٧) ، ٢١٣ .

(٢) النصراوي ، اقتصاد العراق ، ١١٠ .

القيام بانقلاب عسكري[1] .

ومن وجهة نظر البعث ، كان للاستيلاء على الكويت أن يحل مشاكل العراق الاقتصادية ، ويسمح للعراق بالهيمنة على إنتاج النفط الخليجي ، ويسلم لصدام بالنصر الحاسم الذي فاته في الحرب مع إيران ، ويصرف أذهان العراقيين عن الاستياء السياسي الداخلي . ومع أن البعض قد ألقى بلائمة الغزو العراقي على الإشارات الغامضة التي أعطتها الولايات المتحدة للعراق ، غير أنه من الصعب التصديق بأن قارئا سليم التفكير يعجز عن إدراك أن الاستيلاء على الكويت سيثير إدانة دولية[2] . وهذا أمر صحيح بصورة خاصة لأن السيطرة على الكويت ، كمنتجة كبيرة للنفط ، ستسمح لصدام بالهيمنة على السعودية المجاورة وعلى الدول الخليجية الأخرى كذلك . أما رمي المسؤولية عن الغزو على تلميحات أمريكية غامضة فحسب ، فيتغافل عن حقيقة أن فهم صدام للعلاقات الدولية عام ١٩٩٠ كان ساذجا إلى حد بعيد . ومع أن عبد الكريم قاسم قد تعرض للإذلال نتيجة لمحاولته إلحاق الكويت بالعراق عام ١٩٦٢ ، إلا أن الذاكرة المؤسساتية لصدام في ضم هذه الدولة الصغيرة كانت وجيزة . كما أصبح الاستيلاء على الكويت حالة دراسية في كيفية أن بإمكان عملية تطويع الذاكرة التاريخية أن تخلق الحواجز بين النظام والحاكم والشعب بالقدر نفسه الذي بإمكانها فيه أن توحد بين الدولة والمجتمع . وظهر بأن صدام كان ضحية لغواية عنترياته الخطابية عن القدرات العسكرية للعراق ، وبعواقب فادحة على نحو جلي .

لقد كان الاستيلاء على الكويت على الضد من غزو العراق لإيران ، علامة على الضعف السياسي واعتلال الوضع المحلي . وبعيدا عن تحقيق صدام لغاياته ، أدت الحرب إلى هزيمة العراق وفشل أهداف السياسة الخارجية لصدام ، وخصوصا غايته

---

(١) إيريك دافس ، بناء الدولة في العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية وأزمة الخليج ، في مانوس أي مدلارسكي ، تدويل الصراع الطائفي (لندن : روتلج ، ١٩٩٢) ، ٨٥ .

(٢) لمعرفة المزيد عن دراسة بعض الأحداث التي أدت إلى حرب الخليج ، انظر إيريك دافس ، حرب الخليج الفارسي : الأساطير والواقع ، في هوشنغ أمير أحمدي إعدادًا ، الولايات المتحدة والشرق الأوسط : البحث عن منظورات جديدة (ألباني : مطبعة جامعة ولاية نيويورك ، ١٩٩٣) ، ٢٨٥ .

في أن يصبح الزعيم المهيمن على العالم العربي . كما أدت الحرب إلى ظهور أول تحد خطير للحكم البعثي وقتل العديد من مسؤولي الحزب على أيدي المتمردين ، مثلما قلصت برامج العراق للتسلح النووي والكيمياوي والبايولوجي ، ويسرت للجان التدقيق الدولي مهمة الوصول إلى ملفات قوات صدام الأمنية التي لا يمكن الوصول إليها ، وقللت على نحو بليغ من قدرة الدولة على تصعيد وتيرة الإنتاج الثقافي لتعزيز سلطانها[1] . ولأن شتى أصناف الحرمان التي تلت الحرب ولدت استياء هائلا ، تطلب الأمر من الدولة أن تخصص موارد كبيرة جدا للإنفاق على التدابير القمعية . وفي غضون ذلك ، قلص الشقاق الذي دب في مفاصل النظام نفسه من عدد صناع القرار إلى حد كبير ، فتركزت السلطة بيدي صدام وولديه ، عدي وقصي .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا فشلت الانتفاضة التي أعقبت هزيمة حرب الخليج المدمرة؟ لقد فشلت الانتفاضة ، استنادا إلى إحدى الحجج ، بسبب سماح الولايات المتحدة للعراق باستخدام مروحياته المسلحة التي رجحت كفة القوات الحكومية ضد القوى المتمردة . كما يحتج أيضا بأنه لو قامت قوات التحالف داخل العراق بمساندة المتمردين ، لكانت القوى المضادة للنظام هي المنتصرة . ولسوء الحظ ، إن هذه الحجج غير الواقعية لا تأخذ بالحسبان حقيقة أنه لو هزمت وحدات الحرس الجمهوري لصدام ، لعمت الفوضى بسبب أن الانتفاضة كانت تفتقر إلى قيادة سياسية وبرنامج موحدين . ولم يتمكن إلا الأكراد فحسب من إنشاء نظام سياسي فاعل . ولقد تيسر لهم ذلك بفعل فرض حظر الطيران على النظام العراقي شمال خط العرض ٣٦ من قبل قوات التحالف . وعلى أية حال ، سبق للكفاح التاريخي الطويل للأكراد ، من أجل إقامة منطقة سياسية وثقافية شبه مستقلة ، أن خلق حوارا واسعا فيما يتعلق بالاستراتيجيات الواجبة لتحقيق أهدافهم[2] . ولأنه قد سبق لهم أن

---

(١) بسبب هذه الهزيمة العسكرية ، على سبيل المثال ، لم يتمكن صدام من الإيفاء بوعده لبناء جامع في بغداد هو الأكبر في العالم . فبعد وضع الأسس وبناء البرج توقفت أعمال البناء نظرًا لعدم مقدرة الدولة على استيراد المواد الإنشائية الضرورية لإكمال المشروع .

(٢) يتفق أغلب المحللين بأن التطور الحاسم كان يتمثل في الارتداد بالجملة تقريبًا في صفوف أفواج الجحوش (قوات عسكرية بعثية من الأكراد كانت مسؤولة عن فرض القانون والنظام في =

في أن يصبح الزعيم المهيمن على العالم العربي. كما أدت الحرب إلى تدهور تأييد خطير للحكم البعثي وقتل العديد من مسؤولي الحزب على أيدي المتمردين، مثلما قوضت برامج العراق للتسلح النووي والكيميائي والبيولوجي، وسببت السماح للتحقيق الدولي مهمة الوصول إلى مختلف قوات صدام الأمنية التي لا يمكن الوصول إليها، وقللت على نحو بليغ من قدرة الدولة على تصحيح بنية الإنتاج القمعي تحرير سلطاتها[1]. ولأن شتى أصناف الحرمان التي تلت الحرب باتت أكثر شيوعاً هكذا، تطلب الأمر من الدولة أن تخصص موارد كبيرة جداً للإنفاق على التدابير القمعية. وفي غضون ذلك، قلص الشقاق الذي دب في مفاصل النظام نفسه من عدد صانعي القرار إلى حد كبير، فتركزت السلطة بيدي صدام ونجليه، عدي وقصي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا فشلت الانتفاضة التي أعقبت هزيمة حرب الخليج المدمرة؟ لقد فشلت الانتفاضة، استناداً إلى إحدى الحجج، بسبب سماح الولايات المتحدة للعراق باستخدام مروحياته المسلحة التي رجحت كفة القوات الحكومية ضد القوى المتمردة. كما يحتج أيضاً بأنه لو قدمت قوات التحالف دعماً للعراق بمساندة المتمردين، لكانت القوى المناهضة للنظام هي المنتصرة. وفيما عدا ذلك، إن هذه الحجج غير الواقعية لا تأخذ بالحسبان حقيقة أنه لو هزمت وحدات الحرس الجمهوري لصدام، لعمت الفوضى بسبب أن الانتفاضة كانت تفتقر إلى قيادة سياسية وبرنامج موحدين. ولم يتمكن إلا الأكراد فحسب من إنشاء نظام سياسي فاعل. ولقد تيسر لهم ذلك بفعل فرض حظر الطيران على النظام العراقي شمال خط العرض ٣٦ من قبل قوات التحالف. وعلى أية حال، سبق الكفاح التاريخي للأكراد، من أجل إقامة منطقة سياسية وثقافية شبه مستقلة، أن حقق حواراً بينهم فيما يتعلق بالاستراتيجيات الواجبة لتحقيق أهدافهم[2]. ولأنه قد سبق لهم أن

---

(١) بسبب هذه الهزيمة العسكرية، على سبيل المثال، لم يتمكن صدام من الإيفاء بوعده ببناء جامع في بغداد هو الأكبر في العالم. فبعد وضع الأساس وبناء البرج توقفت أعمال البناء [illegible] عجز الدولة على استيراد المواد الإنشائية الضرورية لإكمال المشروع.

(٢) يتفق أغلب المحللين بأن [illegible] لم يتمكن من الإيفاء [illegible] عسكرية [illegible] الجحوش (قوات عسكرية مشتبهة من الأكراد كانت مسؤولة عن [illegible]

تباحثوا بشأن الكثير من الاتفاقيات غير المنفذة مع أنظمة بغداد المتنوعة ، اضطر الأكراد إلى التفكير مليا بخصوص علاقتهم بدولة الأمة العراقية الأكبر .

في حين أن العراقيين من شيعة وسنة عرب ممن ساندوا الانتفاضة لم يكن لديهم تاريخ معارض مقارنة بالأكراد ، وليس عندهم إلا فكرة ضعيفة عن ما يضعونه محلّ النظام المنهار . حيث أن العديد من السنة العرب ، ومع أنهم قد عارضوا صدام ، كانوا خائفين من أن تؤدي الإطاحة بالبعث إلى الفوضى ، أو إلى إقامة نظام شيعي طائفي بدعم من الأكراد ، ربما ، قد يهمشهم سياسيا واقتصاديا . وعند الشيعة ، كان الخيار البارز والأوحد هو ما يتمثل في فكرة بناء دولة إسلامية ، مع أن هذا الخيار قد تبنته مجموعة صغيرة من رجال المرجعية الشيعية وبعض المتدينين المتطرفين . ولم تكن هذه المجموعة تمثل المجتمع الشيعي الأكبر الذي كان جله علمانيا وميالا إلى التوجه اليساري ، مثلما أنها لم تكن تمثل بالتأكيد باقي الشعب العراقي . ثم إن قاعدة العمليات المنظمة الوحيدة للحزب الشيوعي العراقي كانت في كردستان ، وكانت أضعف من الحزبين الكرديين المهيمنين كليهما ، أي الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي تسيطر عليه عائلة البرزاني ، والحزب الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني(١) .

لقد قمعت الانتفاضة بوحشية خصوصا في الجنوب ، حيث قدّر عدد القتلى ما

= ثلاث محافظات كردية) وانضمامها إلى جانب الكرد المتمردين . راجع مكية ، القسوة والصمت ، ٨٣-٨٤ . وللاطلاع على رؤية أكثر عناية بالتفاصيل عن الدور العسكري الكردي في الانتفاضة ، راجع السامرائي ، حطام البوابة الشرقية ، ٤٢٠-٤٢٥ .

(١) قبل عام ١٩٩١ ، لم يكن الحزب الشيوعي العراقي نشطًا بوجه خاص فيما يتعلق بالقيام بعمليات عسكرية ضد النظام البعثي . ورغم أن القاعدة المركزية ، وهي فصيل منشق عن الحزب الشيوعي العراقي ، قد حاولت تنظيم انتفاضة في الأهوار قرب ملتقى نهري دجلة والفرات إبان الستينات بقيادة عزيز الحاج حيدر الكردي الفيلي (شيعي) ، غير أن هذه الانتفاضة قد سحقها الجيش العراقي وأسر الحاج وباقي القادة . والحاج الذي التقيته في باريس ١٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٠ ، قدم لمعتقليه البعثيين معلومات عن زملائه المتآمرين قادت إلى اعتقالهم وإظهارهم على شاشة التلفاز للتبرؤ من أنشطته وشجبها . وبسبب ذلك كوفئ فيما بعد ليعين في منصب ممثل العراق لدى منظمة اليونسكو في باريس .

بين ٢٠,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ إنسان . وأطلقت صواريخ سكود والقذائف المدفعية على مدينة كربلاء ، وألقي القبض على الكثير من الشبان الشيعة الذين لم يرهم أحد بعد ذلك مرة أخرى[(١)] . وعقب الانتفاضة ، أخذ النظام بتجفيف الأهوار جنوب البلاد ، وهي واحدة من أقدم المحميات البيئية في العالم ، لمنع استغلالها كمأوى لمن يشنون حرب العصابات . وفي التسعينات من القرن الفائت ، وقعت بذلك واحدة من أخطر الجرائم البيئية في القرن العشرين ، حيث دمرت هذه المنطقة بكاملها[(٢)] . واشتد ، في غضون ذلك ، القمع البعثي مع إعدامات متكررة لضباط جيش كانوا يتهمون بالتآمر ضد النظام . ومع امتلاء السجون بما يتعدى طاقتها الاستيعابية ، شرع قصي صدام حسين ، الذي سيطر على جهاز أمن الدولة ، بتنفيذ سلسلة من «حملات تنظيف» السجون عام ١٩٩٧ ، حيث أعدم كل السجناء ممن حكموا بالسجن لمدة خمسة عشر عاما فأكثر لتقليل الاكتظاظ[(٣)] .

---

(١) أستند هنا إلى فيلم فيديو لميشيل وود وعنوانه حرب صدام الأخيرة (١٩٩٣) ، حيث تم إنتاج هذه الفيلم عقب الانتفاضة ، وكان نتيجة لتنقل متواصل من قبل وود عبر مناطق العراق العربية والكردية . ويزعم وود بأن هنالك العديد من صواريخ سكود التي أطلقت صوب كربلاء عندما كانت وحدات الحرس الجمهوري تقمع قوات التمرد .

(٢) للاطلاع على دراسة مفصلة لهجوم الدولة العراقية على الأهوار قرب شط العرب ، انظر الموقع الإلكتروني للمؤتمر الوطني العراقي www.inc.org.uk وقال لي هانترفون سبونيك - الذي استقال من منصبه كمندوب للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في العراق في ٣١ آذار من عام ٢٠٠٠ - في معرض الإشارة إلى ذلك ، أثناء محاضرة في جامعة برنستون عن آثار عقوبات الأمم المتحدة على العراق في ١٤ أيار ٢٠٠٠ ، أن الأهوار قد دمرت بالكامل . مع ذلك ، هنالك بعض الأدلة التي تشير إلى أن ثلث الأهوار يمكن أن تسترجع .

(٣) لمعرفة المزيد من التفصيلات عن هذه الحملة ، راجع ما يلي على الموقع الإلكتروني للمؤتمر الوطني العراقي : (إعدامات بالجملة في العراق) ، ١٢ كانون الأول ١٩٩٧ ، (إعدام أكثر من ٨٠٠ من عناصر المعارضة في العراق) ، (والمزيد من أسماء السجناء المعدومين) ، وكلاهما في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٧ . راجع أيضًا قائمة العراق (Iraqyahoogroups.com) ، وهي قائمة تراقب التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية في العراق : ٥ كانون الثاني ١٩٩٩ ، ٢٢ آذار ١٩٩٩ ، ١٣ نيسان ١٩٩٩ .

وبما أن المجاميع المنخرطة في الانتفاضة قد أدركت بأن أيا منها ليس بمقدوره إسقاط البعث بمفرده ، اضطرت المعارضة إلى التفاعل فيما بينها سياسيا ، ثم سرعان ما أدى الكفاح لإيجاد أرضية سياسية مشتركة إلى تكوين خطاب يتعدى نطاق الهدف المباشر للإطاحة بالبعث . فكيف سينشئ الشيوعيون والإسلاميون لغة مشتركة ليتحاوروا بواسطتها حول المستقبل السياسي للعراق؟ وكيف للشيعة أن يثقوا بأن السنة سيأخذون همومهم السياسية بجدية؟ وكيف سيضمن السنة أن الشيعة الذين سينالون السلطة في عراق ما بعد صدام لن يسعوا إلى الانتقام للمظالم التاريخية التي حاقت بهم؟ وكيف يمكن للأكراد التأكد بأنهم سيسيطرون أخيرا على سياستهم وتعليمهم وثقافتهم واقتصادهم؟ وهل سيحترم أعضاء الحزب الشيوعي العراقي والضباط من البعثيين السابقين ، الذين هم في المعارضة الآن المعايير الديمقراطية في عراق ما بعد صدام؟[1] وفي حين كانت هذه أسئلة صعبة ، غير أن حقيقة كون جماعات المعارضة قد تصدت لقضايا من قبيل النزعة الطائفية والديموقراطية والتعددية الثقافية والفيدرالية ، وإخضاع الدولة للإدارة المدنية بدل العسكرية ، فضلا عن مسائل العدالة الاجتماعية ، مثلت تغيرا هائلا في الخطاب السياسي العراقي . وبما أن نسبة مئوية كبيرة من المغتربين والمنفيين العراقيين ، التي تمثل بعضا من أرجح العقول في البلاد قد انخرطت في الخطاب الذي يتجاوز نطاق النظام الحالي ، فإن «حرب موقف» قد أخذت مداها بالكامل عند أواسط التسعينات[2] .

وقبل أن ننتقل إلى دراسة ذاكرة المعارضة العراقية المضادة وأدوار السياسة

---

(١) للاطلاع على تفصيلات المحاولات السابقة من قبل ضباط عراقيين في المنفى لتشكيل حركة معارضة خاصة بهم ، راجع مقال بإمكانية لا أساس لها يلتقي المنفيون العراقيون ، صحيفة نيويورك تايمز ، في ١٤ تموز ٢٠٠٢ .

(٢) لا يعني هذا بأية حال التقليل من أهمية مساهمات الجماعات المعارضة الأخرى وبخاصة الحزب الشيوعي العراقي قبل عام ١٩٩١ . فمجلة الحزب الشيوعي ، الثقافة الجديدة قدمت باستمرار انتقادات ذات بصيرة لكل أبعاد السياسات البعثية في الفترة التي كان فيها النظام متربعًا على عرش السلطة . وما هو مهم ، على أية حال ، هو أن المقاومة العراقية عقب ١٩٩١ باتت أوسع نطاقًا من المعارضة التي كانت موجودة قبل حرب الخليج في عام ١٩٩٠ .

بتفصيل أكبر، يستحسن أن نطرح السؤال التالي : ما الذي آل إليه الحال داخل العراق بعد قمع الانتفاضة؟ لقد فرض المجتمع الدولي على العراق بعضا من أقسى العقوبات التي فرضت على بلد من البلدان على الإطلاق . وكان للعقوبات تأثير كارثي على سكان العراق المدنيين، وخصوصا سكان المدن الذين يعتمدون على رواتبهم فضلا عن الشيعة في الجنوب . فمع تدهور قيمة الدينار العراقي على نحو مضطرب، باتت الرواتب لا تفي تماما بإعالة الأسر من الطبقات الاجتماعية الوسطى والعمالية . ولأن نظام الحصص الغذائية الحكومي لا يغطي إلا ما بين النصف إلى الثلثين من الاحتياجات الغذائية لعائلة نموذجية شهريا، اضطر الموظفون والعمال إلى البحث عن وظائف وأعمال إضافية . وباعت عائلات كثيرة العدد ممتلكاتها لشراء ما يكفي من الطعام لسد رمقها . وكان هنالك نقص في توفر الأدوية إلى درجة أنه حتى الأمراض البسيطة عادة ما أصبحت أمرًا خطيرا . فقبل حرب الخليج كان لدى العراق واحد من أكثر الأنظمة الطبية تقدما في الشرق الأوسط . ولكن سرعان ما انتشر الجدري والكوليرا اللذان سبق وأن اختفيا تماما . وارتفع معدل وفيات الأطفال الرضع . وافتقر الكثير من مدارس الأطفال إلى الكتب وأقلام الرصاص (لأن الرصاص كان من المواد المحظور استيرادها) ولم تكن أجهزة الحاسوب معروفة لدى الغالبية العظمى من الشباب العراقيين . بينما ازدهرت أحوال الأكراد وحدهم لأنهم ظلوا خارج سيطرة حكومة بغداد[1] .

في حين كان صدام وصفوته بعيدين كل البعد عن المعاناة واستفادوا من نظام العقوبات، حيث بنى صدام خلال التسعينات ما لا يقل عن ستة وعشرين قصرا جديدا على طول العراق وعرضه، مستخدما صخور المرمر المستورد ومواد البناء الأخرى باهظة الأثمان[2] . وأنشأ المسؤولون البعثيون تجارة واسعة للاستيراد والتصدير

---

(١) راجع، على سبيل المثال، مقالة ديفيد أكويلا لورينس في صحيفة كريستيان ساينس مونتير، في ٣ أيار ٢٠٠٠، والتي تتابع بالتفصيل التطور الاقتصادي للأكراد خلال السنوات الثلاث الماضية .

(٢) يروي سيد أبو الريش بأن المرمر الأزرق كان يستورد من الأرجنتين بكلفة ٣٠٠٠ دولار أمريكي إلى ٤٠٠٠ دولار أمريكي للمتر المربع في غمار أزمة مالية . صدام حسين وسياسة الانتقام (لندن : بلومزبري، ٢٠٠٠)، ٢٦٦ .

عبر السوق السوداء ، من خلال الأردن بشكل أساسي ، وعبر كردستان أيضا وصولا إلى تركيا والشام ، واستوردوا المواد المترفة للصفوة . وعادة ما كان النظام يدفع رسوما باهظة لتهريب النفط سرا عبر المياه الساحلية الإيرانية ومن خلال كردستان إلى شرق تركيا وإيران . كما كانت التكنولوجيا العسكرية أيضا تهرب إلى البلاد لإعادة بناء أنظمة التسلح العراقية كمنظومات الصواريخ الجديدة ، على سبيل المثال لا الحصر[١] . وكشفت الحفلات المسرفة التي كان النظام يقيمها التباين الهائل بين النخبة السياسية والشعب بأكمله ؛ إذ بينما كانت النخبة تتمتع بالبذخ والترف ، أخذت الطبقة الوسطى المحبطة على نحو متزايد تلجأ إلى الدين بشكل مطرد . ونتيجة لإدراك صدام لهذا التباين في سلوك كل من الطبقة الوسطى والنخبة ، زاد من استخدام الرموز الإسلامية لتدعيم صورته . وفي عام ١٩٩٥ عمد إلى إغلاق جميع النوادي الليلية والمراقص وحظر بيع الكحول علنا . ولمجابهة معدل الجريمة المرتفع ، فرض النظام «العقوبات الإسلامية» وبضمنها بتر يد السارق .[٢]

وفي حين كانت معنويات الملاك العسكري لما بعد حرب الخليج تكابد ما تكابده من جراء الرواتب المنخفضة والتجهيزات السيئة ، تم إنشاء وحدات عسكرية جديدة كانت تتمتع برواتب عالية وامتيازات واسعة من أجل حماية النظام . واستبدلت قوات الحرس الجمهوري المنتخبة في عام ١٩٩٢ بما يسمى بالفرقة الذهبية أو الحرس الجمهوري الخاص ، كما أنشئت وحدة عسكرية خاصة سميت بفدائيي صدام للدفاع عن الرئيس العراقي[٣] . ثم جرى تشكيل وحدة من الأطفال الصغار سميت بأشبال

---

(١) إن المقال الرئيسي في ١ تموز عام ٢٠٠٠ من طبعة صحيفة نيويورك تايمز ، وعنوانه (اختبارات الإطلاق تظهر أن العراق قد استأنف برنامج تصنيع الصواريخ) قد دل على أن العراق قد طور صاروخ الصمود البالستي ، والذي يمكن أن يحمل حشوات تقليدية أو كيماوية أو نووية . ومع أن مداه كان أقل من ٩٥ ميلاً ، غير أن الجنرال أنتوني زيني ادعى بأن التقنية المطورة في هذا الصاروخ بإمكانها أن تتحول بسهولة إلى صاروخ ذي مدى أبعد .

(٢) للاطلاع على صور الهاربين من الجيش العراقي والسراق المدانين الذين تعرضوا لهذه العقوبات ، انظر الموقع الإلكتروني للمؤتمر الوطني العراقي ، www.inc.uk

(٣) الفدائي بهذا الوصف هو الشخص الذي يمكن أن يضحي بحياته من أجل صدام .

صدام وكانت تدرب على استخدام الأسلحة وعلى أن تصبح شديدة الولاء لصدام وللبعث[1] . وعقب محاولة اغتيال عدي في شهر كانون الأول من عام ١٩٩٦ ، أصبحت القوات الأمنية تحت سيطرة قصي ، الابن الأصغر لصدام حسين ووريثه على سدة الحكم على ما يبدو .

إن استمرار عمليات حصر السلطة بأيدي عائلة صدام المباشرة قد عزز الانقسامات داخل النظام ، إذ بعد أن أطاح صدام بكل خصومه المحتملين ضمن صفوف حزب البعث وأعدمهم في عام ١٩٧٩ ، راح يعتمد على أشقائه من جهة أمه ، فوضع برزان التكريتي على رئاسة دائرة المخابرات العامة ، والسبعاوي على إدارة مديرية الأمن العامة ، وعين وطبان وزيرا للداخلية . كما أن زواج حسين كامل من رغد ابنة صدام في عام ١٩٨٤ أحدث توترا شديدا بين صدام وإخوته غير الأشقاء ؛ لأن برزان رغب في أن تتزوج رغد أحد أولاده ، خشية من أن يؤدي زواجها من حسين كامل إلى تضاؤل سلطته . وتنامى الصدع بينهما إلى أن طرده صدام أخيرا من رئاسة المخابرات العامة وأبعده إلى خارج البلاد[2] . وفي غضون ذلك ، إن حسين كامل الذي كان متطوعا في الجيش العراقي ومن ثم سائقا في الموكب الرئاسي لصدام حسين ، كان يرفع من قبل الرئيس العراقي من ملازم ثان إلى رتبة ملازم أول عام ١٩٧٩ ، وإلى رتبة نقيب عام ١٩٨٢ ، إلى أن أصبح من بعد ذلك وزيرا لهيئة جديدة ضمت وزارة الصناعة والتصنيع العسكري[3] . واكتسب حسين كامل سمعة سيئة لكونه شديد الجشع ، ولأنه كان يصر على أخذ عمولات على كل صفقات تسليح القوات العراقية[4] .

وفي أواسط عقد التسعينات ، حان دور عدي لتوسيع سلطته على حساب باقي أعضاء «دولة حزب الأسرة» . كما شاع استياء خطير في العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥

---

(١) مجلة ألف باء ، ١٥ تموز ١٩٩٩ . راجع أيضًا دورة جديدة لأشبال صدام ، صحيفة الحياة ، ٢٣ حزيران عام ٢٠٠٢ .

(٢) أبو الريش ، صدام حسين ، ٢٣٥ .

(٣) السامرائي ، حطام البوابة ، ٤٧٠ .

(٤) أبو الريش ، صدام حسين ، ٢٦٦ .

مثلما يبدو واضحا من خلال عدد من حوادث تفجيرات القنابل في بغداد . وبات للعشائر الموالية سابقا ردات فعل تجاه التدهور الاقتصادي المستمر ، حيث أن اللواء محمد مظلوم الدليمي ، وهو أحد أكثر الشخصيات اعتبارا لدى قبيلة الدليم القوية التي تتمركز في الرمادي غرب الفرات ، ألقي القبض عليه أوائل عام ١٩٩٥ واتهم بالتآمر على النظام . وعندما أعيدت جثته إلى عائلته في شهر آيار ١٩٩٥ وكانت آثار التعذيب بادية عليها ، اندلعت أعمال شغب وعصيان حتى استدعت الحاجة إرسال وحدات عسكرية خاصة لقمعها[١] . فاستغل عدي هذا الحادث لانتقاد وطبان وسبعاوي لعجزهما عن توقع العصيان . وطرد وطبان من منصبه كوزير للداخلية في ذات الشهر . وسبق لبرزان الذي حقق مع المتآمرين المزعومين ضد صدام وحاكمهم في ١٩٧٩ أن فقد تأثيره بعد إرساله عام ١٩٩٣ إلى جنيف ، حيث أصبح- ويا للعجب!- ممثل العراق في منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هناك . وفي شهر آب من عام ١٩٩٥ ، وفي نوبة غضب لعدي من عمه وطبان الذي كان قد تكلم عنه بسوء ، انفجر ابن صدام البكر منفعلا أثناء حفلة ورشق القاعة كلها بالرصاص ، فأصيب عمه وطبان بجروح خطيرة في ساقه مما أدى إلى بترها ، فضلا عن مصرع عدد من الراقصات الغجريات من جراء تهور عدي غير المنضبط[٢] . وفي عام ١٩٩٨ ونتيجة لعدم رضى عدي عن السماح لبرزان بالاحتفاظ بمنصب تمثيلي عالي المقام ، قام باستبداله على نحو فظ بأحد أتباعه ، والذي لم يكن سوى موظف بسيط من موظفي المكتب الرئاسي في بغداد[٣] .

وعلى الرغم من توجه نظام صدام الإسلامي على ما يفترض خلال هذه الفترة (مثلما كان جليا في الحظر المفروض على تقديم المشروبات علنا في عام ١٩٩٥) ، شرع الرئيس العراقي بمحاكاة سلوك عدي المنحل ، حيث أن علاقته الغرامية إبان الثمانينات مع طبيبة العيون الشهيرة ، سميرة الشاهبندر ، أدت إلى إثارة احتجاجات

(١) كوكبيرن وكوكبيرن ، الخارج من الرماد ، ١٦٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) راجع جهاد سليم ، هل ينضم برزان التكريتي إلى المعارضة العراقية؟ الوطن العربي ، ١٠ تشرين الأول ١٩٩٨ ، ٢٤-٢٦ .

غاضبة من زوجته ساجدة بعد أن تزوج هذه الطبيبة ورزق منها بابنه الثالث الذي أطلق عليه اسم علي . وخلال حفلة عشاء أقيمت في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٨٨ على شرف سوزان مبارك ، عقيلة الرئيس المصري حسني مبارك ، انفجر عدي غاضبا وقتل حارس صدام الشخصي المدعو كامل حنا ججو[١] ، حيث استشاط عدي غضبا من ججو الذي كان مسؤولا عن الترتيب والإعداد للكثير من الاتصالات الجنسية لصدام مع سميرة الشاهبندر ونساء أخريات ، وكان عدي خائفا من أن يهدد زواج صدام الثاني موقعه في تركيبة النظام . وتفاقمت هذه المشاعر لأن الشاهبندر كانت من عائلة بغدادية بارزة وعريقة اتسمت علاقة عائلة صدام معها بالود والكراهية في الوقت ذاته .

وتلت الميلودراما هذا العنف عندما أخذ عدي جرعة زائدة من الأقراص المنومة . وهدد صدام بمحاكمته على جريمة القتل التي ارتكبها بعد مواجهته له في المستشفى . ثم جرد عدي من مسؤولياته الحكومية ونفي إلى سويسرا . وفي أعقاب تعبئة حملة صحفية لصالحه عام ١٩٨٩ ، أعيد عدي إلى منصبه كرئيس للجنة الأولمبية العراقية ، وهي المنظمة التي استمر باستغلالها لبناء قوته السياسية والاقتصادية على نحو خاص . كما أصبح رئيسا لاتحاد الصحفيين العراقيين كتمهيد لتأسيس جريدة بابل الخاصة به عام ١٩٩٠ . ولكن سلوكه الشاذ استمر وبضمنه التعرض للنساء الصغيرات في السن ، واغتصابهن سواء في النوادي أو المطاعم ، حيث بذل جهودا استثنائية لإذلال العائلات العراقية التقليدية وإضعافها اقتصاديا[٢] . إن سلوك عدي الذي انحدر إلى مستوى مرضيّ قد خلق عددا لا يحصى من الأعداء للنظام . وكان مؤشرا على المدى الذي بلغته المنظومة السياسية العراقية بالتشخصن أواسط التسعينات على نحو أكثر مما كانت عليه إبان سبعينات وثمانينات القرن الفائت . كما كان هذا السلوك مؤشرا أيضا على أن هذه المنظومة السياسية قد أصبحت أقل خضوعا لأي «قواعد لعبة» مشتركة ، قياسا بما كانت عليه الحال في السبعينات

---

(١) كوكبيرن ، الخارج من الرماد ، ١٥٣-١٥٤ .

(٢) فالح عبدالجبار ، من دولة الحزب الوحيد إلى دولة حزب الأسرة ، الثقافة الجديدة ٢٦٧ (كانون الأول ١٩٩٥- كانون الثاني / شباط ١٩٩٦) : ٦-٢٨ .

والثمانينات . والمؤشر الأخر على الحالة المرضية أو غير السوية للسلطة في عراق ما بعد حرب الخليج كان يتمثل في سلوك عدي في الميادين الثقافية والألعاب الرياضية ؛ إذ بعد تعيينه رئيسا لنادي الرشيد الرياضي ، وهو أحد أندية الصدارة في لعبة كرة القدم ، كان عدي يمعن في إذلال وحتى تعذيب اللاعبين الذين يعجزون عن اللعب بشكل جيد(١) . ومن الناحية الثقافية ، أوهم عدي نفسه بأنه باحث في الشؤون الدولية . وكان يراد من صحيفتيه ، بابل اليومية والمصور العربي الأسبوعية ، أن تضفيا عليه اعتبارا ثقافيا فضلا عن منصبه كرئيس لاتحاد الصحفيين العراقيين . وفي عام ١٩٩٨ أكمل مناقشة أطروحة دكتوراه في كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة بغداد . وكانت تتعلق بالأثر المستقبلي للعولمة على النظام السياسي الدولي(٢) ، حيث منحت هذه الأطروحة أعلى الدرجات وجرت لها على ما يزعم مناقشة إبداعية على المستوى التحليلي للسياسة العالمية المعاصرة . ثم نشرت على شبكة الإنترنت حتى يتسنى لغير العراقيين الاستفادة من تبصراتها المزعومة(٣) . ووفقا لكل الحسابات ، لم يكن عدي قد أكمل سنته التحضيرية مثلما لم تكن هذه الأطروحة مميزة(٤) . لكن تفاصيل سلوك عدي الشاذ والذي يمتاز بالتركيز على الأنا

---

(١) إن شرار حيدر محمد الحديثي ، أحد أكثر لاعبي العراق شهرة ، قد تعرض للسجن وضرب على قدميه وسحب على الحصى ليرمى في مياه آسنة لكي تلتهب جروحه ، وذلك في أعقاب خسارة العراق للعبة كرة قدم ذات أهمية . جون سواين ، لعب غير مشروع - إنها حياة كالحة ، صانداي تايمز (لندن) ، ١٥ آب ١٩٩٩ .

(٢) راجع الصحيفة العراقية ، الاتحاد ، ١ كانون الأول ١٩٨٨ ، وفيها صورة يظهر فيها عدي مع صدام بعد مناقشة أطروحة الدكتوراه . والتعليق على الصورة يشير إلى أن دفاع عدي عن رسالته استمر خمس ساعات نظرًا لعمق أفكار عدي ولاهتمام الجمهور بأفكاره . ولا حاجة للقول بأنه قد نال أعلى درجة في التقييم (امتياز) عن رسالته الجامعية . كما يجدر الانتباه إلى أن ناشر الصحيفة هو عدي نفسه .

(٣) الموقع الالكتروني مثلما كان في السابق هو : www.index.com.jo/irqtoday/

(٤) تعرض أحد أساتذة عدي في الجامعة إلى التعذيب لأنه لم يمنحه أعلى التقييمات عند تخرجه عام ١٩٨٤ . راجع أبو الريش ، صدام حسين ، ٢٣٦ .

ليست بالعنصر الأساسي . ومن ناحية أخرى ، ولكونه واحدا من بين أكثر رجالات النظام تأثيرا ، كان عدي يمثّل فضلا عن قصي الوريث المحتمل لصدام نذير شؤم على مستقبل النظام البعثي .

وفي أواسط التسعينات تفاقمت التوترات بين حسين كامل- الذي كان والده ابن عم لصدام- وعدي الذي استاء منه بسبب نفوذه وتأثيره الاقتصادي على هيئة التصنيع العسكري للعراق . كما أن تعيين حسين كامل في منصب حساس كوزير للصناعات العسكرية قد أظهر حكم صدام الضعيف إلى حد بعيد على الأشخاص . وذلك لأن هذا الرجل كان محدود التعليم وليست لديه خبرة اقتصادية ، ويفتقر إلى أية خلفية سياسية بصرف النظر عن تأسيسه لجهاز الأمن الخاص الذي صمم لحماية صدام عقب محاولة اغتياله أواسط الثمانينات . كما كان حسين كامل مسؤولا عن توسيع الحرس الجمهوري خلال الحرب العراقية الإيرانية ، ورفع إلى مرتبة فريق في عام ١٩٨٨ . وشن خلال الانتفاضة هجوما مضادا ناجحا على كربلاء . وفضلا عن الامتعاض من تسلقه السريع للسلطة والذي يعود بمجمله إلى زواجه من رغد ، ابنة صدام المفضلة ، كان هذا الرجل معروفا بكونه فاسد الذمة إلى حد كبير . ونتيجة لحنقه على عدي وخشيته من تهجماته عليه ، خصوصا عقب إطلاقه النار على عمه وطبان إبراهيم ، عمد حسين وأخوه صدام كامل مع زوجتيهما رغد ورنا إلى الفرار صوب الأردن مرتدّين على النظام البعثي في آب ١٩٩٥ . ويبدو أن حسين كامل كان يتوقع أن يتسبب ارتداده بحدوث انقلاب قد ينجم عنه تسلمه لقيادة البلاد .

وما من شك أن ارتداد حسين كامل قد عزز من إمكانية حصول محاولة انقلاب محتملة ضد صدام ؛ إذ حالما أفشى حسين كامل بمعلومات هامة عن برنامج الأسلحة السرية المتواصل للعراق إلى اليونسكوم ، وهي لجنة معينة لمراقبة تدمير العراق لما بحوزته من أسلحة الدمار الشامل ، اعتقد الكثير من المراقبين بأن البعث قد يواجه انهيارا وشيكا . ولكن لم تحدث محاولات انقلابية رغم نداءات حسين كامل للإطاحة بصدام . وبعد أن أقام حسين كامل في عمان بضعة أشهر ، ومن جرّاء سلوكه الشاذ الذي أصبح يشكل على نحو متزايد مشكلة سياسية للحكومة الأردنية ، وتحت إلحاح من الزوجتين رغد ورنا ومع وعد صدام بعدم الانتقام ، عاد حسين كامل وبطانته إلى العراق في شهر شباط من عام ١٩٩٦ .

وعلى الرغم من أن صدام قد برّ بوعده ، إلا أن علي الكيمياوي ، وجيه آل المجيد ، طالب بالانتقام لغسل العار واسترداد شرف عائلته . وطبقا للتقليد العشائري ، أرسلت أسلحة إلى حسين وصدام كامل في المنزل الذي يوجدان فيه على أطراف بغداد لضمان «منازلة عادلة» . وتم جلب أفراد من العشيرة وعدد من أعضاء حزب البعث بباصات صغيرة كمراقبين ، حيث بدأ الهجوم على الأخوين كامل بعد الفجر مباشرة ، وبعد ثلاثين ساعة من تبادل إطلاق النار ، تمكن المهاجمون من القضاء عليهما . واحتفظ صدام بشريط فيديو يصور الحدث بأكمله كتحذير للآخرين ممن قد تساورهم فكرة خيانة النظام . وتبعا للعرف العشائري ، أعلن علي الكيمياوي بأنه قد تم الانتقام لشرف آل المجيد(١) .

وفي عام ١٩٨٢ ، هاجمت فرقة اغتيالات صغيرة تابعة لحزب الدعوة موكب سيارات صدام عندما كان يمر عبر قرية الدجيل التابعة لقضاء بلد ، فقتل أثناء ذلك عدد من ضباط أمن الموكب . وفر من ارتكبوا هذه المحاولة ولم يلق عليهم القبض على الإطلاق . لكن قرية الدجيل سويت بالأرض وجرفت بساتينها ونقل ساكنوها إلى منفى داخل البلاد . وكانت تلك هي المرة الأخيرة التي تجول فيها صدام بموكب علني في شوارع البلاد(٢) . وتسربت أنباء عن محاولات اغتيال أخرى جرت عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣(٣) . ومن ناحية أخرى ، تسبب تطاول برزان على عدي صدام حسين في عام ١٩٩٦ بقلق ومخاوف كبيرة . وبينما كان عدي ذاهبا بسيارته إلى حفلة مسائية في يوم ١٢ كانون الأول ١٩٩٦ ، وتحديدا في حي المنصور ببغداد مأوى العديد من المسؤولين البعثيين رفيعي المستوى ، جرت مباغتته أثناء توقف موكبه المؤلف من ثلاث سيارات من نوع مرسيدس ليموزين بيضاء اللون عند تقاطع شوارع رئيسية من قبل مهاجمين اثنين بأسلحة رشاشة . وتسبب الهجوم المسلح عليه بإصابته بشلل جزئي

---

(١) المصدر نفسه ، ٣٣٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٢١ . ويبين أبو الريش «بأن هذه كانت نهاية صدام ذي الشعبية» ، لأنه بعد زيارة الدجيل لم يقم بزيارة مرتجلة إلى أي مكان آخر . ولا بد أن هذا الأمر قد وجه إليه ضربة قوية – لأنه كان يستمتع بتلك الزيارات وبالتواصل مع الشعب في أحاديث تلقائية .

(٣) المصدر نفسه ، ٣٢٥ .

مع عدم القدرة على المشي إلا بالاستعانة بعصا للتوكأ . ومع أنه لم يتم العثور على من ارتكبوا هذه المحاولة ، ولكن يعتقد بأن المهاجمين كانا من منافسي عدي الذين كانوا متمضين من إمبراطوريته الاقتصادية وحظوظه السياسية المتصاعدة . وفي الواقع ، هنالك جماعة تطلق على نفسها اسم النهضة ، وهي مؤلفة من شبان عراقيين محترفين لديهم اطلاع على تكتيكات حرب العصابات في مدن أمريكا اللاتينية . لذا يرجح بأن هذه الجماعة هي التي قامت بعملية الاغتيال[1] .

ومع ازدياد وتيرة العنف ، أخذ صدام يعزف عن الظهور العلني ، وأصبح ممسوسا بسلامته الشخصية ؛ لدرجة أنه قد زاد من عدد أفراد حمايته ليبلغ ثمانية أضعاف ما كان عليه . وكان القصد من وراء ذلك أن يبدو- ويا للغرابة!- وكأنه موجود في أكثر من مكان واحد في الوقت ذاته . حيث أن تشييد الكثير من القصور الجديدة لا يعود إلى مجرد الهوس الأنوي المفرط ، ولكنه كان يعكس المخاوف الأمنية لأنه لم يعد أحد يعرف في أي قصر ينام الرئيس[2] . كما يغير صدام باستمرار خططه في اللحظة الأخيرة لكي لا تعلم إلا قلة من المسؤولين ، إذا ما كان لأحدهم أن يعلم بالفعل ، بمسار تحركاته اليومية . ولقد طلب صدام ، في إحدى المرات ، من وزرائه أن يجلبوا معهم معاطف ثقيلة للذهاب إلى الشمال للقيام بمهام رسمية ، ولكن عندما جاءوا أخذهم إلى الجنوب بدلا من ذلك . فصدام على هذا النحو يختلف اختلافا جليا عن ذلك الرئيس الذي رأيته من على شاشة التلفاز مساء يوم ٢٠ جزيران ١٩٨٠ عندما كان يزور ، وهو على سجيته ، منازل نساء طاعنات في السن متلفعات بسواد عباءاتهن ليسألهن فيما إذا كن قد أدلين بأصواتهن ذلك اليوم لانتخاب أعضاء المجلس الوطني . ومن الواضح أن الانشغال بمحاولات الاغتيال صارت له الأولية في ذهن صدام وغيره من المسؤولين البارزين ، وعلى نحو مختلف عما كانت عليه الحال قبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية .

إن هذه التطورات قد شكلت الخلفية التي بدت عليها بنية الدولة العراقية خلال

---

(١) كوكبيرن كوكبيرن ، الخارج من الرماد ، ٢٥١-٢٥٣ . ومن الجلي أن عدي لم يقتل لأنه لم يكن وراء المقود ، بل كان جالسًا في المقعد الأمامي على خلاف ما هو معتاد في أغلب الليالي .

(١) أبو الريش ، صدام حسين ، ٢٦٦ .

حقبة ما بعد حرب الخليج ، حيث تفاقمت الشروخ داخل النظام من جراء تعيين قادة غير مؤهلين ومعاقين نفسيا لإدارة البلاد ، وبفعل تبذير موارد الدولة ، ووضع التخصيصات المالية السرية تحت أيدي المسؤولين الفاسدين ، بالإضافة إلى ما نجم عن تكتيكات سياسة فرق تسد التي كان يستخدمها صدام . كما أن عجز الدولة عن تطوير أية آليات مؤسساتية للفصل بين الخلافات الشخصية والسياسية ووضعها لابني صدام فوق القانون ، كانتا تمثلان استراتيجية سياسية فاشلة بميل متأصل صوب إشاعة عدم الاستقرار . ثم إن ازدياد عدد الجهات الأمنية بكثرة في ظل اختلاط السلطات القضائية وتفويض السلطات على نحو غير محدد ، أدى إلى تقليص فاعليتها بدلا من زيادة هذه الفاعلية لقمع الخروج على النظام ومخالفته . وفي الحقيقة ، إن تجهيز واحدة من هذه الجهات الأمنية أو أكثر بشهادات أو تقارير مزيفة قد أصبح آلية معروفة للقضاء على الخصوم ؛ أو حتى للانتقام لمجرد استخفاف شخصي بسيط[١] . بالإضافة إلى ذلك ، إن اللجوء إلى استخدام العنف غير المبرر ـ وبضمنه اغتيال وإعدام أي شخص يشك بعدم ولائه أو بكرهه لصدام أو أبنائه أو أقربائه المقربين – أتى على الكثير من الموظفين من ذوي الكفاءة والإخلاص[٢] . ومثلما لاحظ أبو الريش على نحو نافذ البصيرة ، فإن التكارتة قد عانوا على نحو متفاوت على يدي نظام صدام ؛ لأن أكثرهم كانوا يشغلون مناصب عسكرية أو

---

(١) وكذلك كان مصير رفعت الجادرجي – ابن كامل الجادرجي ، الرئيس السابق للحزب الوطني الديمقراطي – الذي عمل لصدام كمستشار للتخطيط العمراني للعامين ١٩٨١ و١٩٨٢ . وقبل تسلمه لهذا المنصب ، كان الجادرجي في سجن أبو غريب سيء الصيت بسبب الاستياء من والده من قبل حارس أمن سابق في مطار صدام قد أصبح بعد ذلك مسؤولاً بعثيًا . ، حيث أن هذا الحارس الأمني الذي شعر بأن والد الجادرجي قد أهانه لأنه امتنع عن إلقاء التحية عليه في المطار ، قام باختلاق قصة مفبركة أدت برفعت الجادرجي إلى السجن إلى أن أطلق سراحه صدام لكي يساعده على تنفيذ مشروع تطوير عمراني ضخم في بغداد . مقابلة مع رفعت الجادرجي ، سيري ، إنجلترا ، ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٠ .

(٢) وإحدى هذه الشخصيات كان المدير السابق للأمن العام ، فاضل البراك (التكريتي) الذي ميز نفسه بمطاردة واصطياد أعضاء حزب الدعوة خلال الثمانينات . السامرائي ، حطام البوابة ، ١٩٢-١٩٣ .

سياسية حساسة[1] . وخسرت نتيجة لذلك مهارات العديد من ضباط الجيش الممتازين مما قوض فاعلية القوة العسكرية . وبما أن الكثير من أولئك الذين قتلوا كانوا من عشائر كبيرة ، فإن صدام وولديه قد خلقوا لهم العديد من الأعداء الأقوياء .

وتبدى انحدار النظام على نحو أكثر وضوحا ، ربما ، في العودة إلى تقديم النزعة العشائرية كأساس للحكم البعثي . فعندما استولى البعث على السلطة ، تعهد باجتثاث النزعة العشائرية التي كان يدينها باعتبارها أثرا رجعيا من الآثار المتبقية للإمبريالية[2] . ومع ذلك ، ظلت العشائرية على الدوام مكونا جوهريا للحكم البعثي . وردة الفعل الخشنة للدولة تجاه أي نقاش علني بخصوص هذه المسألة خلال السبعينات كانت مؤشرا على حساسيتها ؛ لذا منع كتاب عشائر العراق لعباس العزاوي بأجزائه الأربعة من التداول . ومع ذلك ، كانت الموضوعات المتعلقة بالعشائرية جزءً من الإنتاج الثقافي للدولة على الدوام ، سواء في تأكيدها على مفهوم البطولة أم الفروسية أم الشقاوة في مجلات كمجلة التراث الشعبي أو في دراسات مثل دراسة نوري القيسي للتراث العشائري العربي قبل الإسلام في كتابه الشعر والتاريخ . وفي أواسط الثمانينات ، أصبحت الكتب المتعلقة بالعشائر متوفرة بيسر في مكتبات بغداد[3] .

---

(1) أبو الريش ، صدام حسين ، ٣٢٨ .

(2) للاطلاع على دراسة لهذا التطور ، راجع المقال الممتاز لأماتزيا بارام ، العشائرية الجديدة في العراق : السياسة العشائرية لصدام حسين ، المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية ٢٩ (١٩٩٧) : ١-٣١ ؛ وانظر أيضًا المداخلة المرهفة والأكثر حداثة لفالح عبدالجبار ، الشيوخ والأيديولوجيون : اجتثاث العشائرية وإحيائها مرة أخرى في العراق ، ١٩٨٦-١٩٨٨ ، تقرير الشرق الأوسط ٢١٥ ، ٣٠ ، عدد ٢ (صيف ٢٠٠٠) : ٢٨-٣١ ، ٤٨ .

(3) انظر ، على سبيل المثال ، دراسة فرحان أحمد سعيد ، آل ربيعة الطائيون (بيروت : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٨٣) . وتؤكد هذه الدراسة على الحاجة إلى إعادة دراسة التاريخ العشائري الذي يؤكد المؤلف بأنه عرضة للتجاهل مع أنه قد كان سابقا للإسلام (٥ ، ٧) . ومن المثير للانتباه ، أن الغلاف الورقي لجلد الكتاب يؤكد على سيرة المؤلف المديدة كمحام ومسؤول في سلك الشرطة ، وبما يشي بأن هذه الدراسة قد كتبها شخص يعتبره البعث موثوقًا به من الناحية السياسية .

ويعتبر البعث أن القيم العشائرية نافعة على الدوام لتجسير هوة الانقسام بين مجموعات العراق الأثنية المختلفة لأن كلا من الشيعة العرب بشكل خاص(الذين اهتدوا مؤخرا إلى المذهب الشيعي كما يبين النقاش) والسنة العرب يمكن أن يرتبطوا بتلك القيم[١] . وخلال الانتفاضة ، قتل الكثير من المسؤولين البعثيين وخصوصا في الجنوب . وعلى منوال ما درجت عليه الدولة الملكية في العراق ، أعاد صدام تأهيل العشائرية من جديد أوائل التسعينات ، من خلال دعوة شيوخ العشائر للعمل كموظفين حكوميين قرويين بدلا من أعضاء حزب البعث . ولكون شيوخ بعض العشائر لم يعد لهم وجود ، كان صدام يستدعي أشخاصا من بين ذريتهم وأقربائهم لكي ينصبهم شيوخا محل أسلافهم . وبذلك كان يحاول إعادة صياغة شكل من أشكال منظومة اجتماعية لم يعد لها وجود يذكر إلى حد بعيد . وعادت الحياة الريفية إلى ما كانت عليه عندما أعطى الشيوخ التفويض المطلق لمعاملة الفلاحين المحليين بالمعاملة نفسها التي كانوا يتلقونها في ظل الحكم الملكي . ومع أن صدام لم يكن يشجع على استخدام الألقاب العشائرية خلال السبعينات ، إلا أنه بات يشجع على استخدامها بحيث أنه كان يسأل أفراد الجيش عن أنسابهم العشائرية عندما كان يزور القواعد العسكرية[٢] .

لقد ترافقت عودة التوجه العشائري مع تحول حزب البعث في السبعينات والثمانينات من تنظيم يهيمن عليه ضباط الجيش والحزبيون المتمرسون والمثقفون إلى تنظيم تتربع على قمته عائلة صدام ، وتليها طبقة متوسطة دنيا ذات أساس ريفي وعشائري . فصدام نفسه لم يكن أبدًا يشعر بالارتياح من الجناح اليساري للحزب أو من ايديولوجييه (الحضريين) التقليديين . إذ إن جيشا وحزبا مطواعين لا يخدمان أهداف صدام حسب ، بل إنهما يعكسان أيضا تشكيلة سياسية يشعر بتقارب ثقافي معها ، طالما أن الحزب والنظام صارا يعكسان الآن خلفيته العشائرية

---

(١) للاطلاع على تطور المجتمع الشيعي في العراق خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، راجع الدراسة الممتازة من قبل إسحاق نقاش ، شيعة العراق (برنستون : نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٩٤) .

(٢) بارام ، العشائرية الجديدة في العراق ، ٦ .

والريفية[1] ، في حين أن الطبقات الوسطى الحضرية التي تعتبر العشائر والعشائرية من مخلفات منظومة اجتماعية وسياسية عفى عليها الزمن ، كانت تنظر إلى هذه التطورات بوجه عبوس . فضلا عن ذلك ، أدى تعزيز الدولة للقوة العشائرية إلى العنف المتزايد ، وهو ما حذّر منه حصراً عالم الاجتماع العراقي ذائع الصيت الدكتور علي الوردي قبل وفاته بوقت قصير عام ١٩٩٥[2] .

فكيف تستخدم الدولة تطويع الذاكرة التاريخية لمعالجة هذه المتناقضات؟ على الرغم من جهود النظام لإخفاء كل من وحشيته المتزايدة إبان وبعد الانتفاضة وهوسه بالتكتم ، إلا أن أفعاله الداخلية ويا للمفارقة! كانت متاحة لتفحص الناس على نحو غير مسبوق ، حيث أن المنازعات الشديدة وبضمنها مشاجرات صدام مع إخوانه غير الأشقاء ، واحتجاجات ساجدة العلنية على علاقة صدام الغرامية بسميرة الشاهبندر وزواجه منها ، وقتل عدي لكامل ججو ، وإصابته الخطرة لوطبان إبراهيم ، واعتقال عدي قبل إرساله إلى المنفى لفترة قصيرة في سويسرا والتشهير العلني في الصحافة عام ١٩٨٨ ، وارتداد وفرار الأخوين حسين وصدام كامل إلى الأردن ومقتلهما عقب عودتهما للعراق ، ونجاة عدي من محاولة اغتيال كادت تودي بحياته ، كلها تعطي صورا عن حرب عصابات وصراع عشائري أكثر مما تعكس صورا عن دولة – أمة حديثة تقوم بوظيفتها . فلقد أعاقت هذه الحوادث جهود الدولة لإعادة بناء الذاكرة التاريخية عقب حرب الخليج والانتفاضة . وتبددت أية أهداف شامخة حاولت الدولة صياغتها على أرض الوقائع السياسية الرخيصة ؛ لذا فإن قرار صدام لبناء قاعدة سلطته على أساس محاباة الأقارب والعشائرية والطائفية تضمن دفع ثمن باهظ .

وحتى لو لم يكن النظام البعثي عرضة للسلوك العنيف والشاذ ، غير أن التلاعب

---

(١) للاطلاع على تحليل لتحول مجلس قيادة الثورة وحزب البعث من خط قديم لضباط الجيش ومثقفي وأعضاء الحزب إلى مسؤولين ريفيين من أسفل الطبقة الوسطى ، راجع أماتزيا بارام ، النخبة السياسية الحاكمة في عراق بعثي ، ١٩٦٨-١٩٨٦ . الملامح المتغيرة لصورة جانبية جمعية ، المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية ، ٢١ (١٩٨٦) .

(٢) هنالك تحليل لوجهة نظر الوردي في كتاب علي الوردي في الطبيعة البشرية : تقديم سعد البزاز (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦) ، والذي تجري مناقشته أدناه .

بالإنتاج الثقافي لتحقيق غايات سياسية خلال التسعينات كان أمرا بالغ الصعوبة . فمن جهة أولى ، منعت العقوبات الدولية النظام من القدرة على الحفاظ على مستوى الإنتاج الثقافي الذي كان عليه إبان السبعينات والثمانينات . وعلى سبيل المثال ، استلمت في عام ١٩٩٣ مجموعة من الإصدارات بعثها لي زميل عراقي من بغداد . وبالكاد تمكنت من قراءة الأختام على الرزمة البريدية ، وكانت المطبوعات ذاتها رديئة النوعية وصغيرة الحجم ، إذا ما قورنت بوجه خاص بالإصدارات كبيرة الحجم وحسنة المظهر قبل حرب الخليج . ويبدو أنها لم تكن معنية بالتأثير في جمهور مستهدف . كما أن النقص في مادة الورق قد حد أيضا من حجم الصحف ونوعيتها . فكانت ورقة الدينار العراقي خفيفة وسيئة الطباعة وليس من العسير تزويرها . كما أن عدم قدرة الدولة على مواصلة سياساتها السابقة للإنتاج الثقافي ، يؤكد على المدى الذي كانت فيه سلطتها تستند إلى الثروة النفطية[1] . ومع أن نوعية المطبوعات قد تحسنت نوعا ما عند عام ٢٠٠٢ ، إلا أن البنية التحتية الثقافية للدولة كانت لا تزال على حالها .

وثمة مقالة عنوانها «تأثير الحصار على الثقافة والتعليم في العراق ومجابهته» نشرت في عدد تموز/ آب ١٩٩٤ من مجلة آفاق عربية ، وهي تلقي بالضوء على أثر العقوبات على قدرة الدولة على تطويع الذاكرة التاريخية ، حيث يقدم فيها رياض حميد الدباغ ، وهو تدريسي في الجامعة المستنصرية ، معلومات تشير إلى أن عدد الإصدارات المنشورة سنويا لجميع المطبوعات التي ترعاها الدولة قد تقلص إلى ما بين النصف إلى الثلثين . وتقلص بالمثل إلى حد النصف تقريبا عدد النسخ والصفحات

---

(١) وبهذا المعنى ، من الجدي الحديث عن الاقتصاد السياسي للإنتاج الثقافي ؛ لأن مسعى الدولة لتطويع الذاكرة التاريخية يعتمد بوضوح على الموارد المتوفرة تحت تصرفها ، حيث أن نظام عبدالناصر في مصر وعقب ثورة ١٩٥٢ أنشأ وزارة الإرشاد التي استخدمها نظام عبدالكريم قاسم كنموذج لبناء وزارته المناظرة ، وأخذ يبذل الجهود لإعادة بناء فهم للماضي . وإحدى نتائج هذه الجهود كانت سلسلة اخترنا لك ، وهي سلسلة من الكتب الصغيرة عن المواضيع التاريخية والثقافية ، والتي يبدو أن حزب البعث قد احتذاها حذو الحافر للحافر في الموسوعة الصغيرة التي بلغت ١٢٩ إصدارًا مع قدوم عام ١٩٨٣ . وعلى أية حال ، لم تتوفر لمصر الموارد نفسها التي توفرت للعراق ، وخصوصًا الثروة النفطية لإقامة المنظومة نفسها للإنتاج الثقافي .

لكل إصدار . كما توقفت عن الصدور مجلة الطليعة الأدبية المخصصة للكتاب الشباب . في حين أن مجلة التراث الشعبي الأكثر شعبية قد انحدر توزيعها من ١٥,٠٠٠ نسخة شهريًا في ١٩٧٧ أو ١٨٠,٠٠٠ نسخة لمجمل ما يطبع منها سنويا ، إلى ٧,٠٠٠ نسخة تطبع فصليا في عام ١٩٩٠ أو ٢٨,٠٠٠ نسخة سنويا . وفي عام ١٩٩٤ ، انخفض توزيعها إلى ٣,٠٠٠ نسخة على مدار نصف عام ، أو تدنى إلى ٦,٠٠٠ نسخة سنويا .

وانحدر بالمثل ، أيضا ، إصدار الكتب على نحو مثير . فالعدد الإجمالي للكتب الصادرة عام ١٩٧٧ والذي بلغ ٨,٥٦٨ كتابا (وكل هذا العدد تقريبا صدر عن دار الحرية للطباعة والنشر التابعة للحكومة) عاد وانخفض إلى ١,٩٠٤ كتب في عام ١٩٩٠ ثم إلى ٣١٢ كتابا في ١٩٩٤ ، أي إن الانحدار في أقل من عشرين عاما وصل إلى أكثر من ٢,٧٥٪ . وأشار الدباغ إلى أن العراق قبل الحصار كان يصدر ما قيمته أكثر من ١,٥ مليون دينار عراقي من الكتب (أي ما يعادل ٤,٥ مليون دولار أمريكي بسعر التصريف الرسمي قبل الحرب العراقية الإيرانية) و ٥٠٠,٠٠٠ ألف دينار عراقي من الصحف والمجلات ، وأسهم في اثني عشر معرضا دوليا سنويا للكتاب ، بالاشتراك مع عدد من دور النشر العربية . وطبقا إلى المقال ، فإن أكثر من ٣١٥ ما بين دار نشر ومطبعة وشركات أغلقت نتيجة للحصار[1] .

لقد كان الإنتاج الثقافي المحدود للدولة يؤكد على وضعها الضعيف محليا ودوليا . ولم تكن لدى صدام سوى خيارات محدودة ؛ لأنه كان معزولا ولم تعد له تلك الحظوة التي عهدها لدى المجتمع العربي . وبات الكرد خارج سيطرة الحكومة المركزية لأول مرة في تاريخ الدولة الحديثة . ولم يعد مسؤولو حزب البعث ولا ضباط الجيش في العديد من المناطق الجنوبية يجرؤون على التجول بعد الغروب . واستمرت مجاميع حرب العصابات باستخدام الأهوار لشن عمليات الكر والفر ضد القوات

---

(١) لمعرفة أعداد الإصدارات لعام ١٩٧٧ ، راجع وزارة الثقافة والفنون ، جمهورية العراق ، الثقافة والفنون في العراق (بغداد : اسم المطبعة غير مذكور ، ١٩٧٨) ، ١٤٢ ؛ والدباغ ، تأثير الحصار على الثقافة والتعليم في العراق وموجباته ، مجلة آفاق عربية ٢٠ ، الأعداد ٨/٧ (تموز- آب ١٩٩٤) : ٣١ .

العراقية[1] . وبالرغم من فشل محاولة الانقلاب برعاية وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عام ١٩٩٦ ، والتي قامت بها حركة الوفاق الوطني ، وهي مجموعة معارضة مؤلفة من ضباط الجيش والأمن والبعثيين السابقين ، نتيجة اختراق عملاء صدام لها ، وتجاهل الولايات المتحدة لمجموعة المعارضة الرئيسية الممثلة بالمؤتمر الوطني العراقي ، عندما اجتاح صدام كردستان بتواطؤ من الحزب الديمقراطي الكردستاني وألقى القبض على العديد من عناصر المؤتمر الوطني في آب ١٩٩٦ ، إلا أن هذه الأحداث قد كشفت عن تواضع إمكانيات المعارضة على إحداث التغيير . لكن هجوم قوات المؤتمر الوطني العراقي على شمال العراق انطلاقا من كردستان في وقت سابق من ذلك العام ، أدى إلى ارتداد العديد من قوات الجيش النظامي مما يؤكد بأن هذا الجيش لم يكن جديرا بالاعتماد عليه[2] .

كيف أثر الإنتاج الثقافي عقب انتفاضة عام ١٩٩١ على قدرة الدولة البعثية على مجابهة مشاكلها؟ إن الإنتاج الثقافي البعثي خلال التسعينات كان يختلف عما كانت عليه الحال في السبعينات ، عندما كان التركيز أنذاك يقتصر على تهميش الحزب الشيوعي العراقي والوطنيين العراقويين والمرجعية الشيعية . كما أنه لم تظهر عليه تلك الدرجة من رهاب الأجانب الذي امتازت به حملة قادسية صدام الدعائية في الثمانينات . واستبدل الجهد العدائي لتطويع الذاكرة التاريخية ببرنامج دفاعي كان أقل ثقة بالنفس مخبرًا ومنظرًا ، ويعتمد على رد الفعل أكثر مما يعتمد على المبادرة ، مثلما يفتقر إلى التركيز . وبالعودة إلى ما مضى ، فإن الانضباط والتركيز الشديدين للسبعينات قد نجما عن احتياج البعث التكريتي إلى بناء أجهزة الدولة وقاعدة سلطته ، وكرد فعل كذلك على قوى «السوق الثقافية» ، وأعني المنافسة مع التوجه الوطني العراقوي اليساري . وبفعل الإنتاج الثقافي برعاية الدولة في الثمانينات ، الذي كان يركز على قادسية صدام ، فإن غياب أية قوى «للممانعة

---

(١) للاطلاع على بعض الهجمات على مسؤولي وقوات الحكومة في المناطق الشيعية في الجنوب ، راجع الموقع الالكتروني التالي :

http//:ourworld.compuserve.com/homepages/sciri/news.htm

(٢) أبو الريش ، صدام حسين ، ٣٣٦ .

الثقافية» والافتقار ، بالنتيجة ، إلى أية «سوق ثقافية» لمجابهة الذاكرة المرعية من قبل الدولة ، سمح لصدام بالحرية في أن ينشئ وجهة نظر للماضي والحاضر والمستقبل كانت تتسم بالطائفية على نحو حاد ، وخالية من أي برنامج لتحقيق الرفاهية الاجتماعية (نظرا إلى ما تطلبته الحرب مع إيران من تضحيات جسام على نحو خاص) ، وبعيدة عن ملامسة حقائق المجتمع العراقي . وإذا ما وضعت في إطار المعاناة الهائلة التي تسببت بها الحرب العراقية الإيرانية ، فإن هذه الذاكرة المرعية من قبل الدولة قد اخفقت في أن تكون موضع ترحاب لدى الجماهير العراقية .

وتجلت هذه المشاكل في أول جهد رئيسي للنظام من أجل مجابهة نتائج حرب الخليج . فبعد قمع الانتفاضة ظهرت مباشرة سلسلة من سبع مقالات صحفية باسم حزب البعث العربي الاشتراكي في جريدة الثورة . ورغم ذلك ، يعتقد أغلب المحللين بأن صدام حسين هو من كتبها بالفعل[١] . ولقد نشرت هذه المقالات التي تناولت تشكيلة واسعة من المواضيع في الفترة ما بين ٣ إلى ١٤ نيسان عام ١٩٩١ تحت عنوان ركيك هو «ماذا حصل في أواخر عام ١٩٩٠ وهذه الشهور من عام ١٩٩١- ولماذا حصل الذي حصل؟» .[٢]

ومهما كانت سلسلة مقالات الثورة هذه مرتبكة وغير منطقية ، إلا أنها شكلت مساءلة فيما يتعلق بطبيعة الهوية الجماعية العراقية ، حيث شكّلت رد فعل على العداء الموجه للبعث خلال الانتفاضة[٣] . كما كانت هذه السلسلة غير اعتيادية في

(١) يعتقد الدكتور ودود بأن أسلوب المقالات يدل على أن من كتبها هو طارق عزيز ، معلم صدام الثقافي وموضع ثقته لفترة طويلة ورئيس تحرير جريدة الثورة سابقًا . وبغض النظر عمن كتب هذه المقالات غير أنه ما من شك في أنها قد عكست وجهات نظر صدام رغم كل شيء . مقابلة مع الدكتور حمد ، ماهوا ، نيوجيرسي ، ١٨ تموز ٢٠٠٠ .

(٢) نشرت هذه المقالات في الملف العراقي الذي يصدره مركز الدراسات العراقية في سيري ، إنجلترا . وأنا مدين بالشكر إلى السفيرة رند رحيم ، المديرة السابقة للمعهد العراقي ، في واشنطن دي سي ، لتزويدي بنسخ من هذه المقالات .

(٣) لمعرفة المزيد عن تفاصيل الانتفاضة ، راجع مجيد المجيد ، انتفاضة الشعب في العراق (بيروت : دار الوفاق ، ١٩٩١) ؛ محمد العباسي ، من زاخو إلى كربلاء : قصة المؤامرة على الثورة الشعبية في العراق (القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٩٢) ؛ وراجع أيضًا كنعان مكية ، القسوة والصمت .

السجلات التاريخية للسياسة العراقية - وهي غير اعتيادية ؛ لأن صدام يناقش فيها علنا قضايا لم تواجه مطلقا من قبل على هذا النحو من الانفتاح - مثلما كانت تافهة ومبتذلة في الوقت ذاته . وكانت هذه هي المرة الأولى بحسب علمي التي تقوم فيها وثيقة من وثائق الدولة المخصصة للاستهلاك العام باستخدام مفردة «شيعي» بالمعنى السياسي . فلقد طرأ تغير رئيسي على الخطاب السياسي العراقي ، بفعل النقاش العلني لقضايا كان محظورا حتى ذلك الحين الخوض فيها إلا في نطاق ضيق من الحلقات السرية .

ويمتد نطاق اهتمام هذه المقالات ليشمل إطارا زمنيا واسعا جدا ، ويتطرق إلى تناول العديد من المجاميع الأثنية المتباينة للعراق ، حيث يمتد نطاق الموضوعات التي عالجتها ابتداء من عهود بلاد ما بين النهرين قديما إلى الغزو المغولي للعراق في عام ١٢٥٨ ، مرورا بعروبية الملك فيصل الأول ثم الشيعة وعرب الأهوار جنوبي العراق ، والأكراد وسمات طبقة التجار الصغار وانتهاء بنساء بغداد . وتشي هذه المقالات بأن كاتبها كان يفكر بصوت عال بخصوص حدث بالغ الخطورة لم يفهمه أو لم يهضمه تماما بعد . كما تشير أيضا بأن صدام لا يزال مصدوما من جراء الانتفاضة . وبدلا من أن تتناول مواضيعها بتسلسل منطقي ، كانت المقالات تتطرق إلى العديد من المواضيع على نحو غير مترابط ؛ لذا كانت هذه المقالات في تعارض ملحوظ مع كتابات صدام السابقة ، التي كانت تتبع مسارا أكثر تحديدا ؛ إذ إن الانتقالات فيها تجعلها مفككة ، كما أن الأفكار تفتقر إلى الترابط المنطقي وعلى نحو خاص في المقالات ذات التوجه التاريخي كتلك التي نشرت في يوم ١٤ نيسان .

وتبدأ أولى هذه المقالات (في ٣ نيسان) بالاعتراف بالتنوع الأثني للعراق ، حيث يعترف صدام فيها بأن العراق عبر تاريخه قد خضع للغزوات والاحتلال واحتك بالمجتمعات الغريبة عنه . وينعكس مزيج ما لدى العراق من ثقافات في الصعوبة التي يواجهها العراقيون في فهم بعض اللهجات المحلية ، بسبب اندماج بعض المفردات الأجنبية فيها . ومن خلال التنقيب عن التفاصيل المتعلقة بالشيعة ، من قبيل الكيفية التي عرفوا بها الإسلام ، والأسلوب التي تتبعه بعض المجتمعات العراقية لكسب رزقها ، يظهر صدام اهتماما بخصوصيات المجتمع العراقي المعاصر كانت تفتقر

إليه كتاباته السابقة[1] . ومع أنه كان يشير إلى الأكراد ابتداء إما على أنهم «الشعب الجبلي» أو «سكان الشمال» ، لكنه استخدم بالفعل مصطلح «الكرد» فيما بعد ، وخصوصا في مقالته الأخيرة التي نشرت في ١٤ نيسان . وبالمثل ، لم يظهر مصطلح «الشيعي» إلا في المقالة الثالثة المنشورة في يوم ٥ نيسان . إن استخدام صدام لإشارات واضحة في النهاية ، بدلا من الإشارات التلميحية التي كان يستعملها في البداية للدلالة على المجموعات الأثنية المختلفة ، يدل على إدراكه بأن الخطاب السياسي الموارب وغير المباشر لم يعد مجديا . ويظهر هذا الإدراك بأنه في الاقتصاد السياسي لحقبة ما بعد حرب الخليج ، تتطلب جهود تطويع الذاكرة التاريخية اللجوء إلى خطاب جديد .

وتحت عنوان «نقد الشعب العراقي - وتأثير التوجه الطائفي الإيراني» ، يضع صدام اللوم على فوضى الانتفاضة والدمار الذي تسببت به للشعب العراقي ، الذي يسر افتقاره للوحدة والانضباط الطريق لكي يكون للنزعة الطائفية الإيرانية موطئ قدم في العراق - ومثلما يفعل المحللون الغربيون الذي ينظرون إلى العراق بعدسات لا ترى فيه إلا الأثنيات ، كانت مقالات صدام موجهة بالأساس إلى الشيعة الذين ينظر إليهم على أنهم حجر الزاوية في هذه النزعة الطائفية . ويحاول الزعيم العراقي اتباع سياسة فرق تسد على جري العادة في استراتيجية قادسية صدام ؛ إذ بينما كان صدام في الثمانينات يسعى إلى التفريق بين المرجعية الشيعية والشيعة العلمانيين ، عن طريق ربط المرجعية برجال الدين الذين قادوا الثورة الإسلامية في إيران ، نراه يحاول هنا أن يقسم الشيعة إلى شيعة متدينين معتبرين ، في جانب ، وطبقة متدنية أو حتى عناصر وضيعة المستوى ، من جانب آخر ، ممن لا يرتقون إلى المعايير

---

(١) يمكن للمرء الوقوع على إشارات في كتابات صدام بخصوص قضايا معينة لها صلة بالثقافة العراقية ، مثل إشارته إلى الأنواع المختلفة لأغطية الرأس التي يضعها الكرد والعرب في العطل وفي الطقوس الاحتفالية . وعلى أية حال ، إن إشارات كهذه مرتبطة على نحو ثابت بمزاعم مثالية عن مجتمع لا يتسم بالتغاير الثقافي . وفي المثال المستشهد به على التو ، لا تشكل إشارة صدام إدراكًا واحترامًا للتغاير قدر ما هي تتعلق بخطاب حول كيف ينبغي أن تعالج الثقافة لجعل الكرد والعرب يشعرون كما لو كانوا جزء من الثقافة ذاتها . راجع حول كتابة التاريخ (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٩) ، ٧-٩ .

الاجتماعية «كما يفهمها سكان بغداد أو النجف أو القادسية أو المثنى»[1] . ويؤكد صدام بأن هذه المجموعة الأخيرة التي نشأت في الأهوار وفي مستنقعات شط العرب ، تعاني من القيم المنحرفة الناجمة عن أصولها في الهند ، حيث كانت ترعى الجواميس . وفي إشارته إلى أن الأهوار الجنوبية تمتد إلى داخل الحدود الإيرانية ، كان صدام يحاول أن يضمن كلامه إشارة واضحة ، ولو عن طريق غير مباشر ، إلى أن هذه المنطقة هي التي تتسلل من خلالها الثقافة الإيرانية إلى المجتمع العراقي . ثم إن أفراد هذه المجموعة الأخيرة الذين يعجزون عن التصرف وفقا للمعايير الإسلامية (معايير الحلال والحرام) يكرهون النساء ، وهم من المنغمسين في السلوك الجنسي المنحرف ولا يعرفون النزاهة في تعاملاتهم التجارية . ويقول صدام بأن هؤلاء الناس يمكن رؤيتهم بكثرة في بغداد ، على شكل باعة متجولين وباعة أرصفة وتجار ثانويين صغار ، ممن يبيعون بضائعهم في الأسواق غير المسقوفة أو عند بوابات العاصمة كالباب الشرقي وباب المعظم . ويؤكد الرئيس العراقي بأن جذور الممارسات التجارية غير النزيهة للتجار الثانويين هؤلاء لا علاقة لها بوضعهم الاقتصادي ، لأنهم يتمتعون بمستوى معيشي معتبر مقارنة بأجزاء أخرى من المجتمع العراقي . والأحرى أن سلوكهم يعود إلى العيوب الأخلاقية لثقافتهم مثلما يتضح ، على سبيل المثال ، من خلال طلب الوالدين من الأطفال عدم العودة إلى منازلهم كل مساء ، من دون جلب قدر معلوم من المال أو البضائع التي يتم الحصول عليها على نحو غير مشروع عادة ، مما يفسد بالمقابل هؤلاء الصبية .

ومن الوهلة الأولى ، يبدو مستغربًا أن يعنون مقالته الثالثة (في ٥ نيسان) بالعنوان التالي : التعصب الشيعي – فساد أخلاق أهل الأهوار . وسكان الأهوار هؤلاء وهم نسبة صغيرة من الشعب العراقي ، يمثلون لديه استعارة تقوم مقام الشيعة الذين رفضوا طاعة الحكم البعثي . وبحسب ما يرى كاتب المقال ، كان الانعزال الجغرافي الذي يمنع من التواصل مع الحياة الحضرية ، هو الذي قد تسبب في تعصب هذه المجموعة وتخلفها ومنعها من الاندماج بالمنظومة القيمية للمجتمع الأكبر . ويدعي صدام بأن هذا النموذج ينطبق إلى حد ما على الأكراد الذين يعانون أيضا من

(١) جريدة الثورة ، ٤ نيسان ، ١٧ .

الانعزال الجغرافي كذلك . ولم يكتف صدام بخلق صدع آخر ذي أساس طبقي اجتماعي ضمن المجتمع الشيعي حسب ، بل إنه يحاول أيضا إخافة قاعدته من العرب السنة من خلال تصوير زعماء الانتفاضة لا على أنهم «مجرمون» فقط ، بل على أنهم غير عقلانيين كذلك ، وغير متعلمين ومتفسخين أخلاقيا ومنحرفين . ولأن هذه المجموعة متخلفة ثقافيا ، فإن السماح لها بالحصول على سلطة سياسية ، بحسب هذه النظرة ، قد يمثل تقهقراً مخيفاً إلى الوراء بالنسبة للعراق . ومن خلال التطرق إلى الفوضى التي يمكن أن يجلبها هذا الاحتمال ، فإن صدام لا يفوته أن يذكر قراءه من دون ريب بغزو هولاكو لبغداد عام ١٢٥٨ وما جلبه من دمار وخراب للعراق العباسي .

ولعل من أهم ما خلفته الانتفاضة في هذا المجال هو إجبار صدام وحزب البعث على مواجهة النزعة الطائفية أخيرا على نحو مباشر وعلني ؛ إذ حتى ذلك الحين ، كان الخطاب الأثني يقتصر إلى حد كبير على النطاق الرمزي لتعيين شيعة بارزين كرؤساء وزارات عقب فترات الأزمات الكبيرة . والمقصود من ذلك هو إيصال رسالة مفادها أن الدولة تقدر الشيعة كمواطنين[1] . ومما له دلالة كذلك أنه على الرغم من أن مقالات صدام تلقي باللائمة على الأجانب- الإيرانيين والعثمانيين بوجه خاص - وتحملهم المسؤولية عن الكثير من علل العراق ، إلا أن الاختلاف بين هذه المقالات وتعليقاته خلال معركة قادسية صدام (التي استوحت اسمها من المعركة التاريخية التي جرت عام ٦٣٧ ، والتي بات يشار إليها على أنها القادسية الأولى تمييزا لها عن سميتها المعاصرة) يكمن في أن تلك التعليقات لم تعد تقوم على تحليل من الخارج من الناحية المفهومية ، بل على تحليل من الداخل . وما من ريب في أن صدام يحمل انتفاضة عام ١٩٩١ المسؤولية عن «التآمر الأجنبي» المراد منه تقويض الهوية الوطنية للعراق ، وكذلك عقله وضميره وإحساسه الجمعي . ومع ذلك ، إن المشاكل التي أدت

---

(١) تبعًا لما قد يسمى بقانون حسن العلوي عن الاستجابة الطائفية للأزمات ، عين صدام شيعيًا بارزًا هو سعدون حمادي رئيسًا للوزراء بعد قمع الانتفاضة مباشرة . وبقي سعدون حمادي في منصبة حتى الخريف التالي ، ثم استبدل بشيعي أقل شهرة هو محمد حمزة الزبيدي . ولا تفوتني الإشارة هنا إلى ملاحظة حسن العلوي بأن كل الأزمات الكبرى في ظل الحكم الملكي وما بعده أدت إلى تعيينات مؤقتة لشيعة كرؤساء وزارات . راجع الشيعة والدولة القومية في العراق (باريس : سيدي ، ١٩٨٩) .

إلى «الأحداث الإجرامية الأخيرة» كما يصفها لا تعود بجذورها إلى الانحلال الذي تسبب به الأجانب حتى لو كان هؤلاء الأجانب يلعبون الدور الرئيسي ، بل إن الأمر يتعلق بالخصائص البنيوية للمجتمع العراقي ذاته ، تلك الخصائص المتأصلة ثقافيا وأخلاقيا بالأساس .

إن خروج صدام من قوقعته ، إذا جاز التعبير ، كان جديرًا بالملاحظة قدر تعلق الأمر بالقضايا التي يتم التطرق إليها لأول مرة على نحو علني . ورغم احتواء مقالاته على بعض الحقائق ، غير أن الواقع الذي يصوره صدام مفبرك إلى حد كبير ؛ إذ إن دعواه بأن سكان الأهوار الجنوبية العرب يتحملون المسؤولية عن الكثير من المشاكل الراهنة للعراق ، واستخدامهم كممثلين عن المجتمع الشيعي برمته ، سخف لا يتقبله العقل . فأولا ، إن سكان الأهوار لم يعهد عنهم بأنهم شعب عنيف صعب المراس . ولعل هذا الدور يكون أكثر ملاءمة لو أنه تم عزوه إلى عشائر الفرات الأوسط ، التي كانت تثور في مناسبات لا تعد ولا تحصى إبان القرن العشرين . ومن ناحية أخرى ، ولأن النزعة العشائرية قد أصبحت حجر الزاوية الأكثر أهمية للسلطة البعثية خلال التسعينات ، فإن انتقاد العشائر والعشائرية قد يكون غير مجد إذا لم يكن ضارا . وفي الواقع ، كان صدام يمتدح عشائر الفرات الأوسط لحفاظها على القيم النبيلة للثقافة العربية الأصيلة .

ثم إن تعرفي على سكان الأهوار ربيع عام ١٩٨٠ قد أوحى لي بأنهم أقرب إلى الصورة التي رسمها عنهم ولفريد ثيسجر في كتاب عرب الأهوار[1] . فمع أنهم فقراء غير أنهم يعتزون بكرامتهم ، وكانوا ودودين مع أنهم محافظون ، وبدا عليهم الانشغال بشؤونهم أكثر من أي شيء آخر . ثانيًا ، تتعارض فكرة أن هذه المجموعة بدائية ومنعزلة عن العالم الخارجي مع تجاربي الخاصة معهم ، إذ حالما تمكنت من التملص من الشخص الموكل بمرافقتي (وهو رفيق بعثي) عندما كنا قرب قرية الجبايش ، قمت بركوب زورق صياد شاب . وتمكنت من أن أعرف من هذا الصياد كيف اضطهد البعثيون السكان المحليين . وعند مرورنا بالبيوت الكثيرة الطافية على وجه الماء ، كان الشاب يدلني مشيرا بيده على الأسر التي فقدت أفرادا من عوائلها ممن كانوا يهتمون بالعمل لصالح حزب

---

(١) لندن : لونغمانز ، ١٩٦٤ .

الدعوة أحيانا ؛ أو لصالح الحزب الشيوعي العراقي في غالب الأحيان ، حيث حظر على كل هذه العوائل إبداء أي مظهر من مظاهر الحداد عندما سلمت جثث الأفراد العائدين لها . كما تفند الدراسة الأكثر اطلاعا على الجبايش من قبل الأنثروبولوجي الشهير شاكر مصطفى سليم ، مغالطات محاججات صدام على نحو تفصيلي[1] . ولم يكن السبب الحقيقي لاختيار صدام توجيه هجومه الرئيسي إلى عرب الأهوار عندما انتقدهم بشدة لمجرد أنهم يفتقرون إلى التأثير السياسي على المستوى الوطني ، بل لأن ما تبقى من متمردي الانتفاضة في الجنوب قد لجؤوا أيضا إلى الأهوار واتخذوها قاعدة لشن حرب عصابات متواصلة ضد الجيش العراقي .

وهنالك اعتراف ذو مغزى حتى وإن كان ضمنيا في المقالات ، مفاده أن العراق يتصف بكونه دولة قمعية تسلطية (مقال يوم ٧ نيسان) ، حيث يبرر صدام هذه النزعة التسلطية بأن أية دولة – أمة تخضع لنهوض مادي ومعنوي لابد وأن تمر عبر مرحلة انتقالية تتسم بالعنف ، وبعدم اتضاح حقوق المواطن . ولقد واجهت البلدان الغربية هذا الوضع – بحسب صدام – أثناء تطورها قبل أن تصبح دولا مستقرة ومزدهرة . فعقب ثورة تموز ١٩٦٨ ، بدأ حزب البعث من الصفر في العديد من المجالات وبضمنها ميزانية الدولة ، حيث كانت السلطة والثروة في يد نخبة صغيرة ، وكانت المناطق الريفية متخلفة ومحرومة من الطاقة الكهربائية . ولم تزود الدولة المناطق الريفية بالكهرباء فقط ، كما يحاجج صدام ، بل إنها طورت أيضا قطاع الزراعة من خلال مشاريع إروائية جديدة . ومع ذلك ، إن الكثير من جهود الدولة لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين كان يتعرض للتشويه من قبل البث الإذاعي المتواصل من البلدان الأجنبية ، ومن ضمنها «الدولة الطائفية في سوريا» التي كانت تنشر الأكاذيب عن الوضع الداخلي للعراق وعن الحرب مع إيران فيما بعد .

وتذكر المقالة الخامسة (في ٩ نيسان) مفردة «الانتفاضة» للمرة الأولى . وفي حين لا يتجاوز طول أي من المقالات الأخرى ثلاث إلى أربع صفحات ، تبلغ هذه المقالة صفحتين فقط . ومع أن عنوانها هو «أسباب الانتفاضة» ، إلا أنها لا تقدم تفسيرا جاداً للانتفاضة . وبدلا من ذلك ، يؤكد صدام بأن الانتفاضة كانت نتيجة

(١) شاكر مصطفى سليم ، الجبايش ، طبعتان (بغداد : مطبعة الرابطة ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧) .

لضعف وعيوب جماعات معينة سمحت لنفسها بأن تكون موضع استغلال للقوى الأجنبية والعملاء . كما قد لحق الخزي بهذه الجماعات بسبب «امتهانها للسياسة كسلعة وليس كرسالة» ؛ لذا فإن الخيانة الداخلية بالاشتراك مع التهديدات الخارجية أدت إلى كل من حربي «قادسية صدام» و«أم المعارك» . ويوحي استخدام صدام لهذين التعبيرين بأنه بات يصدق بأن الاختلاقات التي ابتدعها حقيقية بالفعل . ورغم اهتمام صدام بتفاصيل الحياة اليومية في العراق ، لكن جميع المقالات تظهر بأن الرئيس العراقي لم يكن ملما بالمجتمع العراقي . في حين أن استدعاء عبارة «الله أكبر» على طول المقالة كان يقصد به إما إلى استغلال الرمزية الإسلامية أو تعزيز فكرة أن صدام له مقام فوق البشر ويحفه الرب بعناية خاصة . وهذه وجهة نظر سعى صدام إلى بثها خلال الحرب العراقية الإيرانية[1] .

وفي مقالته الأخيرة بعنوان «الأكراد والتركمان والكفاح من أجل السيادة – بيان ١١ آذار» (والمنشورة في ١٤ نيسان) ، يصور صدام أقليات العراق كأدوات للتدخل الإيراني والتركي العثماني في الشؤون الداخلية للشعب العراقي[2] . ويقول بأن أناس العراق القديم لم يكونوا منقسمين على الإطلاق رغم التباين الأثني . ثم استمرت هذه الوحدة عندما أصبحت بغداد عاصمة الإمبراطورية العباسية ، ولم تنتشر الطائفية في العراق إلا في الأزمنة الحديثة عندما أصبح العراق ميدانا للصراع بين الأتراك غربا والفرس شرقا . وبالاحتجاج بأن الإيرانيين استغلوا مدينة خانقين كقاعدة لمهاجمة بغداد ، وأن السلاطين العثمانيين استخدموا محور خانقين – مندلي – كركوك لإنشاء

---

(١) إن الطريقة التي وصف بها صدام في الصحافة البعثية عكست هذا الوضع التعظيمي . راجع ، على سبيل المثال ، خطابه في ١٧ تموز ١٩٩٩ في جريدة القادسية في المناسبة السنوية الإحدى والعشرين لثورة ١٩٥٨ تموز ، حيث استهل الخطاب بالإشارة إليه على أنه (القائد المنصور بالله) .

(٢) من خلال بيان ١١ آذار ، يشير صدام إلى البيان الرسمي للاتفاق في ١١ آذار ١٩٧٠ ، والذي يعطي الأكراد وضعًا شبه مستقل ذاتيًا في كردستان . لكن البعث لم ينفذ الاتفاقية على الإطلاق . واندلع القتال بين النظام والقوات الكردية مرة أخرى في ١٩٧٤ . راجع إدموند غريب ، القضية الكردية في العراق (سركوز ، نيويورك : مطبعة جامعة سركوز ، ١٩٨١) ، ١١٣–١١٥ ؛ وراجع أيضا سمير الخليل ، جمهورية الخوف ، ٦٠ .

حاجز بشري بينهم وبين إيران ، أراد صدام بذلك إثارة المزيد من الشكوك بولاء كل من الشيعة والأكراد . ولكون خانقين ومندلي تتمتعان بغالبية من السكان الشيعة وأكثر سكان كركوك من الأكراد ، يرمي صدام على نحو غير مباشر إلى أن السكان المحليين لهذه المدن الثلاث من المتآمرين مع القوى الأجنبية على حساب العراق .

ويشمل صدام بذلك التركمان أيضا . فعلى الرغم من تفضيلهم البقاء في العراق عقب الحرب العالمية الأولى ، بدلا من الهجرة إلى الجمهورية التركية ، فإن التركمان واستنادا إلى موقعهم الجغرافي بين الأكراد من الشمال والعرب من الجنوب والغرب ، ظهرت عليهم عقدة تفوق منعتهم من الاندماج بدولة - الأمة العراقية . ومع أن التركمان جزء من العراق ، كما يناقش صدام ، غير أن بقاءهم على الأيديولوجية الطورانية وإظهارهم لعقلية الذمي كانا من المعوقات لجهود الدولة من أجل بناء أمة .

ويعرب صدام عن امتنان كبير للملك فيصل الأول لأنه بنى مجتمعا يعمل فيه الأكراد والعرب جنبا إلى جنب ، حيث احتل الأكراد بعض المناصب العالية في الحكومة . ولكن ، ما إن توفي الملك الأول حتى انتهى هذا التعاون ، حينما استغل البريطانيون انقلاب بكر صدقي كحصان طروادة كردي لتغيير سياسات عراقية معينة لم تكن تلقى رضاهم . وكان عصيان الملا مصطفى البرزاني هو الحدث الأكثر خطورة في عام ١٩٤٥ . وبدلا من أن يواصل البرزاني القتال عندما انهار وضعه العسكري ، فضل الهروب بجبن إلى الاتحاد السوفيتي ، ولم يعد إلى العراق إلا عندما دعاه عبد الكريم قاسم بعد ثورة تموز ١٩٥٨ . ويوضح صدام بأن البرزانيين ليسوا عشيرة وأن عائلتهم لم تقطن العراق إلا في الأزمنة الحديثة . وعبر إنشاء شكل من أشكال الرهبنة الدينية أو الصوفية - مع أنهم كانوا أقرب إلى شكل العصابة منهم إلى أي شيء آخر - كوسيلة لتعزيز الإحساس بالتماسك ، طرح البرزانيون كبير العائلة الملا مصطفى البرزاني كزعيم ديني بدلالة لقب الملا .

وأخيرا ، نأتي إلى تعامله مع الحدث الأكثر أهمية ، والذي تنقسم بشأنه البلاد ، ألا وهو حكم عبد الكريم قاسم ، حيث يؤكد صدام بأن المشاكل الحالية للعراق تعود بجذورها إلى الإشارة إلى الأكراد في الدستور المؤقت لعبد الكريم قاسم (ويقصد بذلك العبارة التي بينت بأن العرب والأكراد شركاء متساوون في العراق) . وبمساعدة الشيوعيين (كما يرى صدام) شجع عبد الكريم قاسم على السلوك والتفكير الشعوبيين ،

وبذلك قوض وحدة العراق . وعندما انقلب قاسم ضد حلفائه السابقين أي الشيوعيين ، لم يجد هؤلاء غير أن يقيموا قاعدة عملياتهم في كردستان تحت سيطرة عائلة البرزاني . وازداد اعتماد الحزب الشيوعي العراقي على الحزب الديمقراطي الكردستاني عقب الثورة البعثية في ١٩٦٣ . وبذلك كان الأكراد على نحو تتابعي عملاء للبريطانيين (من خلال بكر صدقي) وللوطنيين العراقويين (أي عبد الكريم قاسم الشعوبي وأنصاره) ، وللشيوعيين (بعد ١٩٦٣) ، وكل هؤلاء كانوا من الساعين إلى تقسيم العراق وتجزئته . ويواصل صدام فيذكر المساعدة الشهيرة التي تلقاها مصطفى البرزاني خلال السبعينات ، من الولايات المتحدة وإسرائيل ، وكلتاهما تتمنى السيطرة على الإنتاج النفطي للعراق وتحاول إجهاض الوحدة العربية . ويختتم صدام كلامه برفض إقامة الدولة الكردية المستقلة ، التي حاول الغرب إنشاءها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى .

وفي الإشارة إلى «أعداء العراق والعرب» ، يحرض صدام العشائر والسنة في المناطق الحضرية ضد الشيعة وضد من هم من غير العرب . أما استخدامه لتاريخ المجتمع العربي السني وقيمه كمعيار تقاس وفقا إليه المجاميع الأثنية الأخرى ، فيدل على أن العراق في جوهره ، على ما يؤكد صدام ، دولة عربية سنية . وعندما تحين الساعة ، فإن مشكلات العراق تنشأ عن تلك المجموعات غير الأصيلة ثقافيا ، وبضمنها الشيعة وسكان الأهوار والتركمان في الشمال . وبالكاد يأتي صدام على ذكر سكان العراق من العرب السنة في هذه المقالات السبعة ، فيما عدا الحالات التي يشير فيها عرضا إلى نبل العشائر العربية وأصالتها الثقافية . وفي مفارقة قصوى ، يؤكد صدام بأن حكم العائلة كالذي يمارسه البرزانيون بالعنف لا يمكن احتماله ، وينبغي استبداله بديموقراطية أساسها الحوار . وتبدو رسالة صدام في هذه المقالات مبتذلة في النهاية ولا جدة فيها . فالدولة لا تملك غير أن تحاول بناء مجتمع سياسي موحد ودولة أمة مزدهرة . ثم يعود ليقول بأن المجاميع الهامشية بالنسبة للثقافة الأساسية للعراق ، ونتيجة اعتمادها على قيم وأشكال سلوكية متخلفة ، قد يسرت تدفق الأفكار الأجنبية إلى المجتمع العراقي التي تسببت بخلق الاستياء والاضطراب . ولأن صدام قد ألقى على هذا النحو باللائمة على جميع عناصر المجتمع العراقي تقريبا ، وأبى أن يتحمل المسؤولية عن أي من مشاكل العراق ، فإن الرئيس العراقي لم يترك إلا أملا واهيا في سلسلة مقالاته لأولئك الذين يتطلعون إلى حصول تغير سياسي .

وإذا ما كانت مقالات صدام تستند إلى دعاوى خادعة وهاجمت المجتمعات ذاتها التي شكلت لب الانتفاضة ، فما الذي كان يحاول تحقيقه بالضبط؟[1] وهل كان يصدق ادعاءاته؟ ولماذا أذكى النزعة الطائفية من خلال طرحه للمزيد من التشهيرات بالشيعة ، وهم يشكلون الأغلبية الاجتماعية في العراق؟ ثم من هم القراء الذين استهدفتهم هذه المقالات؟ أولا ، كان المقصود من هذه السلسلة وقبل كل شيء تطمين قاعدة صدام السنية العربية بأن الانتفاضة لم تحدث بسبب وجود عيب في النظام ، قدر ما حدثت بفعل عناصر عراقية منحرفة سمحت للمصالح الأجنبية - لإيران والولايات المتحدة وإسرائيل - بخلق الاضطراب والفوضى السياسية . وبالرغم من استحالة هذه الدعاوى عقلا ومنطقا ،لكن من الصعب القول بأنها قد لاقت تقبلا لدى الناس الأكثر فقرا من سكان المثلث العربي السني ، الذين حاول صدام أن يتودد إليهم من خلال إبداء تعليقات تطري عشائر العراق والقيم العشائرية . ثانيا ، كان المقصود من وراء محاججات صدام هو تعزيز المخاوف بأن العراق يمكن أن يتمزق أشلاء إذا ما اكتسبت المجموعات الهامشية سلطة سياسية . ومع أن هذه الرسالة ستجد صدى بالدرجة الأولى لدى المجتمع العربي السني للعراق ، غير أنها يمكن أن تجد لها أيضا أنصارا عند الطبقات الوسطى الكردية والشيعية ، ممن قد يخسرون الكثير من جراء الاضطراب السياسي والانهيار المحتمل للعراق . ثالثا ، قصد أيضا من

---

(١) وبهذا الخصوص ، من المثير أن تقريراً سريًا مكتوبًا من قبل صدام وعنوانه (خطة المعركة) وهو عبارة عن مذكرة داخلية سرية للغاية ، مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٢ ، ولقد وزعت على كل الدوائر الرئيسية وضباط الارتباط والمكاتب والفروع من قبل مدير أمن محافظة التأميم - يقول فيه : «إننا في القيادة والحزب نعتبر الفصائل التي رفعت السلاح بوجهنا خلال هيجان الغوغاء على أنها لا تتحلى بالمسؤولية ، وقد عجزت عن إدراك مبادئ الحزب القائد . ومقالاتنا في جريدة الثورة في أعقاب ما يسمونه بالانتفاضة كافية لهؤلاء حتى لو جرحت وخدشت البعض منهم ، ولقد تلقينا اللوم من بعض أمهاتهم www.pbs.org/wgbh/frontline/sohws/saddam/readings/action/html وبالإضافة إلى عدم إظهار صدام لأي شعور بالندم على قمع النظام العراقي للانتفاضة ، تظهر هذه الملاحظات بأنه لا يشعر بالمسؤولية عن اندلاع الانتفاضة . وكشف هذا التقرير من قبل مراسلين لبرنامج فورتلاين للتلفزيون الرسمي للولايات المتحدة .

تعليقات صدام أن توفر لأعضاء حزب البعث تفسيرا للانتفاضة يمثل «خط الحزب» ، ويمكنهم تقديمه للأصدقاء والأقارب والمسؤولين الحكوميين والمتعاطفين مع الحزب . كما أن ادعاءات صدام معدة لتعزيز تصميم أعضاء الحزب على منع المجموعات الهامشية من الوصول إلى السيطرة على الدولة . رابعا ، توجهت المقالات إلى الطبقات الوسطى من الشيعة في المناطق الحضرية ، والذين ذكّرهم صدام بأنه شديد القرابة منهم مدعيا بأنه حفيد الإمام علي بن أبي طالب[1] . وعلى خلاف الكثير من المجرمين الذين ذكرهم صدام ، فإن الشيعة المتعلمين الذين يرفضون خلط الدين بالسياسة ويظهرون الإذعان المناسب للنظام ، ليس عليهم أن يخافوا في حقبة ما بعد الانتفاضة .

ولعل الجانب الأكثر إثارة للاهتمام في هذا التأويل المستحيل عقلا للمجتمع العراقي هو تلك التبصرات التي تأثر بها تفكير صدام «وحزب الأسرة» المحيط به . فتقريبا كل الصفات التي عزاها صدام إلى سكان الأهوار (والأكراد) كانت تعكس صورة أولئك الذين عاش معهم في طفولته في قرية العوجة قرب تكريت ، حيث جاء صدام من عائلة كانت تعاني من اختلال وظيفي إلى حد بعيد . ووالده حسين من خلفية غير معروفة كثيرا ولم يترك أثرا في حياة ابنه لأنه اختفى قبل ولادته . وعندما تزوجت أمه صبحة من ابن عمها حسن إبراهيم المجيد (المعروف بحسن الكذاب لأنه كان يلقب نفسه بالحاج مع أنه لم يحج إلى مكة) كان زوج أمه الكسول هذا عادة ما يضربه . ويؤيد أولئك الذين درسوا عائلة صدام تأكيده من أن هذه العائلة كانت فقيرة جدا ؛ إذ يشير سيد أبو الريش في معرض تعليقه على منزل صدام الأول قائلا :

يبدو المنزل من الصور الملتقطة له بأنه ليس أكثر من غرفة واحدة على نحو مشابه للكثير من بيوت قرية العوجة . . وتعيش في هذه الغرفة صبحة مع زوجها حسن وصدام بالإضافة إلى إخوته الثلاثة . في حين تقبع الحيوانات في سقيفة ملحقة بالغرفة . ولم يكن هنالك من مرحاض ولا مياه صحية ولا كهرباء ولا مطبخ ولا أي شيء مما يرتبط عادة بمصطلح «منزل» . ويعرف أولئك الذين يعيشون في هكذا أكواخ

---

(١) للاطلاع على سلسلة النسب المزعومة التي تربط صدام بالخليفة علي بن أبي طالب ، راجع أمين إسكندر ، صدام حسين مناضلاً ، ٢١ .

بأنهم ممن يأكلون بأصابعهم الخمسة لأنهم لا يمتلكون الأواني والملاعق، وطعامهم الرئيسي هو الرز المطبوخ من دون لحم عادة يتناولونه بأيديهم من قدر مشتركة. وكان كل أفراد العائلة ينامون على أرضية الكوخ الترابية محشورين في أركانه الضيقة غير الصحية[1].

ثم أصبح صدام واحدا من أبناء الأزقة الذين يمارسون ضروب الأفعال المشينة المعهودة عنهم. وكان يسرق الدجاج والبيض لإطعام عائلته، في حين كان زوج أمه يقتل الوقت كل يوم في مقهى محلي. وبات صدام معروفا بكونه أحد الأشقياء. كما كان يبيع ثمار الرقي على المسافرين في القطار القادم من الموصل إلى بغداد أثناء توقفه في تكريت. ولقد أسر صدام إلى كاتب سيرته، أمين إسكندر، بأنه لم يتمتع أبدا بطفولة طبيعية سعيدة. وعندما أصبح شابا، خضع لتأثير خاله خير الله طلفاح الذي طرد من الجيش على إثر الحركة الفاشلة في آيار ١٩٤١. ولم يعلمه خاله كراهية الحكم الملكي والبريطانيين والطبقات السنية العليا فقط، بل أورثه أيضا كراهية الشيعة الذين لا يعتبرهم طلفاح مثل الكثير من التكارتة عربا حقيقيين، وإنما كان يعتبرهم فرسا من الناحية الثقافية[2]. ومثلما كان يفعل العديد من العراقيين إبان الأربعينات والخمسينات، هاجر صدام إلى بغداد حيث واجه الشيعة لأول مرة ضمن الصفوف الدنيا من الطبقة الوسطى في جانب الكرخ، الذي كان أكثر من نصف سكانه من الشيعة. وكانت عائلة صدام، مثل عائلات كثيرة غيرها في الكرخ، تطمح إلى الارتقاء الطبقي. وعادة ما تنمو العداوة، مثلما يلاحظ أبو الريش،

---

(١) أبو الريش، صدام حسين، ١٥.

(٢) خير الله طلفاح مشهور بكتابه سيء الصيت والذي يقول فيه: «ثلاثة كان على الله أن لا يخلقهم الا وهم الفرس واليهود والذباب». وتحتاج هذه الأسباب الاجتماعية التي يبدو معها أن الكثير من التكارتة يشعرون بهذا الإحساس إلى أن تدرس تاريخيًا، لأن آراءهم تختلف على نحو مثير عن تلك التي عبر عنها الآخرون من عرب سنة وشيعة وأقليات، ممن لا يرفضون التعايش في محلات سكنية مختلطة إثنيًا. وتمثل كتابات علي الوردي موضعًا لبداية التحليل للصلات الأثنية في العراق. راجع، على سبيل المثال، كتابه دراسة في طبيعة المجتمع العراقي (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥).

بين المجموعات الأثنية المتنافسة ضمن الصفوف الدنيا من الطبقة الوسطى.[1]

إن وصف صدام لعرب الأهوار في سلسلة مقالاته في صحيفة الثورة يتماشى على أكثر من وجه مع التجارب التي تعرض لها هو بالذات في طفولته. فهو أيضا كان معدما ومن عائلة مختلة وظيفيا، وكان مضطرا إلى كسب المال من أجل عائلته على نحو يفتقر إلى النزاهة والشرف عادة - فلا هو ممن تعلم القيم الصالحة ولا هو ممن تلقى تعليما جيدا، بل تم أخذه وقذف به إلى منطقة حضرية وترك ليعتمد على نفسه. ولكن تختلف تجربة صدام عن تجارب عرب الأهوار في أنه ظل قريبا من خاله خير الله طلفاح، الذي بسبب صلاته مع الجيش التي تعود إلى عام ١٩٤١ كان يلتقي بالضباط التكارتة، مثل أحمد حسن البكر الذي تعرف عليه صدام. وفيما بعد، كان هؤلاء الضباط هم الذين ساعدوا على ترقية صدام عندما أصبح عمره واحدا وثلاثين عاما لكي يصبح نائب أمين سر حزب البعث، ولكي يصبح بعد فترة وجيزة نائبا للرئيس العراقي بعد ذلك.

وإذا كانت الفرصة ضعيفة أمام محاججاته الاستفزازية لجذب اهتمام أعداد كبيرة من العراقيين، بسبب منظوراتها الاجتماعية والتاريخية والثقافية التي يستحيل تقبلها عقليا، فإنها لم توفر للنخبة الثقافية العراقية الكثير من التوجيه الذي يمكن أن يعكسه إنتاجها الثقافي. وبسبب التعرض للإعاقة جزئيا نتيجة النقص في التمويلات المخصصة للإصدارات والمشاريع الواسعة لم تظهر الدولة ممثلة بوزارة الثقافة والإعلام، ولا النخبة الثقافية الكثير من الإبداع خلال التسعينات. فقبل حرب الخليج، رعى العراق طيفا واسعا من المؤتمرات داخل العراق وخارجه. وفي الواقع، استمر مهرجان المربد الشعري طوال الحرب العراقية الإيرانية. ومع الحصار وتمويلات الدولة المحدودة، والافتقار إلى خدمة الانتقال جوا، بات من الصعب على المثقفين السفر إلى خارج البلاد. لذا فإن مؤتمر الثقافة العربية والتحديات الذي جرت رعايته بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية ومقره في لبنان، أقيم في المجمع العلمي

---

(١) أبو الريش، صدام حسين، ٢١-٢٢.

في بغداد بدلا من بيروت[1] ، حيث كان هذا المركز مقرا لإقامة العديد من المؤتمرات برعاية عراقية في الماضي ، من خلال صلات حزب البعث بمدير المركز خير الدين حسيب ، المعروف بتبنيه لتأميم الصناعات من أجل إنشاء القطاع العام في أواسط الستينات .

وتدل بحوث المؤتمر الرئيسية الخمسة على الافتقار إلى التجديد والدينامية في التحليل السياسي والثقافي والتاريخي المرهون برعاية الدولة في أعقاب حرب الخليج ، حيث ابتدأ المؤتمر بملاحظات افتتاحية للدكتور صالح أحمد العلي ، أحد أكثر المؤرخين العراقيين بروزا ورئيس المجمع العلمي العراقي ، والذي تعود قوميته بجذورها إلى اتحاد المؤلفين والكتاب العراقيين المضاد لعبد الكريم قاسم[2] . وفي دفاع يتعارض مع فطنته الفكرية ، انتقد العلي أولئك الذين خطفت أبصارهم الثقافة الغربية . فعلى نحو مقلوب ، زعم بأن هؤلاء الأشخاص بالذات قد عجزوا عن تقدير العمق التاريخي الأعظم للثقافة الإسلامية والعربية ، التي قيمت الإسهامات التقدمية للغرب في المعرفة والعلم والثقافة . وإن الاختلاف بين الثقافتين يكمن في أنه ، وعلى خلاف الثقافة الغربية التي تنظر إلى العلم والتكنولوجيا على أنهما غاية في حد ذاتها ، تحاول الثقافة العربية الإسلامية استغلال التقدم في هذه المجالات لتحسين حياة البشر . ويختتم العلي بالقول بحاجة المثقفين العرب إلى العودة إلى الماضي لإعادة اكتشاف

---

(١) طبعت بحوث المؤتمر في العام التالي ، راجع نوري حمودي القيسي وآخرون (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥) .

(٢) تشير قومية الدكتور العلي المفترضة عددًا من الأسئلة في ضوء اهتمامه بالسياسات الثقافية البعثية التي ناقشها معي خلال لقاءات في منزله وفي المجمع العلمي العراقي في أيار ١٩٨٠ ، وحزيران ١٩٨٤ . فضلاً عن ذلك ، إن تأكيده على تأثير المؤرخ المصري الشهير شفيق غربال الذي أكمل العديد من المؤرخين العراقيين دراساتهم العليا على يديه ، والذي كان مشهوراً باهتمامه القومي على نحو خاص ، يقود المرء إلى التساؤل عما إذا كان تبني العلي للمواقف القومية من باب الإيمان بها أم مجرد محاولة للانتفاع السياسي أم كليهما . فهو ينحدر من مدينة الموصل المعروفة بتعاطفاتها القومية . ومن المحتمل أنه كان يشعر بارتياح أكبر مع القومية المحافظة لزميله السابق وقرينه في جمعية الكتاب والمؤلفين العراقيين ، عبدالعزيز الدوري .

قوة الثقافة العربية . وهذه النوعية من الجدل غير المقنع التي كان يتسم بها أحد أشكال الاستجابة العربية للغرب منذ القرن التاسع عشر ، هي التي افتتحت المؤتمر بملاحظة غير متميزة إلى حد بعيد[1] .

وكانت الورقة الأولى بعنوان القومية العربية والتمثيل : دراسة الذات والأنا والنحن . وهي معدة من قبل الدكتور سعدون حمادي ، البعثي القديم والاقتصادي الشيعي ووزير الخارجية ورئيس الوزراء أحيانا[2] . وتشتمل هذه الورقة النقدية على الانتقادات المعتادة للماركسية وللدولة القطرية ، حيث تتعرض الماركسية فيها إلى الانتقاد بسبب رؤيتها الآلية للتاريخ وافتقارها إلى تحليل التطور الأخلاقي للإنسان ، وعجزها عن الاعتراف بالدور الإيجابي للدولة بالمعنى الهيجلي في توفير سياق للتطور البشري . وبالتعارض مع واقع الدولة القمعية ، التي هيمنت عليها عائلة صدام والعشائرية والطائفية ، يحاجج حمادي على نحو مخادع بأن الدولة القومية العروبية التوجه تمثل النقيض للعهود المظلمة ، حيث كان المجتمع تحت سيطرة العشيرة والمذهب والطائفة والمدينة أو حتى العائلة[3] . ولأن الدولة القطرية لا تستفيد من كونها جزء من دولة قومية موحدة ، فإنها غير قادرة ، حسبما يحاجج حمادي ، على مجابهة الإمبريالية سواء في الحفاظ على أسعار عادلة للنفط أم في مواجهة «الكيان الصهيوني» . كما حوَت طروحات حمادي بشأن الدولة القوية والوحدة القومية العروبية هجوما على التوجه الوطني العراقوي أو القطري ، الذي ينظر إليه على أنه مشجع للقوى الميالة إلى اللامركزية التي برزت خلال انتفاضة ١٩٩١ ، ودعت إلى تحول العراق إلى دولة فيدرالية تتسم على نحو أكثر بعدم المركزية .

وعلى الرغم من مضي فترة خمسة عشر عاما بين كتاب «الشعر والتاريخ» ومساهمة نوري القيسي في هذا المؤتمر ، إلا أن ورقته بعنوان «مكانة المثل العليا في الثقافة العربية في الفترة الجاهلية» أظهرت القليل من التفكر الجديد بشأن المجتمع

---

(١) القيسي وآخرون ، الثقافة العربية .

(٢) لا يزال حمادي في أروقة السلطة كرئيس للمجلس الوطني العراقي مثلما هو الحال في نيسان ٢٠٠٢ ، راجع صحيفة الجمهورية ١٥ نيسان ٢٠٠٢ .

(٣) القيسي وآخرون ، الثقافة العربية ، ١٧ .

العربي قبل الإسلام[1] . ولربما كانت الجدة الوحيدة هي في استخدام القيسي مصطلح «الجاهلية» [2] . ففي كتاباته المبكرة كان يتبنى بشدة الاستغناء عن استخدام مصطلح الجاهلية لصالح مصطلح «العرب قبل الإسلام» الأكثر حيادية وانسجاما مع جهود نظام ما بعد ١٩٩١ لتبني توجه أكثر «إسلامية» ، يساعد هذا التنازل لوجهة النظر التقليدية في البحوث الإسلامية ، التي تصف هذه الفترة على أنها فترة جاهلية ، في تفسير التغير الذي طرأ على محور اهتمام القيسي . ومثلما كانت الحال مع كتابه السابق ، نجده تواقا لإقامة حواجز ثقافية بين العرب والثقافات الأخرى من خلال الإشارة إلى «القيم الساميّة» والنظر إلى المجتمع العشائري على أنه مجتمع مثالي . وكان القيسي على وعي تام بالمدى الذي بلغته النزعة العشائرية في ظل الحكم البعثي إبان التسعينات . كما أوضح بأن «فارس العشيرة» ينتهج العنف لا من أجل العنف بالذات قدر ما ينتهجه من أجل الحفاظ على المثل العليا كالدفاع عن موطن «ديرة» عشيرته . وفي الواقع ، يقارب فارس القبيلة قبل الإسلام صورة الفارس الشهم في العصور الوسطى على ما يصفه به القيسي . فلقد أشار إلى أن العشائر العربية قبل الإسلام «لم تعترف بأية سلطة سياسية باستثناء كلمة الشرف التي اتصفت بها والصدق تجاه من كانت تميل إليهم والولاء لمن عاهدته على الولاء»[3] ؛ إذ يقضي العرب الجاهليون حياتهم كلها في ديرة العشيرة ولا يتركونها على الإطلاق[4] . وعند أخذ الذاكرة التاريخية بالاعتبار ، يكمل تحليل القيسي ما جاء به حمادي ؛ لأنه يرى بأن منظومة القيم العربية القديمة توفر الأساس للدولة القومية العروبية الحديثة ؛ حتى وإن كانت آليات الانتقال الثقافي قد تركت من دون تحديد .

---

(١) في مؤتمر ١٩٨٠ ، دور الأدب في الوعي القومي العربي ، قدم القيسي محاضرة أخرى عن هذا الموضوع بعنوان الوحدة ودور الشعر قبل الإسلام . وهي منشورة في كتاب دور الأدب في الوعي القومي العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ٥٩-٩٠ .

(٢) ونتيجة لاستخدام مصطلح الجاهلية للإشارة إلى فترة ما قبل الإسلام ، تلقى القيسي انتقاداً من أستاذ فلسفة شاب هو علي حسين الجابري .

(٣) القيسي وآخرون ، **الثقافة العربية** ، ٣٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ٣٦ .

وفي ضوء التطورات السياسية عقب حرب الخليج ، لابد وأن هذا التحليل قد لفت نظر المشاركين في المؤتمر ؛ لأنه كان مقبولا ظاهريا في التسعينات على نحو أكثر مما كانت عليه الحال في الثمانينات ، حينما قدمت طروحات مشابهة في كتاب الشعر والتاريخ ، وكان العراقيون وقتذاك يطمحون إلى إحراز تغير تقدمي . ومما لاشك فيه ، أن هذه الورقة قد سرت صدام بتقديمها المزيد من التبرير لمعاودة عشرنة (من عشيرة) السياسة العراقية في التسعينات .

وكانت الدراستان الأخيرتان من قبل حسام محيي الدين الألوسي وعبد الستار عز الدين الراوي تفتقران إلى براعة المخيلة أيضا . وهذان الشخصان هما من مدرسي قسم الفلسفة في جامعة بغداد ، حيث عمل الألوسي بمنصب أستاذ ومستشار حكومي عام ١٩٩٤ ، كما كان مشرفا أيضا على الراوي الذي كان أحد تلاميذه قبل أن يصبح أستاذا مساعدا . ويظهر الألوسي ، وهو أستاذ فلسفة مرموق ، تمكنا من فكر كل من وليم جيمس وتشارلز بيرس . ولكن ، مع ذلك تجده سطحيا في القسم الختامي من دراسته ، حيث يربط المدرسة الذرائعية بالمصالح الإمبريالية الأمريكية في العالم العربي والعراق . ومن المؤكد أن قلة من زملائه من قد يقتنع بنظرته الاختزالية ، التي ترى بأن النسبوية الأخلاقية المتأصلة في البراغماتية هي العنصر الرئيسي في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، والتي تستند تحديدا إلى الواقعية السياسية . أما دراسة الراوي المفككة عن العقلانية الإسلامية ، فلم تأت إلا بالنزر اليسير من الجدة في الطرح فيما يتعلق بالدراسات التقليدية لمذهب المعتزلة ودوره في الإمبراطورية العباسية . وفيما عدا ذلك فإنها يمكن أن تأتي ، ربما ، من باب التأكيد على نظرة الدولة المفضلة للعقيدة الإسلامية .

ويظهر المسح للدراسات الأخرى التي كانت ترعاها الدولة في التسعينات أنها تكاد تخلو من الجدة في الابتكار والإبداع . فخلال السبعينات ، قدمت مجلة آفاق عربية ، عندما كان رئيس تحريرها الدكتور محسن جاسم الموسوي ، بعضا من الدراسات البحثية عن حقبة ما قبل ١٩٥٨ ، وكانت ملتقى لبعض النقاشات الهامة مثل الدراسة المطولة لمفهوم الاستشراق التي نشرت في ثلاثة أعداد متتابعة[١] . ومع

(١) راجع مجلة آفاق عربية ٣ (١٩٨٩) ، على سبيل المثال ، للاطلاع على دراسة موضوع الاستشراق .

ذلك ، ومنذ تموز - آب ١٩٩٥ ، وفي ظل رئاسة تحرير طراد الكبيسي ، وهو شيوعي سابق قبل أن يصبح بعثيا ، اعتادت المجلة على الإطراءات ذات الملق المذل التي تكيلها لصدام حسين ، حيث هنالك مقالة مبتذلة على نحو استثنائي تلخص ما جرى في حلقة دراسية خصصت لصدام حسين بمناسبة عيد ميلاده (في ٢٨ نيسان) كتبها الداعية إلى عقد هذه الحلقة ، حسن طوالبه ، وهو أحد مؤدلجي النظام المأجورين[١] . ومما يحسب لطراد الكبيسي أن العدد الصادر يحتوي على نعي فيه إطراء كبير لعلي الوردي ، عالم الاجتماع العراقي الكبير الذي شيع على نحو فيه دلالات سياسية ؛ لأن الكثير من البغداديين كانوا يخشون مواكبة التشييع إلى المثوى الأخير ، نظرا للبحث الذي استغرقه طوال حياته فيما يتعلق بتأثير العشائر والطوائف والمجموعات الأثنية على الشخصية العراقية[٢] .

وعند عام ١٩٩٩ ، بدا المشهد الثقافي العراقي وكأنه قد شرع في استعادة عافيته . حيث ظهرت خمس مجلات جديدة ببرامج نشر طموحة ذلك العام وهي : مجلة دراسات اجتماعية ، ومجلة دراسات تاريخية ، ومجلة الزحف الكبير ، ومجلة دراسات سياسية ، ومجلة دراسات فلسفية[٣] . ورغم حقيقة أنها كانت من نوعية أفضل وأضخم حجما نوعا ما من المجلات التي صدرت في وقت سابق من هذا العقد ، غير أن محتوياتها ، من قبيل اللقاء الذي لا رواء فيه مع إلياس فرح المنظّر البعثي السابق سوري الأصل ، حول الدولة القومية العروبية عقب معركة «أم المعارك» ، لا تستحق مع ذلك الالتفات إليها[٤] .

لماذا تم إصدار هذه المجلات بينما أغلق غيرها (مثل مجلة الطليعة الأدبية) أو

---

(١) عندما زرت العراق خلال ربيع عام ١٩٨٠ ، كان كل من قابلتهم يظهرون الاحتقار لطوالبة الذي كان في ذلك الوقت إمبراطور الدعاية .

(٢) علي الوردي ، علي الوردي في الطبيعة البشرية ، ٧ .

(٣) ينبغي أن يقارن عدد نيسان - حزيران لعام ١٩٨٠ ذي الإحدى وثمانين صفحة بالأعداد الصادرة خلال الثمانينات كعدد آذار لعام ١٩٨٠ الذي تكون من ٤٣٢ صفحة .

(٤) راجع مقابلة محرري مجلة دراسات اجتماعية مع إلياس فرح تحت عنوان المشروع النهضوي العربي ، والتي ركزت على عواقب أم المعارك على إعادة بناء الوحدة العربية (٢-٧) .

تضاءل حجمها فجأة وقلّ عدد النسخ المطبوعة منها، وتقطع صدورها صدورها (كمجلة التراث الشعبي)؟ لقد كان التأثير الضار لعائلة صدام على الدولة جليا في الإنتاج الثقافي. فتأثير عدي الذي اتسع خلال التسعينات لم يقتصر على التجارة والسياسة والألعاب الرياضية، بل تعدى ذلك إلى نطاق الإنتاج الثقافي كذلك؛ إذ لم يكن بالإمكان إصدار مطبوع جديد من دون موافقة عدي. كما أخذ الإنتاج الثقافي مسارا عشوائيا بمجلات وصحف عكست نزوات الأشخاص النافذين، ممن لهم صلات وثيقة بعدي بعد التدمير الفعلي للقدر الكبير من النخبة الثقافية البعثية الأصلية. فمجلة شؤون سياسية التي ظهرت عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، كانت من بنات أفكار صلاح المختار اليساري سابقا، والذي أصبح بعثيا بعد ضنك السجن الذي حاق به لفترة وجيزة. ولقد سبق وأن تم ترفيع هذا الرجل من ملحق ثقافي للبعثة العراقية لدى الأمم المتحدة عام ١٩٨٠ ليصبح موظفا مهما من موظفي وزارة الشؤون الخارجية، وتقلد من ثم عدة مناصب دبلوماسية من بينها منصب سفير العراق لدى الهند. وفي كلمة المحرر الترويجية التي كتبت في معرض التهنئة الذاتية في طبعة ربيع عام ١٩٩٥، أشار صلاح المختار إلى أن مجلته الجديدة تلبي اهتمامات لا حصر لها[١]. ولقد أوهم المختار نفسه بأنه محلل في الشؤون السياسية الخارجية منذ الفترة السابقة التي كان ينشر فيها مقالاته في مجلة دراسات عربية[٢]. لذلك ما إن اكتسب المختار السلطة والتأثير الضروريين حتى عمد إلى إصدار المجلة الخاصة به.

أما مجلة الدراسات السياسية الأكثر رقيًا فهي مجلة أم المعارك التي ظهرت عام ١٩٩٥، حيث صدر عددها الفصلي في نيسان ١٩٩٩ من قبل مركز أبحاث أم المعارك في حي الصالحية الراقي في بغداد. وكان العدد قد صدر في ١٦٧ صفحة طبعت على ورق جيد القطع. وكانت برئاسة تحرير الدكتور مازن إسماعيل الرمضاني وهو أستاذ في العلوم السياسية في جامعة بغداد، وله صلات وثيقة بأجهزة أمن الدولة.

(١) استراتيجيات الهجوم ومواقف المثقفين، ٤-٦. عندما كان المختار بالذات ضمن البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة رتب لزيارتي الأولى إلى العراق خلال ربيع عام ١٩٨٠.

(٢) راجع مقالته بعنوان من الدولة الدينية إلى الدوة القومية، مجلة دراسات عربية، عدد ٨ (حزيران ١٩٨٠): ص ص ٢٤-٣٣.

كما ضمت المجلة عددا من الشيعة في هيئتها التحريرية . ولكن فهرس المحتويات المطبوع باللغة الإنجليزية والإرشادات باللغتين العربية والإنجليزية لطلبات الاشتراكات داخل العالم العربي وخارجه ، والمعايير العلمية المطلوبة لإرسال المقالات ، كانت تدل على أن هذه المجلة مخصصة للاستهلاك الأجنبي أكثر مما هي للاستهلاك المحلي . لقد كانت هذه المجلة جزء من جهود النظام البعثي لمعاودة الانضمام إلى المجتمع الثقافي الدولي . فمواضيعها ، من قبيل تأثير العولمة على الثقافة العربية ، ومصادر القوة الأمريكية في العالم العربي ، والأزمة المالية الآسيوية ، مصممة لكي تروق تشكيلة واسعة من المثقفين العرب خارج العراق ، حيث أن النبرة البحثية وتوثيقية ما يرد في المقالات ، وبضمنها المصادر والمراجع اليسارية ، كمجلة الطريق الفكرية للحزب الشيوعي اللبناني قد منحت المجلة هالة من السمعة الأكاديمية . كما دل تأسيس مجلتين سياسيتين استراتيجيتين عام ١٩٩٥ ، بما تطلبه ذلك من اشتراط استحصال موافقة عدي ، وانحدار العديد من المجلات البعثية التقليدية على التحول من المجلات المهتمة بالإنتاج الثقافي إلى التركيز بشكل أكبر على السياسة العربية المعاصرة والاقتصاد السياسي العولمي ، حيث عكس هذا التركيز الجديد اهتمامات عدي في الأطروحة المزعومة لنيل درجة الدكتوراه[١] .

ومن بين خمس مجلات أسست عام ١٩٩٩ ، كان أربع منها فقط ، هي دراسات اجتماعية ، ودراسات تاريخية ، ودراسات فلسفية ، ودراسات سياسية قد انضمت إلى دار نشر جديدة هي بيت الحكمة ، التي يستدعي اسمها مكتبة الأبحاث الشاملة التي أنشأها الخليفة العباسي المأمون عام ٨٣٠ بعد الميلاد[٢] . وكان راعي هذه الإصدارات الجديدة هو حامد حمادي سكرتير صدام الشخصي لفترة طويلة وابن مدينته تكريت ، والذي بدأ حياته السياسية كشيوعي وسجن وتعرض للضرب عام ١٩٦٣ . ولقد أصبح رئيس تحرير جريدة القوات المسلحة المسماة القادسية بعد أن كان

---

(١) يؤكد عراقيون ممن تمت مقابلتهم بأن عدي لم يكتب الأطروحة بنفسه بل كتبها آخرون بالنيابة عنه .

(٢) مارشال هغسون ، مغامرة الإسلام : الضمير والتاريخ في حضارة العالم ، الطبعة الأولى : العصر الكلاسيكي للإسلام (شيكاغو : مطبعة جامعة شيكاغو ، ١٩٧٤) ، ٢٩٨ .

ضابطا برتبة ملازم أول . في حين كانت زوجته المحاضرة في كلية التربية الرياضية خلال الستينات هي التي علمت صدام لباقة التصرف وكيفية ممارسة لعبة التنس إبان السبعينات . وكان اهتمام هذه المجلات الجديدة بالإنتاج الثقافي أقل من اهتمامها بالحفاظ على مجموعة من الباحثين المعتبرين كبار السن ، عن طريق إسناد وظائف لهم كمحررين ومنحهم رواتب إضافية . علاوة على ذلك ، ظهرت مجلة جديدة أخرى عام ١٩٩٩ وهي الزحف الكبير ، وكانت تعكس اهتمامات النخبة العسكرية . وإنشاء هذه المجلة التي تدور حول محور الاهتمام السياسي الاستراتيجي لمجلة شؤون سياسية لصلاح المختار ، ومجلة أم المعارك التي يصدرها مركز أبحاث أم المعارك ، ومجلة دراسات سياسية لبيت الحكمة ، يشير إلى بؤر الاهتمام المتنافسة التي لم تكن موجودة خلال السبعينات . وبالعودة إلى مقالة الدباغ في مجلة آفاق عربية ، لم يكن الحصار وحده هو الذي أثر سلبا على الإنتاج الثقافي ، وإنما أثرت عليه كذلك رغبة اللاعبين السياسيين من ذوي النفوذ كعدي وحامد حمادي ، في وضع بصماتهم على النشاط الثقافي الذي يصدر برعاية الدولة . ولندرة ورق الصحف جرت التضحية بالمجلات القديمة ، حيث تحولت التخصيصات إلى الإصدارات الجديدة التي مثلت ظهور كوكبة جديدة من نجوم السلطة في عراق ما بعد حرب الخليج .

وكان الميدان التقليدي الآخر للإنتاج الثقافي هو الصحافة اليومية ، حيث ظهر خلال التسعينات عدد من الصحف الجديدة ، ومن أهمها صحيفة بابل التي أصدرها عدي صدام حسين . ولم يكن بمقدور الصحف نشر تعليقات ثقافية مطولة مثلما كانت تفعل في السبعينات حتى أواسط الثمانينات ، بسبب التقلص الكبير في أحجامها . فالعددان الصادران من جريدة بابل في ٢٩ تشرين الثاني وفي ٢ كانون الأول عام ١٩٩٨ ، على سبيل المثال ، كان كل منهما عبارة عن ثماني صفحات بنصف مقاس الصحف الاعتيادية تقريبا ، مع مقالات قصيرة وبضع صور صغيرة (والمثير في الأمر أنها كانت تصدر من دون أن تهيمن على الصفحة الأولى صورة صدام كما هو متبع في جريدة الثورة الناطقة بلسان حزب البعث ، وجريدة الجمهورية اليومية ، صحيفة الحكومة الرئيسية ، واللتين لم يكن عدي مسؤولا عن صدورهما) . ومع أن بعض إصدارات عدي كجريدة المصور العربي الأسبوعية كانت أكبر حجما وعدد صفحاتها أكثر ، غير أن الحيز الأكبر من مساحاتها كان مخصصا لمقالات عدي

- وأقصد تعرضاته للفساد وعدم الكفاءة الإدارية - أكثر مما كان مخصصاً للمقالات المتعلقة بالتاريخ والتراث الثقافي[1]. ونتيجة لمحاولة خلق صورة أنيقة، وبما يعكس الرغبة في أن تروق نخبة النظام، خصصت صحيفة المصور العربي حيزاً ملحوظاً للإعلانات والأزياء وصور النساء الجذابات. كما أنها طرحت صورة وكأن التجارة في العراق تجري كالمعتاد، وأن البلاد لم تكن تعاني من أي حرمان مادي خطير[2].

لقد تمثل تأثير نظام العقوبات على الإنتاج الثقافي بالتخلي عن بعض الإصدارات، وخصوصا تلك المرتبطة بالبعثيين من تكارتة السبعينات، وبتشريع لإصدارات جديدة أريد منها تعزيز قوة لاعبين سياسيين من الناشطين الأساسيين الجدد كعدي وأنصاره. لذا، فإن الإنتاج الثقافي برعاية الدولة إبان التسعينات، والذي عكس تشظي الإجماع البعثي على ذاكرة تاريخية، يوحي بعدد من الملاحظات. أولا، كان هنالك ترابط ضئيل في الإنتاج الثقافي من منظور السياسة بعيدة المدى. وعوضا عن ذلك، عكس الإنتاج الثقافي المرامي السياسية التي تتسم بالفردية الضيقة. فعلى الرغم من أن الاهتمامات السياسية الفردية قد جرى التعبير عنها أيضا خلال السبعينات، إلا أن الإنتاج الثقافي البعثي قد أظهر على الأقل شيئا

---

(1) راجع، على سبيل المثال، محمد علي إبراهيم، البطاقة الدوائية: هل وضعت حداً لتسرب الأدوية من العيادات الشعبية، جريدة بابل، ٢ كانون الأول ١٩٨٨؛ وراجع أيضاً عبدالزهرة الهنداوي: تدريس خصوصي بأسعار خصوصية جداً في قسم قضية الساعة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٨ من عدد المصور العربي، حيث يؤكد الكاتب على مساعي المدرسين لإرعاب التلاميذ - حتى من كانوا صغاراً جداً - من أجل إجبارهم على اللجوء إلى الدروس الخصوصية حتى أثناء ساعات الدوام المدرسي.

(2) عدد من عناصر الدائرة المغلقة للنظام شعروا ظاهرياً بأن الأوضاع في العراق لم تكن بذلك السوء، حيث أشار الدكتور محسن الموسوي بأن صلاح المختار، الدبلوماسي العراقي ورئيس تحرير مجلة شؤون سياسية، قد أكد على هذا الأمر في مؤتمر عقد في ماليزيا في التسعينات. كان مثل هذا التفكير الذي يتعامى عن رؤية الواقع مؤشراً آخر على فشل النظام في إنشاء إستراتيجية بعيدة المدى لمستقبل العراق، وعلى عدم قدرة الدولة البعثية على إدراك موقعه ضمن السلسلة الأكبر لترابط القوى. مقابلة مع الدكتور محسن جاسم الموسوي، تورنتو، ١٩ تموز ٢٠٠٠.

من الوحدة الموضوعاتية التي انعكست في عدد من المجلات والصحف الرئيسية ، إذ لم يكن هنالك سوى ثلاث صحف يومية تنشر المواد التي لها أهمية في السبعينات وهي : الثورة ، جريدة الحزب ، وصحيفتا الحكومة الجمهورية والعراق[1] . ولكن تم خلال التسعينات تأسيس صحف ومجلات بتوجهات وبمواضيع متباينة إلى حد كبير ، حيث أن آفاق عربية ، وهي مجلة كانت تركز سابقا على المواضيع الثقافية والتاريخية ، نشرت عدة مقالات عن منظمة أوبك ، وعن الطلب العالمي على النفط العراقي[2] . ثانيًا ، يشير تشظي الإنتاج الثقافي إلى الافتقار إلى نخبة ثقافية أكثر تماسكا كتلك التي كانت موجودة خلال السبعينات . ومع إعدام بعض المثقفين البارزين ، مثل الشاعر شفيق الكمالي سوري الأصل ، مؤسس مجلة آفاق عربية ورئيس اتحاد الأدباء العراقيين ، ولجوء العديد من الآخرين إلى المنفى باختيارهم ، مثل الدكتور محسن جاسم الموسوي الناقد الأدبي ورئيس تحرير مجلة آفاق عربية سابقا ، ورئيس مجلس إدارة دار الشؤون الثقافية العامة ، افتقرت الدولة إلى مثقفين مرموقين ممن يمكن أن تثق فيهم على وجه الخصوص ليحلوا محل من أعدموا أو من فضلوا المنافي . ثالثا ، قوضت الأجندة السياسية لعدي تطويع الدولة للذاكرة التاريخية وتوظيفها . حيث أصبحت المطبوعات الصادرة برعاية الدولة من جراء تأثيره أيديولوجية واستعراضية ، بصرف النظر عن الرمزية التاريخية لاسم بابل ، حيث إن عدي كممثل عن النخبة غير المثقفة الأصغر سنا التي تحيط به ، لم يكن مهتما بالماضي ؛ إذ كان هذا الجيل يهتم بالسلطة وبالكسب المادي قبل أي شيء آخر . فعدي فتح عينيه يوم ولد على الثراء ، وكان نتاج المناطق الحضرية أكثر من كونه منحدرا من المثلث العربي السني الريفي . ولم يكن متأثرا بالصراعات في السبعينات مع الحزب الشيوعي العراقي والوطنيين العراقويين .

---

(١) تأسست جريدة العراق في شباط ١٩٧٦ .

(٢) راجع ، على سبيل المثال ، الدكتور حميد الجميلي ، **تزايد الطلب على نفط أوبك ونمو الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد التسعينات** ، مجلة آفاق عربية ٨/٧ (تموز آب ١٩٩٥) : ١٥ - ٢٢ . سياسيًا ، تعكس هذه المقالة سعيًا لتوجيه التفكير العام إلى فترة ما قبل الحصار ، من خلال التأكيد على أن السوق العالمية لا يمكن لها الدوام من دون إنتاج النفط العراقي .

وفي مفارقة سياسية ، إن اجتثاث اليسار السياسي في الواقع قد قوض النظام البعثي . وبما أن اليسار المنظم داخل العراق ، وخصوصا الحزب الشيوعي العراقي لم يعد يُعدّ تهديدا جديا ، فإن الكثير من الصلات الشعبية التي كانت تربط سابقا النظام بالجماهير قد أصبحت واهنة إذا لم يكن قد جرى التخلي عنها . وبفضل التقليل من شأن الموضوعات التي كان يشدد عليها في السبعينات وأوائل الثمانينات ، وبفعل الفصام الثقافي الذي اتسم به الإنتاج الثقافي برعاية الدولة خلال الثمانينات ، باتت الدولة أقل فاعلية في استغلال هكذا إنتاج ثقافي لتحقيق غايات سياسية . وأمسى التعظيم حد العبادة ، تقريبا ، لصدام والذي لم يفت في عضده شيء ، هو الشيء الوحيد المتواصل في مجال الإنتاج الثقافي برعاية الدولة ؛ إذ لوحظ صدام على صفحات الجرائد العراقية في ربيع عام ٢٠٠٢ وهو ينعم النظر في تصاميم لنصب تذكاري كبير آخر يصور شخصه وبسالته العسكرية في حرب الخليج . أما نصب ملحمة صدام هذا ، والذي لم يكن مميزا على نحو ملفت لفنان عراقي متخصص في الوقت ذاته بجراحة التجميل ، فلم يكن من النوع المؤثر لمن يشاهده يقينا ، ويؤكد على الإفلاس الثقافي لمشروع النظام في الهيمنة[1] . كما يبدو أن جهود صدام لتشييد سلسلة من الجوامع الضخمة كجزء من تراثه ، لم تكن لها تلك التأثيرات المطلوبة ؛ لأنه لم يؤد الصلاة فيها إلا بضعة أنفار من العراقيين . ورغم استقتال عدي على هذا الضرب من التزلف للأهالي ، غير أنه كان مكروها تماما ويفتقر إلى العمق التاريخي لمسيرة صدام ولصفاته القيادية[2] . وكان صراع عدي

---

(١) لمعرفة المزيد عن المقالات الرئيسية والصور لنصب صدام الجديد ، انظر ، **القائد يطلع على نموذج تصميم نصب ملحمة صدام** ، جريدة العراق ، ١٦ نيسان ٢٠٠٢ ؛ وكذلك انظر ، **القائد المجاهد يطلع على نموذج تصميم نصب ملحمة صدام** ، صحيفة الجمهورية ، ١٦ نيسان ٢٠٠٢ ، علمًا بأن الدكتور والفنان علاء بشير هو الذي قام بهذا التصميم .

(٢) أقصد بذلك أن لدى صدام إدراكًا لتاريخ الصراع السياسي في العراق أكثر تطورًا مما لدى عدي ، وكان صدام أكثر قدرة على إعداد حساباته وعلى أن يكون أكثر فاعلية بالنتيجة فيما يتعلق بالتخلص من خصومه الفعليين والمحتملين مقارنة بابنه الأقل ذكاء . ولا أعني بهذه الملاحظات أن صدام كان قائدًا بأي معنى إيجابي من معاني هذا المصطلح .

المتواصل مع أخيه قصي على نحو ما كانت تعكسه المقالات المنشورة في جريدة بابل وهي تنتقد أداء القوات الأمنية ، لا يوحي فحسب بأنهما يفتقران إلى صفات صدام القيادية (والمقصود هنا هو الدهاء السياسي والقدرة على إشاعة الخوف شيئا فشيئا) ، بل يوحي كذلك بأن خليفتي صدام كانا في نزاع عميق فيما بينهما .

والآن وقد تم خلع النظام البعثي ، ما هي الإمكانيات المحتملة للمعارضة الديموقراطية في بناء عراق ديموقراطي جديد؟ ابتداء ينبغي القول بأنه لا بد من كتابة تاريخ شامل للمعارضة العراقية على غرار الانتفاضة . ففي الدوائر العسكرية والسياسية الغربية والعربية ، شوهت هذه المعارضة الديموقراطية على أنها معارضة جامحة ومشتتة أيديولوجيا وغير قادرة على حكم العراق[1] . ويغيب عن هذه النظرة تلمس الخطاب السياسي القوي الذي صاغته خلال التسعينات المعارضة العراقية ، وبضمنها أعضاء الجماعات المنظمة والمثقفون المستقلون . وهذا الخطاب الذي ركز على معالجة مشكلة الطائفية كسر حاجز (سياسة الصمت) بهذا الخصوص ، وجعل من العسير على أي مثقف عراقي جاد تجاهلها . وبالنظر إلى هذا الخطاب ، ما الذي أنجزته المعارضة حتى الآن؟

أولا ، مثلت المعارضة التي التحم بعضها مع بعض عقب انتفاضة عام ١٩٩١ ، أول تحالف واسع النطاق للتنظيمات السياسية ذات الأيديولوجيات المتباعدة ، من أجل صياغة برنامج مشترك للإطاحة بالنظام البعثي . وضمت المجموعات الرئيسية المؤتمر الوطني العراقي ، الذي تشكل في كردستان في شهر تشرين الأول من عام ١٩٩٢ ، عندما وافق الحزبان الكرديان الرئيسيان على تشكيل تحالف مع الجماعات العربية المعارضة . وعلى الرغم من أن دور المؤتمر الوطني العراقي قد تضاءل نوعا ما أواخر التسعينات ؛ لأن زعيمه أحمد الجلبي (الاقتصادي الدارس في لندن والشيعي

---

(١) بالنسبة لوجهات النظر خلال التسعينات حول استخدام المعارضة للإطاحة بصدام ، راجع الإطاحة بصدام رمية رام قد تخطىء أو تصيب ، صحيفة واشنطن بوست ، ٢٠ شباط ١٩٩٨ ؛ كينيث كاتزمان ، تقرير سي أر أس : حركات المعارضة العراقية :
www.fas-org/irp/crs-iraq-op.htm ؛ وانظر أيضًا ، دليل جديد على فشل كلينتون : الإذلال في العراق ، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٦ على الموقع الالكتروني التالي :
http//:policy.house.gov/prspctvs/update2.htm

العلماني ، الذي ترأس سابقا مصرف البتراء في الأردن) قد فقد جاذبيته ، إلا أن المؤتمر ظل يلعب دورا مركزيا في تنظيم الأنشطة المضادة لصدام . ثانيا ، استمر الحزب الشيوعي العراقي في اجتذاب دعم قوي من لدن القطاعات البارزة للنخبة الثقافية العراقية ، حيث أن رسالة الحزب المضادة للنزعة الطائفية ، والمتسمة بعدم الإقصاء الثقافي ، والمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية أكسبته مشروعية كبيرة عبر نضاله لسبعين عاما ضد الأنظمة القمعية المتعاقبة ؛ إذ احتفظ الحزب الشيوعي العراقي بتنظيم سري داخل العراق وفي ظل حكم البعث ، كما يتضح من الدفق المتواصل للمعلومات التي يقدمها الحزب عن الهجمات على مسؤولي النظام ، والإعدامات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى . أما المجموعة الثالثة من التنظيمات فهي مؤلفة من جماعات إسلامية أبرزها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ، غير أنها تحتوي أيضا على حزب الدعوة الأصغر حجما والجماعات المرتبطة بهما . ورغم التوجه الإسلامي لهذه الجماعات ، إلا أنه ما من واحدة منها تدعو إلى فرض جمهورية إسلامية على العراق أو إلى إنشاء دولة شيعية منفصلة . في حين أن المجموعة المعارضة الرابعة هي حركة الوفاق الوطني العراقي ، المؤلفة من بعثيين سابقين وضباط ساخطين وأعضاء سابقين في أجهزة أمن الدولة . والأمين العام لهذه المجموعة هو إياد علاوي ، الذي تفيد تقارير بأنه ممن سبق واشتركوا في العنف البعثي ضد اليساريين عقب انقلاب شباط عام ١٩٦٣ ، والذي أطاح بنظام عبد الكريم قاسم . وأخيرا ، هنالك مجموعات أصغر كالحركة الملكية الدستورية العراقية بزعامة الشريف حسين بن علي ، وهو من أنجال العائلة الهاشمية التي قتلت في العراق صباح الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ ، واتحاد الديموقراطيين العراقيين ، الذي أصدر صحيفة الديموقراطي في لندن ، ويضم في صفوفه عددا من السياسيين والمثقفين الذين يسعون إلى إقامة حكومة ديموقراطية في العراق .

ورغم الادعاء بأن المعارضة العراقية لن تكون قادرة أبدا على أن تشكل تحالفا مهيمنا ما لم يسقط النظام البعثي ، غير أنها فعلت ذلك من خلال جمع التنظيمات المتباينة في ملتقيات متنوعة جدا ، وأقامت أشكالاً جديدة من التواصل والتفاهم المتبادل ، بما يبشر بمستقبل مأمول للمجتمع المدني والديموقراطية العراقية ، حيث غير عدد من مجاميع المعارضة الهامة خلال التسعينات منظوراته الأيديولوجية ليسهل

التعاطي مع المجموعات الأخرى . فالحزب الشيوعي العراقي ، على سبيل المثال ، لم يعد يعتبر نفسه حزبا لينينيا ، ولم يعد مصرا على أن يكون أعضاؤه متوافقين بصرامة مع «خط الحزب»[١] . وبالمثل ، تحاشت الحركة الإسلامية ، ممثلة بالمجلس الإسلامي الأعلى الأكثر قوة ، البرنامج السياسي الطائفي ، وظهر ممثلون من الحزب الشيوعي العراقي والمجلس الأعلى جنبا إلى جنب في مؤتمرات كان يتم فيها تبادل عبارات الإطراء . وفي مؤتمر لوس أنجلوس في شباط عام ٢٠٠٠ ، الذي نظم من قبل المنتدى العراقي للديموقراطية ، أبدى كل من ممثل الحزب الشيوعي العراقي الدكتور حسن عاكف حمودي ، والباحث المعروف الدكتور حامد البياتي عن المجلس الأعلى ، ملاحظة مفادها أن الحزب الشيوعي العراقي والمجلس الأعلى هما الوحيدان اللذان يعملان بنشاط ضد النظام القائم آنذاك من داخل العراق[٢] .

وعقب انتفاضة عام ١٩٩١ ، سبق للمعارضة العراقية أن أقامت نظاما سياسيا بديلا في ثلاث محافظات محررة في كردستان ، وبما يقرب من ١٥ بالمائة من سكان العراق قبل انهيار البعثيين التكارتة . ومع تطوير الأكراد لمنظومة بث إذاعي وتلفزيوني وصحافة مزدهرة (حيث هنالك ثلاث عشرة قناة تلفزيونية مختلفة) ، ومع تنظيم العراقيين من غير الأكراد لمؤتمرات حول الديموقراطية والمجتمع المدني في كردستان والعراق ، يكون الأثر التظاهري قد فعل فعله . ورغم حقيقة أن كردستان ليس لها منفذ بحري ومجردة من أية صناعات كبرى ، وصناعتها النفطية غير فاعلة ، فضلا عن الحصار المفروض عليها من قبل النظام البعثي ، غير أن سكانها كانوا يتمتعون بمستوى معيشي أعلى بكثير من العراقيين الآخرين في ظل السيطرة البعثية[٣] ،

---

(١) مقابلة مع غانم حمدون رئيس تحرير مجلة الثقافة الجديدة ، لندن ، يوم ١٦ أيار لعام ٢٠٠٠ .

(٢) راجع مجريات المؤتمر على الموقع الالكتروني التالي ليوم ٢٦ شباط لعام ٢٠٠٠ :
www.iraqifd.org/anaheim.html

(٣) ديفيد آكويلا لورنس ، يتمتع الأكراد بدولة بحكم واقع الحال ، صحيفة كرستيان ساينس مونيتر ، ٣٠ أيار ٢٠٠٠ . وعلى الرغم من الحصار ، تجدر الإشارة إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد تعاون مع النظام البعثي لتهريب النفط عبر كردستان إلى تركيا . وبحسب هذا المثال ، لم يكن الحصار مطبقًا على نحو دقيق . وبالتلاعب على الألفاظ أدى هذا التصرف إلى توليد إشارة هجائية لما ==

حيث كان الغذاء وفيرا والأمراض أقل انتشارا ، ونسب وفيات الأطفال الرضع أدنى مما هي عليه الحال في مناطق العراق الأخرى تحت سيطرة الحكومة . وبسبب الحركة الملحوظة للناس والتهريب عبر الحدود سهلة الاختراق ، فإن الكثير مما حصل في كردستان كان معلوما لدى العراقيين في الجنوب .

ولقد كانت مجموعات المعارضة العراقية فاعلة جدا في استخدام الإنترنت لفضح انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الدولة العراقية . كما كانت تعرض بالتفصيل صراعات النظام السياسية ، وتروج لنماذج بديلة للمجتمع السياسي . وباتت هذه المواقع على شبكة الإنترنت أدوات مهمة بالنسبة للعراقيين في المنافي ولمجموعات المعارضة للتواصل فيما بينها . ونتيجة لنشر تفاصيل الإعدامات المتواصلة والاغتيالات السياسية ، وحملات «تنظيف السجون» على شبكة الإنترنت ، فإن المعارضة العراقية جعلت من الصعب على صدام كسر جدران عزلته . وهذا أمر هام بشكل خاص في العالم العربي ، حيث كان الكثيرون من العرب قبل حرب الخليج لا يزالون يحتفظون بصورة إيجابية عن صدام ونظامه . ومما له دلالة بالغة على عزلة العراق دوليا ، هو أن الحلف الوحيد الذي تمكن العراق من عقده بعد حرب الخليج كان مع النظام اليوغسلافي السابق لسلوبودان ميلوزيفتش ، الذي يحاكم دوليا على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان(١) .

ولعل الإنجاز الأكثر أهمية للمعارضة العراقية ، والذي ينبغي أن يعترف به تمام الاعتراف ، هو القدر الكبير من الكتابات المرموقة التي أنتجتها الجماعات المضادة للبعث والمنفيون العراقيون ؛ إذ لم توثق هذه الدراسات لممارسات النظام في الداخل حسب ، ولكن على خلاف الكثير من الدراسات السابقة ، التي كانت تقتصر تقريبا على تفاصيل

= كانت تقوم به قيادة كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الوطني الكردستاني اللذين كانا يشرفان على التهريب ، على أنه أم الجمارك جريا على تسمية معركة الخليج في عام ١٩٩١ من قبل صدام بأم المعارك .

(١) راجع ، تقارير ستراتفور الخاصة ، يوغسلافيا والعراق : عودة ائتلاف التحالف ، في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٩ على الموقع الالكتروني التالية :

www.stratfor.com/MEAF/specialreports/special8.htm

القمع ، كانت مرتبطة على نحو فيه إدراك ذاتي بالخطابات الأوسع نطاقا ، التي كانت تتمحور حول الطائفية وجذور التسلط في العراق وفكرة بناء مجتمع مدني عراقي . وبمرور الوقت ، أنشأت هذه الدراسات ذاكرة تاريخية مضادة ، من خلال إعادة تفحص الأحداث التاريخية الهامة وفصلها عن الكثير مما يحيط بها من أساطير ولدها البعث .

ولقد تمثل أحد أهم المكونات لهذه الذاكرة الممانعة أو المضادة في الشروع بإعادة دراسة عبد الكريم قاسم وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، حيث أن عقد المقارنات بين النظام القاسمي والنظامين البعثيين الأول والثاني ، ورد الاعتبار لسياساته الإصلاحية ، واهتمامه المخلص برفاهية الشعب العراقي ، أديا إلى إعادة تثمين إسهام عبد الكريم قاسم في بناء العراق الحديث ؛ لذا ، فإن إعادة النظر في نزاهته وعدم تحبيذه اللجوء إلى العنف ، ومعاداته للطائفية ، ومقاربته البراغماتية غير الأيديولوجية للسياسة ، وسنّه للإصلاحات المقصود بها مساعدة الفلاحين والنساء والفقراء ، أدت بالكثيرين إلى إعادة تفحص النظرة السائدة التي تصوره كخائن للتوجه القومي العروبي ، وتحمله مسؤولية فشل ثورة تموز ١٩٥٨[1] . ومن ناحية أخرى ، إن إعادة التقييم هذه التي تظهر بأن قاسم كان يهتم بالقضايا القومية كالثورتين في فلسطين والجزائر ، قد تجنبت إضفاء الصبغة الرومانسية على شخصيته . كما أن عددا من المقالات في المجلة الفكرية للحزب الشيوعي العراقي ، الثقافة الجديدة ، قد أعادت أخيرا تقييم ثورة تموز ١٩٥٨ مما يشي بسعي إلى الاعتماد عليها لإنشاء ذاكرة تاريخية جديدة . ومع أن هذه

---

(١) راجع المقالات السبعة عشر في العدد الخاص عن عبدالكريم قاسم في مجلة الموسم ٣٣ (١٩٩٧) ، وهي مجلة تصف نفسها على أنها مجلة فصلية تعنى بالآثار والتراث الإسلامي وينشرها مجمع الكوفة في هولندا . وعلى الغلاف تظهر صورة لعبدالكريم قاسم كتب أسفلها عبارة الزعيم عبدالكريم قاسم : مؤسس الجمهورية العراقية . والمثير بشكل خاص هو ما كتبه علاء الدين الظاهر ، **الجوانب الإيجابية في عهد وشخصية الفريق الركن عبد الكريم قاسم** ، ٥٨-٩٣ ؛ ثم مقال عبدالخالق حسين ، **الزعيم عبد الكريم قاسم وموضوع الديمقراطية** ؛ ومقال عدنان فاضل ، **جانب من شخصية قائد ثورة ١٤ تموز في العراق : عبد الكريم قاسم والطائفية** ، ١٢٧-١٢٩ . راجع أيضًا السامرائي ، **الطائفية في العراق** ، ٧٨-٨١ ، حيث يقارن المؤلف عبدالكريم قاسم بمن خلفه ، أي علي صالح السعدي وعبدالسلام عارف .

المقالات لا تزال تعاني من عدم رغبة الحزب الشيوعي في الإقرار بدوره في فشل الثورة ، إلا أن إدراكه لافتقار نظام قاسم إلى أية مشاركة سياسية جدية أو ديموقراطية فعلية ، وإدراكه كذلك للحاجة إلى إرساء آليات لمنع الجيش من السيطرة على الدولة ، تمثل هذه كلها تطورات إيجابية . وتعدّ هذه المقالات من المكونات الفارقة للإطار المفاهيمي الجديد ، الذي يتحاشى الصياغات الأيديولوجية الصارمة لصالح الإقرار بالمجتمع المدني كأساس لأي تقدم في العراق ، إذ تقول نزيهة الدليمي التي حظيت بكونها أول امرأة عربية تصبح وزيرة عام ١٩٥٩ ، بأنه على الرغم من تشكيل عبد الكريم قاسم لمجلس قيادة الثورة واكتمال نصاب الحكومة من الوزراء ، إلا أنه مع بضعة من معاونيه كان يسيطر على صناعة القرار بأكملها ، حيث وجدت نزيهة الدليمي بأن السلطة الفعلية للتأثير على الشؤون البلدية كانت تكمن خارج نطاق دائرتها ، مع كونها هي التي كانت تشغل منصب وزيرة البلديات(١) .

ولعل التطور الأكثر إثارة بسبب حساسية الموضوع هو ظهور كم ملحوظ من الكتابات عن الطائفية في العراق . ومن أهم الكتب في هذا الموضوع كتاب الدكتور سعيد السامرائي بعنوان «الطائفية في العراق : الواقع والحل» ، وهو من إصدارات مؤسسة الفجر في لندن ، وهي مؤسسة شيعية للطباعة والنشر . ومع أن المؤلف سني المذهب ، إلا أنه يبين بأن هجوم صدام على الشيعة من خلال سلسلة مقالات نشرتها جريدة الثورة في نيسان ١٩٩١ ، كان الحافز الرئيسي وراء دراسته لموضوع الكتاب(٢) . ويقول السامرائي إن مشكلة الطائفية لا يمكن حلها إلا إذا تمت مواجهتها بصراحة وبشكل مباشر . ويورد أمثلة عن تصرفات النخبة خلال الستينات ، التي مهدت الطريق للطائفية البعثية ، مثل رفض الرئيس عبد السلام عارف عام ١٩٦٥ أن يزور مكاتب شركة التأمين الوطنية ، بعدما اكتشف بأن مدراءها كلهم كانوا إما من الشيعة أو من المسيحيين(٣) .

ويعدّ هذا الكتاب مهما لأن المؤلف لم يلق بالمسؤولية عن الطائفية على المجتمع

---

(١) نزيهة جودت الدليمي ، ثورة ١٤ تموز وأهدافها ، مجلة الثقافة الجديدة ، ٢٨٤ (١٩٩٨) : ٧-٢٤ .

(٢) راجع السامرائي ، الطائفية ، ١٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ٤٦ .

السني حسب ، بل إن الكاتب يكشف فيه عن وجود المشاعر الطائفية الشيعية كذلك[١] . وعلى خلاف البعثيين الذين حاولوا ، على نحو عشائري ، إقامة حواجز ثقافية استنادا إلى صلات الدم (من خلال التأكيد ، على سبيل المثال ، على أن هنالك «عرق سامي») ، يظهر السامرائي جذورا سياسية طائفية ، حيث يظهر بأن الكثير من العرب السنة كانوا فزعين عام ١٩٩١ من أن تنجح الانتفاضة . وهذا الخوف هو بالضبط ما كان السياسيون والمثقفون من العرب السنة ؛ كعبد العزيز الدوري وعبد السلام عارف ، بتأكيدهم لسنوات على موضوعة الشعوبية ، يقصدون إلى إثارته لدى العرب السنة . ولقد صاح أحد العرب السنة بالمؤلف «إنهم يريدون أن يأتوا بعجمي - إيراني - لكي يحكم العراق» بما يشير إلى خشيته من أن تؤدي الانتفاضة إلى السيطرة الإيرانية على العراق[٢] . وعلى غرار دراسة وميض عمر نظمي التي سبق ذكرها ، يوضح السامرائي بأن هذا الأمر يختلف عما كان عليه الحال عام ١٩٢٠ ، عندما انضم العرب السنة إلى العرب الشيعة والأثنيات الأخرى للقيام بالثورة العراقية الكبرى[٣] . ومن ناحية أخرى ، ليس هنالك من كتابات صدرت برعاية الدولة ، سواء كانت كتبا منهجية تدرس في المدارس أم مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام أم الصحف التي تديرها الدولة ، قد خصصت لمتابعة تفاصيل التعاون المتبادل الذي أبدته المكونات العراقية خلال ثورة العشرين ، مما صعب الوصول إلى هذه الذاكرة الممانعة .[٤]

---

(١) المصدر نفسه ، ٨٤-٩٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ٩٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ١٠٣ .

(٤) على سبيل المثال ، في الكتاب المدرسي للصف السادس الثانوي عن التاريخ الحديث للوطن العربي ، لم ترد إلا إشارة قصيرة إلى ثورة العشرين ، ولم ترد إشارة إلى التعاون فيما بين المكونات العراقية الأثنية . وفي الحقيقة ، قدمت الثورة على أنها حركة قومية ، مما يفسر ، بحسب الكتاب ، معارضة الإنجليز لها . كما ينظر إلى ثورة العشرين على أنها تشبه قادسية صدام في مساعيها لمنع احتلال العراق . جمهورية العراق ، وزارة التربية ، **التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي للصف السادس الأدبي** (أربيل : مطبعة وزارة التربية ، ١٩٨٩) ، ١٧١-١٧٦ .

ويحاجج السامرائي بأن الطائفية ليست بمعطى ثقافي ، ولكنها ذات أساس سياسي واجتماعي ، فمصطلحات من قبيل «العجم» و «الشعوبيون» يقصد بها وصف شيعة العراق على أنهم إيرانيون . وإذا ما بات هؤلاء أجانب حقا ، فمن المنطقي أنهم لا يستحقون ، إذن ، التمتع بسلطة سياسية[1] . وأحد أمثلة السامرائي له دلالة بالغة على الجذور السياسية للطائفية . فعندما اجتاح صدام الكويت ، قام وزير الداخلية وسفير العراق لدى الأمم المتحدة سابقا ، صلاح عمر العلي ، بانتقاد الغزو وانفصل عن النظام . وحين تأسست حركة الوفاق الوطني عقب انتفاضة عام ١٩٩١ ، افترض العلي ، وقد بات في المنفى ، أنه بسبب مناصبه السابقة في الحكومة العراقية فإنه الأحق برئاسة الحركة . ولكن ما إن انتخبت الحركة الشيعي إياد علاوي رئيسا عليها حتى اعترض العلي مع أن الانتخابات كانت نزيهة . وعندما لم تفلح اعتراضات العلي ، ترك الحركة ليؤسس صحيفة ومنظمة سياسية خاصتين به .

وظاهريا ، يبدو أن العلي ، وهو تكريتي من أبناء عمومة صدام ، كان يعبر عن مشاعر طائفية سنية ترعرع عليها تجاه شخص شيعي . ومع أنه قد تكون لدى العلي مثل هذه المشاعر ، غير أن السامرائي يبين بأن اعتراض العلي على إياد علاوي كان في الواقع سعيا منه لاسترضاء رعاته في السعودية ، التي كانت تتخذ منها الحركة مقرا لها ، وهؤلاء كانوا من المعارضين بشدة لأية زيادة في النفوذ السياسي الشيعي في العراق ، خشية من أن يؤدي تشكيل دولة شيعية مجاورة إلى تشجيع سكانها السعوديين من الشيعة على المطالبة بالمزيد من الحقوق .

وبتعبير آخر ، كانت السياسة أكثر مما كانت المشاعر الغريزية هي التي حكمت ردة فعل العلي تجاه انتخاب علاوي على رأس حركة الوفاق[2] ؛ لذا فإن تأثير القوى الخارجية على الديناميات الطائفية في العراق بحاجة إلى أخذه في الاعتبار بجدية ؛ لأنه لا السعودية ولا الكويت ولا الأردن يريدون رؤية الشيعة العراقيين وقد حصلوا على المزيد من السلطة السياسية .

وفي صيف عام ١٩٩٥ ، توفي عن عمر يناهز الثانية والثمانين عاما الدكتور علي

---

(١) راجع السامرائي ، **الطائفية** ، ١٠٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ٩٣-٩٤ .

الوردي عالم الاجتماع العراقي الأكثر شهرة ، ومؤلف واحد وثلاثين كتابا عن المجتمع العراقي . ورغم الخشية من النظام ، انضم آلاف المشيعين إلى موكب جنازته . والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تجد الدولة عالم اجتماع مسنًا على درجة كبيرة من التهديد لها؟ وعلى خلفية انتفاضة عام ١٩٩١ ، قام سعد البزاز ، رئيس التحرير السابق لجريدة الجمهورية ، بإجراء لقاءات مع الوردي في الأردن قبل وقت قصير من وفاته ، حول عدد من الموضوعات المتعلقة بالمجتمع العراقي . ونشرت هذه اللقاءات في كتاب منفصل بعد عام من وفاة الوردي . ومعالجات الكتاب للقيم العشائرية ومأزق المرأة العراقية والشخصية العراقية ، توضح لماذا كانت كتابات الوردي تشكل تهديدا للنظام . ومع أن الوردي قد تجنب الخوض في السياسة ، غير أن عالم الاجتماع هذا أدان النزعة العشائرية ، في الوقت الذي أصبحت فيه المكون الأكثر أهمية للبنية الأيديولوجية للنظام ، الذي كان يعمل على زيادة سلطة شيوخ العشائر . وحديث الوردي بشأن وضع النساء في المجتمع العراقي هو نقد أيضا للنزعة العشائرية ، حيث بين الوردي بأنه على الرغم من إحراز النساء لتقدم هائل في المجال العام ، مثلما يبدو من خلال الوظائف التي أسندت للمرأة وما حققته في مجال التعليم ، إلا أن القيم العشائرية المترسبة استمرت بالإفضاء إلى العنف ضد النساء اللواتي يشك بجلبهن العار على عائلاتهن وأقاربهن وعشائرهن[1] . ومن ثم أتى على ذكر مؤتمر حضره لشرطة بغداد عام ١٩٨٩ ، وكان مخصصا لاحتواء هذه المشكلة . وعندما ناقش مسألة الفروسية ونزاعها مع الإسلام في نهاية الحقبة الجاهلية ، أثبت الوردي بأن النزعة العشائرية والقيم الإسلامية يتعارضان بعضهما مع بعض ، بما يتناقض مباشرة مع جهود صدام لاستغلال كل منهما بوصفهما أساسين جديدين لنظامه المترنح .

واستنادا إلى الوردي ، إن التوزيع السكاني بسبب الهجرة من الريف إلى المدن قد أدى ، بفعل تأثير الثورة النفطية على وجه خاص ، إلى إحداث تغيرات مادية كبيرة لم تواكبها تغيرات في المنظومة القيمية السائدة . ولأن الدولة البعثية ومنظمته الاتحاد العام لنساء العراق لم يقدما شيئا يذكر لتغيير وجهات نظر الذكور تجاه النساء ، وقاما بدلا من ذلك برسم صورة زاهية عن وضع النساء في المجتمع العراقي المعاصر ، فإن

---

(١) علي الوردي ، في الطبيعة البشرية ، ٥١ .

الوردي قدم ذاكرة مضادة لهذه النظرة التبسيطية ، إذ كان القصد الفعلي للنظام البعثي في رعاية حقوق النساء هو تعطيل السيطرة الذكورية على العائلة - كمؤسسة لها أهمية بسبب إمكانيتها المعارضة - من خلال تشجيع النساء على الدخول في القوة العاملة ، وعلى نحو خفف أيضا من حدة التناقص المتواتر في عدد العمال سنويا . ومما لاشك فيه ، أن تعامل صدام الشخصي مع النساء لم يكشف عن أية نظرة متنورة فيما يتعلق بالعلاقات الجندرية (وفقاً إلى التمايز بين الذكر والأنثى على أساس الدور الاجتماعي لكل منهما ، تأثرًا بالقيم السائدة في ثقافة اجتماعية ما - المترجم) .

وعلى الرغم من تأكيد حزب البعث وصدام بشكل خاص على الدور المركزي للنساء في المجتمع العراقي ، وتمرير مجلس قيادة الثورة لقرارات متنوعة خصصت لتحسين أوضاع النساء[1] ، إلا أن دراسة واحدة على الأقل عن النساء في المناطق الحضرية من كل الطبقات الاجتماعية والخلفيات المناطقية ، أوضحت بأنهن كن غير راضيات عن حياتهن إلى حد بعيد ، سواء في المجالات الخاصة أم العامة . كما بينت هذه الدراسة بأن هنالك تغيرًا طفيفًا نسبيا في السيطرة الذكورية على حياة النساء طوال العقدين الماضيين ، حيث تم كشف النقاب عن استياء النساء من خلال سلسلة من المقابلات المطولة التي استغرق إجراؤها بضعة أشهر عام ١٩٨٢مع خمس عشرة امرأة متزوجة في بغداد[2] .

وعلى نحو غير حدسي ، هنالك دراسة قام بها باحث اجتماعي من جامعة بغداد خلال الثمانينات على ٧٦٨ امرأة ريفية متزوجة ، تم انتقاؤهن من جميع مناطق

---

(١) انظر ، على سبيل المثال ، قانون ١٩١ لعام ١٩٧٥ ، مساواة النساء والرجال في الحقوق والامتيازات المالية ، الوقائع العراقية عدد ٢٥٠٠ في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٥ . وللاطلاع على وجهة نظر مثالية راجع دراسة هالة البدري ، المرأة العراقية في الريف والمدينة والسهل والجبل (بيروت : دار آفاق والاتحاد العام لنساء العراق ، ١٩٨٠) .

(٢) سناء الخياط ، الشرف والعار : النساء في العراق الحديث (لندن : كتب الساقي ، ١٩٩٠) . تنهي المؤلفة وهي باحثة اجتماعية دراستها قائلة إنه ، في المحصلة النهائية ، كان لمنظومة التحديث الأخيرة أثر سلبي على النساء ، حيث يصبح دورهن أكثر تعقيدًا لا غير وأسلوب حياتهن أكثر إثارة للقلق وأكثر إجهادًا .

العراق المختلفة . وأظهرت هذه الدراسة بأن العلاقات الجندرية تنحو صوب التحسن في الأرياف . فعلى خلاف النساء في المناطق الحضرية ، اللواتي كن يشتكين من أن أزواجهن لا يسمحون لهن إلا بالقليل من سلطة اتخاذ القرارات ، ولا يبذلون ما يكفي من الجهد لاستشارتهن أو لتفهم مشاعرهن ، أشارت النساء الريفيات إلى انحلال سيطرة أقرباء العائلة المقربين والعشيرة على أسرهن ، مما يوحي بأن ذلك قد نجم عنه تعاون وتواصل مفيدان لحياتهن الزوجية[١] .

وإن ما تشي به هاتان الدراستان هو أنه ، بينما تنشأ القيم الأبوية عن ثقافة عشائرية لا تخضع إلى التحول الذي يمكن توقعه تبعا للتغييرات البعثية ، سواء من خلال التأثير المادي أم البلاغي في المناطق الحضرية خلال الستينات والسبعينات ، لا تزال النسوة المتزوجات في تلك المناطق الحضرية يعانين من السيطرة المحكمة على حياتهن الخاصة والعامة . كما اشتدت هذه السيطرة بفعل العودة بالمجتمع إلى العشائرية على نحو حثيث خلال التسعينات . لذا بدا أن النساء الريفيات كن أسعد حالا مع ما يشعرن بأنها تغيرات إيجابية تحصل في الريف . ونتيجة لإعادة إحياء النزعة العشائرية ، يبدو أن سخط النساء في المناطق الحضرية من حياتهن الزوجية قد تزايد في نهاية المطاف . كما أن قدرتهن على مواصلة عملهن في المجال العام قد أصبحت خاضعة أيضا للسيطرة على نحو صارم ، وخصوصا مع توجه الدولة إما إلى تشريع قوانين وسن إجراءات ارتدادية لفسح المجال للهيمنة الأبوية لكي تأخذ حريتها في التصرف ، أو أن هذه الدولة كانت ببساطة تتغافل عن هذه الهيمنة . ففي عام ١٩٩٠ ، على سبيل المثال ، مرر قانون يشترط على المرأة التي تسافر إلى خارج العراق أن تكون برفقة محرم . وما من شك في أن النساء الريفيات عانين من استياء حاد ، عندما كن يشهدن التوجهات الإيجابية للثمانينات وقد أخذت بالتراجع . وفي الواقع ، إن العلاقات الجندرية وتأثيرها على التوجهات السياسية والاجتماعية ذات النطاق الأوسع في المجتمع ، لا تزال بانتظار تحليل جدي من قبل المفكرين العراقيين .

وتمثلت المداخلة الأخرى ذات الأهمية من قبل كتاب المعارضة في «إعادة

---

(١) قيس نعمة النوري ، اسهام النساء العراقيات الريفيات في صناعة اتخاذ القرار العائلي ، مجلة دراسات العائلة المقارنة ٢٤ ، عدد ١ (ربيع ١٩٩٣) : ٨١-٩٥ .

اكتشاف» حقب الثلاثينات والخمسينات ، وخصوصا سنوات ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦١ ، حينما ازدهرت الحياة الثقافية والمعارضة السياسية ، إلى أن أتت على هذا الازدهار المشكلات التي أثرت على نظام عبد الكريم قاسم . وبناء على دراسة جعفر عباس حميدي بعنوان «التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ، ٥٣-١٩٥٨» ، كان هنالك اهتمام متجدد بالتحليل السياسي للأنشطة الائتلافية خلال الخمسينات ، وبالشخصيات السياسية التي جابهت السياسات القمعية للحكم الملكي . ومن هذه الدراسات أيضا دراسة إبراهيم الجبوري ، «سنوات من تاريخ العراق : النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي في العراق ، ٥٢-١٩٥٩[١]» . وفي هذه الدراسة التي طبعتها المكتبة العالمية وهي دار نشر مستقلة وعريقة ، يقول الجبوري بأنه لم يكن أمام الحزبين سوى إنشاء جبهة وطنية لكي يتمكنا من مواجهة النظام الملكي بفاعلية . وبالرغم من الإيديولوجيات المتباعدة لكل من القوميين العروبيين والوطنيين العراقويين (أو القوميين والقطريين-المترجم) ، تمكن الحزبان من العمل معا واحترام كل منهما لرؤية الآخر . ولا يسعني إلا أن أنوه بأنني مدين بالشكر والتقدير للمؤرخين العراقيين من ذوي الإسهام في التراث الليبرالي ، مثل الراحل عبد الرزاق الحسني مؤلف «تاريخ الوزارات العراقية» بستة عشر جزء ، والذي يسّر لي الاطلاع على كتاباته غير المنشورة ؛ وفاضل حسين مؤلف دراسة هامة عن الحزب الوطني الديموقراطي ؛ والمؤرخ المغترب ماجد الخضري الذي كتب الكثير من الدراسات عن السياسة العراقية الحديثة ؛ وجعفر حميدي لكتابه المذكور أعلاه .

ومع احتمال أن توزيع هذا الكتاب كان محدودا في العراق ، بسبب طباعته المكلفة في إنجلترا التي جعلت من الصعب اقتناءه على أقل تقدير ، غير أنه يشي بعدد من الدروس المستفادة للمثقفين العراقيين الذين يؤيدون التغيير الديموقراطي في العراق . وأولها أن التعاون السياسي ضروري في مجابهة الحكم التسلطي . ثانيا ، هنالك أمثلة ذات أهمية عن تعاون الأحزاب السياسية في الماضي ، رغم اختلاف منظوراتها الإيديولوجية مثلما كانت عليه الحال في الخمسينات . ثالثا ، أظهر

---

(١) بغداد : المكتبة العالمية / شركة نسمة المحدودة ، تاريخ النشر غير مذكور (حوالى ١٩٩٩) .

العراقيون التزاما ثابتا بالمبادئ الديموقراطية ، مثلما يلاحظ من خلال الجهود العديدة للأحزاب السياسية من أجل تشكيل جبهات وطنية . كما أن لملاحظات الجبوري عن الخمسينات تلميحات ضمنية إلى التحول الراهن في حقبة ما بعد البعث إلى الديموقراطية ، ولا يمكن أن تفوت نباهة أي قارئ عراقي ذكي .

وأدت الإبداعات الثرية في الإنتاج الثقافي خلال الخمسينات بعدد من العراقيين إلى إعادة صياغة هذه التطورات للقراء المعاصرين . فالمعماري العراقي الشهير رفعت الجادرجي ، ابن كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديموقراطي والمستشار السابق للعمارة والتخطيط الحضري في أمانة بغداد أوائل الثمانينات ، كتب دراسة شاملة توثق لحياة عدد كبير من المعماريين والفنانين العراقيين وأعمالهم خلال الخمسينات وأوائل الستينات[١] . وتفند حقيقة كون هؤلاء المثقفين والفنانين قد تأثروا برموز تاريخية ثرية التنوع أية محاولة لتعريف الإنتاج الثقافي العراقي ، على نحو لا يتعدى التوصيفات الضيقة التي حددتها القومية العروبية البعثية . حيث إن الاستخدام والمزج على وجه التحديد لهذه الرموز المأخوذة من فترات متنوعة من التاريخ الرافديني في الأعمال الفنية المتنوعة ، بالإضافة إلى الكثير من الاستعارات كذلك من الثقافات الأجنبية ، هما اللذان كانا يمنحان هذه الأعمال جمالها وحيويتها . وتكمن رسالة الجادرجي في أن بإمكان العراق بلوغ الذرى الثقافية الشاهقة إذا ما ترك المجال للمثقفين لكي يمارسوا اهتمامهم بعيدا عن تدخل الدولة .[٢]

وتمثل النموذج المثير الآخر لمعاودة معاينة حقبة ما قبل عام ١٩٥٨ ، في الاهتمام المتجدد بالمجتمع اليهودي العراقي . في حين كانت الرؤية البعثية تنظر إلى اليهود العراقيين على الدوام على أنهم خونة يناصرون الصهيونية ويعارضون توحيد العراق

---

(١) رفعت الجادرجي ، الأخيضر والقصر البلوري : نشوء النظرية الجدلية كتاب عن التصويرات الفوتوغرافية لوالده التي التقطها إبان الفترة من الثلاثينات إلى الستينات . راجع مصورات كامل الجادرجي (سيري : لام ، ١٩٩١) .

(٢) لا يحاول الجادرجي الادعاء بأن الفنانين في الخمسينات لم يتعرضوا للمضايقة ؛ إذ إن نوري السعيد قد ضايق جواد سليم بسبب المحتوى السياسي لفنه . ومع ذلك ، إن ما حصل خلال الخمسينات لا يمكن مقارنته بمعاملة المثقفين والفنانين في ظل البعث .

بالدول العربية الأخرى ، خشية من أن يؤدي هذا التوحيد إلى تعزيز قوة العالم العربي في مواجهة إسرائيل . أما عزيز الحاج حيدر وهو من الكرد الفيلية (الشيعة) وعضو سابق في الحزب الشيوعي العراقي ، ومثل العراق سابقا كذلك في منظمة اليونسكو ، فيصف في مذكراته التي نشرها عام ١٩٩٨ تحت عنوان «بغداد ذلك الزمان» طفولته في العاصمة العراقية خلال الأربعينات . ومع أن عائلته كانت تقطن في الكاظمية ، أحد الأحياء الشيعية في بغداد ، وكان والده شديد التدين ، إلا أن عائلته حافظت على صلاتها المستمرة بجيرانها من اليهود ، وبضمنهم شخص كان يمارس ختان الأطفال . كما كانت للأسرة علاقات مع الكرد السنة والمكونات الأثنية الأخرى . ويشير عزيز الحاج إلى أن من بين مدرسيه في المرحلة الثانوية ، كان هنالك مدرس يهودي في مادة الرياضيات ، بينما كان مرشده في مادة الأدب صادق الملائكة والد الشاعرة ذائعة الصيت نازك الملائكة ، ذات التوجهات القومية العروبية المتحمسة . وبتعبير آخر ، فإن عزيز الحاج ، من خلال وصفه للحياة اليومية وبضمنها ألعاب الأطفال والطقوس العائلية وأيام الدراسة ، كان يوثق ، كما فعل في مذكراته الأسبق ، دفاتر الشخص الآخر ، لوجود مجتمع عراقي متسامح وغير متعصب لم يكن فيه المواطنون يخشون مما يقولونه ولا ممن يتعاملون معه ، وكانوا ينخرطون في التعاملات الشخصية المدنية على الرغم من وجهات النظر السياسية المختلفة[١] .

وأكثر ما يلفت الانتباه فيما يتعلق بكتاب بغداد ذلك الزمان ، هو الفصل السابع «فئات بغداد الأثنية : يهود بغداد» ، حيث يتحدى فيه عزيز الحاج النظرات القومية العروبية للمجتمع اليهودي العراقي . وأثناء حديثه عن كيفية تعرض اليهود تاريخيا إلى سوء المعاملة ، يشير الحاج إلى أن لليهود إسهامات لا تعد ولا تحصى في المجتمع العراقي في مجالات التجارة (حيث كانوا يشكلون الأغلبية في غرفة تجارة بغداد عام ١٩٣٦) والتعليم والمهن والفنون . كما خدم اليهود في القوات العراقية المسلحة عقب

---

(١) راجع بغداد ، ذلك الزمان (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٨) ، ١٥-٣٦ . وينبغي لنا هنا أن نلاحظ أيضًا بأنه على الرغم من التحليل الجامد المتأصل في المنظور الأثني ، الذي يصور من خلاله إيلي كيدور المجتمع العراقي ، غير أنه أثار مسألة هامة في (المذكرات السياسية العربية) فيما يتعلق بقدر أكبر من التسامح بين المجموعات الأثنية في العراق قبل بروز القومية العروبية .

استقلال العراق عام ١٩٣٢ ، وكانوا مندمجين تماما بالمجتمع العراقي . أما فكرة أن يهود العراق بأجمعهم يؤيدون الصهيونية فينقضها وجود عصبة مكافحة الصهيونية التي شكلها الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٤٦ ، وضمت في صفوفها الكثير من اليهود العراقيين . ثم إن والد عزيز الحاج ورغم كونه شيعيا متدينا ، لجأ إلى اختيار مدرس خاص يهودي الديانة لكي يساعده على تحسين لغته الإنجليزية عام ١٩٤٢ ، وهو ما يعطي مثالاً لنموذج آخر عن قدرة العراقيين على الفصل بين المجالات العامة والخاصة .(١)

وشرع مؤخرا الحزب الشيوعي العراقي أيضا بمراجعة التراث اليهودي للعراق الحديث ، حيث نشرت مجلة الحزب الفكرية ، الثقافة الجديدة ، لقاء مطولا مع سمير النقاش في عددها الصادر في آيار حزيران لعام ٢٠٠٠ تحت عنوان «في الحقيقة ، عشت حياتي كلها في بغداد» . كما تشير المجلة إلى أن نجيب محفوظ الفائز بجائزة نوبل للآداب ، قد وصف سمير النقاش على أنه أفضل كاتب إسرائيلي يكتب باللغة العربية . وعلى غرار الحاج ، يصف النقاش عهود صباه في بغداد ، مؤكدا أن النزاع الاثني في بغداد كان بفعل النخبة ، وخصوصا نوري السعيد الذي يزعم بأنه كان متعاونا مع ديفيد بن غوريون لإجبار المجتمع اليهودي العراقي على الهجرة إلى إسرائيل(٢) . وتؤكد المقابلة معه بأن المواطنين العاديين من مختلف الاثنيات العراقية لم تكن لديهم كراهية متأصلة تجاه بعضهم البعض . والأحرى أن العوامل الطبقية الاجتماعية هي التي كانت تستند إليها التوترات الاثنية ، التي تتلاعب بها النخبة السياسية للتغطية على فسادها المالي وسياساتها المفلسة أخلاقيا .

إن التسامح الاجتماعي لهذه الحقبة يتناقض تناقضا حادا مع التعصب الاثني لحقبة ما بعد ١٩٦٨ . ويشير عزيز الحاج إلى أنه ما بين العامين ١٩٧١ و١٩٨٢ تم تسفير أكثر من ثلاثين ألفا من الأكراد الفيلية (شيعة) بالإكراه من بغداد والمراكز الحضرية الأخرى في جنوب البلاد ووسطها ، مما تسبب بموت الكثيرين وخصوصا من

---

(١) الحاج ، بغداد ، ١٢٥-١٣١ .

(٢) سمرود عز الدين ، إن ما عشته في بغداد هو كل حياتي ، مجلة الثقافة الجديدة ٢٩٤ (أيار - حزيران ٢٠٠٠) : ١٣٩ .

كانوا كبار السن ، حيث خشي النظام من أن يشكلوا «طابورا خامسا» يعمل لحساب إيران من داخل العراق[1] . وعلى غرار ما جرى مع اليهود ، تم تدمير المجتمع الكردي بتاريخه الطويل وثقافته المميزة في بغداد . وتتمثل رسالة عزيز الحاج التي أراد أن يوصلها ، مثلما هي الحال مع رسائل الشخصيات المعارضة الأخرى ، في أن التمييز الاثني لا يتسبب بالأذى لمجموعات معينة حسب ، ولكنه مدمر على نحو أوسع بكثير لأنه يحرم العراق من الإسهامات والتراثات الثقافية الغنية .

وهذه الدراسات جديرة بالاهتمام لأنها حفزت الدارسين على التحول من دراستهم للنزعة الطائفية وإنكار التباين الثقافي ، إلى التحليلات السياسية الأكثر رقيا ، حيث حلل عدد من الدراسات التمأسس التشريعي والسياسي للنزعة الطائفية ، ونوع التحول السياسي المطلوب لتجاوز هذه الحواجز البنيوية ، من أجل الوصول إلى الديموقراطية وإرساء قواعد المجتمع المدني ؛ إذ قام عبد الكريم الأزري عام ١٩٩١ ، وهو أحد أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي خلال الخمسينات ووزير التربية بعد ذلك أيام الحكم الملكي ، بنشر دراسة على جانب من الأهمية ، عنوانها مشكلات الحكم في العراق . وفي موجزه عن أسس المجتمع المدني المتحرر ، تلعب البنى القانونية دورا رئيسيا . ويحاجج عبد الكريم الأزري بأن القانون الجرمي البعثي لم يكن متماشيا مع القانون الأساسي للعراق أو مع دستور عام ١٩٢٥ . وبالرغم من أن المواطنين يمكن أن يتعرضوا للمعاقبة بأحكام سجن قد تصل إلى سبع سنوات بدعوى التحريض على النزاع الاثني ، غير أن المسؤولين الحكوميين ، الذين يستغلون مناصبهم للتحريض على مثل هكذا مشاعر ، كانوا بمنجاة من هذا القانون . ولما كانت الدولة هي المصدر الأكبر للتوترات الاثنية ، فمن الضروري أن يمأسس القانون عقوبات للمسؤولين الذين يستغلون مناصبهم لإثارة التوترات الاثنية[2] . كما يشير المؤلف أيضا إلى الحاجة إلى إعادة بناء القوات العسكرية لتعكس النسب الفعلية لمكونات المجتمع

---

(١) الحاج ، بغداد ، ١١٩ .

(٢) عبدالكريم الأزري ، مشكلات الحكم في العراق : تحليل للعوامل الطائفية والعنصرية في تعطيل الحكم الديمقراطي في العراق والحلول الضرورية للتغلب عليها (لندن : اسم دار النشر غير مذكور ، ١٩٩١) ، ٣٣٣-٣٣٤ .

الاثنية . ثم إن على من يحقق في الشكاوى المرفوعة ضد موظفي الدولة ، أن يضمن تطبيق القوانين بدقة في الدولة القائمة على نحو جديد .

ويدعو كتاباں لحسن العلوي ، الذي سبق ونوهنا بدراسته عن الشيعة والدولة القومية ، إلى إعادة بناء شاملة للحياة السياسية العراقية . وفي معرض رد الفعل تجاه الفظائع المرعبة التي ابتلي بها العراق على يد صدام وحزب البعث ، يلقي العلوي بالمسؤولية عن الكثير من مشاكل العراق على الطبيعة المستوردة لدولته أو على ما يسميه بدولة الاستعارة القومية[1] . وعنده لم يشارك العراقيون على الإطلاق في بناء الدولة سواء أيام مذكرة عام ١٩٢١ التي تلاعبت بها بريطانيا ، أم خلال الانتخابات المزيفة في ظل الحكم الملكي ، أم في سنوات حكم الجيش ونظام الحزب الواحد بعد عام ١٩٥٨ . ومع أن دعوته إلى إقامة ملكية دستورية على النمط البريطاني ، على أن يكون الشريف حسين بن علي ملك العراق الجديد ، لم تحظ إلا بتأييد ضئيل ، غير أن كتب العلوي رغم ذلك تكشف عن المدى الذي بلغه المفكرون السياسيون وهم يحاولون تطوير نظرية ديموقراطية تحررية يمكن أن تصلح لعراق ما بعد البعث .[2]

وإذا ما كانت الدراسات التي قام بها المثقفون المعارضون قد تحدت الفكر القومي العروبي الشوفيني المتسم برهاب الغرباء ، فإن هنالك عددا من الإصدارات المهمة التي رعت هذه الجهود على نحو يومي . ولعل أكثرها أهمية جريدة الحياة التي تتخذ من لندن مقرا لها ، وهي مسجلة كصحيفة عربية يومية . حيث يندر أن يمر يوم لا نعثر فيه على تحليل سياسي بارز أو قصيدة أو مقالة ثقافية بخصوص العراق في هذه الصحيفة . وعندما رحل أشهر شاعرين من شعراء العراق المعاصرين ، وهما محمد مهدي الجواهري وعبد الوهاب البياتي ، اللذان لأعمالهما الشعرية تلميحات سياسية هامة ، غطت صحيفة الحياة سيرة حياتيهما وأعمالهما الأدبية على نحو موسع . ومن حين لآخر ، كانت صحيفة الحياة تستثير استجابات من داخل العراق حينما كان لا يزال تحت الحكم البعثي ، كالمقالة النقدية لأستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد

---

(١) حسن العلوي ، دولة الاستعارة القومية : من فيصل الأول إلى صدام حسين (لندن : دار الزوراء ، ١٩٩٣) .

(٢) حسن العلوي ، أسوار الطين في عقدة الكويت وأيديولوجية الضم .

الدكتور سعد ناجي جواد ،بخصوص دفاع عزيز الحاج عن الحزب الشيوعي العراقي وجهوده للتشجيع على الديموقراطية في العراق إبان الخمسينات .

في حين أن الصحف والمجلات الأخرى كجريدة الزمان ومقرها في لندن (وتعمل الآن في بغداد) برئاسة تحرير سعد البزاز ، والشرق الأوسط التي ترعاها السعودية ، ومجلة الوطن العربي الأسبوعية ، كانت تغطي العراق على نحو موسع كذلك . فضلا عن ذلك ، إن بعض المدونات والمواقع الإلكترونية التي قدمت دفقا متواصلا من المقالات عن التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية داخل العراق ، وفرت فسحة لتبادل الآراء حول مستقبل السياسة والمجتمع العراقيين . وإحدى أشهر المدونات نشاطا هي قائمة العراق التي تأسست عام ١٩٩٧ ومقرها في سان جوس في كوستريكا . ويديرها الدكتور أنور الغساني وهو عراقي مغترب وأستاذ في الصحافة والاتصالات والانترنيت في جامعة سان جوس . ولقد وصفت القائمة العراقية على نحو تفصيلي الاضطهاد السياسي في العراق والتأثير السلبي للعقوبات ، كما وفرت منتدى لعدد كبير جدا من المناقشات بشأن العراق ، حيث وفر الشاعر والدكتور أنور الغساني لمشتركي القائمة العراقية إمكانية الوصول إلى أعماله الأدبية وتأملاته حول الثقافة والمجتمع العراقيين قبل الحكم البعثي ، أي تلك الفترة التي تشير مرة أخرى إلى حقبة من الإنتاج الثقافي الثر .

وأبقت كل الجماعات الرئيسية للمعارضة العراقية على مواقع إلكترونية يحتوي العديد منها على وثائق هامة وبيانات سياسية ، وروابط يمكن من خلالها الانتقال إلى المواقع المقربة إليها ، حيث تصدر المنتدى العراقي للديموقراطية المحاولات الساعية لمحاكمة صدام حسين وأعضاء نظامه الآخرين بتهم انتهاكات حقوق الإنسان ، وجرائم الحرب ، من خلال حملته لرفع دعوى قضائية بهذا الخصوص . كما وفرت هذه الجماعة أيضا سبلا لممثلي الجماعات العراقية المعارضة ، على مختلف اجنداتها السياسية للاجتماع معا والتوصل إلى مقاربة مشتركة للإطاحة بالنظام البعثي .[(١)]

وتمت صياغة الكثير من الوثائق كنتيجة لمناقشة القضايا عبر المؤتمرات واللقاءات غير الرسمية والاتصالات عبر الإنترنت . وكان أهمها هو ميثاق ٩١ الذي نجم عن

(١) إن الموقع الالكتروني للمنتدى العراقي للديمقراطية هو : www.iraqifd.org

اجتماع الجماعات المعارضة في مدينة صلاح الدين بكردستان، وتم التوقيع عليه من قبل عدد كبير من العراقيين أواسط عام ١٩٩١[١]. والميثاق موجز ولكنه حاسم في تأكيده على الديموقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني. ويبدأ بإعلان أن: المجتمع المدني في العراق كان ينتهك باستمرار من قبل الدولة باسم الإيديولوجيا. ونتيجة لذلك، أصاب الدمار الشبكات التي عادة ما تنتج الحياة المدنية من خلالها ويعاد إنتاجها. فتزامن بذلك انهيار القيم في العراق مع تدمير المجال العام للترابط الإنساني من دون إكراه. وفي مثل هذه الظروف، تكمن المهمة الأولى للسياسة الجديدة في رفض البربرية وإعادة بناء الحياة المدنية[٢].

يعتبر ميثاق ٩١ وثيقة غير عادية. إذ إن العديد من السياسات القمعية التي انهمك في ممارستها حزب البعث قد سبقت في الواقع تسلمه للحكم، حيث كان نوري السعيد يجرد المواطنين، الذين لم يكن مرغوبا فيهم سياسيا من جنسيتهم العراقية. وكان العنف السياسي يرتكب من ميليشيا شبه رسمية خلال كل من فرهود عام ١٩٤١، وعنف الحرس القومي ضد اليسار عام ١٩٦٣. كما كانت النزعة الطائفية أمرا معتادا، والفجوة في الثروة بين الأغنياء والفقراء هائلة، مثلما انتهت إليه الحال مرة أخرى في ظل حكم نظام صدام. ومع ذلك، لم تكن هنالك سوى استجابة محدودة فقط من المجتمع الدولي، الذي كان غافلا إلى حد كبير عن قمع الدولة. وفي الوقت الحاضر، ومع انهيار حزب البعث، أصبح العراق تحت أنظار المجتمع الدولي، وحتى التنظيمات غير الديموقراطية في المعارضة السابقة كحركة الوفاق الوطني العراقية تشعر بالحاجة إلى التأكيد على التزاماتها بالديموقراطية. كما مثل التوقيع على ميثاق ٩١ من قبل العديد من المجاميع المختلفة في المعارضة، إدراكا بأن «الديموقراطية تتطلب التنسيق لتمثيل الاختلافات لدى الكثير من الناس على مستويات ثلاثة هي: ضمن المجتمع المدني، وبين المجتمع المدني والدولة، وبين الحقول التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة»[٣].

---

(١) للاطلاع على النص الكامل لميثاق ٩١، راجع الملحق.

(2) www.iraqfoundation.org/forumcharter91.html

(٣) ميثاق ٩١، الفقرة ٤، ص٢.

وفضلا عن ميثاق ٩١ ، شرعت الجماعات المعارضة بشن حملة دولية لعقد محاكمة دولية للجرائم ، عرفت تحت اسم إندكت لمقاضاة نظام صدام على «جرائم الحرب والإبادة الجماعية» . وبتدبير من المنتدى العراقي للديموقراطية ، وبدعم من أكثر أربعين منظمة عراقية منتشرة في كل أرجاء العالم ، فإن الحملة التي اكتسبت سندا قانونيا من احتجاز الرئيس التشيلي السابق اوغستو بيونشيه ، أدت بنائب الرئيس العراقي وصفيّ صدام عزت إبراهيم الدوري إلى الفرار من فيينا التي قدم إليها للعلاج من مرض سرطان الدم ، عندما كان أحد أعضاء مجلس المدينة في طريقه إليه لتبليغه بمذكرة اعتقال دولية(١) . ونشرت هذه الحملة أسماء الأشخاص المفقودين والأوصاف الدقيقة للتعذيب والإعدامات (مثل حملات «تنظيف السجون») داخل العراق على موقعها الإلكتروني . وكانت فاعلية الحملة واضحة ، من خلال إنشاء النظام البعثي لفرع المعلومات الخاصة ، الذي كان بميزانية هائلة ، مسؤولا عن انتقاء المقالات التي كانت تتهم الدكتاتور العراقي باقتراف جرائم حرب والرد عليها وتفنيدها .(٢)

لقد أنجزت المعارضة العراقية أكثر بكثير مما كان منتقدوها مطلعين عليه منذ انتفاضة عام ١٩٩١ . وخضع العراق لتفحص عقب حرب الخليج ساعد على إشهار القمع البعثي ، الذي كان حتى ذلك الحين متجاهلا من قبل المجتمع الدولي . في حين أن الأزمات المتواصلة التي ولّدها النظام البعثي حالت دون توصل الولايات المتحدة وحلفائها إلى عقد أية صفقة مع صدام كان يمكن أن تطيل من أمد بقائه في السلطة . وفي الوقت الذي أكتب فيه هذه السطور ، في الواقع ، أطاحت الولايات المتحدة بنظام صدام بالقوة ، وتم إقرار دستور مؤقت ، وبات أغلب العراقيين يتطلعون إلى مستقبل ديموقراطي . كما أن كتابات النخبة الثقافية العراقية بشأن الحاجة إلى

---

(١) ورد في الموقع الالكتروني التالي :

www.iraq.net/org/ifd/indict_saddam/indict-concern.html إن الولايات المتحدة تدفع صوب محاكمة صدام حسين لارتكابه جرائم حرب ، وكالة الصحافة الفرنسية ، في ١٣ أيلول ١٩٩٩ ، كما أن الموقع أعلاه يتناول أيضًا فرار عزت الدوري من فيينا .

(٢) راجع عزيز الحاج حيدر ، بغداد تخشى اتهام صدام بجرائم التطهير العرقي ، صحيفة الحياة ، في ٥ تموز عام ١٩٩٩ .

الديموقراطية والتخلص من النزعة الطائفية والخطوط العامة لمجتمع مدني عراقي مستقبلي ، قد أثّرت على المثقفين العرب الآخرين للكتابة عن الموضوعات التي أثارتها . ثم إن الضغوط العالمية من أجل إشاعة الديموقراطية ، وتشكيل هياكل قانونية لمحاكمة الزعماء السياسيين إذا ما ارتكبوا الجرائم بحق شعوبهم ، وضعت المعارضة العراقية ضمن تحرك سياسي دولي يكتسب زخما متعاظما .

الخاتمة

العبد حر ما قنع

مثل عربي

مو كل مدعبل جوز(ليس كل ما هو دائري الشكل ثمرة جوز)

مثل عراقي شعبي

تحتاج كل الدول إلى قبول وإذعان المحكومين لكي تحكم وتؤمّن النظام العام . ومن الثابت أيضا أن الدولة تسيطر عليها النخب ، التي تسعى إلى استغلالها لتعزيز سلطتها ووضعها السياسي والاقتصادي . وبما أن استخدام القوة لا يمثل وسيلة كفوءة للحكم ، فإن كل الدول تسعى إلى إرساء الهيمنة أو الانخراط فيما أفضل أن أسمّيه بـ«المشروع الهيمني» .(١)

وهنالك عدة دوافع لإرساء الهيمنة . وأول هذه الدوافع أن الدول ، من أجل استخلاص القبول والإذعان وتأمين حكم أكثر فاعلية ، تسعى إلى تعميم مصالحها لتبدو وكأنها مصالح الشعب أيضا . وإذا تمكن أولئك الذين يسيطرون على الدولة من إقناع أعداد كبيرة من السكان بأن مصالح النخبة والجماهير متوافقة بعضها مع بعض ، فإن سياسات هذه الدولة ستكون مقبولة حينئذ على نحو واسع النطاق . والدافع الثاني الذي يرتبط تمام الارتباط بالدافع الأول ، هو أن المشروع الهيمني يشتمل على محاولة الدولة لإقناع الأهالي بأن توصيفها للمجتمع السياسي والصالح العام يشكلان «الوضع

(١) ليس هنالك من دولة تحقق هيمنة مطلقة ، لذا أفضل استخدام عبارة «المشروع الهيمني» للإشارة إلى الطبيعة المتواصلة ومفتوحة النهايات لهذه العملية .

الطبيعي للأمور» . كما تمثل هذه العملية محاولة لإنشاء المعايير التي تحدد الفكر السياسي المقبول أكثر مما هي جهد لزرع «وعي زائف» لدى الجماعات الخاضعة للهيمنة . ومن خلال إقامة الحواجز على التفكير الذي يحدد الوضع السياسي «الطبيعي» ، بينما يصم التشكيلات السياسية التي تتخطى هذه الحواجز على أنها منحرفة ومتعارضة مع «إرادة الشعب» ، تسعى الدولة إلى التقليل من شأن التفكير المانع للهيمنة ونماذج المجتمع السياسي التي تتحدى نموذجها على وجه الخصوص[1] . ثالثا ، تسعى الدولة إلى التعظيم من شأن الإذعان الذي يستند إلى معايير السلوك المفروضة ذاتيا ، والتقليل من شأن الحاجة إلى استخدام القوة أثناء قيامها ببناء مشروعها من أجل تحقيق الهيمنة . فإن لم تكن الجماعات الخاضعة راغبة في تحدي الدولة ، صار بإمكان هذه الدولة ، إذن ، توجيه طاقاتها إلى مجالات أخر .

ولا تعتمد إمكانية نجاح المشروع الهيمني على الرسائل التي تنشرها حسب ، بل تعتمد أيضا على المدى الذي يمكن أن تبلغه ماديا ونفسيا في دمج الجماعات الخاضعة للهيمنة ، حيث يفشل مشروع الدولة للهيمنة إذا ما حاولت أن تستثني منه قطاعات كبيرة من الأهالي . ومثلما يشير غرامشي ، ينبغي للمجموعات الخاضعة أن تحظى ببعض الفوائد المادية التي تدفعها إلى تقبل رسائل الدولة ذات الطابع الهيمني . وفي مجتمعات كالمجتمع العراقي مع ما لديه من تصدعات اثنية ومناطقية حادة(والتي عادة ما تخفي انقسامات طبقية اجتماعية كذلك) ، لا يلزم الأمر أن تمنح الدولة المكاسب المادية حسب ، بل ينبغي عليها أن تدعم جماعات معينة كذلك .

وتلعب الإيديولوجيا دورا مركزيا في كل مشاريع الهيمنة . ولكن اتخاذ الماضي كمرجع ـ بإنشاء «ذاكرة للدولة» ـ هو جزء مكمل لجميع الصياغات الإيديولوجية . وهذا يعود إلى أن جميع الدول تزعم بأنها تمثل وتدعم استمرار التقاليد والأساطير الأساسية للمجتمع ؛ أو أنها على الضد من ذلك تمثل «وضعا جديدا» يسعى إلى تخطي الماضي الذي يشوه باعتباره على الضد من مصالح الشعب . ولقد تضمن المشروع الهيمني للدولة البعثية في العراق جهودا موسعة لإعادة بناء التصورات حول

---

(١) وهذا هو الإسهام الرئيسي للمقال الكلاسيكي لبيتر باكرتش ومورتن بيرتز ، وجهان للسلطة ، مجلة أميركان بولتكال ساينس ريفيو ٥٦ ، عدد ٤ (كانون الأول ١٩٦٢) : ٩٤٧-٩٥٢ .

الماضي . وبسبب القدر الكبير جدا من عدم الاستقرار الذي ابتليت به دولة الأمة العراقية منذ تأسيسها ، سعت الدولة البعثية إلى تقليل الحاجة إلى استخدام القوة كآلية لاستخلاص الإذعان من الأهالي الذين تحكمهم . وتوحي الحالة العراقية بأنه في المجتمعات ذات التصدعات الإثنية والمناطقية الحادة ، يتغافل مشروع الهيمنة عن التصريحات الإيديولوجية التفصيلية الواضحة ، لصالح الاعتماد الأكبر على تطويع ذاكرة تاريخية لتحقيق غاياتها . وهذه حقيقة فعلية ، على نحو خاص ، في الدول الخاضعة لسيطرة أقلية إثنية .(١)

ومما لا شك فيه أن البعث ، عندما صاغ لأول مرة رؤيته الهيمنية المدعية للتاريخ والثقافة ، فإن صياغاته تلك كانت مصممة لكي تكافح وتحتوي وجهات النظر المعارضة ، وخصوصا تلك المرتبطة بالوطنيين العراقويين (المؤلفين على وجه الخصوص من الشيوعيين والمتعاطفين معهم واليسار غير الماركسي) ، ومن أجل التهميش السياسي كذلك للمجموعات الإثنية التي يعتبرها مهددة له وخصوصا الغالبية الشيعية والأكراد . فمن ناحية أخرى ، يمكن للهجوم المباشر على الشيعة والأكراد أن يأتي بردود أفعال عنيفة قد تطيح بالنظام .

وبإنشاء البعث لمشروع الهيمنة حول تطويع ذاكرة تاريخية وإعادة بنائها- فيما بات يعرف بمشروع إعادة كتابة التاريخ- حاول البعث تفتيت المجموعات التي اعتبرها معادية من خلال اتباعه معها استراتيجية فرق تسد . فخلال السبعينات تناغم المشروع الهيمني حتى مع الجماعات المهمشة إلى درجة محدودة ؛ لأنه بدا أن السياسات البعثية توفر إمكانية استقرار سياسي وهوية وطنية جديدة . وبالنسبة إلى

---

(١) إن ألمانيا الهتلرية ، على سبيل المثال ، لم تعان من تصدعات أثنية ومناطقية مشابهة لأن اليهود والمجموعات المهمشة الأخرى كانوا يشكلون نسبة صغيرة من السكان حسب . ولم تكن الأيديولوجية النازية فجة حسب ولكنها كانت جلية . إذ لم يخف هتلر كراهيته لليهود ، ولم يخف رغبته في تخليص ألمانيا وأوروبا منهم وممن هم ليسوا بآريين . كما إنه لا لينين ولا ستالين يشعرون بأي وخز ضمير لتصنيف الرأسماليين والنبلاء على نحو واضح على أنهم أعداء الثورة البروليتارية السوفيتية .

اليسار السياسي أدى الخطاب البعثي المعادي للإمبريالية ، وجبهته الوطنية مع الحزب الشيوعي العراقي وتأميم شركة نفط العراق ، إلى خلق هالة لنظام متفان من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية . ومع ذلك ، كان على هؤلاء اليساريين التخلي في المقابل عن كل نشاط سياسي مستقل ، وأن يخضعوا نشاطهم السياسي بالكامل للإملاءات البعثية . وإذا ما تبرأ ضمنيا أعضاء الجماعات غير النخبوية عن تلك الجوانب من اثنيتهم وأيدلوجيتهم ، التي يجدها البعثيون غير مبررة كالماركسية أو الثقافة والدين الشيعيين التقليديين ، وإذا ما تقربوا من الدولة كأفراد لا كأعضاء لهويات موحدة ، فإنهم عادة ما يتلقون مكافآت مادية مجزية ويحظون بمنزلة معتبرة كذلك .

وفيما يتعلق بالشيعة ، كانت الجهود لإعادة تشكيل التصورات عن الماضي معدة بحيث تتناقض على نحو حاد مع وجهات النظر الدينية والعلمانية . فالشيعة الذين استمروا بالتقيد بدينهم وثقافتهم ، كانوا عادة ما يتم ربطهم بالرموز والحركات التي يصورها البعث على أنها غير وطنية كالشعوبيين والعجم ، الذين هم ليسوا رمزا للفرس حسب ولكنهم رمز كذلك للغرباء على وجه العموم . كما وصم البعث الشيوعيين الذين تم تصويرهم على أنهم مصدر للخطر وغير وطنيين ، عن طريق ربطهم بأقليات موصومة وخصوصا سكان العراق من اليهود . وقام البعثيون بذلك من خلال التلاعب بالذاكرة التاريخية لنشاطات المجتمع اليهودي في العراق قبل تأسيس إسرائيل ، ومن خلال تصوير الحزب الشيوعي العراقي على أنه مهيمن عليه من قبل يهود صهاينة معادين للوحدة العربية .

وفضلا عن ذلك ، سعى البعثيون إلى تشويه سمعة خصومهم ، عن طريق التلاعب بالرموز الرافدينية المستخدمة في الخطاب السياسي الوطني العراقوي . وعلى خلاف القوميين العروبيين الأوائل في العراق ، شجع صدام والبعثيون التكارتة على نحو أكثر نشاطًا الآثاريين والدراسات التاريخية حول بلاد الرافدين القديمة ؛ ليعطوا العراقيين إحساسا بأنهم كانوا من أكثر الشعوب العربية «تحضرا» . وفي البحوث التي تزعم بأن سكان بلاد الرافدين قديما كانوا «ساميين» ، حاول البعثيون التلاعب بالحركة الوطنية العراقوية ، ودمجها بالخطاب السياسي القومي العروبي .

ومن خلال الحملة الدعائية لقادسية صدام ، كانت السياسات الثقافية للدولة مصممة لإبطال تأثير إيديولوجية خميني للجمهورية الإسلامية على المجتمع العراقي ،

وإعادة تركيز الخطاب السياسي على صدام حسين.[1] وهنا كان المشروع الهيمني للبعث أقل نجاحا، لأن المكافآت المادية أصبحت أكثر ندرة مع تواصل الحرب العراقية الإيرانية، ولأن الحزب تحت القيادة الحصرية لصدام عقب عام ١٩٧٩ بات أكثر طائفية على نحو جلي. وعلى إثر الحربين العراقية الإيرانية والخليج وانتفاضة شباط-نيسان ١٩٩١، لم تعد الجهود البعثية للتلاعب بالماضي تلقى آذانا صاغية بالقدر نفسه الذي كانت عليه قبل ذلك؛ إذ وجد النظام بشكل متزايد ضرورة في الاعتماد على التعذيب والعنف، وتفشت انتهاكات حقوق الإنسان. ولارتباط الإرهاب الجسدي إلى درجة كبيرة بولدي صدام، تضاءلت إلى حد بعيد إمكانية أن تكون هنالك شعبية واسعة النطاق لهذين اللذين أعدا نفسيهما ليكونا [illegible]
بعد زواله. ووجد النظام نفسه معتمدا على دائرة هي الأصغر من المؤاز[illegible]
من أية مساعدة يمكن أن يتفضل بها حتى التأثير المحدود لمشروعه الهيمـ[illegible]
كتابة الماضي.[2]

فما الذي يمكن تعلمه عن الجهود التي تبذل لفرض الهيمنة من حالة - [illegible]

---

(١) لمعرفة المزيد عن خضوع العقيدة الإسلامية للأفكار الجمهورية الغربية في صياغة دستور جمهورية إيران الإسلامية، انظر أوليفر روي، فشل الإسلام السياسي (كامبردج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٩٤).

(٢) رغم خوض حقبة سريعة من التطور الصناعي بين العامين ١٨٨٦ و١٩١٤، غير أن الدولة القيصرية وجدت نفسها مع ذلك ضعيفة عقب المشاركة في الحرب العالمية الأولى. وتشي ملاحظات غرامشي عن روسيا بتشابهات مع العراق البعثي: «ففي روسيا، كانت الدولة هي كل شيء، وكان المجتمع المدني في بدايته وغير متضح المعالم؛ أما في الغرب فكانت هنالك علاقة سليمة بين الدولة والمجتمع المدني، وعندما اهتزت الدولة ظهرت البنية الراسخة للمجتمع المدني في الحال، إذ كانت الدولة مجرد خندق خارجي تقف خلفه متاريس وقلاع المنظومة الفاعلة: وهذا أمر ينطبق على هذه البلدان حتى وإن كان بدرجات متفاوتة، لأنّ ذلك يحتاج أن نستطلع بدقة وضع كل بلد على حدة. وبالمثل، في العراق كما في روسيا، لا يوجد مجتمع مدني قوي الدعائم ليؤازر الدولة في أوقات الأزمات على نحو خاص. انظر مختارات من دفتر ملاحظات السجن (لندن: لورنس ووشرت، ١٩٧١)، ص٢٣٨.

البعثي؟ وأطرح بهذا الخصوص ستة من الافتراضات . وأولها ، أنه مع افتراض وجود نخبة سياسية موحدة نسبيا ، فإن جهود الدولة لفرض أنماط من التفكير ذات طابع هيمني ستظهر في صيغة معلنة في المجتمعات التي تخضع لتغيير اجتماعي سريع ، يتعرض فيه ما هو مأخوذ على أنه بدهي أو طبيعي إلى التحدي بشكل أساسي . ثانيا ، يلقى تطويع الدولة لذاكرة عامة آذانا صاغية متعاطفة ليس في المجتمعات الخاضعة لتغيير سريع حسب ، ولكن أيضا في مجتمعات ، كما في العراق ، تتكيف وفقا لتشكل «دولة جديدة / بمجتمعات قديمة» . وإذا لم يكن لدولة-أمة متشكلة حديثا ذاكرة تاريخية أساسية تستند إليها ، فإن تطوير مشروع فعال للهيمنة يواجه المصاعب .[1] ثالثا ، ينبغي أن تكون جهود الدولة لتطويع الذاكرة التاريخية توفيقية . ويعني ذلك ، أن تلك الجهود لن تكون مقبولة على نطاق واسع ، إلا إذا كانت قائمة على عمليات «عضوية» سبق وكانت جارية بالفعل لا على ما تستحدثه الدولة وتفرضه . لذا نجح البعثيون في تطويع التراث الشعبي واستغلاله لتحقيق غايات سياسية بسبب الاهتمام الشعبي الواسع به قبل مجيء البعثيين إلى السلطة .

ورابعا ، لا يمكن تطويع ذاكرة تاريخية ونشرها بالصيغة التسلطية الشاملة . وإذا ما كانت الذاكرة التاريخية تسمح بمشاركة رمزية لمجموعة معينة ، ولا تمنح أعضاء تلك المجموعة إلا نزرا يسيرا أو لا تمنحهم شيئا من المنافع المادية كالفرص المتزايدة أو السلطة السياسية ، فإن التشكل الجديد للذاكرة سوف لن يتغلغل عندها بعمق كبير جدا في مكونات ذلك المجتمع ، إذ إن حديث صدام بإطراء عن الثقافة العشائرية العربية قبل الإسلام ، وادعائه بالانتساب إلى سلالة علي بن أبي طالب يثمنان تراث كل من العرب السنة والشيعة . ومع ذلك ، إن علاقة هذا التثمين بتيسير الحصول على السلطة السياسية والمنافع الاقتصادية لكل من هذين المجتمعين أمر مختلف إلى حد

---

(١) يبين البعض بأن دولاً كدول الخليج العربي لا تتمتع بشعور بالذاكرة التاريخية . وفيما يتعلق بدراسة الذاكرة التاريخية للكويت وهي إحدى دول الخليج العربي ، راجع إيريك دافس ونيكولاس غافريلدز ، فن الحكم ، الذاكرة التاريخية والثقافة الشعبية في العراق والكويت ، في فن الحكم في الشرق الأوسط : النفط والذاكرة التاريخية والثقافة الشعبية ، تحرير دافس وغافريلدز (ميامي : مطبعة جامعة فلوريدا الدولية ومطابع فلوريدا الجامعية ، ١٩٩١) .

بعيد . فالعراقيون من العرب السنة المنتقون فقط تبعا للصلات العشائرية التي استندت إليها سلطة البعثيين التكارتة ، بشكل خاص ، هم الذين كانوا يتمتعون بفضل كونهم من عناصر هذه المجموعة الاثنية ، بامتياز الاستحواذ على الدولة بذراعها الإداري وجهازها الثقافي وسلكها الدبلوماسي وجيشها وشرطتها وقواتها الأمنية . ولم يتمتع الشيعة ، من ناحية أخرى ، بوضع امتيازي كهذا في ظل حكم البعثيين . ومع أن العديد من الشيعة قد اكتسبوا سلطة ووضعا اعتباريا ضمن الدولة ، غير أنهم حصلوا على ذلك بصفتهم أفرادًا لا على أنهم شيعة ، وكانوا معتمدين على مواطنيهم من العرب السنة للحفاظ على مناصبهم أو للحصول على الترقيات . وتسبب هذا الأمر عادة بإثارة السخط مثلما نلاحظ ، على سبيل المثال ، في محاولة مدير الأمن الشيعي ناظم كزار الاستيلاء على السلطة عام ١٩٧٣ ، من جرّاء استيائه من التكارتة ومن تأثير عائلة صدام ضمن الدولة . كما كان الحكم البعثي ، الذي استند بشكل متزايد إلى النزعة العشائرية ومحاباة الأقارب عقب عام ١٩٧٩ ، على خلاف جلي مع إيديولوجية الحزب ، التي استبعدت العديد من الأعضاء الحزبيين وحفزت إيديولوجيا مرشحين آخرين للعضوية ؛ لذا فإن التطلعات لفرض هيمنة ثقافية (وسياسية بالنتيجة) أصبحت أقل احتمالا خلال الثمانينات ، نظرا إلى الجروح التي سببها الحزب لنفسه نتيجة لحربي الخليج والنزعة الطائفية المتزايدة ، التي حجمت إمكانية الوصول إلى مناصب الدولة بالنسبة للأكراد والأقليات والشيعة على وجه خاص . وكان لهذه الإمكانية درجة كبيرة من الأهمية ، نظرا لسيطرة الدولة الشاملة على عدد ضخم من المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ودورها ، من ثم ، كموزع للهبات المادية والسلطة السياسية والمكانة الاجتماعية . وهذه السيطرة حقيقية على نحو خاص في المجتمعات التي لا تملك أسواقا مفتوحة ، كما هي الحال في العراق حيث تكون الدولة هي المسؤولة عن توزيع المكافآت المادية .

ويوحي مشروع البعث لإعادة كتابة التاريخ من أجل أن يكون فعالا بأنه لا ينبغي للجهد المبذول من أجل تعزيز الهيمنة أن يكون مرتبطا عضويا بممارسات ومصالح وحاجات المكونات الأساسية للأمة حسب ، بل ينبغي أن يكون مصحوبا أيضاً بالتطورات المؤسساتية ، التي تسمح للجمهور المستهدف بتحقيق منافع عملية من خلال تبني النظرة التي ترعاها الدولة ، حيث إن الازدهار المادي والاستقرار السياسي

النسبي اللذين تمتع العراقيون بهما خلال السبعينات قد اكتسبا دعما ملحوظا من قبل العرب السنة في الأرياف، وفي المناطق الحضرية، مثلما حازا على تأييد العديد من الشيعة في المناطق الحضرية، رغم النزعة التسلطية للنظام وانتهاكاته في مجال حقوق الإنسان. ورغم أن التنامي الملحوظ لحزب البعث، وتشكيل مجلس وطني قد عززا الأمل بأن مشاركة سياسية ذات معنى قد تكون لها فرصة للتحقق في المستقبل، إلا أن تطورا مؤسساتيا كهذا لم يتحقق أبدا؛ لذلك تآكل التأييد لحزب البعث.

خامسا، إن الدول المجزأة تبعا للانقسامات الاثنية ستواجه عند إنشائها لذاكرة تاريخية وطنية ولمشروع هيمني فاعل، من ثم، صعوبة أكبر من تلك التي تواجهها المجتمعات التي لا تعاني من تصدعات كهذه، حتى لو امتلكت الدولة الموارد المادية والبشرية اللازمة. كما أن الانقسامات العمودية التي تتصف بها المجتمعات المجزأة اثنيا تخلق الحواجز التي يصعب عادة تجاوزها. والمفارقة هي أن تلك الدول الأكثر افتقارا إلى ثقافة سياسية مشتركة، هي تلك الدول التي تجد أن التوصل إلى ثقافة كهذه هو الأكثر صعوبة؛ إذ لا يمكن مواجهة تصدعات كهذه إلا من خلال تطوير مؤسسات تتجاوز الانقسامات الاثنية من قبل الحزب الجماهيري، الذي تستند إيديولوجيته إلى معايير غير طائفية وغير إقصائية من الناحية الثقافية. والغريب في الأمر، أن الحزب الشيوعي العراقي، وإلى حد أقل الحزب الوطني الديموقراطي، كانا هما اللذين ساعدا على تكوين توجه وطني عراقي، جلي يتجاوز الانقسامات الاثنية، وشكلا بذلك المشروع الذي أطلق البعثيون ضده مشروعهم لإعادة كتابة التاريخ.[١]

سادسا، إن نجاح المشروع الهيمني يرتبط بشكل مباشر بقوة السرديات الممانعة للهيمنة. وعلى الرغم من انحدار التوجه الوطني العراقوي عقب الانقلاب البعثي عام ١٩٦٣، غير أن رسالته في عدم انتهاج الإقصاء الثقافي، والدعوة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، قد استمرت تلاقي هوى لدى الكثير من العراقيين، وخصوصا لدى

(١) أفاد رائد فهمي، محرر مجلة الثقافة الجديدة للحزب الشيوعي العراقي، بأن الشيوعيين هم الوطنيون الوحيدون في العراق في الوقت الحاضر. وبهذا القول يعني أن الحزب الشيوعي العراقي هو الوحيد الذي لا يزال يعمل وفقًا لاهتماماته بالبلاد ككل، بدلاً من العمل لصالح منطقة أو مجموعة أثنية أو سياسية معينة. مقابلة، باريس، ١٢ كانون الثاني عام ٢٠٠٠.

ذلك العدد الضخم من السكان المنفيين والمغتربين ، سواء كانوا مثقفين أم مهنيين . حيث إن الكثير من المثقفين العراقويين كانوا بأنفسهم من المهتمين بالتاريخ وبالذاكرة التاريخية . فقبل عام ١٩٦٣ ، أخذت الذاكرة التاريخية على محمل الجد من قبل الأثاريين الذين تحلقوا حول مجلة سومر ، وكذلك فعل الكثير من المثقفين العراقويين كالشعراء وكتاب القصة القصيرة . لكن التنظيمين السياسيين الرئيسيين في المعسكر الوطني العراقوي لم يفعلا ذلك على أية حال ؛ إذ كان الحزب الشيوعي العراقي أكثر اهتماما بالثقافة والتاريخ السوفيتي ، وكان الحزب الوطني الديموقراطي أكثر انشغالا بثقافة روسيا وأوروبا الغربية وتاريخها . وبالنتيجة لم يسع أي منهما للانشغال على نحو منهجي بماضي العراق ، سواء في رافدينيته القديمة أم في ماضيه العربي قبل الإسلام أم في تاريخه العباسي . وصب هذا التجاهل للذاكرة التاريخية المحلية في صالح القوميين العروبيين ، الذين كانوا أكثر فاعلية في التعاطي مع الرغبة الجمعية لدولة- أمة تريد أن تتجاوز عقودا من التجزئة الاجتماعية والاضطراب السياسي . فضلا عن ذلك ، ونتيجة للفشل في التعاطي مع الذاكرة التاريخية العراقية ، تخلت الأحزاب السياسية الوطنية العراقوية عن الحقل الثقافي ، المتعلق بالبلد تحديدا لصالح القوميين العروبيين . وبتعبير آخر ، كان القوميون العروبيون قادرين على الهيمنة على الخطاب المتعلق بالبلاد على نحو أكثر فاعلية ، من خلال تقديم أنفسهم كحملة للتراث والتقاليد الوطنية الهامة ، على نحو لم يكن بمقدور لا الحزب الشيوعي العراقي ولا الحزب الوطني الديموقراطي القيام به . ولا يعني هذا بأن القوميين العروبيين في العراق كانوا يتمتعون بشعور أكثر واقعية فيما يتعلق بالمجتمع السياسي . فالتوجه القومي العروبي لم ينجح أبدا في التعامل مع قضايا التنوع الثقافي والاثني وعدم المساواة الاجتماعية ، التي لا يزال العراق يعاني منها اليوم .

وعلى الرغم من الإنفاق الهائل في الطاقات والموارد خلال السبعينات ، فشلت تماما جهود الدولة من أجل أن تجعل نفسها قوة مهيمنة في المجتمع العراقي . وانتفاضة عام ١٩٩١ والهجرة الضخمة من البلاد للطبقة العراقية الوسطى(وكل من يملك ما يكفي من المال للمغادرة) كونتا واحدا من أكبر المجتمعات النازحة في العالم . ومثلما هو الحال مع الأنظمة السابقة ، لم يتمكن حزب البعث من إنشاء ثقافة سياسية تشترك بها المكونات الكبرى للشعب ، مما تسبب بمشكلة أدت ببعض المراقبين إلى

وصم العراق بأنه «دولة مصطنعة» بسبب انقساماته الاثنية بوجه خاص[1] . وترفض هذه الدراسة التي أضعها بين يدي القارئ هذه النظرة التي تخلط افتقار الدولة لسيطرة هيمنية بمشاعر الأهالي تجاه العراق كدولة-أمة .

فمن جهة أولى ، إن المجتمعات الاثنية الرئيسية الثلاثة للعراق لديها رغبة واضحة للبقاء كمكونات يكمل بعضها بعضا في دولة- أمة عراقية ، إذ ما من تنظيم شيعي دعا خلال الانتفاضة إلى إقامة دولة شيعية مستقلة . وينطبق هذا الأمر على الأكراد أيضا الذين تمتعوا بحكم ذاتي ، بعيدا عن نفوذ بغداد منذ عام ١٩٩١ والذين يرغبون في الفيدرالية وليس في الاستقلال . ثانيا ، فشلت اثنتان من أكثر حروب القرن العشرين سفكا للدماء وهدرا للأموال في تدمير تماسك العراق كدولة-أمة . ومثلما بينت سابقا ، إن الحرب العراقية الإيرانية انتصر فيها مشاة العراق وأغلبهم من الشيعة ممن قاتلوا نظراءهم الشيعة الإيرانيين . وفي الحقيقة ، كانت هذه أول حرب يتقاتل فيها الشيعة فيما بينهم على هذا النحو .

وبما أن حزب البعث قد فشل في مساعيه لفرض وجهة نظر ذات طابع هيمني للثقافة والتاريخ على العراق ، وأصبح مأسورا بذاكرته التاريخية_ وأعني تلك المرتبطة بالقسوة والتعذيب والحرب والتردي الاقتصادي_ لم تعد هنالك من إمكانية متاحة لكي يعيد النظام البعثي تأهيل نفسه عقب عام ١٩٩١ ؛ إذ لم يكن النظام البعثي قادرا على إطالة أمد بقائه في السلطة ، إلا من خلال التمكن من الحصول على تخصيصات مالية إضافية على العقود التي كان يبرمها مع شركات النفط الأجنبية ، والتلاعب بمبيعات النفط في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أقرّته الأمم المتحدة ، ومن ثم التحايل بتلك الوسيلة على نظام العقوبات الذي فرضته هذه المنظمة الدولية إلى حد كبير . ومن خلال ترافق الوحشية المتزايدة مع استشراء الرشوة والفساد المالي ومحاباة الأقارب ، والطبيعة المفككة بالكامل للإنتاج الثقافي ، أصبح النظام عقب حرب الخليج عام ١٩٩١ والانتفاضة أشبه بعصابة من الغوغاء الذين

---

(١) راجع ، على سبيل المثال ، مقالة دانييل بايمان بعنوانها المقلق : «دعوا العراق يهوي» ذا ناشيونال انترست (خريف ١٩٩٦) : ٤٨-٦٠ ، وفيها يوضح سطحية معرفة الكثيرين من محللي السياسة الغربيين بالسياسة العراقية .

كانوا يستغلون الدولة لتحقيق مآرب شخصية ، أكثر من كونهم يمثلون حكومة ذات اهتمام بتحقيق المصلحة العامة . ولا ينطبق هذا الأمر على صدام وحده الذي أصبح على نحو متزايد بعيدا عن الشعب ، ولكنه ينطبق أيضاً بشكل أكثر حدةً على اللاعبين السياسيين الرئيسيين المتعارضين : أي عدي الذي عادة ما كنت هيجاناته العنيفة وسلوكه الدونكيشوتي يجعلانه على شفير الاختلال وعدم التوازن ، وقصي الذي كان مكروها بسبب وحشيته في قمع المعارضة ، وخصوصا ما يسمى بحملاته من أجل «تنظيف السجون» . وبحسب الاصطلاحات الغرامشية ، فإن الدولة قد جردت نفسها من «المتاريس والحصون الداخلية» ، التي حاولت بناء عليها إقامة مشروعها الهيمني ؛ لذا أصبحت حماية النظام الوحيدة تتمثل في استخدام القوة والرشوة . والسياسة في النهاية تلجأ إلى اتخاذ الخيارات . وباستخدام التعابير الغرامشية ، عندما يتغير الوضع السياسي من «حرب موقف» إلى «حرب مناورة» ، أي إلى وضع تكون فيه الدولة خاضعة لتحد على نحو مباشر ، يحتاج المواطنون إلى أسباب تدفعهم إلى اختيار الدفاع عن الدولة وحمايتها من هكذا تحديات . وإذا لم يستطع الشعب أن يعرف بأن مصالحه هي ذاتها مصالح الدولة ؛ فإن هذه الدولة لن تكون قادرة أبدا على الصمود في وجه تحد خطير .

فما هي ، إذن ، الإمكانيات المحتملة لشكل سياسي يتسم على نحو أكثر بالمشاركة وبالتعددية الثقافية ، بعدما تمت إزالة صدام والنظام البعثي من السلطة؟ إن الانتقال إلى الديموقراطية في العراق لن يكون سهلا . والضريبة السياسية والاجتماعية لعشرين عاما من الحروب والعقوبات لا يمكن التغلب عليها بين ليلة وضحاها ؛ إذ إن الكثير من مثقفي العراق ومهنييه الذين ضربوا بجذورهم خارج البلاد لن يعودوا إلى العراق مع أنه قد تمت الإطاحة الآن بصدام والبعثيين .[1] كما يزعم العديدون بأن الأكراد ما لم تكن لهم قاعدة اقتصادية خاصة بهم ؛ ومن دون مساعدة الأمم المتحدة السخية لهم في الوقت الراهن ، لن يرغبوا في رؤية انهيار النظام البعثي .

---

(١) أشارت مقالة في جريدة الزوراء العراقية اليومية إلى أن أكثر من ٣٠٠ من شخصيات العراق الأدبية الأكثر شهرة باتوا في المهجر . وأحد الأسباب التي أوردتها لتعليل هذه الحقيقة هو عدم قدرة الكتاب على تأمين لقمة العيش في العراق . راجع عدد ١٠ تموز لعام ٢٠٠٠ .

إذ إن المدى الذي قد يبلغه الأكراد في مساعدة القوى الديموقراطية العربية وقد ذهب النظام البعثي الآن ليس واضحا تماما . ثم إن الدول المحيطة بالعراق وخصوصا سوريا والسعودية والكويت ، وإلى حد أقل الأردن ، لا ترغب في وجود نظام عراقي يشجع على المشاركة السياسية والتعددية الثقافية ، لأن ذلك سينعكس سلبا على أنظمتها التسلطية . ولا يمكن الاعتماد على هذه الدول في مساعدة حكومة عراقية جديدة إذا اشتملت على حضور شيعي ملفت بوجه خاص مثلما ينبغي أن تكون عليه الحال . كما تخشى تركيا من تشكل دولة كردية انفصالية شمال العراق ، وقد تتدخل في السياسة الداخلية للعراق إذا ما كانت هنالك إمكانية لظهور دولة كهذه . وأخيرا ، إن التوترات الناجمة عن عمليات إحياء الروح العشائرية مجددا ستلقي بعبء كبير أيضا على عاتق أية حكومة ذات توجه ديموقراطي . فمع أن المنظومة العشائرية كانت تحتضر أوائل الخمسينات ، ودق نظام قاسم على ما يبدو المسمار الأخير في نعشها ، من خلال قوانين الإصلاح التي تم إقرارها بعد ثورة ١٩٥٨ ، إلا أن إحياء صدام لهذه المنظومة خلال التسعينات ، حتى وإن كان مستندا إلى «تراث مختلق» ، أوجد مصالح جديدة تتركز على السلطة والانقسامات بين زعماء العشائر والفلاحين .

وفي هذا الإطار ، مارست قوى العولمة تأثيرا ترحيبيا بالتغيير السياسي في العراق . إذ من الصعب ، في ظل ثقافة العولمة الديموقراطية ، واستهجان قيام الدول بانتهاكات حقوق الإنسان- كما يلاحظ في الاندماج المتعاظم لشبكات الاتصالات وتطور المؤسسات القانونية الدولية- تجنب الالتزام بالمعايير السياسية الدولية من قبل دولة كدولة العراق ، خصوصا وأنها تعتمد في نجاحها الاقتصادي على السوق العالمية . ونتيجة لممارسة الديموقراطية والتعاطي معها من قبل المعارضة العراقية الديموقراطية في الخارج عقب حرب الخليج وانتفاضة عام ١٩٩١ ، تكونت لديها مهارات ملحوظة بضمنها المقدرة على التباحث والتسوية ، ومفردات سياسية جديدة تتعلق بالمشاركة والتعددية الثقافية ، ومستويات جديدة من الثقة والتسامح . وستخدم هذه المهارات قوى المعارضة عندما تحاول إقامة منظومة ديموقراطية ، كما ستشجع على تنمية المجتمع المدني .

ولكن ، ما هي تضمينات نظرية الدولة للجهود البعثية من أجل تكوين رؤية ذات طابع هيمني للسياسة ، من خلال التلاعب بوعي العراقيين فيما يتعلق بالماضي؟ لقد تمت الاستفادة كثيرا من مفهوم «الدولة الريعية» كأساس لسلطة النخب السياسية في

الدول المنتجة للنفط كالعراق ، من خلال إرساء الاستقلال النسبي لهذا النخب عن الشـــعب ككل[1] . ومما لاشك فيـه أن الزيادة الهـائلة في الموارد النفطيـة كـانت أساسية في إنشاء الدولة البعثية للبنية التحتية للإنتاج الثقافي الجماهيري . وعلى الضد من ذلك ، ما إن انحدرت هذه الموارد ، مثلما بيّنا في الفصل التاسع ، حتى تقلص الإنتاج الثقافي للدولة إلى أكثر من ٥٠٪ . وبالرغم من أن الدولة البعثية خلال السبعينات هي دولة ريعية من "طراز الأول تقريبا ، إلا أن هذه الدولة فقدت سلطتها وتأثيرها خلال الثمانينات والتسعينات لتنهار أخيرا عام ٢٠٠٣ . وما لم تبذل الجهود على ما يبدو لاستخدام الثروة المتاحة للدولة الريعيـة في بناء مؤسسات سياسية فاعلة وثقافة سياسية مشتركة ، لن يعود هذا المفهوم أكثر من كونه مجرد وصف محدود على نحو عرضي لقوة الدولة . أما عندما يحدد أنصار هذه النظرية أنفسهم بالتفكير نظريا بالمكونات البنيوية «للدولة الريعية» ، فإنهم يعجزون نظريا عن رؤية مكونات الدولة بوصفها وكالة ، والتي تتحول قابلية الحصول من خلالها على الفوائد المستمدة عرضيا إلى سلطة سياسية نافذة وفعالة . فما هي الظروف التي تنجح في ظلها النخب التي تسيطر على الدولة الريعية في إعادة إنتاج ذاتها عبر الزمن ، وما هي الظروف التي تعجـز في ظلها عن القيـام بذلك؟ تمثل هذه الدراسـة للنجـاح الابتدائي لمشروع حزب البعث الهيمني في العراق ولفشله في نهاية الأمر محاولة للإجابة عن هذا السؤال .

يمكن الافتراض تبعا للحالة العراقية (والحالة الإيرانية المجاورة كذلك) بأن آليات الحصول على العائدات الريعية من الاقتصاد الدولي ، التي زادت حسبما يفترض من

---

(١) للاطلاع على البحث في القضايا المتعلقة بهذا المفهوم ، راجع ، على سبيل المثال ، جاك ديلاكروا ، الدولة التوزيعية في النظام العالمي ، دراسات في التنمية الدولية المقارنة ١٥ (١٩٨٠) : ٣-٢١ ؛ وراجع أيضًا حازم ببلاوي وجيا كومولوسياني ، الدولة الريعية (لندن : كروم هيلم ، ١٩٨٧) ؛ كما راجع أيضًا ثيدا سكوكبل ، الدولة الريعية والإسلام الشيعي في الثورة الإيرانية ، النظرية والمجتمع ١١ (١٩٨٢) : ٢٦٥-٢٨٣ ، وهذه الدراسـات تعبـر عن ثقـة ضـئـيلة في أن تنتج الدولة الريعيـة استقلالاً نسبيًا . وهنالك دراسة أحدث يمكن الاطلاع عليها في كتاب ، فالح عبدالجبار ، الدولة والمجتمع المدني والتحولات الديمقراطية في العراق (القاهرة : مركز ابن خلدون ، ١٩٩٥) .

سلطة الدولة واستقلالها الذاتي ، بفعل تضاؤل الاعتماد الاقتصادي على المجتمع المحلي ، يمكن أن ينتج عنها بالفعل (أي عن تلك الآليات) ابتعاد سياسي وثقافي مصاحب للنخب السياسية عن ذلك المجتمع ، مما يقوض من سلطتها وسيطرتها وعندما شعر البعث التكريتي بتحدي المجموعات المعارضة له خلال السبعينات ، ركز الإنتاج الثقافي برعاية الدولة على تهميش تلك المعارضة ؛ لذا فإن التوجه إلى استمالة الجماهير العراقية والفلكلور والحكم الأبوي للبكر ، والصور التي تظهر أصول صدام المتواضعة ، التي جعلت منه أحد أبناء الشعب (ابن البلد) ، كانت كلها مما يوضح هذا الجهد لعقد صلات قوية مع الشعب . وعلى الرغم من ذلك ، فقدت الدولة التي سيطر عليها صدام و«حزب الأسرة» صلتها بالواقع السياسي والاجتماعي خلال الثمانينات والتسعينات ؛ إذ تعرض النظام إلى التهديد على نحو خطير بفعل الاجتياح الإيراني جنوب العراق في عام ١٩٨٦ ، وكان على وشك الإطاحة به في آذار من عام ١٩٩١ .[١]

كما تحدت الدراسات التي أجريت مؤخرا الافتراضات التوكيلية agentic للعديد من النظريات البنيوية . وحجة هذه الدراسات في أن الوكالة لا يمكن استنتاجها بالضرورة من المحددات البنيوية إنما هي حجة نافذة .[٢] فهي تؤكد بدلا من ذلك بأن دراسة صناعة القرار والاختيار على المستوى التحليلي التفصيلي ضرورية قبل إمكانية إبداء أية تصريحات ذات دلالة بخصوص السلوك السياسي . وبالرغم من الاختلاف وجوديا وابستيمولوجيا ، غير أن كلا من الاختيار العقلاني والحقول الماركسية الجديدة تزعم بأن الاختيار مركزي لأية تسوية سياسية ؛[٣] إذ فقط من خلال اتخاذ

---

(١) وفيق السامرائي ، حطام البوابة الشرقية ، ٤٢٠ .

(٢) حول هذه المسألة ، راجع مصطفى وآن متش ، ما هي الوكالة؟ المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع ١٠٣ ، عدد ٤ (كانون الثاني ١٩٩٨) : ٩٦٢-١٠٢٣ .

(٣) في الحالة الماركسية ، يبدو هذا واضحًا من تمييز ماركس بين الطبقة بذاتها والطبقة لذاتها . وبتعبير آخر ، إن الثورات لا تقع إلا إذا كانت الطبقات واعية بمصالحها المشتركة ، فتختار عندها تحدي امتيازات الدولة والطبقة الحاكمة . كارل ماركس ، الثامن عشر من بروميير (نيويورك : الناشرون الدولية ، ١٩٦٩) ، ١٢٤ .

الخيارات(أو الفشل في ذلك وهو في الحقيقة شكل من أشكال الاختيار) يقوم المواطنون إما بدعم أو تحدي الدولة ، حيث لم يدافع الجيش المصري ولا العراقي- ولكل منهما ذاكرة قوية بخصوص الإذلال الذي عانى منه على أيدي البريطانيين في ١٩٤١و ١٩٤٢ على التوالي ، وكانا حانقين من جراء أدائهما المتواضع في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، بسبب نقص التجهيز وسوء التدريب_ عن نظاميهما الملكيين ، عندما تقدمت حركتا الضباط الأحرار في كلا البلدين لإسقاطهما في ١٩٥٢ و١٩٥٨على التوالي . وهكذا ، لم يختر الجيش الدفاع عن عبد الكريم قاسم في ١٩٦٣ ، ولم يساند شاه إيران بوجه المظاهرات الجماهيرية التي اكتسحت الشوارع في ١٩٧٨ . وفي كل من هذه الأمثلة كان خيار الجيش في أن لا يبادر إلى القيام بأي فعل عاملا حاسما في إسقاط الدولة . ومن خلال التعرض بالتفصيل لجهود الدولة في فرض أنماط هيمنية من التفكير ، والاستجابات للمجموعات الخاضعة لهذه الجهود ، يمكن لمفهوم الهيمنة أن يساعدنا على تحسين فهمنا للخيارات وللسلسلة البنيوية التي تتخذ ضمنها هذه الخيارات . لهذا السبب ، يوفر مفهوم الهيمنة إمكانية ردم الصدع المنهجي بين البنية والوكالة ، عاملا بذلك على دمج المقاربات النظرية المستمدة من الثقافة السياسية والاقتصاد السياسي كليهما . وطالما أن للهيمنة الكثير من الصلات مع الشرعية كمفهوم ، نجده في أساس قدر كبير من بحوث علم السياسة سواء تعلقت بالديموقراطيات الغربية أم بالعالم العربي وغير العربي ، فما الذي يمتاز به قيام تحليل الجهود التي ترعاها الدولة لتطويع الذاكرة التاريخية على الهيمنة بدلا من الشرعية؟[1]

إن الشرعية ، مثلما تفهم من صياغة فيبر على أنها دعم للسلطة القانونية العقلانية ، توحي بوجود حكومة ديموقراطية مع مجتمع مدني متطور ؛ إذ في وضع سياسي معين حسب ، يتمتع فيه المواطنون بالحقوق في القيام بنشاطات منظمة (في أحزاب سياسية وجماعات مهنية ونقابات مدنية) ، وبالحقوق الدستورية (من قوانين وحقوق فردية ومحددات على السلطة التنفيذية) ، يمكن للمحكومين أن يقرروا بحرية

---

(١) من بين العديد من الأعمال التي تركز على الشرعية في السياسة العربية ، انظر ميشيل هدسون ، السياسة العربية : البحث عن الشرعية (نيوهافن ، مطبعة جامعة ييل ، ١٩٧٧) .

فيما إذا كانوا سيمنحون الشرعية إلى أولئك الذين يسيطرون على الدولة أم لا . وفي إطار دولة-أمة حديثة ، تشير الشرعية في الواقع إلى السلطة الشرعية ، وحرية المواطن في تقرير ما إذا كان سيمنح الشرعية لأي شكل معين من أشكال السلطة السياسية . ومع أن مفهوم الشرعية يوحي بمستويات تحليلية مختلفة ، وخصوصا بين القيادة السياسية التي تسيطر على الدولة وتسعى لشرعنة سلطتها من جانب ، والمواطنين الذين ينبغي أن يقرروا ما إذا كانوا سيمنحون الشرعية لشكل معين من أشكال السلطة من جانب أخر ، إلا أن مفهوم الهيمنة أوسع ، لأنه ملائم للاستعمال مع المجتمعات التسلطية والديموقراطية معا . ثم إن مفهوم الهيمنة يوفر أيضا فكرة أكثر دينامية مما يوفره مفهوم الشرعية عن مجرى العمل السياسي .

وعلى خلاف المفهوم الفيبري عن الشرعية ، فإن الهيمنة ، في صياغتها الغرامشية على الأقل ، تتضمن مقاربة جدلية لمجرى العمل السياسي لأن الهيمنة تشتمل دائما على ممانعة للهيمنة .[1] وبما أن الهيمنة ، على خلاف الشرعية ، تفترض بأن النخب أو الطبقات الحاكمة ستسعى ، من دون كلل ، إلى التلاعب بتوزيع المقدرات السياسية والاقتصادية لكي تصب في مصلحتها ، فإن الجماعات الخاضعة ستعارض هكذا سياسات ، مثلما يعكس ذلك تطور وجهات النظر الممانعة للهيمنة . ثم إن مفهوم الشرعية في صياغته الحديثة ، أي كما هو محدد فيما يتعلق بالسلطة

---

(١) قد يحتج بأن مفهوم فيبر عن الشرعية يوحي بإطار دينامي يتسم بالصيرورة . فعلى سبيل المثال ، ألا يجسد مفهوم السلطة الكارزمية بعدًا علائقيًا ، أي إن الزعيم لا يمكن له أن يتمتع بالسلطة الكاريزمية إلا إذا تم تصويره بتعابير كهذه من قبل الجماهير؟ ومع أن هذه العلاقة صحيحة ، وبصرف النظر عن الافتقار إلى مؤسسات سياسية قوية ، لكن الشروط العامة الضرورية لظهور السلطة الكارزمية غير محددة تمامًا . فضلاً عن ذلك ، إن تصنيفات فيبر الأخرى كالسلطة التقليدية والقانونية العقلانية أكثر غموضًا فيما يتصل بديناميات العلاقة بين الحاكم والمحكوم . فما الذي يعلل استمرار السلطة التقليدية؟ وما هي الديناميات التي تقف وراء ما يراه فيبر كتطور لا يتزحزح للسلطة القانونية العقلانية في المجتمعات الصناعية الغربية؟ وعندما تكتمل الدائرة المفاهيمية ، فإن دراسة فيبر للشرعية توفر علم نمذجة بتبصرات هامة تحض الذات على المزيد من الاكتشاف . وعلى الرغم من ذلك ، تبقى أبعادها التفسيرية بحاجة إلى المزيد من الإفصاح .

القانونية العقلانية ، يبدو أكثر ملاءمة للاستعمال مع المنظومات السياسية الديموقراطية ، التي يتمتع فيها المواطنون بقدرة أكبر على ممارسة الاختيار .[(١)]

وخلال الثمانينات ، على أية حال ، خضع تأثير حزب البعث على نحو متزايد إلى «حزب الأسرة» ، وسرعان ما أصبح جليا بأن المجلس الوطني العراقي لم يفوض بأية سلطة تشريعية ذات معنى . كما أن الحرب العراقية الإيرانية التي اقترنت بالمحسوبية والفساد المالي واسع النطاق داخل النظام ، قلّلت على نحو متزايد من فرص المضي قدما ، وأتت على المكاسب المادية لفترة السبعينات . ومثلما يؤكد غرامشي ، لا تكمن الهيمنة في المجال الثقافي حسب . فإذا لم تقترن إيديولوجيا الهيمنة المقترحة من قبل الدولة بالمغانم المادية للتراتب الاجتماعي المستهدف ، فإن جهود تطبيع الأهالي على فكرة أن مصالحهم مترادفة مع مصالح النخبة الحاكمة سوف لن تلقى آذانا صاغية . ونتيجة لتحديد الذاكرة المرعية من قبل الدولة بعبادة الشخصية ، التي تتمحور حول صدام ، واقتصار الفرص السياسية والاقتصادية بوجه خاص على نخبة صغيرة نسبيا ، أصبح النظام بعيدا عن شعبيته إبان السبعينات ، كما ضيّق المجال أكثر مما فسحه للتنمية المؤسساتية التي كانت ضرورية لتعزيز قبول وجهة نظره العامة . وعندما انتهت الحرب العراقية الإيرانية ولم تعد الدولة قادرة على تلبية وعودها باستعادة الازدهار ، سرعان ما ظهر استياء خطير على السطح فوفّر أحد الدوافع لغزو الكويت .

وبما أنه قد ثبت بأن الحرب لم تكن مجدية لحزب البعث ، فإن التساؤل الذي قد يتبادر إلى الذهن هو فيما إذا كانت المبادرة إلى شن الحروب وظيفة من وظائف شخصية صدام العدوانية أم أنها كانت بسبب الخصائص البنيوية الأعمق للدول ذات النزعة الطائفية . ولقد سبق وبينت بأن هنالك علاقة مباشرة بين جهود الدولة البعثية لتعزيز نظرة شاملة ذات طابع هيمني ، وجهودها في مأسسة النزعة الطائفية

---

(١) إن قضية فيما إذا كانت الهيمنة توجد في المجتمعات الصناعية المتقدمة أم لا تقع خارج نطاق هذه الدراسة . وبالقدر الذي توجد فيه الهيمنة الأيديولوجية أزعم بأنها تنشأ في المجتمع المدني أكثر مما تشجعها الدولة بشكل مباشر . ولعل المحاولة إبان إدارة ريغان لإعادة تركيز الذاكرة التاريخية الأمريكية على الحقبة البيورتانية ؛ كوسيلة للحض على رؤية أكثر فردية للسياسة قد تكون استثناء لهذه الملاحظة .

في المنظومة السياسية العراقية . كما أريد أن أبين بأن للدول ذات النزعة الطائفية ميولا عدائية لأنها غير مستقرة على نحو متأصل . وفي العراق ، كان الطابع العنيف والعدواني للدولة البعثية لا يستمد قوته من النزعة الطائفية حسب ، بل إنه يستمدها من الاتكال على النزعة العشائرية كذلك .

وتظهر الحالة العراقية صعوبة التنظير للدولانية stateness على نحو مجرد . كما توفر دعما قويا لتطوير نظريات عن الدولة الحديثة ، من خلال دراسات الحالة التفصيلية التي قد تستخدم لأغراض المقارنة فيما بعد داخل الأقاليم وفيما بينها . وأحد الأسئلة البارزة على وجه الخصوص ، هو ذلك الذي يتعلق بكيفية قياس قوة كل دولة بمفردها . فإذا ما استنتجنا ، من الحالة العراقية ، بأن الدولة البعثية كانت قوية ، فإن التطلعات ، إذن ، لنمو مجتمع مدني ستكون محدودة . وإذا ما كانت الدولة ، حسبما أزعم ، تفتقر تماما إلى الوجهة الإيديولوجية وتعتمد على قاعدة اجتماعية ضيقة ، فإن هذا الأمر يدل على أن الإمساك بالسلطة كان على الدوام أكثر وهنا مما كان مسلما به .

وفي التحليل النهائي ، لم تكن للعراق دولة قوية في ظل حكم البعث . وتقوضت آماله المستقبلية بفعل عدم السماح إلا بالنزر اليسير من المأسسة السياسية الفاعلة ، وبسبب التبذير في كل رأسمال سياسي كان النظام البعثي قد سبق وراكمه إبان السبعينات . وإزاء أولئك الذين يركزون الأنظار على الأجهزة العسكرية والأمنية واسعة النطاق ، التي بناها النظام في ظل «جمهورية الخوف» ، لا يسعني إلا أن أتساءل فيما إذا كانت العصابة التي تمسك بالرهائن وترعبهم تظهر القوة أو السلطة بأي معنى من المعاني ولأية فترة من الزمن . فلقد أصبح ينظر إلى الدولة العراقية وبشكل متزايد من قبل كل من العراقيين والغربيين على أن السائد فيها هو «حكم عصابة إجرامية» ، وبما يستدعيه ذلك من مفهوم الدولة الشريرة أو الإجرامية .[1] وما

---

(١) راجع ، على سبيل المثال ، ميشيل كيلي ، مدينة الغوغاء ، مجلة نيويورك تايمز ، في ١٤ شباط ١٩٩٣ ، ١٨-١٩ ، ٤٠-٤٢ ، ٤٥-٤٦ ، ٥٠ . أفادت تقارير خلال التسعينات بسعي عدي صدام حسين فرض سيطرة على القوات الأمنية الخاضعة تقليديًا لسيطرة أخيه قصي ، وهذا يوحي بتزايد الصراع ضمن جهاز الدولة . راجع المقال المنشور في صحيفة الحياة ليوم ١٦ أيار من عام ٢٠٠٠ ، ابن صدام يقوم بتطهير جهاز المخابرات .

إن حدث هذا الأمر حتى أصبحت أيام «حزب الأسرة» معدودة .

ولحسن الحظ ، بينت هذه الدراسة المغالطة في القول إن بإمكان الدول فرض رؤية هيمنية للسياسة على المجتمع ، من خلال الاصطفاء والتقريب بالمال والترويع الجسدي ؛ إذ ليس بإمكان الهيمنة أن تكون ناجحة إلا إذا عثرت على جذور لها في المجتمع وليس في أجهزة الدولة[1] . ولكن مع أن الدولة البعثية قد بنيت على الأحاسيس الثقافية القائمة في المجتمع العراقي عندما جاءت إلى السلطة ، غير أن محاولتها لتطويع هذه الأحاسيس في صيغة تسلطية أدت في النهاية إلى تقويض تلك العملية ؛ إذ جنحت الدولة إلى الاعتقاد بأنها كانت تمتح من معين التاريخ والثقافة بدلا من أن تهتدي بالجماهير . ويقف الرفض التام للمشروع البعثي لإعادة كتابة التاريخ في تناقض جلي مع الاستجابة للسياسات الثقافية المماثلة التي اتبعها نظام قاسم ، تلك السياسات التي مورست على نحو أكثر مصداقية من الناحية الثقافية واجتذبت دعما شعبيا وثقافيا بارزا ، حيث ينبغي على كل الأنظمة إقناع مواطنيها بأنها تحكم لتلبية مصالحهم لكي يعتبر المواطنون ، من ثم ، أن لا فرق بين مصالحهم ومصالح الدولة . وما تؤكد عليه الحالة العراقية هو أن الحكم الديموقراطي ليس مطلبا أخلاقيا حسب ، ولكنه في نهاية المطاف أفضل سبيل للحاكم والمحكوم من أجل التوصل إلى شعور مشترك بالمجتمع السياسي . ومن ناحية أخرى ، إن القوى التي تدعم الديموقراطية والسياسات الثقافية غير الإقصائية ذات الأهمية على نحو

---

(١) يجدر استذكار ملاحظات ميشيل فوكو التي يقول فيها : «لا أريد القول بأن الدولة ليست مهمة ؛ لكن ما أرغب في قوله هو إن علاقات القوة والتحليل الذي ينبغي أن تخضع له من ثم ، تتجاوز تحديدات الدولة . ويعود ذلك إلى أمرين : الأول هو أن الدولة وعلى الرغم من مجمل القوة الكلية لأجهزتها بعيدة من أن تكون قادرة على شغل الحقل الشامل لعلاقات القوة الفعلية ، والثاني يتعلق بكون الدولة لا يمكنها أن تعمل إلا على أساس من علاقات القوة القائمة بالفعل . لذا فإن الدولة ميتافيزقية فيما يتعلق بمجمل سلاسل شبكات القوة التي تستثمر الجسد والجنسانية والعائلة والنسابية والمعرفة والتكنولوجيا وما إلى ذلك . وأودُّ القول بأن الدولة تتألف من تشفير العدد الاجمالي لعلاقات القوة الذي يجعل عملها ممكنًا» . المعرفة - القوة : حوارات مختارة وكتابات أخرى ، ١٩٧-١٩٧٧ (نيويورك : بانثيون بوكس ، ١٩٨٠) ، ص١٢٢ .

خاص في المجتمعات ذات التنوع الإثني ، ينبغي لها الالتفات إلى درس آخر من دروس التجربة البعثية ؛ إذ إن القوى الديموقراطية التي تفشل في التعاطي مع الماضي في الدول حديثة البناء ، مثلما فشل بذلك الوطنيون العراقويون في العراق ، تخاطر بإبعاد نفسها عن الجماهير . ولسوء الحظ ، إن واحدة من أكثر المهام صعوبة على الحكومات العراقية المستقبلية ستكون في مواجهة الذاكرة العامة المعقدة ، والعثور على إجابة للسؤال عن كيفية تمكن إرهاب البعث وقسوته من السيطرة لفترة طويلة جدا على المجتمع العراقي .

وباختصار ، لقد بينت بأن الإطار المفاهيمي الذي يسمح بدراسة العلاقات البينية بين الذاكرة التاريخية والهوية الجمعية والمجتمع السياسي ، يضع التأكيد على التغير والحوادث غير المتوقعة التي عادة ما تغفلها النماذج التي استخدمت حتى الآن لتفهم المجتمع العراقي وسياسته . كما يتجنب التركيز على الذاكرة الميول الماهوية والسمة المتحجرة «للنموذج الاثني» ، والنموذج الذي يصم العراق على أنه «جمهورية الخوف» . فمن خلال تحويل انتباهنا إلى الإنتاج الثقافي ، يعاد إدراج بروز الأفكار ضمن التحليل السياسي . ومع التشديد على الطابع الجدلي للذاكرة والذاكرة المانعة ، يضطر أي نموذج يستخدم هذا المفهوم إلى التركيز على الصيرورة المتواصلة لإعادة مساءلة القمع ومقاومة المجموعات الخاضعة للدولة . كما يلفت مفهوم الذاكرة التاريخية أيضا الانتباه إلى مفهوم الوكالة agency ومستوى التحليل التفصيلي للسياسة من خلال التركيز على السلوك الفردي ، أي العملية التي ينهمك بواسطتها المثقفون في الإنتاج الثقافي ، وينحو المواطنون العاديون إلى تكوين تصوراتهم عن الماضي في مواجهة تطفل الدولة . ثم إن المقاربة التي تشتمل على الذاكرة التاريخية توفر ترياقا يشفي من فقر الوكالة التي ابتلي بها قدر كبير من التحليل البنيوي ، وخصوصا النماذج الماركسية الاختزالية التي تواصل الإصرار على الروابط بين الوعي السياسي و«الظروف الموضوعية» . ثم إن الذاكرة التاريخية توفر أيضا وسيلة لتشذيب مفهوم الهيمنة وفهمها ، لا على نحو يفرض فيه «الوعي الزائف» من فوق إلى أدنى قدر ما هي ميدان للصراع الذي يمكن أن يفتح عددا لا يحصى من الآفاق التحليلية للمجريات السياسية . فإذا ما تم استيعاب مفهوم الذاكرة التاريخية سياسيا ، أمكن الحصول على تبصرات وفيرة بالدول-الأمم التي تخضع لتغير سريع . ويمكن أن تكون

نافعة على نحو خاص في فهم المجتمعات المتشظية سياسيا ، تبعا للانقسامات الإثنية أو الطبقية الاجتماعية ، والتي قد لا يؤدي استخدام إيديولوجية صريحة فيها إلا إلى التهديد بتفاقم تلك التشظيات . ومع ذلك ، يحتاج أي نموذج يتعامل مع الذاكرة التاريخية إلى أن يكون واعيا بطرق تعامله مع التاريخ ؛ إذ لن تساعدنا الإمكانية التحليلية للذاكرة التاريخية في تحسين فهمنا للتغير السياسي ما لم تأخذ موضعها ضمن مقاربة منهجية تأخذ في الاعتبار الاقتصاد السياسي جنبا إلى جنب مع الثقافة السياسية .

ملحق
ميثاق ٩١

تعرض المجتمع المدني باسم الإيديولوجيا إلى الانتهاك باستمرار في العراق من قبل الدولة . وبالنتيجة ، تم تدمير الشبكات التي عادة ما تنتج من خلالها الحياة المدنية ويعاد إنتاجها . وبذلك ، تزامن انهيار القيم مع تدمير المجال العام للتضامن الإنساني من دون قسر أو إكراه . وفي مثل هذه الظروف ، يعتبر رفض البربرية وإعادة بناء الحياة المدنية من أولى المهام لسياسة جديدة .

وبوضع ذلك نصب أعيننا ، نحن الموقعين أدناه ، مجموعة من رجال ونساء العراق من قوميات وطوائف دينية ومعتقدات سياسية وأيديولوجية مختلفة ، نعلن ما يلي :

١- للشعب حقوق لمجرد أنه يتكون من أفراد من البشر

ولا يمكن أن تصان هذه الحقوق إلا من خلال سيادة القانون وعدالة القضاء كما هو منصوص عليهما في دستور مكتوب . وهكذا وثيقة يجب أن تسبق تشكيل أية سلطة سياسية شرعية . كما يتوجب أن تستند الشرعية السياسية إلى دستور يشرع المبادئ التي تهتدي بها تلك المؤسسة والقيود التي لا ينبغي أن تتخطاها . وأية سلطة سياسية تنشأ قبل تبني دستور قائم على مراعاة حقوق الإنسان ينبغي أن تكون بذلك إما مؤقتة أو انتقالية وإلا فإنها لن تكون شرعية .

٢- التحرر من الخوف شرط أساسي من شروط كرامة الإنسان

يتطلب التحرر من الخوف ، على وجه التحديد ، أن يضمن الدستور العراقي الجديد ما يلي :

إذا كان المرء عراقيا فإن ذلك لا يجعله عرضة بأي حال من الأحوال للشك بسبب إيمانه أو معتقده أو ولائه .

حق المواطنة لا يمكن سلبه من أي فرد ولد في العراق أو من أم أو أب عراقيين أو ممن منح الجنسية من قبل الدولة العراقية .

لا يخضع أي عراقي إلى الإبعاد أو الاعتقال أو الاحتجاز الاعتباطي .
لا يتعرض العراقي إلى أية عقوبة أو معاملة وحشية أو غير إنسانية أو مهينة .
أي اعتراف ينتزع بالإكراه لا يؤخذ به في المحاكم العراقية .
لا يقل نفاذ العقوبة القصوى عن عشر سنوات ، كما أن التعرض للعقوبة فردي على الدوام وليس جمعيًا .

الحرية غير المحدودة بالتنقل داخل وخارج حدود العراق حق مطلق ولا يتزحزح لكل مواطن .

إن القرى والمدن والمحافظات ومصادر المياه والغابات والمواقع الدينية والتاريخية للعراق ، يجب أن ينص على أنها وديعة وطنية ليس لأية سلطة سياسية أن تدمرها بنزوة منها أو تعمل على تشويهها أو ترحيلها إلى مكان آخر .

إن الإعلان الدولي لحقوق الإنسان الذي تبناه وأعلنه قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة المرقم ٢١٧أ (٣) في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨ ينبغي أن يكون هو الرابط والمكون للنظام التشريعي للعراق .

أي مسؤول عراقي ينتهك ما هو منصوص عليه أعلاه يطرد من منصبه ويحاكم بالحد الأقصى للقانون .

٣- إن إعادة بناء المجتمع المدني تعني الارتقاء بمبدأ التسامح إلى عام جديد يسمو فوق كل الأيديولوجيات

إن التسامح في القضايا السياسية والدين والشعور الأثني هو البديل الصاد العنف وحكم الخوف . وإن الإمكانية الخلاقة بتمامها للعراقيين ، والتي نؤمن بعمق ، لن تتحقق إلا عندما تتوهج بقوة في قلوب وعقول الأفراد مثلما تتوهج د الدستور الجديد للعراق .

وليس هنالك من قيود مقبولة على التسامح إلا تلك التي تقررها سيادة القانون كما هو منصوص عليه في الدستور الذي يستند إلى حقوق الإنسان . ثم إن التسامح لا يشمل أولئك الذين يسعون من خلال العنف إلى الإطاحة بحكم هذا المبدأ . كما لا يعني التسامح تجاهل ما ارتكب من انتهاكات فاضحة في مجال حقوق الإنسان في الماضي .

إن التسامح هو الحل لحقيقة التغاير الأثني والديني والسياسي والإنساني وفي الواقع ، إن التسامح يتضمن اكتشاف سبل التكيف والتعايش مع اختلافات كهذه ويتضمن ذلك اصطبار المرء على أشياء قد لا يرغب فيها بالفعل أو حتى إنه قد لا يعتبرها أخلاقية . إذ ما من أحد «يتسامح» مع ما يستمتع به فعليًا أو مع ما يستحسنه على نحو إيجابي . ونحن نختار التسامح مع الأفراد والمنظمات والأديان والأفكار والطوائف والجماعات الأثنية الأخرى لأننا نؤمن بأن هناك قيمة أعلى في التجمل مما في محاولة استئصال الاختلاف .

إن التسامح قيمة أسمى من الولاء للدم أو للتراث المشترك . وهو أسمى من الشهادة الوطنية الطقسية ؛ إذ يحتفي التسامح بالحالة الإنسانية لأنه يعتبر الحياة البشرية بكل أشكالها أعلى قيمة ممكنة . كما أن التسامح هو الفضيلة المدنية الأعلى مقامًا .

٤- إن الديمقراطية البرلمانية التمثيلية هي الحاكم الفعلي في جمهورية التسامح

تتطلب الديمقراطية التنسيق لتمثيل الاختلافات لدى الشعب على ثلاثة مستويات : ضمن المجتمع المدني ، وبين المجتمع المدني والدولة ، وبين المجالات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومات . إن الديمقراطية ليست هي الحكم باسم الشعب فحسب ، ولا هي حكم الأغلبية ببساطة ؛ لذا فإن مجموعة الحقوق المضمونة دستوريًا لحماية الجزء من طغيان الكل مركزية بالنسبة للديمقراطية . والفكرة الأساسية لهذا المبدأ هي أن الأغلبية لا تحكم إلا لكونها أغلبية وليس لكونها تحتكر الحقيقة .

وبالنسبة إلى الديمقراطية ، تعني الحرية على الدوام الحق في التفكير والعمل والتعبير عن النفس – كفرد أو مجموعة – على نحو مختلف . إنها الحق في العيش بشكل مختلف ، أو التحدث وتعلم لغة مختلفة . والقيد الوحيد المقبول على الحرية هو أن ممارستها ينبغي أن لا تجلب الأذى للآخرين .

أما الجزء المصان فقد يكون مجموعة إثنية بكاملها أو دين أقلية أو طائفة أو قد يكون مجموعة أفراد يرغبون في التعبير عن رأي سياسي معين أو تشكيل تنظيم بموجبه . وكحد أدنى يمكن أن يكون هذا الجزء إنسانا بمفرده ؛ وتكفل الديمقراطية حق

الفرد في خصوصية قد تختلف عن خصوصية أي شخص آخر .

كما تتكفل الديمقراطية بضمان حرية كل شخص في المشاركة على قدر المساواة في تحديد المصير السياسي المشترك . إن البشر هم أفضل من يدركون ذواتهم بوصفهم أفرادا يقترحون ويتناقشون ويقررون . كما أن النشاط السياسي الذي يتخذ الطابع المؤسساتي ينبغي أن يأخذ في اعتباره ما هو أكثر من مجرد أية نتائج نهائية .

٥- لقد ثبت إفلاس مفهوم أن القوة تكمن على الدوام في جيوش جرارة وفي الأسلحة التدميرية الحديثة

إن القوة الحقيقية هي على الدوام ذاتية وتكمن في قدرات الشعب الإبداعية والثقافية وقدراته على إنتاج الثروة . ويمكن العثور على هذه القدرات في المجتمع المدني لا في الجيش أو الدولة ؛ إذ عادة ما تهدد الجيوش الديمقراطية ؛ حيث كلما كبر حجم الجيش ضعف المجتمع المدني . وهذا هو ما حدث في العراق . لذلك ، ينبغي التعويل على الضمانات المشروطة دوليًا وإقليميًا ضمن إطار خفض شامل لمستويات العسكرة في الشرق الأوسط بأكمله ، كما ينبغي للدستور العراقي الجديد أن :

يلغي التجنيد الإلزامي وأن يعيد بناء الجيش ليكون قوة عسكرية صغيرة ذات طابع دفاعي تمامًا وأن لا يستخدم كأداة للقمع الداخلي .

وأن يكون الحد الأعلى للصرفيات على هذه القوة العسكرية الجديدة بما يعادل ٢٪ من الدخل القومي العراقي .

وعلى أن يكون شرطه الأول كما يلي : (نظرا إلى توق الشعب العراقي بأمانة إلى استقرار السلم العالمي الذي يستند إلى العدالة والنظام ، فإنه يتخلى وإلى الأبد عن الحرب كحق سيادي من حقوق البلاد ، كما يتخلى عن التهديد باستخدام القوة العسكرية كوسيلة لحسم النزاعات الدولية . ولا يقر بحق الدولة العراقية بالاشتراك الفعلي في الحرب) .

٦- إن ميثاق ٩١ هو حملة لجمع التواقيع تدعو لإيجاد دستور مكتوب للعراق ينتج عن التناقش والتحاور واشتراك الجميع في صياغته

إن ميثاق ٩١ ليس منظمة ، وليست له قوانين أو عضوية رسمية . كما تحتضن

الحملة كل شخص يرغب في وضع اسمه أو اسمها أدنى كلمات هذه الوثيقة . وينبغي على كل الموقعين استخدام أسمائهم الحقيقية والكاملة . كما لا ينبغي أن يؤخذ أي مما في هذه الوثيقة على أنه ملزم للعرف الدستوري للعراق مستقبلاً . وعلى كل موقع أن يعطي الإذن بنشر اسمه أو اسمها كجزء من السعي للترويج للميثاق .

وأخيرًا ، يستمد ميثاق ٩١ اسمه رمزيًا من العام الشنيع في تاريخ العراق . حيث إن عام ١٩٩١ هو عام الحرب التدميرية غير المبررة التي أدت إلى تدمير البنية التحتية وتسببت بالمجاعة والمرض على نحو غير مسبوق في التاريخ الحديث للبلاد . كما أن عام ١٩٩١ هو العام الذي انتفضت فيه أعداد كبيرة من العراقيين ضد الشر الذي أصبح هو المعيار السائد داخل بلادهم ، والذي حمّلوه المسؤولية عن الحرب . وهو العام الذي جرى فيه سحق تلك الانتفاضة أيضا ودمرت فيه المدن بوحشية مع الخسائر الثقيلة في الأرواح البشرية . لذلك لن ينسى أبدًا أي عراقي عام ١٩٩١ . كما أن ميثاق ٩١ هو سبب آخر لتذكر عام ١٩٩١ . ثمّ إن مجرد ظهور هذا الميثاق إلى حيز الوجود لهو مؤشر على أن حاجز الخوف قد تداعى : لن يحدث مرّة أخرى على الإطلاق أن ننكّس نحن العراقيين رؤوسنا من الخزي وندع العنف يحكم باسمنا .

المحتويات

ملحق صور



أعضاء منظمة للطلائع في معسكر تدريب . الطلائع في المسيرة (وزارة الثقافة والإعلام ، جمهورية العراق ، ١٩٨٠) ، ص . ٢١ .





غلاف مجلة التراث الشعبي (شتاء ١٩٨٧) .

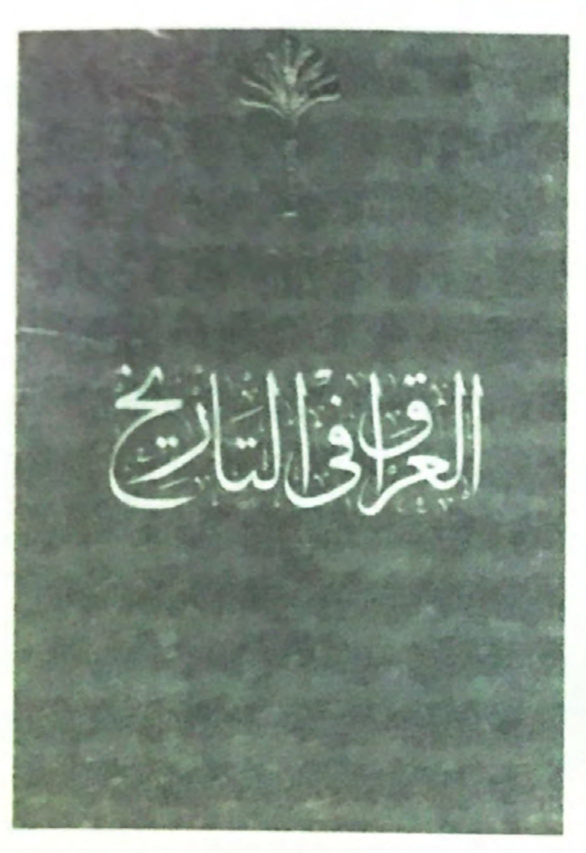


عارضة أزياء عراقية على خلفية تاريخية . وزارة الثقافة والإعلام ، جمهورية العراق ، عرض للأزياء النسوية (بغداد : دار الأزياء العراقية ، ١٩٨١) ، ٣ .





غلاف مجلة الرواق ، عدد ١٥ (١٩٨٥) ، وزارة الثقافة والإعلام ، جمهورية العراق .



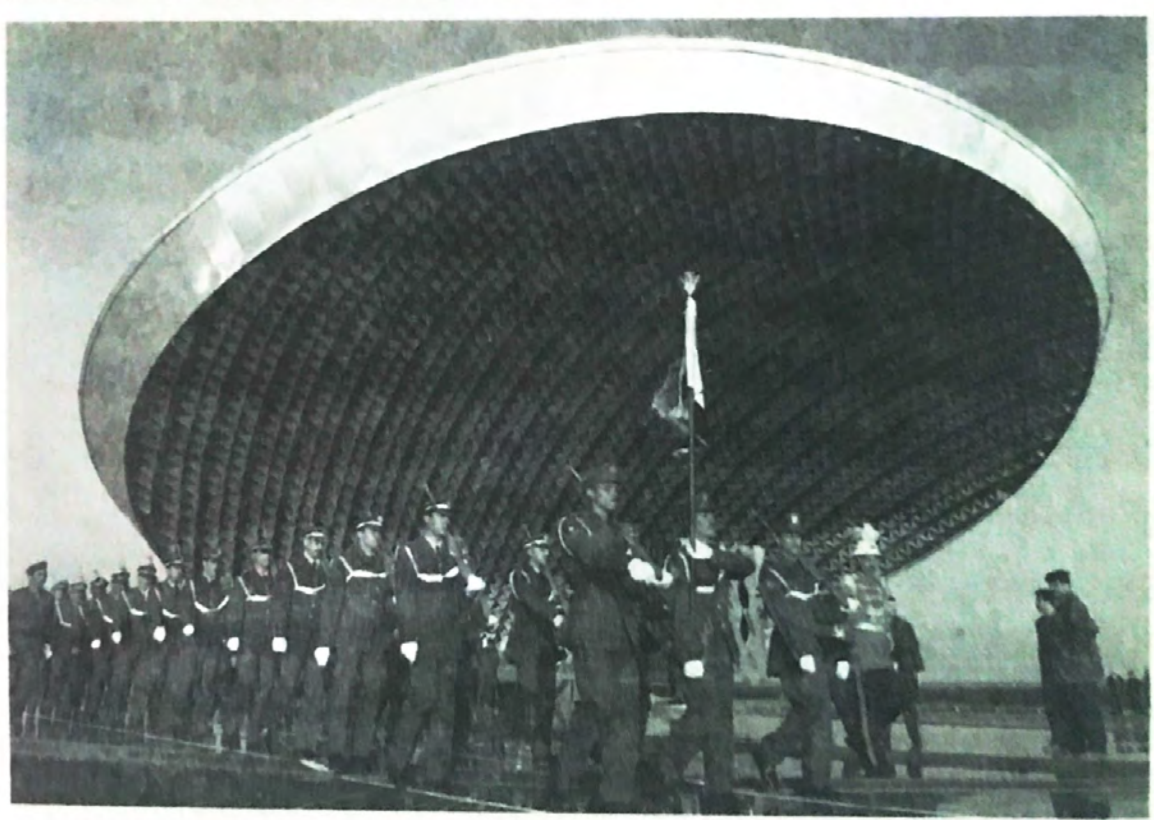
غلاف كتاب العراق في التاريخ (١٩٨٣)، الجزء الأول من سلسلة الكتب البعثية الجديدة حول تاريخ العراق وثقافته والتي صدرت في ثمانينات القرن الفائت.



غلاف كتاب الصراع العراقي الفارسي (١٩٨٣)، وهو من أوائل الكتب التي صدرت إبان الثمانينات كجزء من سلسلة الكتب البعثية الجديدة حول تاريخ العراق وثقافته.



نصب شهداء قادسية صدام ، بغداد ، العراق ،
تصوير وكالة أبناء اسوشيتد بريس . نفس
الوكالة / الحقوق العالمية .



نصب الجندي المجهول ، بغداد ، العراق ، تصوير وكالة أنباء اسوشيتد بريس ، ٦ كانون الثاني ، ٢٠٠٣ .
نفس الوكالة / الحقوق العالمية .



تماثيل الشهداء على ضفاف شط العرب ، البصرة ، العراق ، تصوير وكالة أنباء اسوشيتد بريس ، ١٣ شباط ، ٢٠٠٣ ، نفس الوكالة الحقوق العالمية .



«أشبال صدام» ، بغداد ، العراق . تصوير وكالة أنباء اسوشيتد بريس ، ١١ آب ، ٢٠٠٢ . نفس الوكالة / الحقوق العالمية .



صورة فوتوغرافية تجمع صدام حسين مع ابنه الأكبر عدي عقب نيله درجة الدكتوراه في العلوم السياسية . جريدة الاتحاد ، ١ كانون الأول ، ١٩٨٨ .



صدام حسين وهو يطّلع على نموذج لنصب ملحمة صدام . صحيفة الجمهورية في يوم ١٦ نيسان ، ٢٠٠٢ .

MEMORIES OF STATE
POLITICS, HISTORY, AND COLLECTIVE IDENTITY IN MODERN IRAQ

مذكرات دولة

السياسة والتاريخ والهويّة الجماعيّة في العراق الحديث

على الرغم من تحصّنه المنيع بالسلطة وقمعه لكلّ معارضة سياسيّة ، كان النظام ، الّذي حكم العراق من ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٣ ، يشعر مع ذلك بالحاجة إلى الانغماس في عمليّة ضخمة لإعادة كتابة تاريخ البلاد والتراث الثقافيّ ، سواء في شكالهما الشعبيّة أم الرفيعة . ومثلما يوضّح هذا الكتاب ، كان جهد النظام البعثيّ لإعادة تشكيل فهم الماضي محاولة لكي يمحو من السجلّ التاريخيّ الميل البارز للحركة العراقيّة الوطنيّة صوب التعدّديّة الثقافيّة والمشاركة السياسيّة والعدالة الاجتماعيّة . ونتيجة الاستناد إلى اللقاءات مع المثقّفين العراقيّين ومراجعة المطبوعات العراقيّة قبل وأثناء الحكم البعثيّ ، يعتبر كتاب مذكّرات دولة هو الدراسة الوحيدة حتّى الآن عن العلاقة بين سلطة الدولة والذاكرة التاريخيّة والحكم التسلّطيّ في العراق الحديث . وهو يقدّم نظرة مثيرة للإعجاب بخصوص واحد من أكثر البلدان أهمّيّة وأكثرها تعرّضًا لسوء الفهم في الشرق الأوسط .

ومع تقديم تبصّرات قيّمة تتّسم بالجدّة فيما يتعلّق بالصيرورة الّتي أنتجت نظامًا تسلّطيًّا استثنائيًّا حكم العراق ، تتساءل أيضًا هذه الدراسة ، الّتي جاءت في حينها ، عن إمكانيّات إنشاء مجتمع مدنيّ والانتقال من ثمّ نحو حكم ديمقراطيّ في عراق ما بعد حزب البعث .
كما يتحاشى إريك دافيس الدراسات التاريخيّة التقليديّة للعراق الّتي تجنح إلى التأكيد على الشخصيّات السياسيّة والصراعات فيما بينها ، ويركّز بدلاً من على العلاقات بين الثقافة والسيطرة السياسيّة والمجتمع المدنيّ ومؤسّسات الدولة والمثقّفين وصنّاع السياسة . وفي المحصّلة ، تعتبر هذه الدراسة تحليلاً مبتكرًا متعدّد المستويات ومن الممتع قراءتها .

أديد داويشة

مؤلّف كتاب (الحركة القوميّة العربيّة في القرن العشرين : من النصر إلى اليأس)

إريك دافيس : أستاذ بارز في العلوم السياسيّة ومدير لمركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة رتجرز، وهو مؤلّف كتاب (*أصول الحكم في الشرق الأوسط : النفط والذاكرة التاريخيّة والثقافة الشعبيّة*) صدر عام ١٩٩١ ، وله أيضًا كتاب بعنوان (*تحدّي النزعة الاستعماريّة : البنك المصريّ والصناعة المصريّة ، ١٩٢٠ - ١٩٤٢*) صدر عام ١٩٨٣ .


ISBN 978-9953-36-242-4
9 789953 362427


المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت، الصنايع، بناية عبد بن سالم، ص.ب: ١١-٥٤٦٠
هاتفاكس: ٧٥١٤٣٨/٧٥٢٣٠٨
http://www.airpbooks.com